



من مطبوعات  
الاتحاد القومي للشباب الإسلامية

# الشيخ محمد باقر الصدر في الإسلام

دكتور

يوسف إبراهيم يوسف  
كلمة التجارة • جامعة الأزهر

١٩٨١ م

١٤٠١ هـ



إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار  
القاهرة



موسوعة الاقتصاد الاسلامى

(٢)

المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية

دكتور

يوسف ابراهيم يوسف

كلية التجارة بجامعة الأزهر

مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

١٤٠١ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تصدير

دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الذى يستهدف صلاح الفرد ماديا وروحيا ...

تلك مسلمة تتفق عليها كمسلمين ....

ولكن واقعنا الحالى يتناقض مع تلك المسلمة ...

فاين يا ترى تكمن أسباب هذا التناقض ؟

نك باختصار هو ما أجاب عنه هذا البحث ، حيث ناقش بطريقة علمية وبأسلوب موضوعى فشل المناهج المستوردة فى أن تحل قضية التنمية فى عالمنا الاسلامى وعجزها عن استثارة همم شعوب العالم الاسلامى وتفجير طاقاتها ، متتيا بذلك الى حتمية تطبيق المنهج الذى ينبع من عقيدة هذه الشعوب ويشترك مرتكزاته من ظروفها وتراثها ومزاجها وتاريخها .

ويسر الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية أن يقدم تلك الدراسة القيمة التى استهدفت الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كمنهج انمائى مستقل له موقفه المحدد واسلوبه المتميز وطرائقه العملية .

ولعله مما يزيد من قيمة هذه الدراسة استنادها المؤصل على مصادرنا الاسلامية الصحيحة التى تتمثل أساسا فى كتاب الله الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والتطبيقات الاسلامية فى عصر صدر الاسلام . ذلك بالإضافة الى مناقشة قضايا ومشكلات التنمية وتقديم الحلول الاسلامية لمواجهة هذه المشكلات مواجهة عملية جذرية لمغالبتها والظهور عليها .

أعاننا الله جميعا على تطبيق منهجه ووفقنا لما فيه خير الاسلام وللمسلمين .

الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

### شكر وتقدير

عرفانا بالفضل لأهله ، وانطلاقا من شكر الله تعالى بشكر من أجرى سبحانه الخير على يديه ، يطيب لى - وقد فرغت بفضل الله تعالى من هذا البحث - أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لأساتذتى الذين تمهدوا هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة لدى الباحث ، حتى خرج الى حيز الوجود بصورة ما كان ليظهر بها لولا جهودهم البناءة ، وتوجيهاتهم السديدة .

وفى مقدمة من يدين لهم هذا البحث بالفضل :

أستاذى الكريم الدكتور / محمد شوقى المنجى ، الذى لن تعبر كلماتى - مهما أوتيت من بلاغة - عن فضله ، ومقدار عطائه ، فلقد أعطى بحق عطاء العلماء ، أعطى من وقته وجهده الكثير ، وكان لتوجيهاته السديدة وجهوده الكبيرة أكبر الفضل فى اخراج هذا البحث بصورة يرضى عنها .

وأستاذى الدكتور يحيى احمد نصر ، الذى عاصر البحث فى جميع مراحلہ ، والذي كان لجهوده فضل لا ينكر فى الوصول بالبحث الى مرحلته النهائية .

كذلك يقدم البحث شكره لأعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالكلية ، ولا ينسى أن يشكر أستاذه الدكتور / عبد الحى نصر عبد الله ، الأستاذ السابق بكلية والقسم .

كما يشيد بجهود الاخوة الزملاء ، د. رفعت العوضى ، السيد / محمد همامين ، السيد / محمود الجداوى ، السيد / أحمد تمام .

ولا يفوتنى أن أشكر كل من كان له اسهام بصورة ما فى اخراج هذا البحث وفى مقدمتهم أسرة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، وعلى رأسها الاستاذ الدكتور أحمد النجار . جزى الله الجميع خيرا الجزاء .

د. يوسف ابراهيم

والله ولي التوفيق

## اهـءاء

لى أءحاب الفضل على الباء :

سىءى الءءور ءامء نءا •

والءنى الكرىمة •

روح والءى ، ءفمءه الله برءمءه •

\* \* \*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقْطَعُوا

بِغَمٍّ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » •

صدق الله العظيم

سورة الأنعام ، الآية رقم ١٥٣

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين • وبعد ..

فانه ليهمنا أن نضع بين يدي الكتاب ما يعين القارئ الكريم على التعرف على طبيعة هذا البحث ، والمنهج الذي اتبع فيه والاهمية المعلقة عليه ، ونستطيع أن نجمل ذلك في نقاط ثلاث هي :

أولا - أهمية البحث •

ثانيا - منهج البحث •

ثالثا - خطة البحث •



أولا - أهمية البحث :

١ - يدور بحثنا حول البحث عن أسلوب انمائى يستطيع أن يأخذ بيد العالم الاسلامى الى مدارج الرقى ومعارج التقدم ، ذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذا العالم ، قد أصبح وسيظل أمرا جوهريا ، يتوقف عليه وجود هذا العالم ، وتحقيقها رهن باكتشاف المنهج القادر على ذلك •

ان العالم الاسلامى بعد عدة عقود من ولوجه ميدان التنمية الاقتصادية ما زال حيث هو يوم أن ولج هذا الميدان ، ان لم يكن قد تخلف عن ذى قبل ، ذلك أنه بتخبطه بين مناهج التنمية المجلوبة من وراء السهوب ومن خلف الحدود ، قد فرط فى أئمن زاد له على الطريق ، الا وهو وحدته الروجية التى كانت تجمع بين أجزائه ، قبل أن يعرف هذه المناهج ، فلقد كان الكثر مسلمين فحسب ، حتى جاءت المناهج المستوردة فجعلت منه الاشتراكيين والرأسماليين ، بل لقد توزع أبناء الاقليم الواحد بين اليمين واليسار تبعا لموقفهم من هذه المناهج «فتقطموا أمرهم بينهم زبرا ، كل حزب بما لديهم فرخون» (١) •

(١) سورة المؤمنون ، الآية رقم ٥٣

وتسيطر على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى ، تلك الثنائىة التى تقسيم من الرأسمالية والاشتراكية مناهج وحيدة ، يتوزع بينهما المسلمون ، فاقليم يطبق الاشتراكية وآخر يطبق الرأسمالية ، ونتائج التطبيق فى الحالتين متقاربة ، فلم يوجد بلد اسلامى نفى عن كاهله غبار التخلف ، وما زالت جميعها ضمن العالم المتخلف ، فاذا ما عن لاقليم منها أن يغير المنهج الانمائى الذى يسير عليه انقلب عن تطبيق الرأسمالية الى تطبيق الاشتراكية أو العكس ، فاذا تجرأ واجتهد لجأ الى الجمع بينهما ، وتلك أقصى حدود الاختيار التى سمح الفكر المسيطر على هذا العالم لنفسه بها . ذلك أن هناك خلفية فكرية تحكم اطار هذا الاختيار ، تتمثل فى أن من وضعت بيدهم مقاليد البحث عن منهج انمائى ، أو أخذوا السلطة بأيديهم وأعطوا لأنفسهم حق اختيار المنهج ، يؤمنون بإمامة الغرب وتسيطر عليهم فكرة العلمانية ، التى آمنوا بها تبعية للغرب ، وحلا للمشكلة غير قائمة لدينا ، فليس فى الاسلام رجال دين ذوو سلطة ، وليس فيه نحكم يحكمون بغيره ويكونون مسلمين . وحقيقة المقصود من فكرة العلمانية ، هو إبعاد الاسلام عن واقع الحياة .

فالإيمان بإمامة الغرب ومتابعته فى فكرة العلمانية ، جعلت تفكير هؤلاء ينحصر فى مناهج الغرب من ناحية ، كما جعلت من غير المطروح المفاضلة بين المنهج الاسلامى والمناهج المستوردة من ناحية أخرى . فهم يترددون بين الرأسمالية والاشتراكية ، وينتقلون معها من فشل الى فشل ، ليستمر العالم الاسلامى - كما يريد له الغرب والشرق - جثة ملقاة بفلاة من الأرض ، يرين عليها التخلف ، ويلفها انخفاض مستوى المعيشة . ذلك أن هذه المناهج لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ومن ثم فلن تستطيع ان تجند طاقات جماهيرها لصالح التنمية ، وهو الشرط الذى بدونه لن يتحقق تقدم على الاطلاق .

وعند هذا الحد الذى وصلت اليه مشكلة التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى تأتى أهمية هذا البحث الذى يريد أن يكسر الاستقطاب القائم حول المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، عندما يقدم منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى لفت النظر اليه رواد الفكر الاقتصادي



الاسلامى<sup>(١)</sup> فى السنين الأخيرة ، ويدين هذا انبحث لهم بالفضل ، فلولا جهودهم ، وما عبده من طرق ، وما أصوله من مفاهيم ، ما توفر لهذا البحث امكانية الوجود فى هذا التوقيت وعلى هذا المستوى .

ان فشل المناهج المستوردة فى تحقيق التنمية الاقتصادية قد جعلها موضوعا مطروحا بحدّة ، ومحل تنازع بين أنصار المناهج ، وطبقا للإسلام فإنه يجب رد هذا التنازع الى الله ورسوله ، أى الى الاسلام وأحكامه ، ليقضى فيه « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » أى أحسن عاقبة وما لا<sup>(٢)</sup> ونهاية للأمور . فليس من ثم نجاح لجهود التنمية فى العالم الاسلامى ، الا اذا ردت الى الله ورسوله وأحكام شريعته ، أى طبق فى تحقيقها منهج الاسلام .

ومن هنا تظهر لنا أهمية هذا البحث الذى جعل لنفسه هدفا محددا هو الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى نعد الكشف عنه اكتشافا للطريق الذى يمكن أن تسير عليه بلاد العالم الاسلامى ، ونعد تطبيقه وسيلة ليس لها بديل أمام هذه البلاد الا دوام التخلف واستمرار التخبّط بين !المناهج المستوردة ، اذا كانت هناك امكانية لاستمرار الحياة فى ظلها .

ان للإسلام منهجه الانمائى المستقل ، وموقفه من تحقيق التنمية الاقتصادية المحدد ، فليس من المعقول ان لا يحدد موقفه من هذا الموضوع الخطير ، دين يحدد موقف الانسان من طوبة ملقاة بعرض الطريق ، وليس من المعقول ان لا يكلف الدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية ، دين يجعل رئيسها مسئولا عن عثرات الدواب بأطراف بلاده .

---

(١) انظر للدكتور : محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ،

المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، جده عام ١٣٩٥ هـ .

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ،

وإذا كنا لا نقصد من الكشف عن هذا المنهج المعالجة الذهنية من غير هدف يعود علينا ، حيث أن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه قد استعاذ من علم لا ينفع ، فإن مضمون الكشف عنه هو تطبيقه ، وتطبيقه في نظر الباحث لا يكون إلا من خلال حركة شاملة لاعادة الاسلام الى دنيا المسلمين ، واعادة المسلمين الى حوزة الاسلام ، وبعبارة أكثر وضوحا فإن تطبيق هذا المنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فإن محاولتنا هذه تحمل في طياتها دعوة صريحة لتطبيق الاسلام وتمكين شريعته في واقع المسلمين ، وان يكون مدخلنا الى ذلك من مجال تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويعلم الباحث أن ما ينادى به لن يأخذ طريقه الى ميدان التطبيق بين يوم وليلة أو بين عام وآخر ، لكنه يوقن تمام الايقان ، أن ما ينادى به هو المنهج الوحيد القادر على الانتقال بالعالم الاسلامي من واقعه المتخلف الى الوضع الذي يأمله ويليق به . ولا يثنيه عن يقينه هذا ما عليه عامة الاقتصاديين لدينا من تحجر على الأساليب المستوردة ، وعدم التفكير في غير الطريق الذي رسم لهم أو أريد لهم السير عليه .

فهذا المنهج قد نجح من قبل « ونجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الاوضاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية ولا سيما في خلق تلك الصورة المتحركة للمجتمع أندى يفوم على البر بين أفراد »<sup>(١)</sup> ولن ينجح اليوم إلا المنهج الذي يتوافق مع النفس البشرية ، وانسان العالم الاسلامي . ذلك المنهج الذي نقوم بالكشف عنه خلال صفحات هذا البحث .

## ثانيا - منهج البحث :

اننا نتصدى لدراسة قضية التخلف في العانم الاسلامي ، لا في نطاقها الاقتصادي الضيق ، الذي درجت الكتابات على تبنيه مدخلا لدراسة التخلف

(١) Watt, W. M. Social Integration In Islam, (London: Oxford University Press, 1961).

والتنمية ، ذلك ان هذا المدخل يجعل الحل المقدم للمشكلة غير كامل ، بل هو حل مبستر ، يعالج جانباً من الحياة لا يمكن فصله عن غيره من الجوانب قط ، وبخاصة عندما ينتهى هذا المدخل الى ربط حلوله بالحصول على رأس المال الاجنبى ، بحيث ان قدم رأس المال هذا ، كان قدومه تورطاً سياسياً ، وان أبى كان غيابه معطلاً للمسيرة •

اننا نعرض المشكلة وننظر اليها ونقدم حلولها من اطارها الأوسع ، الذى ينظر الى التخلف كصفة لصيقة بالانسان وبما هو عليه من قيم ، فيربط المشكلة بجذورها الاجتماعية والثقافية العميقة ، ويجعل حلها رهنا ببناء الانسان قبل بناء المصانع ، وباصلاح نفسيته قبل استصلاح الاراضى ، وباعادة الثقة فى النفس اليه قبل جبك الخطط • كما ننظر انيها كنظام سياسى وعقائدى ، يجعل العدل والاستقرار ورضا الشعب عن نذلام الحكم شروطاً جوهرية يجب على المنهج الانمائى ان يتضمن مقولات ايجابية بخصوصها ، ويجعل من سيادة العقيدة حصن جميع الاجراءات المتخذة ومناطقها ومنطلقاتها ، كما هو شأن كل التجارب الانمائية الناجحة على ظهر الارض •

من هذا الاطار ننظر الى المشكلة ونقدم حلولها وفقاً للعقيدة والشريعة الاسلامية وما توحى به فى هذا المجال • وبناء عليه فان منهج الدراسة قد قام على ما يلى :

١ — اعتبار العقيدة الاسلامية وسيادتها منطلقاً جوهرياً لوضع المنهج الاسلامى موضع التطبيق بما يعنيه من أن تكون المثل العليا فى بناء الفرد ، وفى استلهاام الاهداف ، هى المثل الاسلامية التى ترسيها عقيدة الاسلام •

٢ — اعتبار الشريعة الاسلامية وتطبيقها فى نواحي الحياة بما يغنيه من ضرورة تحقيق الاستقلال ، والوحدة الاسلامية ، والتكافل بين المسلمين ، منطلقاً جوهرياً — يستتبع المنطلق الاول — لوضع المنهج الاسلامى موضع التطبيق ، فليس هذا المنهج الا تطبيق الشريعة الاسلامية •

٣ — فى الكشف عن المنهج كان منهجنا ملتزماً بما يلى :

(أ) الاعتماد الاول على القرآن الكريم • وكان موقفنا من فهم الآيات

الكريمة هو التلمذة عليها . وتقبل ما توحى به ، دون تبويب لرأى  
واكرام الآية على النزول عليه ، فلا نحمل النص على أن يدلى بما  
نريده ، بل نترك النص ليدلى بما يريده ، مسترشدين في ذلك بفهم  
أئمة علوم القرآن بعبيدين عن التحيز •

(ب) الاعتماد الثانى على السنة الصحيحة — المشهورة والصنعة — فلم  
نعتمد على حديث ضعيف او متروك أو غيبه مأخذ ، ولتحقيق هذا  
الهدف فلقد اهتمنا اهتماما خاصا بنسبة الاحاديث الى من  
أخرجها من أئمة الحديث ، أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وكان  
موقفنا مما يعطيه الحديث هو الموقف السابق من آيات القرآن  
الكريم ، ونذر أن استشهدنا بحديث لم يرد بالكتب الستة •

(ج) الاعتماد الثالث على الفكر الانمائى الاسلامى في مراجعه الاساسية ،  
ابتداء من نهج البلاغة الجامع لما أثر عن الامام على ، فكتب الخراج  
فأهمات المؤلفات الفقهية على مدار العصور الاسلامية ، فكتابات  
المفكرين المسلمين ذوى الريادة في هذا المجال في العصر الحديث •

(د) الرجوع الى التطبيق الاسلامى الاول في عصر صدر الاسلام  
بخصوص فهم هذا التطبيق لمبادئ الاسلام وليس في كيفية  
تنفيذ هذه المبادئ ، فلكل عصر ظروفه ، ولكل مكان ضروراته ،  
كما يرشدنا لذلك نفس هذا التطبيق •

وعلى هذه المصادر الأربعة ويترتبها السابق وبموقفنا المحدد من  
التعامل معها ، كان معول الباحث في الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق  
التنمية •

٤ — في المقارنة بين المنهج الاسلامى والمناهج غير الاسلامية في التنمية  
جعلنا هذه المقارنة تتم على مستويين :

(أ) مستوى الصلاحية النظرية والمناسبة لبيئة وظروف العالم الاسلامى ،  
وتناولنا هذا المستوى في الباب الاول من الدراسة •

(ب) مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية — التي يئن العالم الإسلامي تحت ثقلها — وتتدبم الحلول السليمة لها ، وتناولنا هذا المستوى في الباب الثالث ، وكان هدفنا من هذا الفصل ، هو ان نجعل من المستوى الثاني للمقارنة دليلا على نتائج المستوى الاول منها •

ذلك كان منهج البحث لاجراء خطته الى حيز الوجود •

### ثالثا — خطة البحث :

تمت — بحمد الله وتوفيقه — دراسة موضوعنا في ثلاثة أبواب تعقبها خاتمة وتسبقها مقدمة ، واحتوى كل باب منها على ثلاثة فصول ، واشتمل كل فصل منها على ثلاثة مباحث ، تضمن كل مبحث منها ثلاث جزئيات في ثلاثة مطالب ، تمت دراسة كل جزئية في ثلاثة فروع • وجاء التزامنا بهذا المنهج كاملا • وذلك كما يلي :

**الباب الأول :** ودرسنا فيه المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائي في العالم الإسلامي ، عرضناها عرضا موضوعيا ، وتعرفنا على عوامل نجاحها في مواطنها ، ونقبتنا عن مدى توافر هذه العوامل في البيئة الإسلامية ، ثم عرضنا لنتائج تطبيق هذه المناهج في العالم الإسلامي وذلك في الفصل الاول • كذلك درسنا الفكرة التي تسود بين معظم المهتمين بشئون التنمية على المستويين النظري والتطبيقي في العالم الإسلامي ، بخصوص عمق الايمان بالمناهج الوضعية المادية ، فبيننا متى حدث هذا الايمان ، ولماذا تغلغل ثم تركز ، وما موقف المنطق والعقل وواقع العالم المتقدم من مثل هذه الفكرة ، وأخيرا موقف الفكر الإسلامي منها وذلك في الفصل الثاني •

ثم درسنا تاريخ الفكر الانمائي الإسلامي على مر العصور ، آخذين نموذجين منه يمثلهما الامام على وأبو يوسف رضوان الله عليهما ، مستنبطين من هذه الدراسة التاريخية للفكر الانمائي الإسلامي ، مفهوم التنمية ، وأهدافها ، ومكانتهما ، ولما لهما المنهج الإسلامي لها ، وذلك في الفصل الثالث •

**الباب الثانى :** أما الباب الثانى فقد حددنا فيه منهج التنمية الاقتصادية ، وبيننا أنه يتكون من ثلاث حلقات متتالية يسلم بعضها الى البعض الآخر ، وتمثلت الحلقة الاولى منها فيما يضعه الفكر الإسلامى من مبركات أساسية تمهد لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولا تقوم بدونها لديه وهى :

١ - اعلان الايمان بالله بما يتطلبه ذلك من شجب الولاء لى منهج يتعارض مع الاسلام .

٢ - بناء الانسان على القيم الاسلامية .

٣ - تحقيق الامر الاسلامى بالاعتصام بحبل الله والوحدة وعدم التفرق شيعا وأحزابا .

وهى مبركات تؤدي احداها الى الاخرى على هذا الترتيب ، فاعلان الايمان بالله يقتضى التزام منهجه فى تربية الانسان ، واذا ربي الانسان على القيم الاسلامية حقق الاعتصام بحبل الله والوحدة . وكان هذا هو مضمون الفصل الاول .

وكانت الحلقة الثانية ممثلة فى التنظيم الذى يقدمه الاسلام للملكية بما يجعل منها اداة انمائية ، حيث يقيمها على الشكل المزدوج الذى يجعل من تألف الملكية الخاصة مع الملكية العامة نمطا فريدا ، بحيث يأخذ من النوعين أفضل ما يشدمنه ، وينفى عنهما أى آثار غير ملائمة لمطالبات التنمية الاقتصادية ، وذلك هو مضمون الفصل الثانى .

أما الحلقة الاخيرة فى المنهج الإسلامى ، فيمثلها استراتيجية الانتاج فى الإسلام ، وفيها يقدم الفكر الإسلامى فلسفته فى الانتاج ، فيحدد لماذا تقوم بالانتاج ، ولما تقوم به ؟ وتستقى هذه الفلسفة من هدف الانتاج فى الاسلام ، والذى يتمثل فى تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن ، ولذلك فان استراتيجية الانتاج فى الاسلام ليست الا استراتيجية لتحقيق حد الكفاية ، فبيننا مفهوم هذه الاستراتيجية ، وكيف تكون استراتيجية الانتاج ، وما الذى تقدمه لنا عند تبنيها من اسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ قرأينا كيف أنها تضمننا على الطريق الصحيح من ناحية ، وتقدم لنا هيكلا انتاجيا

جديدا ذا نسب وعلاقات معينة . ورأينا كيف أن هذا الهيكل يتيح الفرصة لما تقدمه الاستراتيجية من امكانيات لبناء تكنولوجيا ذاتية مستقلة ومتطورة وكان ذلك في الفصل الثالث . ومن ثم يقيم الاسلام من هذه الحلقات منهاجا انمائيا فريدا لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الذي يؤمن بهذا الدين .

**الباب الثالث :** أما الباب الثالث فقد كان عودة للمقارنة بين المنهج الاسلامي — بعد أن اتضحت معالنه من الباب الثاني — والمناهج المستوردة ، لكنها هذه المرة مقارنة على مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية وتقديم الحلول الجذرية لها ، ووقع اختيار الباحث على ثلاث مشكلات رأى أنها تمثل جماع ما يحيط بالتنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي من مشكلات . وهى مشكلات السكان ، والتمويل ، وبناء التكنولوجيا . فخصصنا لدراسة كل مشكلة منها فصلا من فصول الباب ، حيث عرضنا لواقع المشكلة في مبحث ، ثم للحلول التي تقدمها المناهج غير الاسلامية في مبحث آخر ، ثم للحل الذي يقدمه المنهج الاسلامي في مبحث ثالث ، واخترنا هذا الاسلوب من المقارنة لما يتيح لنا من فائدة غير مقارنة المناهج ، تتمثل في وضع أيدينا على حلول هذه المشكلات .

وتضمن البحث في نهايته خاتمة اشتملت على نتائج والتوصيات التي يمكن تقديمها لترشيد خطوات العالم الاسلامي .

والله الموفق ، وهو المستعان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .





## الباب الأول

### العالم الإسلامي ومناهج التنمية

تجهيز

لا يختلف اثنان في عالم اليوم، على أن تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، والذي يمثل أكبر رقعة من العالم المتخلف، أمر حيوي إلى أبعد حد، بل لا نبالغ - إذا استخدمنا التعبير الذي تهزأ من كثرة استخدامه - فقلنا: أن تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم، مسألة حياة أو موت، فإن نجاح العالم الإسلامي في اكتشاف طريق ينتهي بالتقدم الاقتصادي، فحسب كتبت له الحياة وإن ضلها فقد تودع منه.

وطريق التنمية هذا، هو المنهج الذي يمكن أن يسير عليه هذا العالم صوب التقدم. وإذا رغب المرء بحسن فكره نحو المناهج الانطوائية التي تقتلنازح السابعة الفكرية في العالم الثالث، أجمع، والعالم الإسلامي بالذات، وجد أن هذا الفكر قد ضيق على نفسه مجال ابتعاذه حتى ليكاد أن يصطب بالقيم الفكرى، فهو ينطلق من مقولة مؤداها: « أن الوجود من مناهج التنمية هو ما يمكن أيجادها »، ومن ثم فليس هناك مناهج يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية غير المنهج الاشتراكي أو المنهج الرأسمالى. وهو بهذا قد حكم على نفسه بالتردد بين المنهجين مستجيها من رضاء أحدهما بنيران الآخر، فإذا طبق المنهج الرأسمالى، وتبين بعد فترة أنه يقبض من ثمار التنمية على الهواء، وخاب أمله فيه، اتجه صوب المنهج الاشتراكي ليس بناء على اختيار واع، وإنما حنقا من فشل الرأسمالية لديه، في الوقت الذي يشاهد فيه نجاح الاشتراكية في مواطنها، ولو فكر قليلا لادرك أن الرأسمالية التي فشلت لديه قد نجحت في الأخرى في مواطنها، ومن ثم فنجاح منهج أنشائى في منطقة من المناطق، لا يقوم شاهدا على إمكانية نجاح نفس المنهج في منطقة أخرى.

والعالم الإسلامي في الحالتين يشاهد تناقض المنهجين مع مبادئه وقيمه وشخصيته التاريخية، فيحاول أن يكره تلك المناهج على أن تتلائم معها،

فلا تستقيم له المحاولة ، لانه بها يدخل روحا اسلامية في جسم غريب ترفضه ويرفضها ، فلا الرأسمالية بمتفقة مع الاسلام ، ولا الاشتراكية بمؤتلفة معه .

وما كان العالم الاسلامي ليقع في هذه الورطة لولا المقولة السابقة التي سيطرت على مفكره الا من عصم الله ، فما المناهج الاقتصادية إلا محاولات من جانب الانسان لحل المشكلة الاقتصادية التي تواجهه بالطريقة التي تتفق والظروف الاقتصادية والنفسية والتاريخية التي تحيط به (١) ، وهذان المنهجان ثمرات للفكر البشري ، واستجابة لمثل هذه الظروف التي وجدت في المجتمعات الاوروبية ، وما عقم الفكر البشري ، ولم تختزل المجتمعات في النمط الاوربي ، فكيف نسلم باستقطاب المنهجين للفكر في العالم الاسلامي ؟

ان مقتضى اختلاف الظروف المحيطة بالانسان المسلم ، عن الظروف التي أحاطت بالانسان الاوربي عند نشأة المنهجين ، يقتضى اختلاف المنهج الذي يمكن أن يتحقق به التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي ، وأن يكون المنهج المطلوب مشتقا من بيئة هذا العالم وثقافته ، قادرا على أن يجند طاقات جماهيره ، باتفاق مع القيم والمبادئ التي تؤمن بها هذه الجماهير .

وهذا الباب يناقش المقولة السابقة ، فيعرض المنهجين اللذين استحوزا على أذهان معظم المفكرين في العالم الاسلامي ، ليبين مدى صلاحيتهما ، وهل تختلف هذه الصلاحية في المواطن الاسلامية عنها في مواطن نشأة هذه المناهج أم أنها لا تختلف ؟ كما يعرض لنتائج تطبيق هذه المناهج في العالم الاسلامي ، ليري أن كانت هذه النتائج تحكم لها أم عليها ، ثم يلفت النظر الى وجود منهج كامن في عقائد هذه الشعوب وثقافتها وتراثها ، سبق له أن حقق لها النمو والتقدم عندما التزمت به ، فهل هذا المنهج يحتوى على فكر انمائي ، يستطيع الوقوف بجوار المنهجين المذكورين ؟ وهل يملك أن يصنع العالم الاسلامي على جادة الطريق ، لينجح في اختيار الحياة وتفضيلها على الفناء ؟ انها دراسة

(١) د. صلاح نالوق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مكتبة عين نجس ، القاهرة .

بدون رقم ، سنة ١٩٧٢ ص ( ز ) .

لتاريخ الفكر الانمائى الاسلامى على مر العصور ، ومن هذا النقاش نحاول  
تقويم المناهج المعروضة على ساحة الفكر الانمائى ، عملا بالنسبة للرأسمالية  
والاشتراكية ، ونظريا وعقائديا بالنسبة للمنهج الاسلامى ، وينتج ذلك فى  
فصول هذا الباب الثلاثة وهى :

**الفصل الاول :** المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم  
الاسلامى .

**الفصل الثانى :** الاستقطاب فى مناهج التنمية والعالم الاسلامى .

**الفصل الثالث :** الفكر الاسلامى فى التنمية الاقتصادية على مر التاريخ .

## الفصل الأول

### المناهج المطروحة على ساحة الفكر الإنمائي في العالم الإسلامي

تمهيد :

اتضح مما سبق وجود مذهبين اقتصاديين كبيرين يقتسمان العالم والسيادة عليه فكرا وعملا ، وكل منهما يحاول جاهدة إستباق السيادة والتفرد بتوجيه العالم ليكون المذهب الكونى ، والفكر الوحيد أن استطاع • هذان المذهبان هما : الرأسمالية والاشتراكية ، أولهما متبنى من العالم الاول ، وثانيهما متبنى من العالم الثانى ، ويصطرعان على ساحة العالم الثالث ، يود كل منهما لو يجذبه الى فلكه ، ويفرض عليه فلسفته • ودول العالم الثالث — وهى تخضع لوسائط الاعلام التى يسيطر عليها أصحاب المذهبين ، وغالبية مفكرىها قد تربوا على فكر أصحاب المذهبين — تساق الى تجربة هذا المذهب مرة وذلك مرة أخرى ، فان تجرأت على الاجتهاد فالتحمت أسواره وجدت نفسها أسيرة ما تعلمه مفكروها على أيدي اصحاب المذهبين ، فابتكرت اسلوبا ثالثا يأخذ من كل مذهب بطرف ، فنشأ لديها من ذلك أسلوب ملفق تظهر فيه آثار الاستقطاب بأكثر مما تظهر فى تبني أحد المذهبين ، اذ أن ذلك يعنى أنها بذلت جهدا للخروج من اسار المذهبين فلم تجد الا الجمع بينهما ، فهو يؤكد فكرة سيادة المذهبين ولا يقلل منها •

وفى هذا الفصل ستعرض بموضوعة تامة كلا من المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، وذلك الذى يجمع بينهما • وذلك فى المباحث الثلاثة التى يتكون منها وهى :

- المبحث الأول : عرض موضوعى للمناهج المطروحة على العالم الإسلامى •
- المبحث الثانى : مدى امكانية تحقيق التنمية بتلك المناهج فى العالم الإسلامى •

المبحث الثالث : نتائج تطبيق تلك المناهج فى العالم الإسلامى •

## المبحث الأول

### عرض موضوعي للمناهج المطروحة على الميالى الاسلامي

تمهيد :

علينا أن البلاد الاسلامية والغامية بشكل عام تتردد بين تبني الاسلوب الاشتراكي مرة والاسلوب الرأسمالي أخرى . فان خرجت عنهما لجأت الى الجمع بينهما ، فاطارها الفكرى محدود بالاسلوين لا يتجاوزهما ، وبغرض هذه الاساليب نكون قد عرضنا المناهج المطروحة على الساحة الانمائية العملية . وبهذه المهمة يتكفل هذا البحث في مطالبات الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : المنهج الرأسمالى \*

المطلب الثانى : المنهج الاشتراكي \*

المطلب الثالث : المنهج الجامع بينهما \*

## المطلب الأول

### المنهج الرأسمالى

تمهيد :

سنركز في عرض هذا المنهج على جوانب ثلاثة تعطى فكرة واضحة ومختصرة عن جوهر هذا المنهج . وتتمثل هذه الجوانب في بيان خصائصه وسماته ، وفي بيان مقومات نجاحه ، وأخيرا الظروف التى واكبت هذا النجاح . وذلك في فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الأول : خصائص المنهج الرأسمالى \*

الفرع الثانى : مقومات نجاح المنهج الرأسمالى \*

الفرع الثالث : الظروف التى واكبت نجاح المنهج الرأسمالى \*

## الفرع الأول - خصائص المنهج الرأسمالى :

توجد مجموعة من الخصائص يتميز بها المنهج الرأسمالى ، نذكر منها :  
المناهج وهى :

### ١. — الملكية الخاصة لوسائل الانتاج :

حيث تعطى-الرأسمالية للأفراد حق تملك سائر أموال الانتاج ، فضلا عن أموال الاستهلاك ، وتقوم هذه الخصيصة من الرأسمالية مقام الروح من الجسد ، إذا فزعت منه فقد الحياة ، وهى تؤدى وظائف جوهرية فى النظام أهمها تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أموال الانتاج ، كما تقدم الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها .

### ٢. — حرية المشروع :

فالمشروعات حرية توجيه جهودها وطاقاتها الوجهة التى تريدها دون تدخل من أحد ، يحدوها فى ذلك حافز الربح الذى هو أحد مقومات النظام الرأسمالى وعوامل نجاحه ، ومن المفترض ان هذه المشروعات تستجيب لاحتياجات الافراد وتلبى طلبهم وهى بسبيل تحقيق أقصى ربح ممكن ، اذ لو قامت بانتاج مالا طلب عليه لمنيت بالخسائر وخرجت من مضمار الانتاج .

### ٣. — المنافسة وجهاز السوق والأثمان :

تمثل هذه الخصيصة ركنا لا يقل فى النظام الرأسمالى أهمية عن الملكية الخاصة ، وتعنى ان يكون لكل سلعة أو خدمة أو عامل انتاجى سوق يلتقى فيه الطالبون بالمعارضين فى ظل المنافسة الكاملة ، حيث يتحدد الثمن المعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو العامل الانتاجى .

وهذا الجهاز هو الذى يحكم النظام الرأسمالى ، فكمية الانتاج وكيفيته وأسعاره كلها تتحدد وفقا للمواجهة الحرة دون تدخل من الحكومة أو توجيه من خطة قومية ، بل المنافسة هى التى تحدد الكميات والأسعار بما يحقق تعادل العرض والطلب . كذلك فان هذا الجهاز يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية بالمجتمع بين مختلف الاستعمالات ، فالأثمان هى أساس كافة القرارات التى يتخذها الفرد منتجا كان أو مستهلكا ، كذلك يقوم بتوزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع عندما يحدد أسعار عوامل الانتاج فيحدد نصيب الفرد طبقا لما لديه منها .

وبعبارة موجزة فإن جهاز الثمن يقوم في الرأسمالية بمهمة حل كافة جوانب المشكلة الاقتصادية ، ومن ثم فلا غرابة أن يوصف النظام بأنه « اقتصاد السوق » وإذا كنا لا نرى له هذه الأهمية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة بعد التدخل الحكومي ، فإننا نستطيع أن نستشف - رغم ذلك - مدى عظم الدور الملقى على عاتق السوق في حل المشكلات الاقتصادية الرئيسية .

### الفرع الثاني - عوامل نجاح المنهج الرأسمالي :

غير منكور من أحد أن الرأسمالية حققت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، نجاحا كبيرا في ميدان التنمية الاقتصادية والتقدم المادى ، وإنها كانت خطوة كبيرة للإنسانية (١) في مجال السيطرة على الطبيعة عندما حققت الثورة الصناعية ، ذلك الانجاز الضخم بصرف النظر عن استخدامه في تسخير الإنسان نفسه ، كتسخيرها للطبيعة ، بل أنها لم تسخره فقط بل استعبدها فعلا عندما قامت باسترقاق شباب غرب أفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الجديد (٢) .

وللتقدم المادى الكبير الذى حققته الرأسمالية عوامل أدت إليه ، بعضها لصيق بالرأسمالية وخصائصها ، والبعض الآخر صاحب قيامها بالتنمية مصادفة . والعوامل الأخيرة هى محل عناية الفرع التالى ، أما الأولى فهى محل عناية هذا الفرع وهى :

١- حافظ الربح وقيامها عليه ، قدم مساهمة كبرى في نجاحها ، إذ هو يمثل استجابة من الرأسمالية لشعور كامن في الإنسان ومجبول عليه « وتاكلون التراث أكلا لما ، وتحبون المال حبا جما » (٣) فهى من هذه الناحية لا تصادم فطرة الإنسان بل أنها تطلق لها العنان الى البعد الذى يحيلها الى نهم ،

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١

سنة ١٩٦٨ ص ١٤٦

Toynbee, A. : The World and The West, London, Oxford University Press, 1952, P. 8.

(٣) سورة النجر الايتين رقم ١٩ ، ٢٠

فتجعل الرأسمالي ذلك المخلوق الذي يسمى للمال من أجله المبالة فلا يشبع  
مهما بلغت ثروته ، والإنسان بغريزته « لو ملك واحدا من ذهب لا يتنقى ثقله ،  
ولو ملك واحد لا يتنقى ثالثه » (١) فليس لنهمه نهاية الا اذا تدخلت اعتبارات  
أخرى تهذيب من هذه الغريزة ، وتلك الاعتبارات ليس لها وجود في الرأسمالية  
فحافز الربح قد اختلف مع غريزة الاستحواز ونهم التملك للكامنة في الانسان  
فقاد الى نجاح الرأسمالية الهائل في عالم الاشياء المادية ، فحقق التنمية  
بمقاييسها المعتبرة في الفكر الوضعي (٢) \*

٢ - الملكية الخاصة : فوجودها يعضد الآثار السابقة لحافز الربح ،  
بل انه من غيرها ليس له معنى : فالانسان مجبول على حب الاستحواز والتملك  
كما قلنا ، فتقرير الملكية الخاصة يوافق هذا الطبع فيه ويجعل حافز الربح  
إذا أثر يحيل الفرد الى خلية نشطة تقدم على الإذخار وتكوين رأس المال  
حبا في التمتع بالملكية التي جبل على حبها \*

كذلك تؤدي الملكية الخاصة الى أن يحافظ الفرد على ما بيده من عوامل  
الانتاج ، فتتم المحافظة على رؤوس أموال المجتمع ، ويتمحق النمو الدائم في  
ثروته ، وقد كان ذلك بالفعل هو الطريق الذي سارت الرأسمالية على درجة حتى  
حققت ما حققت من انجازات مادية \*

٣ - حرية الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي تحمل مدلولاً إيجابياً  
افرز للرأسمالية طائفة من الناس حملوا على عاتقهم مهمة تحقيق التقدم وكانوا  
لها مهامهم ، ذلكم هم المنظّمون الذين قاموا بتطبيق الاختراعات المتتالية في  
مجالات إنتاجية جديدة ، وابتكروا من أساليب الانتاج ما مكنهم من أداء أجل

(١) الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٦٥

(٢) سنرى ان للتنمية مفهوم لا يقصرها على عالم الاشياء ولا يجعل المادة  
هي كل شيء ، انظر نتائج الفصل الثالث من هذا الباب .



الخدمات للنظام الرأسمالي ، وكانوا من عهد نجاحه ، بل ان بعض المفكرين يرجع معظم ما احرزته الرأسمالية من تقدم الى هذه الطائفة (١) . وما كان لهذه الطائفة ان توجد لولا ما تتضمنه الرأسمالية من حرية النشاط الاقتصادي ورفع كلفة القيود عن مملسته .

تلك هي العوامل التي تكمن خلف نجاح النظام الرأسمالي ، وتعود الى جوهره وصميم تكوينه ، وهناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح النظام الرأسمالي دون ان يكون لها هذا جوهره وإنما صاحبته وواكبته مسيرته مصداقية وهي ما سنتناولها في الفرع التالي :

#### الفرع الثالث - الظروف التي ولكت نجاح المنهج الرأسمالي :

اتيح للنظام الرأسمالي اiban نشأته وصاحبته في تطوره عوامل ساعدت وضاعفت النجاح الذي كان يمكن للعوامل السابقة - والتي تعود الى جوهر النظام - ان تحققة ، فلولاً للعوامل المصلحية هذه ما كان الانجاز الرأسمالي بالصورة التي هو عليها ، ويمكن اجمال اهم هذه العوامل فيما يلي :

١ - اتيح للرأسمالية فرصة السبق التكنولوجي ، عندما تمكنت من الاستفادة من مجموعة من الاختراعات ربما لم تكن أهم ما عرفته البشرية ، لكن المهم فيها كان في توفر ظروف أهمها التراكم الرأسمالي في أوروبا اثر قيامها بنهب ثروات الشرق اiban الحروب الصليبية . وثروات الأمريكتين وبخاصة ذهب أمريكا الجنوبية . وبذلك تمكنت أوروبا من استغلال مجموعة الاختراعات هذه ، فتحقق لها السبق التكنولوجي الذي مكنها من احلال الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية تدريجياً . فكانت بذلك ورشة العالم او بعبارة أخرى ، وهو من حولها ريف وثرع ، وتمكنت من غزو أسواق العالم بمنتجاتها الرخيصة ، والتي لم تكن تستطيع جماهيرها استهلاكها بسبب ضعف القدرة الشرائية نظراً للاستغلال الواقع عليها . ومن ثم تضاعف التراكم الرأسمالي واستخدم في تحويل الاختراعات المتوالية الى ابتكارات وتجديدات استغلت فيها خصائص الرأسمالية ممثلة في حافز الربح وحرية النشاط وحق التملك .

٢ - أتيح لأوروبا الرأسمالية السيطرة الكاملة تقريبا على معظم أنحاء المعمورة ، فكانت موارد العالم تحت سلطانها ، وتمكنت ضناعاتها من الحصول على امدادات شبه مجانية من المواد التي لا توجد بأراضيها ، فأعطاهما ذلك طاقة على تحقيق فائض القيمة وزيادة التراكم ، وتكوين رأس المال وإثبات نجاحها في عالم الماديات والأشياء ، وكان ذلك من أهم العوامل التي ساعدتها على إقامة هذا البناء الضخم . ولعل مثلا مشاهدا لنا - مثل مادة النفط - يعطينا مدى ما لعبته سيطرة أوروبا على موارد العالم من أثر في نجاحها . لقد كانت تحصل على بترول العالم الثالث بثمن أقل من أن يوصف بأنه بخس حتى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، واعتمدت عليه اعتمادا رئيسيا كمصدر للطاقة من ناحية ، وكمادة أولية للصناعات البتروكيميائية التي أصبحت على رأس الصناعات التي تمد الناتج القومي في العالم الرأسمالي ، فهذا المثال يعطينا إلى أي مدى قام نجاح وتقديم النظام الرأسمالي على أكتاف العالم الثالث بتمكنها من الحصول على موارده - وحتى اليوم - بأثمان مزجاة ، فما البترول إلا مادة من بين عشرات مثلها ، تحصل عليها الدول المتقدمة من العالم الثالث بهذه الأثمان . ولو قمنا بتجريد النجاح الرأسمالي المادي من مثل هذه العوامل ، فصرناها من الموارد التي سيطرت عليها ، أو حتى كلفناها بأن تدفع لنا أثمانا تعادل قيمتها ، لنا بقي للرأسمالية بإمكانياتها الذاتية شيء ذو بال ، وكوضيح للفكرة التي أريد اثباتها ، فإننا لو طلبنا من المملكة المتحدة أن تعيد للهند فقط ، ما نقلته من مواردها خلال القرن التاسع عشر فقط ، والتي مولت بها تقدمها وبفائدة قدرها ٦٪ فقط ، وافترضنا أن ما نقلته بريطانيا من الهند لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ، لكان المبلغ المطلوب من بريطانيا اليوم هو ٨٢٠ بليون دولار . فهل تستطيع المملكة المتحدة أن تعيد للهند والباكستان الفقيرتين اليوم هذا المبلغ ؟ (١) .

وإذا كنا لسنا في مجال تقويم الرأسمالية ، وإنما في مجال العرض الموضوعي لها ، فيكفي أننا علمنا أن هناك أسبابا وعوامل قد ساعدت الرأسمالية

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨ ص ١٦٧

على تحقيق النجاح الذي لا ينكره عليها أحد بمقاييسها هي • أما بمقاييس أخرى فربما تكون الرأسمالية قد حققت أكبر فشل وهي بسبيل تحقيق هدف الانسان عندما قادته الى خربين عالميتين ، وعندما أثبتت الشيوعية كـمذهب نبت من أرضية رأسمالية « بسبب انهيار الدين نتيجة لتحول الفكر الى الاهتمام بالامور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية »<sup>(١)</sup> ذلك المذهب الذي منعه في المطلب التالي •

## المطلب الثاني المنهج الاشتراكي

تمهيد :

يشترك المنهج الرأسمالي السابق في السيطرة على الفكر والعمل ، في العالم الإسلامي ، المنهج الاشتراكي • والاشتراكية مشنارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم ، لكن الذي نعني منها هنا هو الاشتراكية العلمية أو ما يسمى بالماركسية ، إذ هي اللون الغالب من ناحية ، وهي المعروضة كمنهج لتحقيق التنمية على العالم الثالث من ناحية ثانية ، وهي التي تفتنى وراء مختلف الصيغ التي تعيش أو عاشت لفترة في بعض أجزاء العالم الإسلامي ، مثل الاشتراكية العربية والاشتراكية الجزائرية من ناحية ثالثة ، وهي التي تحظى بوسائط اعلام عالمية ، تعرضها وتغري بها ، وتدعم من يتبنائها • وتنافس بها العالم العربي في السيطرة على العالم الثالث من ناحية أخيرة • كما أنها الوصف الرسمي للدول المنبما بالشيوعية<sup>(٢)</sup> • وإذا أمكن في العالم المتقدم التفرقة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسية ، فإن هدم للتفرقة غير قائمة في العالم الثالث الذي يقتند الديمقراطية أصلا ، ولكن هذا فإن الاشتراكية في مفهومنا تعني الاشتراكية العلمية أو الماركسية •

(١) «كاروهنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصري ، القاهرة •

وكما عرضنا المنهج الرأسمالي بموضوعية نعرض في هذا المطلب  
الاشتراكية بنفس الطريقة ، وذلك من خلال فروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : خصائص المنهج الاشتراكي •

الفرع الثاني : مقومات نجاح المنهج الاشتراكي •

الفرع الثالث : الظروف التي وأكبت نجاح المنهج الاشتراكي •

الفرع الأول - خصائص المنهج الاشتراكي :

يتفق الكتاب على أن الخصائص التي تميز المنهج الاشتراكي عن غيره تتمثل  
في خصيتين رئيسيتين هما :

١ - الملكية العامة لوسائل الإنتاج :

تقوم الاشتراكية على مبدأ الملكية ذات الشكل الواحد - شأن الرأسمالية  
- بيد أنها تستبدل الملكية العامة بالملكية الخاصة ، وتمثل هذه الخصوصية جوهر  
الاشتراكية وروحها كالملكية الخاصة في الرأسمالية •

وهكذا تتميز الاشتراكية بأن كافة وسائل الإنتاج المادية فيها تخضع  
لشكل الملكية العامة ، وتقوم هذه الخصوصية بتحديد من يصدر القرارات ذات  
التأثير في الإنتاج ، ومن يحدد نوع السلع وأصحابها ، وكيفية إنتاجها وتوزيعها  
بين الإنتاج والاستهلاك وتوزيع السلع الاستهلاكية بين من ساهموا في  
الإنتاج .... الخ •

ومصدر القرارات هو صاحب الملكية ، ولكن من هو صاحبها في المجتمع  
الاشتراكي ؟ تقول الماركسية أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون وسائل الإنتاج  
ملكا للشعب ، ولكن لم يتسن حتى الآن اكتشاف كيف يمكن للشعب أن يسيطر  
على هذه الوسائل ، ولهذا اسند أمر الإشراف عليها باسم الشعب إلى الدولة  
فأصبحت الملكية الشعبية تعني في الواقع رأسمالية الدولة ، فالدولة هي مالكة  
عوامل الإنتاج ، وهي التي تصدر كل القرارات ذات الصبغة التجديدية  
السابقة •

٢ بد الخصيصة النهائية للاستراكية تتطلب في وجود التخطيط بما يعنيه من خطة قومية تصفها هيئة مركزية تحدد أهداف المجتمع وتترجمها في شكل مستهدفات كمية لكل قطاع أو إقليم . وتقوم الخطة في الاشتراكية بالدور الذي يؤديه جهات السوق والائتمان في الرأسمالية ، وهي التي عن طريقها تصدر الدولة القرارات التي أتاحتها لها مبرطرتها على الملكية الخاصة باسم الشعب ، فتقوم الخطة بتوزيع عوامل الانتاج على أوجه النشاط الاقتصادي بما يتيح لكل نشاط تحقيق الهدف المكلف به ، وتتيح الملكية العامة للمعامل الانتاج للخطة امكانية القدرة على ادارة الاقتصاد القومي ادارة كاملة ، وهكذا نوع السلع وتجهيزاتها وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار ، وتوزع ثمرات الانتاج على من قاموا به .... وهكذا .

هذا يعني ان المستهلك في ظل الاشتراكية ليست له سيادة ولا قدرة على توجيه الانتاج ، بمعنى ان رغباته لا تؤخذ في الحساب عند تحديد نوع السلع المنتجة ، وانما رغبات المخططين هي التي تتمتع بهذه السيادة ، وقد يراعون رغبات المستهلكين وقد لا يهتمون بها ، اذ غالباً ما يحدوهم أهدافه غير تجلطهم يسقطون رغبات الفرد من حسابهم .

### الفرع الثاني — عوامل نجاح المنهج الاشتراكي :

يمثل ما يقر الكتاب للرأسمالية بالنجاح ، فاعلمهم يقررون للاشتراكية بأنه لازمه النجاح في تحقيق التقدم المادي لروسيا والدول الاشتراكية الاخر ، فحققت التقدم المادي وبنت حضارة شيقية ، لاحضارة انسانية بتعبير المفكر المعروف « ريشي فكر »<sup>(١)</sup> وان كان نجاح المنهج الاشتراكي لا يطاول نجاح المنهج الرأسمالي ، وقطعا هناك عوامل ينسب اليها هذا النجاح ، ويخصن حسب المنهج الذي اتبعناه مع الرأسمالية نعرض في هذا الفرع عوامل النجاح المصيقة بالمنهج ونترك العوامل التي واكبته للفرع التالي .

وفي هذا الفرع ، لاندج من عوامل النجاح ما ينسب الى الماركسية ويعتبر لصيقا بها الا الاثر المترتب على اعتبارها عقيدة تقدم تفسيراً كاملاً لكل شئون

الحياة — وإنما لذلك عند الماركسيين — فهي تقنين من قوى الانتاج فاعلا يحل محل الاله (١) \* وإذا ترتب على هذا الاعتبار نجاح المنهج الاشتراكي فإنه يعود أساسا الى أهمية الايمان بشئ والإندفاع وراء هذا الايمان \* فالاعتناق بشئ والانتقياد له يعطى النظام قدرة على تحقيق أهدافه ، غير أن هذا الحماس سيفتر بعد فترة من تشييد النظام ، ويومئذ ، فإن العقيدة الماركسية لن تكون قادرة في الميدان الاقتصادي على تعويض أو تغطية الجوانب السلبية في النظرية الماركسية ، إذ أنها مست الطاقة الانتاجية في جوهرها عندما ألغت الملكية الخاصة ، والتي قلنا أنها تتسق وفطرة الإنسان \* وعندما يفتر الجماهير وينكشف الضباب عن الحقيقة المجردة من جانبها التقدي الذي يوفر نجاحها اليوم ، فيستتعي المجتمع الشيوعي الحديث كما انتهت سوابق له كمجتمع القرابة الذي لم تستقر أوضاعه الا في فترة تكوينه وتشييده ، حتى لقد هددت الدولة العباسية ايان مجدها ، ثم انهيار في غمضة عين \*

٣ — كذلك فإن التخطيط الشامل الذي تمارسه الدول الماركسية مع سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، يعطى فرصة كبيرة لتجميع وتراكم رأس المال في أقل مدة ممكنة ، ومن ثم يمكن رد كل ما تحقق من نجاح في الدول الماركسية الى العاملين السابقين \*

### ٢ — العقيدة والانتقياد لها \*

٢ — التخطيط الشامل في ظل الملكية العامة \*

### الفرع الثالث — الظروف التي واكبت نجاح المنهج الاشتراكي :

عندما بدأ تطبيق المنهج الاشتراكي اتاحت له ظروف كان لها أثر كبير على

(١) يقول جوزيف شومبيتر « الماركسية بمعنى مهم واحد دين ، فهي بالنسبة الى المؤمن بها تقدم اولا نظاما من غايات نهائية يتجسد فيها معنى الحياة وتشكل معايير مطلقة للحكم على الاحداث والاعمال كما تقدم من ناحية ثانية مرشدا الى تلك الغايات يتضمن خطة للخلاص ... ان الاشتراكية الماركسية تنتمي الى تلك المجموعة الفرعية التي تعد بالجنة على هذا الجانب من القبر » جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديون مقام ، دار النهضة العربية ط ١ سنة ١٩٦٨ ترجمة الدكتور راشد البراوي ص ١١ .

نجاحه ، وربما يدون هذه الظروف لم يكن الحماس العقائدى او التخطيط الشامل ليفعلا شيئا . وأولى هذه الظروف هى بداية تطبيق المنهج فى الوطن الروسى ، فلقد اتاح هذا الوطن لهذا المنهج فرصة النجاح التى كان لها أكبر الأثر فى سيادته فيما بعد على مناطق آخر باغراء النجاح الأول من ناحية ، وبمساعدة الدولة الأولى وتديرها من ناحية ثانية .

فما هى العوامل التى أتاحت للمنهج الاشتراكى بسبب بداية تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى ؟

أهم هذه العوامل ما يلى :

١ - يمتلك الوطن الروسى امكانيات مادية هائلة بسبب ما يضمه من اقاليم شاسعة ذات المناخ المتعدد ، والمحتوية على جميع الثروات المادية المطلوبة ، الى جانب الاعداد السكانية الكبيرة . وقد وضعت هذه الامكانيات تحت قيادة حازمة وضعت لنفسها هدفا وحيدا هو تحقيق التقدم الاقتصادى ، وبناء القوة التى تطاول بها الغرب سالكة لذلك كل الطرق مهما بلغت قسوتها .

٢ - يتطلب تطبيق المنهج الاشتراكى قدرا غير قليل من الديكتاتورية واكرام الشعب بوسائل القهر ، ولقد ألف الروس الخفوع للحكام وتقبل ديكتاتوريتهم حتى « ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيال نظام اوتوقراطى للحكم اصبح تقليدا فى روسيا » (١) ومن ثم صادف المنهج بيئة تتفق معه وتتقبل الى حد ما أسلوبه .

٣ - الشعب الروسى كما يرى « كاروهنت » ذو ميل فطرى الى أن يرى كل شئ ينقلب من النقيض الى النقيض تماما ، فهم يابون ان يقربوا أن من الممكن أن يكون التحول وسطا أو معتدلا » (٢) .

ولما كانت الماركسية نظرية ثورية تؤمن بقلب الاوضاع رأسا على عقب فقد صادفت فى روسيا نوعية من الشعوب هى أنسب ما تكون لها « ولو أن الماركسية طبقت فى دولة اوزبية أخرى لما قدر لها أى نجاح » (٣) .

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. p. 12

(٢) كاروهنت الشيوعية نظريا وعمليا / مرجع سابق ص ٣٠٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٠٤

وهكذا نرى أن توفر الموارد الضخمة والقيادة الحازمة والشعب المتعود على تقبل الديكتاتورية ، ذى الميل الفطرى الى التحول من النقيض الى النقيض كان لها أكبر الأثر في نجاح التطبيق الاشتراكى في الاتحاد السوفييتى .

وربما لو جردنا التجربة من هذه العوامل ، وعدنا الى مبادئ الماركسية النظرية لدرى أثرها على تقدم الاقتصاد السوفييتى ، لما وجدنا لها كبير الأثر ، فالماركسية فى حقيقتها وكما يقول اخصائيو الماركسية ، ليست الا نظرية عن الرأسمالية وليست نظرية عن الاشتراكية وكل ما أمكن لهؤلاء المتخصصين فى الماركسية أن يجمعوه من كتابات آباء الماركسية من مبادئ لا يزيد على أصابع اليد الواحدة كثيرا وتتمثل فى :

- ١ - تأميم وسائل الانتاج .
- ٢ - تقييم السلعة بما بذل فيها من عمل .
- ٣ - إلغاء الخصام بالنقصود .
- ٤ - ديكتاتورية الطبقة العاملة .
- ٥ - توزيع الناتج القومى طبقا للعمل فى المرحلة الاولى ثم طبقا للحاجة فى المرحلة الثانية ( الشيوعية ) .
- ٦ - اختفاء الدولة فى المرحلة الثانية ( الشيوعية ) .

هذه هى المبادئ التى تتقدمها الماركسية ، فأياها كان له كبير الأثر على نجاح التجربة الروسية ؟ ان بعض هذه المبادئ ، يتعلق بمرحلة لم تدع رؤسايها نهولها بعد ، وبعضها الى العمل به بعد فترة من تطبيقه لعدم صلاحيته « إلغاء النقود » والباقى منها مبادئ عامة . ومن ثم فانها ذات أثر محدود على القائمين بالتخطيط ، ولا تفيد كثيرا فى تقديم الحلول للمشاكل الفعلية التنفيذية .



كذلك لا يغيب عن ذهننا أن الماركسية لدى معتنقيها تشكل مجموعة من القوانين الاجتماعية الموضوعية والحتمية والتي تعمل رغم أنف الازدادة الانسانية، وبالتالي فإننا نتساءل هل يمكن أن تساعد هذه القوانين الحتمية على صياغة قرارات خاصة بتسيير دفعة الاقتصاد الاشتراكي ؟

الحقيقة ان الظروف الخارجية عن العقيدة الماركسية والتي تمثلت في: خصائص المجتمع الروسى السابقة هي التي اتاحت القدر الاكبر من نجاح المنهج الاشتراكي في روسيا اولا ، ثم مساعدة روسيا غيرها أو إجبارها على سلوك نفس المنهج ، تماما كما اتاحت للرأسمالية ظروف خارجة عن جوهرها ممثلة في السبق التكنولوجي والسيطرة على موارد العالم وأسواقه \*

وفي نهاية هذا العرض الموضوعي لكل من الرأسمالية والاشتراكية لا يفوتنا أن نقرر حقيقة ذات أثر على نجاح كل منهما ، تتمثل هذه الحقيقة في أنهما منهجان ماديان ينبعان من البيئة الاوربية المادية ، وطبقا في نفس البيئة \* يقول المؤرخ ارنولد توينبي ان الشيوعية ما هي الا جزء لا يتجزأ من التراث اليوناني اليهودي ، مثل الاسلوب الرأسمالي للحياة سواء بسواء (١) فكلهما تفرع من الشجرة اليهودية ، وكلاهما طبق في بيئة مادية ، فوجدتا تألفا مع هذه البيئة ، وكلاهما أنتج حضارة مادية جعلت من الانسان حيوان تجارب (٢) \*

كذلك لا يفوتنا أن نقرر ان ماقدمناه عن هذين المنهجين انما هو عرض نظري لهما ربما — بل هو الواقع — يختلف عن الصورة الواقعية لكل منهما بقدر ما ، وعلى سبيل المثال فإننا اذا كنا قد جعلنا من خصائص الرأسمالية حرية الفرد وعدم تدخل الدولة ، ومن خصائص الاشتراكية التوجيه الكامل من قبل الدولة ، فان الواقع يشئ بشئ من التدخل في الدول الرأسمالية ،

Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., P. 47 (١)

(٢) د. رشدي فكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ٧٧

وبيعض العمل لقوى السوق في الدول الاشتراكية \* وإن كان الاصل والمبدأ هو ما تقررناه .

وعليه فإن النظامين يكاد أن يكونا أنظمة مختلطة ، لكن هذا الاختلاط لا يقربهما من المنهج الذي يعرف بهذا الاسم ، والذي يأخذ من كل نظام منهما ، ذلك الذي أطلقنا عليه « المنهج الجامع بين النظامين » والذي هو موضوع المطلب التالي . حيث أن فلسفة هذا المنهج تقوم على الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بينما لجوء أى من المنهجين إلى شيء من ذلك إنما هو استثناء وليس فلسفة ثابتة .

### المطلب الثالث

#### المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية



##### الفرع الأول - الظروف التي أنجبت المنهج الجامع :

من الدول النامية من اتبعت المنهج الرأسمالي ففشل ، ومنها من اتبعت المنهج الاشتراكي ففشل ، وبحكم أن هذه الدول مستعمرة فكريا ، فهي تنطلق في بحثها عن منهج مناسب ، من مسلمة تقول : أن الوجود من المناهج هو ما يمكن إيجاده (١) أو تقول بعبارة أخرى أن أوروبا هي منارة الفكر وكل ما يصدر عنها فلا بد أن يكون سليما .

ومن هذا المنطلق فإن قادة هذه الشعوب - وهم يرون فشل الاستراتيجيات الجنية على الرأسمالية أو الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية - اجتهدوا فاشهدوا إلى أسلوب يجمع بين المنهجين معتقدين أنهم قد اكتشفوا منهجا ، وينسبون حقيقة وضعهم التي تعب عن عديم قدرتهم على الانفكاك من أسر المناهج الغربية ، وأنهم عندهم فشل المنهجان عجزوا عن طردهما معا ، فأخفوهما معا ، فيما سمي بالاختلاط الذي يضم سللت رأسمالية ، وأخرى اشتراكية نستطيع أن نستعرض خصائصه في الفرع التالي :

(١) مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفروق ، بيروت ، بدون رقم سنة ١٩٧٢ ، ص ٤٩

## الفرع الثاني - خصائص المنهج النجاس :

أهم ما يتميز به هذا المنهج ما يلي :

١ - وجود الملكية الخاصة بجوار الملكية العامة ، حيث يقوم قطاع خاص نشأ من تأميم بعض المشروعات الخاصة أساساً ، وتدعيم ببعض المشروعات التي أقامتها الدولة ، وذلك إلى جانب القطاع الخاص ، ولا يمثل ذلك فلسفة معينة ، وإنما يمثل رد فعل فشل المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي ، أي أنه لا يمثل اختياراً انتقائياً قامت به هذه الدول .

٢ - قوى السوق تعمل بجوار خطة هومية ، ففي هذا المنهج تتكاتف بعض الحريات للمشروعات الخاصة مع وجود خطة هومية توجه الاقتصاد القومي ، وتهتم بنصر الموارد مادية وبشرية لتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع ، غير أن هذا التخطيط لا يصل إلى المستوى الضمولى القائم بالمجتمعات الاشتراكية ، كما أن الحرية المتروكة للمشروعات الخاصة لا تصل إلى ما تتمتع به مثيلاتها في المجتمعات الرأسمالية .

٣ - اتخاذ القرارات الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع موزع بين الخطة القومية وقوى السوق ، غير أن الخطة ربما تقوم بدور أكثر أهمية نظراً لما تسيطر عليه من المجالات الرئيسية في الاقتصاد وبخاصة في مجال توزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار ، إذ غالباً ما تدعى الخطة القومية في ظل هذا الأسلوب شمولها ، وهي في الحقيقة خطة للاستثمار أكثر من أى شيء آخر ، وهي تعتمد على فائض القطاع العام والأيرادات السيادية والقروض والمساعدات الأجنبية ، بينما مدخرات الأفراد لا تمثل بالنسبة لذلك اقهاراً ضئيلاً .

## الفرع الثالث - عوامل نجاح هذا المنهج :

للم يتمكن هذا المنهج من الاخذ جيد دولة طبقته إلى موارجه الثوقية والتقدم الاقتصادي كما شوهد من نجاح الرأسمالية في غرب أوروبا وغيرها ونجاح الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وربما كان عدم نجاحه أقرب إلى



قسمات الرأسمالية مع أسوأ قسمات الاشتراكية ولا يحمل فلسفة خاصة به ، واعتناقه غالباً ما يخفى أحد المنهجين ، فإننا لن نتعرض له في بقية المباحث التالية من هذا الفصل والتي سنحاول أن نتبين منها صلاحية أو عدم صلاحية المناهج المعروضة على العالم الاسلامي . وسنعتبر الحكم على المنهجين حكماً عليه .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لعرض المناهج المطروحة على العالم الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية وأهم النتائج التي تمخض عنها هي :

١ - تتمثل هذه المناهج في المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي والمنهج الذي يؤلف بينهما .

٢ - يقوم المنهج الرأسمالي على حرية الفرد في التملك والانتاج والاستهلاك دون قيود أو تدخل من الدولة ، وتقوم قوى السوق بتخصيص الموارد وتجديد كميات الانتاج ونوعه .... الخ .

٣ - يقوم المنهج الاشتراكي على الملكية العامة والتخطيط المركزي وخضوع الفرد وكافة الموارد للخطة العامة .

٤ - يجمع المنهج المختلط بين قسمات رأسمالية وأخرى اشتراكية ، فيوجد به القطاع العام بجوار الملكية الخاصة ، وقوى السوق بجوار الخطة العامة ، والحرية الفردية بجوار تدخل الدولة ، وهو لا يقوم على فلسفة معينة وإنما وجد كرد فعل فشل المنهجين في بعض البلاد النامية .

٥ - لقد نجح المنهج الرأسمالي في تنمية الغرب ، كما نجح المنهج الاشتراكي في تنمية أوربا الشرقية وكان نجاح المنهجين راجعاً الى :

(أ) عوامل لصيقة بكل منهج كان لها أثر على نجاحه .

(ب) توفر ظروف خارجية كان لها أكبر الأثر في ذلك ، أهمها في

الرأسمالية السبق التكنولوجي الذي أتت بها ، وسيطرتها على

معظم موارد العالم وأسواقه ، وأهمها في الاشتراكية موارد المجتمع

الروسي الضخمة وطبيعة الشعب وتعوده على الدكتاتورية .

٦ - لم يحقق المنهج الجامع أي نجاح في أي منطقة طبق فيها حتى اليوم .

## المبحث الثاني

وهي إمكانية تحقيق التنمية في العالم الإسلامي بتلك المناهج

مقيد :

بعد أن عرضنا للمناهج التي تذخر بها ساحة الفكر الانمائي على مستوى العالم الثالث ، والذي يمثل العالم الإسلامي أغلبية فيه ، نريد التعرف على الإمكانيات الحقيقية والقدرات التي تستطيع هذه المناهج أن توفرها للعالم الإسلامي في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية . فهل هي قادرة على جذبنا ، خفض الفقر وحماية التخلف الى ذرى التقدم ؟ أم أنها تؤدي الى تكريس التخلف وتعميق التبعية ، ومحو الشخصية الإسلامية ، ثم نجد أكفنا نقبض من فخارها على ربح ، ونحصم من زرعها الشوك والسبيلان ؟

هنا يتوفر لهذه المناهج الشروط الضرورية التي يقضى الفكر السليم بضرورة توفرها في أي منهج صالح ؟ أم أنها لا تمك أن تقدم للعالم الإسلامي ما سبق أن قدمته للمناطق التي نشأت فيها في غرب أوروبا وشرقها ؟ إن هذا البحث سيجيب على هذه التساؤلات بحيث يتركنا في نهايته وقد تعرفنا على القدرات الحقيقية لهذه المناهج وإمكانية مساهمتها في تنمية العالم الإسلامي من عدمها ، وذلك من خلال الجلباب الثلاثة التي يضمها وهي :

المطلب الأول : المقومات التي يجب توفرها في المنهج الناجح .

المطلب الثاني : مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالي في العالم الإسلامي .

المطلب الثالث : مقومات المنهج الناجح والمنهج الاشتراكي في العالم

الإسلامي .

## المطلب الأول

### المقومات التي يجب توافرها في المنهج الناجح

لم ينكر أحد مهما كان اتجاهه الفكري ان الرأسمالية بصفتها تقدمية كبيرة<sup>(١)</sup> ونجاحا هائلا ، وانصارها يؤمنون باستمرار نجاحها : بينما معارضوها يقرون هذا النجاح ويقولون — طبقا لنظرياتهم في التطور — انها أدت دورها في حينه ، وعليها ان تتخلى الآن ، لأن هو أقدر منها ، وهو المنهج الاشتراكي ، وذلك في نظرهم حتمية تاريخية \*

والذي يهمنا من ذلك هو الاجماع على نجاح الرأسمالية كمنهج للتنمية في غرب أوروبا ، فهل نستطيع ان نتخذ من العوامل التي أدت الى نجاحها شروطا موضوعية يجب توافرها في أى منهج كى يكتب له النجاح ؟ واجابتنا على هذا السؤال هى بالاجاب ، فدراسة الشروط الموضوعية التي مكنت الرأسمالية من تحقيق التنمية في غرب أوروبا ، كفيلة بأن تقدم لنا الشروط الموضوعية والمقومات التي لابد من توافرها في المنهج القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية \*

فمما هي هذه الشروط أو تلك المقومات ؟

ان ذلك هو موضوع فروع هذا المطلب الثلاثة :

#### الفرع الاول — المادية في المنهج الرأسمالي وأوروبا :

ليس هناك من خلاف بين المفكرين على أن المنهج الرأسمالي في التنمية منهج مادي لا يقيم كبير وزن للاخلاق عامة وللأخلاق الدينية خاصة ، فجوهره الاعلاء من شأن حافز الربح المادى وجعله محرك النشاط والباعث اليه \*

وليس أدل على نهائية المنهج من أن أقطابه يغتفرون بأنهم أول من تخلص الدراسات الاقتصادية من الخُصُوص للاعبازات الأخلاقية والدين ، ولا يعيننا

(١) احمد جايح ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ١٤٣

هنا أكثر من تقرير أن المنهج الرأسمالي منهج مادي ، فلا يوجد قطعا من يدعى أنه منهج يمت الى الروح بصلة . وإذا كان هذا هو واقع المنهج الرأسمالي فما هو واقع المجتمعات التي نجح هذا المنهج في اعطائها التقدم ؟ وما هو نوع التقدم الذي قدمه لها ؟ وهل هناك نتيجة يمكن الوصول اليها من العلاقات بين المنهج والمجتمع ونوع التقدم الذي تم .

بخصوص السؤال الأول فإن الحضارة الأوروبية نشأت واستمرارا ، هي حضارة مادية لا تمت الى المروحيات بصلة ، وهي مرت بالسيحية مورا عابرا بل الحقيقة ان أوروبا لم تكن مسيحية قط في يوم من الايام<sup>(١)</sup> فمن الخطأ الفادح أن نعد المدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية • ان الاسس الفكرية الحقيقية في الغرب يجب أن تطلب في فهم الرومانين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من أى استشراف مطلق ، ويمكن التعبير عنها كما يلي : بما اننا لا نعرف شيئا معيناً من طرق الاختبار العلمى والتقدير الحسابى - لا عن أصل الحياة الانسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد - فان من الخير لنا أن نحصر قوتنا في وجوه امكاننا المادى والفكرى من غير أن نسمح لانفسنا بأن نتقيد بالاخلاق المطلقة والقضايا الادبية البنية على دعاوى تتعدى الادلة العلمية • فلا ريب اذا في أن هذا الاتجاه الذى تتميز به المدنية الغربية الحديثة لا يجد قبولا في التفكير الدينى المسيحى كما لا يجد قبولا في أى دين آخر ، وذلك لانه لا دينى في جوهره • وهكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة الى النصرانية خطأ تاريخيا عظيما<sup>(٢)</sup> • ان الاوروبى العادى سواء أكان ديمقراطيا أم فاشيا رأسماليا أم بلشفيا صانعا أم مفكرا يعرف دينيا ايجابيا واحدا هو التبعد للرقى المادى ، أى الاعتقاد بأن ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر

(١) سنيذ قطب ، العدالة الاجتماعية في الاسلام ، لجنة النشر للجامعيين ، القاهرة ط ١ : بدون تاريخ ص ٩ ، ١٠ ، ١١ .  
(٢) ليوبولد فايس ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة د / عمر فروج ، دار المسلم للنايلين ، بيروت ط ١ : سنة ١٩٧٧ ، ص ٤١ .



فأيسر أو كما يقول التعبير الدارج « طليقة من كل قيد » ..... وأسمى فارق بين الخير والشّر لدى هذا الإنسان إنما هو التقدم المادى (١).

تلك كانت التربة التى نمت فيها المدنية الغربية الحديثة ، ولقد عملت فيها بلاشك مؤثرات أخرى كثيرة غير الفكرة المادية الرومانية أثناء تطورها ، كما أنها بدلت وغيرت فى أرثها الذى ورثته عن روما فى أكثر من ناحية « لكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقى فى الاستشراف الغربى للحياة والاخلاق يرجع للمدنية الرومانية المادية ، وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى روما القديمة كان نفعيا بحتا ولا دينيا ، لا على الافتراض بل على الحقيقة ، فذلك هو الجو فى الغرب الحديث » (٢).

فأوروبا مادية وثنية وما يدرس فى التاريخ الوسيط على أنه سيطرة للمسيحية فقد كانت سيطرة للكنيسة وليس للمسيحية ، ثار عليها الاوربيون فلما تخلصوا من تلك السيطرة اقامت أوروبا من نفسها زعيما بكل ما هو ضد الدين مبدئيا وعمليا ، لقد رجعت أوروبا الى أرثها الرومانى ، واضافت عليه عنصرا ماديا جديدا ، وأخذوا يعبدون المال كما عبد بنو إسرائيل العجل الذهبى (٣).

تلك كانت التربة التى غرس الاوربيون فيها المنهج الرأسمالى ، تربة مادية ترجع الى الوثنية الرومانية ، وغرس فيها المنهج الرأسمالى المادى — مع التجاوز فى هذا التعبير ، اذ هى أثبتته — فما الذى طرحه لهم ؟ لقد طرح التقدم المادى . وهكذا تتسق المقدمات والنتائج ، تربة مادية ومنهج مادى ، يطرحان بتقدما ماديا ، ولقد كان شبيها طبيعيا أن يكون المنهج الرأسمالى أصلح ما يعرض فى هذه البيئة فما كان لغيره قدرة على أن يستمد منها غذاءه — بينما هو قادر على امتصاص كل العناصر التى تمكّنه من أن يستوى على سوقه

(١) ارجع السابق ص ٤٧ — ٤٨.

(٢) ارجع السابق ص ٣٩.

(٣) ارجع السابق ص ٤٥.

ليطرح أفضل ما لديه من ثمرات ، ، تقدما ماديا منقطع النظير ، يأتي من منهج مادي من قمة رأسه بعثي أخمص قدميه .

لقد حدث توافق بين المنهج والبيئة ، كان نتيجته تحقق التقدم ، وهكذا يكون توافق المنهج المطبق مع البيئة التي تنمي بواسطته ، أحد الشروط الجوهرية لنجاح أي منهج انمائي . فلو لم تكن البيئة الأوروبية مادية لما تمكن المنهج الرأسمالي من تنميتها .

### الفرع الثاني — المنهج الرأسمالي وتجنيد طاقات الأوروبيين للتنمية :

رأينا كيف أن البيئة الأوروبية هي بيئة مادية ورثت الفكر المادي عن روما التي ورثت حضارة اغرق منها في المادية هي الحضارة اليونانية ، فأوروبا ضليعة في المادية ، بنت روما وحفيدة يونان .

فماذا حدث عندما سيطر الفكر الكنسي — لا المسيحي — في فترة ما قبل النهضة ؟

لقد أدركت أوروبا رونقها المادية ، فقام « كالفن » يدعو الى اعتبار النجاح المادي دليلا على اختيار الله للانسان ، وعلى كل فرد أن يتأكد من موقفه ببذل محاولات النجاح المادي ، فان ادركه علم أنه مختار . وهكذا كانت حركة الإصلاح الديني عودة الى اعلاء شأن المادية ، ووجهت كل طاقات الانسان للنجاح المادي ، والحصول على أكبر قدر من الثروة (١) .

وهكذا تشكلت نفسية الأوروبيين أو ظهر معدنها الطبيعي ، وأصبح كل فرد مدعوا لتحقيق أنجاز مادي ، كي يثبت أنه مختار ، أنجاز مادي بوسيلة ما ، أيا كانت ، سواء تمثلت في استغلال الغير ، أم في استرقاق الشعوب ونهب مواردها أم في تخطف الأفرقة وبيعهم رقيقا ، وتكوين الثروات والنجاح المادي .

(١) د / احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ٢٠

هذه النفسية جاءها المنهج الرأسمالي أو هي جاءت به ، بما يحمّله من حناظر الربح ، وحرية النشاط ، والملكية غير المحدودة ، فكان كفيلاً بأن يستخلص منها كل طاقاتها الكامنة ويستثمرها لصالح التكوين الرأسمالي وبناء الامبراطوريات المالية ، وتحقيق التقدم المادي ، لقد اتحدت الافكار التي يمثلها المنهج مع الافكار التي يحملها البشر بين جوانحهم وتكنهها ضمائرهم ، فاستطاع المنهج أن يفعل في الافراد فعل السحر ، حيث يجند كل قدراتهم لتحقيق ما يرمى إلى تحقيقه .

وكان طبيعياً من منهج مادي يطبق في مجتمع يعلى من شأن كل ما هو مادي أن ينجح في تجنيد طاقات الافراد ، ويستثير همهم نحو تحقيق ما يرمى إلى تحقيقه .

ان توافق شروط المنهج الرأسمالي مع فكر البشر في أوروبا قد تمكن من حفز الافراد على القيام بالاعمال الاقتصادية ، وبذل الجهد المضاعف من أجل الحصول على الثروة والاستحواز عليها بنهم ليس له حدود ، حتى وجد ذلك الشخص الذي يجمع المال للمال حسب تعريف ماركس للرأسمالي (١) لقد تمكن المنهج من أن يجعل من الافراد أدوات طيعة لتحقيق التجميع الرأسمالي لاستخدامه في زيادة التجميع مرة أخرى ، وبناء التنمية الاقتصادية .

وهكذا يتضح لنا ان قدرة المنهج على حفز همم الافراد ، وتحريك مشاعرهم ، وتوظيف طاقاتهم في الاتجاه الباني للتنمية ، إنما يتحقق بتوافق الافكار التي يحملها الافراد في ضمائرهم — أي معتقداتهم ونظراتهم إلى الكون والحياة والانسان — مع الافكار الرئيسية التي يتكون منها المنهج ، كما

(١) كارل ماركس ، «رأس المال» ، ترجمة محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ج ٣ ، ص ٨٥٣ .

يتضح لنا أيضا أن هذه القدرة التي تتاح للمنهج شرط جوهري آخر لابد من توفره في المنهج القادر والصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يتضح لنا - كنوع من الاستطاد - أن عدم ادراك هذه الحقيقة كان من أهم عوامل عدم نجاح التنمية في البلاد المتخلفة إذ أن « الاساليب المستخدمة لم تستطع أن تحرك الامة كلها لمواجهة معركة التخلف » (١) .

### الفرع الثالث - المنهج الرأسمالي والظروف المتغيرة :

إن المتتبع لتاريخ الرأسمالية الاوربية في القرن العشرين ليرى سلسلة من المصاعب لحقت بالبناء الرأسمالي الاوربي ، ولعل أهمها ما لحق بها في الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩٣٥ ، مثل :

١ - انهيار التجارة الدولية عقب الحرب الاولى ، تلك التي تعد من العمود الرئيسية للبناء الاقتصادي الرأسمالي .

٢ - الكساد الذي أصاب الرأسمالية عام ١٩٢٩ ، فضايف من انهيار التجارة الدولية ، بسبب سعي كل مجتمع الى تحصين نفسه ، باقامة حواجز أعلى في طريق التجارة الدولية والاتصالات الاقتصادية مع الدول الاخرى ، فعلى امتداد ٥٣ شهرا بعد يناير عام ١٩٢٩ كان حجم التجارة الدولية في كل شهر منها أقل من الشهر السابق عليه (٢) ، هذا فضلا عن آثار الكساد الاخرى من توقف للنشاط الاقتصادي شبه التام ، الى البطالة الواسعة النطاق ، والتي هددت الرأسمالية في مبادئها الجوهرية عن التوازن التلقائي .

٣ - نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا متحديا العالم الرأسمالي .

أجمع ، وأوروبا الغربية بالذات ، وتهديدها بقرب سقوطها في قبضة الشيوعية ، ولقد بات اقطاب الرأسمالية في وجل من هذا فعلا .

(١) د / محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١

(٢) هالبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية ، ترجمة د / راشد البراوي ، مكتبة الزماني العربي ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٣٥٣

تلك أهم الضربات التي تلقتها الرأسمالية كمنهج للتنمية الاقتصادية في غرب أوروبا ، ومع ذلك لم تنته ، وانما تمكنت من التغلب على تلك المصاعب واحدة أثر أخرى ، واستطاعت ان تواجه هذه الصدمات وان تجتازها وتخرج منها - ربما - أكثر قوة عن ذي قبل واستطاعت بغير شك أن تدخل فترة أعظم نمو اقتصادي شهدته الرأسمالية الأوروبية حتى انها تخطت لأول مرة المعدلات الأمريكية المعاصرة في النمو ، وتفوقت عليها « (١) » .

فبخصوص الكساد الكبير تمكنت من تعديل موقفها تجاه التدخل الحكومي بما يفرجها من هذا الكساد ، ويحول دون امثاله ، وكانت من المرونة بحيث تقبلت هذا التغير في أصولها وقواعدها .

وبخصوص انهيار التجارة الدولية او ضعفها ، فلقد تمكنت الرأسمالية الأوروبية من التغلب على النعرات القومية التي كانت تقسمها اقتصاديا ، وقامت بخطوة كبيرة في مجال الوحدة الاقتصادية عندما اقامت « السوق الأوروبية المشتركة » . وبخصوص التحدي الشيوعي فلقد تمكنت الرأسمالية الأوروبية من سحب البساط من تحت أقدامه ، عندما تبنت سياسة العدالة الاجتماعية والعناية بالطبقات الأدنى . الامر الذي جعل وضع العمال بأوروبا الغربية فوق احلام العمال بالدول الاشتراكية ، وتبني هذه السياسة الحكومات الاصلاحية والمحافظة على السواء ، فحكومات الاحزاب الاشتراكية في غرب أوروبا هي حكومات اصلاحية ، أى أنها حكومات حافظت على الرأسمالية ومنهجها الانمائى .

وهكذا نرى المنهج الرأسمالى قد استجاب للمتغيرات التي واجهته مسيرته فتلاءم معها ، واستطاع أن يعيش بل وأن يحقق معدلات نمو اعلى مما كان يحقق أيام البدايات الاولى للرأسمالية . ومعنى ذلك أنه يتمتع بمرونة كافية لكى يحور قليلا من أسسه بما يتفق والظروف المتغيرة ، ولولا ذلك لانكسر أمام الصعاب التي مرت به . فمرونة المنهج اذا من الشروط الجوهرية التي لا بد ان يتمتع بها المنهج الصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية .

والخلاصة أن المنهج الرأسمالي - وقد أجمع أعداؤه واصدقاؤه على أنه عجيج في تنمية أوروبا الغربية - أنما تحقق له ذلك للأسباب الآتية :

- ١ - أنه كمنهج مادي يتفق مع البيئة الأوروبية المادية التي طبق فيها.
- ٢ - أنه لحمله الأفكار التي يكنها الأفراد في ضمايرهم ، فقد تمكن من استثارة همهم وتجنيد طاقاتهم واستثمارها لصالح التنمية الاقتصادية .
- ٣ - أنه استجاب للظروف المتغيرة ، وقبل التحوير في أصوله فتمكن من الاستمرار .

ولوقمنا بدراسة المنهج الأوروبي الثاني « الاشتراكية » لرأينا أنه يحقق نفس الشروط في روسيا السوفيتية .

وبالتالي فإننا نستطيع أن نقرر أن أى منهج يود النجاح في تحقيق التنمية بمنطقته ما لابد أن يتصف بما يلي :

- ١ - التوافق مع البيئة التي يطبق فيها .
- ٢ - القدرة على استثارة هم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية .
- ٣ - التمتع بقدر من المرونة أمام المتغيرات المتوقعة مواجهتها أثناء مسيره .

فهل تتوفر هذه الشروط في المناهج المطروحة على العالم الإسلامي ؟  
إن ذلك هو موضوع المطلبين التاليين .

### المطلب الثاني

مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالي في العالم الإسلامي

تمهيد :

نحدد في المطلب السابق ، الشروط الموضوعية الواجب توفرها في المنهج الإنمائي كي يكتب له النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمع من

المجتمعات ، وعقدنا هذا المطلب للتعرف على مدى توفر هذه الشروط في المنهج الرأسمالي إذا ما طبق في العالم الإسلامي ، فهل الشروط التي توفرت له وتمكن بها من تحقيق التقدم المادي في غرب أوروبا تتلائم معه إذا استعانت به الدول الإسلامية فاتخذته طريقا يسلكه إلى آمالها في التقدم ، أم أنه لا يصحب معه تلك العوامل المؤدية إلى نجاحه ؟

إن ذلك ما سنتبينه من الفروع الثلاثة الآتية :

### الفرع الأول - مدى توافق المنهج الرأسمالي مع البيئة الإسلامية :

لقد تبين لنا أن أحد عوامل نجاح المنهج الرأسمالي في تنمية غرب أوروبا ، أنه صادف تربة مادية تعود بجذورها إلى الميراث الروماني الإغريقي ، تفاعل معها فكتب له النجاح ، أي أن المنهج الرأسمالي بمبادئه كان متوافقا تماما مع البيئة المادية التي طبق فيها ، وتوافقه هذا كان أحد عوامل نجاحه ، فهل البيئة الإسلامية تتوافق مع المنهج الرأسمالي ؟

وبعبارة أخرى هل البيئة الإسلامية بيئة مادية تحتاج إلى منهج مادي ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال يلزمنا أن نتعرف على البيئة الإسلامية أو ما يسمى بالمجتمع الإسلامي ، فما هي سمات هذا المجتمع ؟

إن المشاهدة والنظر العقلي تخبراننا بأن المجتمع الإسلامي ذا طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة أي مجتمع آخر تعرفه البشرية اليوم ، فالشأن في المجتمعات أن تنشأ نشوءا ذاتيا ، وفق مقتضيات أرضية ، وثمرة للصراع الداخلي بين الطبقات ، والمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة ، داخل جسم الجماعة البشرية<sup>(١)</sup> . وتقوم المجتمعات ذات النشوء الأرضي الذاتي بانشاء قوانينها التي تحكم شتى جنباتها وفق التعيرات المحدودة التي تشكل حياتها يوما بعد يوم .

هذا هو شأن المجتمعات التي تعرفها البشرية اليوم ، أما المجتمع الإسلامي فله شأن آخر ، فهو لم ينشأ نشوءا ذاتيا ، ولم يضع قوانينه

(١) سيد قطب ، نحو مجتمع إسلامي ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٣ ، سنة

التي تحكم جنباته ، ولم يضع بنفسه تصوراته عن الكون والحياة والانسان .  
انه انبثق من الشريعة الاسلامية المبنية من العقيدة الاسلامية ، فهو بكل  
خصائصه ومقوماته انبثق من هذه العقيدة وتلك الشريعة المنزلة من الله  
سبحانه وتعالى ، والتي ليس للبشر عمل فيها الا فضل تلقيها ، والتكيف  
بها والسير وفق تعاليمها ، ثم النمو في حدودها ، يقول الله تعالى  
« كَتَمْتُ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ » (١) . فالامة الاسلامية أمة مخرجة إخراجا ،  
وفى نموذج معين ، يحققه نظام معين ، فهي لم تنشأ نشوءا ذاتيا كغيرها ،  
ولم تخرج نفسها وفق نموذج من تصوراتها العقلية أو ضرورتها العملية ،  
انما وضع لها خالقها نظامها وأخرجها للناس وفق هذا النظام ، أى  
وفق الشريعة الاسلامية ، والعقيدة الاسلامية اللتين تظهريان فى كل جزئية من  
جزئيات المجتمع الاسلامى سواء بدت هذه الجزئية فى ظاهرها من  
العقيدة والشريعة أم قربت منها . واذا كان هذا المجتمع قد انبثق من  
العقيدة الاسلامية ، وتكيف وجوده بالشريعة الاسلامية ففى نموه وتجده  
اليوم يجب أن يستمر خاضعا للاصل الذى انبثق منه ، وللشريعة التى كيف  
وجوده ، دون أن ندخل عليه أية عناصر غريبة عنه ، اذ أنه دقيق التكوين متكامل  
الاجزاء متناسقا ، لا يقبل الترقيع ولا استعارة « قطع الغيار » من أى  
مجتمع أو نظام وضعى مهما تكن الجزئيات بعيدة فى ظاهرها عن مجال  
العقيدة ، فكل جزئية فى النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة فهي مرتبطة بها  
ارتباطا وثيقا وممتزة بها تأثرا عميقا .

فهل البيئة التى يمثلها المجتمع الاسلامى تتوافق مع المنهج الرأسمالى ؟  
هل المجتمع الاسلامى ينظر الى الكون والحياة والانسان نظرة المجتمعات  
الاوربية ؟ هل مصارعة الطبيعة والتسلط عليها والعلو المادى غاية اسلامية  
تمثل نظرة المسلم الى العلاقة التى تربطه بالكون ؟ ثم هل الحياة فى الاسلام  
لقمة خبز وشهوة جسد ومناظر ذهاب وفوضى ؟  
ان هذه النظرة بينها وبين نظرة المسلم الى الكون والحياة والانسان  
بعد ما بين الموت والحياة او ما بين الوجود والعدم ، اذ أن المسافة بين



السماء والارض لا تعبر عن مدى البعد بين النظرتين ، فما الكون في الاسلام بمجهول النسب ، ولا الطبيعة بعدو للانسان يصارع ويغالب ، وانما ارادة الله الكائنة في كلمة « كن » « انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون (١) » وقد صدر الكون عن هذه الارادة الفاعلة « خلق كل شيء فقدره تقديرا » « تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير ، الذي خلق الموت والحياة (٢) » فهو غين مجهول النسب في الاسلام ، والطبيعة صديق للانسان لا تختلف اتجاهاتها « فليست وظيفته ان يصارعها ، وانما وظيفته ان يعمزها بمشاركتها عبادة ربها » « هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها » (٣) « تشبج له السماوات السبع والارض ومن فيهن وان من شيء الا يسبح بحمده » (٤) .

أما نظرة الاسلام الى الحياة فهي فيه حقيقة مقصودة و ارادة الله نافذة لا فلتة عابرة ، أو صدفة عمية كما يؤمن العقل الاوروبي ، وانما روعى في تصميم الكون ان يسمح للحياة بالظهور ، وان تحصلت منه على احتياجاتها ، وقامت عناية الله تعالى بحراسة الجميع « وجعلنا من الماء كل شيء حي » (٥) « وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في أربعة ايام » (٦) « ويمسك السماء ان تقع على الارض الا باذنه » (٧) « والحياة بعد ذلك ابتلاء للانسان لتمييز الخبيث من الطيب « خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا » (٨) » .

أما الانسان في الاسلام فهو ارقى نماذج الحياة صيغ من مادة الكون الاولى « وبدأ خلق الانسان من طين » (٩) « وأفراده متساوون في هذا النسب » « أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب » (١٠) « وهو في هذه الدنيا مبتلى بخيائه وسالك طريقة الى الله ليلقى في نهايته جزاءه » « يا ايها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه » (١١) » .

- (٢) سورة الملك رقم ١ ، ٢  
(٤) سورة الاسراء الآية رقم ٤٤  
(٦) سورة فصلت الآية رقم ١٠  
(٨) سورة الملك الآية رقم ٢  
(١٠) رواه مسلم وابو داود .

- (١) سورة يس الآية ٨٢  
(٣) سورة هود الآية رقم ٦١  
(٥) سورة الانبياء الآية رقم ٣٠  
(٧) سورة الحج ، الآية رقم ٦٥  
(٩) سورة السجدة الآية رقم ٧  
(١١) سورة الانشقاق الآية رقم ٦

تلك هي نظرة الاسلام للكون والحياة والانسان ، تجمعها الآيات الكريمة الفاتحة لسورة الملك « تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شئ قدير \* الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا ، وهو العزيز الغفور » (١) فهل بين نظرة الاسلام ونظرة اوروبا الى الكون والحياة والانسان ، نسب أو وشيجة ؟ وبالتالي فهل بين المجتمع الاسلامى الذى انبثق من عقيدة وشريعة الاسلام ومجتمعات اوروبا التى نشأت من تصورات أرضية ومن جهل الانسان بمصدره ومنتهاه ، من نسب أو وشيجة ؟ وبعد ذلك هل بين المنهج الرأسمالى فى التنمية ومجتمع الاسلام من توافق يكفل له النجاح ، اللهم لا ، ان المنهج الرأسمالى لا يصلح ولا يمكن أن يوفق فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى .

ان كل منهج انمائى انما يستلهم الغايات التى يرمى الى تحقيقها من القيم التى يدين بها المجتمع ، فإذا استوردنا منهجا يستلهم قيما لا نؤمن بها ، فقد ظلمنا أنفسنا ، وظلمنا ذلك المنهج . وحصول ذلك قسلا جهود التنمية كما هو واقع من يستورد مالا يصلح مجالا للاستيراد ، وهى المناهج الانمائية .

واذا لم يكن المنهج الانمائى الرأسمالى متوافقا مع البيئة الاسلامية فهل يكون قادرا على استثارة همم الجماهير بها ، وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

**الفرع الثانى - مدى قدرة المنهج الرأسمالى على استثارة همم الجماهير الاسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :**

ان أحد الشروط الجوهرية التى لا تتحقق بدونها تنمية اقتصادية هو أن تجد كل طاقات وقدرات البشر فى المجتمع الذى يتبع التقدم لصالح

(١)، سورة الملك الايتان برقم ٢ ، ٤ ، ٥ .

التنمية الاقتصادية . ذلك « ان البشر في البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط هم أهم قوى الانتاج » (١) وان أحدا لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون اسهام من الشعب نفسه (٢) .

ومن ثم يكون من الشروط الجوهرية المطلوبة فى المنهج المخلوق أن يكون قادرا على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها - بوصفها أهم قوى الانتاج - لصالح العملية الانمائية . فمشاركة الجماهير أمر لا غنى عنه ، وقدرة المنهج المطبق على تجنيد طاقاتها وتوفير مشاركتها شرط جوهرى فى نجاحه .

فهذا يتحقق ذلك للمنهج الرأسمالى اذا طبق فى البلاد الاسلامية كما تحقق له ذلك بالفعل فى غرب أوروبا عندما جعل من الفرد خلية تشغلة تسعى بكل طاقاتها فى تحقيق التراكم الرأسمالى وتوفير شروط التنمية ؟؟

ان اجابتنا هنا تستقى من الواقع العملى لمجتمعاتنا من ناحية ، ومن الاستدلال المنطقى من ناحية اخرى .

فمن الناحية الاولى فلقد جربت مصر هذا المنهج منذ أن اتصلت بأوروبا اتصالا اقتصاديا واسعا فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، واستمر تبنيها للأسلوب الرأسمالى فى التنمية حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، عندما حدث تحول عن هذا المنهج ، ووضعنا اليوم كبلد متخلف يشهد بمدى نجاح هذا المنهج . ولم يكن ذلك لعيب شيئا ولا كان لعيبه قبيحاً ، وإنما يكمن العيب فى أن شروط نجاح المنهج الرأسمالى لم تكن متاحة لدينا ، وهو أن تكون كذا كوما ما . ومن ثم فإن العيب كان فى سوء الاختيار ، اذا افترضنا أنه كانت لنا حرية اختيار ، اذا الحقيقة أن مضر منذ

(١) شارل بتلهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د / اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨ ص ٦٢

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عادلى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الإصدار الثانية ط ١ عام ١٩٧٧

بداية الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى معرضة لخطه استغلال استهدفت نهب ثرواتها واضعاف اقتصادها تمهيدا لاستعمارها الفعلى الذى حدث عام ١٨٨٢ ، ومن يومها نظمت عملية الاستغلال هذه لتخدم أهداف الدولة المستعمرة فى كل المجالات ، وكان من بينها فتح الطريق أمام المنهج الرأسمالى (١) •

ان هذا المنهج لم ينجح فى أن يجند طاقات الشعب المسلم ، فلماذا لم يتحقق له ذلك • مع أنه سبق له القدرة على تجنيد طاقات شعوب غرب أوروبا لاداء نفس المهمة ؟

هناك الكثير من الاسباب التى تكمن خلف فشله فى قيامه بهذه المهمة وأهم هذه الاسباب ما يلى :

١ - تعيش الامة الاسلامية اخلاقيات تختلف عن الاخلاقيات الموجودة فى مجتمعات أوروبا - وقد بينها - بسبب تاريخ الامة الاسلامية الدينى ونسبب انبثاق المجتمع الاسلامى من شريعة منزلة ، فالانسان المسلم قد رتبته رسالات السماء ومر على يديها بتربية دينية مديدة ، مهما ضعفت فانها موجودة بدرجة أو بأخرى داخل العالم الاسلامى ، فالمسلم بطبيعته ينظر الى السماء قبل أن ينظر الى الارض ، ويؤخذ بعالم الغيب قبل أن يؤخذ بعالم المادة والمحسوس ، وهذه الخاصية تجعل المسلم يستجيب للأغراءات المعنوية بقدر ما يستجيب الاوروبى للأغراءات المادية ، أى أن هذه الخاصية لدى الانسان المسلم تحد من قوة أغراء المادة ، وتجعلها حين تتجرد عن الدوافع المعنوية ، قليلة التأثير على سلوكه • ومن ثم فإن منجها يدعو المسلم الى الحضور على الثروة لذات الثروة ، لقليل الفاعلية لديه ، بل لعله يلقى النفور منه ، اذ أن نظريته الى السماء ، نظريته الى الارض ، تجعله يتخذ من الارض موقفا سلبيًا ، اذا فصلت الارض عن السماء ، أما اذا البست الارض رداء السماء وأعطى العمل

(١) جوزيف مارتن : تاريخ النهب الاستعماري ، المجلد ١ ، ترجمة د / عبد العظيم

ريضان : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٦

في الطبيعة والتفاعل معها صفة الواجب ومفهوم العبادة ، فسوف تتحول تلك النظرة لدى الانسان المسلم ، الى طاقة محركة وقوة دفع نحو المساهمة بأكبر قدر ممكن في رفع المستوى الاقتصادي (١) .

وهذا ما يقتضيه المنهج الرأسمالي ولا يملك أن يقدمه للمسلم ، ومن ثم فهو غير قادر على استشارة همم الجماهير في العالم الاسلامي وتجنيدهم طاقاتها لصالح التنمية .

٢ — ان النظرة التي يرى بها الانسان في العالم الاسلامي المناهج الوضعية بعامة ، والمنهج الرأسمالي بخاصة ، هي أنها مناهج أرضية قدمها بشر معرضون للخطأ والصواب ، ومن ثم فهي لا تتلقى منه الاحترام الثاني الذي يجعله ينفذ اجراءاتها برضا نفس واغتناع حقيقي ، فاذا اكراه عليها ، فتنفيذها لها زهن يقهر الدولة وسلطتها ، اما ان ترك لذاته فهو أول من يخرج عليها ، اذ هي لا تستقيم مع نفسيته ولا تتفق ومزاجه . ومن ثم فلا يمكن أن يكتب لها النجاح في حشد طاقات المجتمع من أجل التنمية ، اذ أن أهم العوامل في نجاح المناهج هو احترام الناس لها ، وايمانهم بحقها في التنفيذ والتطبيق . ولعل هناك من يقول بأن العقيدة الدينية لدى العالم الاسلامي يمكن القضاء عليها حتى لا تقف عقبة أمام نجاح المناهج المادية ، ورغم أن هذا القول لا تجوز مناقشته ، اذ أن منيره خارج عن حدود الاسلام ، ونحن نتحدث عن مجتمع يؤمن بالاسلام — الا أننا نقول ، هب أنه قضى على العقيدة من اجل سواد عيون المناهج المذكورة ، فإن ذلك لا يكفي للقضاء على آثارها الممتدة عبر أربعة عشر قرنا من الزمان في تكوين نفسية وفكر الانسان في العالم الاسلامي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن القضاء على العقيدة الدينية لا يعنى ايجاد الارضية الاوروبية اللازمة لتلك المناهج التي نجحت على يد الانسان الاوروبي لانها وجدت التربة الصالحة لها فتفاعلت معها .

(١) د / محمد شوقي الفنجري ، ذائفة السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة

الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم ، سنة ١٩٧٨ ص ٨٢

وهكذا نرى ان المنهج الرأسمالى لا يمكن ان ينبجج فى تجنييد الجماهير  
وضمن مشاركتها وحماستها لتحقيق التنمية فى العالم الاسلامى لانه يفتقد احترام  
الناس لتعاليمه واجراءات تطبيقية .

٣ - لئلامة الاسلامية تجربية مريرة مع البلاد التى يمثل المنهج الرأسمالى  
اداتها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فهذا المنهج - فى ادهان الشعوب  
الاسلامية - هو منهج المستعمر الذى نكل بهم واداقهم العذاب الوانا ،  
وهذا الاحساس من قبل هذه الشعوب يخلق لديها موعا من الانكماش  
عن المعطيات التنظيمية للانسان الاوروبى ، وتسبب من القلق تجاه الانظمة  
والمناهج المستمدة من الاوضاع الاجتماعية فى البلاد المستعمرة ، وحساسية  
شديدة ضدها . وهذه الحساسية تجعل لك المناهج - حتى لو كانت  
صالحة فى ذاتها وبعيدة عن الاستعمار كفكرة سياسية - غير قادرة على  
تفجير طاقات الامة وقيادتها فى معركة البناء ، ولن ينبجج فى ذلك منهج يمت  
بصلة القزابة - على الاقل فى احساس الناس - الى المستعمر الذى لا يمكن  
ان تتقن جماهير الامة فى الفكر الذى يقدمه ، والمنهج الذى يحمله . وعلى ذلك  
فان المنهج الرأسمالى برصيده الضخم من النجاح فى غرب أوروبا ، غير قادر  
على تحقيق النجاح فى العالم الاسلامى بسبب احساس الناس بأنه  
يحمل بصمات المستعمر الذى سلبهم حقوقهم وبلادهم طوال عصور الاستعمار ،  
بل لعلهم يؤمنون - وربما عن صدق - بأن هذا العالم الذى ينتمى اليه المنهج  
الرأسمالى ، يبحث عن وسائل جديدة يستبقى بها سيطرته على الاقل فى  
المجال الذى يعنيه أساسا ، وهو المجال الاقتصادى ، وربما يكون من بين  
أساليه الى ذلك تقديم المنهج الرأسمالى كمنهج للتنمية . واستعداد الغرب  
لمساعدة من ينتهج نهجا رأسماليا يؤكد ذلك . وبحمل المنهج الرأسمالى  
لاوزار الاستعمار ، مع شيوع الشعار الذى رفعه لينين والذى يقول : ان  
الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية<sup>(١)</sup> تتأكد تلك المشاعر وينمو هذا الاحساس ،  
الامر الذى يفقد المنهج الرأسمالى أى قدرة على استئارة همم الجماهير  
وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية .

(١) عنوان كتاب من كتب فلاديمير لينين .

ومما سبق يتبين لنا أن المنهج الرأسمالي يعجز عن تفجير طاقات المجتمع الاسلامي وتوظيفها لصالح التنمية الاقتصادية ، بسبب اختلاف الاخلاقيات المسيطرة على العالم الاسلامي والمتملة في عقيدته في الله وموقفه من الكون والحياة والانسان ، وبسبب موقف العالم الاسلامي من الفكر الوضعي ، والاحساس الكامن في النفس المسلمة ضد كل ما يمت الى الاستعمار والمستعمرين السابقين لمجتمعه بصلة . فالمنهج الرأسمالي وان نجح في تنمية المجتمعات الاوروبية لعاجز تماما عن تحقيق أى تقدم داخل العالم الاسلامي .

### الفرع الثالث — مدى امكانية تكرار التجربة الرأسمالية :

بصرف النظر عن عدم توافق المنهج الرأسمالي مع البيئته الروحية الاسلامية والعقيدة التي تسود في المجتمع الاسلامي ، وبصرف النظر عن عجزه عن استثارة همم الجماهير وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ، فهل يمكن بصرف النظر عما سبق أن تتكرر التجربة الرأسمالية مرة أخرى ، بملابساتها وعوامل نجاحها تلك التي حددناها في فرع سابق<sup>(١)</sup> ؟ نقصد سبق أن وضحنا ان المنهج الرأسمالي قد أتيت له ظروف خاصة ما كان له أن ينجح في تنمية غرب أوروبا بدونها . ومن ذلك ما أتيت له من سبق تكنولوجي ، وسيطرة شبه كاملة على معظم انحاء المعمورة ، وحصوله منها على امدادات بالموارد شبه مجانية ، وايجاد الاسواق الواسعة والمفتوحة امام منتجاته .

فهل هذه الظروف التي أتيت للمنهج الرأسمالي عند نشأته وصاحبته في نموه وتقدمه تتاح له اليوم اذا حاولنا أن نطبقه في العالم الاسلامي ؟ ان السبق التكنولوجي الذي أتيت للمنهج ابان تطبيقه في غرب أوروبا يقابله اليوم تخلف تكنولوجي خطير تعيش في ظله جميع الشعوب الاسلامية دون استثناء ، وان سيطرة المنهج ابان تطبيقه في غرب أوروبا على معظم موارد العالم ، تقابله صورة أكثر من عكسية ، فعلى حين لا يتاح للشعوب الإسلامية أن تسيطر على مناطق خارجة عنها ، فانها اليوم لا زالت تعاني من سيطرة الاجانب عليها ، فرغم استقلالها السياسي فانها لازالت تعاني

(١) انظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الاول من هذا الفصل .

من التبعة الاقتصادية والحصول على مواردها من المواد الخام بأبخص الاسعار ، وحتى البترول الذى يقال عن ارتفاع أسعاره الكثير ، فان سعره لا يتناسب مع قيمته الحقيقية ، كما أن معظم ما يتحقق من ارتفاع سعره الحديد تستفيد منه الدول الغربية بوسيلة أو بأخرى .

كما إن ما أتيج للمنهج الرأسمالى عند تطبيقه لتنمية غرب أوروبا من أسواق مفتوحة لحل ما تنتجه الدول الأوروبية دون منافسه ، يقابله اليوم ما تواجهه بلاد العالم الاسلامى والعالم الثالث من تحد هائل ومنافسه رهيبه ، يمثلها الانتاج المتدفق الارخص سعرا ، والافضل من جميع النواحي تقريبا ، والذى تقدمه البلاد المتقدمة ، وتغمر به جميع الأسواق حتى أسواق العالم الثالث بنفسها . فانتاج العالم الاسلامى لا يفتقد السوق الخارجية فحسب ، وإنما يزاخر فوق ارضه ، وينازع داخل سوقه المحلية ، فليست هناك أوجه للمقارنه بين ما أتيج من تلك الظروف للمنهج الرأسمالى ابان تطبيقه فى تنمية غرب أوروبا ، وما يمكن ان يتاح له منها اذا استخدم اليوم فى تنمية العالم الاسلامى ، بل ان استمرار المنهج الرأسمالى فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ربما هو رهن باستمرار تلك الظروف التى لازالت متباعدة أمامهم رغم كل ما حل بالعالم من تغير ، فلا زال السبق التكنولوجى معقودا لهم ، ولا زالوا يحصلون على موارد العالم الثالث بأبخص الاسعار ، بل ربما بأسعار تقل عن الاسعار السابقة فى الحقيقة ، ولا زالت أسواق العالم تحت سيطرتهم عن طريق الوسيلة الجديدة للسيطرة على الأسواق ، فهم اليوم يبيعون براءات الاختراع وحقوق الانتاج ، والاسرار التكنولوجية . وتقوم الشركات متعددة الجنسية بمهمة كبيرة فى ذلك ، الى جانب الفروع الوطنية للشركات الاجنبية والتى تبدو فى ظاهرها جزءا من الهيكل الاقتصادى الوطنى ، وهى فى حقيقتها وسيلة للقفز فوق أسوار الحماية التى ربما تقوم بها بعض البلاد لمنتجاتها المحلية .

وإذا كانت جميع الظروف التى سبق أن مكنت للمنهج الرأسمالى وأتاحت له فرصة النجاح فى غرب أوروبا غير متوفرة بل موجودة بصورة عكسية فى



العالم الإسلامي ، فحيف يظن ان هناك ايد أمخاه امام المنهج الراسمالي لحي ييجح في تحقيق تنميته من موع ما في العالم الإسلامي ،

ان التجريبية الراسماليه لا يمكن ان تنخر في العالم الإسلامي بسبب غياب عوامل امكانيه تحررها ، ومن ثم فان المنهج الراسمالي لا يمكن ان يقوم بدوره الذي سبق ان اداه في غرب اورويا في العالم الإسلامي . ومن ثم لمن يتمكن من النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم .

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا المطلب هي ان مقومات نجاح المنهج الراسمالي في العالم الإسلامي ، وهي توافقه مع البيئة ، وقدرته على تجنيد طاقات المجتمع لصالح التنمية ، وتوفر العوامل التي ساعدت على نجاحه ، كل هذه العوامل لا تتوفر له بأى قدر في العالم الإسلامي . وبالتالي فإن تطبيق هذا المنهج في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم لن يؤدي إلى أية نتائج ايجابية وانما يمكن ان يؤدي إلى أسوأ العواقب وأقلها فشل التنمية وما يترتب عليه من نتائج اجتماعية وسياسية وأخلاقية ، وإذا كان المنهج الراسمالي لا يستطيع ان يحقق التنمية في العالم الإسلامي ، ألا يستطيع ذلك المنهج المادي الاوروبي الآخر . المنهج الاشتراكي ؟

ان ذلك ما سنتبينه من المطلب التالي .

### المطلب الثالث

#### مقومات المنهج الناجح والمنهج الاشتراكي في العالم الإسلامي

في المطلب الاول من هذا البحث توصلنا الى وجود شروط موضوعية يستلزم الامر توفرها للمنهج المستخدم اطارا لتحقيق التنمية الاقتصادية كي يكتب له النجاح في مهمته ، وقمنا في المطلب الثاني منه بالتعرف على مدى امكانية تحقق هذه الشروط للمنهج الراسمالي ، وفي هذا المطلب نتعرف على مدى امكانية تحقق هذه الشروط للمنهج الاشتراكي المعروف كبديل للمنهج

الرأسمالي ، ومنافس له على ساحة الفكر الانمائي في العالم الاسلامي ، وسيقوم هذا المطلب بمهمته في فروع ثلاثة هي :

**الفرع الاول :** مدى توافق المنهج الاشتراكي مع البيئة الاسلامية .

**الفرع الثاني :** مدى قدرة المنهج الاشتراكي على استشارة همم الجماهير المسلمة .

**الفرع الثالث :** مدى الرغبة في تكرار التجربة الروسية في التنمية .

**الفرع الاول — مدى توافق المنهج الاشتراكي مع البيئة الاسلامية :**

لقد تعرفنا على المجتمع الاسلامي في المطلب السابق ورأينا أنه مجتمع لم ينشأ نشوءاً ذاتياً وفق تصورات بشرية أرضية ، وانما هو مجتمع أخرج أخراجاً بواسطة شريعة سماوية تنبثق من عقيدة الاسلام جعلت للمجتمع الاسلامي تصوراً خاصاً عن الكون والحياة والانسان<sup>(١)</sup> .

أما المنهج الاشتراكي فهو نتاج البيئة الاوروبية ذات الارث الروماني الاغريقي التي حددنا سماتها من قبل ، فهو يشارك المنهج الرأسمالي النزوع عن مشرب واحد . يقول « توينبي » ان الشيوعية — وهي هرطقة غربية أتبعها — روسيا — ما هي الا جزء لا يتجزأ من التراث اليهودي اليوناني مثل الاسلوب الغربي للحياة سواء بسواء<sup>(٢)</sup> . غير أنه لا يكتفى بانكار اثر الدين والاخلاق في النواحي الاقتصادية كما يفعل المنهج الرأسمالي . وانما يجعل من مهمته محاربة الدين والقضاء عليه ، اذ أنه في نظره « مخدر للشعوب » وأداة تستغل البرجوازية في الهاء الطبقة العاملة عن واقعها السيئ ، وتعويق لها عن القيام بدورها الطبيعي والحتمي في النضال ضد الرأسمالية .

(١) انظر الفرع الاول من المطلب الثاني من هذا البحث .

Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 47 (٢)

فالاشتراكية هي الامتداد الطبيعي للفكرة المادية عن الحياة ، تلك الفكرة التي اعتنقها العالم الغربي منذ قيامه على الارث الروماني ، والتي ازدادت حدة منذ أيام « فرانسيس بيكون » إلى الطريقة المادية التجريبية التي لا تؤمن إلا بما يقع تحت الحواس أو تثبته تجارب المعمل ، وهي امتداد لقدرة الحواس .

والاختلاف بين الفكرة الاشتراكية والفكرة الغربية عن الحياة ، ليس اختلافا في طبيعة التمحيز ، وإنما هو اختلاف في مدى التفحيز ، فالفكرة المادية عن الحياة واحدة ولها الفرق هو في حرية الاستثمار المطلق في المنهج الراسمالي والمنعده في المنهج الماركسي ، ولو تسننا الدفة لما قلنا بفكرة غربية عن الحياة وفكرة اشتراكية عنها . فالفكرة الاشتراكية هي فكرة غربية بمعنى أن الاشتراكية هي قمة الفكرة المادية الغربية عن الحياة وبناء عليها . « إن الشيوعية هي الخطوة الأخيرة والنهائية في خط سير الخضارة المادية وهي تعترف بأنها الحلقة الأخيرة من حلقات « المادية الجدلية » (١) .

وعلى حد تعبير المؤرخ الكبير « ارنولد توينبي » الشيوعية سلاح من أصل غربي مثل القنابل والطائرات والمدافع فلو لم يخترعه غربيان عاشا في القرن التاسع عشر هما كارل ماركس وفردريك أنجلز ، للذان تربيما في إقليم نهر الراين وقضيا أحسن جزء من حياتهما العاملة في مدينة لندن ، ثم بعد ذلك في مانشستر ، لما أصبحت الشيوعية مذهب روسيا السياسي ، ذلك أنه لم يكن في التقاليد الروسية ما يمكن أن يؤدي بالروس إلى اختراع الشيوعية بأنفسهم ، ومن المؤكد أنهم ما كانوا قط يحملون بهذا السلاح لو لم يكن موجودا في الغرب معدا لان بطبقه النظام الروسى الثورى في عام ١٩١٧م (٢) .

إذا فالفكرة الاشتراكية تشارك الفكرة الرأسمالية في ماديتها وتزيد عليها في الاصطدام الصريح بفكرة المجتمع الاسلامى عن الكون والحياة والانسان ، حيث تنفى المادية الجدلية كل مؤثر في حياه البشر والكون كله ،

(١) سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامى ، مرجع سابق ص ٣١  
(٢) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 16

يكون خارجياً عن الطبيعة المادية لهذا الكون ، كما أنها تنفي عن الإنسان نفسه أن يكون له دور في تطوير الحياة ونظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعية ، وتتل هذه المهمة لادوات الإنتاج • فطبقاً للماركسيه فإن كل التغيرات والتحولات الاساسية يجب البحث عن اسبابها لا في عقول الناس أو سمعهم وراء الحق والعدل الأزليين ، وإنما في التغيرات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل (١) •

ومن ثم فإن المنهج الاشتراكي يصطدم مع فكره الاسلام من أساسها ، في عقيدته عن الله سبحانه وتعالى ، وفي مفهومه عن الكون وعن الحياة وعن الإنسان ، ذلك الإنسان الذي يعترف به الاسلام خليفة لله في أرضه ، ويجعل له الدور الاساسي في كل ما ينشأ على وجهها من تغيرات ، لا لاسلوب الإنتاج والتبادل •

وإذاً كان المنهج الاشتراكي يصطدم مع الاسس الجوهرية للمجتمع الاسلامي والبيئة الاسلامية ، فإنه لن يستطيع النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البيئة حيث انه يفقد أول الشروط التي حددناها للمنهج الناجح الا وهو توافقه مع البيئة التي ينمى بها • ذلك الشرط الذي توفر للمنهج الرأسمالي في غرب اوربا ، وللمنهج الاشتراكي في شرقها ، حيث أن كلاهما منهج مادي أتيح له أن يتعامل مع بيئة مادية فكتب له النجاح ، وهذا التوافق يفقدانه في البيئة والمجتمعات الإسلامية •

**الفرع الثاني — مدى قدرة المنهج الاشتراكي على استثارة همم الجماهير الإسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :**

تبين لنا مما سبق أن الجماهير المسلمة إنما يحركها نحو العمل المادي على الأرض اعطاء هذا العمل صفة الواجب ومفهوم العبادة والتكليف الشرعي ، وفي هذه الحالة يكون المسلم أوفر عطاء وأسرع استجابة • ورأينا كذلك أن المنهج الرأسمالي بماديته يعجز عن اكتساب ثقة المسلم ، لانه لا يملك هذه الخاصية ، فما هو موقف المنهج الاشتراكي

(١) ليونتييف — الموجز في الاقتصاد السياسي ، ترجمة ابو بكر يوسف ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ص ١٢ ، ١٣



ان النمو الاقتصادي انما « يتحقق عندما يكون السكان في بلد من البلدان على استعداد للعمل الشاق وانفاق الوقت في انتاج السلع الاستثمارية من آلات ومصانع وسدود ، وهى السلع التى ستضاعف من كمية الانتاج في سنوات مقبلة (١) » . ولن يكون السكان بهذه الصفة الا اذا كان المنهج المطبق يلقى منهم القبول والرضا ، وليس المنهج الاشتراكى بالذى تتوفر له هذه الصفات بل انه انما يلقى من الجماهير المسلمة الرفض والكراهية ، فهو أكثر عجزا — من المنهج الرأسمالى — عن تحريك واستثارة همم الجماهير المسلمة ، اذ أن مبادئه تصطدم مباشرة بالعقيدة الاسلامية ، بينما الاصطدام بين الاسلام والرأسمالية بطريق غير مباشر ، فموقف الاسلام الذى بيناه من الكون والحياة والانسان يتصادم بصورة أكثر وضوحا مع موقف الاشتراكية متأها أكثر من تصادم مع الموقف الرأسمالى . ذلك أن الموقف الاشتراكى — كما بينا — هو قمة الاجباء الرأسمالى في نفس الخط والاتجاه .

#### الفرع الثالث — مدى الرغبة في تكرار التجربة الروسية في التنمية :

بصرف النظر عن عدم توافق المنهج الاشتراكى مع البيئة الروحية الاسلامية ، وبصرف النظر عن اصطدامه الواقع مع العقيدة الدينية للمجتمع الاسلامى ، تلك العقيدة التى لازالت لها السيطرة مهما بدا من تفكك المجتمع الاسلامى وبعده عن حقيقة الاسلام ، وبصرف النظر عن عجز المنهج الاشتراكى في التنمية عن تحقيق الشرط الجوهري لنجاح التنمية ، الا وهو مشاركة الجماهير باستثارة هممها وتجنيد طاقاتها كاملة في معركة التنمية والقضاء على التخلف ، بصرف النظر عن كل ما سبق — وهو كاف للحكم على المنهج الاشتراكى بعدم صلاحيته التطبيق في العالم الاسلامى — فهنا الشعب المسلم يرغب في تكرار التجربة الروسية في التنمية الاقتصادية ؟

على الرغم من أن الاجابة على هذا السؤال تتطلب مواجهة الجماهير المسلمة المعرفة ورغبته ، الا أنه بإمكاننا أن نحكم على اتجاهات هذه

(١) روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، عدد

الجماهير من ردود أفعالها ازاء الوقائع ذات الصلة القريبة بهذا الموضوع ، ونظرة سريعة على شعور الراحة الذى بدا على الجماهير الاسلامية فى مصر يوم أن استخلصت نفسها من براثن الدب الروسى فطردت قواته المحتلة فى شكل خبراء ، ويوم أن ألغت المعاهدة التى كانت تربط حكامها بالمعسكر الشيوعى — وإن لم تربط الشعب المصرى يوما — نظرة سريعة الى مشاعر الشعب المسلم عقب هذه الاحداث تكفى للحكم على رغبة الجماهير الاسلامية فى السير على خطى التنمية الروسية من عدمها ، كما أن حرص حكام الشعوب الاسلامية على اخفاء اتجاهاتهم الماركسية وبذل الجهد فى سبيل اقناع الجماهير بأن اشتراكيتهن عربية وليست ماركسية يعطى نفس المغزى ، كما أن متابعة الجهود البطولية التى يبذلها الشعب الافغانى المسلم فى مقاومة المنهج الاشتراكى الذى يحاول الاتحاد السوفيتى بواسطة عملائه فرضه على هذا المجتمع المسلم لتكفى دليلاً على موقف الشعب المسلم والعالم الاسلامى من هذا المنهج الاشتراكى الماركسى .

ومن وجهة عملية ، فانه اذا كانت التجربة الروسية ترتب عليها استخدام أساليب بالغة القسوة والوحشية مع جماهير العمال والفلاحين الى حد أنه يقدر أن ستالين فى سبيل فرض المزارع الجماعية قد اعدم أو وضع فى معسكرات العمل خمسة ملايين من « الكولاك » — الفلاحين الاغنياء — وتابع مع عمال المدن سياسة عديمة الرحمة ، وسمح بتدهور أحوال معيشتهم الى مستوى منخفض جدا ، فكان تاريخ هذه الفترة من التصنيع الاجبارى — كما يقول هيلبرونر ، بشعاً ويبعث على النفور وخلف آثار جراح مستمرة فى المجتمع الروسى<sup>(١)</sup> . فهل ترغب المجتمعات الاسلامية فى تحقيق التقدم المادى بهذا الثمن ؟ وهل تبرر الديمقراطية التى يتشدد بها الجميع فى الشرق والغرب ، الموقف الذى تتخذه حفنة تقفز بلبلى ، فتستولى على مقدرات شعب وتسوقه نحو

(١) هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق

التقدم المادى ، الذى لا يتمتع بثمناره الا حفنة من الشعب يضمها « الخبز القائد » ؟

هل يقبل المحس الاسلامى أن يقتل انسان حرمة عند الله تعالى أعظم من حرمة الكعبة ، من أجل معارضة الاستيلاء على أمواله ؟

لا نعتقد أن التجربة الروسية بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات ، مقبولة لدى الجماهير المسلمة أو غير المسلمة ، وهى ليست لها الا وسيلة واحدة هى أن تفرض بالقوة ، وحتى اليوم فليس هناك مجتمع قبل الشيوعية كمنهج انمائى بطريق ديمقراطى . والخلاصة أن المنهج الاشتراكى فى التنمية لا تتوافر له مقومات النجاح فى العالم الاسلامى ، فهو لا يتوافق مع البيئة الاسلامية ، وهو غير قادر على جذب اهتمامات الجماهير وتحقيق مشاركتها فى جهود التنمية ، كما أن وسيلة تحقيقه غير مرغوب فيها من الجماهير ، ومن ثم فإن تطبيقه لتحقيق التنمية فى العالم الاسلامى ، لن يؤدى الى أية نتائج ايجابية ، وانما يمكن أن يؤدى الى أسوأ النتائج . وأقلها فشل التنمية وما يترتب على ذلك من ضياع الفرصة السانحة لتحقيقها ، اذا أحسن اختيار المنهج الذى يملك مقومات النجاح وهى :

١ - التوافق بين المنهج المطبق والبيئة الاسلامية .

٢ - قدرة المنهج على استثارة همم الجماهير وتحقيق مشاركتها وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية .

٣ - المرونة امام الظروف المتغيرة .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على مدى امكانية نجاح المناهج المستوردة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ونستطيع أن نلخص أهم نتائجها فيما يلى :

١ - هناك شروط لا بد ان تتوفر فى المنهج الناجح وهى : توافقه مع البيئة التى يطبق فيها ، وقدرته على استثارة همم الجماهير وتجنيدهما لصالح التنمية ، واستجابته للظروف المتغيرة .



٢. — لا يحقق أى من المنهج الاشتراكي او المنهج الرأسمالى كما لا يحقق الجمع بينهما معا ، أى شرط من هذه الشروط الثلاثة • فلا البيئة الاسلامية تتفق مع هذه المناهج المادية ، ولا هذه المناهج بقادرة على استثارة همم الجماهير وتجنيد طاقاتها ، للثقة المفقودة بين الطرفين ، ولا تجارب التنمية التى نجحت بالمنجهين بممكن تكرارها فى احدهما ولا بمقبول تكرارها فى ثانيتهما •

٣. — وبالتالي فان البحث عن منهج يملك المقومات المطلوبة ، مهمة كل مهتم بالتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، وهى المهمة التى يتصدى لها هذا البحث •

---

## المبحث الثالث

### نتائج تطبيق المناهج المستوردة في العالم الإسلامي

#### تمهيد :

تبين لنا من المبحثين السابقين أن المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائي في العالم الإسلامي تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية لفقدانها التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد طاقة الجماهير .

وبرغم ذلك فإن هذه المناهج هي المسيطرة على ساحة العمل فضلاً عن سيطرتها على ساحة الفكر ، وتقلب كل دولة من منهج الى آخر لتلقى على يديه نفس مآلتيه على يد المنهج الاول ، فان خرجت عن المنهجين فلتجمع بينهما في منهج يضم أسوأ قسمات المنهجين معا .

وفي هذا المبحث نرمى الى التعرف على النتائج التي ترتبت على تطبيق هذه المناهج في العالم الإسلامي لا في ميدان التنمية الضيق ولكن في مجالها الواسع الذي يشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وستنخذ من العالم العربي منطقة ممثلة للعالم الإسلامي ، وما ينطبق عليه ينطبق على العالم الإسلامي ، فلقد طبق العالم العربي كلا من المنهجين الرأسمالي والاشتراكي ، واعقبت هذه التجارب نتائج في هذا العالم هي التي تريد الوقوف عليها ، لتتم الصورة التي تتبعى الحصول عليها عن هذه المناهج .

وسيتم ذلك في مطالب هذا المبحث الثلاثة وهي

**المطلب الاول : التنمية الاقتصادية والمناهج المستوردة .**

**المطلب الثاني : الاستقلال ومناهج التنمية المستوردة .**

**المطلب الثالث : الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة .**

## المطلب الاول

### التنمية الاقتصادية والمناهج المستوردة

لقد بدأ العالم العربي يلج ميدان التنمية الاقتصادية منذ فترة ليست بالقصيرة ، اذ يمكن ارجاع هذه البداية — في العصر الحديث — الى جهود محمد علي في مصر ، في الثلث الاول من القرن التاسع عشر .

وبرغم هذه البداية غير القريبة نسبيا فان واقع العالم العربي يصدم الباحث له بخيبة أمل شديدة ، واذا حاول هذا الباحث أن يتعرف على سبب هذا الواقع المخيب للامال ، فانه سيتبين أن علة هذا الواقع العربي تكمن في المناهج المستوردة قبل أن تكون مستوردة ، وأن هذا العالم بإمكانياته الكبيرة لو أتيح له منهج مناسب لتمكن من تحقيق معجزة انمائية لا تقل عما حققته الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية في هذا المجال .

وهذا المطلب بفروعه الثلاثة سيضع أيدئنا على حقيقة هذا الواقع وكيفية علاجه بالشكل التالي :

الفرع الاول : مقومات التنمية في العالم العربي .

الفرع الثاني : الواقع الانمائي ومستقبله في ظل المناهج المستوردة .

الفرع الثالث : أين يوجد المخرج من هذا الواقع ؟

الفرع الاول — مقومات التنمية في العالم العربي :

يختلف كتاب التنمية حول مقومات التنمية الاقتصادية اختلافا ربما يكون شكليا أكثر منه موضوعيا ، فمنهم من يراها تتمثل في النمو السكاني والموارد الطبيعية والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي (١) . ومنهم من يراها ممثلة في هيكل المجتمع ، وما عليه من البيئة الطبيعية والنظم السياسية والإطر

R. T. Gill, Economic Development : Past and Present New (١)

Jersey, Englewood Cliffs, Prentice Hall, inc, 1961, P. 4.

القانونية ، والتجميع الرأسمالى ، وموقف المنظمات والافراد من التغييرات التى تحدثها التنمية<sup>(١)</sup> . ومنهم من يرى أنها تتمثل بصورة اجمالية فى الموارد الطبيعية<sup>(٢)</sup> . فكان مقومات التنمية تتمثل — طبقا لكل الآراء السابقة — فى المقومات البشرية والمقومات المادية الاقتصادية ، او المقومات الاجتماعية ، او ما يسمى لدى كتاب التنمية بالاعتبارات غير الاقتصادية فى التنمية<sup>(٣)</sup> . وهى تشمل عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية وأطره الثقافية<sup>(٤)</sup> .

تلك مقومات التنمية الاقتصادية ، فما هو موقف العالم العربى من هذه الناحية ؟

« ان نظرة على الوطن العربى فى مجموعه تكفى لادراك انه يملك كل الموارد اللازمة لبناء جماعة اقتصادية قوية ، حتى العلم والتكنولوجيا يمكن توفيرهما عربيا ، فالافراد العلميون ليسوا نادرين ومنهم كفاءات كثيرة على المستوى الدولى ، والتمويل يمكن ان يتاح عربيا<sup>(٥)</sup> .

وهذا الموقف صادق الى أبعد الحدود فموارد العالم العربى الطبيعية من الوفرة فى جميع المجالات بصورة لا ينكرها مطلع ، وعرضه البشرى فى صورة ١٣٠ مليوناً من البشر ما بين الخليج والمحيط عرض كاف لتحقيق التقدم الاقتصادى على هذه الرقعة الغنية بمواردها<sup>(٦)</sup> ، وبقيت الاطر الثقافية

(١) شارل بظهيم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ص ٥٥ — ٦٦

(٢) Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, New York : (٢)

Harper & Row, 1965, P. 10.

(٣) جبر الدمار ، روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة لبنان ، بيروت ،

بدون رقم ، طبعة عام ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ٤١

(٤) شوقى دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،

ط ١ ، عام ١٩٧٩ ، ص ٤٣

(٥) د. اسماعيل ضبرى عبد الله ، استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث

المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،

١٩٧٧ ، ص ١٢

(٦) انظر عرضا لبعض موارد العالم بهامش ص ٧٨ من ذاتية السياسة

الاقتصادية الاسلامية ، د. محمد شوقى الفنجري ، مرجع سابق .

والسياسية والنظم الاجتماعية المتعددة ، وبخصوصها فإن الباحث لا يستطيع الجزم بصلاحية شيء منها غير العقيدة التي يحملها انسان هذه المنطقة ، فهي عقيدة حافزة للتقدم ، ألقت اليهم بشريعة تجعل قيام الفرد بتهيئة مورد انتاجي للانتفاع به عملا يستحق الجزاء الاخرى فضلا عن الجزاء الدنيوى . واما بقية الاطر الثقافية والسياسية وأنظمة الحكم وصانعو القرار فانها ان كانت من النوع المعوق فتغيرها والنصح به انما هو مهمة المنهج ، فاذا غفل عن ذلك فلعب فيه ، ذلك ان « المنهج المتكامل فى المجال الانمائى لابد ان يتضمن مقولات عن الواقع الاجتماعى تفسر عقبات احداث التغير التنوى ، وأساليب العمل المطلوبة للتغلب عليها ، ويعبر آخر اذا كان الحكم مثلام المسئولون عن سوء التطبيق للمنهج ، فلا بد أن تكون النظرية الاجتماعية الصحيحة قد تنبأت بذلك .... وتكون قد تضمنت مقولات عن تغيير هؤلاء الحكماء » (١) ومن ثم فان جميع مقومات التنمية الاقتصادية اما متوفرة - فى الوطن العربى - واما أن ما ينقصه منها كان من الواجب على المنهج أن يقوم بتوفيره ، فاذا لم يحدث ذلك فهو عيب فى المنهج ، ودليل عدم صلاحيته ، وربما كان ذلك دليلا على أن المنهج لم يقصد منته تحقيق التنمية وانما الوصول بالمنطقة الى أوضاع مغينة يرصدها ويترقبها من يصدرون تلك المناهج من ناحية ، ومن يكرهون الشعوب على الخضوع لها من ناحية أخرى . ذلك أنه - كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى - « ان كل ايدولوجية تستخدم - عن وعى أو غير وعى - مصالحي مخرجى هذه الايدولوجية أو من ينشرونها » (٢) .

وكمثال على ان الامكانيات لا تنقص العالم العربى نأخذ حالة احدى دولة :

- (١) د. سعد الدين ابراهيم : نحو نظرية سوسولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٧٧ ، ص ١١ ، ١٢ وايضا استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٦١

Mannheim, K. Ideology and Utopia : An Introduction to Sociology of knowledge , New York : Harcourt, Brace and World, 1970 . (٢) :

مشار اليه فى المرجع السابق ص ٦٢.

والتي لا تتمتع بثروة بتولية هائلة كغيرها من الدول الغربية ، وهي مصر ، فالدراسات الاحصائية تثبت أن مصر من الطاقات المتعطلة ما يقدر بما بين ٢٥ - ٣٥ ٪ من طاقتها الانتاجية (١) ، بينما تجارب التنمية في العالم تثبت « أن أى مجتمع يحاول الخروج من عملية التخلف لا يظلم في أكثر من تعبئة ما بين ٢٠ - ٢٥ ٪ من دخله القومي للقيام بالاستثمارات بشرط أن تكون في المجالات الصحيحة وان تدار الطاقة الانتاجية المتولدة عنها بوعي يضمن لها كفاءة التشغيل » (٢) .

إذا فالامر لا يتطلب أكثر من تشغيل الطاقات التي تحت ايدينا ، والتقدم من ناحية الامكانيات المادية متاح لمصر ، وفي متناول يدها لو مدتها ، بل هو في قبضتها لو وجد المنهج القادر على صياغة هذا الركاب المتعفن صياغة تجعله قادرا على أخذ زمام أموره بيديه .

وإذا توفرت هذه الامكانيات في القطر الذي يعد اليوم من أقل البلاد العربية مستوى معيشة ، الا يمكن ان تكون متوفرة في العالم العربي ككل بصورة أفضل ؟ الحقيقة انها كذلك « وأن في الوطن العربي من القوى البشرية الضخمة والخبرات العلمية ومن الموارد الهائلة ورؤوس الأموال الفائضة ، ما يصلح أساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة الامريكية (٣) .

وإذا كانت هذه هي الحقيقة فهل سيحدث ذلك في ظل المناهج التي تتخبط الدول العربية فيما بينها ؟

ان ذلك ما سيتضح لنا من الفرع التالي

- 
- (١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، بدون رقم ، طبعة ١٩٧٩ ص ٢١  
(٢) المراجع السابق ص ٢٣  
(٣) د. محمد شوقي الفنجري ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

## الفرع الثانى - الواقع الانمائى ومستقبله في ظل المناهج المستوردة :

عن الواقع الانمائى تقول احصائيات الامم المتحدة ان الدول النامية حققت في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ معدل نمو في ناتجها القومى الاجمالى يزيد قليلا عن ٥٪ ، وبما أن هذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة في مراحلها الاولى ، فإن الامم المتحدة تنتظر أن تتحقق التنمية الاقتصادية في العالم الثالث (١) . وثبتت معدلا متوسطا لتحقيق ذلك قدره ٦٪ في العقد الانمائى ١٩٧٠ - ١٩٨٠ على مستوى العالم الثالث .

والمعدل الاول يعد رقما مضللا في الحقيقة ، اذ هو يخفى تركيز هذه النسبة في عدد قليل من البلاد التى اكتسفت فيها حديثا مادة أولية أو ارتفع سعر تصديرها ارتفاعا كبيرا ( البترول مثلا ) كما يخفى حقيقة أن هناك ٤٠ دولة نامية تضم عدة مئات من الملايين البشرية لم يصل معدل نموها الى ١٪ (٢) .

وحتى اذا تم التغاضى عن هاتين الحقيقتين وهما زعيمتان بأن تجعللا ذلك المعدل غير ذى معنى « فإن الامر الثابت في اواسط السبعينيات هو تراجع معدل النمو وتعثر كل تجارب التنمية » (٣) . وبخصوص مصر كمينية عربية فيكفى أن نعلم أن وضعها بين دول العالم قبل ٤٠ عاما كان يلى اليابان مباشرة (٣) فأين هى من اليابان اليوم ؟ وما الذى وقف بها وسار باليابان ؟ ذلك هو واقع التنمية الاقتصادية في ظل المناهج التى صدرت الينا أو استوردناها ، فكيف بمستقبلها ؟

إن دراسة تمت بواسطة البنك الدولى بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة « ساسكس » تحت عنوان *Redistribution with Growth* تضمنت نموذجا

(١) د. محمد شوقي الفنجري ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو

المصرية ، القاهرة ، بدون رقم طبعة ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

(٢) د. اسماعيل منبري ، عبء الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديدا ، مرجع

سابق ، ص ٤٧ .

(٣) بوكاتان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ترجية محمود بنحى عمر ،

ابراهيم لطفى عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ

ج ٢ ، صفحة الغلاف ( رسم بياني ) .

رياضيا<sup>(١)</sup> للتطورات البديلة لبلاد افتراضى تحددت معاملة بحيث تمثل الوضع الوسط لبلدان العالم الثالث ، فهو فقير نسبيا متوسط دخل الفرد فيه ١٠٧ دولار لكنه ناجح بمقاييس التنمية السائدة ، والتي تحققها تجارب التنمية في العالم الثالث ، فهو يحقق معدل نمو قدره ٥٪ وهو يتمتع بتفاوت كبير في الدخل كي يسمح بتكوين الادخارات — وفقا للمقولة القائلة بأن الاغنياء هم المدخرون — فنصيب الخمس الاعلى (الاغنياء) يمثل ٥٦٪ من الدخل القومى ، بينما يحصل الخمسان التاليان (متوسطو الحال) على ٣٠٪ من الدخل القومى ، والخمسان الاذنيان (الفقراء) يحصلان على ١٢٪. ولقد اثبت النموذج — رياضيا — وبعد أن أخذ واضعوه في الحسبان الزيادة في السكان والتحسين في الانتاجية ، أنه اذا سار هذا البلد على استراتيجيات التنمية المتبعة حازيا بنجاح ، فانه في نهاية ثلاثين عاما يرتفع فيه متوسط الدخل الفردى الى ٢٤١ دولار بزيادة قدرها ١٢٥٪ ، ومتوسط دخل الاغنياء الفردى سيصبح ٧٥٢ دولار بزيادة قدرها ١١٥٪ أما متوسط دخل الفرد من متوسطى الحال فسيصبح ٢١٤ دولار بزيادة قدرها ١٤٥٪ أما متوسط دخل الفرد من الفقراء فسيصبح ٧٤ دولار وبزيادة قدرها ١٢٧٪ ويصبح نصيب الاغنياء من الدخل القومى يمثل ٥٥٪ ونصيب متوسطى الحال يمثل ٣٢٪ ونصيب الفقراء يمثل ١٢٪.

والنتائج المستخلصة من هذا النموذج تظهر ما يلى :

١ — نصيب ٤٠٪ من السكان بعد ثلاثين عاما نقص من ١٢٧ الى ١٢٣٪ من الدخل القومى .

٢ — متوسط دخل الفرد من هؤلاء بعد ثلاثين عاما من التنمية ، ما زال دون مستوى حد الفقر النسبى الذى يحدده البنك الدولى اليوم بـ ٧٥ دولار .  
٣ — التحسن النسبى الضعيف الذى حصلت عليه الطبقات الوسطى بارتفاع نسبة ما تحصل عليه من الدخل القومى من ٣٠٪ الى ٣٢٪ ، لا يبدأ الا بعيد خمسة عشر عاما تسوء خلالها أحوال هذه الطبقات .

(١) أعد هذا النموذج مونيكا اهلواليا ، هوليس تشينرى ، انظر ص ٢٠٩ وما بعدها من الدراسة المذكورة ، انظر د. اسماعيل مبرى عبد الله ،



٤ - استمرار التنمية بوضعها الحالي في ظل المناهج المطبقة لا يؤدي الى تغيير ملموس في مستوى معيشة حوالي ٨٠٪ من السكان ، بل يتدهور مستوى ٤٠٪ من السكان باستمرار ويتدهور مستوى ٤٠٪ الثانية على مدى خمسة عشر عاما .

٥ - في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين سيصل هذا البلد ، الممثل للعالم الثالث ، الى مستوى معقول بين الدول الفقيرة ( لا بين الاغنياء ) بمقاييس اليوم ( لا بمقاييس القرن الحادي والعشرين ) حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ٥٠٠٠ دولار ، وليس بغريب ان يتضاعف ليصل الى عشرة آلاف دولار على عتبات القرن القادم ، فهل يمكن لعامل أن يرى بصيصا من الامل أمام جهود التنمية الاقتصادية في ظل المناهج المطبقة اليوم ؟ وهل تؤدي هذه المناهج الى أكثر من خنق جهود التنمية ؟ وهل هناك جناية على الشعوب النامية اجمع أبلغ من جناية هذه المناهج عليها ؟

ولكن ما هو الحل ؟ انه في البحث عن منهج لديه القدرة على حشد طاقات هذه الجماهير ، بحيث يكون نابعا من بيئتها وثقافتها وحضارتها ، والاسلام يمثل بيئة وحضارة وثقافة وضمير جماهير العالم الاسلامي ، فلنبحث له عن منهج في الفكر الاسلامي .

### الفرع الثالث - أين يوجد المخرج من الواقع الانمائي القائم ؟

من الاجزاء السابقة رأينا عجز المناهج المطروحة عن تحقيق التقدم ، وتبين لنا ان العالم العربي يملك كل مقومات التنمية المادية والبشرية ، واثبتت دراسة البنك الدولي Redistribution with Growth المشار اليها في الفرع السابق ، أنه لا أمل أمام جهود التنمية بشكلها الحالي ، وكل ذلك يجعل مهمة البحث عن منهج ملائم فعال ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل أو التسويف .

يقول الدكتور محمد دويدار « أن التطور الاقتصادي والاجتماعي لم يعدا من الممكن أن ينتج من التوسع في النظام الرأسمالي ، وإنما من مبادرات تتخطى

على كلة المستويات في كلة المجتمعات على هدى الحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان . وهذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربى . لما يتمتع به من إمكانيات احتمالية معتبرة <sup>(١)</sup> ، وهذا رأى جيد لولا ما يشويه من تحزب ، وخضوعه لفكرة الاستقطاب ، اذ أنه طالما ان العلة التى يوردها الدكتور دويدار ، لشجب التنمية على المنهج الرأسمالى هى ضرورة الاهتمام بالحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان ، فهى تنسحب بالتالى على المنهج الاشتراكى من باب أولى ، فثقافة الغالبية العظمى من السكان هى ثقافة الاسلام ، وهى تشجب المنهج الاشتراكى قبل أن تشجب المنهج الرأسمالى ، فضلاً عن وجود « شبه استمالة تاريخية فى تكرار تجربة التراكم الرأسمالى أو تجربة التراكم الاشتراكى الاول الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى » <sup>(٢)</sup> ان المناهج المطبقة تجعل النمط العربى للاستهلاك تطلعا للجماهير ، يستوى فى ذلك التطبيق الاشتراكى أو التطبيق الرأسمالى - وهى اذ تخلق فيهم هذا الشعور تقف عاجزة عن تجنيد طاقاتهم لزيادة الانتاج وفاء بهذا التطلع ، ومن ثم توقعهم فى الاحباط النفسى ، عزز عن الانتاج من ناحية ، يقابله تطلع الى الاستهلاك الوفير من ناحية أخرى ، وليس بهذا السلوك تعالج المشكلة . اننا بحاجة الى منهج يحقق أمرين :

١ - مشاركة الجماهير فى البذل والانتاج .

٢ - تعالى الجماهير على الاستهلاك المظهرى غير الحقيقى .

ولو لم تكن لدينا الشريعة الاسلامية ، بما تفرضه على الجماهير من العطاء غير المحدود عبادة لله تعالى ، ومن ضبط الاستهلاك لدرجة تحريم الاسراف فى استخدام الماء فوق شاطئ المحيط ، لو لم تكن لدينا هذه الشريعة ، لوجب على من يريد أن يحقق الخروج من الواقع الانمائى الرهيب ومستقبله المظلم ، البحث عنها باى طريق ، ليطبق المنهج المشتق منها فى

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ص ١٦

(٢) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية موسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث مرجع سابق ص ١٣ . انظر ايضا استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٣

تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما بالنسبة ونحن لا نملك تراثا أو ثقافة أو حضارة غير ما يمثلها الاسلام . ان المنهج الاسلامى هو المقادر — بحكم ايمان الشعب به — على تجنيد طاقات الجماهير لصالح التنمية ، وهو الذى يملك أن يضع أمامهم أهدافا أخر غير الاستهلاك المظهرى الذى نقتل فيه غيرنا لانه لا توجد آمال أخر تتطلع اليها الجماهير .

ولقد ولدت فكرة هذا البحث ، بحثا عن هذا المنهج ، وخصص فيه الباب الثانى لرسم حدوده وبيان قدرته على أن يخلق من الانسان الحالى انسانا فاعلا ايجابيا ، يساهم بكل طاقاته فى تحقيق التنمية ويكفيه من ثمارها القليل ، رضا وقناعة وتعاليا على الاستهلاك لا عجزا عنه ، انسانا تزيد انتاجيته ويقل استهلاكه . وهو مع ذلك راضى النفس قرير العين ، اذ هو يمارس الجهاد المقدس الذى يضع الفكر الإسلامى وجهود التنمية فى اطاره « تفجير الطاقات المختزنة فى الفرد المسلم وتحقيقا للتنمية الاقتصادية باحالتها الى ممارسة دينية وواقع ايمانى » (١) .

وهكذا نرى أنه كى تنفذ جهود التنمية فى العالم العربى والعالم الإسلامى من جنابة المناهج المستوردة عليها ، التى وضعتها فى هذا المأزق الذى لا خروج له من ظلمة فى ظلها ، علينا أن نسارع الى تبني المنهج الملائم الفعالة وهو المنهج الإسلامى .

## المطلب الثانى

### الاستقلال ومناهج التنمية المستوردة

#### الفرع الاول — استيراد المناهج والتبعية الفكرية :

مبجيت بلاد الإسلام عامة والعالم العربى منها خاصة ، بالتبعية السياسية للعالم الاوروبى إبان الاستعمار السياسى ، الذى كافحته حتى حصلت على

(١) د. محمد شوقى البنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق

استقلالها • ورغبة منها في تدعيم هذا الاستقلال ، عمدت الى محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادى باتخاذ اجراءات في سبيل التنمية الاقتصادية ، وخيل اليها في فترة من الفترات أنها قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار ، وخاصة في عهد الثورزين الذين جعلوا من تحقيق الاستقلال الاقتصادى التعويذة التى تتلى في كل حديث يوجه منهم الى شعوبهم .

والحقيقة إنه عندما خيل الى هؤلاء أنهم قطعوا شوطا في مضمار تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، كدعامة هامة لحفظ الاستقلال السياسى ، فراحهم كانوا واهمين ، لانهم عندما عمدوا الى اختيار منهج التنمية كانوا خاضعين لنوع من الاستعمار اقصى من النوعين السابقين ، الا وهو الاستعمار الفكرى ، الذى عجز المسؤولون في العالم العربى عن النجاة منه الا من رحم ، فوجدوا أنفسهم يفتارون المنهج الذى طبقه المستعمر ، فلما اشتد أوار المعركة السياسية بينه وبينهم ، لجأوا - وكانهم يحاربونه - الى اختيار المنهج الأوروبى الآخر ، وهكذا وقعوا في شرك المناهج المستوردة ، فلم يسلم لهم استقلال اقتصادى ، ولم ينعموا بجوهر الاستقلال السياسى • ذلك « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن للمجتمع في عهد التشييد أن يتشيد بالافكار المستوردة أو المسطرة عليه من الخارج » (١) . فالتبعية في المناهج تعنى التسليم بامامة الرأسمالية والاشتراكية ، وهى لن تحقق استقلال اقتصاديا ولا تقوى على المحافظة على الاستقلال السياسى ، بل انها ستجلب معها كل أنواع التبعية الاخر ، اذا الاستقلال الفكرى هو حصن العقل الذى اذا اقتحم فلا يمكن المحافظة على شيء من بعد • ولقد قيل بحق « ان بعض الدول النامية أصبحت أكثر ارتباطا باقتصاديات الدول الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال ، ومحاولتها تنمية اقتصادها مما كانت عليه في ظل السيطرة الاستعمارية » (٢)

(١) مالك بن نبي ، انتاج المستشرقين واثره في الفكر الإسلامى الحديث ،

مكتبة مدار ، القاهرة ، بدون رقم ، طبعة عام ١٩٧٠ ، ص ٦٢

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧٧

## الفرع الثاني - المناهج المستوردة والتبعية الاقتصادية والسياسية :

لقد أوضح « كارل مانهايم » أن كل ايدولوجية تُخدم - بوعى أو بغير وعى - مصالح مخرجى هذه الايدولوجية أو من ينشرونها (١) وفي هذا الرأى أصدق تفسير للصراع القائم بين مصدرى المناهج الى عالمنا العربى حتى أن الصراع بين أنصار المعسكر الشرقى وأنصار المعسكر الغربى ليعلو فوق الصراع بين العرب واسرائيل ، فهل مصدرى المناهج بعيدون عن الصراع ؟ لا يظن ذلك عاقل ، أن كل معسكر يريد السيطرة على هذه المنطقة ، واقوى الاسلحة هى سيطرته الفكرية عن طريق المناهج التى تضمن له بقية أنواع السيطرة ، وتفرض على شعوبنا بقية أنواع التبعية .

ولينظر الى ما يعتبر منطلقا اقتصاديا يكمن خلف النهج الرأسمالى - على سبيل المثال - لنرى الى أى شىء ينتهى بنا ؟

إن هذا النهج يلبس زى الناصح الأمين ليقول لنا ما يلى :

١ - أن متوسط الدخل الفردى لديكم منخفض ، وهذا أهم مؤشرات التخلف .

٢ - أن هذا الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى سيقود الى انخفاض حجم المدخرات فانهخفاض مستوى الاستثمار كقيمة نسبية وكرقم مطلق كذلك .

٣ - أن معدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخل القومى ومن ثم فمعدل النمو سيكون بطيئا جدا .

٤ - فى ظل النمو السكانى ربما يتناقص لديكم متوسط الدخل الفردى أو على أفضل الفروض ربما يثبت .

٥ - لا مخرج لكم إذا الا بالاستعانة برأس المال الاجنبى ، ليرتفع معدل الاستثمار ، فمعدل نمو الدخل القومى حتى يزيد متوسط الدخل الفردى الذى هو مؤشر التقدم .

(١) د. سعد الدين أبراهيم ، نحو نظرية سيوسولوجية جديدة للتبعية فى العالم الثالث ، أبحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق.

٦ - كذلك عليكم ان تشجعوا الفوارق بينه وبين الافراد حتى تكون لديكم فئة لديها فائض يدخر ثم يستثمر .

ولا نحتاج الى حدة ذهن لادراك الحال التي وصلنا اليها باتباع هذا الطريق ، لقد أصبحت بلادنا سوقا لرأس المال الاجنبي وخلقنا طبقة رأسمالية لا تقوى على الحياة الا اذا جعلت من نفسها ذنبا للشركات العابرة للجنسيات أو القارات ، والتي تتحكم في العالم الثالث الى الحد الذي تفرض على بعض بلاده نوعا من الحكومات كما يحدث في أمريكا اللاتينية .

فهل تبينا كيف أن التبعية في المناهج تؤدي الى التبعية الاقتصادية ثم التبعية السياسية ؟ وما تبني المنهج الاشتراكي بمختلف في نتائجه عن تبني المنهج الرأسمالي ، بل انه ربما ينتهي الى أن يجعل من الدولة التي تتبناه أداة في يد الشيوعية العالمية تجندها لديها كما تجند كل دولة مواطنيها لتحقيق اهدافها ، والفرق ان التجنيد في حالة تبني المنهج الاشتراكي يكون لدول لا لافراد ، كتجنيد كوبا أو تجنيد اليمن الديمقراطية الشعبية أو غيرها لخوض حروب الدولة الام مصدرة المنهج .

حقيقة لقد صدق « كارل مانهايم » فكل ايدولوجية انما تخدم بوعى تام مصالح مخرجيها أو ناشريها ، وعلى من يرفض التبعية ويريد الاستقلال الاقتصادي فالسياسي أن يحقق لنفسه أولا الاستقلال الفكري ، بأن يكون له منهج مستقل ينبع من ظروفه وبيئته وثقافته وحضارته .

### الفرع الثالث - عودة الى الكفاح من أجل الاستقلال :

حقيقة لقد أوشكت جهود العرب والمسلمين من أجل تحقيق الحرية ، والخروج من تحت نير الاستعمار ، أن تذهب سدى ، بعد أن خضعت تلك البلاد ايان استقلالها لنفس المناهج التي اخضعت لها اiban الاستعمار السياسي ، فلقد جرت عليها تلك المناهج كل أنواع التبعية ، وموقفها اليوم يتطلب منها العودة الى الكفاح من جديدة وحمل السلاح الذي يمكنها من مناصرة المثيرين عليها ، وهذا السلاح يجب أن يكون موازيا للأسلحة التي يحملها الغرب أو الشرق ويهاجمنا بها ، انه سلاح المناهج والافكار .

إن الرأسمالية سلاح ، والاشتراكية سلاح ، وفهرتها موجهة إلى صدورنا وعقولنا ، ونحن في حاجة إلى سلاح من نفس النوع حتى نتمكن من مصارعتهما وعدم الفناء فيهما ، إذ التبعية الفكرية فناء بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وما ينبغي لشعوب ذات حضارة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ ، أن تغنى في مجتمعات يقاس عمرها بوضع مئات من السنين • وعلى شعوبنا أن تكتشف السلاح المطلوب للزوال المحتوم ، قبل أن تفوت الفرصة فلا يجديها زوال • إن اكتشاف هذا السلاح لا يحتاج إلا إلى فتح خزائن تراثنا كي نستلمه منها ممثلاً في المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذي تكفل الباب التالي برسم حدوده وبيان معالمه •

### المطلب الثالث

#### الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة

##### الفرع الأول - ضرورة الوحدة العربية :

في عالم الكيانات الكبيرة الذي انتهى إليه عالم اليوم ، لا يمكن أن تعيش الدول الذرية ، ولا بد لها من أن تبحث لنفسها عن مجال تتوحد معه بارادتها ، والا فانها ستجد نفسها ذيلاً لأحد الكيانات الاخطبوطية في هذا العالم ، رضى ذلك أم كرهته ، والامة العربية منحت من الله تعالى امكانية تكوين الكيان الكبير ، ودعيت الى ذلك بأمر القرآن الكريم • وفخلاً عن ذلك فهو بالمقاييس العصرية مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وقد وعت ذلك فجعلت من الوصول الى الوحدة بين اقطارها اهم اهدافها في الأربعين عاما الماضية التي صاحبت فيها تحررها السياسى من نير السيطرة الاستعمارية المباشرة ، غير أنها وهي تدرك أهمية وحدتها ، سعت اليها بما يمزقها لا بما يجمع شملها ، فخلقت بدأت تطريقها خطأ ، بدأت باستيراد مناهج التنمية الاقتصادية من الخارج ، وما علمت انها بعملية الاستيراد هذه قد وضعت فيما بينها أسلافين كثيرين ، يستعصى على المخلصين اقتلاعها من ارضها بسهولة • فما الذى يجتنبه تلك المناهج المستوردة أو المصدرة اليها على وحدتها ؟ إن ذلك هو موضوع الفرع التالي •

### الفرع الثاني — جنائية المناهج المستوردة على فكرة الوحدة العربية :

أول ما يتعينه المناهج المستوردة والمتعددة في الامة العربية ، انها تعمق الفواصل والحدود القائمة بين البلاد العربية ، فبعد ان كانت الفواصل فيما بينها تتمثل في الاسلاك التي وضعها المستعمر ، على ما أسماه بالحدود الدولية بين أقاليم الوطن العربي ، اذا بالمناهج المستوردة تقسيم من الاقطار العربية مجتمعات تختلف مذهبيا ، وتتوزع بين دول تقدمية اشتراكية ودول تقليدية رأسمالية ، ينكر بعضهم بعضا ، ويتربص بعضهم ببعض ، فلقد اوجدت المناهج المستوردة بين الدول العربية شرخا لا يلتئم ، وعامل فرقة لا يستهان به ، عامل بغضاء وكرهية ، حمل ويحمل دولا عربية على العدوان العسكى على دول عربية أخرى . فأصبحت الوحدة العربية اليوم أبعد ما تكون عن التحقيق .

لقد ضيع العرب على يد المناهج المستوردة ائمن ما عندهم كراد طريق ، نعني الشعور بوحدة وضرورة الحل الواحد الذي لا تجزى عنه بعثة ولا بربرية ولا نزعة أفريقية ولا شيوعية مصطنعة .

اننا نستطيع أن نقول — مع طرح المظاهر الجنائيا — ان العالم العربى كان قبل اربعين سنة أقرب الى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر ، لأن وحدته الروحية او الايديولوجية كانت أمئن منها اليوم ، فهو الآن وهو مستقل كأنما يتعبد عن هدفه ، لأن وحدته قد تصدعت من عملية التقسيم التي أجريت عليه (١) .

وتلك جنائية المناهج المصدرة ولا أقول المستوردة . فهناك فيما وراء السهوب وخلف الحدود من يرصد تحركات الحكام وميولهم وأهدافهم الشخصية في الزعامة ويصدر اليهم الفكر الذى يخدم أهدافه لا أهدافنا ، ويؤمن مصالحه لا مصالحنا ، ويوهمهم بأنهم أصحاب نظريات وفلسفات وما هم من هذا الا بمنزلة البيعة . فأين طريق النجاة ؟

(١) مالك بن نبي — انتاج المستشرقين وآثره ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .



### الفرع الثالث - المنهج الواحد الملائم هو طريق النجاة :

لقد مزقنا المناهج المستوردة ، فلابد من منهج ينبع من بيئتنا وظروفنا وثقافتنا وقيمنا ، ولقد مزقنا تعددها فلابد من منهج واحد يجمعنا ، وليس هذا المنهج الذى يجمع كل هذه الصفات فيجمع ولا يفرق .<sup>(١)</sup> ويوحّد ولا يمزق ، الا « حب الله تعالى » المنهج المستمد من ، والقائم على كتاب الله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » فهذا هو نداء الله تعالى ايانا من وراء الخلود ، وهذا هو ما حملنا لنا مولانا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه عن ربه قبل اربعة عشر قرنا من الزمان ، فهل نحن مستجيبون ؟

ان من بدّهيات الامور ، اذا كانت الوحدة هدفنا ، أن يكون لنا منهج واحد تتحقق بواسطته التنمية الاقتصادية ، وهذا المنهج لن يكون الاشتراكية أو الرأسمالية ، فحتى بفرض صلاحيتهما - وقد أثبتنا عدم صلاحيتهما - فكيف نكره الاشتراكيين على قبول الرأسمالية ، وكيف ندعو الرأسماليين الى تبني الاشتراكية ؟ ولو تمكن فريق من السيطرة العسكرية وفرض المنهج الذى يتبناه بالقوة فكيف تضمن استجابة الشعوب لهذا المنهج ؟

ومن هنا كانت العودة الى الاسلام ضرورة حياتية ، فهو النظام الوحيد القادر على صهر هذه الشعوب فى بوتقة واحدة ، ومنهجه فى التنمية هو الوحيد القادر على تفجير الطاقات المخترنة فى الفرد المسلم ، وتحقيق التنمية الاقتصادية باحالتها الى ممارسة دينية وواقعية ايمانية<sup>(٢)</sup> .

ان تبني المنهج الاسلامي سيجعل المسؤولين عن التنمية فى كل قطر ، عند وضع خطط تنمية مجتمعاتهم ، يراعون فيها التنسيق بين امكانيات كل بلد عربى أو اسلامى بحيث يكمل كل منها الآخر ، وهو ما يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة عربية أو اسلامية دون شائكة أو ضائع ، وهو فى النهاية يؤدى الى الوحدة والى التضامن الاسلامى<sup>(٣)</sup> .

(١) د. محمد شوقي الفجرى ، المذاهب الاقتصادية فى الاسلام ، مرجع سابق

ص ٣١

(٢) المرجع السابق ص ٣٢

هذه هي طريق الوحدة واضحة ، وهذا هو طوق النجاة لنا من برائن المناهج المستوردة ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لرفع ما يجتث تلك المناهج على أهل الأمة العربية في الوحدة ، وإيجاد كيان مستقل في عالم الكيانات الكبيرة التي تميز عالم اليوم .

### نتائج البحث

لقد عقدنا هذا البحث للتعرف على النتائج التي ترتبت على تطبيق المناهج المستوردة في العالم العربي كنموذج لما ترتب عليها من نتائج على مستوى العالم الاسلامي ككل . وتبين لنا من هذه الدراسة ما يلي :

١ - في مجال التنمية عجزت هذه المناهج عن تغيير واقع هذه المجتمعات التي تمتلك كل مقومات التقدم الى وضع أفضل ، وعلى أحسن الفروض فقد تركتها في مكانها يوم أن تعرفت عليها ، بينما انطلق العالم في مدارج التقدم ، ورأينا كيف أن مصر كانت تسبق اليابان في متوسط الدخل الفردي - وهو معيار التقدم في الفكر العالمي - منذ أربعين عاما تخبطنا خلالها بين مناهج التنمية المستوردة .

٢ - في مجال التبعية والاستقلال تبين لنا أن هذه المناهج تمثل استعمارا فكريا أخطر من أي استعمار آخر ، وأنها لعبت دورا كبيرا في تكريس التبعية الاقتصادية للبلاد صاحبة المنهج المستورد ، وليس هناك استقلال حقيقي لا يدعمه استقلال اقتصادي ، ومن ثم فهذه المناهج قد حطمت استقلالنا السياسي .

٣ - في مجال الوحدة قامت هذه المناهج كعامل تفريق ومعمل دهم لنا بين شعبنا من روابط ، وعجزت حتى عن المحافظة على الجامعة كوحدة شكلية ، وتركنا بعد كثرة المحاولات الوحدوية أبعد ما نكون عن الوحدة ، وبتعين الفكر الاسلامي مالك بين نبئ لقد ابتعد العالم الاسلامي في ظلها عن هدفه أكثر مما كان أيام الاستعمار السياسي .

٤ - في كل هذه المجالات اتضحت الحاجة الى منهج يجمعنا من حوله . فلا يمزقنا سياسيا ولا يفرقنا مذهبيا ، ولا يضعنا تحت سلطان إغريب فكرأ أو اقتصادا . هذا المنهج الذى يجمع مقومات المنهج الملائم لنا ، والفعال فى ظل أوضاعنا وثقافتنا وحضارتنا ، هو المنهج المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أى منهج الاسلام الذى يأمل هذا البحث أن يكشف عنه باذن الله تعالى .

### نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل للتعرف على المناهج المطروحة على الساحة الإسلامية فى ميدان التنمية الاقتصادية ومدى امكانية تحقيقها بها ، والنتائج التى أدت اليها .

ويمكن اجمالاً أهم نتائجه فيما يلى :

١ - تتمثل هذه المناهج فى المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي بصفة أساسية ، وأحيانا تجمع بعض الدول بين المنهجين معا .

٢ - حققت هذه المناهج نجاحا لا ينكر فى البيئات التى نبعت منها اذ توفرت لها ثلاثة مقومات هى :

(أ) توافقها مع بيئاتها .

(ب) قدرتها على تجنيد طاقات شعوبها .

(ج) مرونتها أمام الظروف المتغيرة .

٣ - عند تطبيق هذه المناهج على العالم العربى كمنطقة تمثل العالم الاسلامى تبين أنها لم تحقق على يديها أى تقدم ، ان لم تكن تخلفت ، وذلك شئ طبيعى حيث تفقد هذه المناهج فى المنطقة العربية والاسلامية الشروط التى وفرت لها النجاح فى بيئاتها ، فهى فى عالمنا الاسلامى ، لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ولا تقوى على تجنيد طاقات الشعب الاسلامى ، ولا يجديها اذا فقدت الشرطين السابقين أن تكون جامدة او مرنة .

١٠ — بحثت هذه المناهج على العالم العربي من جميع الاتجاهات ، فقد احيطت بجهوده الانمائية ، ومزقته — فوق تمزقه — الى دول تقدمية وأخرى غير تقدمية ، فاضافت الى عوامل الفرقة أبلغها أثرا ، وجعلت الاستقلال الاقتصادي الذي كان يأمل في تحقيقه بعد الحصول على الاستقلال السياسي لا وجود له ، بل تهدد فعلا الاستقلال السياسي لهذه البلاد ، ذلك انها خفضت فكريا عندما استوردت المنهج ، والتبعية الفكرية تولد جميع أنواع التبعية .

١١ — لا تتوفر شروط المنهج الناجح الا في المنهج المشتق من بيئة وتراث هذه البلاد ، وهو المنهج الاسلامي الذي يتصدى هذا البحث للكشف عن

## الفصل الثاني

### الاستقطاب في مناهج التنمية والعالم الإسلامي

تمهيد :

يُجج المنهجان الرأسمالي والاشتراكي في السيطرة على أفكار غالبية المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي ، سواء على المستوى الفكري أم المستوى العملي التنفيذي ، فرأينا بلاده لا تترك منهاجاً يثبت لديها فشله الا لتجرب المنهج الآخر ، فإذا فشل بدوره عمدت الى الجمع بين قسمات المنهجين معا ، فهي تدور في حلقة مفرغة لا طرف لها ، طالما ان ضلالة الاستقطاب سيطرة على عقول مفكريها الاقتصاديين ، ومقبولة من المسؤولين الذين يطلبون نصيحة هؤلاء .

وفكرة الاستقطاب لم تنبش من فراغ ولم تنبت شيطاناً في أرضية هذا العالم ، وانما كانت لها تربة مهيأة ، وغراس يتعمدهونها حتى تؤتي ثمارها ، وتحصد شعوبنا منها خيبة الامل وضياح الرجاء الذي عقدته على عقود انمائية متتالية ، انتظرت نتائجها ، فلم تجدها الا سرايا ، كانت تظنه ماء حتى اذا جاعته لم تجده شيئاً ، ووجدت نفسها تدور في دوامة التخلف كما بدأت ، ان لم تكن في وضع أسوأ .

ويبدو هذا الفصل حول فكرة الاستقطاب هذه فيناقشها - منطقياً - ليري ما تحويه من مضمون ، وما يكمن خلفها من أسباب ثم يعرضها على الواقع العملي ، والتفكير العقلي ، والفكر الإسلامي ، ليري الموقف منها ، وهل يحكم لها أو عليها ، وامن نتيجة هذا الحكم يتحدد موقفنا منها .

وسنتيم ذلك في المباحث الثلاثة التي يتكون منها هذا الفصل وهي :

المبحث الأول : مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها .

المبحث الثاني : سيطرة فكرة الاستقطاب - أسبابها ونتائجها .

المبحث الثالث : تقويم فكرة الاستقطاب .

## المبحث الاول

### مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها

في هذا البحث نحاول أن نحدد المفهوم الدقيق لفكرة الاستقطاب كما نحاول البحث عن الجذور العميقة لها ، والاساليب التي اتبعت لتعميقها في نفوس المثقفين في هذه البلاد . ثم ما يتبع لتكريسها والمحافظة على بقائها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

- **المطلب الاول :** مفهوم فكرة الاستقطاب
- **المطلب الثاني :** جذور فكرة الاستقطاب
- **المطلب الثالث :** تكريس فكرة الاستقطاب

## المطلب الاول

### مفهوم فكرة الاستقطاب

#### الفرع الأول - المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للكلمة :

في اللغة يعني الاستقطاب حالة وجود متضادين كما في المغناطيس والكهرباء (١) وهو في المعنى الذي يقصده الباحث لا يخرج عن المعنى اللغوي حيث يعني به وجود منهجين متضادين كلاهما يشجب الآخر ، ويدعى لنفسه الصلاحية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويتوزع المفكرون الاقتصاديون بينهما ، حيث يؤمن البعض بأن المنهج الاول هو الصحيح ، فيقابلهم البعض الآخر بأيمان أقوى بأن المنهج الثاني هو الصحيح . ويقف خلف أحد المنهجين الدول الرأسمالية ، وتقف روسيا وزميلاتها الاشتراكيات خلف المنهج الثاني ، وإلى هذا الحد فلن شاء أن يؤيد من المناهج ما شاء ، وانما ظهور الاستقطاب يكون عندما يتوزع مفكرو العالم الثالث عامة ومفكرو العالم الاسلامي خاصة بين المنهجين ، فهنا تظهر ظاهرة الاستقطاب ، اذ يوجد قطب يمثل المنهج الرأسمالي ،

---

(١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مادة « قطب » .

وآخر يمثله المنهج الاشتراكي ، ومفكرو العالم الثالث ينقسمون حولهما ويتهافون عليهما تهافت الفرائس على الضوء ، فكأنهما قطبا الأرض ولا ثالث لهما ، بيد أن قطبي الأرض أحدهما شمالي والآخر جنوبي ، بينما قطبا المناهج أحدهما شرقي والآخر غربي ، وعلى من يريد أن يحقق التنمية في زعم المستقطبين أن يختار بين هذين المنهجين ، فإن لم يرق له أي منهما فيمكنه أن يجمع بينهما ، ذلك أن الوجود من المناهج هو ما يمكن إيجاده ، أما الاشتراكية وأما الرأسمالية وأما الائتئان معا .

وعلى هذا فإن مفهوم الباحث للاستقطاب انه لا يكون الا بين مفكرى العالم الثالث اذ أنه لا يرى في تحزب المفكرين الغربيين للرأسمالية أو في تحزب المفكرين الشيوعيين للاشتراكية استقطابا ، وإنما هو دفاع وإيمان بمنهج يتميزون به عن غيرهم ، كما أن هؤلاء المفكرين ثابتون على منهج محدد ، بينما مفكرو العالم الثالث ينجذبون الى هذا تارة والى ذلك تارة أخرى ، أو في بعض الاحيان لا يؤمنون بأحدهما دون الآخر ، وإنما يؤمنون فقط بأنهما منهجان قائمان ولا يقبل منطقهم أن يكون لهما ثالث وعلى من يريد أن يتقدم أن يختار منهما .

### الفرع الثاني - الاستقطاب المحايد :

بعض المفكرين في العالم الثالث استقطبتهم المناهج المستوردة ، دون أن يكون لهم إيمان بواحد من المنهجين ، فهم يؤمنون بأن المناهج الموجودة هي ما يمكن إيجاده ، وأن على من يبغي التقدم في مضمار التنمية أن يختار من المناهج المجربة والتي لا يقبل منطق هؤلاء وجود مناهج أخرى بجوارها ، فالألوان لديهم أبيض وأسود ، وكذلك الملكية أما عامة أو خاصة ، ومن ثم فالمناهج إما رأسمالية أو اشتراكية وهم لا يفضلون منها على آخر ، ومن ثم تراهم يعرضون مزايا الرأسمالية وعيوبها ، ومزايا الاشتراكية وعيوبها ، ويطلبون من الدولة النامية أن تكون واحدة من اثنتين ، أما رأسمالية ، وأما اشتراكية .

ويمثل الاستقطاب المحايد موقف أحد خبراء التنمية في العالم الثالث ، وهو يرأس إحدى لجان التنمية بالبنك الدولي ، يقول هذا الخبير : « يتناهى شعور خاص بأنه على البلاد النامية أن تختار بين أن تصبح رأسمالية على نحو أكثر صراحة ، أو أن تكون اشتراكية بقدر أكبر من الاضالة (١) » . فهو نموذج للمستقطب المحايد لا يهمنه أن تكون هذه البلاد رأسمالية أو اشتراكية ، وإنما الذى يعنيه أن تظهر هويتها بوضوح ، لكن شعوره الذى انتابه لا يرد إليه أن تكون البلاد شيئاً ثالثاً .

ويقول آخر - وهو مصرى - فى تعليقه على بحث يدور حول امكانية اختبار نموذج تنمية عربى ما نصه : إذا انتقلنا الى الفكرة التى يطرحها البحث حول امكانية صياغة نموذج عربى نيفلت من اسار النموذج الغربى للتنمية فقد يكون من المناسب ان نسمى النموذج بأسمائها ، فنتحدث عن النموذج الرأسمالى فى مقابل النموذج الاشتراكى ، وبهذا يصبح السؤال : أى نموذج نريد نحن كعرب ان نتبع :: النموذج الرأسمالى ، أم النموذج الاشتراكى ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست سهلة لان الاقطار العربية مختلفة فى انتماءاتها الايدولوجية ، وهذا شئ طبيعى ، ومن هنا تبدو صعوبة تحقيق فكرة امكانية وجود نموذج عربى شامل « (٢) » .

ولسنا بحاجة الى التعليق على موقف هذا الفكر فلقد تضمنت هذه الفقرة كل صفات الاستقطاب ومثالبه ونتائجه التى سنقف عليها ، انه ينكر حتى ان يتحدث أحد عن امكانية وجود نموذج عربى للتنمية ، ويصر على أنه لا يوجد الا الرأسمالية والاشتراكية ، ولا يندى له جبين عندما يقول أن اجتماع العرب على نموذج أمر غير ممكن ، لانهم مختلفون ايدولوجيا حول الرأسمالية والاشتراكية ، ويصف هذا بأنه أمر طبيعى ، ويخرج منه بصعوبة تحقيق فكرة نموذج عربى ، لان معنى هذا النموذج لديه هو أن يتفق العرب على واحد من

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٧٠ .  
(٢) د. سيد ياسين ، تعليق على بحث د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن « أبحاث

المؤثر الثانى للاقتصاديين المصريين » مرجع سابق ص ٤٥ .



النموذجين ، وذلك هو المثال الواضح على فكرة الاستقطاب . وربما أوضح من موقف زميله الباكستاني السابق .

### الفرع الثالث - الاستقطاب المفرض :

النوع الثاني من المفكرين المستقطبين هم الذين يركزون على شجب منهج من المناهج بحيث يخيّل اليك أنهم مفكرون مستقلون ، فإذا سرت معهم عدة خطوات أخرى وجدت أنهم يخفون التحزب للمنهج المضاد ، وأنهم لا يهاجمون ذاك المنهج الا ليفسحوا الطريق للمنهج الآخر ، فأنت تسمع لواحد (١) من هؤلاء يتحدث عن أن الطريق التي للتنمية تتعدد ، وليس وقفاً على منهج دون الآخر ، وان على البلاد النامية ان تختار المنهج الذي يناسبها . تسمع هذا الكلام فتظن ان صاحبه قد هدى الى جادة الصواب ورفض فكرة الاستقطاب ، وما ان يفلت فكره حتى تكتشف انه غارق في الاستقطاب حتى أذنيه وأن حديثه هذا ليس الا لكبرشوكة المنهج الذي يعارضه ، وأنه يزيد أن يصل من اثبات عدم صلاحية المنهج الرأسمالي للبلاد النامية ، ان يقول للجماهير ان المنهج الاشتراكي وحده هو الصحيح ، وان السير عليه حتمية تاريخية ، ويتعالم عن أن منطق الذي يستخدمه في شجب المنهج الرأسمالي ، هذا المنطق نفسه يشجب المنهج الاشتراكي أيضا ، فإذا كان لا يجوز ان تختزل حضارات العالم في شكل المنهج الرأسمالي فلماذا يجوز أن تختزل في شكل المنهج الاشتراكي ؟

ولو كان هذا الفريق منصفاً ، لانكر اختزال حضارات العالم في أي عدد من النماذج مهما كثرت ، فحصر العقل البشري فيما تحقق من مناهج بالفعل ، أمر بجافى منطق العقل ووظيفته .

ولا يكفي بهذا بل يعلن أن هذا منه تمثيل لشعوب العالم الثالث عندما يقول معلقاً على رأى واحد من مصيذى الرأسمالية ( هذا هو أقصى ما يمكن ان يصل اليه كتاب هم في التحليل الاخير جزء من الرأسمالية العالمية ، أما نحن مفكرى العالم الثالث المرتبطين بشعوبنا ، فليس ثمة ما يحول بيننا

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، مرجع

وبين أن نقول جهرا ما يردده بعض أولئك الكتاب همسا ، ألا وهو أن الرأسمالية طريق مسدود أمام الدول النامية ، وأنه لا سبيل إلى تصفية الفقر والجهل والمرض ، وتوفير مستوى معيشة انساني للملايين الفقيرة في العالم الثالث ، إلا باختيار طريق الاشتراكية . \* فالتمنية أما أن تكون اشتراكية الطابع ، وأما ألا تكون أصلا « (١) ثم يقول « وعندنا أن المخطط العالمي للاشتراكية هو الماركسية » (٢) .

فالاستقطاب - كما تبين لنا مما سبق أما أنه يعنى الإيمان بأحد المنهجين ، وشيخب الآخر شيخيا مطلقا ، وأما أنه يعنى الإيمان بالمنهجين ، ولأثالث لهما : فهو الفكرة إذا يتمثل في الإيمان بأن الوجود من المناهج هو ما يمكن إيجاده سواء وقف الفكر موقف الحياذ من المنهجين بعد الإيمان بهما ، أم تحزب لواحد منهما ضد الآخر .

وهذا هو مفهوم الاستقطاب الذي سيمصنا خلال هذا الفصل .

ولكن كيف نشأ هذا الاستقطاب وما هي جذوره ؟

إن ذلك هو موضوع المطلب التالي .

### المطلب الثاني

#### جذور فكرة الاستقطاب

##### الفرع الأول - الهيمنة المالية :

من الواضح أن الاستقطاب في مجال الفكر الإنمائي إنما يعكس الهيمنة المالية التي تمارسها الرأسمالية والاشتراكية على العالم الثالث ، فهما يشتري الوسائل لا يسمكان له ولا يمكنانه من التفكير المتحرر الذي يخرج به عن نطاق التبعية لواحدة منهما ، ومن هنا كانت الرأسمالية قطبا والاشتراكية قطبا آخر ، جرى من حولهما الاستقطاب ، فالاستقطاب أساسا وضع مفروض

(١) المرجع السابق ص ١٩٦

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨

بوسائل شتى ، وليس اختيارا من هؤلاء المفكرين وان تشدقوا بادعاء الحرية ، وقمة النجاح للمنهجين اذا تمكنوا من ان يجعلوا هؤلاء المفكرين يمتقدون أنهم يختارون هذا المنهج او ذاك بحرية مطلقة ، ودون فرض عليهم من اصحاب المنهج ، ولكن الحقيقة ان هناك جذورا بعيدة هي التي تفرع منها موقف هؤلاء المفكرين ، اذ هي ترجع الى العصر الذهبي للاستعمار . فكيف كان ذلك ؟

ان هذا ما سيبينه لنا الفرع التالي :

### الفرع الثاني - السيطرة الاستعمارية وجذور الاستقطاب :

عندما اخضعت أوروبا العالم الثالث كله تقريبا لسيطرتها الفعلية ، بدأ انسان العالم الثالث ينفي علاقته بأوروبا من هذا المنطلق ، منطلق انها الإمبراطورية ، وانسانها هو الانسان الراقى ، وانسان العالم الثالث بجواره متخلف ، وكان على المتخلف ان يؤمن بامامة المتقدم ، ويعطيه الفرصة لتحقيق رسالته في ترقيته والتي اطلق عليها « رسالة الرجل الابيض » وأحيانا يسمونها « عبء الرجل الابيض » . وللقيام بهذا العبء لقن الاوروبي انسان العالم الثالث أول دروس التقدم ، وهي تتمثل في ان يتخذ من حياة الانسان الاوروبي تجربة رائدة له ، حتى يتمكن من بناء مجتمعات تشبه المجتمعات الأوروبية والطريق امامه واضح وسبق للشعوب الأوروبية ان سلكته . ويومها آمن المفكرون في العالم الثالث بأن المنهج الرأسمالي هو المنهج المؤدى الى التقدم حقيقة ، ليس قد حقق ذلك لآوروبا ؟ ومن يرد ان يجعل بلاده قطعة من أوروبا فعلية بالمنهج الذي جعل من أوروبا ما هي عليه .

وهكذا نرى ان البداية كانت بإيمان انسان العالم الثالث بامامة انسان أوروبا ، وأن المنهج الرأسمالي هو طريق التقدم ، ذلك ان السيطرة على العالم الثالث كانت معقودة للحدول الرأسمالية ، وربما لم يكن المنهج الآخر قد وجد بعد ، أو على الأقل لم يكن للقطب الآخر وجود في آلمياه الدافئة ، فتمت خرج منها ليمثل القطب المقابل للمنهج الرأسمالي على أرضنا ؟

ان ذلك ما سيعرضه لنا الفرع التالى .

### الفرع الثالث - وصول المنهج الاشتراكي :

عبر صراع الامة الاسلامية والعربية الممتد مع الاستعمار ، ومحاولتها التخلص من نفوذ المحور الرأسمالى ، أدرك المفكرون والمكالم ، أن ياوروثيا التى تعلموا الخضوع لامامتها منهاجا آخر غير الرأسمالية ، وأنهم يستطيعون الالتجاء اليه ، الا وهو المنهج الاشتراكي ، وهم بذلك يضربون الذول الرأسمالية ، التى تدور معركة العالم الإسلامى معها ، ويصطدم منهاجا بعواطف الشعوب ، وهم فى نفس الوقت يطبقون منهاجا لايد أنه صحيح ، فهو انتاج اوروبا ، التى تتعلموا أن أول دروس التقدم هو محاكاتها . وهم بهذا الصنيع يوفقون بين الايمان بالانسان الاوروبى كرائد لهم ، وبين الصراع المحتدم مع الكيان السياسى للرأسمالية ، ثم ألم ينجح المنهج الاشتراكي فى تحقيق التقدم لروسيا ؟

وهكذا دخل المنهج الاشتراكي حلبة الصراع مع المنهج الرأسمالى على أرض العالم الإسلامى ليدور الاستقطاب من حولهما .

فيجدور هذا الاستقطاب ترجع الى السيطرة الاستعمارية التى علمت الانسان فى بلادنا درس الانقياد للانسان الاوروبى . ومن يومها وهو يلهث خلف كل اقتساج اوروبى ، مادمى أو فكرى ، فإذا كانت أوربا قد انجبت فى عالم منهاج التنمية كلاً من الرأسمالية والإشتراكية ، فإن على مفكرى العالم الثالث ان يتوزعوا بينهما ، ويطبّقوا واحداً منهما تبعاً للعلاقة التى تربطهم بالقطب صاحب المنهج ، ويقيناً لو أن أوروايا أثبتت منهاجاً ثالثاً أو رابعاً لوجدت هذه المناهج من بيننا انصاراً ، فلقد وضعت أوروايا امان سيطرتها البذرة ، غربت احيالا وصنعت اقواما على عينها ، بحيث يكونون رجوع المصدى لكل ما تتفق به ، ولما لم ننس ذلك القول المرفوض من أحد هؤلاء المستعربين عندما قال داعياً قومه الى النهضة والتقدم ، موضحاً طريقهما : « ان يسيلب النهضة واضحة بينة ، مستقيمة لا عوج فيها ولا التواء » . وهى أن هيبيل سيورد الاوربيين ، ونسلك طريقهم لنكون لهم اندادا ، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة ،

## - ثالث -

ب. ثانياً -

خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، ما يحجب منها وما يكره ، وما يحمد منها :  
وما يغيب (١) .

وليس هناك أبلغ من هذا النص دلالة على أن العالم الثالث يضم فعلاً  
من حفظ الدرس ووعاه ، ربما يكثر مما كان يطعم فيه الأوروبيون .

وبهذا يظهر لنا أن جدور الاستقطاب تعود إلى اليوم الذي اتخذ  
فيه إنسان العالم الثالث إنساناً أوروبياً أماماً يقتدى به ، ومصدراً للتوجيه في  
كل ما يصدر عنه حتى لو كان شراً مكروهاً معاًياً .

ولكن هذه الجدور لم تترك لتصارع التربة وحيدة ، بل وجدت من يتعمدها  
بالغذاء ويشرف على نموها في أفضل الأجواء ، حتى تترعرع شجرتها وتؤتي  
أكبر كمية من الثمار ، وهذا ما سنتبينه من المطلب التالي .

## المطلب الثالث

### رعاية وتكريس فكرة الاستقطاب

تمهيد :

لم تبذر الدول الاستعمارية بذور فكرة الاستقطاب لتتركها تصارع الأجواء  
بقواها الذاتية ، وإنما تعمدتها بالرعاية ، وساندتها بشتى الوسائل حتى تتمكن  
من الاستمرار والبقاء ، وتتنوع هذه الوسائل من المساندة السياسية إلى وسائل  
الاعلام المساهرة عليها ، إلى جهود تلامذة الفكر الأوروبي عندنا . وسيعرض  
هذا المطلب لهذه الوسائل التي كرس بها الدول الاستعمارية فكرة الاستقطاب  
في عالمنا وذلك من خلال فروع الثلاثة التالية .

### الفرع الأول - المساندة السياسية :

لا يعتقد عاقل بأن الدول الرأسمالية والاشتراكية تهتم بتحقيق مصالح

(١) د. طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة سنة ١٩٣٨ ،  
فقرة ٩٠ من ص ٤١ .

العالم الثالث عندما تسعى بكل الطرق إلى تصدير مناهجها إلى هذه البلاد ، فلو كانت مصلحة العالم الثالث هي التي تحدوها ، لكفت يدها ، وكانت أعلم من غيرها ، بأن هذه المناهج لا تصلح اتنميتها ، وذلك هو ما يعلنه المخلصون منهم ، فيقول تشارلس ج. والش « اننا في ميدان التنمية لا نستطيع أن نكيف العالم وفق رغباتنا وما يصلح لنا قد لا يصلح لغيرنا » (١) كما يقول ماسون « ان منهج التنمية الاقتصادية الملائم لبورتريكو مثلا قد يفشل فشلا ذريعا في بورما ، والدور المخصص للحكومة في التنمية الاقتصادية في العراق ، يكون غير مناسب بتاتا لبلد مثل بيرو . فهناك على ما يبدو أشياء في الارض والسما أكثر كثيرا مما انطوت عليه احلام الفلاسفة الاحرار أو دعاة التخطيط ، وكما قال الرئيس « ماكينلي » فان ما يبدو أنه يجبهنا ليس « نظرية » بل « حالة » (٢) »

ذلك هو الواقع وما تدركه البلاد الرأسمالية ، وأيضا الاشتراكية ، لكن الصراع الكبير الذي تدور رحاه بين القطبين اللذين يتجاذبان أطراف العمورة ، يأبى الا أن يسلك كل طريق ويستخدم كل سلاح ويرتاد كل مجال ، في سبيل تحقيق النصر النهائي على خصمه . وجر العالم الثالث بواسطة المناهج هو أحد هذه الأسلحة ، ويهم كل طرف أن يستحوز على أكبر رقعة من ميدان الصراع ، ومن ثم فهو يقف خلف فكرة الاستقطاب ويساند من يتبنى منهجه سياسيا وعسكريا ، ومن ثم تتغذى فكرة الاستقطاب ، ويجد بعض حكام العالم الثالث في التحول من هذا المنهج إلى ذلك ، والارتقاء في احضان هذه الفكرة أو تلك ، وسيلة من وسائل الإبقاء على سلطانهم والاحتفاظ بمقاعد الحكم التي يجلسون عليها (٣) .

وهكذا يمثل الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الرأسمالية أو الاشتراكية لكل من يتبنى منهجها ، أداة من أدوات تكريس فكرة الاستقطاب وتأصلها

(١) E. S. Mason, Economic Planning In Under developed Areas, (1)  
Fordham University Press, New York, 1958, P. 5.

Ibid. P. 30

(٢) (٣) ليوينارد بايندر ، الثورة المعقائدية في الشرق الأوسط ، تعريب خيري حماد ، دار العلم عام ١٩٦٦ ، ص ٤٠١

وخاصة بين الحكام والقادة السياسيين ، أما المفكرون فإن لتدعيم فكرة الاستقطاب لديهم أسلوباً آخر يعرضه لنا الفرع التالى .

### الفرع الثانى - التلمذة على الفكر الاجنبى :

ان اهم ما يغذى فكرة الاستقطاب ويدفع بالكثير من المفكرين لدينا الى الوقوع فى هاويتها ، من حيث لا يشعرون ، تلمذتهم على علماء الغرب أو المشرق فى شتى مناحى الحياة ، اولئك العلماء الذين يصدرون احكامهم علينا من ابراج عاجية ، اذ يكفى أن يعمل الواحد منهم عدة سنين فى اقسام الشرق الاوسط بوزارات الخارجية ، ثم يقرأ عدة مؤلفات للمبشرين والمسنشرين ، حتى يكون خبيراً فى شئون الشرق الاوسط ، وليعقد له لواء الصدارة فى اقتصاديات البلاد الاسلامية ويأتى تلامذتهم منا « وقد آلفوا الاخذ بكل ما يقال فى جامعات الغرب على أنه العلم الخالص لا يأتيه البساطل من بين يديه ولا من خلفه » (١) فيعتبرون احكامهم حجة صادقة ، ينطلقون منها فى دراساتهم ، واتجاهاتهم ومواقفهم . ومن ثم ارشاداتهم وسياساتهم التى ربما تتاح لهم فرصة تطبيقها اذا وصلوا الى مواقع التنفيذ . وأن نظرة الى موقف مؤلفى كتاب من أشهر كتب التنمية التى اعتمد عليها كل كتاب التنمية فى مصر فى العقدين الاخيرين ، ترينا أثر التلمذة على الفكر الاجنبى ، وهذا الكتاب هو « وسائل التنمية الاقتصادية » لمؤلفيه ، بوكنانان ، اليس . فى حديث هذا الكتاب عن معوقات التنمية فى العالم الثالث ، يصدر حكماً بأن اديان العالم الثالث هى أكبر معوق للتقدم ، ويسلكون فى نفس المستوى الاسلام مع البوذية مع الكونفوشيوسية مع الطاوية مع عبادة النار والبقر (٢) .

هكذا يصدر الحكم عاماً وكأن هذه الاديان مجرد شعب لدين كبير هو دين العالم الثالث ، ومع ذلك فهم يدعون العلمية فى ابحاثهم ، ويأتى المتعلمون على مثل هذا الكتاب من مفكرينا - وهو كما قلنا مرجع لا يخلو منه كتاب عن

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى مالى جديد ، مرجع

سابق ص ١٥٧

(٢) بوكنانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ١ ص ١٥٦

التنمية في مصر — لينطلقوا من قاعدة لديهم تقول : إن أديان العالم الثالث عقبة في سبيل التقدم • وطبعاً فإن كتابات الشرق أو الغرب التي يقتلزم عليها مفكرون لا تقول لهم مباشرة اتركوا دينكم كي تتقدموا ، فهم ليسوا بأغبياء ، وإنما تتركهم ليقرروا لانفسهم ، اما ان يحتفظوا بأديانهم ويستمروا على تخلفهم ، واما ان يتخلوا عن أديانهم ليحققوا التقدم • فلا يعقل في نظرهم ان يكون لدى دين من أديان العالم الثالث التي يتحدث عنها الاساتذة الغربيون ذلك الحديث ، منهجا اصلح من الرأسمالية أو الاشتراكية أو حتى منهجا على الاطلاق •

ولا تكفى رعاية فكرة الاستقطاب بهذا ، وإنما تقدم ما يجعل مهمة هؤلاء المفكرين سهلة في قيادة الشعوب نحو فكرة الاستقطاب عن طريق وسائل الاعلام الجبارة ، والتي تسكب الحجج في آذان وعقول الشعوب حول صلاحية المناهج المستوردة ، والجنة الموعودة التي ستدخلها هذه الشعوب بعد فترة من تطبيقها لهذا المنهج أو ذاك • وهذا ما سيوضحه لنا الفرع التالي •

### الفرع الثالث — تأثير وسائل الاعلام :

وسائل الاعلام في عالم اليوم تخضع كلها « تقريبا » لهيمنة العسكريين المتصارعين ، بوسيلة أو بأخرى ، وتؤدي تلك الوسائط دورا بالغ الأهمية في تركيز فكرة الاستقطاب ، حيث تتخصص الاذاعات المسموعة والمرئية والسينما والكتب في تأييد المنهج الذي ينتمى اليها ، وتسكب في آذان شعوب العالم الثالث وعقوله ، ما يبرر ويؤيد هذه المناهج ، ويلقى بتبعية أى فشل يتحقق على يديها ، على عاتق هذه الشعوب ، لأنها لم تحسن التطبيق والالتزام بقواعد المنهج ، بسبب ما لديها من ثقافات وخضارات وأديان معوقة ، مع انها تعلم كما بينا أن بيت الداء هو رفض هذه الشعوب لتلك المناهج لعدم صلاحيتها لها •

ومثقفو العالم الثالث لا يعزفون همدرا للمعرفة ولا ثقافة للشقافة الا اذاعات ونشرات وكتب العالم المتقدم التي تلقى اليهم بوجهة نظر الاجانب في



الحياة ، فهم لذلك أسرى هذه النظم للمعلومات والثقافة ، لدرجة أن ثقافة أحدهم تقاس بمتابعته لهذا الكم الرهيب من المعلومات المغرقة التي تطرحها هذه الوسائط الأجنبية ، وكلما أدرك الفرد وجهة النظر الأجنبية كان أكثر ثقافة ، وبالتالي فكلما كان أغرق في الاستقطاب اقترب من أن يكون مفكرا ، يشار إليه بالبنان •

هذا ولم تبحث جماهير هذه الشعوب عن سبب تسابق دور النشر التابعة للمعسكرين في اغراق العالم الثالث بالكتب التي تحمل وجهة نظرها بأسعار دون الثمن البخس بكثير ، كدار الشرق ومؤسسة فرانكلين — مثلا — والتي تؤدي دورها في رعاية فكرة الاستقطاب فلا تترك فرصة لصوت يرتفع مطالبا بكسره •

إن مصدري فكرة الاستقطاب ومكرسيها أول من يدرك عدم صلاحية المأهج المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم المتخلف — كما بينا — ولا يشك الباحث في أنهم يهدفون من وراءها إلى الإبقاء على تخلفه حتى يستمر استنزافهم لخيراتهم ، بواسطة الشركات الرأسمالية ، أو حتى يسقط ثمرة ناضجة — نتيجة تخلفه — في برائن الشيوعية الدولية ، فتحل محل الرأسمالية في استنزاف خيراتهم ، وما تغذية فكرة الاستقطاب العملية المهاء للمفكرين في العالم الإسلامي عن جوهر التنمية الذي يتطلب منهجا لذي القدرة على حشد طاقات الأمة وتجنيد لها لصالح تحقيق التقدم في ظل الاستقلال الفكري والسياسي والاقتصادي ، وحدث ذلك يعنى نهاية عصر الاستغلال لنا من المعسكرين ، فهم يستخدمون كل الوسائل السابقة للممكن لفكرة الاستقطاب وعدم الخروج عليها •

ويصدق تماما من قال « كثيرا ما أخضعت البلاد النامية لفاهيم للتنمية وأنظمة للقيم صيغت الى حد كبير في الخارج ، وبينما كانت التنمية الاقتصادية هي الشغل الأول للبلاد النامية ، فإن الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حد كبير من بلاد أخرى • كما أن وسائط الاعلام الجماهيري التي تشكل بدرجة كبيرة الرأي العام العالمي تخضع في المقام الأول للدول الغنية » (١) •

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

### نتائج البحث

مقدنا هذا المبحث للتعرف على مضمون فكرة الاستقطاب، وجذورها،  
ووسائل تكريسها ونستطيع أن نجمل أهم نتائجه فيما يلي :

- ١ - يعنى الاستقطاب إيمان معظم المفكرين في العالم الإسلامى والعالم الثالث بأن مناهج التنمية تنحصر في الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، ومن ثم فهم يتوزعون بينهما ويتحزبون لواحد منها ، كل حزب بما لديهم فرحون .
- ٢ - تمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه انسان العالم الثالث بامامة الفكر الاوروبى واتخاذة انسان اوربا قدوة له في سلوكه ، وذلك ابان سيطرة اوربا على العالم الثالث اجمع تقريبا .

٣ - تهتم دول المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى بتكريس فكرة الاستقطاب تحقيقاً لمصلحتها وأملا من كل معسكر في أن يجذب العالم الثالث اليه أو يبقي على خضوعه له ، ووسائل التكريس لتتعدد ما بين المساندة السياسية وصناعة التلاميذ النجباء للفكر الاجنبى ، والسيطرة على اذهان الشعوب بوسائل الاعلام الجبارة التى تستطيع ان تقلب الحق باطلا والباطل حقاً .

٤ - الهدف النهائى لتكريس الاستقطاب هو افشال التنمية في العالم الثالث تحقيقا لاستمرار استغلاله أو أملا في أن يسقط ثمرة ناضجة في أيدي الشيوعية نتيجة الظروف المترتبة على فشل التنمية .

## المبحث الثاني

### سيطرة فكرة الاستقطاب : أسبابها ونتائجها

تمهيد :

رأينا كيف ومتى نشأت فكرة استقطاب الفكر الانمائي في العالم الإسلامي بين المنهجين الرأسمالي والاشتراكي ، غير أن الامر لم يقف عند هذا الحد ، وانما تمكنت هذه الفكرة من السيطرة في المجال النظري بين الكتاب والمنظرين ، وفي المجال التنفيذي بين القائمين على شؤون التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي .

وكان لهذه السيطرة اسبابها التي نبعت منها ، كما كان لها نتائجها التي أدت اليها . وسنتبين - باذن الله تعالى - من هذا البحث مدى هذه السيطرة ، ثم النتائج التي جنيهاها منها . وذلك في المطلب التالية :

#### المطلب الاول : سيطرة فكرة الاستقطاب .

المطلب الثاني : أسباب السيطرة التي كتبت لفكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب .

## المطلب الاول

### سيطرة فكرة الاستقطاب

#### الفرع الاول - مفهومنا عن السيطرة :

يهمنا أن نوضح أننا لا نقصد من سيطرة فكرة الاستقطاب ان جميع المفكرين في العالم الإسلامي قد ركنوا اليها ، وأمنوا بها ، فهذا يتناقض مع وجود هذه الدراسة من ناحية ، كما يخالف الواقع الذي نشاهد به فئة عصبها الله ، فكانت على قدر من العقل والاصالة ، جعلها تتبين زيف الفكرة وتنجو من سيطرتها فلا يلحقها لهيها ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم - اذ يقول : لا تزال طائفة من أمتي قواماً على أمر الله لا يفرها من خالفها » (١) .

(١) رواه ابن ماجه ، انظر الكنز الثمين في احاديث النبي الامين ، لابي الفضل

الحسني ، مطبعة السعادة بمحضر القاهرة ، ١٩٦٨ هـ ، ٦٤٣ رقم ١١١٧

غير أن هذه الطائفة من الناحية العددية لا تكاد تعد قياساً بعدد من أصابتهم لومة الاستقطاب وجرّهم تيارها • فالذى يعنيه الباحث بسيطرة فكرة الاستقطاب إذا ، هو سيادة هذه الفكرة وسيطرتها على الغالبية العظمى من المفكرين والباحثين في ميدان التقدم والتنمية ، إلى جانب سيطرتها المطلقة على الميدان التنفيذي •

### الفرع الثانى - السيطرة على الميدان النظرى :

يلاحظ المراقب للعالم الثالث ، أن الذين تصدوا لتحليل ظاهرة التخلف الاقتصادى على المستوى الأكاديمى واقتراح استراتيجيات التنمية لدول العالم الثالث ، قد استقرّ في أذهانهم بشكل عام أن التخلف الاقتصادى مجرد تأخر زمنى ، ولعل الوصف الذى يعبر به الفكر الانمائى عن هذه البلاد ، « البلاد التخلفة » يوحى بما استقرّ في أذهان هؤلاء ، واستقرار هذا الفهم في أذهانهم استلزم أن يكون اللحاق بالمتقدمين لا يعنى أكثر من سلوك نفس الطريق ، بل لعلمهم يقولون أن وضع هذه الدول أفضل من وضع الدول التى تقدمت ، حيث أن دول العالم الثالث اليوم تجد المناهج قائمة والطرق الانمائية معبدة •

ومن ثم رأينا سيطرة المناهج المستوردة على الميدان النظرى ، بأوضح صورها وبخاصة في مؤلفات التنمية الاقتصادية التى ملأت أرجاء الوطن العربى في العقود الأخيرة ، مواكبة الجهود التى اتخذتها هذه البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية •

ولما كانت هذه المؤلفات - في معظمها - تكاد تكون رجع صدى للفكر العربى الرأسمالى من ناحية أو الفكر الشرقى الاشتراكى من ناحية أخرى ، فإنها تعالج موضوعات التنمية الاقتصادية داخل فكرة الاستقطاب ، فهى تبسط القول في عقبات النمو الاقتصادى وأجراءاته ، وتعطى أهمية كبرى لما يسمى بطرق التنمية الاقتصادية ، وتعنى بها مناهج التنمية الاقتصادية ، فتتحدث عن الطريق الرأسمالى والطريق الاشتراكى • والمحايد يكتفى بعرض المنهجين ، لكن الغالبية العظمى منهم وفي مجرى بالذات تجد مآلات التطبيق الذى تم في

الاستراتيجيات ، والذي كان تطبيقنا ماركسيا (١) فكانت تركز على شجيرة المنهج الرأسمالي وبيان مثالبه وعدم صلاحيته لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ثم تننى على المنهج الاشتراكى وتشديد مقدراته الخارقة على تحقيق التقدم الاقتصادى .

والسبب الجوهرى الكامن وراء الاستقطاب فى هذا الميدان ، هو عدم وجود إسهام حقيقى قام به هؤلاء فى الميدان الذى تصدوا له ، فهم نقله خيدون لما يكتب فى الشرق أو الغرب لا يكتبون الا تأييدا للمنهجين القائمين . ولقد أصاب كبد الحقيقة من قال : بينما كانت التنمية الاقتصادية هى الشاغلة الاولى للبلاد النامية فان الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حد كبير من بلاد أخرى ، هى البلاد الغنية (٢) .

### الفرع الثالث — السيطرة فى الميدان التطبيقي أو التنفيذى :

من الطبيعى ان يكون الميدان التطبيقي تابعا لما عليه الوضع فى الميدان النظرى ، فما التطبيق الا وضع الافكار النظرية موضع التنفيذ ، ولقد خضع التطبيق فعلا لما خضع له الميدان النظرى ، أى لفكرة الاستقطاب ، انطلاقا من الايمان بأن المناهج لا تخرج عن الرأسمالية أو الاشتراكية .

غير أن التطبيق — وهو يرى النتائج ويمسكها بيديه — وهى نتائج غير مؤيدة لأى من المنهجين ، كان يجد نفسه فى موقف صعب ، فهو يطبق الوصفات التى تنصح بها الرأسمالية أو الاشتراكية ، ولا يرى أمامه إلا استحكام الأزمة وتفاقم المشكلة فماذا يفعل ؟

لقد لجأ التطبيق إلى مخرج من هذه الأزمة يقول : انه طالما أن المنهج الرأسمالى فاشل لدينا ، وكذلك الاشتراكى ، ونحن نؤمن بوعى أو بقى وعين بامامة أوروبا ، وأوربا لم تنجب غير هذين المنهجين ، فلماذا لا نجرب الجمع بينهما فلعلهما معا ينجحان فيما فشلا فيه كل منهما على حدة ؟

(١) يقول الرئيس السادات : ان الاشتراكية التى طبقتها مصر فى الستينيات كانوا يقصدون منها الماركسية .<sup>١</sup> وأنهم إخطأوا عن الشعب ذلك . انظر حديثه الى نغابات اطباء والصيادلة المنشور بجريدة الاخبار ١٥/٨/١٩٧٩ مود ٨.

ص ٥

(٢) محبوب الحق ، ستر الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨ .

ويظهر التطبيق فيه بذلك قد حل المعضلة ذات الشككتين ، فهو يؤمن بأن المنهج لا يخرج عن الرأسمالية والاشتراكية ، وهو يرى فشل كل منهما بادياً أمامه ، فالجمل الذي يوفق بين هاتين المصلتين لديه هو أن يجمع بين المنهجين . تلك هي قيمة مأساة الإيستقطاب ، إذ ترتب على هبذه العملية الجمع بين عناصر ينتمي كل منها إلى فلسفة تختلف عن الفلسفة التي ينتمى إليها الآخر ، وأصبح في ميدان التطبيق عناصر المفروض أنها متعاونة وواقعة الأمر أنها متعارضة . ويتبعين أحد المهتمين بشئون التنمية في العالم الثالث والاسلامي ، لقد ترتب على هذه العملية « تكافؤ أسوأ » قسما للزأسمالية والاشتراكية لا أفضلها » (١) فلم تستقد من السريان الحر للامثان في الرأسمالية ولا من التوجيه الكامل للاقتصاد في الاشتراكية .

وبما يظن البعض أن المنهج المختلط هذا خروج عن فكرة الاستقطاب ولكن المنهجين يرى فيه ايماناً مطلقاً ، وخضوعاً بلا حدود لفكرة الاستقطاب ، إذ مضمونه يعنى أن هذه البلاد وهي تروى فشل المنهجين المستوردين قد عجزت عن التخلي عنها فقررت الجمع بينهما ، وليس ذلك الا لفرط سيطرة المنهجين على عقول المسئولين عن التطبيق فكأنهم بحثوا عن منهج ثالث يغبائر المنهجين ، فلما خيل اليهم أنهم وجدوه ، نظروا فيه فلم يجدوه واحداً من المنهجين ولنمنا وجدوه المنهجين معا . فهم يدورون في حلقة مفرغة تيفد بالزأسمالية فالاشتراكية فالجمع بينهما فالعودة الى الرأسمالية . وهكذا تستمر اللعبة غير المسلية والشعوب التي رزقت بعقهم الفكرى تتحمل نتائج ذلك .

ولكن ما هي الأسباب التي جعلت الغالبية العظمى من المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامى تؤمن بهذه الفكرة .

ان ذلك هو ما سيتكفل به المطلب التالي .

## المطلب الثاني

### أسباب السيطرة التي كتبت لفكرة الاستقطاب

تمهيد :

لوقوع الغالبية العظمى من المهتمين بشئون التنمية على المستوفى الفكرى أو المستوى التنفيذى فى احوولة الاستقطاب أسباب لا تخفى على العقل المتفحص الذى يربط الظاهرة بأسبابها الحقيقية ، وهذه الاسباب - فى رأى الباحث - تتعلق بأسلوب التربية الذى تلقاه هؤلاء من ناحية ، كما ترجع الى اعطاء صفة الفكر لكل من لديه القدرة على السيطرة على وسائل الاعلام والنشر بوسيلة أو بأخرى ، كما ترجع الى الظروف التى جعلت نوعيات من الناس فى مواقع تنفيذية مسئولة عن تحقيق التنمية وهى غير مؤهلة لهذه المواقع .

وهذا المطلب سيتناول هذه الاسباب بالبيان ، فى فروعها الثلاثة التالية :

#### الفرع الأول - أسلوب التربية فى العالم الإسلامى : (١)

ان أسلوب التربية والتعليم المتبع فى معظم انحاء العالم الإسلامى يعتبر المسئول الأول عن تكريس وسيطرة فكرة الاستقطاب بين المناهج الانمائية المستوردة ، اذ أن كل المفكرين الذين رضخوا لهذه الفكرة بوعى أو بغير وعى ، انما كانوا فى الحقيقة ضحية نمط تعليمى معين ، واسلوب تربية خاص . فلقد ألقت جامعاتنا أن تقوم على أساس المتخرجين من جامعات أوروبا الشرقية أو الغربية ألا فيما ندر ، كما ألقت جامعاتنا ان تعيش فى مناهجها عالة على المؤلفات والنظريات التى يتمخض عنها الفكر الاوروبى ، ومن ثم فان معظم المتعلمين فى العالم الإسلامى قد تربوا وتعلموا على النمط الغربى أو الشرقى فى جامعاتنا أو فى جامعات أجنبية ، وكذلك مراحل التعليم السابقة عليها ، يقول الدكتور طه حسين « والتعليم عندنا على أى نحو أقمنا صروحه ، ووضعنا مناهجة منذ القرن الماضى ؟ على النحو الاوروبى الخالص ، ما فى ذلك شك ولا نزاع ، ونحن نكون أبنائنا فى مدارسنا الاولى والثانوية والعالية تكويناً أوروبياً لا تشوبه

نسائبة » (٢)

(١) انظر البحث الثانى من الفصل الاول من الباب الثانى من هذا البحث .

(٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٦

والنظام التعليمي الذي يخضع له الانسان يذيب شخصيته ويعيد تكوينه من جديد وفق ما يجب ويهوى . يقول اقبال ، ان التعليم هو الحامض الذي يذيب شخصية الكائن الحي ثم يكوئها كما يشاء ، ان هذا « الحامض » هو أشد قوة وتأثيراً من أى مادة كيميائية ، هو الذى يستطيع ان يحول جبلاً شامخاً الى كومة تراب (١) .

ولاهمية التعليم فانه لا توجد دولة متقدمة تسمح باستيراد نظرية تعليمية من غيرها ، لأنها تدرك أن «التعليم ما هو الا سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الأمة وجهادها فى سبيل تخليدها ونقلها للأجيال التالية» (٢)

ومن العجيب ان يكون العالم الاسلامى بهذا الاعتماد المطلق على نظريات التعليم الأجنبية فبترك لها مهمة تشكيل ابناءه وصياغة قاداته ، وها هو يجنبى من وراء ذلك الاستقطاب القائم حول المناهج التى انجبتها البلاد الأجنبية . فما دام المفكرون قد تخرجوا وتربوا على المناهج الأجنبية سواء فى جامعاتنا أم الجامعات الأجنبية ، فمن الطبيعى أن لا يهضموا امكانية وجود مناهج للتنمية غير ما درسوه فى هذه الجامعات ، وهذه الجامعات موزعة بين الايمان بالرأسمالية ، والايمان بالاشتراكية ولعل البعض يغفل عن أن الجامعات الغربية تخرج النوعين من أطراف الاستقطاب تخرج الرأسماليين كما تخرج الاشتراكيين ، فليس الاشتراكيون هم الذين تعلموا بروسيا والدول الشرقية فقط ، بل الجامعات الغربية وبالذات جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية تخرج الكثير من هؤلاء ، بل أن معظم المؤلفات التى يرفع اليها مفكرون عن الاشتراكية هى مؤلفات غربية .

وهكذا خضع مفكرون لنمط التعليم الأجنبى الذى صنعهم على عينه ، فألفوا الأخذ بكل ما تقولوه المراكز العلمية الأجنبية على أنه العلم الوحيد الصحيح ، ولم تقل هذه المراكز أن هنالك مناهج تصلح لتحقيق التنمية غير الرأسمالية

(١) محمد اقبال ، مشار اليه فى : الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية ،

ابو الحسن الندوى ، دار الانتصار ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٧ ص ١٦٩

(٢) بروفيسور Clark ، مشار اليه فى المرجع السابق ، ص ١٧٥ .



والاشتراكية ، فتراهم أسرى لهذا القول ، وأشد إيماناً به من أصحابه ، غالباً لا يستطيع أن يحور في الجملة الملقاة إليه ، بينما مدبره حرف اختيار ما ينطق به .

### الفرع الثاني - أسناد مهمة التفكير الى من لا يجيدها :

من أهم أسباب الاستقطاب القائم حول مناهج التنمية في العالم الإسلامي أن من أسندنا اليهم مهمة التفكير ، أو تصدوا بأنفسهم لها ، لا يملكون - في غالبهم - ملكة التفكير وصفات الفكر الحقيقية ، ومن ثم يجترون ما تعلموه في هذا المجال ، وقد تعلموا أن المناهج اثنان رأسمالية واشتراكية ، وهكذا يغيب العقل المبتكر فنرى من يكتبون في التنمية الاقتصادية الآن - في معظمهم - نقلة جديدين لما يكتب في الشرق والغرب ، ولما كان الشرق والغرب لا يتحدث الآن عن الأساليب والمناهج التي ابتكرها ، فمن الطبيعي أن لا يجد النقلة ما ينقلونه وينقسمون حوله غير ما يتحدث عنه الشرق والغرب .  
فهل ينتظر من هؤلاء أن يفكروا في منهج ثالث ؟ إن المعلم الذي تلقوه لم يقل ذلك ، ومن ثم لا يكون هناك منهج ثالث . وحتى لو اقتنعوا بأن هناك منجهاً ثالثاً ، فإنهم لا يملكون همزة ، ولن يستطيعوا أن يكونوا فرسانه ، ومن ثم فالأفضل تجاهل وجوده والاستمرار في الإيمان بفكرة الاستقطاب ، فهم قد كوتوا لأنفسهم حالة توجب المحافظة عليها .

كذلك فإن الكثير من قادة العالم الثالث والذين تضطروهم مواقعهم أن يتخذوا اجزاء انماثية قد وضعوا بالصدفة في هذه المواقع ، فهم ليسوا ساسة أساساً ، وعليهم أن يحققوا التنمية ، فهم واقعون في غيابة الاستقطاب لا مجاله لسبب من اثنين :

١ - سيجأون الى منظري التنمية ليضعوا لهم سبل تحقيقها ، وهؤلاء المنظرين قد لفهم الاستقطاب بعبأته .

٢ - بحكم أنهم في الغالب ممن تلقى تعليمه على يد الغرب أو الشرق فهم أما مستقطبون من الأساس ، وأما أنهم مستعدون للإيمان بفكرة

الاستقطاب ، وأما أنهم غير مستعدين للدخول في تجارب ، فأيسر السبل هو اختيار منهج « جاهز » يستورد من الخارج ، وليكن الرأسمالية ، فإن دخلنا مع بلادها معارك فلسفستورد الاشتراكية ، ولنعطها ما شئنا من الصفات حتى يقبلها المسلمون ، وإذا فشل المنهجان فأماننا إمكانية تطبيقهما معاً .

هذا هو السبب الثاني الكامن وراء فكرة الاستقطاب ، أما السبب الثالث فهو الوجه الآخر للسبب الأول ( أسلوب التعليم الاجنبي ) الذي جعل المفكرين يجهلون كل شيء عن الفكرة التي تحمل منهجاً آخر للتنمية ، كان يمكنهم أن يتعرفوا عليه لولا جهلهم بكل شيء عنه .

• وذلك هو موضوع الفرع التالي .

#### الفرع الثالث : الجهل بالفكر الاسلامي :

ربما يكون من أهم أسباب سيطرة فكرة الاستقطاب جهل المفكرين بالفكر الاسلامي ، يحكم نشأتهم بين أحضان المدارس ذات الانظمة الاجنبية ، أو المدارس الاجنبية قلباً وقالباً ، والتي تقوم على أرض الوطن الاسلامي ، بل ربما تكون هذه المدارس تهدف الى التبشير بصفة رسمية معلنة ، ثم تلتفتهم بعد ذلك جامعات علمنا من الفرع السابق أنها جامعات اجنبية سواء قامت على أرضنا أم في الخارج .

وهكذا حجب عظمة الفكر الاسلامي واصلته عن مفكرينا ومنظري التنمية لدينا ، فلقد تشبعت عقولهم بما درست من الفكر الغربي أو الشرقي واستتبع ذلك ولاؤهم للثقافة وتبعيتهم الفكرية ، فلم يتح لهم الوقت أو الرغبة أو القدرة على الاطلاع على الفكر الاسلامي (١) ولو أن لهؤلاء أدنى علاقة بالفكر الاسلامي لما اقتنعوا بالفكر المستورد حتى ملك عليهم كل عقولهم وهرمهم نعمة التفكير الصحيح ، ولسنا هنا في مقام تبرير موقفهم ، فهم بالقطع مسئولون عن جهلهم ، فلدينا من العلماء والمفكرين ، من تعرفوا مثلهم لنار التعليم الغربي ، ومن حملة لواء المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية (٢) .

(١) انظر تجربة د. زكي نجيب محمود ، المطلب الثالث من المبحث الاول من الفصل الاول من الباب الثاني .

بل إن هنالك من مفكرى الغرب من تمكن من ادراك أن الاسلام يكون طريقا ثالثا ، ومنهجيا مستقلا متميزا فى التنمية الاقتصادية ، طريقا يرجع للطريقين اللذين استقطبا هؤلاء المفكرين ويفضلهما (٣) .

ومن ثم فليس هؤلاء من عذر فى جهلهم بالمنهج الإسلامى ، ومن ثم عداؤهم له ، — والانسان عدو لما جهل — ذلك أن عداا الشئ جهلا به انما يتصور من الشخص العادى ، اما من يدعى انه مفكر ومنظر ، فان معاداة فكر ما جهلا به ، تسلبه صفة المفكر ، وبخاصة انهم يعيشون فى بيئة يتشددون فى مؤلفاتهم بضرورة أخذ ظروفها فى الحسبان ، ومن ثم كان من الواجب عليهم أن يدرسوا هذه البيئة ، ولو درسوها لوجدوا الاسلام هو المنهج الوحيد القادر على تغيير ظروفها الى الافضل . ولو تمعنا الامر لوجدنا أن موقفهم من الاسلام هو ضرب من الجمود والى العادة والتعصب لما تلقوه من معارف ، يعز عليهم أن يكون هناك ما هو خير منها ، فهم يشبهون أضرابهم الذين أعرضوا عن الاسلام من قبلهم بحجة تمسكهم بما وجدوا عليه آباءهم قائلين ما حكاه القرآن عنهم :

« انا وجدنا آباءنا على أمة ، وانا على آثارهم مقتدون . قال : اولو جنتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : انا بما أرسلتم به كافرون » (٤) .

أما تأثير العرب أو الشرق عليهم فهو مجرد دعوة وهم مسئولون عن قبولها . « وما كان لى عليكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لى ، فلا تلومونى ولوموا انفسكم » (٥) .

(١) انظر د. محمد شوقي الفنجري فى بحثه المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق .

(٢) انظر للمفكر الفرنسى ، جاك اوسبرى « كتابه » الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى فى طبعته الفرنسية عام ١٩٦١ او فى ترجمته العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ترجمة الدكتور نبيل الطويل .

(٣) سورة الزخرف ، الايتان رقم ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) سورة ابراهيم ، الآية رقم ٢٢ .

وهكذا تعددت الاسباب التي جعلت فكرة الاستقطاب تسيطر ، ويتركس الايمان بها ويشدد ، ويتسع مداها ويمتد ، من أسلوب التربية الى اسناد مهمة التفكير لغير المفكرين الى جهل يكاد يكون تاما من المستقطبين بالفكر الاسلامي ، الامر الذي ترتب عليه أوخم العواقب وأسوأ النتائج مما سنبينه في المطلب التالي .

### المطلب الثالث

#### نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب

لقد تمخضت سيطرة فكرة الاستقطاب بين المناهج الواردة من أوروبا عن الكثيرين من النتائج السيئة ، وعادت بأوخم العواقب على الفكر الانمائى والتنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي . وهذا المطلب سيضع ايدينا على هذه النتائج وذلك في فروعه الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول - تعقيم العقل :

أول ما جنته سيطرة فكرة الاستقطاب وأخطره هو ما أدت اليه من تعقيم العقل وشك قدراته التي اتاحت له كي ييحث وينقب من أجل الوصول الي ما نحن في حاجة اليه في ميدان منهجة التنمية الاقتصادية ، فلقد حبسته الفكرة في مدارها ، ووجهت كل قواه نحو هضمها والتشديق بصدقها ، وتقديم البراهين والادلة على صحتها . فانقسمت جهود العقل في عالمنا ما بين منافحة عن المنهج الرأسمالي ، وداعية للمنهج الاشتراكي ، فاذا فشل احدهما في تحقيق ما علق عليه من آمال ، انصرفت جهود العقل إلى اصطناع تبريرات ، تلقى المسؤولية عن كاهل المنهج المتهم ، لتعلقها برقبة الاستعمار ، والحرب التي يشنها على دعاة التقدمية ورسلي المادية التاريخية ، ان كان المنهج الفاشل هو المنهج الاشتراكي ، وتنصرف جهود العقل الى تحميل عملاء الشيوعية المندسين هنا وهناك مسؤولية تعويق عمل الاداة الخفية للمنهج الرأسمالي ، ان كان المنهج الفاشل هو الرأسمالية ، وفي الحالتين لم يسمح المستقطبون لانفسهم عند الشعور بالفشل والوقوف عليه ، ثم يمتحوا لانفسهم بالتفكير في أي منهج بديل لهما المنهجين اللذين أنجبتهما التجربة الاوربية الحديثة في الشرق والغرب ، وبذلك يتم ما نسميه بتعقيم العقل وتعطيله عن أداء مهمته ، فليس مهمة العقل في هذا المجال غير البحث الدائب والتفكير

المستمر لصياغة منهج يستجيب لتطلبات المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد الإسلامية ، ولم يخلق ليحصر نفسه فيما القاه اليه العقل الأوربي من مناهج • ولو كان لدى هؤلاء المستقطبين عقل غير معطل ، لاتضح لهم عند أول نظرة عقلية ان موقفهم فيه من التناقض اضعاف ما فيه من الانسجام • فلو كان الممكن من المناهج الانمائية هو الوجود منها ، لما وجد المنهج الاشتراكي ، ولتم الاكتفاء بالمنهج الرأسمالي ؟ واذا تركنا هذا جانبا فأى منطق عقلي يعطى عقول الأوروبيين حق ابتكار المناهج ويحول بيننا وبين ذلك ؟ ومتى تم الاتفاق على قفل باب الاجتهاد في ميدان المناهج الانمائية ؟ لكنه العقل الذى تم تعظيمه من الصعب ان تجعله يستجيب للتفكير على هذا النحو ، فقد جنت عليه فكرة الاستقطاب وحرمتنا من ائمن ما تملك الامم ، الا وهو فكرها ونتائج عقلها ، يوم أن رضى مفكروننا الاستقطاب مبدأ لهم •

### الفرع الثانى - اقامة الأمة على الطريق الخاطى :

الجنابة الثانية التى جنتها فكرة الاستقطاب علينا هى وضعها الأمة الإسلامية على طريق خاطى لا يصل بها الى هدف ولا يقربها من غاية : بل يجعل جهود التنمية المبذولة تصب كلها فى اثناء بغير قاع لا يمسك منها شيئا • تنتفض الفترة تلو الفترة والحقية تلو الحقية ، وتنظر الأمة فيما حققته فتجد الانعافارغا ، ويطلبها المستقطبون باعطاء الاناء فرصة أخرى فلعله لعله ما لم يتمكن من الاحتفاظ بما وضع فيه من جهود ، وما دروا ان الاناء لا يصلح للاحتفاظ بشىء داخله • ان الطريق الرأسمالى والطريق الاشتراكي لن يصلا بنا الى تحقيق التنمية الاقتصادية مهما اتاحت امامهما الفرص ومهما مد المستقطبون لهما آجال التطبيق ، ذلك انهما يفقدان القدرة على النجاح ، فهما منهجان أرضيان نبنا من أرض معينة وبيئة معينة وكنا فعالين فى هذه البيئات ، وليس هناك ما يجعل لهما صلاحية أو يتضمن لهما فعالية خارج البيئات التى يحملان خصائصها ويمثلان وجهتها نظرا فى الحياة وأهدافها •

ومن ثم فإن فكرة الاستقطاب حرمت الأمة الإسلامية من فرصة انتشار نفسها بسرعة عقب أول فشل أصنيت به على يد المنهج الأول ، وما كان لها ان تجرب المنهج الثانى ولا ان تتخبط بالعودة مرة أخرى الى منهج سبق فشله أو أن

تجتمع بين المنهجين إذا فصل كل منهما بمفرده لولا سيطرة فكرة الاستقطاب وجنابيتها على الأمة . وبهذا ضلت الأمة طريق التنمية ومنهجها المستقيم ، وجنت ذلك استمرار التخلف وتعدد مشاكل التنمية .

### الفرع الثالث - اعادة اكتشاف المنهج الاسلامي :

بينما أن الايمان بفكرة الاستقطاب من العالمية العظمى من دارسى التنمية الاقتصادية ومنظريها ، قد أدى الى تعقيم العقل وحرمان الأمة من إمكانياته ، أى أن الأمة حرمت من الجهود العقلية التى كان من الممكن أن تصل الى منهج يملك القدرة على الأخذ بيدنا فى مدارج التقدم ، اذ يضعها على الطريق السليم ، ويحشد طاقاتها لصالح التنمية الاقتصادية ، فتؤتى ثمارها فى أقرب وقت ممكن .

لقد حرمتنا فكرة الاستقطاب هذه من اكتشاف المنهج النابع من بيئتنا المتضمن لعناصر حضارتنا والمعبر عن خصائصنا ، الا وهو المنهج الاسلامي ، ففكرة الاستقطاب كانت أكبر عائق فى طريق اكتشاف المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لأنها لو لم تسيطر لكانت الفرصة أكبر لتوجيه الطاقات الفكرية - التى استنزفت فى الاستقطاب والتضارع بين المنهجين الرأسمالى والاشتراكي - الى عملية اكتشاف هذا المنهج ، ولكننا اليوم نملك من الدراسات الانمائية الاسلامية التى وصلتها التجربة وأثرتها التطبيقات ما يغنيننا عن استيراد ما لا يستورد اطلاقا الا وهو الفكر ، ولكان لنا من منهجنا المستقل ما يحمى ذاتيتنا ، ويصون هويتنا ، ويمنع امتنا من أن تذوب فى غيرها كما يراد لها ذلك ان التقليد الفكرى انما ينشأ من اعجاب المقلد بالمقلد ، واذا اعجبت امة بأمة أخرى ، كان ذلك بداية لذوبانها فيها ، وكانت بداية التحلل ، وكم كان المصطفى صلوات الله وسلامه عليه محققا عندما حذرنا من التشبه بغيرنا من الامم حتى فى وحدات السلوك الصغيرة أو فى الهيئة والمظهر حتى لا تبجر هذه الى ما هو أكبر منها ، وتصل الى التقليد الفكرى واستيراد المناهج وعندها يحدث لنا ما نشكو منه اليوم ونجنى نتائج تخلفنا وخياع شخصية وفقدان هوية ، لولا بقية من رفق يحفظها علينا ديننا مع بعدنا بحثة .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لبيان الجدى الذى وصلت اليه فكرة الاستقطاب رسوخا وسيطرة ، ولتحديد الاسباب التى مكنت لها من ذلك ، والنتائج التى لدت اليها . وفى هذا السبيل توصل البحث الى ما يلى :

١ - سيطرت فكرة الاستقطاب على المجالين النظرى الاكاديمى والعلمى التنفيذى فمؤلفات التنمية لدينا لا تعرف من المناهج التنموية الا ما يدور فى فلك المنهجين الاشتراكى والرأسمالى ، كما أن التطبيق لا يعرف الا الصور المشتقة منهما أو الجامعة بينهما .

٢ - ترجع اسباب هذه الظاهرة الى اسلوب التربية الذى يقوم على امامة اوربا وسيادة نظرياتها التربوية من ناحية ، وعلى اعطاء مهمة التنظير الى من لا يملك مقوماتها من ناحية ثانية ، والى جهل هؤلاء بتراثهم وتكرهم له من ناحية ثالثة .

٣ - أما نتائج هذه السيطرة فقد جناها العالم الاسلامى تعقيدا لأقمن ما يملك وهو العقل ، وتعويقا لجهود التنمية بوضعها على طريق خاطيء لا ينتهى بتقدم ، وحرمانها من امكانية اكتشاف المنهج السليم فى وقت مبكر ، ووضع العقبات الخطيرة أمام هذا المنهج السليم ، حيث تربت اجيال شبت على ادمان الاستقطاب ، فردها الى الفطرة السليمة أمر امامه الكثير من الصعاب والعقبات .

ولكن ما مدى صحة الفكرة فى ذاتها ، وهل تقبل الصمود أمام النظر السليم ، وهل كان لمعتيقها من عذر فى اعتناقها ، ان ذلك ما سنبحثه فى البحث التالى .

### المبحث الثالث

#### تقويم فكرة الاستقطاب في مناهج التنمية

##### تمهيد :

قامت فكرة الاستقطاب على المستوى النظرى الأكاديمى وعلى المستوى العملى التنفيذى ولم ينج من سيطرتها إلا أولئك الذين متجوا عقلا عيهم وهداهم إلى النظرة الأعق والرؤية الأفسح ، فلم يحجروا على عقولهم ولم يحرموها نعمة الانطلاق فى التفكير والبحث والاكتشاف . وفكرة الاستقطاب تحتاج منا إلى أن نحسم الحديث حولها بتقديم تقويم منطقى لها يضعها فى نصابها الصحيح ، ويكشف عن حقيقتها وقيمتها العملية .

فما وزن هذه الفكرة بين الافكار ؟ وما قيمتها الذاتية ؟ وهل نجد لها اثباتا من منطق عقلى ، أو تأييدا من واقع عملى ، أو دليلا من وحى الهى ؟ ان مهمة هذا البحث هى عرض هذه الفكرة على المنطق العقلى والواقع العملى والفكر الإسلامى ، لتبين ان كانت هذه الفكرة تحتوى على اثاره من علم أو تمت بوشيجة إلى عقل ، أو تستند إلى نجاح واقعى عملى ؟ وقد تكفل بذلك فى مطالبه الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : الواقع العملى وفكرة الاستقطاب .

المطلب الثانى : المنطق العقلى وفكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : المنطق الإسلامى وفكرة الاستقطاب .

##### المطلب الأول

##### الواقع العملى وفكرة الاستقطاب

##### تمهيد :

ايمكن لنا الحكم على فكرة الاستقطاب من سلوك مصديها الينا تجاهها ؟ هل يمكن اعتبار تطبيقهم لها من عدمه مؤشرا ، على مدى صحتها ؟ فان كانوا طبقوها أو يطبقونها فى واقعهم العملى كان ذلك دليلا على صحتها ،



وان كانوا يرفضونها اليوم ورفضوها في الماضي كان ذلك دليلا على بطلانها وعدم تأييد واقعهم لها ، ومن ثم يكون تصديرها اليها حاجة في نفس يعقوب \*

فلنسأل اصحاب المناهج التي يدور حولها الاستقطاب على أرضنا ، هل قام مجتمع رأسمالي باستيراد المنهج الرأسمالي من غيره ، أم هل قام المجتمع الاشتراكي باستيراد منهجه من غيره ؟ وهل يستوردون الفكر حتى على المستوى الأدنى ، مستوى حل المشكلات ؟

ان ذلك ما سيتضح لنا من فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول : هل استورد مجتمع رأسمالي المنهج الرأسمالي من غيره ؟

نقصد بهذا التساؤل أن نتبين : هل استوردت فرنسا مثلا المنهج الرأسمالي من انجلترا ؟ أم قامت الاراضى المنخفضة باستيراد المنهج الرأسمالي من الاراضى الألمانية ؟

ولو تمنعنا تاريخ هذه البلاد وقيامها بتحقيق تنميتها لوجدنا واقعها العملي يشهد بأن شيئا من ذلك لم يحدث ، فلقد نشأ المنهج الرأسمالي واستتب داخل كل مجتمع ، فجاء في كل بلد منها يحمل سماتها الخاصة بها الى جانب السمات المشتركة للمنهج ، والتي تعكس السمات المشتركة للشعوب الأوروبية الغربية ، ومن ثم فاننا نسمع عن الرأسمالية الفرنسية ومدرستها الاقتصادية . كما نسمع عن الرأسمالية البريطانية ومدرستها الاقتصادية ، وما السمات المشتركة في المنهج الرأسمالي فيهما الا انعكاس للسمات المشتركة بين الشعبين . وهكذا نرى أن أيما من الدول الغربية لم يقم باستيراد منهجه في التنمية ، ومن ثم فهم لا يعترفون باستيراد المناهج ، ولعل الموقف التالي أبلغ دلالة على ذلك وهو خاص بالاشتراكية \*

#### الفرع الثاني - هل استوردت روسيا الاشتراكية من غرب أوروبا :

لا خلاف في أن الشيوعية والاشتراكية هي انتاج أوربى غربى ، ومن ثم قلل اعتناق روسيا لها دليلا على صحة استيراد المناهج لدى البعض ، لكن

الحقيقة التي تظهر لدى الفحص الدقيق تظهر عكس ذلك تماما ، وأن روسيا لم تقم باستيراد الاشتراكية من غرب أوروبا قط ، بل بنت المنهج الاشتراكي من واقع البيئة الروسية ، بل لو كان المنهج يستورد ويتبنى دون علاقة لذلك بالواقع وما يناسبه ويصلح له لما قامت الاشتراكية في روسيا ، فالافكار الاشتراكية كانت أكثر انتشارا في غرب أوروبا عنها في روسيا ، والاحزاب الاشتراكية كانت في الاولى أقوى منها في الثانية وأغرق . فلماذا قامت الاشتراكية في روسيا ولم تستطع أن تتخذ لها موطئ قدم في إنجلترا التي رشحها ماركس لقيام الثورة الشيوعية بها قبل غيرها ؟

الواقع أن المجتمع الروسى وطبيعة الحكم به منذ مئات السنين والسماوات التي صبغ بها الشعب الروسى نتجية ذلك ، هى التي جعلت الاشتراكية يمكن أن تستقيم منهاج للتنمية بها . يقول أرنولد توينبى « منذ بواكير القرن الرابع عشر كانت الاتوقراطية والمركزية هما الصفتان الغالبتان على نظم الحكم المتعاقبة في روسيا ، وربما كان هذا التقليد بغضا الى نفوس الروس لكنهم تعلموا لسوء الحظ ان يتحملوا هذا التقليد ربما لمجرد العادة جزئيا ، ولأنهم من ناحية أخرى شعروا بأنه أخف ضررا من مصيرهم الآخر الا وهو انهزامهم على يد جيرانهم المعتدين ، ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيال نظام اوتقراطى للحكم أصبح تقليدا فروسيا» (١) وهذا التقليد الذى درج عليه الشعب الروسى واصبح جزءا من تكوينه هو الذى مكن الاشتراكية بما تمثله من قهر وتسخير من ان تنبت في الواقع الروسى وتعيش كمنهج وتحقق تنمية اقتصادية ، لكنه بالقطع لم يستورد من غرب أوروبا ، فقد بينا (٢) ان الفكر الشيوعى الذى يمثله ماركس وانجلز ليس أكثر من نظرية لهمد الرأسمالية او نظرية فى الرأسمالية ، ولا علاقة له قربية بالبناء الاشتراكى الذى قام في روسيا وغيرها من الدول الاشتراكية . وهكذا لا نرى في موقف الدول الاشتراكية التي نجح فيها هذا المنهج فى البداية أى نوع من الاستيراد فقد كان الفكر الشيوعى يملأ جنبات أوروبا ، ولم ينجح الا فى البيئات التي يصلح لها وتصلح له .

Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. P. 12.

(١)

(٢) انظر الفرع الثالث من المطلب الثانى من المبحث الاول من الفصل الاول .

### الفرع الثالث - هل تستورد الأمم المتقدمة الفكر على مستوى حل المشكلات المادية :

هنا نريد أن نقف موقفا أكثر دلالة لننظر ان كانت البلاد المتقدمة والتي  
تغرى العالم باستيراد المناهج تقوم بالاستيراد حتى على المستوى الادنى  
والاقل أهمية ، أى مستوى حل المشكلات ، أم لا تقوم .

يجيبنا على ذلك الاقتصادى الأمريكى المعروف « هلبرونر » عندما يتحدث  
عن ضرورة تغيير الكثير من الرأسمالية الأمريكية فى الاتجاه الذى أثيرت اليه  
الرأسمالية فى شعوب أخرى فيقول : هذا لا يعنى بالطبع أن أمريكا تستطيع  
أو ينبغي أن تقلد انجازات البلاد الأخرى ، ان الأنظمة شأنها شأن الانبذة  
الجيدة لا تنتقل بسرعة وسوف يتعين علينا أن نجد أساليبنا فى معالجة مشكلات  
الصحة والمدن والتخطيط القومى والفنون والتلوث والتعليم ، وهى أساليب قد  
تستمد الموحى من الانجازات الاجنبية ولكن يجب فى النهاية أن تعكس اساليبنا  
نحن فى عمل الاشياء » (١) .

وهكذا يشجب الفكر الرأسمالى أن تستورد بلادها أسلوبا لحل المشكلات  
من مجتمع رأسمالى آخر ، ويقرر أن ذلك غير مجد ، وعلى كل مجتمع أن يبحث  
عن أساليبه الخاصة لحل مشكلاته ، وان كان هناك تقليد فهو تقليد الغير فى انجازا  
التقدم كما انجزه الغير ، أما منهج الانجاز فيجب أن يكون خاصا بالبلاد ،  
عاكسا لظروفه ، اذ لا يجدى فيه استيراد .

وهكذا نتبين أن البلاد التى تغرينا بالاستقطاب من حول مناهجها ،  
تشجب هذا الاتجاه فى واقعها ، ولا ترضى به سلوكا لمجتمعاتها ، ولم يحدث  
قط أن قلد مجتمع منها آخر حتى على مستوى حل المشكلات ، فهى تؤمن بأن الفكر  
لا يستورد . ويقوم موقفها هذا دليلا على بطلان فكرة الاستقطاب ، وعلى  
أن جهودهم المبذولة من أجل تكريسه لدينا ، انما تهدف الى شئ آخر هو تحقيق  
مصالحهم ، وقد نقلنا من قبل قول أحد علمائهم « ان كل ايدىولوجية انما  
تخدم بوعى أو بغير وعى مصالح مخرجيها أو من ينشرونها » .

(١) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع  
سابق ص ٥٠٣

## المطلب الثانى المنطق العقلى وفكرة الاستقطاب

تمهيد :

بينما فيما سبق أن مضمون فكرة الاستقطاب يعنى الايمان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده • وتقضى هذه الفكرة بأن يتوزع المفكرون فى العالم الثالث بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ويتصارعون عليهما ، وتؤدى هذه الفكرة الى نتائج يمكن اجمالها فى :

١ - الطريق الذى سلكته أوروبا هو الطريق الذى يتحتم على شعوب العالم الثالث أن تسلكه ، فللحضارة مسار واحد لا تحيد عنه •

٢ - على شعوب العالم النامى أن تتطلع جهة الشمال لتلقى الفكر القادم من أعلى حيث تقطن الشعوب التى تفكر ، وعلى شعوب العالم الثالث ان تلهج بحمد الذين فكروا لها وقدموا لها المناهج جاهزة لتحل بها مشكلاتها •

هذا هو مضمون فكرة الاستقطاب وما تعنيه حقيقة • فهل هى فكرة تقف تقف امام النقد الموضوعى ، وتستساغ من العقل ؟

ان اجابتنا على هذا التساؤل تحملها الفروع الثلاثة الآتية لهذا المطلب وهى :

الفرع الاول : موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة •

الفرع الثانى : موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب •

الفرع الثالث : موقف العقل من أن الموجود من المناهج الانمائية هو ما يمكن ايجاده •

الفرع الأول - موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة :

رأينا أن مضمون فكرة الاستقطاب يستلزم تبليغ المؤمنين بها بأن التنمية عملية وحيدة المحتوى والاتجاه ، وتستلزم سير الحضارة الانسانية فى خط واحد

وعليه يكون التخلف الذى تعانيه البلاد النامية هو مجرد تأخر زمنى فحسب ، وأن الدول النامية ستصل الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة بعد فترة من الزمن ، وما عليها الا أن تسير على الطريق وتسلك نفس السبيل ، وتستخدم ذات المناهج ، فالحضارة مسار خطى سارت فيه من قبل ، وستسير فيه من بعد ، وكل الذى يتبدل هو مركز الاشعاع الذى انتقل من الشرق الادنى القديم الى روما واليونان ، ثم الى العرب ثم اوربا ، وأخيرا امريكا . فالحضارة واحدة وصورتها الاخيرة هى الحضارة الاوروبية ، وان كان مركز الاشعاع هو امريكا ، فليست امريكا الا امتدادا وجزءا من الحضارة الاوروبية .

هذه هى الفكرة التى تتضمنها فكرة الاستقطاب فهل هذه الفكرة صحيحة ؟ وهل لدى العقل ما يثبتها ؟ أو على الاقل مالا ينكرها ؟

لننظر ثم نحكم ، ان الفكرة السابقة يمكن أن يرد عليها ما يلى :

أولا : المسار السابق المحدد لسير الحضارة يجتزئ الحضارات العالمية فى حضارة حوض البحر الابيض المتوسط ، متجاهلا حضارات أخرى لم تسلك فى هذا التسلسل ، وربما كان لها شأن أكبر من حضارات البحر الابيض المتوسط مثل الحضارات الهندية والصينية واليابانية وحضارات أمريكا الجنوبية التى عاصرت الفراعنة .

ثانيا : ليس هناك دليل على أن حضارات حوض البحر الابيض هى حقائق فى حضارة واحدة .

إذا فالتسلسل السابق منقوض جوهريا بتجاهله حضارات عريقة فى مواطن أخرى ، ولا يقوم دليل عليه فى نفس المنطقة التى صيغت الفكرة عنها .

ومن ثم فان العقل لا يقبل أن الطريق واحد وان التخلف مجرد تخلف زمنى ، كما أن هذه الحجة تعنى أن تقدم البلاد المتخلفة رهن يتخلف البلاد المتقدمة . ريثما ينتقل مركز الاشعاع وموطن الحضارة ، وكلها مقولات لا يقوم عليها دليل ولا يصدقها الواقع . فلماذا تقدمت اليابان ولم تنتظر ان يحل عليها الدور فى الحضارة مع بقية اخواتها من دول العالم الآسيوى ؟

وحتى لو كانت الفكرة السابقة صحيحة فهل البلاد النامية تريد أن تصل  
فعلا إلى ما وصلت إليه الحضارة الأوروبية ؟ أن هذه الحضارة ليست في  
جوهرها كما يبدو مظهرها خالباً للآبائ ، فإن القريبيين منها ، الذين وهبوا  
بصيرة نفاذة لا يرضونها حضارة ويعلمون أنها حضارة « شيئية » أى تقوم  
على الأشياء لا على انسانية الانسان ، بل انها سحرت الانسان لعالم الأشياء  
سواء في ذلك صورتها الليبرالية أم صورتها المخططة » (١) \*

انهم كذلك يشجبون نمطها الانمائى ويرمونها بأنها حضارة مستنفدة  
ومبددة للموارد غير المتجددة بصورة غير طبيعية ، ملوثة للبيئة ومخربة لها  
بصورة غير عادية ، حملت المجتمعات تكاليف باهظة دفعتها الشعوب ولا زالت  
تدفعها (٢) وهى من بعد ذلك لم تقض على الفقر حتى فى أرقى دول هذه الحضارة  
ومركز اشعاعها (٣) وآخر مثالها ما يحسه الفرد فى ظلها من شقاء \* فهل مثل  
هذه الحضارة ينشد العالم الثالث ؟ وهل مثلها يستحق أن نتخلى من أجله عن  
قيمنا وحضارتنا وثقافتنا لنصبح مسخاً مشوهاً لها ، استجابة لفكرة لا يؤيدها  
واقع ولا يشهد لها دليل ؟

ان العقل السليم يدرك ان الطرق الحضارية عديدة وان مساراتها كثيرة  
وان الاستقطاب فكرة لا يقرها الا من يرتضى العيش الفكرى السهل والثياب  
الفكرية الجاهزة ، يقول ادوارد ماسون « ان تجارب الغرب فى التنمية  
الاقتصادية قد لا تكون ملائمة لآحوال بعض البلاد المتخلفة ، وذات فائدة  
محدودة للبعض الآخر » (٤) \*

ويقول محمد أسد « ان ما يندو لنا من الناحية العلمية البحتة - مفيداً

(١) د. رشدى نكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ١٨  
(٢) دونليا ه. ميدوز وآخرون ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ،  
دار المعارف القاهرة ط ١ مام ١٩٧٦ ص ٤١ - ٧٥

(٣) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى من أجل التنمية ، مرجع  
سابق ص ١٥  
(٤) E. S. Mason, Economic Planning, Op. Cit. P 68.

لطائفة من الناس أو أمة من الامم لا يجب أن يكون - وفي الغالب لا يكون - مفيدا لطائفة أو أمة أخرى» (١) •

ومن ثم فإن تجارب الغرب التي يشير اليها ادوارد ماسون ، ومحميد أسد لا يعقل في ظل ذلك ان يتم حولها هذا الاستقطاب ، فلا الحضارة ذات مسار واحد ، ولا الحضارة الاوروبية بصورتها اليوم مقبولة من المفكرين ، ولا تجاربها بمقطوع بفائدتها للمغير •

### الفرع الثاني - موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب :

تعنى فكرة الاستقطاب ان الشعوب تتكون من فصيلتين ، شعوب ذات قدرة على ابتكار المناهج ، وإخرى عليها ان تتلقى المناهج التي ابتدعتها الشعوب الاولى ، ورغم أن هذه الفكرة تتناقض والفكرة السابقة عن مسار الحضارة ، والتي تعترف بحضارات العالم الثالث وقدرتها على الابداع ، الا أن فكرة الاستقطاب لا تتنبه لهذا التناقض فهي فكرة غير منطقية في ذاتها ومن الطبيعي أن تتناقض الاسس التي تقوم عليها •

وبرغم ذلك هل يقر العلم أو العقل أو الواقع المشاهد وجود فروق عقلية بين الشعوب ؟ أما العلم فقد اثبت ان تركيب العقل البشرى لا يختلف من شعب الى آخر بل ان العلم لم يجد فرقا بين مخ «اينشتين» والمخ البشرى لاي انسان • وأما الواقع المشاهد ، فان العالم الثالث يقدم اليوم للعالم المتقدم العديد من العقول التي تقوم عليها حضارته عن طريق ما يعرف باستنزاف العقول الذي تمارسه الدول المتقدمة باغراء علماء العالم الثالث على الهجرة والاقامة بها •

ومن ثم فإن الفكرة منقوضة علما وعملا ولا نجد لها حياة في غير الفلسفات النازية ، وان اضمرتها نفوس الغربيين فعلا ، وليست التفرقة العنصرية بالولايات المتحدة وأوربا ، وامتداداتها الاستيطانية في جنوب أفريقيا وروديسيا واسرائيل

---

(١) ليوبولد نابس ، حدد أسد « مناهج الحكم في الاسلام ، ترجمة منصور محمد باخى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، عام ١٩٧٨ ص ٢٢

الا اضمارا لهذه الفكرة ، كذلك فان ما عرف باسم رسالة الرجل الابيض أو عيب الرجل الابيض ، انما ينم عن هذه الفكرة الباطلة والتي على أساسها قامت ظاهرة الاستقطاب حول مناهج التنمية الاقتصادية .

### الفرع الثالث - موقف العقل من أن الموجود هو ما يمكن إيجاده من المناهج الانمائية :

تلك هي جماع فكرة الاستقطاب ومظهرها في نفس الوقت ، ففي نظر المستقطبين لابد من أن نتبع منهجا من المنهجين لانه لابد من منهج للتنمية ، وأوربا قد توقفت عند انتاج هاتين النسختين ولا يمكن ايجاد مناهج أخرى .

وليس هناك امتهان للعقل البشرى فوق امتهان هذه الفكرة له ، والامتحان هنا غير موجه للعقل في العالم الثالث شأنه شأن الفكرتين السابقتين ، وانما هو امتهان موجه للعقل الاوروبى أيضا ، ولعله لو تنبه المستقطبون لهذه السقطة لاقلموا عن فكرة الاستقطاب .

أما كيف أن هذه الفكرة امتهان للعقل الاوروبى فلانها تنكر عليه قدرته على ايجاد مناهج جديدة غير ما اوجد ، وذلك تقييد له وتعطيل لقدراته . فالحقيقة أن العقل الاوروبى الذى انجب الرأسمالية والاشتراكية قادر على انجاب غيرهما لو تغيرت الظروف لديه وتطلبت مناهج أخرى ؛ لانه عقل غير مستقطب ولا مستعمر فكريا كعقول أبناء العالم الثالث . بل أن العقل الاوروبى عندما يلقي للعالم الثالث بفكرة الاستقطاب يقوم هو بالتحوير في المناهج التى يطبقها حتى يمكن القول بأن المناهج المطبقة اليوم في اوربا الشرقية لا تمت الا من بعيد للاشتراكية التى عرفت روسيا على يد « لينين » ومن هنا جاء الاتهام الصينى لروسيا بالخروج على الاشتراكية « الماركسية اللينينية » كما أن الرأسمالية المطبقة اليوم في اوربا لا تمت الا من بعيد لرأسمالية آدم سميث . . . . فالاستقطاب والايمان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده لا يقوم الا في عقول المستقطبين بوعى أو بغير وعى في العالم الثالث .

واذا نظرنا الى أن جوهر التنمية هو الاعتماد على الفائض الاقتصادي



وطريقة استخدامه<sup>(١)</sup> فما الذى يجعل المنهج الاشتراكى أو الرأسمالى أو غيرهما هو طريق التنمية لا غير ؟ وما علاقة ذلك بجوهر التنمية ؟ ولماذا لا تكون هناك عشرات الطرق والمناهج ؟ وكلها تملك القدرة على تجميع الفائض الاقتصادى وتحسن استخدامه بما يحقق التنمية •

وهكذا يتبين لنا أن فكرة الاستقطاب لا تنبئ امام النقد ، ولا يؤيدها دليل من عقل ، ولا وجود لها فى غير عقول المستقطبين الذين بليت بهم الدول النامية . أما من يصدرون الفكرة فهم أول من يدرك بطلانها ولا يطبقونها فى تعاملهم مع واقعهم •

### المطلب الثالث

#### المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب

تمهيد :

بيننا ان فكرة الاستقطاب لا يؤيدها الواقع العملى فى البلاد التى تصدرها ، كما لا يؤيدها نظر عقلى • ويهمنى ان نعرض الفكرة على المنطق الاسلامى مرجعنا الحقيقى الذى نقر ما يقر ، ونشجب ما يشجب . فاذا اتجهنا صوب الفكر الاسلامى نستلهمه الرأى فى هذه القضية فأنه سيدلى بأكثر من موقف ، فهو بذاته ووجوده اجابة ، وباحترامه للعقل الانسانى يقدم اجابة ، وبانفتاحه على الفكر الانسانى الرشيد يقدم اجابة ، وبتعبير آخر هو يقدم اجابته الواحدة بثلاث طرق نتعرف عليها من فروغ هذا المطلب الثلاثة الآتية :

#### الفرع الأول - احترام العقل الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

ليس هناك فكر عرفته البشرية أكثر احتراماً للعقل من الاسلام ، تلك حقيقة لا يجهلها ملم بجوانب هذا الفكر ، فلقد جعل الاسلام العقل مناط التكليف ، والتصديق بالاسلام والايمان بالله انما يقوم على أساس النظر العقلى فى الأدلة

(١) بول ا. باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،

دار العلم ، القاهرة ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ، ص ٨٢

العقلية التى يقدمها الاسلام على صحته ، ولا يطلب من الانسان أكثر من ان يخلو الى عقله بعيدا عن غوغائية الجماهير ثم يعرض الاسلام على عقله فان أقره فليؤمن ، وان لم يقبله فليرفضه . يقول تعالى «**انما أعظكم بواحدة ، أن تقوموا لله مثنى وفردى ثم تتفكروا**» (١) والى هذا الحد بلغ احترام الاسلام للعقل . ولكن ما علاقة ذلك بقضيتنا ؟

ان العلاقة لجد وثيقة ، فاذا كان الاسلام قد احتترم العقل وجعله مناط التكليف وطريق الوصول الى معرفة الحق ، فان مثله لا يقبل امتهان العقل باكراهه على وقف نشاطه بحجة ان عصر صياغة المناهج الانمائية قد انتهى ، وان ما قدمته أوروبا منها فيه الكفاية ، فذلك امتهان للعقل لا ينفق في سوق الاسلام . بل ان المنهج الذى يقدمه الاسلام ، يقدم القواعد الجوهرية المتعلقة بالناحية المذهبية ثم يترك للعقل أن يبتكر ويدع من النظم ما يصلح لتنمية المجتمعات المتخلفة ، ومن ثم يقول الفكر الانمائى الاسلامى ان لدينا مذهباً واحداً والعديد من النظم تبعاً لاختلاف الزمان والمكان وما ينتج ذلك من تغير الظروف (٢) بل ان الفكر الاسلامى يقدم على لسان الامام الغزالى مبدأً بالغ الاهمية مضمونه انه لا يجوز بالنسبة للمسائل الاجتماعية الاحتجاج بأقوال السلف أو بما يقال له الاجماع على صورة الاطلاق (٣) فما بالنا اذا كان هذا السلف آدم سميث ومالتس وماركس ؟

ان احترام الاسلام للعقل البشرى يجعله يشجب الفكرة المعطلة لنشاطه في ميدان المناهج الانمائية ، أى يشجب فكرة الاستقطاب التى عشت في رعوس مسئولى التنمية في العالم الثالث والاسلامى .

(١) سورة سبأ ، الآية رقم ٤٦

(٢) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٠

(٣) د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١ عام ١٩٦٩ ص ٣١٥

### الفرع الثانى - الافتتاح على الفكر الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

يؤمن الفكر الاسلامى بأن الحكمة « الفكرة الصحيحة فى اى ميدان » هى ضالة المؤمن ينشدها ويبتغيها ، وحيثما وجدها أخذها ، لا يعنيه من اين جاءت • فهو انسانى النزعة لا عنصرى النزعة ، فأيا كان موطن العلم فالاسلام يحث اتباعه على طلبه فى موطنه مهما تناعت • يقول عليه الصلاة والسلام « الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها أخذها » هكذا يتحدث الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فالمؤمن يتشوف الى الفكرة الصحيحة « الحكمة » تشوف من فقد حاجته اليها • ويقول عليه الصلاة والسلام « اطلبوا العلم ولو فى الصين » (١) أى مهما بعدت المشقة وظال السفر فان العلم خليف بأن تتكبد من أجله المشتات •

فهل هذا الفكر الانسانى ينظر بأدنى قدر من الاحترام الى فكرة الاستقطاب فى المناهج الانمائية ؟ انه لا ينظر اليها الا شذرا ، ولا تلقى منه الا المقت ، ولاينال معتقها منه الا الرثاء لة على ما فرط فى المنحة الالهية الكبرى الا وهى العقل •

وهكذا نرى ان انسانية الفكر الاسلامى انفتاحه على كل فكر سليم يستفيد منه ، يجعله ينكر فكرة الاستقطاب ويشجبها •

### الفرع الثالث - وجود الاسلام ينفى فكرة الاستقطاب :

بينما ان احترام الاسلام للعقل وانفتاحه على الفكر الانسانى يجعلانه يشجب فكرة الاستقطاب ، وفى هذا الفرع نناقش طريقا ثالثا نستقى منه موقف الاسلام من فكرة الاستقطاب • هذا الطريق هو ما يمثله الاسلام بوجوده ، ذلك ان وجود الاسلام وان عميت عنه ابصار أطراف فكرة الاستقطاب هو فى حد ذاته نفى للفكرة ، ذلك ان الاسلام — كما يراه المنصفون من الغربيين لا كما نراه نحن فقط — طريق ثالث للتنمية يفضل المنهجين اللذين جرى حولها هذا الاستقطاب • يقول الفكر الفرنسى « جاك أوسترى » ان طريق التنمية الاقتصادية لا تنحصر فى الطريق الرأسمالى والطريق الاشتراكى ، وانما هناك

طريق ثالث راجح هو الطريق الاسلامى .. وان على المسلمين ان يبحثوا في دينهم عن بذور التجديد الفعال ، فعندهم الرغبة في ذلك — ولديهم كل العناصر الضرورية له « (١) • ولن نطيل هنا الحديث عن الاسلام كمنهج للتنمية — فان هذا البحث ليست له غاية غير ذلك — ونكتفى بأن نقول : ان وجود الفكر الاسلامى بما يمثله من منهج مستقل للتنمية الاقتصادية يختلف عن الاشتراكية والرأسمالية ، ينقض فكرة الاستقطاب من أساسها ، فالمناهج التى تعيش فى عالم اليوم هى على الأقل ثلاثة ، الرأسمالية والاشتراكية والاسلام الذى يعيش نظريا وعقائديا فى حياة الامة الاسلامية وان كان معزولا عن مجال التطبيق •

وبناء على ما سبق فانه اذا جاز لفكرة الاستقطاب ان تعيش فى العالم الثالث غير الاسلامى ، فما كان لها ان تعيش لدينا حيث تعيش الشريعة الاسلامية ، والاطلاع عليها فى متناول ايدى المستقطبين . وقد زعموا انهم من أهل العلم وحصلوا منه منتهاه •

« فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا فى الارض وتقطعوا أرحامكم ؟ أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى ابصارهم ، أفلا يتدبرون القرآن ؟ أم على قلوب أقفالها (٢) ؟ »

ولعل هذا البحث يستطيع ان يرفع الغشاوة عن عين هؤلاء فيقرب المنهج الاسلامى خطوة الى ميدان التطبيق ، بتوفيق الله تعالى •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لتقويم فكرة الاستقطاب الذى تحقق حول المناهج الانمائية المستوردة فى العالم الثالث عامة والعالم الاسلامى خاصة • ومن أجل ذلك قمنا بعرض الفكرة على الواقع العملى ، ثم المنطق العقلى ، ثم الفكر الاسلامى ومنطقه ، ونستطيع ان نلخص نتائجه فيما يلى :

(١) جاك أوسترى : الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى ص ٢٥ — ٦٩  
مشار اليه فى د. محمد شوقي المنجى : الدخلى الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ وهامش ٢١٠

(٢) سورة محمد صلوات الله وسلامه عليه الآية رقم ٢٢ — ٢٤

١ — ان الواقع العملى فى البلاد التى صدرت لنا هذه الفكرة لا يقيم لها وزنا فهى فكرة للتصدير كغيرها مما يصدره العالم المتقدم للعالم الثالث دون ان تستهلك محليا لديه .

٢ — ان المنطق العقلى يشجبها اذ يشجب فكرة السير الخطى للحضارة أو فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب وانقسامها الى شعوب مفكرة واخرى مستقبلية للفكر .

٣ — ان الفكر الاسلامى يشجبها بوجوده ذاته من ناحية ، كما أن موقفه من العقل الانسانى واحترامه ، وانفتاحه على الفكر الانسانى يشجبها من ناحية أخرى .

### نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة فكرة الاستقطاب القائم حول مناهج التنمية المستوردة فى العالم الاسلامى لمتبين مضمونها واسباب سيطرتها ثم قيمتها الحقيقة . ونستطيع ان نعرض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلى :

١ — مضمون فكرة الاستقطاب يتلخص فى ايمان البعض بأن مناهج التنمية تنحصر فى الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، وتمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه العالم الثالث بامامة الفكر الاوربى غداة السيطرة الاستعمارية لاوروبا على هذا العالم . وتقوم الدول صاحبة المناهج بتكريس فكرة الاستقطاب ومدها بالحياة سياسيا وفكريا واعلاميا لما يحققونه من ورائها من اهداف ومصالح .

٢ — ولقد سيطرت هذه الفكرة على المجالين الاكاديمى والتطبيقي لدينا وترجع أسبابها الى اسلوب التربية المؤمن بامامة أوربا ، كما ترجع الى اسناد مهمة التفكير الى من لا يحسنها ، وإلى جهل المفكرين التام بالاسلام .

٣ — ترتبت نتائج عدة على هذه الفكرة وسيطرتها ، فتد عَظمت العقل عن البحث. ووضعت على طريق خاطيء لا يؤدي الى تقدم ، كما أعاقَت إمكانِية اكتشاف المنهج الصحيح .

٤ — ومع كل هذا فهي فكرة لا يصدقها واقع العالم المتقدم الذي يصدرها ، كما أنه لا يقرها منطق العقل السليم ، ويشجبها وجود منهج ثالث معترف به منا ومن المخلصين من المفكرين الغربيين ، وهو يعيش نظريا وعقائديا في حياة الإِمة الإسلامية ، ووجوده هذا يكسر فكرة الاستقطاب ويقضي عليها من أساسها .

---

## الفصل الثالث

### الفكر الاسلامي والتنمية الاقتصادية على مر التاريخ

#### تمهيد :

بيننا في الفصل السابق ان العدد الأكبر من المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي ، قد استقطبهم المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي ، فبينما يرى الكتاب الاشتراكيون ان الرأسمالية طريق مسدود أمام الدول النامية وأنه لا سبيل لتصفية الفقر والجهل والمرض ، وتوفير مستوى معيشة انساني للملايين الفقيرة في العالم الثالث الا باختيار طريق الاشتراكية<sup>(١)</sup> ، اذ بالكتاب الرأسماليين يعلنون ان الطريق الاشتراكي في التنمية لن يصل بالدول النامية الا الى العبودية ، وفقدان انسانية الانسان ، ثم لا يعودون بعد ذلك الا بما يعود به الحيوان من اشباع بيولوجي .

وهكذا يرى الرأسمالي بأخلاص ان الحضارة البشرية مهددة بالزوال اذا حلت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية ، ويرى الاشتراكي بأخلاص لا يقل عن اخلاص زميله الرأسمالي انه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية وهي الغاء النظام الرأسمالي واحلال النظام الاشتراكي محله ، وكلا الفريقين يضع قوانينه الخلقية على أساس من نظرياته الاقتصادية<sup>(٢)</sup> .

والمفكرون المسلمون في هذه المعركة اتلتى لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، يرون صدق الطرفين . فالطريق الرأسمالي مثله مثل الطريق الاشتراكي ، كلاهما مسدود - على الأقل أمام العالم الاسلامي - ان لم يكن أمام العالم الثالث أجمع ، كما يتهم انصار كل منهج المنهج الآخر . وأنه لابد من طريق ثالث يسلكه العالم الاسلامي ، ويكون قادرا بالسير فيه على حل مشكلاته ، التي فشلت المناهج المستوردة في حلها ، بحيث يطبق منها ما يملك القدرة على تحشد طاقات الجماهير ، وتجنيد لها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

(٢) محمد أسد ، منهاج الحكم في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣

لقد أصبح واضحاً من الفصلين السابقين ، أنه ليس في وسع نظام من الانظمة المتصارعة — سواء منها ما يقوم على الحرية الاقتصادية أم ما يقوم منها على التخطيط الاقتصادي — ان يحيل الفوضى القائمة في العالم الاسلامي، الى ما يشبه النظام ، اذ هي تعالج مجتمعات ومناطق ليست لها بها خبرة ، ولا سابق معرفة ، تريد اكراهها على ان ترتدى زياً لم يقطع على قدها .

ان الحلول التي تقدمها هذه المناهج تقوم على مصالح متوهمة لفئات او طبقات قد لا تكون قائمة في عالمنا الاسلامي ، والا فمتى قامت لدينا طبقة « بروليتاريا » أم متى كانت لدينا طبقة رأسمالية ؟ واذا كانت هذه أو تلك موجودة على سبيل الفرض فان هذه النظم تقوم على مصالح متوهمة لهذه الطبقة أو تلك ، تقوم على أهواء الناس ومطالبهم المادية ، وهيهات ان يتفق الناس على منهج اذا كانت مصالحهم المادية المتعارضة هي الحكم في تحديد المنهج الصالح من غير الصالح .

فما لا شك فيه ان المنهج الرأسمالي يحقق مصالح فئة على حساب فئة أخرى ، كما ان المنهج الاشتراكي يضر بالفئات التي يخدمها المنهج الاول ، ولن نرضى للجميع ، طالما اننا نطبق مناهج يعترف مبدعوها ، بأنها تقوم على اساس طبقي ، بل ان واحداً منها يعلن ان من بين اهدافه الأساسية ، اذكاء نيران الصراع الطبقي .

ان العالم الاسلامي لا يصلحه وبينيه هذا المنهج أو ذلك ، وانما هو في حاجة الى منهج لا ينتمي الى هذه الطبقة أو تلك ، الى منهج لا يتحيز للعمل او يمالئ رأس المال ، الى منهج ينظر الى الجميع على أنهم أعضاء أسرة واحدة ، « وان التناقضات الاجتماعية تعتبر في نظر الاسلام كالبالاب والموجب ، للتعاون والتكامل ، لا للتصارع والاقتتال » (١) ليكونوا جماعة تكمل بعضها بعضاً ، لا ليتوزعوا شيعاً واحزاباً ، أو فئات وطبقات . لقد وجدت الفروق بينهم — ولا يملك أي منهج في الوجود ان يمحوها — ليعود صاحب الفضل بفضله على من لا فضل له .

(١) د. محمد شوقي الفنجري : ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع



ليستخدم صاحب المال ماله في سد مصلح المجتمع والوفاء بمصالح ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، حتى ليكون هو وغيره في الانتفاع بماله سواء « فما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء » (١) هذا هو المنهج الذى يحتاج اليه العالم الاسلامى ، وهو فى تناول يديه ، اذ هو يعيش في ضمير الامة نظريا وعقائديا ، انه المنهج الاسلامى في التنمية المنشق من الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، وفهم المسلمين لهما .

انه منهج ينبع من بيئة الاسلام ، بقيمها الخاصة التى تختلف عن قيم الغرب أو الشرق ، ومن ثم فله أهدافه الخاصة ومفاهيمه المستقلة ، ومصطلحاته وتعبيراته .

هذا المنهج بعد طول الفشل الذى لقيناه على يد المناهج المستوردة ، يمثل اليوم طوق النجاة الذى ان لم نتلقفه بسرعة ، هويانا الى ظلمات القاع . فهو المنهج الذى يحفظ هويتنا ، ويجعل لنا وجودا مستقلا لا وجودا ذنبيا ، هو المنهج الذى يتحقق به التوافق بين مفاهيمنا وأهدافنا الانمائية وبين قيمنا التى هى نحن ونحن هم ، هو المنهج الذى يحقق لنا المعاصرة والأصالة في وقت واحد .

ولتعميد هذه المفاهيم وتلك الأهداف ، وبيان المصطلحات ، سنغوص في أعماق تاريخنا الاصيل لنقف على هذا المنهج ، على مفاهيمه وأهدافه ومصطلحاته وتعبيراته ، من ذلك التراث المضحى الذى خلفه لنا المفكرون الاسلاميون في ميدان الانماء على مر العصور وعلى امتداد ١٤ قرنا من الزمان ، وذلك من خلال مباحث هذا الفصل والتي تمثل الانتقال الطبيعي الى الباب الثانى الخاص بدراسة منهج التنمية في الاسلام عقب دراسة تاريخ الفكر الانمائى في هذا الفصل بمباحثه الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : طرف من العطاء الفكرى الاسلامى للتنمية على موعود  
العصور

المبحث الثانى : من القيم الشامخة فى الفكر الانمائى « الامام على كرم  
الله وجهه »

المبحث الثالث : من القيم الشامخة فى الفكر الانمائى « الامام أبو يوسف  
رحمة الله »

وستتعرف من هذه الدراسة التاريخية على مفاهيم وأهداف ومصطلحات  
التنمية فى الإسلام

## المبحث الأول

طرف من العطاء الفكري الاسلامي تنقيبية على من المصنوع

تمهيد :

لم ينقطع اسهام المفكرين المسلمين في اشراء الفكر الاقتصادي يعامة ، والانمائي منه بخاصة منذ عصر صدر الاسلام حتى اليوم ، وانما يتفاوت هذا العطاء بتفاوت حظ هذا الفكر من حكم الحياة الاقتصادية ، فيوم ان كانت الدولة الاسلامية تعيش عصرها الذهبي ، واستقلالها الفكري ، واعتمادها على العباقرة من ابنائها في حل مشكلاتها ، كان هذا العطاء وفيرا والاسهام غزيرا . ويوم ان تبدلت احوال الدولة ، المزوى هذا الفكر بين دفات الكتب واضابير المؤلفات . فلقد توزعت الدولة دويلات ، وانقسمت الوحدة الى شيع واحزاب ، تشاغل عن التنمية والعمارة بالمنازعات التي انتهت بها الى الوقوع في براثن الدول الأوروبية ، فمزاحمة فكر هذه البلاد للفكر الاسلامي ، بل حكم الواقع والحياة ، واستمر الفكر الاسلامي بين دفات الكتب واضابير المؤلفات . واليوم يحاول هذا الفكر ان ينتهز يقظة المسلمين الحديثة ، ويأمل ان يعود الى حكم الحياة من جديد ، بعد ان افلست كل الافكار التي استوردت من الشرق أو الغرب .

وهذا المبحث سيختص بالعطاء الضوء على الفكر الاسلامي في مجال التنمية ، خلال عصور الاسلام المتقضية منذ هجرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، الى هذا العالم المتميم للمائة الرابعة عشر من عمر الاسلام .

وسنرى من خلال هذا العرض الموجز ان العطاء الاسلامي لم ينقطع طوال هذه العرون وان التصف بالقرارة في عصر والاحتلال في عصر آخر ، طبقا لما عليه حال الدولة الاسلامية من نهضة أو تخلف ، وسنرى ان هذا الفكر في قراراته أو قلعه هو فكر المصالح في المصالح ، يتم عن عبقورية فذة وتطورات حقيقية .

ومطالب هذا المبحث المتضمنة لهذا العرض هي :

المطلب الاول : الظروف المحيطة بالفكر الانمائي الاسلامي .

**المطلب الثاني :** مسار الفكر الانمائى الاسلامى .

**المطلب الثالث :** النهضة الحديثة للفكر الانمائى الاسلامى .

### **المطلب الاول**

#### **الظروف المحيطة بالفكر الانمائى الاسلامى**

لقد احاطت ظروف الفكر الانمائى الاسلامى ، جعلت له سمات معينة يختلف فيها عن غيره من الافكار التنموية لدى المجتمعات الاخرى ، تتمثل هذه الظروف في أنه فكر كان يجب أن يخرج الى حيز الوجود بحكم الاسلام من ناحية ، وكان عليه أن ينشأ داخل اطار الدراسات الاسلامية الفقهية من ناحية اخرى . وهذان الظروفان استلزما ثالثا لهما ، هو حيوية هذا الفكر واستمراره . مزدهرا ، برغم العوامل المحيطة المثبطة . وستبين كل هذه الظروف في الفروع الثلاثة الاتية :

#### **الفرع الاول - ضرورة الفكر الانمائى لفهم الاسلام :**

لقد جاء الاسلام منهاجا شاملا للحياة بشتى جوانبها ، وكان على المسلمين أن يتوافروا على فهم الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، أصلا الاسلام ، ومتضمنا منهجه للحياة في مناحيها المختلفة . فتلك فريضة اسلامية لا بد من القيام بها ، والجانب الاقتصادي من الحياة بصفة عامة ، وما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، وتحقيق العمارة على وجه الارض بصفة خاصة منه ، يمثل جانباً من أهم الجوانب التي يتضمنها منهج الاسلام .

لذا كان من الطبيعى أن يكون فهم هذا الجانب والوقوف عليه أمراً ضرورياً لفهم الاسلام ككل ، وكان على المفكرين المسلمين أن يتناولوا شئون التنمية الاقتصادية بالبيان ، وإن استخلصوا الصورة التنظيمية أو التطبيقية للمذهب الاسلامى ، والتي تتفق مع ظروف العصر والمكان في صورة تنظيم يحكم الحياة الاقتصادية .

فكون الاسلام منهجا للحياة في شتى جوانبها جعل من واجب المفكرين الذين يتعرضون لتبيان هذا المنهج ان يتعرضوا للجوانب الاقتصادية في المنهج الاسلامي العام \*

ومن هنا كان طبيعيا ان يكون المفكرون المسلمون هم أولئك من أسهم في اثراء الدراسات الاقتصادية عامة والانمائية بوجه خاص الى حد افرادها بمؤلفات خاصة بها (١) . فلقد قدموا هذه الدراسات وهم بصدد توفيرهم على فهم شريعة الاسلام وشرح أصولها ، وبيان احكامها التي تضمنها القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ومن هنا كان قولنا ان من الظروف الخاصة بنشأة الفكر الانمائي الاسلامي ، انه نشأ استجابة ضرورية لفهم الاسلام وللوقوف على هديته في كل مجالات الحياة والتي منها بلا شك المجال الاقتصادي الانمائي \*

#### الفرع الثاني - الفكر الانمائي الاسلامي نشأ في حضن علوم الفقه والتفسير :

انطلاقا من الفكرة السابقة والخاصة بأن الفكر الانمائي الاسلامي كان ضرورة لفهم الاسلام في هذا المجال من مجالات الحياة ، فان ذلك قد ترتب عليه أن هذا الفكر قد نشأ في أحضان علوم الفقه وتفسير القرآن الكريم . فعلماء التفسير عندما يتناولون الكتاب الكريم بالبحث والدراسة فانهم يوضحون الجانب المتعلق بالتنمية الاقتصادية وهم بمعرض شرح آيات القرآن . كما أن الفقهاء وهم يفصلون احكام الشريعة وما تتضمنه من جوانب اقتصادية وانمائية يدلون بنظراتهم واجتهاداتهم في هذا المجال . ومن هنا فانه لا يخلو مؤلف فقه من تناول الجانب الاقتصادي للمجتمع الاسلامي - اذ الفقه الاسلامي هو شرح لشريعة الاسلام التي تحكم مختلف جوانب الحياة . ان لم يكن هذا الجانب يستغرق معظم صفحات هذه المؤلفات ، ممثلا في دراسة الركن الاجتماعي الاقتصادي من اركان الاسلام ألا وهو الزكاة ، وممثلا أيضا في دراسة جانب المعاملات ، وقيام الافراد بحسب معاشهم ، بل ممثلا كذلك في

(١) د. محمد شوقي الفنجري " المذهب الاقتصادي في الاسلام " (٤) مرجع

دراسة النظام السياسى ودور الدولة فى الحياة الاجتماعية بعامة والاقتصادية بوجه خاص ، فهذه الجوانب التى تمثل المنهج الإسلامى فى المجال الاقتصادى والانمائى تمثل الجانب الأكبر مما اشتملت عليه مؤلفات الفقهاء .

« ولاشك انه لو استخلصت الاحكام الاقتصادية من بين ثنائى هذه الكتب الفقهية ودونت فى أبحاث مستقبلية لتوفر لدينا منها ما نسميه الاقتصاد الإسلامى » وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة سواء فى مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التى جاء بها الإسلام ، أو فى مجال بيان حلول الإسلام للمشاكل ذلك العبر الاقتصادية ، وكيفية أعمال مبادئه الاقتصادية (١) .

والى جانب الدراسات الاقتصادية والانمائية التى تضمنتها فصول ومباحث الكتب الفقهية فإن بعض هؤلاء الفقهاء قلم بافرااد الدراسات الاقتصادية بمؤلفات خاصة بها لا يشتمل إلا عليها . ولقد كان لارتباط الدراسات الاقتصادية الانمائية بدراسات الفقه الإسلامى فضل يسر سرعة ظهور تلك الدراسات منذ الصدر الاول للإسلام ، حيث أن المجالات الفقهية كانت أول المجالات التى ألفت فيها المفكرون المسلمون ، ومن ثم كانت المجالات الاقتصادية من أولى المجالات المطروقة . وترتب على اقتصار البعض على تناولها داخل مؤلفاتهم الاقتصادية ، وإهتمام البعض الآخر بافراادها بالتأليف أن اختلف مقدار اسهام كل مفكر فى هذا الجلب ، فقراوح بين الآراء الاقتصادية المتناثرة - التى تجب اثناء بحث موضوع من الموضوعات ، أو تفسير آية من آيات القرآن الكريم ، أو شرح حديث من أحاديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه - الى تخصيص أقسام للجانب الاقتصادى داخل المؤلف ، الى افراد الجوانب الاقتصادية بكتب مستقلة . وكذلك اختلفت هذه الاسهامات من حيث أهميتها وعمقها ، من مجرد الملاحظات الاقتصادية البسيطة الى النظرة الاقتصادية العميقة الى النظريات والقوانين الاقتصادية للنامة .

وهكذا كان لنشأة الدراسات الاقتصادية والانمائية الإسلامية داخل إحصان علوم الفقه والقرآن ، ما أعطاها سمات خاصة منعكسة عليها بحكم هذه النشأة .

### الفرع الثالث - عدم تقيد الفكر الانمائى الاسلامى بالادوار التى مرت بها الدولة :

يرى الباحث أن الاسهام الفكرى الاسلامى فى مجال التنمية لم يرتبط بالادوار التى مرت بها الدولة الاسلامية من قوة وضعف أو من وحدة وتفرق ، صحيح أن حظ هذا الفكر من حكم الحياة الواقعية وترشيد حياة المجتمع قد اختلف بين فترات القوة والضعف ، فترات الوحدة والفرقة ، الا أن الاسهام الفكرى لم يتأثر كثيرا بهذا وانما استمر فى العطاء وبقوة خلال العشرة قرون الاولى على الاقل ، ان لم يكن خلال الاثنى عشرة قرنا الاولى ، والسبب فى هذا - فى رأى الباحث - يرجع الى الخاصية المحيطة به والمتثلة فى ارتباطه بالفقه الاسلامى من ناحية ودراسات القرآن والحديث من ناحية أخرى . فلقد استمرت هذه الدراسات فى نموها وازدهارها حتى فى عصور ضعف الدولة وتفرق كلمتها ، وتعدد الخلفاء وتكاثر الملوك والسلطين ، بل لعل عددا كبيرا من أمهات كتب الفقه والتفسير التى تحتوى على نظر اقتصادى وانمائى ثاقب ، كتب معظمها بعد خمسة قرون أو أكثر من صدر الاسلام . فبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد « الحفيد » كتب فى القرن السادس هـ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبى كتب فى القرن السابع هـ ، والمشرح الكبير للإمام الدردير كتب فى القرن الثامن عشر هـ .

بل أهم وأكبر مصنف فى الفقه الحنفى وهو مبسوط السرخسى كتب فى القرن الخامس الهجرى ، وكذلك تحفة الفقهاء للإمام علاء الدين السرقندى وشرح بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين الكاسانى « ملك العلماء » كلاهما كتب فى القرن السادس هـ .

أما فى الفقه الشافعى فإن مجموع الفتاوى كتب فى القرن السابع هـ والاشباه والمفلسات للسبكي كتب فى القرن التاسع هـ ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج للإمام شمس الدين الراملى كتب فى القرن العاشر هـ .

وأما فى الفقه الحنبلى فإن « المعنى » لابن عدامة كتب فى القرن السابع هـ

واعلام الموقعين عن رب العالمين ، والطرق الحكيمية في السياسة الشرعية وكلاهما لابن القيم قد كتبنا في القرن الثامن الهجري (١) .

ناهيك عن مفخرة الفكر الاقتصادي والاجتماعي في الاسلام وهي مقدمة ابن خلدون والتي كتبت في القرن الثامن الهجري ( الرابع عشر الميلادي ) ومن ثم يتضح لنا بما لا يدع للشك مجالا ، ان الفكر الانعائلي الاسلامي لم يتوقف عن العطاء بانحلال وحدة الدولة الاسلامية وانتهاء فترة المد الاسلامي ، كما يوضح لنا أن عباقرة الفكر الاسلامي لم يخضعوا للحكم الجائر القاسي بقفل باب الاجتهاد ، والحياة على تراث الآباء والاجداد ، فهو حكم يتناقض مع الاسلام وحكمه للحياة في جميع مجالاتها . ومن ثم رأينا في هذه الفترة مفكرين مسلمين ذوى اسهام كبير في ميدان الفكر الانعائلي ، ووضع الاصول السليمة لتحقيق العمران على ظهر الارض ، وان لم يكن هذا الاسهام بمثل الفزارة التي كان عليها في صدر الاسلام والقرون الاربعة أو الخمسة الاولى ، ان الخاصة التي ربطت الفكر الانعائلي بفقه الشريعة بصفة عامة قد كفلت لهذا الفكر استمرار العطاء رغم الحالة العامة للمجتمع .

## المطلب الثاني

### مسار الفكر الانعائلي الاسلامي

لقد سلك الفكر الانعائلي الاسلامي خلال مسيرته الطويلة منذ صدر الاسلام الى اليوم عدة مسالك ، وانتهج عدة طرق ، قدم من خلالها نفسه ، واخذ بيد المجتمع الاسلامي في طريق التقدم والازدهار يوم ان كان هذا الفكر يحكم المجتمع خلال عصر النهضة وصعود المجتمع الاسلامي ، ثم حفظ للمجتمع الاسلامي ذاتيته ، وأعلن عن تميزه اذ استمر في العطاء برغم انتهاء فترة الرجوع اليه في التطبيق بعد فشل نايب الاجتهاد (٢) .

(١) انظر المرجع السابق بخصوص تواريخ هذه المؤلفات من (١٥٣٤) هـ .



وتتمثل مسارات الفكر الانمائى الاسلامى فى ثلاثة مسالك هى :

- ١ - العطاء من خلال الدراسات الفقهية والمقرآنية •
  - ٢ - العطاء من خلال الدراسات المستقلة •
  - ٣ - العطاء من خلال الدراسات المتعلقة بشئون الحضارة والعمران •
- وسنتناول هذه المسالك فى الفروع الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول - مسار الدراسات الفقهية والمقرآنية :

كان هذا المسار هو اولى المسارات التى سلكتها الدراسات الخاصة بالفكر الانمائى الاسلامى ، ولقد قلنا ان الفقهاء كان ولا بد أن يتناولوا المنهج الاسلامى للحياة من شتى جوانبه ، ومنها جانب الاقتصاد والتنمية ، كما أن مفسرى القرآن الكريم ، كان لابد من أن تكون لهم نظراتهم الاقتصادية والانمائية ، وهم يتعرضون لفهم آيات الكتاب الكريم ومنها ما يضع أصول التنمية وتحقيق العمارة ، ويحدد أهدافها ومراميها ويوضح سبلها وطرق تحقيقها • ولا نستطيع أن نحصى عدد من أسهم فى الفكر الانمائى الاسلامى من خلال هذا المسار ، فهم فوق الحصر وأعمى على الجعد ، فكل من كتب فى الفقه الاسلامى كان يتعرض فى دراسته لموضوع الزكاة وكان يحدد لنا وهو بهذا الصدد ، موقف الاسلام من التخلف الاقتصادى « الفقر » وخطة الاسلام فى التخلص منه ، وتحقيق الغنى والتقدم الاقتصادى • لقد كانوا وهم بصدد تحديد ما يعطى الشخص من الزكاة يحددون مفهوم الغنى ومفهوم حد الكفاية ، والضمان الاجتماعى وكيف يتحقق ، والانتاج وضرورة ممارسته ، والعمل وضرورة اتخاذه رفيقا فى الحياة ، وكل ذلك من صميم الدراسات الانمائية ، بل كانوا وهم بهذا الصدد يناقشون قضايا مثل مبدأ تقسيم العمل وأثره على الانتاج ، وهم يستخلصون هذه الفكرة من حديث للمصطفى صلى الله عليه وسلم يقول « اختلاف أمتى رحمة » فيفسره الغزالى بأنه اختلاف مهمهم فى الصناعات والحرف حيث تقوم الحياة الاجتماعية على مبدأ تقسيم العمل ،

فيقول : فاننظام امر الكل بتعاون الكل ، وتكفل كل فريق بعمل ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكتها (١) بل ان الغزالي يسمي احد أبواب كتابه بعنوان « علم الكسب وطرقه » (٢) .

والدراسات الانمائية التي تضمنتها المؤلفات الفقهية تمتد على مساحة الزمن الذي مر على الامة الاسلامية ، فلا ينقطع عطاؤها في هذا المجال حتى يومنا هذا ، فمؤلفات الفقه الاسلامي يكاد لا يخلو من احدها عقد من العقود ، ناهيك عن قرن من القرون منذ صدر الاسلام ، ابتداء بمؤلفات الامام الشافعي ومالك مروا بمؤلفات الامام الدردير منذ قرنين مضيا وحتى نهضة الفقه الاسلامي الحديثة ممثلة في مؤلفات الامام ابي زهرة والشيخ محمد يوسف موسى والشيخ يوسف القرضاوي في مؤلفه القيم « فقه الزكاة » .

هكذا المسار من اهم المسارات التي سلكها الاسهام الاسلامي في الفكر الاقتصادي والانمائي ، ولو قيض له من يقوم بجمع الجوانب الاقتصادية من هذه الدراسات لتكون لدينا فعلا ما نسميه الاقتصاد الاسلامي ، بما يتضمنه من دراسات عميقة سواء في مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الاسلام أم في مجال بيان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادي ، وكيفية اعمال مبادئه الاقتصادية (٣) .

ونفس المسار سلكته النظرات الاقتصادية العميقة التي تراها عند مشبري القرآن ، وجامعي أحكامه ، ابتداء من ابن جرير الطبري مروا بالجليل في كتابه « أحكام القرآن » ( القرن الرابع ) والقرطبي في كتابه « الجامع لأحكام القرآن » ( القرن السابع ) فتفسير القرآن العظيم للمحافظ عماد الدين ابن كثير ( القرن الثامن ) ثم تفسير الالبوسي في القرن الماضي ، فتفسير المنار ،

(١) الامام الغزالي ، احياء علوم الدين ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ج ٢ ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٧٦٠ .

(٣) د. محمد تشوئي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق .

إبراهيم رضا ، أوائل القرن الحالي ، فمفسر الشيخ شلتوت منذ سنوات خلت . ولا يخلو تفسيره من التفسير الكثرة خلال الأربعة عشر قرناً الماضية من فكر الإنشائي على قدر من العمق والأهمية ، نحن في حاجة إلى إضافته إلى ما يمكن استخلاصه من المؤلفات الفقهية ، فكلاهما ينبع واحد ، كلاهما ( التفسير والفقه ) يرجع إلى القرآن العظيم ، والسنة المطهرة .

### الفرع الثاني - مسار الدراسات المستقلة :

ذلك هو المسار الثاني الذي سلكه الفكر الإنشائي الإسلامي بقيادة عدد من أعلام الفكر الإسلامي بتخصيص المؤلفات بتناول الجوانب الاقتصادية من منهج الإسلام للحياة ، أي بتناول المنهج الإسلامي في ميدان الاقتصاد ، على وجه العموم وميدان الفكر الإنشائي بالتالي .

وهذه المؤلفات المستقلة في الميدان الاقتصادي الإسلامي تمتد امتداداً اندراسات التي تضمنتها كتب الفقه ، فتشمل تاريخ الإسلام كله ، تبدأ ومؤلف الإمام أبي يوسف المعروف بابن « كتاب الخراج » مؤلف يحيى بن آدم القرشي والذي يحمل اسم الخراج أيضاً . والمؤلفان ظهرا خلال القرن الثاني من الهجرة ، وهما يشتهلان على فكر الإنشائي متقدم (١) ، وهما اللذان جعلوا الفكر الإسلامي يقدم أولى محاولات البشرية لأفراد الفكر الاقتصادي بالتأليف المستقلة ، فلا يعرف تاريخ العالم المدون كتاباً اقتصادياً يسبق هذه الكتب وبخاصة كتاب أبي يوسف .

وتستمر الدراسات المستقلة في ميدان الفكر الاقتصادي في هذا ما فتعرض لنا الفكر الإنشائي للإسلام خلال القرون التالية ، حتى لا يخلو قرن منها من مؤلف اقتصادي إنشائي ذي شأن .

فيما هو ذا الإمام محمد بن الحسن البجلي ( متوفي ٢٣٤ هـ ٨١٥ م ) صاحب الإمام أبي حنيفة وزميله الإمام أبي يوسف صاحب الخراج ، يقتصر في

(١) خصصنا لولاحد منها وهو كتاب الخراج لأبي يوسف المبحث الثالث من هذا الفصل لمرص فكره كنموذج للفكر الإنشائي الإسلامي .

الثلث الاول من القرن الثالث الهجرى مؤلفه الاقتصادى الانمائى المويسوم « الاكتساب فى الرزق المستطاب » وفى نفس الفترة من القرن الثالث الهجرى يقدم الامام أبو عبيد القاسم بن سلام ( المتوفى ٢٢٤ هـ ٨٠٥ م ) اوسع كتاب وأجمعه لكل ما يتعلق بالاموال فى الدولة الاسلامية (١) . ثم تخلف هذه المؤلفات مؤلفات تشبهها فى الموضوع وان حملت اسما مختلفا هو « الاحكام السلطانية أو السياسة الشرعية أو الحسية » كلها تتحدث بصفة أساسية عن سياسة الدولة ودورها فى الحياة الاقتصادية ، نجد منها فى القرن الرابع الهجرى الاحكام السلطانية للماوردى الشافعى ، والاحكام السلطانية لابى يعلى الحنبلى ، ثم السياسة الشرعية لابن تيمية فى القرن السابع ثم تعود كتب الخراج الى الظهور ، فيؤلف الحافظ ابن رجب الحنبلى كتابه الاستخراج فى أحكام الخراج فى القرن الثامن الهجرى .

وهكذا تتصل سلسلة اعلام الفكر الاقتصادى الاسلامى فتغطى الفترة من تاريخ الاسلام حتى العصر التركى عندما يصل الامام محمد أمين الملقب بابن عابدين ما لم ينقطع من هذه الدراسات خلال القرن التاسع عشر الميلادى ، ليأتى القرن العشرون الميلادى ، الرابع عشر الهجرى ليشهد النهضة الحديثة ، وعطاءها الفكرى فى ميدان التنمية الاقتصادية بمؤلفات اقتصادية اسلامية متخصصة سنتناولها فى المطلب التالى بمشيئة الله تعالى .

### الفرع الثالث — دراسات فى الحضارة وأسباب العمران :

وذلك هو المدخل الثالث الذى ولج منه الفكر الاسلامى ليقدم لنا موقفه من الفكر الانمائى الاسلامى .

ولو لم يكن فى هذا الميدان غير مقدمة ابن خادون لكفت اسهاما فكريا فذا للعالم الاسلامى فى ميدان الحضارة وأسباب الثروة وقيام العمران ، وتحقيق التنمية الاقتصادية وعوامل هذا التحقق ، ثم أسباب الانهيار الذى يصيب المجتمعات فيعيدونها الى حالة التخلف .

(١) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الإسلام ، مرجع سابق ص ١٨

ان ابن خلدون يقدم لنا دراسة مستفيضة في نمو الثروة وأسبابه بلخ فيها مستوى لم يسبق اليه ، تماثل — ان لم تتق — دراسات آدم سميث في نفس الموضوع والتي يضمها كتاب « ثروة الأمم » ، ورغم أن بين صدور الكتابين ٣٩٤ عاما أى أربعة قرون فقد بحث في مقدمته مقومات الحضارة ونشوءها ، وانتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادى ، ونظريات القيمة وتوزيع السكان ، ولا يختلف الكتابان الا اختلافا بيئيا .

ويمكن أن نقدم سطورا مقتضبة من الفكر الانمائى لابن خلدون ::

لقد تناول أول ما تناول الشروط الضرورية الممكنة لبداية التنمية ، وجعل من أهمها وجود حكومة عادلة ذات سياسة رشيدة ، وقوانين مرعية ، تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم فيقول :

ان الملك اذا كان رفيقا انبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمران ، وأسبابه ، فتوفر . ويعقد فصلا بعنوان « الزلم مؤذن بخراب العمران » يقول فيه : اعلم ان العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحقيقها واكتسابها لما يرونه من أن غايتها ومصيرها انتهاءها من أيديهم ، واذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتجصيلها ، انقبضت أيديهم عن السعى فى ذلك . . . والعمران ووفوره ، ونفاق اسواقه انما هو بالاعمال ، وسعى الناس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين . فاذا قعد الناس عن المعاش ، وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت اسواق العمران ، وانتقصت الأحوال ، وايدغر الناس فى الانباق ، فخف ساكن القطر ، وقلت دياره وخربت امصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلاطن ، لما انها صورة للعمران تنفسد بفساد مادتها ضرورة (١) . . . ان حصول النقص فى العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدمناه ، وبالله عائد

(١) مقدمة ابن خلدون ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ فصل ٤٣

على المولى ، ولا تصحبين الظلم انصبا هو أخذ المال أو الملك من يده ماله من غير عوض ، ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقة لم يفرضه الشرع فقد ظلمه (١) . . . . . وأعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للفساد في تحريم الظلم ، فلما كان الظلم مؤذنا بانقطاع الفروع لمسا أدى اليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه لها ، وأدلت به من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر .

ومن أشد الظلمات وأعظمها في افساد العمران تكليف الاعمال وتسخير الرعايا بغير حق . . . . . لأن الرزق والكسب انصبا هو تقيم أعمال أهل العمران ، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرى في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ، وهو متوهم فدخل عليهم الضرر . . . . . وإن تكرر ذلك افسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعى جملة ، فأدى ذلك الى انتقاص العمران وتخريبه (٢) .

ثم تحدث عن انشاء المدن وتغييرها بوصفها من أهم اجراءات تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية ، فجاء بما ليس فوقه في هذا المجال ، يقول الدكتور محمد صالح في ذلك :

عنى الاقتصاديون المتقدمون بشروط انشاء المدن ومواقعها ، ونخص بالذكر منهم آدم سميث ، وجان بابتيست ساي ، ولا يتسع المقام لمقارنة آراء ابن خلدون بآراء هذين العالمين . ويكفى ان نقرر أن آراء ابن خلدون طريقة في بابها ، صحيحة في مجموعها ، وهي تدل على قوة ملاحظته وانه استفاد من تنقله بين مدن المغرب والمشرق فاستطاع ان يستخلص قواعد تعتبر أول ما وضعه في نوعها (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٢٥٦

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٧ و ٣٥٨ .

(٣) د. محمد صالح ، مجلة القانون والاقتصاد ، حقوق الفاهزة السنة الثالثة ،

أما حديث ابن خلدون عن السكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية فإنه حديث خبير بشئون التنمية فعلا ، إذ يرى أن زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وإن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج تؤدي إلى زيادة السكان مرة أخرى. فيحيط تقسيم العمل مرة أخرى يعقبه زيادة في الانتاج وهكذا مرة ثالثة ورابعة ، فيكثر العمران، ويتحقق التقدم . وهذه هي عبارة ابن خلدون .

« ثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك ، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافا ، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه ، وإذا انتدب لتحصيله ستة أو عشرة ... وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات (١) » .

فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضرورتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالآقل من تلك الأعمال ، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترفه وعوائده . وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى .

وقد تبين أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال ، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم ، فكثر مكانسهم ضرورة ، ودعتهم أحوال الرقة والغنى التي الترف وحاجاته من التائق في المساكن والملابس واستجادة الآتية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب ، وهذه كلها أعمال تستدعى ( أى تطلب ) بقيمتها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها ، فتتفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخروجه . . ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستتبطت الصنائع لتحصيلها ، فزادت قيمها

(١) ليس هناك فرق بين هذا المثال ، ومثال الدبابيس المشهور الذي ضربه آدم سميث ليبين به أثر مبدأ تقسيم العمل في زيادة الانتاجية .

وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ، ونفقت سوق الاعمال بها أكثر من الاول وكذا بالزيادة الثانية والثالثة (١) .

وهكذا يظهر لنا ان ابن خلدون يجعل العمل هو العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بشرط أن تفسح الآمال أمام الناس وتضامن قيم أعمالهم ، ولا تنتهب فتتضي على آمالهم ويقعدون عن السعى ، ومن ثم تسلب الامة أهم عناصر تحقيق التنمية وهو العمل ، ولهذا نجد ابن خلدون يذكر للتخلف وخراب البلاد سببا نفسيا لم يسبق اليه احد من قبل ، وربما كان هو السبب الجوهرى للتخلف اللاحق بأقطار العالم الاسلامى اليوم ، هذا السبب يتمثل في القهر الذى يوقعه الحكام الطغاة على شعوبهم ، مما يفقدهم الشعور بالعزة والرجولة والانسانية ، حتى اذا ندبهم الطغاة للدفاع عن الاوطان دعوا منهم نفوسا مستذلة ، وقلوبا وجلة ، ورجولة مفقودة ، فلم يصبروا على الحرب ساعات ، فهم قد تربوا على الجبن ، وليس هناك كبير فرق بين ذلهم فيه وذل متوقع من العدو . يقول ابن خلدون ان الملك اذا كان قاهرا باطشا منقبا عن عورات الناس وتعتيد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذل ، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فخلقوا بها وفسدت بصائرهم ، وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات . . . وان دام امره عليهم وقهره ، فسدت العصبية وفسد السياج من أصله بالعجز عن الحماية (٢) .

بل انه يقرر أن الاستعباد يؤدي الى اسراع الفناء الى الامة المستعبدة ، بسبب ما يحصل في النفوس من التكاسل . . فيقصر الامل ويضعف التناسل ، والاعتبار انما هو عن جدة الامل ، وما يحدث عنه من النشاط . . فاذا ذهب الامل بالتكاسل . . تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومسايعهم ، وعجزوا عن المدافعة عن انفسهم بما خضع الغلب من شوكتهم ، فأصبحوا مغلبين لكل مغلب ، وطعمة لكل آكل (٣) .

(١) المقدمة ، مرجع سابق ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٣ .



ثم يتحدث ابن خلدون عن وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية وصور النشاط التي من خلالها تتحول اعمال السكان الى قيم ومنتجات وعمران وتقدم ، فيتحدث عن الزراعة وعن التجارة وعن الصناعة : يتحدث عنها حديث العبقري الذي لا يفرى . فريه ، فيقول انها تمثل أوجه المعاش الطبيعية ويذكر ان المجتمعات تزاول الزراعة أولا ، فاذا تقدمت نسبيا ضمت الانشطة التجارية الى الزراعة ، فاذا ارتقى عمرانها ضمنت النشاط الصناعي الى الزراعة والتجارة<sup>(١)</sup> ، ويتحدث عن تقدم الصناعة التدريجي فيقول : لا يزال الفكر يخرج اصنافها ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل ، لا يحصل ذلك دفعة واحدة ، وانما يحصل في ازمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة التي الفعل ( أى تحول الفكرة الى تطبيق ) لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد له اذن من زمان ، ولهذا نجد الصنائع في الامصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الا البسيط ، فاذا تزايدت حضارتها ، ودعت أمور الترف الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل<sup>(٢)</sup> .

وفي ثنايا المقدمة يتضح موقف ابن خلدون من التدخل الحكومي في شئون الاقتصاد فيرى للدولة دورا كبيرا في تحقيق العمران والتقدم ، غير أن هذا الدور يتمثل في ازالة العقبات من امام نشاط الافراد ، وتمهيد السبل لهم كي تنبسط آمالهم ، وينشطون لتحقيق العمران . ويرى ان اشتغال الدولة بالتجارة مثلا مضر بالعمران مؤذن بخراب البلاد<sup>(٣)</sup> .

وليس ابن خلدون الا احد المفكرين الذين أثروا الفكر الانمائى الاسلامي ، بسبوك هذا المسار . ومنه يتبين ان الفكر الاسلامي — حتى في الفترة التي تعتبر انتكاسا للدراسات الاقتصادية الاسلامية — يقدم مثل مقدمة ابن خلدون ، ذلك الاسهام العبقري في الدراسات الاقتصادية ، الى جانب العديد من الدراسات التي ظهرت في هذه الفترة بالذات «القرن الخامس عشر الميلادي»

(١) المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ٣٤٦

(٢) المقدمة ، مرجع سابق ص ٣٦٠

(٣) المقدمة ، مرجع سابق ص ٢٥٠ — ٢٥٢

متمثلة في دراسات المقرئ في الخطوط وكتاب اغاثة الامة بكشف الغمة . العيني (بدر الدين محمود) مؤلف كتاب عقد الجمان ، والدلجى (على بن احمد) مؤلف كتاب الفلاحة والمفلكون . تلك الدراسات التي ركزت على كيفية تحقيق العمران والتنمية والتخلص من الفقر والتخلف . وتعتبر كتابات هؤلاء المفكرين خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى « نقطة البدء » للمدرسة العلمية الحديثة في الاقتصاد (١) .

### المطلب الثالث

#### نهضة الفكر الانمائى الاسلامى الحديث

تمهيد :

يتميز الفكر الاسلامى في المجال الاقتصادى بشتى فروعِهِ بمرحلة مهمة في مساره الطويل ، تمثل النهوض بعد كبوة ، واليقظة بعد غفلة . صحيح ان العطاء الفكرى كما قلنا لم ينقطع خلال عصور الاسلام كلها ، لكن الذى انقطع فعلا هو حكم هذا الفكر للواقع ، الأمر الذى جعل منه فكريا مجردا ، لذات الفكر دون ان يكون له صدى في جنبات المجتمع ، ودون أن يأخذ بيد المجتمع بالتالى من التخلف الى التقدم ، ودون ان يستفيد الفكر من تجدد الحادثات ووقوع التغيرات الاجتماعية ، فلماذا فان النهضة الحديثة للفكر الاسلامى تمثل ثورة على هذا الوضع ، فهي ترفض الحكم الجائر بقل باب الاجتهاد وان كان لم يخضع له كثير من مفكرى الاسلام على مر العصور ، وهي ترفض ان يظل الفكر الاسلامى يدور حول نفسه بين جنبات الكتب واطروحات العلماء ، وانما تصر على أن يخرج للذيان التطبيق ليحكم المجتمع وليأخذ بيده من واقعه المشين الى وضع يليق بتلك الامة التي كتبت على جبين الدهر وفي سجل الحضارة صفحات وضاء .  
وستتناول تلك النهضة في الفروع الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول : فتح باب الاجتهاد .

(١) د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادى العربى في القرن الخامس عشر ، مرجع

سابق ، ومشار اليه عند الفنجري — المذهب الاقتصادى في الاسلام ،

مرجع سابق ص ١٢٨

**الفرع الثانى : تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى .**

**الفرع الثالث : ولوج الميدان التطبيقى فى المجال الاقتصادى .**

**الفرع الاول - فتح باب الاجتهاد :**

أولى علامات النهضة الحديثة فى الفكر الاسلامى هى الدعوة القوية التى يحملها المفكرون المسلمون فى شتى المجالات بعامة وفى المجال الاقتصادى والانمائى بخاصة ، ويدعون فيها الى فتح باب الاجتهاد بعد ان افترس بعض العلماء فى القرن الخامس الهجرى بقفله ، فانتهى فى نظرهم عهد الاجتهاد المطلق ليحل محله الاجتهاد المذهبى ، اى الاجتهاد الذى يتم داخل قواعد المذهب . ولقد كان ذلك ضربة اصابت الفكر الاسلامى .

فلقد جاءت الشريعة الاسلامية كمنهج يحكم الحياة فى جميع المجالات وفى جميع الأزمان ، ولذا فانها وضعت القواعد الاساسية وتركزت التفصيلات ليضعها المجتهدون على ضوء الظروف المتغيرة بتغير الأزمان والامكان ، ومن ثم فلا بد أن يستمر حق العلماء بهذه الشريعة فى انزال احكامها على الوقائع التى تحدث فى عصرهم والاقطار التى يعيشون فيها ، ويكون قفلاً باب الاجتهاد بمثابة تعطيل الشريعة الاسلامية ، والغاء الهدف من انزالها . والفكر الاقتصادى الاسلامى اليوم على هذا رأى ، بل انه لم يكتف بالدعوة الى فتح باب الاجتهاد وانما تقدم وولج هذا الباب ، وقدم لنا موقف الاسلام من شتى القضايا التى استجدت وتتطلب ان يحدد موقف الاسلام منها . وهكذا فتح باب الاجتهاد قولاً وعملاً وامسك المجتمع الاسلامى بيديه أولى ثمار النهضة الحديثة .

**الفرع الثانى - تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى :**

من أهم المجالات التى ارتادها المفكرون المسلمون اثر ولوجهم باب الاجتهاد الذى فتح لهم أو فتحوه بأنفسهم ، هو المحاولة الناجحة لتأصيل الفكر الاسلامى ، ووضع المفاهيم الاساسية له فى متناول الفكرين ، ليستخدموها فى ابحاثهم وينطلقوا منها فى دراساتهم .

ومن أهم المفكرين الذين يمثلون هذه الظاهرة الفكر العراقية محمد باقر الصدر في كتابه القيم الذى وسمه بـ «اقتصادنا» والضمير هنا يعود على المسلمين . لقد قدم باقر الصدر محاولة طيبة لتأصيل الفكر الاسلامى فى الميدان الاقتصادى ، وليجمله يقف فى شموخ أمام الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى اللذين اهتم هذا المؤلف بتقييمهما تقريبا موضوعيا شاملا ، وانتهى منه الى تفوق الفكر الاسلامى ، والذى قدم فيه هذه الدراسة المسهبة . كذلك من أهم المفكرين الممثلين لظاهرة تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى المفكر المصرى الدكتور / محمد شوقي الفنجري فى سلسلة الاقتصاد الاسلامى التى قدم منها : ذاتية الاقتصاد الاسلامى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، التأمين فى الاسلام ، الى جانب مؤلفه الموسوم بـ « المدخل الى الاقتصاد الاسلامى » .

وقد وضع الدكتور الفنجري مفاهيم واضحة للمذهب الاقتصادى الاسلامى وللنظام الاقتصادى الاسلامى والفرق بينهما ، كما كان له فضل تحديد مفهوم «حد الكفاية» فى الاسلام ، ذلك المفهوم الذى اتخذ منه هذا البحث جوهر المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية ، وبفضل هذين المفكرين وامثالهم ، توجد لدينا فكرة واضحة عن الاقتصاد الاسلامى وامكانية تطبيقه وطرق هذا التطبيق .

### الفرع الثالث - ولوج ميدان التطبيق للاقتصاد الاسلامى :

لم تقتصر نهضة الفكر الاقتصادى الاسلامى الحديثة ، على ولوجها باب الاجتهاد وقيامها بتأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى فقط ، وانما اصرت على الخروج الى ميدان التطبيق ، لتجعل من الفكر الاسلامى الاقتصادى حاكما للمجتمع فى هذا المجال ، آملة فى ان تتمكن من الاخذ بيد هذا المجتمع الذى استهوته المناهج المستوردة حتى ضيع من جهوده الكثير دون طائل ، بسبب ضياع الطريق .  
الصحيح من بين اقدماء .

وتمثلت بوأكيه هذا الاتجاه فى المؤسسات التمويلية التى أشرف عليها مفكرون اقتصاديون مسلمون . حملوا على عاتقهم مهمة وضع الفكر الاسلامى فى جانب التمويل موضع التطبيق ، ولقد حارب بعضها من اعداء الاسلام الذين لهم

مواضع اقدام كثيرة في حكومات الدول الاسلامية ، حتى تمكنوا من اخراجها من الميدان (١) ، ويصارع بعضها الآخر التيارات المعادية للإسلام والارضيات الاسلامية بالاسم ، المتكبة جادة الطريق في الحقيقة ، ولكنها برغم هذا وذاك محاولات شجاعة لتطبيق الفكر الاسلامي في الميدان الاقتصادي في واقع المجتمع ، حيث تنتشوف الجماهير الاسلامية لان يتم حكمها بمنهج الاسلام في شتى المجالات . وتلك المحاولات اذا تعددت مجالاتها أمكنها أن تخدم الفكر الاسلامي من نواح عدة ، تخدمه بتفاعلها مع الجماهير فتوقظ فيهم الروح الاسلامية وتغرس فيهم الايمان بصلاحية منهجهم قولاً وعملاً ، وهي تخدم الفكر الاسلامي من ناحية اخرى هامة تتمثل في صقل هذا الفكر وتقديم الوقائع المصددة التي تجعل الفكر يستجيب لها فيقدم حلولاً لمشكلاتها ، وبذلك تثري الدراسات الاقتصادية الاسلامية . وتضم المكتبة الاقتصادية الاسلامية الحديثة العديد من الدراسات التي نتجت عن هذا الاتجاه التطبيقي للفكر الاسلامي ، منها على سبيل المثال ، البنك العربي في الاسلام ، لمحمد باقر الصدر ، ومنهج الصحوة ، للدكتور أحمد عبد العزيز النجار وغيرهم كثير .

وهكذا كانت نهضة الفكر الاسلامي الاقتصادي الحديثة والتي كان للجانب الانمائي منها قدر كبير ، بل ان كل هذه الدراسات مهما تعددت صورها الاقتصادية ، انما تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية لرفع الوصمة التي تصم المجتمعات الاسلامية ، الا وهي وصمة التخلف الاقتصادي ، وتمكن الفقر من جنبات هذه المجتمعات رغم الامكانيات الكامنة بها ، والتي تستطيع ان هي وجدت الفكر السليم والمنهج الملائم الفعال ان تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في فترة وجيزة .

وبعد هذا العرض الموجز لمسار الفكر الاقتصادي الانمائي الاسلامي من مصدر الاسلام الى اليوم ، فاننا سنتناول في المبحثين التاليين نموذجين لهذا الفكر ، ونركز عليهما بقدر اكبر من العمق ، حتى نقف على نظراتهم الانمائية ، تلك النظرات التي ما زالت الى اليوم موضع العطاء ومكن الاستفادة ، اذا هي بحق

(١) انظر د. أحمد عبد العزيز النجار ، منهج الصحوة الاسلامية .

استجابة لدعوة الاسلام الى بذل الجهد الفكرى والعلمى لتعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية • ذلك ان مبادئ العمارة وأسسها لا تختلف من عصر الى عصر أو من مكان الى مكان ، وانما الذى يختلف هو اعمال هذه المبادئ فقط ، فجوهر العمارة غير مختلف ، ولكن طرقها ، ووسائل تحقيقها وكيفية اعمال مبادئها هو الذى يناله التغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان . ومن ثم فاننا واجدون فى فكر هؤلاء الاسس الجوهرية لمنهج الاسلام فى التنمية الاقتصادية كما فهموها من الكتاب والسنة اللذين هما أكبر عون لنا اليوم على كشف هذا المنهج والذى يمثل الكشف عنه هدف هذا البحث وغايته الاساسية ولعل اختيار هذين المفكرين لضرب المثل على عمق الفكر الانمائى الاسلامى ، يمثل لنا مشكلة كبيرة ، فأمامنا الكثير من هؤلاء ، فمن نأخذ ومن ندع ؟ اننا نتمتع باختيار مفكرين لم يتناولهما احد من قبل بالدراسة المحددة ، فلن نختار عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولن نختار ابن خلدون أو المقرئى أو غيرهم ممن كتب فى فكره الاقتصادى المؤلفات ذوات العدد ، وانما نختار مفكرين لم يصل الى علمنا افراد فكرهم الاقتصادى بالدراسة كما تم بالنسبة لغيرهم ممن ذكرنا ، هذين المفكرين هما :

١ - الامام على بن أبى طالب كرم الله وجهه •

٢ - الامام ابو يوسف صاحب ابى حنيفة رحمه الله تعالى •

حيث نخصص للامام على كرم الله وجهه المبحث التالى ، وللإمام أبى يوسف رحمه الله تعالى المبحث الذى يليه •

### نتائج البحث

عرضنا فى هذا المبحث للاسهام الفكرى الاسلامى فى مجال التنمية منذ صدر الاسلام حتى اليوم ، وللمسارات التى سلكها هذا الاسهام • ولقد ابرز لنا هذا العرض ما يزهو به التاريخ الاسلامى من عباقرة ، افذاذ ، فى ميدان الدراسات الاقتصادية سواء فى مسار الدراسات الفقهية والتفسير ، أم فى

مسار الدراسات المستقلة ، أم في مسار دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادي  
وخرجنا من هذا البحث بما يلي :

١ — لم ينقطع عطاء الفكر الإسلامى في مجال التنمية منذ صدر الإسلام  
حتى اليوم . \*

٢ — هذا العطاء يبحث عنه في مسالك ثلاثة سار فيها هي : مسالك  
الدراسات الفقهية وتفسير القرآن ، مسلك الدراسات الاقتصادية المستقلة ،  
مسلك دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادي . \*

٣ — ان نهضة الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثة قد فتحت باب  
الاجتهاد من جديد ، وتقوم بدورها في تأصيل الفكر الاقتصادي الإسلامى ،  
وترتاد مجال التطبيق في بعض الميادين . \*

## البحث الثانى

### الفكر الانمائى عند الامام على كرم الله وجهه

تمهيد :

من الذين قدموا اسهاما فكريا رائعا ، ونظرات انمائية عميقة ، الامام على بن ابي طالب رابع الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليه وعليهم . ولقد ولى الامر وقت اضطرابه وحمل المسئولية فى ارجح الاوقات ، فلم تستقر له الاوضاع ، ولم تتح له الفرصة ليطبق هذه النظرات الانمائية العميقة على واقع الحياة ، اذ شغلته المعارك والحروب الاهلية التى استغرقت كل ايام خلافته رضى الله عنه ، حتى ليقول ، لو استوت قدمائى من هذه المداحض لغيرت اشياء (١) .

وبرغم ذلك فان خطبه فى المسلمين ، ونصائحه لعامتهم وتوجيهاته لولاته ، وكتبه الى الامراء الذين اوفدهم لادارة اقاليم الخلافة ، تتضمن فكرا انمائيا يسامق أعلا النظريات الحديثة صدقا واكثرها صحة .

لقد حفظ لنا التاريخ بعض تلك النظرات فى الكتاب الذى جمع فيه الشريف الرضى ما وصله من خطب ونصائح وكتب وعهود وتوجيهات الامام ، فى الكتاب الذى يحمل اسم «نهج البلاغة» (٢) ويكنى شهادة على عمق فكر الامام على وسعة علمه ، قول النبی صلى الله عليه وسلم «انا مدينة العلم وعلى بابها» (٣) وقول عبقرى الاسلام عمر بن الخطاب (رض) « لا بقيت لمعضلة ليس فيها ابو الحسن » .

وقارئ كتاب نهج البلاغة يقع نظره على جمل من القول يتمثل فيها فكر

(١) نهج البلاغة - ج ٤ ص ٦٦ ( انظر الهامش الا ترى ) .

(٢) كتاب نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضى ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ، شرح الشيخ محمد عبده ، وقد شرح النهج من قبل شرحا اوفى ابن ابي الحديد ، وقد طبع بدار الشعب ، القاهرة كما طبع عدة طبعات أخرى .

(٣) رواه الطبرانى والحاكم ، انظر الكنز الثمين : ص ١٨٩



الامام الاقتصادي ، وموقفه من عدة قضايا تمثل جوهر التنمية الاقتصادية او ما اطلق عليه هو رضى الله عنه ، لفظ « العمارة » ذلك المصطلح الذى يعنى به فى الفكر الاسلامى معنى اوسع من مفهوم « التنمية الاقتصادية » بمفهومها الحديث انطلاقا من قول الله تعالى «هو اشياكم من الارض واستعمركم فيها» (١) اى طلب منكم عمارتها • واهم القضايا التى سنعرف رأى الامام على كرم الله وجهه فيها ، مضمون العمارة « التنمية » وما تعنيه وما تهدف اليه ، وسائل العمارة وكيف تتحقق ، ثم دور الدولة فى تحقيقها • وسنتناول ذلك فى مطالب ثلاثة هى:

**المطلب الاول :** مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على •

**المطلب الثانى :** وسائل العمارة فى فكر الامام على •

**المطلب الثالث :** دور الدولة فى تحقيق العمارة عند الامام على •

### المطلب الاول

**مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على**

#### الفرع الاول — حكم العمارة :

فى مقدمة العهد الذى كتبه الامام للاشتر النخعى حين عينه على ولاية مصر يقول : هذا ما أمر به عبدالله على أمير المؤمنين ، مالك بن الحارث الاشتر ، فى عهده اليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها (٢) •

فى هذه المقدمة تلخيص لوظائف الوالى التى كلفه بها أميرة ، فهى تحدد لوظائف الدولة عند الامام على كرم الله وجهه • وقد جمعها فى الاربعة المذكورة ، والتى منها عمارة البلاد • فعمارة البلاد اذا أمر واجب على الدولة ، ومهمة اساسية من مهامها •

(١) سورة هود الآية رقم ٦١

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٨٢ — ٨٣

لكن لماذا كانت عمارة البلاد على هذا المستوى من الاهمية عند الامام على كرم الله وجهه ؟ وبعبارة أخرى لماذا يرى الامام الوجوب حكما لقيام الدولة لتحقيق عمارة البلاد ؟  
ان الاجابة على هذا السؤال تكشف عن هدف العمارة التى تهدف الى تحقيقه ، وهو ما سيتضمنه الفرع التالى .

**الفرع الثانى — هدف التنمية الاقتصادية « العمارة » عند الامام على :**  
لقد حدد الامام هدف التنمية الاقتصادية فى كتابه الذى كتبه لمحمد بن أبى بكر رضى الله عنهما والى مصر من قبله ، وأمره أن يقرأه على أهل مصر ، وأن يعمل بما احتواه . والذى احتواه الكتاب هو مواصفات المجتمع الذى يبغى الامام أن يقيميه على أرض مصر والاسلام ، ويدعو أهل مصر الى أن يشاركوا فى اقامته . ولقد كانت مصر أعز اجزاء الخلافة وأقربها من نفس الامام<sup>(١)</sup> ، يقول فى هذا الكتاب « يا عباد الله ، ان المتقين حازوا عاجل الخير وأجله ، شاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ولم يشاركهم أهل الدنيا آخرتهم ، أباح لهم الله الدنيا ما كفاهم به وأغناهم . قال الله عز وجل : «من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟ قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون»<sup>(٢)</sup> سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت ، وأكلوها بأفضل ما أكلت ، وشاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ، فأكلوا معهم من طيبات ما يأكلون ، وشربوا من طيبات ما يشربون ، ولبسوا من أفضل ما يلبسون ، وسكنوا من أفضل ما يسكنون ، وركبوا من أفضل ما يركبون ، أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا وهم غدا جيران الله يتمنون عليه فيعطيه ما يتمنون ، لا ترد لهم دعوة ، ولا ينقص لهم نصيب من المودة ، فالى هذا يا عباد الله يشقائق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله »<sup>(٣)</sup> وهذا الكتاب الرائع  
(١) يقول الامام « اعظم اجنادى فى نفسى أهل مصر » ج ٣ ص ٢٩ من نهج البلاغة .  
(٢) سورة الاعراف ، الاية رقم ٣٢  
(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٦ — ٢٨ وايضا امالى الشيخ الطائفى « مشارع النهاى فى اقتصادنا للباقر » مرجع سابق ص ٥٧٢ واللغة رواية الشيخ الطوسى .

لم يكن قصة يتحدث فيها الامام عن واقع المتقين على وجه الارض ، أو واقعهم في التاريخ ، وإنما كان يستهدف التعبير عن نظرية المتقين في الحياة ، وهو أميرهم — والمثل الذي يجب أن يحققه مجتمع المتقين على هذه الارض ، ولذا أمر بتطبيق ما في الكتاب ، ورسم السياسة في ضوء ما جاء فيه من وصايا وتعليمات . فالكتاب اذا واضح كل الوضوح في ان اليسر المادى الذى يحققه نمو الانتاج ، واستثمار الطبيعة الى أقصى حد ، هدف يسعى اليه مجتمع المتقين ، وتفرضه النظرية التى يتبناها ويسير على ضوئها في الحياة (١) .

فالتنمية الاقتصادية ، وهى التى تسمح للمجتمع بأن يحقق هذا اليسر المادى في كل الوجوه ، انما تهدف — كما يلاحظ من الكلمات التى وضعنا تحتها خطأ من كلامه — الى تحقيق الكفاية والغنى لافراد المجتمع ، وذلك بأن يحققوا أفضل مستوى من الاكل واللباس والسكنى ووسائل المواصلات وسائر أنواع اللذات والطيبات التى أباحها الله تعالى . وتحقيقها هدف يجب أن يسعى المجتمع اليه ، ويعمل بكل طاقته من أجله ، مع ملاحظة التزام تقوى الله تعالى التى هى جماع كل خير كما يقول الامام عنها عندما يخطب المسلمين فيقول :

ان تقوى الله تعالى دواء قلوبكم ، وشفاء مرض اجسادكم ، وصلاح فساد صدوركم ، وطهور دنس أنفسكم .. ومن أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوها ، وحلوت له الامور بعد مرارتها ، وانفجرت عنه الامواج بعد تراكمها ، وأسهلت له الصعاب بعد انصابتها : وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها ، وتحببت عليه الرحمة بعد نفورها ، وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها ، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها « (٢) .

ذلك هو هدف العمارة عند الامام ، اقامة مجتمع المتقين ، ذلك المجتمع الذى يتمتع بأعلى مستوى من طيب الماديات والتزام تقوى الله تعالى ، ذلك

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ج ٥٧٣

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٢ ص ١٧٣ — ١٧٤

الهدف الذى يزداد أمامنا وضوحا عندما يحدد لنا الامام مضمون ومفهوم التنمية والعمارة والذى سيتبين من الفرع التالى •

### الفرع الثالث — مضمون ومفهوم التنمية « العمارة » :

رأينا أن الامام رضى الله عنه يرى وجوب تحقيق التنمية الاقتصادية والسعى الى ذلك بتقوى الله تعالى ، وأنه يرى تحقق مجتمع المتقين على ظهر الارض هدفا لها ، ذلك المجتمع الذى يتمتع فى ظله كل فرد بأفضل مستوى من المعيشة • وجعل هذا المجتمع هدفا للتنمية ، يبين لنا موقف الامام من توزيع ثمار التنمية ، حيث يتاح فى ذلك المجتمع الذى يدعو الى اقامته مستوى كريم من العيش لكل فرد ، غير أن الامام يحدد موقفه هذا صريحا وبكلمات واضحة ، فى موطن آخر عندما يرى أن التنمية الاقتصادية او العمارة لا يكفى لتحقيقها رفع مستوى الانتاج الى أقصى حد فقط ، أى أنها ليست مجرد زيادة الدخل القومى أو زيادة دخل الفرد فى المتوسط ، كما يرى ذلك الفكر الحديث ، وانما تتطلب الى جانب ذلك مستوى الاستهلاك المرتفع لجميع أفراد المجتمع ، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أم من يعجز عن ذلك ، اذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف الثانى من الناس • ويتضح موقف الامام هذا من نصوص ثلاثة نوردتها تباعا فيما يلى :

١ — يقول الامام على كرم الله وجهه :

### « ما جاع فقير الابا متع غنى » (١) •

اذ يستشف من هذا النص أن الامام يرى أن النقص فى مستوى الاستهلاك الذى يصاب به فقير ، هو الوجه الآخر لشخص يتخم استخدام متاع الدنيا فوق احتياجاته أو على الاقل فوق حقه فى موارد المجتمع — تلك الموارد التى يرى الامام أن بها الكفاية لسد حاجات الناس انطلاقا من قوله تعالى « وآتاكم من كل ما سألتموه » (٢) • وأن وجود هذا الوضع ، فقير يجوع وغنى يتمتع ، علامة

(١) نهج البلاغة ج ٤ ص ٧٨ .

(٢) سورة ابراهيم الآية ٣٤

على سوء التوزيع في المجتمع ، وان الله سبحانه وتعالى سيحاسب على سوء التوزيع هذا ، ومن ثم تجب ازالته انتقاء لعدم قيام الحجة للمجتمع عند الله تعالى « وكل فاعذر الى الله في تأدية حقه اليه » (١) .

٢ — يقول الامام على لواليه على مصر ، بعد أن أمره بتحقيق العمارة واتخاذ الوسائل المؤدية اليها من زراعة وصناعة وتجارة ، يقول له عن الفقراء الذين لا يحققون لانفسهم المستوى المعيشي المطلوب ، « احفظ الله ما استحقك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك ، وقسما من غلات صواقي الاسلام في كل بلد ، فان للاقصى منهم مثل الذي للادنى ، وكل قد استرعت حقه ، فلا يشغلنك عنهم بطر » (٢) ، فوزود هذه الاوامر ، بعد الامر بتحقيق العمارة والتنمية من العناية بشئون التجارة والصناعة والزراعة واحكام الولايات والامانات ، بوضوح موقف الامام من كيفية توزيع ثمار التنمية ، بأن يكون لهؤلاء نصيب محدد من الدخل القومي يتكفل به لهم « بيت المال » ويوضح الامام ان ذلك حقهم وحق الله تعالى الذي جعله لهم في ثمرات التنمية « احفظ الله ما استحقك من حقه فيهم » وينبه الامام الى افة خطيرة تصيب المجتمعات عندما تحقق الغنى والوفرة المادية ، اذ تطغى هذه الوفرة ذوى القدرة الاقتصادية والسياسية فتتسيهم تحقيق جانب هام من العمارة والتنمية هو « العدالة الاجتماعية » فيقول كرم الله وجهه « كل قد استرعت حقه ، فلا يشغلنك عنهم بطر » والبطر هو طغيان بالنعمة (٣) والغفلة عن حق جميع الفئات في نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع العمل والبذل من ناحية ، ومع الحاجة من ناحية أخرى طبقا لمنهج الاسلام في التوزيع (٤) .

٣ — بلغ الامام العناية التي ما بعدها غاية في اشتراط « العدالة الاجتماعية » جزءا جوهريا من مضمون ومفهوم العمارة عندما يقول : ان الرعاية

(١) نهج البلاغة ج ٣ ص ١٠١

(٢) المرجع السابق ، ج ٣ ص ١٠١

(٣) محمد عبده ، شرح نهج البلاغة ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم او تاريخ ، ج ٣ ص ١٠١

(٤) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة في الاسلام ، رسالة ماجستير ، تجارة ، الازهر ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٣

لا يصلح بعضها إلا ببعض ، ولا غنى ببعضها عن بعض ، فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة ، ومنها قضاة العدل ، ومنها عمال الانصاف والرفق ، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس ، ومنها التجار وأهل الصناعات ، ومنها ذوو الحاجة والمسكنة ، وكلا قد سمي اللسهمه ، ووضع على حده فريضته •• وفي الله لكل سعة ، ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه «<sup>(١)</sup>» « وكل فاعذر الى الله فى تأدية حقه اليه »<sup>(٢)</sup> •

فهذه هى فئات الامة قد جعل الله فى خزائن أرضه وجهود عباده وطيبات رزقه ما يسعهم « فى الله لكل سعة » ، ومن ثم يكون حصول كل فرد منهم على ما يصلح شأنه ، ويعيش به فى مستوى مجتمع المتقين السابق تحديده ، حق على الدولة ، « ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه » •

فمضمون العمارة أو مفهومها عند الامام على كرم الله وجهه، لا يقتصر على زيادة الانتاج أو رفع مستوى الدخل القومى ، وانما تقوم عدالة توزيع الدخل المنتج جزءا لا يتجزأ من مضمون تحقيق العمارة • ويكل الامام مهمة تحقيق عدالة التوزيع هذه الى الدولة ، فهى جزء من مشاركتها فى تحقيق العمارة — اذ هى تشارك بدور هام فى تحقيق العمارة والتنمية لا يقتصر فقط على تحقيق عدالة توزيع ثمار العمارة — ويجعل الامام عدم قيام الدولة بتحقيق العمارة بعمامة وجانب عدالة التوزيع منها بخاسة ، خيانة عظمى ، فيقول كرم الله وجهه « ان أعظم الخيانات خيانة الامة ، وأفظع الغش غش الائمة »<sup>(٣)</sup> كما يقول عن جانب العدالة من العمارة وعظم مسئولية الدولة عنه « بؤسا لمن كان خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والفبارم وابن السبيل »<sup>(٤)</sup> فهؤلاء سيكونون خصما للدولة ممثلة فى رئيسها امام الله تعالى ان هى لم تقم بدورها فى تحقيق الجانب الهام من العمارة والتنمية الاقتصادية ، الا وهو تحقيق العدالة فى توزيع ثمار التنمية • فالتوزيع العادل لثمار التنمية جزء

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٨٩ — ٩١

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٧

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٦

من مفهومها في فكر الامام على كرم الله وجهه وبهذا يتبين لنا ان التنمية والعمارة التي يجب على الدولة ان تقوم بها نهدف الى تحقيق مستوى الحياة الكريمة كأفضل ما يكون عليه مجتمع المتقين ، وأن هذا المستوى يتضمن لتحقيقه العدالة الاجتماعية وان التوزيع العادل جزء جوهري من مفهوم ومضمون العمارة والتنمية الاقتصادية في فكر الامام على كرم الله وجهه .

### المطلب الثاني

#### وسائل العمارة في فكر الامام على (ض)

تبيننا موقف الامام رضى الله عنه من القيام بالتنمية والهدف من ذلك وما تعنيه التنمية في فكره . أما كيف تتحقق بالفعل ، فلقد رسم الامام لعامله على مصر الطريق واضحا ، وبين له كيف يسير عليه موفقا ، حدد له شروطا يجب استيفاؤها قبل بذل الجهد المباشر للقيام بالعمارة ، فهي شروط ممهدة لا بد منها لنجاح اى سعى انمائى وتتمثل في :

١ - تحقيق التماسك الاجتماعى وتوفير الرضا الشعبى أولا .

٢ - اقرار الامن والنظام ثانيا .

٣ - القيام بـ صور النشاط المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وسائر الاعمال الأخرى .

وستتناول كل ذلك في فروع هذا المطلب الثلاثة كما يلى :

#### الفرع الاول - التماسك الاجتماعى والتنمية :

يجعل الامام على كرم الله وجهه من تحقيق التماسك الاجتماعى بين المواطنين ، بما يعنيه من اقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة ، لتحقيق رضا الناس عن حكومتهم ونظامهم ، يجعل منه شرطا لا بد منه لتحقيق العمارة وبناء التنمية الاقتصادية ، فهو الذى يمكن قوى التنمية من الانطلاق . واذا لم يتحقق هذا التماسك ، فان كل جهود تبذل لتحقيق التنمية لن تثمر غير

الايغال في التخلف ، واضطراب الامر وعدم استقامته • يقول الامام لواليه :  
« اياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة » (١) ، « أنصف الناس من نفسك ،  
ومن خاصة أهلك ، ومن لك فيه هوى من رعيته ، فانك ان لم تفعل تظلم ..  
وليس شيء أدعى الى تغيير نعمة الله ، وتعجيل نقمته من اقامة على ظلم » (٢)

« لا تقطن لاحد من حاشيتك وحامتك قطيعة ، ولا يطمعن منك في اعتقاد.  
عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك » (٣) ثم يقول له :  
ان احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق ، وقلة علم بالامور ، والاحتجاب  
منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه ، فيصغر عندهم الكبير ، ويعظم  
الصغير ، ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل .. ثم ان للوالى  
خاصة وبطانة فيهم استتار وتناول وقلة انصاف في معاملة الناس ، فاحسم.  
مادة اولئك بقطع أسباب تلك الاحوال » (٤) •

هذه هى نصائح الامام لواليه في هذا المقام ، مقام تحقيق التماسك  
الاجتماعى ، اذ كلها موجهة الى هدف محدد ، هو أن يكون الحكم وخصتهم  
ومن يلوذون بهم والناس سواء ، فينصف الحاكم كل مواطن من نفسه وخاصة  
أهله ومن له هوى فيه من رعيته وان يحول بين هؤلاء والاستئثار بشيء من  
المكاسب والمغانم فوق غيرهم من عامة الناس • ولكى يتحقق ذلك بالفعل  
يطلب من الوالى ان يخرج للناس ويختلط بهم ليعرف الحقائق على وجهها ،  
حتى لا تتكون من حوله « مراكز القوى » التى تريه الامور كما تراها ، الى  
حد أن يصغر عنده الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب  
الحق بالباطل ، ويأمره بحسم مادة هؤلاء وقطعها •

وتلك هى المقدمة الاولى لتحقيق التماسك الاجتماعى بين فئات المجتمع  
فلا تتكون فئات تجعل من أداة الحكم وسيلة لتحقيق المنافع لها ، وتتكون

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٠٩

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٥

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٥

(٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٣ ، ١٠٤



مراكز القوى ، التي تفتت المجتمع الى طبقة ذات حظوة ، وجماهير ذات سخط و غضب لا يجمعها الا ترقب زوال الحكم والخلاص من سيطرة مراكز القوى هذه . وهذه النتيجة هي ما يحذر الامام واليه منها ، فيدعوه الى أن يكون من بين أهدافه التي يعمل لها المقدمة الثانية لتحقيق التماسك الاجتماعي ، وهي الظفر برضا الجماهير الشعبية عن سياسة الحكم ، بتفقد شئونها وجعل الحكم وسيلة لتحقيق مصالحها فيقول « ان افضل قرّة عين الولاية استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية ، وانه لا تظهر مودتهم الا بسلامة صدورهم ، ولا تصح نصيحتهم الا بحبيبتهم<sup>(١)</sup> . على ولاية امورهم وقلة استثقال دولهم ، وترك استبطاء انقطاع مدتهم ، فافسح في آمالهم واصل في حسن الثناء عليهم ، وتعيد ما أبلى ذوو البلاء منهم ، ثم اعرف لكل امرئ منهم ما أبلى ، ولا تضيفن بلاء امرئ الى غيره ، ولا تقصرن به دون غاية بلائه ، ولا يدعونك شرف امرئ الى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا ، ولا تضع امرئ ان تصغر من بلائه ما كان عظيما<sup>(٢)</sup> » .

وبهذه العدالة ، واعطاء كل ذي حق حقه ، وازضافة الجهد الى صاحبه ، تستقيم الامور ، ويتحقق الرضا الشعبي عن سياسة الدولة وتحرص الجماهير على دوام العهد الذي تنعم فيه بتلك الرعاية ، وتتسع في ظله آمالهم التي تفسح الدولة المجال لتحقيقها فتحقق التنمية الاقتصادية .

غير ان الامام يلاحظ ان الجماهير ربما ترى في تصرفات الدولة غير ما فيها ، وتفسرها على غير حقيقتها ، مما يوشك أن يفهم عرى التماسك الاجتماعي ان استشرى ذلك المشعور . فلهذا ينصح واليه بما يمكنه من المحافظة على التماسك الاجتماعي وخصايته من الهزات ، وذلك بالوضوح ، وتفسير سياسة للشعب ، والاسباب الكامنة وراء سلوكه فيقول « وان ظننت

(١) حيلة من مصدر حاظه بمعنى حفظه وصانه اى بحفاظتهم على ولاية امورهم وحرصهم على بقائهم — محد عبده — شرح نهج البلاغة ج ٣

بك الرعاية حيفا ، فأصحر<sup>(١)</sup> لهم بعذرک ، واعدل عنک ظنونهم بأصهارک ، فإن ذلك رياضة منك لنفسك ورفقا برعيتك ، واعداراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق»<sup>(٢)</sup> — فإذا فهمت سياسة الدولة على غير حقيقتها ، فإن الحكمة تتطلب توضيح هذه السياسة وإزالة أسباب الاتهام بتوضيح الأمور التي ربما تجهلها العامة — ويرى الامام في هذا المسلك عدة فوائد ، منها :

١ — تدريب الحكام على العدالة وعدم التجبر والتعالى على الجماهير .  
٢ — الرفق بالرعية حيث لا يتركها في بيداء الجهل بأسباب تصرفات الدولة الامر الذي يدعوها الى ركوب شطط الامر .

٣ — ومنها أيضا ، تقويم الرعية وإعادتها الى الطريق الصحيح أى طريق التماسك الاجتماعي والرضا عن سياسة حكامها ، بسبب اصهارهم باعذارهم وراء كل تصرف لا يفهم من الرعية على وجهه الصحيح .

ثم يوجه الامام نظر واليه الى أن يجعل من تحقيق الرضا الشعبي غاية اساسية من غايات حكومته ، مهما كره ذلك أصحاب المصالح الخاصة أو سخطوا عليه ، فيقول :

ليكن أحب الأمور اليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضا الرعية ، فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة ، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة ، وليس أحد من الرعية أثقل على الوالى مؤنة في الرضاء ، وأقل معونة له في البلاء ، وأكثره للانصاف ، وأسال بالاحلاف ، وأقل شكرا عند الاعطاء ، وأبطأ عذرا عند المنع ، وأضعف صبرا عند ملات الدهر من الخاصة ، وأنما عماد الدين وجماع المسلمين ، والعدة للاعداء ، العامة من الامة ، فليكن صفوك لهم وميلك معهم»<sup>(٣)</sup> .

(١) الاصحاح الظهور ، من اصحر اذا برز في الصحراء أى وضع لهم سبب

قراک

(٢) السابق ج ٣ ص ١٠٥

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٨٦

فالحكيم عند الامام علي ، لمصلحة العامة من الامة ، صفوه وفسوائده ، وجهوده لهم ، وميله وهواه معهم . فهم عماد الدين وجماع المسلمين وبأذلوها الجهود في الشدة والرخاء .

واذا كانت هذه هي أهمية العامة من الناس ، فكيف ينصح الامام عامله بخصوص دور الدولة تجاههم ؟ يقول الامام في ذلك : ليس شيء بأدعى الي حسن ظن راع برعيته من احسانه اليهم وتخفيفه المئوناتهم عليهم ، وترك استكراهه اياهم على ماليس قبلهم ، فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيته<sup>(١)</sup> أى فليكن منك احسان لهم وتخفيف عليهم وعدم اكراه لهم على ما لا يحبون . او بتعبير الامام في موطن آخر : « فافسح في آمالهم وواصل حسن الشئاء عليهم »<sup>(٢)</sup> « واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ، ولا تكونن سبعا ضاريا تغتنم أكلهم ، فانهم صنفان : اما اخ لك في الدين ، واما نظير لك في الخلق ، يفرط منهم الزلل ، وتعرض لهم العلك ، ويؤتى على ايديهم في العمد والخطأ ، فأعطهم من فوقك وصفحك مثلك الذي تحب ان يعطيك الله من عفوه وصفحه ، فانك فوقهم ، ووالى الامر عليك فوقك ، والله فوق من ولاك »<sup>(٣)</sup> .

وبمثل هذه السياسة الحكيمة واستشعار الاخوة بين الحاكم والمحكوم ورعاية الحاكم للمحكوم ، والعدل بين الجميع يتحقق الرضا الشعبي ، ويشد ويقوى الترابط الاجتماعى ، ويوجد الاساس المصالح للبناء عليه . واحداث ما يسميه الامام « جميل الاثر في البلاد »<sup>(٤)</sup> عمارة وتنمية ، تقدما وازدهارا ، وبناء وتشجييدا لمجتمع المثقين ، ووضعنا للانس التي يمكن أن تحقق في المجتمع الامن والنظام كمطلب آخر يتطلبه تحقيق العمارة والتنمية ، وهو ما سنتناوله بالبيان من فكر الامام في الفرع التالى .

#### الفرع الثانى — اقرار الامن والنظام والتنمية :

يرى الامام — وهو كذلك — ان الامن والنظام ضروريان لانصراف الناس

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٨٩

(٢) المرجع السابق ج ٣ ، ص ٨٧

(٣) المرجع السابق ج ٣ ، ص ٨٤

(٤) المرجع السابق ج ٣ ، ص ١١٠

على تحقيق العمارة والتنمية ، وهما مترتبان على تحقيق التماسك الاجتماعي الذي يبناه في الفرع السابق ، فعندما يتحقق التماسك الاجتماعي بما يعنيه من رضا شعبي تكون مهمة الامن وضبط النظام يسيرة ، يقول الامام :

لا يكون المحسن والمسيء لديك بمنزلة سواء ، فان ذلك ترهيدا لاهل الاحسان في الاحسان ، وتذريبا لاهل الاساءة على الاساءة ، والزم كلامهم ما الزم نفسه<sup>(١)</sup> أي عاقب المسيء وكافئ المحسن ، وهذا يعنى القدرة على الضرب على يد كل خارج على النظام وتحقيق الامن داخل المجتمع . ولذلك جاء ذكر حفظة الامن ومقرى النظام في أول الفئات التي تتكون منها الامة في تعداد الامام للفئات المتعانة على تحقيق العمارة والتنمية في المجتمع وهم « جنود الله » ويزيد الامر توضيحا فيقول : فالجنود باذن الله حصون الرعية ، وزين الولاية وعز الدين وسبل الامن وليس تقوم الرعية الا بهم<sup>(٢)</sup> .

ومن هذا تظهر مدى الاهمية التي يعطيها الامام لمهمة الامن والنظام في المجتمع ، فهي مهمة اساسية ان وجدت امكن ان يتحقق كل خير ، وان فقدت فقد كل خير ، ويكفي أن الرعية لا تقوم الا بها ، ولا يكون لها وجود الا بحفظة الامن ومقرى النظام اذ هم الحصون التي يتحصن بها المجتمع ، والدروع التي يحمى بها ، وهم الطريق المؤدى الي الامن ، والامن يعدل الاطعام من الجوع ان لم يتفوق عليه ، واذا كانت الحياة لا تقوم بغير الطعام فانها لا تقوم بغير الامن من باب أولى « الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف »<sup>(٣)</sup> ولا أدل بعد هذه الآية على اهمية الامن والنظام في حياة المجتمع من قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا مرت ببلدة ليس بها سلطان فلا تدخلها ، فان السلطان رمح الله في الارض »<sup>(٤)</sup> .

وما الرعية الا المجتمع بكل ما يعنيه ذلك من عمل ونشاط وحرف وصناعات وزراعات وتجارات ومعاملات ونظم اجتماعية وثقافية ، اي ان بقاء المجتمع

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٨

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٥

(٣) سورة قريش ، الآية ٣

(٤) الجامع الصغير ، ج ٤ ص ٨٥

ونموه وتحقيق العمارة والتنمية بين جنباته ، لا قيامه بغير مهمة الأمن وتحقيق النظام في فكر الامام علي كرم الله وجهه .

فهو الى جانب ما تحدثنا عنه في الفرع السابق ، ضرورة لا يد منها لبدء التنمية واثمار الجهود التي تبذل في سبيلها .

### الفرع الثالث — الوسائل المباشرة لتحقيق العمارة :

بعد تحقيق التماسك الاجتماعي وقرار الأمن وسيادة النظام يرى الامام ان الجهود المادية لتحقيق العمارة وقيام مجتمع المتقين بمستواه من الاشباع المادي المرتفع ، يمكن ان تنتج آثارها ، وان تثبت بذرتها في هذه الارض الصالحة والتربة الطيبة ، وتتمثل هذه الجهود في فكر الامام فيما يلي :

(أ) تشجيع الدولة للمبادرات الفردية : اي ان تعين بقدر الامكان كل فرد على ان يحقق ذاته في المجال الاقتصادي ، وان تقوم بكل ما من شأنه جعل الجهود الفردية في ميادين الانتاج مجزية ومربحة ، يقول الامام لواليه على مصر :

« فافسح في آمالهم وواصل في حسن الثناء عليهم وتصيد ما ابلى ذوو البلاء منهم فان كثرة الذكر لحسن افعالهم تهز الشجاع وتحرض المتكاسل ان شاء الله » (١) اي اجعل الظروف المحيطة بالعملية الانتاجية في شتى الميادين تستجيب للامال المتسعة التي تجيش بها نفوسهم ، وشجع من يحقق نجاحا في ميدان من ميادين الخير والانتاج ، فان ذلك يغري غيره بفعل مماثل ، ونجاح مشابه ، ومن ثم تتضافر النجاحات الفردية وتتكاثر محققة النجاح الاقتصادي على مستوى المجتمع .

(ب) عندما تنفسح آمال الناس وتنتجه الى ميادين العمل والانتاج فان الامام يقرر ان هذه الميادين تنقسم الى اربعة ميادين رئيسية هي : الزراعة والصناعة والتجارة والكتابة العامة والخاصة . ويطلب من

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٢ ، ص ٩٢.

واليه على مصر ان يهتم بهذه المجالات والعاملين فيها فهم قوام المجتمع .

١ - يقول عن الزراعة : تفقد امر الخراج بما يصلح أهله فان في صلاحهم صلاح لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم : لان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله « (١) » .

فالخراج هو نصيب الدولة من الانتاج الزراعى فى أراضى الجماعة التى يزرعها الافراد ، ويطلب الامام من واليه ان يعنى بشئونه ، فما العناية بشئونه التى يطلبها ؟ هل هى جمعه وتحصيله وتكثيره والتفنن فى الاستزادة منه ؟ كلا .

ان المطلوب هو تفقده بما يصلح أهله ، أى بما يصلح القطاع الزراعى ويزيد انتاجيته ، اذ هو عند الامام — وهو كذلك — القاعدة الاساسية لانتاج المجتمع . وجميع القطاعات الأخرى تقوم عليه ، وبتعبير الامام « عيال عليه » أى يعولهم هذا القطاع ويقوم بهم من حيث توفير الطعام لهم والذى لا تقوم حياتهم بدونهم . فالزراعة هى عماد الاقتصاد القومى ، كانت كذلك فى الماضى وهى كذلك اليوم .

وإذا تفقدت الدولة القطاع الزراعى بغير طريقة الامام ، أى تفقدته للبحث فى طرق اعتصامه وامتصاص الفائض منه فقط دون العناية بشئونه ، فقد عجلت بخراب القطاع الزراعى وخراب المجتمع بالتالى . وذلك هو حال بعض بلاد العالم الإسلامى اليوم ، التى قامت فيها التنمية على اساس من الاهتمام بالقطاع الصناعى ، وانتهى بها الامر الى عدم تحقيق تقدم صناعى يذكر وفقدان مركزها فى الميدان الزراعى . يقول الامام فى هذا لواليه على مصر — ومصادفة ان يكون كل فكر الامام الاقتصادى تقريبا قد جمعه فى كتبه التى يوجه فيها احكام مصر — يقول :

« وليكن نفلوك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج ، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة » ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرج البلاد

وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا .. ولا يثقلن عليك شئ تخفت به  
المثونة عليهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك» (١) \*

وفي هذه الفقرة يقرر الامام ان تخفيف الاعباء على القطاع الزراعى انما  
هو استثمار في هذا القطاع يعقب الادخار الذى يقومون به عندما تزداد دخولهم  
بسبب تخفيف الاعباء عليهم ، ويقومون باستخدامه في تحسين اراضيهم ، وتمويل  
الاستثمارات اللازمة بها ، وينعكس ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية بتوسيع  
الموارد التى يملكها المجتمع ( وهى اهم صورة زيادة الانتاج ) وتعود فوائد ذلك  
على المجتمع أجمع . وعبارة الامام ابلغ من كل تفسير ، «فأنه ذخر ( أى ادخار )  
يعودون به عليك ( أى يستثمرونه في أرضهم فيعود عليك ) في عمارة بلادك » ولكن  
ما فائدة الدولة من ذلك كجهاز من ناحية ومجتمع من ناحية أخرى ؟ ان الامام  
يوضح هذه الفوائد المترتبة على تحقيق العمارة بافساح الامال للمواطنين وتخفيف  
الاعباء عليهم ، حتى تكون لهم شحوم يعقدون عليها احوما ، بأن الدولة تستطيع أن  
تعتمد عليهم في الظروف الطارئة فتجدهم قطاعا قويا يمكن ان يمد المجتمع بحاجاته  
بعكس مالهو كانت الدولة قد اعتصرت قواهم من قبل ، فانها لن تستطيع ان تعتمد  
عليهم في ظرف طارئ ، يقول الامام « فربما حدث من الامور ما اذا عولت فيه  
عليهم من بعد ، احتملوه طيبة انفسهم به ، فان العمران محتمل ما حملته ، وانما  
يؤتى خراب الأرض من اعواز اهلها ، وانما يعوز اهلها لاشراف ، انفس الولاة على  
الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء ، وقلة انتفاعهم بالعبر » (٢) \*

اى فكر تقدمى هذا الذى يتدفق من في الامام رضى الله عنه ، وأى نظر  
انمائى عميق هذا الذى ينظر به كرم الله وجهه ؟ لماذا يترب القطاع الزراعى ؟  
يقول الامام من اعواز أهله ، فان كانوا معوزين فقراء فلن يكون بأيديهم  
ما يقيمون به الاستثمارات المطلوبة لرفع انتاجية القطاع \*

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٦ — ٩٧

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٧

وما السبب الجوهري لاعواز المزارعين ؟ يقول الامام : انه تطلع الدولة واشرافها على جمع المال ، وتحميل القطاع الزراعى بما يستنزف كل امكانياته ، فلا يبقى بأيدي اهل ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به ، فتتدهور قدراته الانتاجية ويحدث به الخراب ، اى التخلف الاقتصادى ، وما يعرف اليوم بضعف الانتاجية هذا القطاع . وما اثر هذا الخراب الذى يحل بالقطاع الزراعى على المجتمع ؟ يقول الامام بمفهوم المخالفة انه ستحدث بالمجتمع ملومات ، ولن يجد المجتمع عندها فى القطاع الزراعى كبير غناء ، ولن يتمكن المجتمع عندها من التغلب على ما حل به .

ولكن لماذا يجعل الحكام جمع المال همهم وشغلهم .

يقول الامام « ان ذلك راجع الى سوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر » فعندما يفصل الحاكم عن شعبه ويتخذ من منصبه وسيلة لجمع المال لصالحه الشخصى يكون بقاؤه رهنا بفرصة تتاح للشعب كى يتخلص منه ، ولذا فان مثل هذا الحاكم يسابق نفسه فى جمع المال والاستحواز عليه (وايداعه البنوك الاجنبية بأرقام سرية فى العصر الحديث ) وهو فى نفس الوقت لا ينتفع بالعبر وبما مر بأمثاله من الحكام الذين لم ينفعهم ماله سرقوه ، ولا عرض خزنوه ، عندما تلفظهم شعوبهم . فتضيق الارض عليهم بما رحبت .

ونستطيع ان نلخص موقف الامام من التنمية فى القطاع الزراعى فيما يلى :

( ١ ) القطاع الزراعى هو القاعدة الاساسية للانتاج فى المجتمع ، وقيام الدولة عليه بما يصلح اهله ، وينمى طاقته واجب اساسى من واجباتها .

( ٢ ) تخفيف اعباء هذا القطاع ينعكس فى نمو الادخارات به التى تتعكس فى انتعاش آمال اهله بسبب جدتهم ، وينعكس ذلك فى قيامهم باستثمار هذه المدخرات بما يرفع من انتاجية القطاع ويوسع من امكانيته .



(٣) باتساع موارد القطاع الزراعي وزيادة انتاجيته ورضا اهله يمثل قطاعا قويا اقتصاديا ، ومن ثم يتمكن من تحمل التبعات التي تلقى على كاهله ، وبسهولة وبرضا من اهله اذ ان « العمران محتمل ما حملته » .

(٤) خراب القطاع الزراعي ينتج من ثقل الاعباء عليه فوق قدراته ، اذ يحرمه من توفر الادخارات ، ومن ثم يحرمه من الاستثمارات الجديدة به ، فلا يتمكن من المحافظة على انتاجيته ، فتتدهور قدرة الأرض ، وتقل انتاجيتها ، وتخرّب عمارتها ، وذلك يحدث بسبب خرق السياسة الزراعية للدولة ، وعدم ادراكها ان قوة القطاع الزراعي قوة لكل القطاعات ، وان بناء غيره لا يجدي شيئا اذا ترتب عليه خرابه .

٣ - يقول عن التجارة : استوص بالتجار .. وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببذنه ، فانهم مولد المنافع ، واسباب المرافق وجلابها من المباع والمطرح ، في برك وبحرك ، وبسلك وجبك ، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها (١) . ففي هذا المقطع من حديث الامام طلب العناية بالتجارة والاهتمام بشؤونهم ، ويعكس ذلك الطلب بدورهم الكبير ومهمتهم المسوقة على عاتقهم في سد حاجات المجتمع ، بما يقدمونه من منافع ، ويجلبونه من مكاسب ، سواء منهم من يعمل في التجارة الخارجية أم الداخلية .

فالتجارة اذا تقوم في فكر الامام - وهي كذلك - بدور اساسي في سد حاجات المجتمع ، بل ان القائمين بها هم مواد المنافع واصلها واسبابها وجلابها من المباع والمطرح . وكفى بقطاع اهمية ان يكون كذلك ، مادة للمنافع وسببا لها . ومن ثم فكل قطاع انتاجي آخر - زراعي او صناعي - يحتاج الى خدمات قطاع التجارة وتلعب دورا جوهريا في تقدمه من عدمه . ومن ثم فقطاع التجارة يلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، يسرع بها او يحد منها ، ولذلك فان الامام كرم الله وجهه يدعو الى تنظيم القطاع التجاري واعطائه من الاهمية وعناية الدولة ما يكفل تمتع المجتمع بخيراته ، ويقيه مضار انحرافه عن اداء مهمته .

يقول كرم الله وجهه ، تفقد امورهم بحضرتك ، وفي حواشي بلادك ، واعلم مع ذلك ان في كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا ، واحتكازا للمنافع ، وتحكما في البياعات وذلك باب مضره للعامة ، وعيب على الولاة ، فامنع من الاحتكار فان رسول الله صلى الله عليه وآله منع منه ، وليكن البيع بيعا سمحا ، بموازين عدل واسعار عدل لا تجحف بالفريقين ، البائع والمبتاع ، فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به ، وعاقب في غير اسراف (١) .

ذلك هو أسلوب الامام في تنظيم التجارة ، رغبة في حصول فوائدها وتجنب اضرارها .

ونظرا لدورها الخطير ، وسيطرتها وامكانية التحكم وتكوين الاحتكارات والشركات القابضة ذات الاثر الخطير عن طريقها ، وما تغرى به افرادها من انحراف عن اعتبارها خدمة للمجتمع ، واتخاذهم منها اداة للاستغلال ، يطلب الامام — لكل هذا أن تراعى الدولة — مع عنايتها بشئون التجارة والتجار ، والاخذ بيدهم — ان لا يضرروا بغيرهم من المواطنين ، لان حدوث ذلك ، مع ما فيه في حد ذاته من ضرر ، عيب في الدولة نفسها ، اذ هو ينم عن عدم قيامها بواجب العدل بين المواطنين ، وتترك بعضهم يأكل بعضا ، الامر الذي يلغى شرط نجاح التنمية المتمثل في تحقيق التماسك الاجتماعي ورضا الجماهير .

ويقرر الامام مبادئ يتم من خلالها تنظيم التجارة هما :

١ — المنع من الاحتكار وعدم السماح بقيامه ، ومن مارسة بعد تحريمه وعقوب عاقبا رادعا — في غير اسراف .

٢ — تدخل الدولة بتحديد السعر ، الذي يطلب الامام ان يكون وفقا لنظريته في « الثمن العادل » والتي تتلخص في اشراف الدولة وقيامها بتحديد الاسعار بما يحقق مصلحة الطرفين ، البائع والمبتاع ، مع استسعار تقوى الله تعالى ، واوشاد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، الذي نهى عن الاحتكار ودعا الى

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٠

التسامح في المعاملات فقال : رحم الله امراء سمحا اذا باع واذا اقتضى ،  
واذا اشترى (١) وبهذا يقول الامام « ليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل واسعار  
عدل » .

وبهذه الأمور الثلاثة التي حددها الامام . وهي :

- ١ — عناية الدولة بشئون التجارة ورعايتها للتجار .
- ٢ — منعهم من الاحتكار والاضرار بالناس بأى طريق .
- ٣ — تطبيق فكرة الثمن العادل وما يتبعه من ضبط الموازين والمكاييل ،  
وارشاد الناس الى السماحة في البيع والشراء وشتى انواع التعامل .

بهذه الامور الثلاثة تقوم التجارة بدورها في تحقيق العمارة ودفع كل من  
القطاع الزراعى والقطاع الصناعى الى الامام في مجال التقدم والازدهار ، ومن  
ثم تتحقق الغدرة والتنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المثقين ، هدف التنمية  
الاساسى .

٣ — عن الصناعة يقوم الامام ، ترتباً على ان الجند لا يقومون الا بما  
يخرج اليهم من القطاع الزراعى ، وان الجنود واهل الخراج معا لا يقومون بغير  
الا من والعدالة ، وبقيّة المنافع والخدمات التي يقدمها القضاة والكتاب والعمال  
وسائر الموظفين ، يقول عن كل هؤلاء : « ولا قوام لهم جميعا الا بالتجار وذوى  
الصناعات » . فيما يجتمعون عليه من مرافقهم ، ويقيمونه من اسواقهم ، ويكفونهم  
من الترفق بأيديهم مالا يبلغه ترفق غيرهم (٢) فاستمعوا بذوى الصناعات وأوصوا  
بهم خيراً (٣) .

وهكذا نرى أن الصناعة برغم بدايتها على عهده الا انها ليست مئة هذه العناية  
نظراً الى لحة بفكرة الشاغب من الدور الهام الذي تقوم به والتمثل في :

(١) . صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، ج ٣ ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٦٠ — ٦١ .

(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٩ .

ان الصناع يبلغون من الفرق بالشيء وصناعاته درجة لا يبلغها غيرهم ، وهذا راجع الى تخصصهم بالطبع ، فهم يكفون المواطنين هذه المهمة ويقدمون لهم سلعاً وخدمات لا يستطيع غير الصانع ان يوفرها لنفسه بالمستوى الذى يقدمه الصانع . ومن أجل هذا وتحقيقاً لهذه المنافع للمجتمع ، يجب على الدولة ان تهتم بشئونهم وتعتنى بأحوالهم . ويسلكهم الامام في حديثه السابق عن التجار والذى دعا فيه الى تنظيم التجارة .

٤ — عن بقية المنتجين لمنتجات غير مادية ( خدمات ) يفرد الامام حديثاً طويلاً لأولئك الذين يقومون بأعمال الادارة والقضاء والحكم بين الناس وكتاب الخاصة والعامة ، وكل من يقوم بعمل نافع للمسلمين ، ويطلق عليهم وصف « الصنف الثالث » من التقسيم الذى اوردته في صدر عهده للائشر النفعي فيقول « الصنف الثالث من القضاء والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاهد ، ويجمعون من المنافع ويؤمنون عليها من خواص الامور وعوامها » (١) .

وهذا الصنف من الناس يقوم بدور في مجال تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور الصناع او التجار او الزراع ، حيث لا تقوم لهذه القطاعات الا بالمنافع التى يقدمها هؤلاء .

وهكذا يبلغ الامام قمة الفكر الانمائى عندما يصل الى الدور الهام الذى يقوم به الانتاج غير المادى ، ويعتبره « مسجوراً » من مجموع المنافع التى تسد حاجات المواطنين الذين يهدفون من وراء التنمية الى بناء مجتمع المثقفين ، بل ان هذه المنافع التى يقدمها الصنف الثالث بتعبير الامام تشغل مكانة أكبر من غيرها في سد حاجات مجتمع المثقفين .

ولقد سبق الامام بنظرته هذه الى المنافع المتمثلة في الخدمات التى تقدمها تلك النوعيات من الناس واعتبارها انتاجاً مطلوباً لتحقيق العمارة وبناء

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٠

التنمية ، سبق الفكر الحديث بأكثر من اثنتي عشر قرنا من الزمان ، حيث ان الفكر الحديث لم يصل الى هذا الفهم الا بعد عصر التجاريين •

وهكذا يتلخص موقف الامام من جهود التنمية بأنها تتمثل في :

١ - تحقيق التماسك الاجتماعي المترقب على اقامة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين والمنعكس في شعور الجماهير بالرضا عن الحكم الذي يقوم بينهم •

٢ - تحقيق الامن والنظام الذي يستمد جوهره وامكانية تحقيقه من البند الاول ، ويمثل في أمن كل انسان على نفسه وممتلكاته ، وانفساح آماله بالتالي •

٣ - العناية بشئون القطاعات الرئيسية للانتاج من زراعة وصناعة وتجارة باعانتها وتنظيمها وسلك كل الطرق لتدعيمها •

٤ - توفير المنافع التي يمثلها المهتمون بفكرهم من قضاة وكتاب وعمال لشتى الادارات بالمجتمع •

٥ - تتضمن مواقف الامام هذه سبقا للفكر الحديث في الكثير من الاتجاهات ، وتتصف نظراته كلها بالعمق والصدق والعمومية مما يجعلها اصلح ما نهتدى به في محاولتنا للكشف عن المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية •

### المطلب الثالث

#### دور الدولة في تحقيق العمارة عند الامام على

لم يعد مما يحتاج الى اثبات لدينا ، بعد الجولات التي قمنا بها مع فكر الامام على رضى الله عنه في مجال تحقيق التنمية وتشديد صرح العمران ، ان نقول ان للدولة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية عند الامام على ، ولكننا رغم ذلك سنقدم هذا الاثبات ونبرهن على ان الامام على كرم الله وجهه

المؤمنين بأن للدولة — وخاصة الدولة الإسلامية والتي هي خلافة عن صاحب الشريعة في سياسة الدنيا بالدين — دورا أساسيا القاه. الاسلام على عاتقها لتحقيق عمارة الارض بتكوين واقامة مجتمع المتقين الذى يجعله الامام على ، هدف العمارة والتنمية الاقتصادية .

وسنرى ذلك في فكر الامام كرم الله وجهه من خلال فروع هذا المطلب الثلاثة وهي :

**الفرع الاول :** مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة في فكر الامام

**الفرع الثانى :** سياسة التنمية الاقتصادية في فكر الامام .

**الفرع الثالث :** الاطار الذى تقوم الدولة بدورها في التنمية من خلاله .

**الفرع الاول — مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة في فكر الامام :**

لقد حدد الامام على كرم الله وجهه. الوظائف التى يرى ان على الدولة مهمة القيام بها في صدر عهده لملك بن الحارث الاشر عندما ولاه النيابة عنه في تولي شئون أعز اجناده الى نفسه الا وهى مصر ، قال الامام في ذلك :

هذا ما أمر به عبدالله على أمير المؤمنين ، مالك بن الحارث الاشر فى عهده إليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها (١) .

ففى هذا تلخيص للوظائف التى أمر أمير المؤمنين ابن الحارث الاشر بالقيام بها ، ففى تتحدد لنا وظائف الدولة في فكر الامام ، وقد جمعت في أربع :

١ — جباية الخراج . ٢ — قيادة الجيش والجهاد .

٣ — استصلاح الشعب . ٤ — عمارة البلاد .

فهذه هي وظائف الدولة ، وتمثل وظيفة تحقيق العمارة وظيفية أساسية منها ، فكان من الممكن أن يقوم أمير المؤمنين بتكليف شخص مستقل من قبله للقيام بها ،

كما كان يحدث لبقية الوظائف الاخرى للدولة ، فكثيرا ما كانت الدولة الاسلامية في عصر الخلافة الراشدة ، وبالذات على عهد عمر بن الخطاب تعين شخصيا لقيادة الجيش وجهاد العدو ، وآخر لجباية الخراج وثالثا للقضاء . ولقد حدث هذا كثيرا بمصر بالذات ، فكان الامام اذ يذكر هذه الوظائف الثلاثة — التي اعتادت الدولة ان تعين لها ثلاثة أشخاص — ويضيف اليها وظيفة تحقيق عمارة البلاد ، قد جمع للأكثر — لما كان يراه من كفايته — الوظائف الاربع والتي كان من الممكن سيرا على سنة سابقة ان يعين لها أربعة أشخاص كلا منهم يؤدي وظيفة منها ، حيث يختص احدى بتحقيق عمارة البلاد «التنمية الاقتصادية» . ونص التصدير السابق يقطع بأن الامام يرى مهمة التنمية الاقتصادية مهمة مستقلة ، تمثل جانبا جوهريا من مهام الدولة : «ولو فعل الامام وعين شخصا مستقلا لهذه الوظيفة لسبق بذلك كل تنظيم انمائى حديث درج على تعيين مجلس أعلى لشئون التنمية» ، لو فعل الامام ذلك لسبق الفكر الحديث بأربعة عشر قرنا من الزمان ، وان كان في فعله بذور لمثل هذا المجلس ، ولو اتيح للامام الظروف المناسبة ، ولم يضطر الى خوض مآخض من حروب لرأيان من فكره الانمائي للعجب العجيب ، غير انه لا عجب ، اذ هو «باب مدينة العلم» التي يمثلها المصطفى صلوات الله وسلامه عليه .

وبعد هذا التصدير الذي يضع مهمة تحقيق عمارة البلاد من بين وظائف الدولة ، علينا ان نلاحظ كلمة «أمر» في التصدير ، فما ذكر ليس مجرد تعداد للوظائف ، وانما هو أمر من أمير المؤمنين للملك بن الحارث بأن يحقق عمارة مصر ، ذلك الجزء العزيز من الدولة الاسلامية وأقرب اجزائها الى نفس الامام . رضى الله عنه . فتحقيق عمارة البلاد اذا هو واجب مأمور بالقيام به وتنفيذه .

وفوق هذا التصدير ودلالته فان بقية الفقرات التي يتكون منها هذا العهد مليئة بما يزيد الامر وضوحا فوق وضوحه ، ويقطع بما لا يدع مجالا لاي شك بأن للدولة دورا اساسيا تقوم به ممثلا في تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، يقول الامام بعد تعددا

فئات المجتمع .. وفى الله لكل سعة ولكل على الوالى حق بقدر ما يتصلحه<sup>(١)</sup> ثم يأتى الأمر الصريح للاشتر قائلًا ، وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج<sup>(٢)</sup> وفى هذا المقطع — فوق مايدل عليه من الامر بالنظر فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة الارض — ما نحن بحاجة الى الاستفادة منه فى التعرف على مكانة وظيفة العمارة من بين الوظائف الاربع التى انيط بالدولة تحقيقها فى فكر الامام على كرم الله وجهه • لقد رأينا هذه الوظيفة تحتل فى الذكر الدرجة الرابعة فهل هذا تحديد لمكانتها بين الوظائف ؟

ان المقطع السابق يبين لنا ان ذكرها فى الدرجة الرابعة من الترتيب لا علاقة له بأهميتها ، وانه من حيث الاهمية ربما تفوق كل الوظائف الباقية للدولة ، لو على الاقل تفوق بعضها وتراحم البعض الآخر ، فالمقطع محل عنايتنا الان يقول : وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج. وهذا الامر من امير المؤمنين يفيد ان وظيفة تحقيق العمارة أهم وأبلغ من وظيفة جباية الخراج ، فاذا علمنا ان جباية الخراج هى أولى الوظائف من حيث الذكر فى ترتيب امير المؤمنين للوظائف الاربع ، علمنا ان الترتيب لا يعنى منزله كل وظيفة من الاخرى طالما ان العمارة وهى الرابعة من حيث الذكر أهم من جباية الخراج وهى الاولى من حيث الذكر ، وعلمنا كذلك ان وظيفة تحقيق العمارة ليست أقل الاربع أهمية •

وبهذا يتضح لنا ويثبت بالبرهان القاطع ان الدولة فى فكر الامام على — كرم الله وجهه — الانمائى ، تقوم بدور كبير فى مجال تحقيق عمارة البلاد بكل الوان العمارة وانها تسلك لذلك سبلا كثيرة ، أى ان لها سياسة للتنمية الاقتصادية وهى التى سنتعرف عليها من الفرع الثانى •

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٩١

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٦



## الفرع الثانى

### سياسة التنمية الاقتصادية في فكر الامام

من التمتع في فقرات عهد الامام على لسالك بن الحارث الاشر يدرك الباحث بذورا لسياسات التنمية يلمسها الامام على من قريب ، صحيح انه لا يستفيض في شرحها فلم يكن الكتاب او العهد الا ليحدد رؤوس الموضوعات ، وأمهاات الافكار ، وبخاصة اذا ادركنا ان الامام على كان له من الشبه بالمصطفى صلوات الله عليه فيما أوتيه من جوامع الكلم الحظ الوفير ، فهو باب مدينة العلم ، والمصطفى صلى الله عليه وسلم هو « مدينة العلم » وباب المدينة هو ما يخرج منه ما تحتوى عليه .

ونستطيع ان نلمس السياسات التي توحى بها افكار الامام على من بعض الفقرات الواردة في عهده للاشر محل عنايتنا هنا .

١ - يقول الامام « وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج » وفي هذا المقطع ترى الامام يعقد مفاضلة بين وظيفتين من وظائف الدولة هما العمارة ، وجباية الخراج ، ويفضل العمارة ويوليها أهمية تربو على أهمية الجباية . ولكن هذا المعنى القريب ليس هو كل ما تحمله عبارة الامام ، فهو أولا لم يطلب التركيز على العمارة واهمال الجباية ، ولكن يتحدث عن افضل جمع بين المهمتين ، وكأنه يفاضل — وهي الحقيقة — بين جمع إيرادات كبيرة مع نسبة نمو وعمارة اقل ، أم جمع إيرادات قليلة وتحقيق نسبة نمو وعمارة أعلى ، تلك هي المفاضلة الحقيقية التي تتضمنها عبارة الامام كرم الله وجهه ، وواضح منها انه يفضل السياسة الثانية ، بأن يكون صالح العمارة هو المراعى ، وصوتها أعلى من صوت الاموال المجموعة من أهل الخراج .

وهو هنا ينطلق من صالح الوظيفتين معا ، وظيفة المعارة ووظيفة الجباية ، اذ ان السياسة الثانية ، اى التحيز لصالح تحقيق المعارة والتنمية ، يعنى تحقيق الوظيفتين معا في الامد الطويل ، حيث ان الخراج والجباية لا تترك الا بتحقيق التنمية والمعارة أولا . ولبو اتبعت السياسة الاخرى . وأعطيت

مهمة الجباية أولوية على مهمة العمارة فقد فرطنا في المهمتين معا ، فلم ندرک خراجا ولم نحقق عمارة ، فمن طلب المخرج بدون عمارة أخرج البلاد واهلك العباد ولم يستقر أمره الا قليلا •

فلهذا يتبنى الامام سياسة تحقيق نسبة نمو اعلى مع جمع إيرادات أقل ، ويفضلها على السياسة البديلة ، نسبة إيرادات اكبر مع نسبة نمو أدنى •

٢. — ويترتب على هذه السياسة المتنبأة من الامام ، تبني موقفين آخرين في مجال سياسات التنمية والعمارة هما :

(أ) ان الامام يفضل تأجيل الاستهلاك الحالى من أجل توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومى لتحقيق التنمية والعمارة •

اى أنه يفضل الاستثمار مع استهلاك أعلى فى المستقبل ، على الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، اذ ان الاموال المجدبة ستنفق على الاستهلاك بينما الاموال المتروكة للأفراد ستتنفق على الاستثمار بعد ان تنض فى يد الافراد فى صورة مدخرات حيث يقول الامام •

ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخى (ادخار) يعودون به عليك فى عمارة بلادك<sup>(١)</sup> • ولاشك فى صحة نظر الامام حيث ان مهمة تحقيق التنمية والعمارة تتطلب القيام باستثمارات كبيرة بهدف توسيع الموارد القومية ، وهذا يتطلب تأجيل الاستهلاك الحالى ، وبأن يكون النظر فى العمارة ابلغ من النظر فى استجلاب الخسراج •

(ب) الموقف الثانى الذى يتبناه الامام يتعلق بجزئية هامة من سياسات التنمية الا وهو الاجابة عن تساؤل يقول :

من يقوم بالادخارات ، الدولة أم الافراد ؟  
وبعبارة أخرى اذا كان من المسلم به ان أى استثمار

لا بد ان يسبقه ادخار ، فمن يفضل الامام ان يقوم بمهمة الادخار ؟

القطاع الخاص ( الافراد ) أم القطاع العام ( الحكومة ) ؟

ان الامام كرم الله وجهه يفضل ترك هذه المهمة للقطاع الخاص اذ الافراد أقدر — في نظره على توجيه هذه المخدرات الى الاستثمارات الأكثر انتاجية وخاصة في ظروف عصره عندما كانت الاستثمارات تتمثل في اضافات قليلة على الموارد الانتاجية في شكل تحسين آلة ، او شق قناة او اضافة الى ثروة حيوانية ويستفاد تفضيله القطاع الخاص قائما بالادخار والاستثمار ، على القطاع العام قائما به ، من قوله السابق ايراده « ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخّر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك » .

فهذا يعنى ان الامام يدعو الى تخفيف الجباية قدر الامكان ، بمعنى ان لا يجبى منهم الا القدر الضروري للالزام لتسيير ادارة البلاد، ولتكن الدولة مدركة ان ما تتركه من جباية انما يتحول في ايدي المواطنين الى مخدرات ستتحول الى استثمارات تنتج اثرها في عمارة البلاد وتزيين الولاية .

وهذا يعنى ان الامام يفضل قيام الافراد بتكوين المخدرات والقيام بالاستثمارات على ان تقوم الدولة بالادخار الاجبارى ممثلا في شكل ضرائب ، وجباية أكبر قدر من الاموال لتوجيهه الى تحقيق التنمية والقيام بالاستثمار .

ويرب قلبي يقول ، ان الامام يفضل ذلك لان الجهاز الاداري في تلك الايام لم يكن على قدر من الكفاءة تجعل الامام يفضل الاستثمارات المعلمة على الاستثمارات الخفية ، وربما يروج هذا السبب لدى الكثيرين ويحلوا لهم ترديده لانهم يجهلون موقف الاسلام

من الملكية الخاصة ، ونشر نطاقها في حدود انواع الاموال التي تجوز ملكيتها ملكية خاصة ، وفي حدود الحجم الذي يراه الفكر الاسلامي نموذجيا للملكية الخاصة •

فالامام في تفضيله الاستثمار الخاص على الاستثمار العام انما يحقق هدفا انمائيا آخر سنتعرف عليه تفصيلا في الباب الثاني من هذا البحث بمشيئة الله تعالى<sup>(١)</sup> •

ويشهد لهذه الفكرة ما رواه ابو يوسف عن الامام قوله لعامله على عكبرا :

اذا قدمت عليهم ، فلا تبيعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ولا تبع لاحد منهم عرضا في شيء من الخراج ، فانما امرنا ان نأخذ منهم العفو<sup>(٢)</sup> •

فالامام هنا لا يرى ان يؤخذ من المواطنين في شكل ايرادات عامة غير العفو الفاضل عن حاجتهم ، ومنها حاجتهم الى القيام بالاستثمارات اللازمة لتوسيع مواردهم وتحسين انتاجية رؤوس اموالهم ، وقيامهم بكل ذلك مقدم على مساهمتهم في الايرادات العامة ، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة ، وقياما بتحقيق العمارة والتنمية على افضل وجه باستغلال القدرات الغريزية والملكات النفسية الكامنة لدى الفرد في محافظته على ماله الخاص والعمل على تنميته بصورة افضل من اهتمام مدير القطاع العام بأمواله •

٣ — اخيرا فان فكر الامام يكشف لنا عن سلوك للدولة يلزم لكل سياسة انمائية ، ويدونه ان تكون جهودها كبيرة الفعالية ، هذا السلوك هو غرس الشعور والاحساس لدى الناس بأهمية التنمية وفائدة العمارة لكل واحد منهم ، وذلك بتعميق الانتماء والولاء للدولة والبلاد ، وذلك عندما يتحدث الامام عن مال

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث •

(٢) ابو يوسف ، الخراج ، الطبعة السلفية ومكتبنا ، القاهرة ط ٦ ، سنة

١٣٩٧ هـ ص ١٧

«الاموال التي تتركها الدولة في صورة تخفيف الجباية عن الافراد» ويقرر أنه  
« ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك » .

وهنا لنا موقف من كلمة « بلادك » وكلمة « تزيين ولايتك » فاضافة البلاد  
الى ضمير المخاطب توحى بأن الامام يريد ان يصل الى ضمان استجابة السوالى  
وصولا لطيفا عندما يوضح له ان ما يتركه سيعود اليه في صورة عمارة البلاد ،  
ولكن في صورة عمارة بلادك ، فالبلاد هي بلادك اذ انت واحد من المسلمين ،  
وما تركته في ايدي الممولين عائد اليك ، اذ عندما ترتقى وتتقدم البلاد فانك اول  
من يتقدم ويرتقى معها ، ولو نظر كل فرد هذه النظرة لرأينا تضافر كل الجهود  
على بناء العمارة وتحقيق التنمية .

اما كلمة « تزيين ولايتك » فربما اضافت لنا شيئا الى مفهوم التنمية عند  
الامام اذ تجعل منها زينة ، وهنا ملحظ جمالى في الكلمة ، فليلاحظ اذا في بناء  
المصانع والدور ، والمرافق والجسور ، والابنية ووسائل المواصلات ، ان يكون  
فيها الجانب الجمالى الى جانب الجانب الموضوعى ، حتى تكون زينة للبلاد .  
ومن ثم فالتنمية لا تقتصر على سد الحاجات الموضوعية فقط بل تتضمن  
اشباع الحاجات النفسية والذوقية والادبية والجمالية وسائر ما يبنى منه  
مجتمع المتقين .

٤ — كذلك فان تعبير الامام الدقيق عن العمارة باضافتها الى البلاد عندما تكون  
وظيفة للدولة ، وازادتها الى الأرض عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، تعطينا  
موقفا آخر له من سياسات التنمية ، فهو يبنى سياسة التنمية الشاملة لكل قطاعات  
المجتمع ، وليس تنمية قطاع منها على حساب قطاع آخر .

ولعل الامام هو اول من استخدم تعبير « عمارة البلاد » بدلا من تعبير  
عمارة الأرض الذى درج على استخدامه المفسرون والفقهاء الا قلة منهم ادركت  
ما ادركه الامام — وبتأثيره — ادركت الفرق الدقيق بغرض التوضيح والبدقة  
على الاقل ، ذلك اننا لا ننسك في ان من يستخدم تعبير « عمارة الارض » انما  
يقصدها تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات .

غير أن الامام رضى الله عنه — باب مدينة العلم — يستخدم اللفظ الاصح في مكانه الاصح ، فيستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، ويستخدم تعبير عمارة البلاد عندما يتحدث عن العمارة في كل القطاعات، وما يراه الامام وظيفة للدولة ويضعه صدر ما أمر به مالك بن الحارث كوظيفة اساسية للدولة هو « عمارة البلاد » اى تحقيق التنمية الاقتصادية في شتى المجالات ، الزراعية والصناعية والتجارية والادارية والعلمية ... الخ أى بما يرفع من مستوى فئات الامة من فلاحين وتجار وذوى صناعات وجنود وكتاب وقضاة ومديرين يشقى الأعمال ... الخ .

ومن ثم فان من سياسات الامام الانمائية اتباع اسلوب التنمية الشاملة الذى يأخذ بيد القطاعات كلها الى معارج التقدم والازدهار في ظل اطار محدد سنينه في الفرع التالى .

**الفرع الثالث — الاطار الذى تقوم الدولة بدورها في التنمية من خلاله :**  
هناك اطار تقوم الدولة من خلاله بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد ، والامام رضى الله عنه في كل حديثه عن التنمية ، مفهومها وهدفها ، اساليبها ووسائلها ، يحرص على التذكير بهذا الاطار ، وان تتأكد الدولة في سيرها أنها داخل هذا الاطار ، اذ أن خروجها عنه يخط كل اثر لعملها في فكر الامام رضى الله عنه ، ولا نعجب من تركيز الامام على اهمية هذا الاطار ، اذا علمنا ان هذا الاطار هو « شريعة الاسلام » .

ذلك ان القيام بالتنمية وتحقيق العمارة ليس الا قياما بواجب القته الشريعة على عاتق الدولة وولاية الامر فيها ، عندما جعلتهم مسئولين عن كل كبيرة وصغيرة ، مسئولية السراعى عن كلف برعايته والحذب عليه « كلکم راع وکلکم مسئول عن رعیتہ فالامام الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعیتہ » (١) ولذا فمراعاة احكام هذه الشريعة في كل جهد انمائى يبذل ، امر لا بد من توفيره ، ونلمسه في كل فقرة من فقرات حديث الامام .

(١) رواه البخارى واحمد ومسلم وابو عبيد .

١ — فعند تحذيده لمفهوم التنمية ودعوته لمجتمع المتقين نجده يختم الدعوة الى ذلك بقوله « فمثل هذا يعباد الله يشقائق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله تعالى » \*

٢ — وعندما يأمر مالك بن الحارث بتحقيق عمارة البلاد في مصر نجده ينصحه بأن يحل المشكلات التي تواجهه بالرجوع الى الكتاب والنسنة فيقول « اردد الى الله ورسوله ما يضلحك من الخطوب ، ويشتبه عليك من الامور ، فقد قال الله تعالى لقوم احب ارشادهم » (ياايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ، وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) « فالرد الى الله الاخذ بمحكم كتابه ، والرد الى الرسول الاخذ بسنته الجامعة غير المفرقة » (١) \*

٣ — بل ان صدر عهده الى مالك بن الحارث ذلك الذي يتضمن معظم آرائه في التنمية قد أرفده بقوله :

«أمره بتقوى الله وأيثار طاعته واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه التي لا يسعد احد الا باتباعها ، ولا يشقى الا مع جحودها واضاعتها » (٢) \*

فهذا هو الإطار الذي تمارس الدولة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلاله ، سواء تمثلت جهودها الإنمائية في جهود مباشرة تبذلها قياما بواجب تحقيق العمارة ، أم تمثلت تلك الجهود في تشجيع القطاع الخاص على القيام بها بشتى الوسائل المادية والأدبية ، فتلك الجهود كلها يجب ان تكون في إطار الشريعة الإسلامية التي لا يسعد احد الا باتباعها ولا يشقى الا مع جحودها واضاعتها \*

وهكذا يجول بنا الامام على كرم الله وجهه في ميدان التنمية الاقتصادية ، لينتهى الى الاصل الذي بدأ منه والشجرة التي تفرع منها ، كتاب الله تعالى وسنة نبيه ، عليه الصلاة والسلام ، ليجعل منهما سياجا لكل فكر ، وإطارا لكل

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٢ ص ٩٣ — ٩٤

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٨٣

يبحث حتى لا يندبنا قول ، ولا نشطح بنا فكرة ، «تركت فيكم ما ان تمسكتكم به ان تضلوا بعدى كتاب الله وسنتي ، عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى» (١) •

### نتائج البحث

عقد هذا البحث للتعرف على فكر الامام كرم الله وجهه في مجال التنمية الاقتصادية كأحد الامثلة على ما يزر به التاريخ الاسلامى من فكر انمائى عميق ونظرات صادقة •

ولقد جلنا مع فكر الامام في شتى جنبات التنمية ، حتى لنكاد نظفر عنده بنظرية متكاملة في التنمية الاقتصادية ، ونستطيع ان نجمل نتائج هذه الجولات فيما يلى :

١ - مفهوم التنمية عند الامام يتمثل في اقامة مجتمع المتقين الذى يعنى تحقيق أعلى مستويات الانتاج ، لتحقيق أعلى مستويات الاستهلاك ، فظلاً تقوى الله تعالى التى تعصم من كل انحراف وتحول دون بطر الاغنياء وذلل الفقراء •

٢ - التنمية واجب تسعى الدولة الى تحقيقه ، وستحاسب بين يدى الله تعالى ان فرطت في ذلك ، فالتنمية وظيفة اساسية من وظائفها •

٣ - لكي تحقق الدولة هذا الواجب فان هناك شروطاً يجب توافرها قبل الدخول في الميدان الفعلى لتحقيق التنمية تتمثل هذه الشروط في :

(أ) تحقيق التماسك الاجتماعى باقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة بين المواطنين والحرص على رضا الجماهير عن الحكم •

(ب) اقرار الامن والنظام في انحاء البلاد •

٤ - تتمثل جهود التنمية المباشرة في :

(١) تشجيع المبادرات الفردية •



(ب) تنظيم القطاع الزراعى والتجارى والصناعى والعناية بشئون كل بما يكفل مساهمته فى الانتاج بأقصى طاقاته .

(ج) توفير المنافع التى يمثلها وجود المتهنين بفكرهم من قضاة وكتاب واداريين .... الخ هذه الفئات .

٥ - للإمام نظرات عميقة فى سياسات التنمية تتمثل فى :

(١) تفضيل قيام الافراد بجهود التنمية فى ظل مسؤولية كاملة من الدولة عن القيام بها ، اى ان المسؤولية تقع على الدولة ، وتصل الى القيام بهذه المسؤولية عن طريق حث الافراد وتشجيعهم وتمهيد الطرق امامهم .

(ب) يتبنى تحقيق التنمية عن طريق استثمارات فردية كثيرة يتكون من تجمعها نسبة نمو عالية ، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة .

(ج) الاستثمار لابد ان يسبقه ادخار ، ويؤمن الامام بان تخفيف الاعباء التى تفرضها الدولة على المواطنين يرفع من مستوى الادخار وبالتالي مستوى الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالتالى .

٦ - يرى الامام ان الاطار الذى تبذل فى ظله كل تلك الجهود لا يكون الا الشريعة الاسلامية ، وانه لا يمكن تحقيق اى تقدم بالخروج عليها ، فلا خير ولا نمو على الاطلاق الا بالتزام ما تدعو اليه الشريعة الاسلامية .

٧ - فكر الامام على الانمائى يمثل ثروة هامة لا غنى عنها اليوم ، وتملك ان تهدينا سبل الرشاد فى بحثنا عن منهج يحكم سيرنا ، واطار تتم الجهود الانمائية فى داخله ، ففكره يحتوى على ذلك المنهج ويوضح ذلك الاطار .

### المبحث الثالث

#### الفكر الإنمائي عند الامام ابي يوسف

تمهيد :

الامام ابو يوسف، هو يعقوب بن ابراهيم ، قاضى القضاة فى العصر الذهبى للدولة العباسية ، واشهر اصحاب الامام ابي حنيفة ، حتى ليشركه فى لقب المشيخة عند علماء المذهب الحنفى ، فيقال عن ابي حنيفة وابى يوسف « الشيخان » ولا ينال هذا الشرف من اصحاب ابي حنيفة سواه ، بل لم ينل شرف حمل لقب الصحبة لابي حنيفة غير ابي يوسف ومحمد بن الحسن ، اذ يطلق عليهما معا لقب « الصاحبين » اما غيرهما فهم تلاميذ الامام ابي حنيفة ، حتى من كان منهم اكبر سنا من ابي يوسف ومحمد ، مثل الامام زفر الذى رأس الحلقة بعد ابي حنيفة لكنه تلميذ فحسب .

فأبو يوسف من اعلام أئمة المذهب الحنفى ، ويلي ابا حنيفة مباشرة ولد عام ١١٣ هـ . واقتتل عام ١٨٣ هـ .

تفرد ابو يوسف بما لم يشاركه فيه غيره من مفكرى المسلمين ، عندما قدم لنا اول دراسة اقتصادية مستقلة عن الدراسات الفقهية التى حملت الفكر الاقتصادى لغير ابي يوسف ممن عاصروه من الفقهاء ، بينما خصص ابو يوسف لفكره الاقتصادى كتابا مستقلا هو المعروف اليوم لدينا باسم — كتاب الخراج — ومن ثم فعلى يديه ظهرت اولى الدراسات الاقتصادية المستقلة فى العالم (١) .

ذلك المؤلف الذى يراه البعض اشبه ما يكون بمؤلف « دلتون » استاذ المالية العامة ، فى الضرائب فى القرن العشرين (٢) . لكنه مع

(١) محمد ثبوتى الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ،

ص ١٧

(٢) د. صلاح نابق ، تقديم كتاب د. على عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية

فى الاسلام ، دار الفكر بدون رقم سنة ١٩٦٨

ذلك يحتوى على فكر انمائى رفيع المستوى جاء فى ثنايا بحث الامام ابي يوسف لموضوعاته الاساسية ، عند من يرى ان غرض الكتاب الاساسى غرض مالى ، لكن الباحث المتعمق يدرك من وراء تأليف ابي يوسف لكتاب الخراج هدفا آخر هو المقصود من وضع كتاب الخراج ، هذا الهدف يتمثل فى اجراء اصلاح مالى واقتصادى فى البلاد بهدف تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية . يقول ابو يوسف فى مقدمة بحثه مخاطبا هارون الرشيد الذى كتب البحث بتكليف منه .. انى لارجو ان عملت بما فيه .. ان يوفر لك خرجك .. ويصلح لك رعيته » كما أنه يعتقد فصلا بعنوان « ما عمل به فى السواد » يتحدث فيه عن الوضع القائم ، ثم يعتقد فصلا آخر بعنوان « ما ينبغى ان يعمل به فى السواد » يتحدث فيه عن آرائه التى يريد ادخلها .

ويطلب من الخليفة سرعة العمل والبدا فى الاصلاح فيقول :

ان القوة فى العمل ، وانما يدعم البنيان قبل ان ينهدم (١) فالكتاب اذن كان خطة للاصلاح المالى والاقتصادى من اجل وقف التدهور وتحقيق العمارة ، ومن ثم فان الفكر المالى الذى يتضمنه الكتاب هو وسيلة للهدف من الكتاب وهو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية ، فخلاصة الكتاب هى أنه خطة للاصلاح المالى والاقتصادى لتحقيق العمارة وبيان الأسس التى تقوم عليها ، واجراءات تحقيقها .

كما انه لم يغفل — وهو فقيه — ان يبين موقف الاسلام من تحقيق التنمية وحكم القيام بها .

وسنحاول ان نتعرف على فكر الامام ابي يوسف فى هذا البحث من خلال مطالبه الثلاثة الآتية :

**المطلب الاول — الاصلاح المالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج**

واهدافه :

**المطلب الثانى — الاسس التى تقوم عليها التنمية عند ابي يوسف :**

**المطلب الثالث — اجراءات تحقيق التنمية عند ابي يوسف :**

(١) ابو يوسف — الخراج — مرجع سابق ص ٣

## المطلب الاول

### الاصلاح المالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج واهدافه

تعميد :

اتضح للباحث ان الجانب الجوهرى من كتاب الخراج يتمثل فى الاصلاح المالى والاقتصادى الذى كلف به الخليفة هارون الرشيد ، الامام ابا يوسف ، حيث ان الأرض قد لحق بها الكثير من الخراب عما كانت عليه أيام الخلافة الراشدة والاموية ، وترتب على ذلك نقص الخراج ، كما بدا واضحا عجز الارض عن تحمل ما يفرض عليها من خراج الوظيفة الذى كان معمولاً به من قبل . ولاصلاح هذه الاوضاع قدم ابو يوسف خطته هذه اجابة على اسئلة كانت تشغل بال الخليفة ، ويريد ان يصل فيها الى اجابة شافية تحقق صلاح احوال المسلمين .

ولقد تمثلت خطة الاصلاح المالى والاقتصادى هذه فى :

١ - استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفة .

٢ - تطبيق نظام العشر وليس الخراج على ارض القطائع .

٣ - اجراء تغييرات جوهرية فى نظم الجباية ونظم استخدام العمال فى شتى المجالات .

تلك هى خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى يتضمنها كتاب الخراج لابي يوسف ، وبقينا هى أول خطة من هذا القبيل فى التاريخ المعروف .

ولقد جعل ابو يوسف لخطته هدفين اساسيين هما :

١ - تحقيق العمارة .

٢ - زيادة الايرادات العامة .

والهدف الثانى كما يبدو وسيلة لتحقيق الهدف الاول فكان الخطة كلها

تهدف اساسا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والعمارة .

وسيتضح لنا ذلك بصورة أكثر من تناول بنود الخطة في الفروع الثلاثة الآتية :

### الفرع الاول - استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفة :

يقول أبو يوسف :

نظرت في خراج السواد ، وفي الوجوه التي يجبى عليها ، وجمعت في ذلك ، اهل العلم والخبرة بالخراج ، وغيرهم وناظرتهم فيه ، فكل قال فيه بما لا يحل العمل به ، فناظرتهم فيما كان وظف عليهم في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خراج الارض ، واحتمال ارضهم اذ ذاك لتلك الوظيفة ... فذكروا ان العامر كان من الارضين في ذلك الزمن كثيرا وان المعطل منها كان يسيرا ، ووصفوا كثرة العامر الذى لا يعمل وقلة العامر الذى يعمل وقالوا :

لو اخذنا بمثل ذلك الخراج الذى كان ، حتى يلزم للعامر المعطل مثل ما يلزم للعامر المعتل ، ثم نقوم بعمارة ما هو الساعة غامر ، ولا نحرثه لضعفنا عن اداء خراج ما لم نعمله ، وقلة ذات ايدينا . فأما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل فليس يمكن عمارته ولا استخراجه من قريب ، ولن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة لا يمكنه ، فهذا عذرنا في ترك عمارة ما قد تعطل .

فرايت وظيفة من الطعام ( كيلامسمى او دراهم مسماة ) فيه دخل على السلطان وعلى بيت المال وفيه مثل ذلك على اهل الخراج (١) .

ذلك هو الوضع الذى واجه ابا يوسف ، نظام للخراج ترتب عليه ضياع عمارة جزء كبير من الارض زحف عليه الخراب ، وعجز الناس عن استصلاحه قائم لظلة ما بأيديهم ، وعدم توفر مؤنة ذلك لديهم ، وجزء آخر من الارض لم يزل عامرا لكنهم يعجزون عن زراعته ايضا ، لمجزمهم عن اداء خراج ما لم يزرع ، فنظام الوظيفة يحمل الارض بالخراج زرعت أم لم تزرع . وفكر أبو يوسف وناظر أهل

(١) المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٢ و « الدخل » الفساد . انظر المعجم الوسيط مرجع سابق ب ١ ص ٢٧٥ مادة « دخل » .

العلم والخبرة ولم يجد لدى احد منهم رأيا يفيد ، ثم رأى أن العلة تكمن في خراج الوظيفة هذا ، فهو السبب في خراب الارض وعجز الناس عن زراعة العامر فضلا عن استصلاح ما قد خرب منها بعد عهد عمر بن الخطاب (رض) .

فما علاج هذا الموقف ؟

يقترح ابو يوسف خراج المقاسمة بدلا من خراج الوظيفة فيقول :  
لم اجد شيئا اوفر على بيت المال ولا اعفى لاهل الخراج من مقاسمة عادلة خفيفة ، فيها للسلطان رضا ، ولا لاهل الخراج راحة وفضل (١) .

هذه هي المشكلة ، وهذا هو حلها عرضناه بأسلوب ابي يوسف ويستطيع ان نستخلص منه ما يلي :

١ - تتطلب التنمية جهودا ونفقات ، وتستغرق وقتا طويلا ، فهي عملية طويلة الاجل لا قصيرته .

« فاما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل ، فليس يمكن عبارته ولا استخراجها في قريب ولن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة » .

٢ - نظام خراج الوظيفة ادى الى ضعف اهل الخراج عن عمارة ارضهم وقيامهم بالتنمية الاقتصادية ، وهم يرون ان نظام الخراج هو سبب خراب ارضهم ويوافقهم في ذلك ابو يوسف .

٣ - ان الامر يتطلب حلا يمكن من عمارة الارض ويزيد من الايرادات العامة وذلك اثر العمارة .

٤ - ان الحل عند ابي يوسف يتمثل في احوال خراج المقاسمة محل خراج الوظيفة ، على ان تكون مقاسمة خفيفة عادلة حتى يتمكن اهل الخراج من توجيه جزء من دخولهم الى عمارة ما خرب من ارضهم وزراعة العامر الذي لا يعمل في نظام السابق .

« مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضا ولا لاهل الخراج راحة وفضل » .

(١) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٥٣ - ٥٤

وهكذا نرى ان الهدف من البند الاول من بنود الاصلاح الملبى والاقتصادى الذى قدمه كتاب الخراج هو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية فى البلاد .

ولقد صرح ابو يوسف بان هدفه من تخفيف الخراج فى مقترحاته السابقة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستوى الانتاج القائم أولا ثم رفع مستواه ثانيا .

فلقد قيل لابى يوسف :

لم رايت ان يقاسم اهل الخراج ما أخرجت الارض ، ولم تردهم الى ما كان عمر رضى الله عنه وضعه ؟ ... وقد كانوا بذلك راضين وله محتلمين<sup>(١)</sup> .  
فأجاب :

لما رأينا ما كان على ارضهم يصعب عليهم .. ورأينا اخذهم بذلك داعيا الى جلائهم عن ارضهم وتركهم لها .. اتبعنا ما أمر به وتقدم فيه ، ورجونا ان يكون الرشيد فى امثال امره ، فلم نحملهم ما لا يطيقون ، ولم نأخذهم من الخراج الا بما تحتمله ارضهم<sup>(٢)</sup> .

#### الفرع الثانى - تطبيق نظام العشر على ارض القطائع :

الاقطاع فى الاسلام يكون من الارض الموات المملوكة للدولة تقطعها من يقدر على عمارتها ولصياها كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية ، « فمن احيا ارضا ميتة فهي له » .

ويرى ابو يوسف ان هذه الارض بمنزلة المال العام للامام العادل ان يجيز منها ، ويعطى من كان له غناء فى الاسلام ، ويضع ذلك موضعه ولا يحابى به<sup>(٣)</sup> .

ويرى ابو يوسف كجزء من خطته فى الاصلاح المالى ان هذه الارض وان كانت فى الاصل ارضا خراجية وخاصة اذا سقيت بماء الخراج ، الا انه يقترح على الامام ان يفرض عليها العشر . فلماذا هذا الاقتراح ؟

(١) المرجع السابق ص ٩١

(٢) المرجع السابق ص ٩٢

(٣) المرجع السابق ص ٩٣

يقول أبو يوسف :

انما يؤخذ منها العشر لما يلزم صاحب الاقطاع من المؤنة في حفر انهارها وبناء البيوت ، وعمل الارض ، وفي هذا مؤنة عظيمة على صاحب الاقطاع ، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة ، والامر في ذلك اليك ، ما رأيت انه اصلح فاعمل به<sup>(١)</sup> .

فهو يرى ان القطائع تقطع لمن يقدر على عمارتها ، وعمارتها تكون باقامة بيئة اجتماعية فوقها ، وتتمثل في المباني والمنشآت السكنية ومنشآت الري ، ثم عمل الارض من تمهيد واستصلاح واستزراع . وكل هذا يتطلب نفقات كبيرة ، يجب ان تشجع الدولة عليها فتعين بنقل هذه الارض من « الخراجية » الى « العشرية » وفي هذا اعانة على العمارة حيث ان العشر لن تبدأ جبائته الا بعد الانتاج فعلا ، فهو نسبة من الخارج وليس كذلك الخراج .

وهكذا يقدم ابو يوسف الوسيلة الثانية لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادي . ومن الواضح ان هذا الجانب من خطة الاصلاح موجه مباشرة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وليست له اهداف تمويلية ، ويؤكد أبو يوسف نصيحته هذه في موضع آخر فيقول :

وكل ارض قطعها الامام رجلا فعمرها فان كانت في ارض الخراج أدى عنها الذى اقطعها الخراج وان كانت من ارض العشر أدى عنها الذى اقطعها العشر ، وان رأى الامام ان يجعل على الاولى العشر فعلى<sup>(٢)</sup> .

الفرع الثالث — اجراء تغييرات جوهرية في نظم استخدام العمال في شتى المجالات :

البند الثالث من خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى تضمنها كتاب الخراج هو الاصلاح الادارى ، ونظم الجباية ويتمثل ذلك في :

١ — احداث تغيير جوهرى في نظم الجباية واهم هذه التغييرات الفاء

(١) المرجع السابق ص ٦٣

(٢) المرجع السابق ص ٦٥



نظام التقبيل<sup>(١)</sup> الذى ترتب عليه نقص الإيرادات العامة من ناحية ، وأرهاق أهل الخراج من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى الى عجزهم عن تعمير أرضهم ، وأدى الى خراب. وضياح العمارة التى كانت بها .

يقول ابو يوسف :

« رأيت ان لا تقبل شيئا من ارض السواد ، ولا غير السواد من البلاد ، فان المتقبل اذا كان فى قبالة فضل عن الخراج عسف أهل الخراج ، وحمل عليهم مالا يجب ، وظلمهم واخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه ، وفى ذلك وامثاله خراب البلاد ، وهلاك الرعية ... وانما اكره القبالة لانى لا آمن ان يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك ، فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج ، وليس يبقى على الفساد شيء ولن يقل مع الإصلاح شيء ، ان الله نهى عن الفساد فقال : « ولا تفسدوا فى الارض بعد اصلاحها » (٢) .

وهكذا يشجب ابو يوسف نظام التقبيل بسبب ما يؤدى اليه من خراب البلاد وهلاك العباد ، فالمنع منه يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ايضا ، وذلك بالمحافظة على العمارة القائمة حتى لا يتطرق اليها الفساد الذى حذر الله منه ونهى عنه وتوعد مرتكبه .

٢ - احداث تغييرات جوهرية ايضا فى نوعيات القائمين على نظم وادارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، ايمانا من ابى يوسف بان اسلوب التنفيذ لاي خطة هو الحاسم ، واية خطة محكمة سليمة الاسس واقعية الاهداف يمكن ان يؤدى تطبيقها الى لا شيء اذا لم يتوفر لها منفذون اكفاء ، وذلك مبدءا انمائى هام يقدمه لنا ابو يوسف ، قبل ان يعرفه الفكر الانمائى الحديث بانئضى عشر قرنا .

(١) التقبيل يعنى ان يعهد بشخص بان يقدم للدولة مقدارا معينا من المال مقابل ان تطلق يده فى جميع اخراج جهة من الجهات وهو ما عرفت بمصر فيما بعد بنظام « الالتزام » .

(٢) المرجع السابق ص ١١٤

ويضع ابو يوسف عدة شروط يجب توفرها فيمن يتولى الاسهام في تنفيذ تلك الخطة التي وضعها لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادى في البلاد ميقول :

« رأيت ( ابقى الله أمير المؤمنين ) ان تتخذ قوما من اهل الصلاح والدين ، والامانة فتوليهم الخراج ، ومن وليت منهم فليكن فقهيا ، عالما ، مشاورا لاهل الرأى ، عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف في الله لومة لائم ما حفظ من حق وادى من امانة احتسب به الجنة ، وما عمل من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت . فانك انما توليه جباية الاموال واخذها من حلها وتجنب ما حرم منها . فاذا لم يكن عدلا ثقة امينا فلا يؤتمن على الاموال ، انى قد اراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج : اذا لزم الرجل باب احدهم اياما ولاء رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، ولعله ان لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريقة ، ولا بغير ذلك ، وانما يجب الاحتياط فيمن يولى شيئا من امر الخراج . كما يجب ذلك فيمن اريد للحكم والقضاء » (١) .

وهكذا نرى ان ابا يوسف يتطلب فيمن يتولى الادارة المالية وتنفيذ خطته في الاصلاح المالى والاقتصادى ان يجتمع فيه الشروط التي تطلب في القضاة والحكام ويجمعها في سبعة شروط هي :

- ١ - الدين .
- ٢ - الصلاح .
- ٣ - الامانة
- ٤ - العفة وعدم الطمع .
- ٥ - المشاورة لاهل الرأى والخبرة .
- ٦ - العلم والمعرفة بأحكام الشريعة ، فهو يطبقها في عمله ، فكيف يجعل القانون الذى يطبقه ؟

واثر هذه الصفات واضح لا يحتاج منا الى تعليق .

وهكذا نجد ان كتاب الخراج يمثل اول خطة للاصلاح المالى والاقتصادى في التاريخ المعروف لنا ، وليس ذلك منا تريدا في القول ولا استخداما لمصطلحات حديثة ، بل ان ذلك هو جوهر وحقيقة كتاب الخراج ، كما وصفه ابو يوسف ، وكما كان يطلبه هارون الرشيد .

## المطلب الثاني

الأسس التي تقوم عليها التنمية عند أبي يوسف

تمهيد :

إذا كان كتاب الخراج هو - كما يرى الباحث - خطة للإصلاح المالى والاقتصادى تهدف الى تحقيق عمارة البلاد واصلاح شئونها الاقتصادية ، فإنه لا بد ان يكون قد تعرض للأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية أو الشروط الاساسية اللازم توفرها لا نطلاق قوى التنمية من عقائلا ، تلك القوى التي كبلتها الظروف التي واجهها ابو يوسف وقدم خطته للتغلب عليها . والامر كذلك ، فان كتاب الخراج يتضمن فعلا الاسس التي يرى ابو يوسف انه لا بد منها كي تقوم التنمية الاقتصادية وتضطرد امكانيات التقدم والتعمير . ويجمع ابو يوسف هذه الاسس فى ثلاثة هي :

- ١ - سيادة العدل وتحقيق الانصاف .
  - ٢ - المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها .
  - ٣ - تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى المجال الاقتصادى .
- وستتناول هذه الاسس بالبيان فى فروع هذا المطلب الثلاثة .

### الفرع الاول - سيادة العدل وتحقيق الانصاف :

يقول أبو يوسف :

ان العدل وانصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما فى ذلك من الاجر ، يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد ، والبركة مع العدل تكون ، وهى تفقد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرّب» (١) .

ففى هذه الفقرة من كتاب الخراج نجد ابا يوسف يستخدم تعبير « عمارة البلاد » بدلا من التعبير الذى تعود ان يستخدمه فى حديثه عن عمارة القطاع الزراعى ، وهو تعبير « عمارة الارض » . ومن هذا ندرك ان هناك فرقا بين التعبيرين عند الامام أبى يوسف . يتبع فى التفرقة بينهما الامام على كرم الله وجهه ، الذى راينا فى البحث السابق انه يفرق بين التعبيرين ويستخدم كلا منهما فى موضعة ،

(١) المرجع السابق ص ١٢٠ - ١٢١

ومن هنا فإن ابا يوسف عندما يتحدث عن اسس العمارة واصول بنائها ، لا يستخدم تعبير « عمارة الارض » وانما يستخدم التعبير الاعم الذى يشمل عمارة كل القطاعات فيقول ، « ان تجنب الظلم تكثر به عمارة البلاد » اى عمارة جميع القطاعات . كما نلاحظ ان ابا يوسف يستخدم مرادفا آخر للرفاهية والتقدم وهو « البركة » والبركة فى الفكر الاسلامى هى الوفرة ووفاء الانتاج باحتياجات المواطنين ، وشعورهم بتحقيق رغباتهم واشباع احتياجاتهم ، مهما بدا حجم الماديات التى يبيعونها ، فهى تتضمن جانبا من الاحساس الروحى الى جانب الاحساس المادى ، والبركة عند ابا يوسف ملازمة للعدل وتتنفى عندما يوجد الجور والظلم .

وهكذا نتبين ان سيادة العدل وانتفاء الجور والظلم من المجتمع ، أساس جوهري لامكانية تشييد صرح التنمية وبناء الغمارة ، وانطلاقها في طريقها المرسوم ، وشعور المواطنين في ظل تحققها المادى بالرضاء والوفرة والرخاء .

### الفرع الثانى - المحافظة على الملكية الخاصة :

الاساس الثانى من اسس تحقيق التنمية وامكانية قيام العمارة فى البلاد عند الامام ابا يوسف هو المحافظة على الملكية الفردية وتدعيمها ، وتمكين كل فرد من ان تكون له ملكية يعتقدها ، ويبدل جهوده فى تنميتها واتساعها ، ففتسح بذلك موارد المجتمع ، ويترد تقدمه .

ويتبين لنا موقف ابا يوسف من هذه الفكرة مما يلى :

١- يدعو الى المحافظة على الملكية الفردية وصيانة حق اصحابها فيها فيقول : ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف (١) وبذلك يقرر عدم جواز الاعتداء على الملكية الخاصة .

٢- يطلب من الدولة ان تسلك الى التنمية وتحقيقها طريق تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها ، وذلك بان يتم اقتطاع الارض المواتلن يقدر على عمارتها ، وتخفيف الاعباء عليهم مساعدة منها فى تحمل تكاليف الاحياء . اذ يقول :

(١) المرجع السابق ص ٧١

ولا ارى ان يترك ( الامام او الدولة ) ارضا لامك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام ، فان ذلك امر للبلاد<sup>(١)</sup> فالملكية الفردية عند ابي يوسف اداة انمائية ووسيلة استثمارية بواسطتها تجند الدولة طاقات الافراد وقدراتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية . كما أنه يردف رأيه هذا بايراد الكثير من الاسباب التي جعلت الخلفاء الراشدين يقطعون الارض للافراد فيقول :

فقد جاءت الاثار بأن النبي صلى الله عليه وسلم اقطع اقواما ، وان الخلفاء من بعدهم اقطعوا ، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاح فيما فعل من ذلك ، اذ كان تأليفا على الاسلام ، وعمارة للارض ، وكذلك الخلفاء انما اقطعوا من رأوا ان له غناء في الاسلام ، ونكاية للعدو ، ورأوا ان الافضل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه<sup>(٢)</sup> .

٣ - وهو ثالثا يدعو الدولة الى القيام بالنفقات التي من شأنها أن تعود بالنفع على افراد المجتمع بما يدعم من ملكيتهم وبما يقوى عمارة ما بأيديهم ؟ عندما يقول بتحمل الدولة لنفقات المشروعات الاساسية دون ان تحمل منها شيئا على أهل الخراج<sup>(٣)</sup> .

ومما يلزم ان ننبة اليه هو ان ابا يوسف يرى ان ارض الخراج مملوكة ملكية خاصة لاهلها ، ويتصرفون فيها تصرف الانسان فيما يملك حيث يقول :

وايما ارض افتتحها الامام عنوة ... ورأى الصلاح في اقرارها في ايدي اهلها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه في السواد ، فله ذلك ، وهى ارض

(١) المرجع السابق ص ٦٦

(٢) المرجع السابق ص ٦٨

(٣) المرجع السابق ص ٢١٩

خراج ، وليس له ان يأخذها بعد ذلك منهم وهى ملك لهم يتوارثونها ، ويتبايعونها<sup>(١)</sup> .

والباحث وان كان لا يوافق ابا يوسف فى هذا رأى الا ان لذلك موضعه من البحث ، والذي يعنينا هنا ان نقرر ان النفقات العامة التى يرى ابو يوسف انفاقها لزيادة عمارة ارض الخراج وتحسين انتاجيتها ، هى تدعيم للملكية الخاصة التى هى الاساس الثانى الذى تقوم عليه العمارة والتنمية فى البلاد .

وهكذا يرى ابو يوسف تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها واستخدامها طريقا لحشد طاقات الافراد وتشجيعهم على تحقيق التنمية الاقتصادية .

### الفرع الثالث — تدخل الدولة :

يجعل ابو يوسف من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وقيامها بدور ايجابى اساسا من اساس انطلاق التنمية الاقتصادية واستمرارها . فللدولة فى رأيه مهام كثيرة عليها ان تقوم بها ، وفى مقدمتها بناء المجتمع ، وتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

يقول ابو يوسف :

« ... ياأمر المؤمنين .. ان الله قللك امر هذه الامة فاهبعت وامسيت تبني لخلق كثير ، قد استرعاكم الله واثمنك عليهم ، وليس يلبث البنين اذا أسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناء واعان عليه ، فلا تضيعن ما قللك الله من امر هذه الامة والرعية ، فان القوة فى العمل ... وانما يدعم البنين قبل ان ينهدم »<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣.

فمهمة الدولة هي بناء المجتمع بالعمل ، وبناء المجتمع يعنى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنكوص عن ذلك تضييع للامة ، « وان الراعى المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن اماكن الهلكة ياذن الله ، واورده موارد الحياة والنجاة ، فاحذر ان تضيع رعيته ، ولا تنس القيام بامر من ولاك الله امره ، قلست تنسى ، ولا تغفل عنهم فليس يغفل عنك » (١) .

وبعد هذا الاجمال لمهمة الدولة في بناء المجتمع ، ينتقل ابو يوسف الى تحديد موقفها من البناء الاقتصادي فيقول :

« لا ارى ان يترك ارضا لملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام فان ذلك اعمر للبلاد » (٢) ثم يقول « انظر الخراب .. واصلحه حتى يعمر » (٣) أى ان الخليفة التى تحددت مهمته في صدر هذا الفرع بالبناء يوضح له ابو يوسف ان أهم مجالات البناء هي تعمير البلاد وتحقيق التنمية بتشغيل كل موارد المجتمع .

ثم يرتقى في فكره الانمائى قمة شاهقة فيقول للخليفة « ... ورايت ان تأمر عمال الخراج ، اذا اتاهم قوم من أهل خراجهم ، فذكروا لهم ان في بلادهم انهارا عادية ، وارضين كثيرة غامرة ، وانهم ان استخرجوا لهم تلك الانهار ، واحتفروها واجرى الماء فيها عمرت هذه الارضون الغامرة .. كتب بذلك اليك فامرت رجلا من اهل الخير والصلاح يوثق بدينه وامانته فتوجهه في ذلك حتى ينظر فيه ، ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ، ومن يوثق بدينه وامانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير اهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة .. فاذا اجتمعوا على ان في ذلك صلاحا وزيادة في الخراج امرت بحفر تلك الانهار ، وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فانهم ان يعمرؤا خير من أن يخرؤوا ، وان يفرؤا خيرا من أن يذهب مالهم » (٤) .

(١) المرجع السابق ص ٥  
(٢) المرجع السابق ص ٦٦  
(٣) المرجع السابق ص ٩٧  
(٤) المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩

فهنأ يضع أبو يوسف أسلوبأ خاصأ لتحقيق التنمية يشبه ألى حد كبير وضع خطة قومية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، أذ يجعل من مهمة عمال الخراج تقنء الأماكن التى تحتاج ألى تعمير ، أى الأماكن التى يجءى فيها قيام مشروعات ءءيدة ، ويكتبون بذلك ألى الخليفة والدولة حيث تكلف شخسا خبيرا يعقء الاجتماعات ، ويجرى المشاورات مع الخبراء ومن لهم بصر ومعرفة فى مجال هذا الاستثمار ، ومن أقاليم متعددة فى انحاء البلاد. وراى هذه المجموعة هو الذى يعمل به ، ونفقات التنمية هذه تكون على الدولة وليس على الأقليم الذى سيقام به المشروع ، لأن الهدف هو تعمير هذه المنطقة بما يعود بالنفع على المسلمين عامة لا على أهل الأقليم خاصة ، كما أن تحقيق الوفرة والغنى والرفاهية لأهل هذا الأقليم من أهداف التنمية على المستوى القومى ، حيث أن الدولة مسئولة عن رفاهية كل فرد .

وما خطة الإصلاح الاقتصادى والمالى التى يتضمنها كتاب الخراج إلا تعبيرا عن الدور الكبير الذى يجب أن تقوم به الدولة فى ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية . فءور الدولة فى مجال التنمية دور أساسى ، بل أن الجانب الموكل ألى الأفراد باستثمار ملكياتهم التى تحت أيديهم ، تكون الدولة مسئولة عن قيامهم بهذه المهمة ، وعليها أن تساعدهم على القيام بأواجبهم نحو ملكياتهم ، كما بينا فى موقفها من الأرض الغامرة وضرورة أقطاعها لأحيائها ، أو أحيائها بنفسها وزراعتها لبيت المال ..

فهو يرى أن تتذرع الدولة بكل السبل وتسلك جميع الطرق كى تجعل البوارء الانتاجية للمجتمع فى حالة تشغيل ، فان لم يستجب الأفراد لأغراءاتها لهم ، قامت وحملت على عاتقها مسئوليتها ، وأءت المهمة بنفسها .

وهذا هو الأساس الثالث من الأساس التى يرى أبو يوسف ضرورة توفرها للبءء فى تحقيق التنمية الاقتصادية إلا وهو تدخل الدولة وقيامها بدور أيجابى فى تحقيق التنمية الاقتصادية .



### المطلب الثالث

#### اجراءات تحقيق التنمية عند ابي يوسف

تمهيد :

يرى ابو يوسف ان هناك اجراءات ثلاثة تمثل جوهر التنمية ، والقيام بها اسهام مباشر في بنائها ، وخطوات على طريق تحقيقها ، وتمثل هذه الاجراءات في :

- ١ - اقامة شبكة طرق جيدة .
- ٢ - ادخال كل الموارد في نطاق الانتاج .
- ٣ - اقامة المنشآت اللازمة للرى والامداد بالمياه .

وسيتكفل هذا المطلب ببيان ذلك في فروع الثلاثة الاتية :

#### الفرع الاول - اقامة شبكة طرق جيدة :

• يرى ابو يوسف ان اولى اجراءات تحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل في تمهيد الطرق واقامة شبكة مواصلات تربط بين اطراف البلاد ، وتتضح اهمية ذلك في فكره من تفرد به من اطلع الباحث على آرائهم في توزيع اسهم الصدقات ، بجعل هذه الاسهم تنسقة لاثمانية كما يقول كل الفقهاء ، اذ يضيف ابو يوسف فوق الاسهم الثمانية الواردة في آية الصدقات سهمًا تاسعًا « في اصلاح طرق المسلمين »<sup>(١)</sup> اي ان ابا يوسف يعطى تمهيد الطرق اهمية كبرى حتى ليشركها في سهام الزكاة ، وليس هذا خروجًا منه عن تخصيص الزكاة لمن سمي الله تعالى من السهام الثمانية ، لكنها سعة افق منه ، فتتفرد بالقول بتخصيص سهمين لابناء السبيل ، سهم ينفق عليهم بشق الطرق وبنائها ، وآخر ينفق عليهم بتوفير المؤن والراحة عليها . ومعلوم انه لا يشترط في الزكاة ان تقسم بالتساوي بين الاصناف الثمانية وانما توزع بحسب الاهمية<sup>(٢)</sup> حتى ان جعلها الامام في صنف واحد ممن سمي الله تعالى أجزاءه<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق. ص ٨٧

(٢) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة في الاسلام ، مرجع سابق ص ١٩٨

(٣) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

كذلك يرى أبو يوسف أن من مهمة الدولة — ومن اجراءات التنمية — ان تبث في كل ناحية بمن يشرف على الطرق ، ويتتبع ما يحدثه الناس بها فيزيهه ويتوعد عليه ، لان طرق المسلمين ليس لاحد ان يحدث بها شيئاً » (١) •

فهذا هو اول اجراء مباشر تبدأ به الدولة جهود تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد اصاب أبو يوسف كثيراً بموقفه هذا ، حيث ان اقامة شبكة طرق صالحة وجيدة ، تنعكس على جميع القطاعات الانتاجية من زراعية وصناعية ، بل لا تستطيع تلك القطاعات ان تنهض وتتقدم دون ان يكون هناك شبكة طرق جيدة ، والفكر الحديث اليوم يجعل من سمات التخلف عدم توفر شبكات الطرق ويجعل توفرها علامة على التقدم ، وهو مؤشر صحيح تماما •

### الفرع الثاني — ادخال كل موارد المجتمع في نطاق الانتاج :

يرى أبو يوسف ان الاجراء الثاني الذى يجب اتخاذه بعد توفر شبكة طرق جيدة هو الاستفادة منها ، وذلك باستخدام القطاعات الانتاجية لها <sup>١٥</sup> ولن تستطيع هذه القطاعات ان تستخدمها الا اذا كان لها وجود قائم ، ومن ثم يجعل أبو يوسف الاجراء الجوهرى في تحقيق التنمية هو ان نجعل كل موارد المجتمع في حالة تشغيل واسهام في تيار الدخل القومى • ويكون ذلك باحياء هذه الموارد • فليس الاحياء في فكر أبى يوسف مقصورا على احياء موات الارض ، بل كل مورد ليس في حالة انتاج هو مورد ميت ، والامر بالاحياء يشمل • كما ان احياء الارض ليس معناه زراعتها فحسب ، بل انه يعنى عمارتها بشتى طرق العمارة ، زراعة او بناء او اقامة مشروع صناعى فوقها ••• الخ استخدامات الارض • يقول أبو يوسف سألت يا أمير المؤمنين عن الارض التى افتتحت عنوة او صولح عليها اهلها وفي بعض قراها اراض كثيرة لا يرى عليها اثر زراعة ولا بناء لاحد، ما الصلاح فيها ؟ فاذا لم يكن في هذه الارضين اثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئا لاهل القرية ولا مسرحا ، ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطبهم ولا مراعى اغنامهم ودوابهم ••• فهى موات ، فمن احيائها او احيا منها شيئاً

فهي له ولك ان تقطع منها •• تعمل فيه بما ترى انه صلاح «<sup>(١)</sup> فانظر الى مفهوم الاحياء عنده تجده يعنى ان كل أرض تحقق نفعا للمسلمين فهي حية ، سواء اكانت مسرحا للقوم او مرعى لدوابهم او محتطبا لهم •

ومن اهم الموارد التي يطلب ابو يوسف احياءها وادخالها حلبة الانتاج ، مورد العمل ، بل يرجع اليه — عن حق — تك قوى الانتاج والتنمية فيقول : « ان القوة في العمل » ويطلب من كل انسان ان يبذل قصارى جهده لتحقيقا لامله قبل ان يوافيه اجله وهو مضيع لما يجب ان يعمل ، فعلى كل فرد — عند ابي يوسف — ان يبادر باستغلال كل لحظة من عمره في عمل نافع له وان يؤدى كل عمل في موعده المناسب حتى يكون اكثر انتاجية ، سواء تمثل هذا العمل في الزراعة ام الصناعة ام في قطاع ثالث فيقول : لا تؤخر عمل اليوم الى غد فانك ان فعلت ذلك اضعفت ، فان الاجل دون الامل فبادر بالاجل بالعمل ، فانه لا عمل بعد الاجل «<sup>(٢)</sup> •

فتأجيل عمل اليوم الى الغد تضضيع ، والتضضيع فقد وتعطيل لقوى الانتاج وتأخير العمارة • يقول ابو يوسف « لا يحبس الطعام اذا صار في البيادر الشجر والشهريين والثلاثة لا يداس ، فان في حسبه ضررا على السلطان وعلى أهل الخراج ، وبذلك تتأخر العمارة » •

انظر كيف ان تأخير دياس القمح مثلا يعنى تأخر العمارة ، لانه ينقص من كميات الانتاج لاسباب كثيرة ، ونقص ذلك نقص في الدخل القومي ، ومن ثم يكون في فكر ابي يوسف تأخير للعمارة ، وهو كذلك ، اذ هو ارجاء لعمل كان يجب القيام به من قبل وترتب على تأخير القيام به فقد في الناتج القومي ، ومن ثم تنخفض نسبة النمو في هذا العام والذي يليه •

### الفرع الثالث — اقامة منشآت الري وامدادات المياه :

يركز ابو يوسف كذلك على اجراء ثالث من اجراءات تحقيق التنمية الاقتصادية ، هو الذي يتمثل في اقامة منشآت الري ومشروعاته التي توفر

(١) المرجع السابق ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ص ٤

المياه للزراعة واحياء موات الارض من ناحية ، وتوفير طرق المواصلات النهرية من ناحية اخرى ، فهي اذا اجراء لا بد منه لتحقيق الاجراءين السابقين ، شبكة الطرق الجيدة ، احياء موات الموارد •

فيري ابو يوسف ان كل ما فيه مصلحة للناس من حفر الانهار واقامة الجسور •• الخ واجب على الدولة ان تقوم به وتتفق عليه من بيت المال ، مثل بناء الجسور على الانهار لتمنع بثوقها ، واقامة السدود والمنشآت في وجه الماء حتى يرتفع مستواه ليصل الى الارض ، وعليها ان تجعل للنهر مفااتيح (بريدات) يفتح منها ويغلق ، وعليها ان تضع نظاما لصيانة هذه المشروعات والسهر على حفظها حتى لا تنفجر فتغرق غلات الناس وتخرب قراهم ومنازلهم ، وان تزيل من الانهار والمجاري المائية كل ما يعوق تدفقها او يؤذى السفن المارة بها ، وان تقوم بكرائها «تطهيرها» كلما احتاجت ذلك (١) ، فجميع هذه الاجراءات يستلزمها تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية •

وهكذا نرى ان ابا يوسف يرى حصر الاجراءات المادية المباشرة لتحقيق التنمية في :

- ١- شبكة طرق جيدة •
- ٢ - ادخال كافة موارد المجتمع في مجال الانتاج •
- ٣ - اقامة المنشآت اللازمة للرعى والامداد بالمياه •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على الفكر الانمائى لمفكر اسلامى فذ هو الامام ابو يوسف ، صاحب اول دراسة اقتصادية مستقلة في العالم •

ولقد تبينا من خلال عرض الافكار الانمائية التى احتواها كتاب الخراج أن لابي يوسف فكرا انمائيا عميقا ، وبصرا يشئون العمارة وتحقيقها ، ويتمثل ما وصلنا اليه من نتائج في :

(١) المرجع السابق ص ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٢

١ — ان كتاب الخراج ليس كتابا يهتم بشئون الجباية والخراج كما يبدو من اسمه ، وانما هو في جوهره خطة للاصلاح المالى والاقتصادى يهدف لرفع مستوى الانتاج فى الدولة الاسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ — ان ابا يوسف قد وضع فى خطته هذه كيفية تحقيق التنمية ، عندما حدد الاسس الضرورية لبدائيتها ، وعندما حدد الاجراءات المباشرة التى تدخل فى صميم القيام بشئون العمارة .

٣ — ان ابا يوسف يكل الى الدولة مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية ويجعلها مسئولة عنها ، حتى نصيب الافراد منها على الدولة أن تشرف على قيامهم به ، تحثهم وترعاهم ، وتساعدهم عليه .

٤ — يطلب لتنفيذ خطته تنفيذا سليما احداث تغييرات جوهرية فى نظم استخدام الافراد حتى لا تعوق نوعياتهم تحقق اهداف خطة الاصلاح التى وضعها ، وهو بذلك يدرك اثر البشر الفعال فى كل خطة .

٥ — يجعل العمل هو كل شئ واساس القوة حيث يقول « القوة فى العمل » وتلك نظرة هائلة وعميقة الى ابعاد الحدود . ما أحرانا الى الاستفادة منها اليوم بدلا من انتظار بركات رأس المال الاجنبى ان تمطر علينا .

### نتائج الفصل

تكفل هذا الفصل بتقديم عرض عام لمسار الفكر الاسلامى على مدى اربعة عشر قرنا من الزمان هى عمر الاسلام على الارض وذلك فى البحث الاولى ثم قديما عرضا او دراسة مسهبة نوعا ما لمفكرين من قمم مفكرى الاسلام فى الميدان الاقتصادى ، هما الامام على كرم الله وجهه فى المبحث الثانى ، والامام ابو يوسف رحمه الله تعالى فى المبحث الثالث .

وبذلك اتاحت اماننا فرصة للتعرف على الفكر الانثائى الاسلامى فى مضاميه الاساسية ، وتبين لنا خلال هذا العرض تفرد هذا الفكر بمفاهيم انمايية خاصة . وانه يستخدم لمفاهيمه هذه مصطلحات خاصة ، كما تبين لنا انه يهدف الى تحقيق اهداف انمايية قد تختلف او تتفق مع الاهداف التى تتوخاها تجارب التنمية التى

تقوم بها الدولة النامية في العصر الحديث .. ولذلك فان نتائج هذا الفصل تتمثل في تعرفنا على اهداف ومفاهيم ومصطلحات التنمية في الفكر الاسلامي ، الى جانب الفائدة الاساسية والتي يمثلها وجود منهج محدد ينصح المفكرون المسلمون باتخاذها اطارا تنظيميا لجهود التنمية الاقتصادية .

وسنبرز هذه النتائج بصورة اوضح فيما يلي :

### اولا - اهداف التنمية في الفكر الاسلامي :

استبان لنا من المبحث الثاني من هذا الفصل ان هدف التنمية هو اقامة مجتمع المتقين بمواصفاته التي بينها ، ونريد هنا ان نبسط القول في بيان هدف التنمية في الفكر الاسلامي بما يظهر قرب او بعده من الاهداف التي يلهث وراءها الفكر الانمائي الحديث .

فما الذي يعنيه اقامة « مجتمع المتقين » هذا ؟  
انها تنمى - كما بينا من قبل - اقامة مجتمع يتمتع باعلى مستويات المعيشة الطيبة ، والتي يصل اليها بزيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن ، مع استشعار تقوى الله تعالى في كل مرحلة من ذلك ، بما يعنيه هذا الاستشعار من حرص تام على سيادة المبادئ الاسلامية وتغليف كل تصرفات المجتمع بها .  
وتتمثل اهم هذه المبادئ في :

١ - تحقيق مبدأ الاسلام في التوزيع والذي يعنى تحقيق حد الكفاية لكل انسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة ام عن طريق ميزانية الزكاة لمن يعجز عن تحقيقه بنفسه . فلقد ارتبطت المشكلة الاقتصادية في الاسلام منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، وليس بهدف توفير الضروريات الاساسية للمعيشة (١) حتى ليرى الغزالي « المتصوف » ان توفر الحاجات الاساسية للفرد دون زيادة امر في غاية القبح لما فيه من سقوط جميع العبادات التي نيظت بالعتى (٢) .

(١) د. محمد شوقي الفنحري ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو ،

القاهرة ، ط سنة ١٩٧٨ ص ٢٩

(٢) الغزالي ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٩٧

٢ — تحقيق المساواة في ثمار التنمية اخضاعا للمال والملكية لوظيفتهما في المجتمع وهى سد حاجات الجميع « فما الذين فصلوا برادى رزقهم على ملكة ايمانهم فهم فيه سواء » (١) •

فمجتمع المتقين بمواصفاته الجبينة هو مجتمع يحقق الوفرة الاقتصادية الى جانب الرفاهية الاجتماعية ، والسعادة الروحية ، اذ هو مجتمع نظرية الاسلام في علاقة الانسان بموارد الثروة ، عندما يستخدم الانسان كل طاقته من اجل تحقيق اليسر المادى الذى يحققه الوصول بالانتاج الى اعلى المستويات قيا ما بواجب الخلافة عن الله ، وعبادة لة بشكر نعمته تعالى •

فمجتمع المتقين اذا هو مجتمع يقضى على الفقر ويتخلص منه نهائيا ، اذ هناك تناقض بين هذا المجتمع ووجود الفقر — فالتقوى هى قمة الايمان والفقر يعدل الكفر ، فلا يجتمعان « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الفقر والكفر ايععلان ؟ فقال : نعم » (٢) •

فليس هناك فقير في مجتمع المتقين ، وانما الكل فيه غنى بجهوده وعمله ، او بوصول حقه الذى فرضه الله له في موارد المجتمع اليه دون مشقة او طلب « روى ابو سعيد وابن مسعود (رض) عنهما قول اننبى صلى الله عليه وسلم لا قدست امة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متعج » (٣) •

ومفهوم « حد الكفاية » لكل انسان ، هو التعبير الحقيقى عن ايمان مجتمع المتقين بالمساواة وعدالة التوزيع •

ومن ثم فان مفهوم الدخل الفردى المتوسط ، ليس له وزن لدى الفكر الاسلامى ، ولا يستخدمه مؤشرا على تحقيق اهدافه . اذا كان بمعزل عن تحقيق « حد الكفاية » لكل انسان • ذلك ان مفهوم الدخل الفردى فى المتوسط — والذى

(١) النحل رقم ٧١

(٢) رواه ابو داود والنسائى •

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٠٢ ورواه ابو يعلى عن ابى سعيد

والطبرائى عن ابن مسعود ، الكنز ص ٦٥

يقيم له الفكر الحديث<sup>(١)</sup> وزن جيرا — هو مفهوم مضلل لا يعبر عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد يرتفع متوسط الدخل الفردي ويسوء التوزيع ، فلا تكون هناك تنمية بالمقاييس الإسلامية ، وربما يقل متوسط الدخل الفردي وتحقق عدالة التوزيع فتتحقق التنمية الاقتصادية ، ذلك ان توزيعا افضل لحجم من الدخل اقل ، انما يفضل من وجهة النظر الموضوعية توزيعا سيئا لحجم اكبر من الدخل .

ومن ثم فان هدف مجتمع المتقين هو القضاء على الفقر بصورة مادية حقيقية ، بصرف النظر عن ارتفاع او انخفاض متوسط دخل الفرد الذى لا يعنى شيئا ذا مغزى ، ان نظرنا اليه نظرة موضوعية . فربما تتمثل هذه الزيادة فى سلع ترفية ، او سلع ضرارة بالعقل والصحة ، او أنشطة لا يقرها الاسلام . ووجود الفقير فى البلاد التى يمثل الدخل الفردي المتوسط فيها اعلى ما وصل اليه فى العالم<sup>(٢)</sup> دليل على خرافة هذا المتوسط « فالهدف من القيام بالتنمية الاقتصادية فى الاسلام ، طبقا لمفهوم مجتمع المتقين هو « تعمير الدنيا واحياؤها ، وان ينعم الجميع بخيراتها ، وليس هو التحكم او السيطرة الاقتصادية او استئثار فئة . . . بخيرات الدنيا كما هو الشأن فى كافة النظم الاقتصادية الوضعية »<sup>(٣)</sup> .

ان هناك هدفا اعلى لمجتمع المتقين فوق الرخاء المادى الذى يوجد فى هذا المجتمع ، هو ان يكون المجتمع فى سلوكه ووجوده قائما بخلافة الله تعالى ، التى تعنى عبادة الله تعالى ، بتعمير الارض واحيائها وتسخير طاقاتها لمصلحة الانسان ، قياما بتكليف الله تعالى بتعمير الارض ، واتخاذ هذا التعمير طريقا الى لقاء الله تعالى « يا ايها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه »<sup>(٤)</sup> .

United Nation Group of Experts, "Measures of Economic Development of underdeveloped countries. New York 1962, P. 3.

(٢) انظر — هيلبرونر ، كيف بنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٢٥

(٣) د. احمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢٧

(٤) سورة الانشقاق ، الآية رقم ٦



فالمهدف النهائي للتنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي اذا هو : عبادة الله تعالى ، وطلب رضائه بعمارة الارض ، يقول تعالى : **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا** (١) . فكل انسان له نصيب من الدنيا مكلف بعمارته وعبادة الله تعالى بسلوكه نحوه ، اى ان آية القصص هذه عجزها بيان لصدرها ، اى لا تنس نصيبك من الدنيا ان تبتغى به وجه الله والدار الآخرة ، وان فعل ذلك يكون قد قابل احسان الله تعالى بالاحسان فيما **يَجْعَلُ** تحت يده من موارد ارضه **« وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِدِينَ »** (٢) .

فهذا هو هدف التنمية في الفكر الاسلامي ، وتلك اولى النتائج التي توصلنا اليها من العرض السابق لهذا الفكر في هذا الفصل .

### ثانيا — مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي :

ان النتيجة الثانية التي اردنا الوصول اليها من العرض السابق للفكر الاسلامي في الميدان الانمائى هي التعرف على مفهوم التنمية في هذا الفكر . هل يتفق مع المفهوم الحديث لها ام يختلف معه ، والى اى حد ؟ فلننظر اولا ما هو المفهوم الحديث للتنمية ؟

ان الفكر الحديث في مفهوم التنمية يدور كله تقريبا حول فكرة زيادة الدخل الفردي في المتوسط (٣) ، حيث يقتصر بعض المفكرين على هذا ، ويضيف البعض الاخر شرط توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر انشاؤها فيما بعد (٤) حتى أولئك الذين يربطون فكرة النمو الاقتصادي بفكرة القضاء على الفقر في المجتمع فانهم يستخدمون فكرة زيادة الدخل الفردي في المتوسط كمقياس يثبتون به ارتفاع مستوى المعيشة ونقص الفقر .

(١) : (٢) سورة القصص الآية رقم ٧٧  
(٢) : انظر استعراضا لهذه المفاهيم عند د. صلاح نايك ، محدثات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة سنة ١٩٧١ ص ٢١ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٢٢

اما الكتائب الماركسيون فيفهمون التنمية على انها « القضاء على الرأسمالية قضاء مبرما ثم التحول بعد ذلك الى الاشتراكية بما تعنيه من قضاء على الطبقات (١) » ثم يشاركون من بعد في الحديث عن نمو الدخل الفردى في المتوسط ، فكان زيادة الدخل الفردى في المتوسط ، هى القاسم المشترك بين مفاهيم التنمية التى يتبناها الفكر الحديث .

فما هو موقف الاسلام من هذه الفكرة ؟ وما هو مفهوم التنمية بالتالى ؟

ان حديثنا السابق عن هدف التنمية في الاسلام قد توصل الى شجب مفهوم الدخل الفردى في المتوسط ، طالما انه بمعزل عن تحقيق حد الكفاية لكل انسان في المجتمع . وحقيقة فان متوسط دخل الفرد مجردا عن هذه الفكرة لا يعنى شيئا . فماذا يفيد الفقير من عيشة في دولة متوسط دخل الفرد فيها آلاف الجنيهات . . اذا كان لا يصل اليه من هذه الالاف شيء ؟ انه ربما كان معدما وهو يعيش في ظل اغنى المجتمعات ، كما هو حال البعض في الولايات المتحدة (٢) . وفي اعتقادنا ان معيار الحكم في الاقتصاد الاسلامى على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية او بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومى ( الدخل الفردى المتوسط ) وانما هو بالحد الادنى الذى يتوافر او تضمنه الدولة لاهل او اضعف مواطن (٣) .

ان الذى يهم الفرد هو ما يصل اليه فعلا من الدخل القومى ، وليس نصيبه في قسمة حسابية يسمع عنها ولا يرى منها شيئا ، الذى يهم الفرد هو ما يتمتع به من سلع وخدمات حقيقية ، فاذا توفر لكل فرد منها قدر مناسب كان المجتمع غنيا ، ذلك ان المجتمع ليس الا مجموع الافراد ، ومن ثم فان مفهوم زيادة الدخل الفردى في المتوسط الناتجة عن زيادة الدخل القومى بنسبة تربو على معدل الزيادة السكانية ، تلك التى ولع بها الفكر الحديث ليست مقياسا صحيحا ، ولا مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامى .

(١) المرجع السابق ص ٣٠ — ٣٣

(٢) هيلبرونز — كيف نبني المجتمع الاقتصادى — مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٣) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادى في الاسلام ، مرجع سابق ص ٣٤ .

ومن ثم فإن مفهوم التنمية في الفكر الاسلامي يختلف عن مفهومها في الاقتصاد الرأسمالي والاستيراجي معا \*

ان مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي يعنى القضاء على الاسباب التي تؤدى الى حدوث المشكلة الاقتصادية في هذا الفكر ، والمشكلة في الفكر الاسلامي تنشأ من امرين (١) :

١. - القصور في استخدام الموارد الممنوحة من الله \*

٢. - سوء توزيع الناتج بين المواطنين ، اما ندرة الموارد ولا نهائية الرغبات فان الفكر الاسلامي لا يعترف بهما ، فالوارد في الارض مقدر كفايتها للبشر ، والرغبات مكلف الانسان بعدم الخضوع لها ، واثيان سلوك معين يتمثل في عدم الاسراف او التقدير ، ومن ثم المتوسط في الاستهلاك ، مهما كانت الامكانية تسمح بالاستهلاك . ولنلاحظ ان الاسلام يحرم على من يتوضأ من عرض البحر ان يسرف في استخدام المياه برغم ان البحر ليس قليل المياه ، كما أنه لن ينقص مهما اسرف المتوضئ ، كما ان الاستهلاك الكثير في عرف الاسلام من خصائص الكفار ، بينما للمسلم هدف آخر في هذه الدنيا ، فليست هي مبلغ هم ، « ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل فسوف يعلمون » (٢) . وحجم الطعام الذى يكفى الكافر يفيض عن حاجة المؤمن « المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة امعاء » (٣) \*

وعلى هذا فان المشكلة الاقتصادية تقبل الحل في الاسلام ، وحلها يعنى القضاء على السببين السابقين اللذين تنشأ منهما \*

فكان التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي تعنى قيام المجتمع باستخدام الموارد التي وضعها الله تعالى تحت تصرفه افضل استخدام ممكن في ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق « حد الكفاية » التناسب مع حجم هذا الناتج لجميع الافراد \*

(١) د. محمد شوقي الفنجري ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق \*

(٢) سورة الحجر ، الآية رقم ٣

(٣) رواه البخاري ومسلم واحمد والترمذي وابن ماجه ، انظر الكنز الثمين

وإذا تحقق هذا لمجتمع فقد حقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الاسلامي،  
أما ارتباط ذلك بمتوسط معين لدخل الفرد فهذا خضوع لمفاهيم مفروضة على  
الدول النامية ، من الدول المتقدمة اليوم ، « وكثيرا ما أخضعت البلاد النامية  
للمفاهيم للتنمية وأنظمة للقيم صيغت الى حد كبير في الخارج » (١) كنوع من  
الاستعمار الفكري الذي تخضع له اليوم البلاد النامية كلها ، ان علينا كعالم  
اسلامي له ذاتية ان نتخلى عن المفاهيم التي صيغت في الدول المختلفة عنا في  
ظروفها ، ولنتبين المفهوم الاسلامي للتنمية ، لينتهي بذلك الفصل القائم بين الانتاج  
والتوزيع - والذي تؤكد المفاهيم الاجنبية - ونؤمن طبقا لمفهومنا عن التنمية  
بدمج التوزيع في الانتاج ، بان يتم التوزيع من خلال الانتاج ، فالاسلام لا يعالج  
الانتاج مستقلا عن التوزيع كما لا يعالج التوزيع مستقلا عن الانتاج .

ان المفهوم الاسلامي يعنى اعطاء الفرد نصيبه من الدخل القومي عن طريق  
توفير العمل له ، حيث لا يقدم بواسطة الزكاة اعانة استهلاكية ، وانما يقدم  
وسائل انتاجية تجعل من آخذ الزكاة وحدة انتاجية قبل ان تجعل منه وحدة  
استهلاكية ، فتدمج الانتاج في التوزيع بصورة لا تسمح بظهور سوء التوزيع .  
« ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير فسياسات التوزيع يجب  
ان تصاغ في نمط تنظيم الانتاج » (٢) وان معدل النمو العالي لم يكن في السابق وهو  
ليس الآن ضمنا ضد ازدياد الفقر سوءا .

وطبقا للمفهوم الاسلامي عن التنمية ، فان المجتمع الذي يستخدم الموارد  
المتاحة له افضل استخدام ، ويوزع انتاجه توزيعا عادلا يراعى مفهوم « حد  
الكفاية » هو مجتمع قد حقق التنمية الاقتصادية ، حتى ولو كان متوسط دخل الفرد  
دون مستوى الفقر طبقا للمقاييس السائدة في العالم الغربي او في الفكر الحديث .  
ان الاسلام لا يعرف الرأي القائل « بان الطريق الى المساواة آخر الامر يمر  
بثنا من خلال عدم المساواة في اول الامر » (٣) وانما يعرف « ان الناس لا يهلكون  
على انصاف بطونهم » ولو حدث نقص في السلع والخدمات « لادخلنا على اهل

(١). محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

(٢) المرجع السابق ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق ص ٥٨

(٤) المرجع السابق ص ٢٩

كل بيت مثلهم « كما يعرف ان عدم المساواة في ثمار التنمية كفران بنعمة الله تعالى وجود بها « فهم فيه سواء ، أفبنعمة الله يجدون » ؟ (١)

وبمفهوم التنمية هذا — الاستخدام السليم للمكانيات والتوزيع العادل للدخل القومي — حقق النظام الاسلامي ايام عمر بن عبد العزيز « حد الكفاية » لجميع الافراد وقضى على الفقر نهائيا فلم يوجد في المجتمع مدين او محتاج او من يقبل اخذ الاموال ، فقد اغنى النظام الاسلامي جميع الناس \*

وهكذا لا يعرف مفهوم التنمية الاسلامي التركيز على مفهوم الناتج الاجمالي او الناتج الفردي في المتوسط ، وانما يعرف مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية ، توفر « حد الكفاية » ، لكل فرد في المجتمع \*

ان معيار الحكم في الاقتصاد الاسلامي على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومي ، وانما هو بالحد الأدنى الذى يتوافر أو تضمنه الدولة لائق أو اضعفت مواطن<sup>(٢)</sup> \*

### ثالثا — مكانة التنمية في الفكر الاسلامي :

وتلك هي النتيجة الثالثة المستخلصة من دراستنا للفكر الاسلامي الاجمالي في هذا الفصل ، فما هي مكانة التنمية في الفكر الاسلامي ؟

لقد علمنا ان الامام على كرم الله وجهه يرى وجوبها عندما يامر واليبيه بان يقوم بها ، وقررها وظيفة اساسية من وظائف الدولة ، كما راينا ابا يوسف يرى القيام بها واجبا على الدولة وان البكوص عن ذلك تضسييع ، وتقبل من الواجب \*

ونبسط القول هنا في ادلة وجوبها المتناثرة في الفكر الاسلامي \*

---

(١) سورة النحل الاية رقم ٧١

(٢) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع

سابق ص ٣٤

ان الاحكام في ظل الاسلام خمسة ، الوجوب والحرمة ، والندب والمكراهة والاباحه ، والتنمية الاقتصادية وتحقيقها يتعلق بها الحكم الاول ، اى الوجوب ، فما هى ادلة ذلك ؟

١ - ان هدف التنمية كما بينا هو التخلص من الفقر ، والفكر الاسلامي يرى ان القضاء على الفقر واجب لانه يتنافى مع الاسلام ، اذ هو يعدل الكفر ، ولقد استعاذ المصطفى صلى الله عليه وسلم من الفقر والكفر ، فسأله رجل : أيعد لإن ؟ قال : نعم (١) . وليس الفقر الا التخلف الاقتصادي بالمفهوم الحديث ، فالمجتمعات المتخلفة هى المجتمعات الفقيرة ، فالتخلص من التخلف ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، أمر واجب . يقول الامام على « لو كان الفقر رجلاً لقتلته » ، ويقول رضى الله عنه ان الفقر منقصة للدين (٢) والنقص في الدين تجب ازالته . واننا نشاهد اليوم كيف ان التخلف الاقتصادي يجعل الدول الاسلامية تقبل من العالم المتقدم ما يتعارض مع دينها ، وتعيش فعلاً في نقص منه ، ولاستكمال ايمانها يجب عليها ان تحقق التنمية الاقتصادية .

٢ - يفهم المفسرون من قول الله تعالى « هو اشدكم من الارض واستعمركم فيها » (٣) ان التعمير والتنمية واجب على المسلمين اذ ان السنين والتاء في قوله تعالى « استعمركم » تفيد الطلب ، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب (٤) .

٣ - يرى الفكر الاسلامي ان القيام بالتنمية الاقتصادية واجب يقتضيه التكافل بين الاجيال المسلمة ، بحيث يترك كل جيل للذى يليه ، وضعا صالحا لاقامة حياة سليمة تسهل الاضافة اليه بغير عقبات كاداء ترجع الى تركه مثقلة بموروثه عن جيل سابق ، ويوضي النبي صلى الله وسلم ببذل الجهد والعمل حتى اذا لم يكن للشخص فائدة قريبة منه « اذا قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة ،

(١) رواه ابو داود والنسائي .

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٤ ص ٧٦

(٣) سورة هود ، الآية رقم ٦١

(٤) القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، دار الشعب ، القاهرة ، بدون تاريخ

« فان استطاع ان لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها » (١) ، فعلى كل جيل من اجيال المسلمين ان يحقق التنمية الاقتصادية في عصره ليقوم بواجب التكافل مع الاجيال التالية من الامة ، ولقد كان القيام بهذا الواجب دافع عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما رفض تقسيم اراضى الفتوح على من حضر قائلا « وماذا يبقى لمن بعد » فعلى كل جيل ان يهتم بمن يأتى بعده ، اقتداء بعمر بن الخطاب رضوان الله عليه ، فيحافظ على ما بيده من رؤوس اموال انتاجية من ناحية ويوسعها ويضيف اليها من ناحية اخرى ، وما ذلك الا تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤ — ان تطبيق احكام الشريعة الاسلامية رهبن بتحقيق التنمية الاقتصادية ، وطالما ان الفقر يعيش بين الناس ، فجانب كبير من الشريعة لا يمكن تطبيقه ، وهذا ما يدل عليه قول عمر رضى الله عنه عندما سأل عاملا له : ماذا تفعل ان جاءك سارق ؟ قال العامل اقطع يده . فقال سيدنا عمر اذا اقطع يدك ، يا هذا ان الايدي قد خلقت لتعمل فاذا لم تجد في الحلال عملا ، التمس في الحرام اعمالا ، يا هذا ان الله قد استخلفنا على عبادته لنسد جوعهم ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فاذا اعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها » (٢) .

فتنفيذ حد السرقة يتطلب اغناء الناس اولا بسد جوعتهم وتوفير كسوتهم ، وايجاد العمل المناسب لكل منهم فعند ذلك يمكن تنفيذ حد السرقة ، الذى لم يقره الامام عمر ايام الرمادة لعدم تحقق هذه الشروط . وهكذا نرى ان تمام الشريعة الاسلامية لا يتحقق الا بتطبيق التنمية الاقتصادية .

ومن كل ما سبق يتبين لنا مدى المكانة التى يحتلها تحقيق التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى .

#### رابعا — مصطلحات التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى :

تبين لنا من العرض السابق للاسهام الفكرى الاسلامى فى ميدان التنمية

(١) أخرجه البخارى فى الادب المفرد واحمد عن انس بن مالك .  
(٢) محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم او تاريخ ص ١٣٩ .

أن هناك مصطلحا خاصا يستخدمه المفكرون المسلمون ، ويعالجون قضايا التنمية داخل إطاره ، هذا المصطلح هو مصطلح « العمارة » .

ورأينا أن هناك اطلاقين للعمارة ، تبعا لما تضاف اليه ، فهناك عمارة الارض ، وهناك عمارة البلاد ، وربما يستخدمهما بعض المفكرين كمترادفين ، فيوسع من مدلول « عمارة الارض » ليشمل كل ما يعنيه لفظ « عمارة البلاد » .

لكن رأينا أن المدقق من مفكرى الاسلام يستخدم كل تعبير منها بما يعطى مدلولاً محددا يختلف عن مدلول التعبير الآخر ، فرأينا أن الامام علي كرم الله وجهه ، يستخدم تعبير « عمارة البلاد » عندما يتحدث عن تحقيق التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات التي يتكون منها المجتمع ، بينما يقصر معنى تعبير « عمارة الارض » على احداث التنمية داخل القطاع الزراعى ، فعندما يتحدث عن العمارة كوظيفة من وظائف الدولة ويأمر عامله بتحقيقها بمصر يستخدم تعبير « عمارة البلاد » فيقول « جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح اهلها ، وعمارة بلادها » اذ العمارة هنا مطلوبة في جميع القطاعات . وعندما يأمره بتحقيق العمارة في قطاع الزراعة ، كجزء من اجراءات العمارة الشاملة ، يستخدم تعبير « عمارة الارض » فيقول : ليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، « ويتابع الامام ابو يوسف الامام على في التفرقة بين التعبيرين ، فنراه عندما يتحدث عن اسس العمارة يستخدم تعبير « عمارة البلاد » اذ هو يضع اسس العمارة في جميع القطاعات فيقول : ان العدل وانصاف المظلوم... تكثرة عمارة البلاد » بينما يستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحدث عن القطاع الزراعى .

واذا كان اصطلاح « عمارة الارض » يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة (١) ، فان اصطلاح عمارة البلاد « يشمل مضمون التنمية الاقتصادية واكثر من الزيادة » وهو المصطلح الذى يجب على الفكر الاسلامى ان

---

(١) محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق



يستخدمه ، اذ هو الذى يعبر عن المضمون الحقيقى للبناء الذى نريد اقامته ، اى بناء المجتمع من جميع النواحي بما يحقق مفهوم « مجتمع المثقين » الذى يدعو اليه الفكر الاسلامى ، ذلك المجتمع الذى يتطلب تنمية القطاعات كلها زراعية وصناعية وخدمية . فى ظل مفهوم الاسلام للعمارة وما يتضمنه من انتاج متزايد وتوزيع عادل يكفل ضمان « حد الكفاية » لكل انسان ، الذى يقيمه الاسلام مؤشرا على تحقيق العمارة ، وبناء مجتمع المثقين . فلمفهوم العمارة اذن ابعاد اجتماعية وثقافية ودينية وحضارية لا يتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية ، الذى ربما يكون مقصورا على الجانب المادى من الحياة على الاقل فى ظل مفهوم الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى له ، والذى نقل العالم الثالث مصطلحاته فى التنمية عنهما . ولقد كان معظم الاقتصاديين من ابناء العالم الثالث فريسة « لتلك المفاهيم » نتيجة لدراساتهم فى الغرب « او الشرق الشيوعى » او على ما الفه الغربيون (١) .

واننا لندرج ان ينتشر استخدام تعبير العمارة فى العالم الاسلامى عندما يستيقظ ويأخذ فى نقض الفكر الاستعمارى من عقل مفكرية لا يعود الى اصالته وما لديه من مصطلحات اكثر دقة من ذلك المصطلح الذى لم يستقر مخترعه على معنى محدد له حتى اليوم ، الا وهو مصطلح التنمية الاقتصادية .

#### خامسا - ملامح المنهج الاسلامى :

لقد تبين لنا من استعراضنا للفكر الاسلامى فى ميدان العمارة ان هذا الفكر يستطيع ان يقدم لنا - كما قدم لنا قبلنا - حلا لمشكلة الفقر والتخلف الاقتصادى التى ترزخ تحتها شعوب العالم الاسلامى ، وان لديه خطة او منهجا يصلح للتطبيق ويستطيع ان يقف على قدم المساواة مع ارقى الافكار الانمائية التى تشغل ساحة العالم الاسلامى اليوم وتستقطب مفكره الا من رحم الله . ويستطيع ان نرى ملامح هذا المنهج من دراستنا لتاريخ الفكر الانمائى الاسلامى السابق فيما يلى :

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع

١. — يركز هذا المنهج على صفات جوهرية يجب ان تتوفر في البشر الذين يكل اليهم هذا المنهج مهمة تحقيقه على وجه الأرض ، ولقد عدد أبو يوسف الصفات المطلوبة في الشخص الذى يساهم في تنفيذ خطته لتحقيق العمارة ، وهى صفات تطلبها الشريعة الاسلامية من كل فرد ، وتعمل على غرسها في كل فرد ، ومن ثم تكون اولى ملامح هذا المنهج الذى يقدمه الفكر الاسلامى لتحقيق العمارة ، هى ضرورة بناء الافراد في العالم الاسلامى بهذه الكيفية .

٢. — يركز هذا المنهج على تدعيم الملكية الفردية وعدم طغيان الملكية العامة عليها ، ومن ثم يوجب اقامة توازن بين نوعى الملكية الموجودين في التشريع الاسلامى ، الملكية العامة والملكية الخاصة ، اى ان هذا المنهج يقوم — بخصوص الملكية — على نظام الملكية المزدوجة وليس الملكية ذات الشكل الواحد .

٣. — يركز هذا المنهج — كما تبين لنا من قبل — عند دراسة فكر الامامين أبى يوسف وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما ، يركز على دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم تكون احدى ملامح المنهج الاسلامى في تحقيق العمارة هى تدخل الدولة في المجال الاقتصادى وقيامها بدور ايجابى في تحقيق العمارة .

٤. — يجعل هذا الفكر من « حد الكفاية » مؤشرا على تحقيق العمارة من غده ، فاذا كان المجتمع يحقق او يضمن وينفذ لكل فرد « حد الكفاية » بمفهومه الاسلامى ، فانه يكون مجتمعا قد حقق العمارة ، والا يكون مجتمعا متخلفا . هذا هو المؤشر الذى يقيس به الفكر الاسلامى ، مدى ايغال المجتمع في ميدان العمارة والعمران .

ومن ثم فان « حد الكفاية » يحتل مكانة كبرى في منهج الاسلام لتحقيق العمارة ، حيث يتخذ منه مؤشرا ومن تحقيقه اداة لتحقيق العمارة ، اى ان المنهج يقوم على بذل الجهود الرامية لتحقيق « حد الكفاية » وتلك الجهود هى بجهود لتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

وهكذا نستطيع ان نلخص المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية فى كلمات قليلة هى :

١. — بناء الانسان الذى يمثل عصب العمارة على القيم التى تمكنه من البذل والعطاء لها ، وعلى التضامن والاخاء الاسلامى فى ظل سيادة المذهب الاسلامى وحكمة للحياة •

٢ — تنظيم الملكية تنظيما خاصا يجعل منها اداة تنموية تتضافر فيه الملكية الخاصة مع الملكية العامة لتحقيق العمارة •

٣ — تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق العمارة •

٤ — اتخاذ مفهوم « حد الكفاية » مؤشرا انمائيا ، الى جانب اتخاذ وسائل تحقيقه وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية •

هذه هى ملامح المنهج الاسلامى الذى يعيش نظريا وعقائديا فى ضمير كل مسلم ، والذى يكسره الفكر الاسلامى الاستقطاب القائم بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى على ساحة الفكر التنموى فى العالم الاسلامى اليوم •

وسيتناول الباحث فى الباب الثانى من هذا البحث هذا المنهج بالدراسة من شتى جوانبه التى اشارت اليها السطور القليلة التى قدمناها عن ملامح هذا المنهج كنتيجة مستخلصة من دراسة تاريخ الفكر الانمائى الاسلامى فى هذا الفصل •

### نتائج الباب

عقدنا هذا الباب لدراسة موقف العالم الاسلامى من المناهج التى تملأ ساحة الفكر الانمائى فى عالمنا • وقد تناولنا فى الفصل الاول منه المناهج المطروحة على هذا العالم وتتمثل فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، وعرضناها عرضا موضوعيا ثم عرضناها على الشروط المطلوبة فى المنهج القادر على احداث عمارة فى مجتمع من المجتمعات ، فوجدناها لا توفر هذه الشروط

فى العالم الاسلامى ، فهى لا تتناسب مع البيئة الاسلامية ، كما انها لا تقوى على حشد طاقات الجماهير المسلمة لصالح التنمية وتحقيقها .

ثم تناولنا فى الفصل الثانى من هذا الباب وضع الاستقطاب القائم حول هذين المنهجين بحيث ينجذب المفكرون والمنفذون للتنمية الى منهج من المنهجين ، فان تخلوا عن احد المنهجين تمسكوا بالآخر ، فان تبينوا فشلها قاموا بعملية جمع بينهما ، فجمعوا أسوأ قسماتهما . وبيننا الاسباب التى تكمن خلف هذا الاستقطاب والوسيلة التى كسره فى العالم الاسلامى . وكيف انه فكرة لا يقرها منطق او عقل . ثم انتقلنا الى الفصل الثالث فخصصناه لعرض الفكر الذى يمكن أن يكسر فكرة الاستقطاب التى لا سبيل لها من منطق او فكر سليم ، فعرضنا الفكر الاسلامى فى مساراته المختلفة والتى عبر من خلالها عن نفسه ، ثم عرضنا مثلين لهذا الفكر بصورة أكثر عمقا . واستطعنا من خلال هذا العرض أن نتعرف على مفهوم التنمية واهدافها ومكانتها ومصطلحاتها التى يعبر بها عنها الفكر الاسلامى ، ثم اخيرا ملامح المنهج الاسلامى فى التنمية ذلك المنهج الذى سيتكفل بدراسته الباب التالى من البحث .

## الباب الثاني

### منهج التنمية في الاسلام

تمهيد :

في هذا الباب نتناول - بتوفيق الله تعالى - تحديد المنهج الذي يتبناه الفكر الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية \* ومن ثم فهذا الباب جوهر دراستنا ، وما سبقه كان تمهيدا له ، وما يلحقه باذن الله تعالى سيكون تعريفا له .

ومنهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية لا يتكون من عناصر اقتصادية تقليدية ( مما جرت عادة الاقتصاديين ان يعتبروه جزءا من دراستهم ) فحسب ، وانما يتكون من عناصر اقتصادية واخرى غير اقتصادية ، ذلك ان جزءا مما يكون التنمية الاقتصادية هو في الحقيقة غير اقتصادي ، ولا يمكن تجاهل ذلك الجزء ، كما اننا في دراسة عن الاسلام والتنمية الاقتصادية لا يمكن ان نخضع حرقا لما جرى عليه عرف الاقتصاد التقليدي بصدده ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي ..

ان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل في الطريق الذي يسلكه الفكر الاسلامي للنهوض بالمجتمع والخروج به من وضع لا يرضاه الاسلام الى الوضع المرغوب عنه من الاسلام ، والذي فيه تتحقق اهداف الاسلام في المجتمع ، وذلك بحياة المجتمع « حياة طيبة » كما وعد الله تعالى بانه « من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة » (١) . فهناك شرطان للحياة الطيبة هما :

١ - تحقيق صفة الايمان بالله تعالى في المجتمع حتى يكون لاعماله معنى ، ذلك انه في وزن الاسلام لا قيمة لعمل لا ينطلق من الايمان بالله تعالى .

٢ - تطبيق شريعة الله تعالى في كل ما توصى به في هذا المجال ، وهي توصى بكثير في شتى مناحي الحياة مما يكون منها متكاملا لتحقيق التنمية

الاقتصادية ، وكل ذلك هو العمل الصالح الذى صدرت به الاية الكريمة السابقة .

ونتيجة ذلك ان يحيا المجتمع حياة طيبة ، اى حياة مجتمع حقق التنمية الاقتصادية على النهج الاسلامى .

ومن هذا المنطلق فان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب اول ما يتطلب ان يكون المجتمع مؤمنا بالله تعالى ، ومقتضى الايمان بالله تعالى ان يصاغ افراد المجتمع صياغة اسلامية ، كما ان مقتضى الايمان بالله تعالى ان نحقق اوامره في مجتمعنا ، والا كان الايمان شقشقة لفظية تخلو من كل مضمون . ومقتضى تحقيق اوامر الله تعالى في مجتمعنا ان نحقق النظام الاسلامى الذى وضعه ليحكم الحياة كلها ، ومنها الجانب الاقتصادى بالذات . وان نحقق النظام الاسلامى في علاقة شعوبنا بعضها ببعض ، وان نهتدى بغايات الاسلام في تحديد اهدافنا الاقتصادية ووسائلنا الى تحقيق هذه الاهداف .

ولما كان هذا الباب يهدف الى تحديد هذا المنهج فانه سيتكون من فصول ثلاثة ، تبدأ بوضع الركائز الاساسية التى بدونها لا يمكن ان تحقق تنمية اقتصادية تنتسب الى الاسلام ، وتثنى بان تحدد لنا كيفية تنظيم الملكية فى الاسلام ، ذلك الموضوع الذى بلغت به درجة الجذرية انه المحدد الجوهرى للنظمية الاقتصادية التى تسود عالم اليوم ، حيث يحدد موقف النظام من الملكية هويته ، ونظامنا الاسلامى كما سنرى يتمتع بهوية مستقلة نبعت من تنظيمه الخاص للملكية .

واخيرا فان هذا الباب سيضع ايدينا على الاستراتيجية التى يتبناها الاسلام فى مجال الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فيقدم لنا استراتيجية محددة تأخذ بيدنا نحو تحقيق الحياة الطيبة التى بنعم فى ظلها المجتمع . ان دراستنا فى هذا الباب - اذا استتمثل فى الفصول التالية :

**الفصل الاول :** المراكز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

**الفصل الثانى :** تنظيم الملكية والتنمية الاقتصادية فى الاسلام .

**الفصل الثالث :** استراتيجية الانتاج فى الاسلام .

## الفصل الأول

### المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الاسلام

تمهيد :

في هذا الفصل سنتناول بتوفيق الله تعالى تحديد المرتكزات الجوهرية التي يجب على المجتمع المسلم الذي يريد ان يحقق التنمية الاقتصادية ان يحققها قبل ان تكون اى خطوة له على درب التنمية الطويل منتجة ، بل ان عدم تحقق هذه المرتكزات ربما يجعل جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية — فضلا عن صعوبتها — جهودا ترتد به الى الوراء ، فتجعله يعيش في ضنك اشد مما كان فيه قبل بداية هذه الجهود . تلك هى السمة الاولى لهذه المرتكزات ، اما السمة الثانية لها فان تحقيقها يعطينا الظروف الموضوعية السليمة للبداية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهذه المرتكزات التي لا بد منها ، اما انها تجمع جهودنا في اتجاه واحد ، وتحميها من التشتت والضرب على غير هدى في دروب متشعبة ، السير فيها مزل قبل ان يكون هاديا ، واما انها توفر لنا اوضاعا استراتيجية لا غنى لاي تنمية عنها باى اسلوب كانت ، الى غير ذلك بما سيتضح تفصيلا من خلال هذا الفصل والذي سنتناوله في المباحث الثلاثة الالآية :

المبحث الاول : حسم النزاع الايديولوجى في المجتمع المسلم .

المبحث الثانى : بناء الانسان على قيم الاسلام .

المبحث الثالث : تحقيق التآخى والتكامل الاقتصادى بين الشعوب الاسلامية .

## المبحث الاول

### حسم الصراع المذهبي في المجتمع المسلم

تمهيد :

أولى المرتكزات التي تقوم عليها بداية سليمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم هي حسم الصراع المذهبي فيه . فلن يستطيع مجتمع ما ان يحقق تنمية طاملا انه لم يجمع على أسلوب عام للحياة يرضاه افراده ، ولم تحقق التنمية الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات قبل أن يجمع هذا المجتمع على عقيدة أو مذهب اجتماعي . ولم يحدث ان تبني مجتمع مذهباً ما ثم سمح للمذاهب المناوئة بأن تتخذ لنشر مذاهبها من ارضه مسرحاً ، ومن شعبه هدفاً ، ومن افراده ابواقاً وسدنة . ذلك امر لم يشاهد في مجتمع بدأ تنمية ونجح فيها قط ، لكنه يشاهد لدينا ، فالمجتمع الاسلامي اليوم مسرح للمذاهب المختلفة تنوشه من كل جانب وتعتوره من كل جهة وتقسّم ابناءه الى دعاة متراضين لمختلف المذاهب ، ذلك يتبنى الرأسمالية ويدعو اليها ، وهذا يتبنى الاشتراكية ويطالب بتطبيقها ، هذا تربى على مائدة الغرب وأخلص له وكرس نفسه لنشر مبادئه ، وذلك استهوته الاشتراكية فاعتبر نفسه رسولها والمبشر بها ، وكلاهما جهل دينه ونسى واقعہ وغاب عن وعيه ، فليست مجتمعاتنا بالمجتمعات التي ينقصها مذهب حتى تستورده ، فليس الاسلام اقلّ صلاحية من المذاهب التي يدعون اليها ، وليست هذه المذاهب بقادرة على أن تحرك من هذا الشعب انامله ، لكنها المؤمرة التي حيكت بليل لهذا الشعب حتى تحول بينه وبين احتلال مكانته فوق اديم الارض ، حتى لا ينازع ذوى المكانة فيها ، وحتى تستمر بلادنا تابعة لهم يستنفدون مواردها ويحلبون ضرعوها .

ان للنزاع الايديولوجي الدائر في المجتمع الاسلامي العديد من الاهداف يبغي تحقيقها ، وفي صحتنا اليوم يجب أن نفوت على من يغفون هذا النزاع اهدافهم ، وذلك بأن نفعل ما يفعله أى مجتمع واع في مثل هذه الظروف



وذلك بحسم هذا النزاع على هدى من تعليمات وارشادات الاسلام في مثل هذه الأحوال .

وستتناول ذلك في مطالب ثلاثة هي :

المطلب الأول : طبيعة الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي .

المطلب الثاني : اهداف الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي .

المطلب الثالث : كيفية حسم هذا الصراع .

### المطلب الاول

طبيعة الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي

الفرع الاول - المذهب والنظام الاقتصادي في كل مجتمع :

في النظام الاقتصادي الاسلامي كما في غيره من النظم الاقتصادية ، العقيدة هي التي تحكم الاقتصاد وتتخذ منه أداة لتحقيق اهدافها ، أى أن النظام الاقتصادي في المجتمع يتبع المذهب الاجتماعى الذى يدين به المجتمع . فالنظام الشيوعى يخضع السلوك الاقتصادى لمبادئه للمذهب الاجتماعى الذى يدين به « المادية التاريخية » وكذلك يفعل النظام الاقتصادى الرأسمالى حيث يخضع سلوكه الاقتصادى لمذهبه الاجتماعى « الحرية » ، وفي الوقت الذى تخضع فيه شؤون الاقتصاد لعقيدة المجتمع فى شتى الانظمة فان واقع العالم الاسلامى يبدو غاية فى الشذوذ ، اذ تعلن بلاده على لسان حكامها ، وتسطر فى دساتيرها ، ان عقيدتها ومذهبها هو الاسلام ، بينما تخضع شؤون الاقتصاد فيها للفكر الشيوعى تارة ولل فكر الرأسمالى تارة أخرى .

وهي بهذا تقع فى اكثر من تناقض ، فهي تتناقض مع عقيدتها من ناحية ، وتتناقض مع النظم التى تخضع شؤونها الاقتصادية لها من ناحية أخرى ، فكون الاسلام عقيدة لها يجعل من الواجب والمبطلق ان تحكمه فى شؤونها الاقتصادية ، وكونها تحكم الى الفكر الشيوعى الاقتصادى أو الفكر الرأسمالى الاقتصادى ،

تجزئ هذه النظم وتطبقها في بيئة غير بيئتها ، الامر الذي يجعلها غير مفيدة ويسىء اليها ، اذ يطبقها في مناخ لا يسمح لها بالنجاح .

وهكذا تعيش هذه البلاد صراعا بين عقيدتها والنظم التي تطبقها في ميدان الاقتصاد ، ويتخذ الصراع المذهبي في هذه البلاد أكثر من بعد ، فهو يتمثل في صراع النظم والمذاهب المستوردة فيما بينها على الارض الاسلامية من ناحية ، وصراع المذاهب المستوردة مع المذهب الاسلامي من ناحية ثانية ، وهذا ما سنقف عليه في الفرعين التاليين :

### الفرع الثاني — الصراع بين المذاهب المستوردة على أرض الاسلام :

صورة الانقسام التي عليها العالم الاسلامي بين الاشتراكية الماركسية والرأسمالية الحرة ، لا تمثل عملية اختيار قامت بها هذه البلاد ، كل وفق ظروفه ، وانما هي في جوهرها تمثل تيارات خفية للصراع بين هذه الانظمة على السيطرة العالمية تديره اجهزتها من وراء ستار ، وما لابناء الوطن الاسلامي الذين ينقسمون بين المذهبين الا دور الدمية في مسرح العرائس يحركها من يمسك بالخيط رأسماليا كان أو شيوعيا ، ان تغير ماسك الخيوط تغير سلوك العروس .

ولم يعد هذا الصراع مقصورا على السيطرة الاقتصادية وانما انتقل أخيرا الى مرحلة أعلى ، فأصبح صراعا بينها على قلب المسلم ، أيها تحتل فيه مكان العقيدة ، وتلك هي اعلا المراحل التي وصل اليها ، مفصحا عن وصول العالم الاسلامي الى أشد مراحل الضعف التي لم يصل اليها حتى أيام السيطرة العسكرية الاجنبية على أراضيه ، ففي أيام هذه السيطرة لم يكن احد ليجرؤ على اثاره أية مذاهب تراحم الاسلام في أرضه ، اما اليوم فقد طرحت الشيوعية وغيرها كمذهب يقارن بالاسلام ويفاضل بينهما ان لم يكن على صفحات الصحف ، ففي نفوس بعض ابناء الوطن ، وفي دهاليز الاحزاب اليسارية والاشتراكية ، والسيطرة على مقاليد الحكم في عدد من البلاد الاسلامية .

وخطورة الوضع تتمثل في ان الجماهير المسلمة تقاد وهي لا تدري الى البعد عن عقيدتها شيئا فشيئا ، كما أن بلادها توجه لتبعية اصحاب المذاهب المستوردة ، وهي لا تدري ، حيث الخضوع لمذهب اجنبي يعنى الخضوع لصدره ، وليس ادل على ذلك من تذبذب علاقات الدول الاسلامية بالدول المسيطرة مذهبيا تبعا للفكر الذى تتبناه الاولى ، فنرى اعتناق دولة اسلامية للفكر الاشتراكي يعنى اوثق الروابط بالبلاد الشيوعية حتى لتجلب جنودا من كوبا وغيرها لتقيم لديها ، فان خرجت عن الخط الاشتراكي فمعنى ذلك العداء للدول الشيوعية والاقتراب من الدول الغربية . وتستمر هذه البلاد في ترددها بين اليمين واليسار تبعا لما يحققه كل مذهب من نجاح في تمكنه من القبض على الخيوط التى تشد اليها الدمية في واقعنا هذا .

وهذا يعنى ان الصراع المذهبي الذى يدور على الارض الاسلامية هو في صورته الاولى صراع بين القوى العالمية التى تريد السيطرة والغلبة وتسلك لتحقيق هدفها كل طريق . اما الصورة الثانية لهذا الصراع فسيكشف عنها الفرع التالى :

### الفرع الثالث — الصراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامي :

عندما صعدت المذاهب المستوردة الصراع ليدور على قلب المسلم فانها قد اعتقدت ان ارض الاسلام تخلو من مذهب ، وانها منطقة فراغ تتسابق فيما بينها على ملئها ، وقد قدم لها حكام الدول الاسلامية هذه الفرصة عندما تجاهلوا الاسلام بل وعادوه في كثير من مناطق الاسلام .

وهنا ظهرت بوضوح الصورة الثانية للصراع المذهبي ، اي الصراع بين المذاهب الدخيلة وبين الاسلام . والحقيقة ان هذا الصراع لم تخب له جذوة منذ اصيب العالم الاسلامي بصدمة اللقاء بالفكر الاوربي ، كل ما في الامر ان هذا الصراع ، كان يختار الصورة التى يبدو عليها طبقا للمرحلة التى يمر بها ، فهو تارة صراع حول القوانين والشرائع ، حتى اذا انتصر الفكر السدخيل نقل الصراع حول السفور والحجاب ، حتى اذا فرغ من هذه المرحلة نقل الصراع

الى الانظمة الاقتصادية ، حتى اذا خيل اليهم انهم احرزوا شيئاً في هذا السبيل  
ثقل الصراع الى مرحلته الاخيرة ، صراع على المذاهب ذاتها لاعلى تطبيقاتها  
وتلك هي الصورة الاخيرة للصراع المذهبي الذي تدور رحاه على ارض  
الاسلام .

هذه هي طبيعة الصراع المذهبي بصورتيه ، فهو صراع لا يقتصر على  
الانظمة الاقتصادية وانما يتجاوزها لفرض مذاهب مستوردة كعقيدة على  
ارض الاسلام ، وهو صراع يخفى من اهدافه أكثر مما يظهر منها وسنحاول  
ان نقف على الاهداف التي تكمن خلف هذا الصراع ، وذلك في المطلب التالي :

### المطلب الثاني

#### اهداف الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي

ليس من الصعب على من ينظر بعين مبصرة الى الصراع المذهبي الذي  
يشمل الرقعة الاسلامية ، ان يتبين الاهداف المبتغاة من وراء ادكاء اواره ،  
وبخاصة ان اطرافه من الوضوح بحيث يعلنون عن انفسهم .

وسنحاول في هذا المطلب ان نتعرف على تلك الاهداف والسبب الكامن  
وراءها من الفروع الثلاثة الاتية :

#### الفرع الاول — مستويات الصراع المذهبي :

قلنا ان هناك مستويات للصراع المذهبي في العالم الاسلامي .

١ — صراع بين المذاهب المستوردة بعضها مع بعض

٢ — صراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامي .

والصراع على المستوى الاول يشمل رقعة العالم الثالث اجمع بما فيها  
البلاد الاسلامية بينما الصراع على المستوى الثاني يدور على ساحة الوطن  
الاسلامي ، وهناك اهداف مشتركة بين المستويين من الصراع بقدر اشتراك  
العالم الاسلامي مع بقية اجزاء العالم النامي ، وهناك اهداف خاصة بالمستوى  
الثاني من الصراع ، اى الذى يدور بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامي .

وهذا شيء طبيعي طالما أن نوعية الأرض الإسلامية تختلف عن بقية أرض العالم الثالث ، وتتميز بوجود مذهب يملك القدرة على المناوأة ومن ثم يجب أن يحسب حسابه في إدارة دفة الصراع .

### الفرع الثاني — أهداف الصراع المذهبي على مستوى العالم الثالث :

الصراع الذي يدور بين المذاهب الرأسمالية والاشتراكية على مستوى العالم الثالث — بما فيه العالم الإسلامي — هو صراع على السيادة والسيطرة واستغلال تلك المناطق لصلحة الدولة صاحبة الايديولوجية . فكما هو معروف ليست هناك ايديولوجية محايدة ، وانما كل ايديولوجية . تخدم مصالح الذين ينتجوها . فاذا تغلبت الرأسمالية في منطقة ما ، فان ذلك يحقق مصلحة أوروبا الغربية وأمريكا ، واذا تغلبت الايديولوجية الماركسية فان ذلك يخدم مصالح الكتلة الشيوعية سواء من حيث المواقع المتقدمة التي تحتلها في مواجهة الكتلة الأخرى ، أم من حيث السيطرة على منطقة غنية بالمواد الأولية يمكن الاستفادة منها ، أم من حيث ايجاد اضافة جغرافية جديدة الى السوق الرأسمالي او السوق الشيوعي . من اجل هذا يشتد الصراع بين المذهبين ، لاجاد موطىء قدم لاي منهما ، في اى منطقة من مناطق العالم الثالث ، وهم يستخدمون في ذلك ابناء نفس المنطقة ، حيث يستقطب كل مذهب مجموعة منهم تحمل افكاره وتنادى بمذهبه ، وتجعل من نفسها مقدمة له وطليلة .

### الفرع الثالث — أهداف الصراع على مستوى العالم الإسلامي :

والصراع على هذا المستوى يشترك في الاهداف مع الصراع على المستوى السابق باعتباره دائرا بين الرأسمالية والاشتراكية ، وله اهدافه الخاصة باعتباره صراعا يدور بين هذه المذاهب المادية — رأسمالية واشتراكية — وبين المذهب الإسلامي . فالاستغلال والسيطرة واكتساف المواقع لازالت هدفا هنا للكل من الاشتراكية والرأسمالية ، لكنه يضم اليها اهدافا اخرى نشأت بحكم الصفات الخاصة التي تتصف بها رقعة الصراع وهي الأرض الإسلامية .

ذلك ان العالم الاسلامى انما يتميز عن بقية اجزاء العالم النامى بانه يضم بين جنباته الشعب الذى يحمل تلك الرسالة الخالدة التى كانت وما زالت — قذى فى عيون الاوروبيين ، شرقيهم وغربيهم على السواء — ذلك الشعب الذى لم تلن له قناة طوال اثني عشر قرنا من الزمان قضاها يجالسد هؤلاء واولئك حتى تمكنوا منه فى نهاية الامر ، واستطاعوا السيطرة على مقدراته •

ان الصراع المذهبى الذى يدور على الارض الاسلامية بين الفكر الاصيل والمستورد ، انما هو امتداد للصراع المسلح الذى دار بيننا وبينهم على مدى قرون عديدة سواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية ام الحروب الاستعمارية ام الحروب بين الخلافة الاسلامية وروسيا القيصرية •

انهم ان اضطرعوا فيما بينهم فذلك بغية السيطرة والاستئثار والمغانم التى يحققها من يسيطر على بقعة او اقليم ، اما صراعهم مع الفكر الاسلامى فهدفه ان لا يسمحوا لهذا الفكر بان يعود للسيطرة وتوجيه مقدرات الامور فى بلاده ، لان سيطرته تعنى نهاية تبعية هذه البلاد لهم ، فطالما ان هذه البلاد تختلف حول الراسمالية والاشتراكية فلا خوف منها ، ويستطيع السادة ان يتفقوا فيما بينهم بحيث يبدو انهم مختلفون متنازعون ، بل يتصارعون من اجل صالح هذه البلاد حتى يخلص لها المذهب الافضل ، وفى الحقيقة هم متفاهمون ، ان فقد مذهب موقعا هنا عوضه بموقع هناك فيما يسمى بلعبة التوازن •

واذا كان الصراع فى العالم الثالث اجمع يستخدم ابناء المنطقة نفسها حطبا له ، فانه على مستوى العالم الاسلامى يستخدم أيضا أبناء الوطن الاسلامى يحركهم أدوات طيبة فى يده ، وقد تم تجنيدهم لتحقيق هدف اراحة المذهب الاسلامى عن مجال السيطرة والتأثير ، اما بقطع علاقتهم بدينهم وراثتهم عندما نجحوا فى فرض نظام للتربية والتعليم يقوم على العلمانية ويجعل المثقف العسرى — الا من رحم الله — منبت الصلة عن الاسلام ، فيكون مهيبا للعداء لكل ما هو اسلامى ، لانه يجهل من فاحية ، ولانه علم ان

الفكر الغربى هو كل شىء ، وما عداه لا شىء ، والفكر الاسلامى ليس غربيا فيكون فى نظره لا شىء ، وعليه ان يعاديه • هكذا دون تفكير او تمحيص ، يعاديه لانه يجهله ، ويعاديه تشبها بما يعرف وتحزبا له ، ولان اعترافه به يعنى انه جاهل بشىء يستحق المعرفة وهو بحكم انهماكه فى حياة هياها له وضعه بين مديرى الصراع المذهبى ، لا يملك ولا يستطيع ان يعرف هذا الفكر (١) .

وهناك بعض اخر من ابناء هذا الوطن ، يعادى الفكر الاسلامى لانه باع نفسه لاحد طرفى الصراع العالمى ، ولا يعنيه ان كان الفكر الغربى ام الشرقى ام الاسلامى هو الصحيح ، وانما الذى يعنيه هو مصلحته ، وقد وجدها فى عمالته لهؤلاء او اولئك ، وليست هناك جهة تدفع لمن يناصر الفكر الاسلامى حتى يكون عميلا لها •

ان الهدف النهائى الذى ترمى اليه المذاهب المادية من صراعا مع الفكرة الاسلامية ، وهو املها فى أن تقضى على هذا الدين الذى عجزوا عن القضاء عليه حتى بعد أن حطموا شوكتة كقوة عسكرية ، ومن ثم لجأوا الى اثاره هذا الصراع المذهبى ، ولاشك أنهم معتبطون بما حققوا من نتائج فقد وصل الامر الى حد أن ينازع الاسلام كعقيدة فوق أرضه ، وان يصبح معروضا على ابنائه المفاضلة بين الاسلام وبين الشيوعية أو غيرها من الاديان ، فحتى عندما كانت بلاد العالم الاسلامى محكومة بقوات اجنبية لم يكن أحد ليجرؤ أن يعلن طرح هذه المفاضلة ، اما اليوم فعلى المستوى الرسمى وجدت دول أعلنت الشيوعية ، ورؤساء اعلنوا الجمع بين الشيوعية وانهم مسلمون •

أما السبب الجوهرى الذى يجعل أرضنا ميدانا لهذا الصراع فهو ضعفنا الفكرى الذى يعطى غينا فرصة فرض فكره علينا ، وهذا الضعف يعود الى أن اللغضاء بيننا وبين الفكر الحديث ثم ونحن فى غفلة عنه ، فلم نتخذ

---

(١) انظر واقعا لذلك فى المطلب التالى •

أهبة الاستعداد ، بعد الجمود الطويل الذى ران على الفكر الاسلامى منذ اغلاق باب الاجتهاد ، والاجتهاد هو العامل الجوهرى فيبقاء الفكر الاسلامى حيا يموج بالحركة ويحكم الحياة ، فكان ان اصيب الفكر الاسلامى بصدمة اللقاء بالفكر الحديث الذى قدم الينا على فوهات مدافع الحملة الفرنسية فانشعب اصحاب الفكر لدينا شعبا عديدة ، فهناك شعبتان على طرفي نقيص اخدهما فزعزعت من الفكر العربى ولاذت منه بمكن من التراث ، والثانية فرحت بالثقافة الاوربية فرحة الطفل بلعبة جديدة يقبلها ولا يحللها ، يلمس منها السطح ولا يتعمقها ، هؤلاء في فرحتهم الغامرة بهذه اللعبة الجديدة يفزعهم أن تذكر شيئا من تراث لنا ينبغى أن نحيا به ويحيا بنا ، وبين هؤلاء وأولئك صنوف شتى من الامزجة التى تأخذ بشيء من هنا وشيء من هناك بنسب متفاوتة\* (١)

ومن هنا رأى المستعمرون ضاللتهم فشحجوا الاتجاه الثانى ومكنوه من السيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد الاسلامية بعد اضطرابهم للجلاء عنها عسكريا بجهود الفريق الاول وعامة الشعب الاسلامى ، فخرجوا عسكريا وهم مطمئنون على بقائهم فكريا حيث قد خلفوا وراءهم من يختلف على كل شيء الا على ابعاد الفكر الاسلامى ، فتراهم يختلفون حول الاشتراكية والرأسمالية ، ولا خير فى ذلك فهم لا يخرجون عن الحدود التى رسمت لهم وصيغت عقولهم على ضوئها ، فاذا حاول بعضهم التمرد على من صنعوه فكريا عجز عن الخروج عن الدائرة ، فاستبدل فكرا مستوردا بمثل له أيضا ، ان تمرد على الرأسمالية ذهب الى الاشتراكية ، وان خرج عن الاشتراكية ارتقى فى احضان الرأسمالية • والفكر مستورد فى جملته اوروبى فى حقيقته ، وفى الحالتين هو خصم لدود للفكر الاسلامى ، فكر أمته القادر على قيادتها وتحرير ارادتها وتفجير طاقاتها •

لقد عرضنا بانفسنا ارضا كى تكون مسرحا لصراع المذاهب والافكار  
هتدأنا بحديثنا الفكر الاسلامى وأهترناه فظن أصحاب هذه المذاهب أن هذه

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ -



أرض بلا فكر ، وان لديهم الفكر ، فلماذا لا تملأ هذه الأرض بفكرهم فتكون لهم ، حيث أن الخضوع لمذهب يعنى الخضوع لأصحابه . فالمذاهب غير محايدة ، وكل أيديولوجية تخدم أصحابها من غير شك .

وهكذا يدور هذا الصراع على هذه الأرض مستهدفا طمس هويتها وحرمانها من فرصة تحقيق تنميتها بتطبيق المنهج الكفيل بتحقيق ذلك ، حيث ان أى منهج مستورد يفتقد القدرة على ذلك لفقده الشريط الجوهرى اللازم ، الا وهو ابتناؤه على مذهب ينبع من اعماق الشعب ووجدانه ، الامر الذى يوجب حسم هذا الصراع حتى تخلص الأرض لابنائها . ولكن كيف ذلك .  
أن هذا هو موضوع المطلب التالى .

### المطلب الثالث

ضرورة حسم الصراع المذهبى فى العالم الاسلامى .

تمهيد :

ليس هناك شك فى ان الصراع المذهبى داخل أمة من الامم هو أكثر ما يمكن أن تتبلى به هذه الامة من شر ، انه يمزقها شيعا واحزابا يعادى بعضها بعضا ، ويجهض بعضها جهود بعض . وشر تعصب هن التعصب بالباطل لمذهب من المذاهب . انه تعصب يعمى صاحبه فلا يجعله يرى الحق البين ، وان رآه تمالى فى غيه وعاداه .

وان اول شروط التنمية الاقتصادية أن تكون الامة على قلب رجل واحد ، توحد جهودها من أجل هدف محدد هو تحقيق التنمية ، ولن تتقدم أمة متناحرة تفرقها الاهواء وتقسما ، ولن تبناوا العلى متفرقين « كما يقول اقبال » .

إذا فليس من صالح أية أمة أن يدور على أرضها صراع أيا كان نوعه .  
فلن يصل بها الصراع الا الى الفناء والذوبان فى الغير فى النهاية .

والامة الاسلامية اليوم تقف على مفترق طرق بعد أن أخذ منها الصراع ما أخذ ، ونال منها ما نال ، فوصل الى حد طرح الشيوعية في بعض بلاد الاسلام بديلا عنه . فهي تقف على مفترق الطرق هذا لتختار : اتستمر في هذا الصراع المدمر الذى يأكل الاخضر واليابس ويقيمها في مهب الرياح تلقاها ذات اليمين وذات اليسار ؟ أم تخزم أمرها وتختار لنفسها المذهب الذى يستطيع أن يخلصها من هذا الصراع ، ويأخذ بيدها في مدارج التقدم ؟  
لاشك أن القيام بعملية الحسم هذه هي الاختيار العاقل الذى لا يملك أحد أن يختار سواه والا كان مصيرنا هو الفناء والزوال .  
ولكن أى مذهب يفوز في عملية الحسم هذه ؟ وعلى أى أساس يتم ذلك ؟  
ان ذلك ما سنعرفه من فروع هذا المطلب وهي :

#### الفرع الاول — أى المذاهب المتصارعة تفضل الامة الاسلامية ؟

لعل السؤال بهذه الصيغة يبدو غير منطقي ، أو أنه لا يصدر من عاقل ، ولكن امور الامة وصلت الى هذا المستوى .

فالسؤال يكون منطقيا لو ان هذه الامة كانت بغير هوية ، وتريد أن تختار لها هوية ، باختيار مذهب تنتمى اليه ، ان كانت المذاهب مما يعرض في الاسواق . أما أن تكون هذه الامة كما نصفها — اسلامية — ثم نتساءل حول المذهب الذى عليها ان تختاره فذلك هو التناقض بعينه .

فهل هي اسلامية أم انها ليست كذلك ؟

ان هذا سؤال على جانب كبير من الاهمية اذ لو تبين لنا أن هذه الامة اسلامية ، لما كان هناك جدال حول مذهب تختاره ، اذ تكون قد اختارت لنفسها . اما ان كانت غير اسلامية فهناك يكون امامها مجال الاختيار واسعا بين الانظمة والمذاهب المعروضة . امامها المذهب الفردي ونظامه الرأسمالى ، وامامها المذهب الجماعى ونظام الاشتراكية فالشيوعية ، وامامها المذهب الاسلامى ونظامه المشتق منه . تلك هي المذاهب ويكون على الامة في حالة الفرض الثانى ان تختار من بينها . فإى أمة أمّتنا ؟ :

لا توجد اجابة محددة على هذا السؤال وذلك هو سبب البلبلة التي تعيشها هذه الامة . وللاجابة على هذا السؤال تلزمننا التفرقة بين فئتين :

١ - جماهير الامة \*

٢ - قادة الفكر والرأى فيها الا من عصم الله \*

فأما جماهير الامة فان الاسلام هو دافعهم ، وهو المسيطر على شغاف قلوبهم ، يطمنون أن يعيشوا في ظله ، وان يحكموا بشريعته ، وان تطبق عليهم أحكامه ، وان لا يعلو في بلادهم غير صوته ، فان نظرنا الى هذه الفئة قلنا أن هذه الامة اسلامية \*

أما بعض القادة وذوى الرأى فينا، فهم اطراف الصراع الذى نتحدث عنه ، وهم الذين بليت الامة بفريق منهم يعيش على أرضها ويتنسب لغيرها ، يأكل خيرها وولاءه لاعدائها ، وهم الذين يتخبطون بين مناصرة الفكر الشيوعى مرة ، والرأسمالى مرة أخرى ، وهم الذين بحكم اعداد المستعمر لهم ، يحيطون بالحكام ويوجهونهم \*

ولهؤلاء يقف انصار المذهب الاسلامى ينيرون الطريق ويرشدون الضال ويدعون أخوتهم في الوطن الى كلمة سواء خلاصتها تحكيم العقل والمنطق ، واعطاء الفرصة لهما كي يقارنا بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى ، لنختار مذهباً منها على ضوء ما يثبت له من تفوق \*

لكن المستقبليين يرفضون حتى مجرد الاطلاع على الفكر الاسلامى ، ويقفون منه موقف العداء دون معرفة ، وذلك أول ما يثبت بطلان موقفهم \*

والحقيقة ان انصار الفكرة الاسلامية يعرفون سر موقف هؤلاء ، وهو جهلهم بالاسلام - والبراء عدو لما يجهل - الى جانب معرفتهم بعض الشيء بنتاج العقل الاوربى ، وتبعيتهم له ، فهم لا يستحسنون الا بما يحسنه ولا يستقبحون الا ما يستقبحه ، وعندما تختلف أوربا فيما بينها فلا يملك هؤلاء الا ان ينقسموا فيما بينهم ما بين اشتراكى ورأسمالى . أما موقفهم

من الاسلام فطالما أن اوربا بشقيها تعاديه ، فلا يملكون الا معاداته ، لانهم لا يعرفونه من ناحية أخرى . وخير من يوضح موقف قادة الرأي والفكر هو واحد منهم استطاع ان يخرج من موقف العبودية للمغرب ، وكتب لنا تجربته فهي تشرح موقف هؤلاء شرجا وافيًا . ان هذا المفكر هو الاستاذ الدكتور زكى نجيب محمود الذى يشرح لنا موقف هؤلاء كما مر به شخصياً وخرج منه . يقول « بدأت بتعصب شديد لاجابة تقول : انه لا أهل فى حياة فكرية معاصرة الا اذا بترنا التراث بترا . وعشنا مع من يعيشون فى عصرنا علما وحضارة ووجهة نظر الى الانسان والعالم (يعنى المذهب) بل انى تمنيت عندئذ ان نأكل كما يأكلون ، ونجد كما يجدون ، ونلعب كما يلعبون ، ونكتب من اليسار الى اليمين كما يكتبون ، على ظن منى ان الحضارة وحده لا تتجزأ ، فاما ان نقبلها من أصحابها — وأصحابها هم ابناء اوربا وأمريكا بلا نزاع — واما ان نرفضها ، وليس فى الامر خيار بحيث ننتقي جانباً ونترك جانباً ، كما دعا الى ذلك الداعون الى اعتدال . بدأت بتعصب شديد لهذه الاجابة السهلة ، وربما كان ذافعى الخبىء اليها هو الماسمى بشيء من ثقافة اوربا وجهلى بالتراث العربى جهلا يكاد يكون تاماً ، والناس — كما قيل بحق — اعداء ما جهلوا .

ثم تغيرت وفتتى . . . . . وأخذت انظر نظرة التعاطف مع الداعين الى طابع ثقافى عربى خالص يحفظ لنا سماتنا ، ويرد عنا ما عساه ان يجرفنا فى تياره ، فاذا نحن خبر من اخبار التاريخ ، مضى زمانه ولم يبق منه الا ذكراه . لكننى حين أخذت اتعاطف مع هذه النظرة كنت ازاءها بلا حول . فهذا مجال لم يكن لى فيه نصيب يذكر ، فلا أنا قد اتيتحت لى أيام الدراسة فرصة كافية للالمام بقسط وافر من تلك الثقافة العربية الخالصة ، ولا أنا استطع أن أجد الفراغ لا توفر على الدراسة من جديد .

وأحمد الله أن أتاح لى آخر الامر فرصة هذا الفراغ كما أتاح لى مكتبة بحرينية آفقت فيها بعض ساعات النهار (١) .

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، بيروت ط ٤ ، سنة ١٩٧٨ ص ١٣ ، ١٤ .

وهذه هي مشكلة المستقطبين ، لا يعرفون الاسلام ، وليس لديهم الفراغ اللازم لمعرفة ، وتلك هي مشكلة الامة الاسلامية معهم ، وتتطلع الى أن يصلوا الى ما وصل اليه الاستاذ الدكتور زكي نجيب محمود ، وان يكون موقفه حافزا لهم للتعرف على ثقافة امتهم ، وعندها سيتم حسم الصراع لصالح المصلحة المذهب الاصلح لنا ولن يكون غير الاسلام ، والا فبأي المقاييس يكون المذهب هو الاصلح ؟

١ - هل هو المذهب الذي تعتنقه جماهير الامة ، أم الذي يتطلب فرضه الدخول في حرب طاحنة مع الجماهير المتمسكة بدينها وعقيدتها حتى آخر قطرة من دمائها ؟ وهل من صالح التطور والتقدم ان تقضى المئات من السنين لتستأصل العقيدة من نفوس الجماهير حبا في الاشتراكية مثلا .

٢ - هل هو المذهب الذي يضرب بجذوره في أرض امتنا وينبع من اعماق جماهيرنا أم هو المذهب الذي اثبتته ظروف لا تمت الينا بصلة ؟

٣ - هل هو المذهب الذي يرفع التناقض بين دساتير الدول وشعارات الحكام أم المذهب الذي يعمق هذا التناقض ؟

٤ - هل هو المذهب الذي يحفظ هويتنا أم المذهب الذي يطمس شخصيا ويذيينا في غيرنا فإذا نحن خبر من أخبار التاريخ ؟

٥ - هل هو المذهب الذي نعرف به ويعرف بنا ، أم المذهب الذي لا تقوم بيننا وبينه وشيجة أو نسب ؟

ان هذا النقاش لن أعجب العجب ، فهل تقوم المفاضلة بين مذهبنا ومذاهب غيرنا ؟ وهل المذاهب تستورد ؟ وإذا كانت تستورد اليس لها ثمن يدفع فيها ككل شيء نستورده من الخارج ؟ وإذا كان لها ثمن ألم يفكر انصارها في هذا الثمن الذي يطلبه اصحابها ؟

وإذا كانت بدون مقابل فلماذا هانت عليهم الى هذه الدرجة وهم يرفضون أن يمضوا الدول النامية مجتمعة ١/ من دخولهم القومية ؟ فلماذا تهون عليهم

فيقدمونها مجانا ، وهب اننا سنستورد مذهباً فلماذا يجبرنا هؤلاء على مذهب  
يعينه ؟

انه ليس هناك احدى مجال لان يختار عاقل للامة الاسلامية الا المذهب  
الذى تعرف به ويعرف بها ، وهو المذهب الاسلامى ، فهو المذهب الذى عليها  
ان تختاره اختياراً عقلياً قبل أن يكون اختياراً عاطفياً •

واذا كان الامر كذلك فلم هذا الصراع ؟

ان هذا هو مجال الحديث فى الفرع التالى :

#### الفرع الثانى — عدم وضوح مفهوم الاسلام لدى المسلمين :

الحقيقة ان سبب التناقض الذى تقع فيه هذه الامة وتعيشه والذى يعطى  
الفرصة للمناهج المستوردة كى تتصارع على أرضها ، انما يرجع الى عدم  
وضوح مفهوم الاسلام فى نفوس غالبية المسلمين ، الجماهير والحكام وقادة  
الفكر المستقطبين •

انهم يفهمون الاسلام كما يفهم الغربيون المسيحية — ولقد علمهم الغرب  
طريقة فهم الاديان — علاقة بين الفرد وربه ، لا شأن لها بنظام الحياة  
وسلوك الانسان فيها ، وهذا أبعد ما يكون عن مفهوم الاسلام •

ان المرء لا يصبح مسلماً الا اذا كان الاسلام منهج حياته وموجه سلوكه  
ومرجعه الاول والاخير ، فى كل ما يأخذ أو يدع • ولا يكون المجتمع مسلماً  
الا اذا طبق الاسلام على سائر شئونه الدينية والاقتصادية والسياسية  
والثقافية والاخلاقية • ولا نكون مسلمين اذا دار جدال حول افضلية الاسلام  
أو الشيوعية أو الرأسمالية ، ولا نكون مسلمين اذا ولينا وجهنا شطر اعداء  
الاسلام نستقى منهم مناهج الحياة ، نتبنى مواقفهم ونعيش قضاياهم  
ومشاكلهم •

ولو فهم الإسلام بحقيقته لا نحسم الصراع المذهبي الدائر اليوم تلقائياً، ذلك أنه لا توجد أمة تسمح للمذاهب المستوردة أن تتناوى مذهبها على أرضها، والمثل لديكم في روسيا والصين فهل من هذه الدول من يسمح للعقيدة المناوئة له بأن يكون لها صوت ؟

وذلك هو ما طبقه النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده ، فلم يكن يسمح في الدولة الإسلامية بأن ينتشر بين المسلمين فكر مذهبى غير فكر الإسلام وهم في ذلك لم يكونوا بدعا من الأمم فقد رأينا اليوم أن الأمم الجادة لا تسمح بأن يناهض مذهبها فوق أرضها سواء في ذلك دول الشرق أو الغرب .

### الفرع الثالث - ضرورة الحسم باختيار الإسلام لمصلحة التنمية الاقتصادية :

إن الحسم لهذا الصراع ولصالح المذهب الإسلامى ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالأخذ بيد هذا الشعب الذى خيم عليه الفقر والتخلف سنين عديدة الى مدارج الرقى والتقدم ، لن يكون قط في ظل صراع مذهبى ، بل لابد من جمع الكلمة وتوحيد الصف والنزوع عن مذهب محدد لن يكون غير الإسلام ، إذ أنه لن تكون التنمية ناجحة الا اذا تحولت الجماهير العريضة الى قوى فاعلة ، ولن تتحول الجماهير الى قوى فاعلة الا بعقيدة تحركها ، وليست هناك عقيدة تستطيع أن تحرك هذه الجماهير الا الإسلام ، فلن نستطيع الشيوعية أو الليبرالية أن تفعل ذلك . فلقد جربنا الطريقتين ، طبقتنا الرأسمالية وفشلت فطبقتنا الاشتراكية ففشلت ، وما زلنا نتردد بين هذه وتلك ، انليس من المنطق أن نعطي الإسلام الفرصة مرة لنرى ايثبت صلاحيته أم يفشل كما فشلت الرأسمالية والاشتراكية ؟ فان فشل فهي تجربة من التجارب الفاشلة التى نخوضها كل يوم ، وان اثبت صلاحيته فقد كسبنا أنفسنا وحققنا ذاتنا وهدينا سواء الصراط . أم ترانا وصلنا في موقفنا من الإسلام الى ما وصل اليه جوليان هيكسلى « من الاعتراف بوجود الله ؟ » فقد توصل « جوليان هيكسلى » بعقلة وبالبحت العلمى الى فساد نظرية « داروين »

وعدم صحتها لكنه يقرر أنه برغم ذلك مضطر للاخذ بها اذ البديل لذلك هو الاعتراف بوجود الله تعالى :

ونحن في ترددنا بين الاشتراكية والرأسمالية والانتقال من فشل احدهما الى فشل الآخر نقول بعملنا مقالة ( جليان هيكللى ) « لقد تأكدنا من فشل النظامين وعدم صلاحيتهما ، لكننا مضطرون للاخذ بهذا مرة وذلك اخرى ، لان البديل لهذا هو تطبيق الاسلام » .

ان استمرار الصراع ليس من مصلحة الامة في شيء ، واذا كنا نريد له نهاية باختيار عاقل فقد رأينا انه ليس غير الاسلام مذهبا يصح اختياره ، فهو القادر على ان يجعلها تعطى كل جهودها وتوظف كل طاقاتها في مسيل التقدم ، وهذا الحسم يمثل في المنهج الاسلامى اللبنة الاولى لتحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أنه اذا كنا نغنى تطبيق المنهج الاسلامى فلن يكون ذلك الا في مجتمع اسلامى ، ولن يكون بغير حسم الصراع المذهبى لمصلحة الاسلام . ومن ثم فان قيام الدولة الاسلامية في المجتمع شرط لتطبيق المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على طبيعة الصراع المذهبى الذى يدور بين العالم الاسلامى واهداف هذا الصراع وموقف المنهج الاسلامى منه ، ووصلنا من النقاش الطويل الذى دار خلال صفحاته الى :

١ — هذا الصراع يدور بين قوى تريد أن تسيطر علينا وتستغل ثرواتنا شأننا في ذلك شأن بقية دول العالم الثالث ، بالاضافة الى انه صراع دينى امتدادا للحروب الصليبية وغيرها من الحروب التى دارت بين



حملة الاسلام واوروبا طوال ثلاثة عشر قرنا • وصل ذروته عندما أصبح الصراع يدور على قلب انسان العالم الاسلامى لتحتل هذه المذاهب فيه مكان العقيدة •

٢ - ان هذا الصراع يستخدم ابناء الوطن الاسلامى الذين يجهلون الاسلام بعد أن تربوا على الفكر المستورد الذى يقوم على العلمانية والالحاد، وهم اليوم يحملون الدعوة لهذه المذاهب التى تناوىء الاسلام •

٣ - ان مبعث هذا الصراع الاساسى هو تنحى الاسلام عن القيادة حتى يخيل للمراقب أن أرضه فارغة من الفكر تحتاج الى الفكر الذى يقوم بملء هذا الفراغ •

٤ - ان هذا الصراع يشنت جهود الامة ويحول دون قيامها بأى تنمية اقتصادية ناجحة •

٥ - ان الاسلام يجعل من الشروط الجوهرية لمنهجه ان يتم حسم هذا الصراع كمقدمة منطقية او كمرتكز أساسى تقوم عليه عملية البناء والتشييد، وبدون أن تخلص أرض الوطن لفكر مذهب واحد هو الاسلام ، فلا يمكن أن تبدأ عليها جهود منتجة •

٦ - ان حسم الصراع المذهبى هو الاجراء الذى تأخذه كل الامم الجادة فليس من بينها من يسمح للمذاهب المناوئة بأن تمارس الدعوة اليها •

## المبحث الثانى بناء الانسان على قيم الاسلام

تمهيد :

قررنا فى المبحث السابق أن اللبنة الاولى والاساسية فى بناء التنمية ليست الا حسم الصراع المذهبى الذى تدور رحاه على أرض الاسلام ، وان هذا الحسم يكون فى صورة ادراك للحقيقة التى تطبقها كل الامم الجادة عندما تحظر على أى مذهب ان يناوئ مذهبها فوق أرضها وعلى قلوب ابنائها ، ويظهر فى شكل ايمان مطلق وعلان واضح بتبنى المجتمع الاسلامى للاسلام ديناً ، عقيدة وشريعة ، مذهباً ونظاماً .

تلك هى اللبنة الاولى فى منهج التنمية الاسلامى ، تخليص المجتمع من الصراع المذهبى وتوحيد جهوده وتوجيهها كلها اتجاه واحد ، يجمعها الايمان بالله تعالى وتنفيذ توجيهاته فى واقع المجتمع .

أما اللبنة الثانية والتى تأتى بصورة منطقية تابعة للبنة الاولى ونابعة منها ، فهى أن نصنع الافراد على عيني الاسلام ، وأن نجعل منهم افراداً من نوع خاص ، هو النوع القادر على تحمل المسئولية والنزوى بتبعاتها ، النوع الذى يسلك سلوكاً رشيداً يدفع بالتنمية خطوات الى الامام . أى أن نقوم ببناء افراد يتحلون بالقيم المطلوب توفيرها فى الفرد القادر على الاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا وهى القيم الاسلامية .

ومهمة هذا المبحث هى بيان هذه القيم وأهميتها ودور الانسان الذى يتحلى بها فى القيام بالتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

**المطلب الاول : الانسان والتنمية الاقتصادية .**

**المطلب الثانى : أهم القيم التى يربى عليها المسلم .**

**المطلب الثالث : مدى التلاؤم بين القيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصادية .**

## المطلب الاول

### الانسان والتنمية الاقتصادية

#### تمهيد :

ليست هناك قضية يؤيدها المنطق والواقع وتلقى اجماع علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ مثل دور الانسان فى التنمية الاقتصادية \* وليس هذا بغريب ، فلولا الانسان لما كانت هناك قضية تخلف وتقدم ، ولولا لما كانت هناك حياة اجتماعية بكل ما يترتب عليها من مشكلات فى شتى نواحيها .

فدور الانسان فى التنمية الاقتصادية حاسم ، وبذونه لن نتحقق مهما توفرنا الموارد المادية ، وبوجوده الفعال يمكن ان تتحول أكثر المناطق فقرا فى الموارد الى أكثرها تقدما وازدهارا ، ومن هنا فان المجتمعات تكون متقدمة أو متخلفة للعديد من الاسباب ، لكن رأس هذه الاسباب هو الانسان ودوره الفعال ومكانته ومنزلته فى المجتمع ، وهل هو غاية أم وسيلة ، ويكون من الممكن القول « بأن اهمال أو تجاهل قضية الانسان هى من الامور التى أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الاساسى لنجاحها<sup>(١)</sup> » وان المجتمعات التى حققت التقدم انما حققت ذلك باعتمادها دائما على انسانها العامل ، فالانسان يلعب دورا بالغ الاهمية فى مجال التنمية كما ثبت من الدراسات العميقة لمشكلة التخلف ، ومن التحليلات العملية لاسباب اختلاف مستويات التقدم الاقتصادى بين الدول<sup>(٢)</sup> . » وان ما يتم من اعمال فى اى مجتمع انما يتم على أيدى أولئك الناس الذين يكونون هذا المجتمع ومن ثم فان ما سوف ينجزونه فعلا يتوقف على الدوافع والحوافز الملزمة كما يتوقف على الموارد الاقتصادية التى بين ايديهم<sup>(٣)</sup> .

(١) مالك بن نبي ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٦٨ .

(٢) د. صلاح نابق ، محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ،

القاهرة ، بدن رقم سنة ١٩٧١ ص ٩٥

(٣) بوكاتان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

وهذا المطلب يهتم بأبراز هذه الحقيقة في فروعه الثلاثة التي يتكون منها وهي :

**الفرع الاول : الانسان وسيلة التنمية وغايتها •**

**الفرع الثاني : التنمية تغيرات جوهرية تصيب الانسان •**

**الفرع الثالث : التغيرات تصيب النفس والارادة الانسانية •**

**الفرع الاول — الانسان وسيلة التنمية وغايتها :**

علاقة الانسان بالتنمية علاقة عضوية ، علاقة بين الشيء ونفسه ، بحيث يكون الحديث عن التنمية حديث عن الانسان في نفس الوقت ، فالانسان هو صانعها والقائم بها ، وهو في نفس الوقت الهدف منها ، فهو الوسيلة والغاية ، السبب والنتيجة ، وغيا ب دوره الفعال غيا ب لها ، ورغبته في تحقيقها هي نقطة البدء فيها كما يجمع على ذلك خبراء التنمية في العصر الحديث<sup>(١)</sup> .

ومن ثم فان البحث عن كيفية تحقيقها والاسراع بها يكون — في الجانب الاكبر منه — بحثا في جوانب نفسية الانسان ، وكيف تصاغ الصياغة القادرة على أن تجعل منه وسيلة تصل الى غايتها من اقصر الطرق • ولا نقصد من ذلك أن نجعل الانسان آلة لخدمة التنمية الاقتصادية — كما جعلته المناهج المادية — فان ذلك قضاء على الانسان لا بناء له • فمما التنمية عندنا الا جانب من جوانب الحياة الانسانية ، وانما الذي نقصده ان نبذل غايتها لنجعل من الانسان انسانا على اكمل وجه ، فاذا حققنا ذلك نكون بالقطع قد وصلنا به الى الانسان الملائم لبناء التنمية والنهوض بمتبعاتها ، بل نكون قد حققناها بالفعل ، ذلك أن التنمية وما يترتب عليها من تغيرات ان هي في الحقيقة الا تغيرات تصيب الانسان على المدى الطويل وهذا هو ما سنتبينه من الفرع التالي :

---

Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, London, George (١)

Allen & Unwin Ltd., 1961, P. 23 - 25.

## الفرع الثانى — التنمية والتغيرات الجوهرية التى تصيب الانسان :

اذا كان الانسان هو العنصر الجوهرى فى أى تغيير يطرأ على الحياة بأوضاعها المختلفة ، فان ما يشاهد من تغيرات طويلة المدى فى العالم الاقتصادى ، ( تنمية أو تخلف ، ازدهار أو اضمحلال ) انما هو فى الحقيقة تغيرات جوهرية تصيب النفس الانسانية أولا ، ثم تؤثر فى الحياة التى يصنعها الانسان . فما لم يتغير الانسان فى آرائه واتجاهاته ، وما لم يتغير محتواه النفسى ، فلن يتغير شئ فى محيطه المادى ، وصدق الله العظيم اذ يقول : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »<sup>(١)</sup> فكل التغيرات التى تصيب حياة الانسان انما ترجع الى ما يحدثه فى نفسه من تغير ، وكل تغير مادى يكون تابعا لتغير نفسى أصاب افراد المجتمع .

وعليه فان الشرط الجوهرى لتغير الواقع الذى يحيط بنا من تخلف الى تقدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة والجرى وراء رعوس الأموال ، فذلك امور ثانوية ستتوفر كرد فعل لما يصيب الانسان من تغير ، ولو جمعنا اموال قارون الى فوائض البترول واعطيناها لمجتمع ينقصه الانسان الصالح لما اجدها ذلك شيئا ، والواقع المحيط بنا خير شاهد .

ان الشرط الجوهرى لتحقيق التنمية اذا هو شرط معنوى لا مادى ، وهو توفر الارادة التى تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضطلاع بها ، وذلك بتغيرات تصيب الانسان فتجعله متصفا بصفات معينة وحاملا لقيم خاصة تنتج التنمية الاقتصادية .

فهذه التغيرات فى الحياة بمثابة ما يسمى فى مجال البحوث العلمية « بالتغير المستقل » واما التنمية الاقتصادية فهى « المتغير التابع » بمعنى انه كيفما يكون للانسان من تلك الصفات فان الاقتصاد يتغير تبعاً لها<sup>(٢)</sup> . واذا توفر العامل المستقل فان الشروط المادية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية

(١) سورة الرعد ، الآية رقم ١١

(٢) د. زكى نجيب محمود ، مجتمع جديد أو الكارثة ، دار الشروق ، بيروت :

طبعة سنة ١٩٧١ ص ٨٤

لا تخرج عن ان تكون وسائل سيوجدها الانسان ان لم تكن موجودة ، وقد شاعت ارادة الله تعالى ان يتوافر منها قدر ليس بالقليل في اى مجتمع • بل ان الاعتماد على الجوانب المادية للتنمية الاقتصادية والاندفاع في البدء بتحقيقها قبل توافر الجوانب غير المادية ممثلة في الانسان وظروفه الثقافية والاجتماعية والاخلاقية ليس غير كاف فحسب ، بل مؤد الى اوخم العواقب<sup>(١)</sup> •

فالتنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها جهد ضخم لا يقتصر على اقامة محاور الانتاج ، بل قبل ذلك يجب أن ينصرف الى تهيئة الفرد ماديا ومعنويا لجابهة عملية الانماء الاقتصادي الشامل ، وان هذا الجهد المنصب على بناء الفرد والنتائج المترتبة عليه تمثل في النهاية الصرح الشامخ الذى نطلق عليه التنمية الاقتصادية ، فهى في جوهرها تغيرات تصيب انسان المجتمع قبل ان تصيب اى شىء اخر •

ولكن اى جانب من جوانب الانسان هو المسيطر ، والتغيرات التى تصيبه هى الحاسمة ؟ ان ذلك ما سيحيط عليه الفرع التالى :

### الفرع الثالث - تغيرات النفس والارادة الانسانية :

ان التغيرات التى تصيب الانسان والتى اعتبرناها هى التقدم او التخلف الاقتصادى على المدى الطويل ، هى فى المقام الاول المواقف الفكرية والنفسية التى تتصل اساسا بالهياكل المذهبية ، والتى لا يمكن بدونها ان يوجد نظام اقتصادى يكفل اطلاق قوى التنمية ويضمن استمرار تقدمها • ذلك ان التنمية فى صورتها الحقيقية عملية تفاعل بين مجموعتين من العوامل :

١ - عوامل خارجة عن ذات الفرد ، وتتمثل فى العناصر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تحيط به فى لحظة زمنية معينة •

(١) د. محمد على رفعت ، تقديم كتاب وسائل التنمية الاقتصادية فى طبيعته العربية لبوكانان واليس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ج ١ ص ١٠٠

٢. — عوامل داخلية في ذاتية الفرد وتتمثل في مجموعة القيم التي يحملها والتصورات الاعتقادية التي يؤمن بها .  
والمجموعة الاولى اما ان تكون معوقة للمجموعة الثانية او دافعة لها ، وفي الحالتين فان الموقف الحاسم بيد المجموعة الثانية ، اى القيم التي يحملها الفرد والتصورات الاعتقادية التي يؤمن بها . اذ عندما تكون المجموعة الثانية من النوع المعوق للتنمية ، وتكون المجموعة الاولى دافعة للتنمية وقواها ، فلن يفيدنا شيئاً توفر المجموعة الاولى ، وسيبدها ويقضى عليها الفرد بقيمه الفاسدة وتصوراته المعطلة . وعندما تكون المجموعة الاولى من النوع المعرقل لخطوات الانسان المحد من انطلاقه فان المجموعة الثانية من العوامل ، اى القيم والتصورات الاعتقادية ، اذا كانت صالحة فانها لن تستسلم للتحدى المفروض عليها من المجموعة الاولى ، بل ستعمل على مقاومة سلطانها وما تحاول ان تفرضه من تخلف ، وستنصر وتحقق التقدم ما فى ذلك شك ، والتجربة العربية الاسلامية فى العصور الوسطى ، وتجربة اليابان فى العصر الحديث ، أكبر شاهد على قدرة الانسان بقيمه على الانتصار على تحدى الواقع الذى يحيط به .

وهكذا نرى ان التغيرات التى تصيب الانسان فينتج عنها تغير واقعها ما بين تخلف وتقدم هى — فى الاساس — ما يتعلق بقيم الانسان وتصوراته الاعتقادية والاخلاقية ، وليست اية تغيرات اخرى . وهذا هو القانون الذى وضعته الآية الكريمة « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » (١) فالتغير النفسى الذى يصيب النفس الانسانية فيمنحها الارادة الصلبة والقدرة على المغالبة والتصدى للمشكلات وتحديها ، هو اول ما يتطلبه بناء الانسان من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وارادة الصمود والمغالبة هذه لا يمكن ان تتحرك فى الانسان الا من خلال فكرة او عقيدة يؤمن بها ، ويستمد القوة من معينها . ومن ثم فان العقيدة هى جوهر بناء الانسان ، ومن هنا تظهر لنا اهمية

المرتکز الاول من مرتکرات تحقيق التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ،  
والتي تمثلت في ضرورة حسم الصراع المذهبي في العالم الاسلامي ، وجعل  
الفرد المسلم يحيا في ظل عقيدة الاسلام ، ثم بنائه بناء اسلاميا ، اى جعل  
الفرد في مجتمعنا يتربى ويبنى من مجموعة القيم التي يمثلها الاسلام ، او تمثل  
هي الاسلام ، تلك القيم التي سنبينها في المطلب التالي •

### المطلب الثاني

القيم التي يربى عليها الانسان في المنهج الاسلامي

تمهيد :

في هذا المطلب سنتعرف على القيم التي يغرسها الاسلام في ابنائه عن  
طريق منهج التربية الاسلامي ، وسنبين في الفرع الاول اهمية اسلوب التربية  
وضرورة ان يكون للمجتمع اسلوبه التربوي الخاص به والا فلا امل في اى  
تقدم ، لاننا باستيراد اسلوب التربية من الخارج — كما هو واقع المجتمعات  
الاسلامية اليوم — نقوم بتخريب بيوتنا بايدينا وايدى الكافرين ، وتحطيم  
حصوننا بانفسنا وبمناهج المشركين ، ثم في الفرعين الثاني والثالث نستعرض  
بايجاز موضوعا يحتاج الى مجلدات وهو القيم التي يغرسها المنهج الاسلامي

• الفرع الاول : اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامي

• الفرع الثاني : مفهوم العبادة كقيمة في منهج التربية الاسلامي

• الفرع الثالث : اهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية في منهج  
التربية الاسلامي •

### الفرع الاول — اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامي

قبلا ان ندخل الى اسلوب التربية القائم في مجتمعاتنا اليوم ، يهتما ان  
تحدد مفهوم التربية كما يراه المختصون بها لنرى على ضوء هذا المفهوم موقفنا  
على حقيقة ، وهل يتفق حتى مع مفهوم التربية الذي يؤمن به من ننقل عنهم  
الاساليب التربوية ام لا ؟



ان مفهوم التربية لدى الشعوب الواعية يعنى نظاما لغرس الحقائق والعقائد التى يؤمن بها الشعب فى قلوب ناشئته وتغذيتها كي يؤمنوا بها ويتحمسوا لها ويحيون بها • وقد اصبح من المقرر لدى علماء التربية فى الغرب « ان كل شعب من شعوب العالم انما يصوغ نظامه التعليمى وفق نظرية الحياة التى يؤمن بها يقول Sir Percy Neinn ان التعليم هو الجهد الذى يقوم به آباء شعب ومربوه لانشاء الاجيال القادمة على اساس نظرية الحياة التى يؤمنون بها<sup>(١)</sup> » •

ويقول John Dewey فى كتابه Democracy and Education ان الامة انما تعيش بالتجديد ، وان التجديد يقوم على تعليم الصغار • ان الامة بطرق متنوعة تكون من الافراد ورثة صالحين لوسائلها ونظرية حياتها وتصوغهم فى قوالب عقائدها ومناهج حياتها<sup>(٢)</sup> •

ويقول Prof. Clark مهما قيل فى تفسير المعارف فمما لا محيص عنه أنه سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الامة وجهادها فى سبيل تخليدها ونقلها الى الاجيال القادمة<sup>(٣)</sup> •

ذلك هو مفهوم التربية الذى تأخذ به الامم التى تحرص على وجودها واستمراريتها وعدم تهديد ابنيها من الداخل ، فما هو الحال فى غالبية الدول الاسلامية ؟ ان لديها نظاما للتربية يقوم على ازدواجية خطيرة من ناحية ويكل معظم شئون التربية لخبراء فرضوا عليها ايام الاحتلال ، فلما خرجوا تركوا بصماتهم على نظام التربية فاخرج لنا هذا النظام اجيالا فقدت صلتها بحقيقة رسالتها فى هذا العالم ، او فقدت جوهر عقيدتها • ولم تستطع البلاد الاسلامية ان تكون على مستوى الوعى الكافى لتدرك ان عملية التربية فى امة ما ليست بضاعة تصدر الى الخارج او تستورد الى الداخل شأنها شأن المواد الخام ، وانما هى لباس يفصل على قامة كل شعب وملامحه القومية وتقاليده الموروثة

(١) ، (٢) نقلا عن ابو الحسن الندوى ، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة

الغربية ، دار الانتصار ، القاهرة ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٧٥

(٣) المرجع السابق ص ١٧٥

وآدابها المفضلة واهدافه التي يعيش ويموت من اجلها . فليست التربية الا وسيلة لدعم العقيدة التي يؤمن بها شعب ما ، ونقلها سليمة الى الاجيال القادمة .

ولو اردنا ان نصوغ تفسيراً لنظام التربية مشتقاً من اقوال كبار التربويين الذين نقلنا رايهم اعلاه لقلنا : ان التربية هي السعى الحثيث المتواصل الذي يقوم به الاباء والمربون لانشاء ابنائهم على الايمان بالعقيدة التي يؤمنون بها والنظرة التي ينظرون بها الى الكون والحياة والانسان ، ومن ثم تمكينهم من ان يكونوا ورثة صالحين للتراث الذي ورثه هؤلاء الاباء عن اجدادهم ، مع الصلاحية الكافية للتقدم والتوسع في هذه الثروة بما يفتتح عنه الفكر البشري السليم المتفاعل مع هذا التراث .

فما موقفنا في البلاد الاسلامية من هذا المعنى ؟ ان اسلوب التربية في البلاد الاسلامية اليوم يقوم على استيراد النظريات والمناهج والاسلوب في جملته ، وذلك بفعل التبعية الفكرية للعالم العربي ، التي تمكن المستعمر من ان يؤصل جذورها في المجتمعات الاسلامية قبل ان يفارقها بوجوده العسكى .

وهذا الاسلوب هو ظل لعقائد واضعيه ، وموقفهم من الكون والحياة والانسان . وتسرى هذه الروح في جميع العلوم والمعارف من الفلسفة والتاريخ الى الاقتصاد والسياسة وسائر العلوم بحيث لا يمكن تجريدها منها .

وبالتالى فانه من العجيب ان تكون لنا عقيدتنا الخاصة ونظرتنا المستقلة الى الكون والحياة والانسان ، ثم تكون علومنا وتربيتنا مستوردة من امم تخالفنا هذه النظرة وتسرى في علومها روح عقائدها وفلسفاتها ، ولن ينتج من هذا الصنيع الا البلبلة والحيرة الفكرية . والتي تنتهى بالصراع الفكرى الدمى ، وتأرجح المجتمع بين هذا الفكر وذاك ، ومن ثم لا يجتمع له عقد ، ولا تتوحد له جهود ، ولا يصل الى هدف . فما هو المخرج من هذا ؟

: ليس امامنا — اذا كنا نبغى الوجود والتقدم — الا ان نعيد صياغة نظامنا التعليمى واسلوبنا التربوى بما يلائم عقائدنا ومقومات حياتنا ، بحيث نخرج

من مواده روح المادية والتمرد على الله ، والثورة على القيم الخلقية والروحية ، وننفخ فيه روح الانابة الى الله تعالى فمن علوم اللغة والاداب الى العلوم العمرانية الى علوم الاقتصاد والسياسة يجب ان لا تسيطر فيها الا روح الاسلام ، ولنكفر بامامة الغرب والشرق ، ولنجعل علومهما ونظريتهما موضع الفحص فلا نقبل منها الا ما يوافق عقيدتنا ويناسب احتياجاتنا ونرفض ما عداه (١) .

ولقد أدركت البلاد الاسلامية أهمية تحقيق الاستقلال السياسى فكافحت حتى نالتة ، ثم تبين لها انه استقلال مظهرى طالما أنها تابعة اقتصاديا ، فبدأت تدرك أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وهى تبذل قصارى جهدها لتحقيقه حتى يكون للاستقلال السياسى معنى ، لكنها وهى بسبيل تحقيق ذلك لا تدرك أن المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عهد انتشيد أن يتشيد بالافكار المستوردة أو السلطة عليه من الخارج سواء كانت تمت الى الاستشراق ( الافكار الغربية ) أو الشيوعية (٢) فعلى ان ننا جادين فى صون استقلالنا الاقتصادى ، ان نستعيد أصلتنا الفكرية واستقلالنا فى ميدان الافكار حتى نحقق بذلك استقلالنا الاقتصادى والسياسى (٣) ، علينا اذا وكجزء أساسى من استعادة شخصيتنا التى هى الركيزة الجوهرية لتحقيق انطلاقة إنمائية أن نحقق الاستقلال الفكرى ، وان نستقل بأسلوب للتربية ينبع من عقيدتنا ويقوم على تأصيلها وتعميقها فى نفوس ناشئتنا ، وذلك باتباع أسلوب يقوم على غرس القيم الاسلامية فى نفسية الافراد ، تلك القيم التى بدونها سيظل الإنسان فى هذه البلاد أكبر عقبة فى سبيل التنمية ، بينما هو نفسه

(١) أبو الحسن الندوى ، نحو التربية الاسلامية ، المختار الاسلامى ، القاهرة ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٣٩

(٢) مالك بن نبي ، انتاج المستشرقين واثره فى الفكر الإسلامى الحديث ، مكتبة علم ، القاهرة ، ط ٥١ سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٢

(٣) المرجع السابق ص ٦٢

سيتمحول الى محرك رئيسى لقوى التنمية ان هو صينغ صياغة اسلامية وتحركت  
من خلال سلوكه قيم الاسلام الانمائية \*

فما هى أهم القيم التى يغرسها أسلوب التربية الاسلامى والتى هى ذات  
صلة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ ان ذلك ما سيجيب عليه الفرعان  
التاليان \*

### الفرع الثانى — مفهوم العبادة كقيمة فى منهج التربية الاسلامى :

يبدأ منهج التربية الاسلامى بوضع اعمال الانسان كلها — التى كلف  
بها — فى وضعها المحدد فى عرف هذا المنهج ، الا وهو وضع العبادة ،  
فلم يخلق الانسان فى مفهوم الاسلام الا لعبادة الله سبحانه وتعالى ، وليس  
له هدف آخر ومن ثم فكل ما يكلف به من الاسلام فهو عبادة يؤجر عليها  
من الله سبحانه وتعالى \*

يقول سبحانه « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (١) ، فلم يخلق  
الانسان الا ليعبد الله تعالى . وفى نفس الوقت فان الله تعالى يقرر أنه  
خلق الانسان ليقوم بالخلافة على الارض ، « انى جاعل فى الارض خليفة » (٢) ،  
فاعباء الخلافة والقيام بها اذا هى العبادة ، وهى تتمثل فى عمارة الارض اذ يقول  
تعالى : « هو انشاكم من الارض واستعمركم فيها » (٣) أى انشاكم من الارض  
وطلب عمارتكم اياها ( والطلب من الله تعالى على الوجوب ) قياما بواجب الخلافة  
طبقا لشروط المستخلف ، وهو ما يمثل العبادة له سبحانه \*

وهكذا يتضح مفهوم العبادة فى المنهج الاسلامى كقيمة تغرس فى الفرد  
قبل أن يبدأ سلم الفقه والمعرفة ، وحتى يكون لها أثرها فى بقية القيم  
التي سيتخلق بها الفرد تدريجيا \*

(١) سورة الذاريات ، الآية رقم ٥٦

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠

(٣) سورة هود ، الآية رقم ٦١

فكل ما يدخل في اطار تعمير وتنمية الحياة فوقها وجعلها ايسر سبيلا وأقوم طريقا فهو عبادة لله تعالى . ولقد جاءت السنة المطهرة لتقرر هذا المفهوم فلا تدع مجالاً للبس فيه ، فقد ذكر للنبي صلوات الله وسلامه عليه اخوان ، أمر ثالثهما ، وأنه لا ينتهي من صلاة الا الى صلاة ، ولا يفرغ من صوم الا الى صوم . فسألتهما النبي صلوات الله وسلامه عليه عن يرعى ابله ويسعى على ولده ، فقالا : نحن . فقال النبي صلوات الله وسلامه عليه : أنتما أعبد منه . وهكذا تقرر السنة المطهرة ان الصلاة والصيام ورعى ابله والسعى على الاولاد ، عبادة لله تعالى لا تفترق أحدهما عن غيره . بل ان السعى على الاولاد ورعى الابن وعمارة الارض بأى وسيلة مباحة افضل من صلاة وصوم النفل ، وذلك موقف اسلامي مقرر ، يقول الامام على كرم الله وجهه ورضى عنه « اذا أضرت النوافل بالفرائض فافرضوها »<sup>(١)</sup> ويروى عن أنس ( ض ) قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فمنا الصائم والمفطر قال فنزلنا منزلا حارا أكثرنا ظلا صاحب الكساء ، فمنا من يتقى الشمس بيده قال : فسقط انصوام وقام المفطرون . فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالاجر كله « فهنا صيام لا ينكر أحد انه عبادة بل ركن جوهرى من أركان الاسلام واحد فرائضه الخمسة ، وهنا عمل عادى — ضرب الخيام وسقى الركاب — فمن فاز بالاجر ؟ الصائم أم من مارس العمل العادى ؟ لقد حاز به الثانى ومعلوم أن الاجر لا يكون إلا على العبادة ، فهذا الحديث يفيد أن العمل عبادة من ناحية كما يفيد أنه أفضل من الصيام في بعض المواطن وليس بعد ذلك دليل على أن العمل بمعناه الاقتصادي عبادة من أفضل العبادات في الاسلام .

وإذا ربي الفرد على هذا المفهوم للعبادة ، انخرس في وجدانه مراقبة الله تعالى في كل عمل يقوم به اذ هو يعبد الله تعالى ، ونظافة اليد والقلب مطلوبة في العبادة ، فان الله تعالى طيب لا يقبل من العمل الا طيبا .<sup>(٢)</sup> وبهذا المفهوم يمارس المسلم عمله على الارض مرتديا ثوب السماء فلا يحتاج الى

(١) الامام على ، نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٦٨ .

(٢) رواه مسلم والترمذى ، الكنز ، ص ١٠٥ ، رقم ٦٩٦ .

وقريب من البشر ذلك أنه يعلم إن اتقن العمل أو حسن القيام به لا ظاهراً فقط وإنما باطناً أيضاً ، جزء من التكليف الذى عليه ان يقوم به « إنما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) « قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً » (٢) أبى يعمل على حسب نيته (٣) .

وهكذا تكون جميع أعمال المسلم عبادة الله تعالى إذا جاء بها بهذه النية ، حتى ما يظنه الناس بعيداً عن ذلك . فالتيان الشهوة فى موضعها عبادة لله تعالى يقول عليه الصلاة والسلام « وفى بضع أحدكم صدقة » فيقول الصحابة يارسول الله ( صلوات الله وسلامه عليه ) أيائى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ، فيقول صلوات الله وسلامه عليه : أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر ؟ قالوا نعم . . فقال : فذلك لو وضعها فى الحلال كان له أجر . (٤) .

فالعبرة فى الاسلام ليست محصورة فى أعمال من الخشوع الفالاحس كالصلاة والصيام مثلا ، ولكنها تتناول كل حياة الانسان النعملية أيضا . . فيجب أن نأتى أعمالنا كلها — حتى تلك التى تظهر تافهة — على أنها عبادات ، « فالاسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادى وما هو روحى ، ولا يفرق بين ما هو دنيوى وما هو أخروى » (٥) وإنما الإسلام وحدة واحدة تأتلف فيها الأرض والسماء وتذوب الدنيا فى الآخرة ، ويصدق ابن تيمية عندما يقول : أن الله تعالى أنما خلق الاموال اعانة على عبادته لأنه أنما خلق الخلق لعبادته (٦) .

وهذا المفهوم كقيمة اسلامية يغلف كل القسيم التى سنتناولها فى الفرع التالى :

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، ج ٦ ، ص ٢١

(٢) سورة الامراء ، الآية رقم ٨٤

(٣) صحيح البخارى ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢١

(٤) صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ٤٠٢

(٥) د. محمد شمسى الفنجري ، ذائبة السنامة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٤

(٦) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، دار الشعب ، سنة ١٩٧١ ، ص ٤٠

### الفرع الثالث — أهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية في منهج التربية الإسلامية :

بعد مفهوم العبادة السابق كقيمة أساسية في منهج التربية الإسلامية نرى هذا المنهج يهتم ببناء الإنسان من مجموعة من القيم تجعل منه لبنة صالحة دافعة للتنمية الاقتصادية ومحقة لعمارة الأرض كمفهوم أعم وأشمل من مفهوم التنمية كما بينا في الباب الأول • ولا يتسع المقام للاتيان على هذه القيم ، وانما يكفي أن نشير الى عدد منها ربما لا يكون أهم مما سنتركه، ولكنه مجرد تمثيل يظهر عظمة هذا المنهج وما يمكن أن يفعله لو خلى بينه وبين ابناء المجتمع ، اذا جعل منهم بناء الحضارة وقادة للتقدم تخرب بهم الامثال كما جعل من اشياعهم من قبل •

ولنضرب مثلاً بموقف الاسلام من :

- ١ — العلم •
  - ٢ — العمل •
  - ٣ — المال والانتاج والاستهلاك •
- نفى هذه الامثلة ما يكفي :

#### أولاً — موقف المنهج الإسلامي من العلم :

من أهم ما يخرسه منهج التربية الإسلامية في نفسية وعقل المسلم موقفه من العلم والعلماء ، اذ يبدأ فيغرس في نفس المسلم الهم للعلم ، فيعلمه أن يعيش حياته كلها طالباً له مستريداً منه باذلاً وسعه في تحصيله ما استطاع الى ذلك سبيلاً ، لا يمنعه تقدم في السن ولا تحصيل قدر منه مهما بلغ ، ولا بعد الشقة بينه وبين مصادره ما تمكن من الوصول اليها ، يقول عليه الصلاة والسلام : « اطلبوا العلم من المهد الى اللحد » (١) ولا يزال المرء عالماً ما طلب العلم فاذا ظن انه علم فقد جهل ، ويعلمه ربه ان يدعو « رب زدني

(١) الجامع الصغير ، ج ١ ص ١٠٨

علماء»<sup>(١)</sup> ويوجه المسلمين عليه الصلاة والسلام قائلا « اطلبوا العلم ولو في الصين »<sup>(٢)</sup> .

ومن ابحاث النصوص الثلاثة الاولى يبدو لنا أن المنهج الاسلامي يرى في العلم طريقا يسار عليه مدى الحياة ، وليس نهاية معينة يوصل اليها . وهذه القيمة تستتبع قيمة أخرى تتعلق بمكانة العلماء في الامة الاسلامية ، ويربى المسلم على التحلى بها وهي احترام العلماء ومعرفة قدرهم ، فهم حملة العلم ومن ثم تكون لهم الصدارة في المجتمع ولهم حق القيادة والتوجيه فيه . يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « يوزن مداد العلماء بدماء الشهداء يوم القيامة ويقول أيضا : لمداد جرت به اقلام العلماء خير من دماء الشهداء في سبيل الله » ومن ثم فإن الكلمة العليا في المجتمع الاسلامي لا ينبغي أن تكون لغیر ما خطه العلماء بمدادهم الطاهر النبيل . ويصون هذه القيمة ويكملها ، ان العلم في الاسلام مسئولية ، ويهدف الى بناء الحياة ، فلا يعرف الاسلام « العلم للعلم » وانما العلم لبناء الحياة ولغاثة كل من يطلبه فمن كتب العلم في الاسلام فقد باء بالخبران وخان الميثاق الذي أخذه الله تعالى على العلماء ببيان العلم وعدم كتمانهم ، ولا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فیم افناه ، وعن علمه ماذا عمل به»<sup>(٣)</sup> ويتفرع من موقف الاسلام من العلم ومكانة العلماء ، موقفه من الخبرة واهلها ، فما اهل الخبرة في فرع من الفروع الا علماء هذا الفرع ، فيربى المسلم على احترام صفة التخصص في المتخصصين . ومن منطلق المسؤولية عن كل كلمة ينطق بها المسلم « قولوا قولاً سديداً »<sup>(٤)</sup> « ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد »<sup>(٥)</sup> فانه يربى على عدم اقتحام الموضوعات بغوغائية . فالاسلام لا يعرف من يعرف كل شيء وانما يعرف الخبراء المتخصصين في كل مجال ، وهم القادرون على

(١) سورة طه ، الآية رقم ١١٤

(٢) الجابح الصغير ج١ ص ١٠٩

(٣) رواه الترمذی ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٦٤٢ ، رقم ٤٣٣٣

(٤) سورة الاحزاب الآية رقم ٧٠

(٥) سورة ق — الآية رقم ١٨



الفتوى فيه يقول تعالى « ولا يبينك مثل خبير »<sup>(١)</sup> فليس كل من تسال  
يجيبك الاجابة السليمة وانما الخير فقط هو القادر على اعطائك الراى  
السديد والمشورة الصادقة « فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون »<sup>(٢)</sup> « ولو  
ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم »<sup>(٣)</sup> فاهل  
الاستنباط أى الباحثون هم القادرون على الوصول الى صواب الراى فى  
الموضوع المطروح ، فهم اهل الخبرة والثقة معا . بل ان معرفة الله تعالى  
لها خبراؤها الذين يمكنهم ان يرشدوا اليه سبحانه من يريد التعرف  
عليه « الرحمن فاسال به خيرا »<sup>(٤)</sup> .

وهكذا ينشأ المسلم ويربى على هذه القيم ، يطلب العلم وينمى دائما  
معارفه ، ويحترم من يحمله ولا يلجأ فى شئونه الى غير خبير متخصص فى كل  
فروع من فروع الحياة ، وهو ما يعنى ضرورة توفر كل الفروع العلمية بالمجتمع  
الاسلامى .

#### ثانيا - موقف المنهج الاسلامى من العمل :

من القيم التى يحرص الاسلام على غرسها فى معتنقيه تقديس العمل  
واحترامه لذاته ، والارتقاء به الى درجة العبادة التى ليس فوقها درجة فى  
الاسلام ، فهى التى من أجلها وجدت الحياة . فكان الانسان فى الاسلام  
خلق ليعمل ، ومن ثم فان الجزاء سيكون يوم القيامة على أساس العمل ويجب  
أن يكون كذلك فى الدنيا .

فالرسول صلى الله عليه وسلم وهو الصورة المطبقة للاسلام المقتدى  
بها « مارؤى غارفا فى أهله قط اما يخصف نعله أو يخيط ثوبه أو ثوبا  
لمسكين »<sup>(٥)</sup> ولتستح ذلك غريبا بعد أن قال الله تعالى له : « فاذا فرغت فانصب »<sup>(٦)</sup>  
أى اذا انتهيت من عمل قادخل فى عمل آخر .

---

(١) سورة فاطر ، الآية رقم ١٤

(٢) سورة النحل ، الآية رقم ٤٣

(٣) سورة النساء ، الآية رقم ٨٣

(٤) سورة الفرقان ، الآية رقم ٥٩

(٥) الوصاى ، مرجع سابق : ص ٧

(٦) سورة الانشراح ، الآية رقم ٧

ولا يعرف الاسلام سنا تبيح للشخص ان يتقاعد عن العمل متى بلغها ، بل يربى المسلم على أن يكون وحدة منتجة طالما هو على قيد الحياة ، ما دام يملك القدرة على العمل فهو مسئول عن عمره فيم أفناه<sup>(١)</sup> ولن يستطيع الاعتذار بأنه تجاوز الستين او السبعين ، بل ان قيام الساعة لا ينبغي أن يحول بينه وبين أداء عمل منتج . يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « اذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل »<sup>(٢)</sup> وقد لخصت ذلك الحكمة الاسلامية التي يظنها الناس ( لفرط صدقتها واتفاقها مع موقف الاسلام من العمل ) من كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » فالإنسان في كل وقت يعمل ، فان كان مخلدا في الدنيا فان كل عمله سيكون لها ، وان كان سيموت غدا فان كل عمله سيكون مخصصا لما هو قادم عليه ، فكيف يوفق المسلم بين العاملين ، ان الاسلام قد وفق له بينهما ، حيث علمه أن يبتغي وجه الله في كل عمل ، فاذا هو عبادة ، يصلح معاشه ويبتغي وجه الله . يناجى ربه فيعيه على اصلاح معاشه ، يخلد بينهما الى الراحة ليكون اكثر اقبالا عليهما فاذا هو يعبد الله ، ويقول الامام على كرم الله وجهه موزعا وقت المسلم « للمؤمن ثلاث ساعات : ساعة يناجى فيها ربه وساعة يرم معاشه ، وساعة يخلى بين نفسه وبين لذتها فيما يحل ويحرم »<sup>(٣)</sup> وكل الساعات عبادة .

فالعمل في الاسلام عبادة لها نفس أهمية الصلاة ولا يقل في قوة طلبه عنها ، بل ان الامر بصلاة الجمعة جاء مع الامر بالعمل .. يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع .. فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون »<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه الترمذي ، انظر الكنز ( م . س ) ص ٦٤٢

(٢) الفزالي ، المستصفي ، ج ١ ص ٧١

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٩٣

(٤) سورة الجمعة ، الايتين ٩ ، ١٠

فلقد أمر المسلم بخمسة أوامر في هذا المقطع من كتاب الله تعالى الذي يحكى شريطا لاحداث يوم مسلم •• يقوم هذا المسلم باصلاح معاشه بوسيلة من الوسائل ، فاذا جاء وقت الصلاة من يوم الجمعة فعليه ان يترك العمل الذى يمارسه وليسع الى بيت الله يستمع الى توجيهات رئيس دولته أو نائبه ، فاذا فرغ من أداء صلاته فليعد الى ما كان عليه من اصلاح معاشه •

فهل هناك فرق في الدرجة بين هذه الاوامر الخمسة ؟ انما كلها على درجة من الاهمية تفيد الوجوب فان كانت الصلاة فرضا — وهى كذلك — فان العمل لا يختلف عن الصلاة في فرضيته ، وكيف تختلف منزلة العمل عن منزلة الصلاة وكلاهما عبادة خلق لها المسلم « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (١) وثمة جانب آخر في موقف المسلم من العمل • فهو يربى على أن العمل معيار التفاضل بين الناس وليست آية قيمة أخرى •

ويقول الله تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحييه حياة طيبة » (٢) ويقول تعالى « من يعمل سوءا يجز به » (٣) ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « يا فاطمة بنت محمد اعملى لا أغنى عنك من الله شيئا » (٤) ويقول : يا بنى هانم لا يأتينى الناس بالاعمال وتأتوننى بنسبكم الى رسول الله يوم القيامة » (٥) •

ويقول عمر رضى الله تعالى عنه « لو جاءت الاعاجم بالاعمال فهم أولى برسول الله صلى الله عليه وسلم منا » •

وهكذا يقف العمل في المنهج الاسلامى معيارا أساسيا بل ووحيدا في الدنيا والاخرة ، فالعمل مع الايمان هو كل شيء ، ولا يجدى في الاسلام ايمان بلا عمل ، كما أنه لا قيمة لعمل بلا ايمان • ومن ثم قرن الايمان بالعمل الصالح في كل المواطن التى ورد فيها في القرآن الكريم •

(١) سورة الذاريات — الآية رقم ٥٦

(٢) سورة النحل ، الآية رقم ٩٧

(٣) سورة النساء الآية رقم ١٢٣

(٤) رواه البخارى في الوصايا واحمد بن حنبل •

(٥) رواه البخارى ومسلم •

وتلك قيمة يربى عليها المسلم وينشأ ، وهى ذات أثر بعيد فى تحقيق التنمية الاقتصادية من غير شك ، بل ان أشد ما ينقص العالم الثالث اليوم ويحبط سعيه نحو التنمية هو افتقار جماهيره لهذه القيمة . ويظهر بالتالى مدى الخسارة التى لحقت بالمجتمع الاسلامى اليوم عندما فقد هذه القيمة ، ومدى جوهرية الاحتياج الى المنهج الاسلامى فى هذا المجتمع .

### ثالثاً - موقف المنهج الاسلامى من المال والانتاج والاستهلاك :

المال فى تربية المسلم هو قوام الحياة ، واصلاحه والقيام عليه اصلاح للحياة نفسها ، واضاعته صفة لا تقل فى أثرها عن تفرق كلمة الامة وانفراط عقدها . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثاً ، ويكره لكم ثلاثاً ، يرضى لكم : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وان تعتصموا بحبله جميعاً ولا تفرقوا ، وان تناصحوا من ولاه الله عليكم ، ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، واضاعة المال<sup>(١)</sup> .

لقد تضمن هذا الحديث قواعد بناء الامم وهى :

- ١ - عبادة الله تعالى .
- ٢ - لزوم الجماعة .
- ٣ - الشورى فى الحكم والنصح للحكام .
- ٤ - التفرغ للعمى والبعد عن التفاهات .
- ٥ - ترك اللجاج .
- ٦ - المحافظة على عصب الحياة الاقتصادية وما به قوام المجتمع ألا وهو :  
المال . ولكن كيف يحافظ المسلم على المال فلا يضيعه ؟

انه يربى على أن يكون أداة للاستثمار وتكوين رأس المال ، لا أن يكون أداة للاستهلاك وتبديد الثروات ، فلا اسراف ولا تبذير ، ولكن اقتصاد وتدبير .

(١) صحيح البخارى ، ط دار الشعب ، م سابق ج ٣ ص ١٥٧

ولا خضوع لنزوات النفس وشهواتها ، ولكن كبح لجماعها • فليس كل ما تشتهى يقدم لها ، وإن ركب في ذلك الصعب • وإنما على المسلم أن يكون عقلانيا في تلبية مطالبها • يقول عمر ( ض ) مستنكرا الخضوع لشهوات النفس الحلال « أو كل ما اشتهيتم استريتم » فضلا عن ترشيد الاستهلاك هذا فإن المسلم من ناحية أخرى يربى على أن الانتاج وزيادة رأس المال سلوك لا ينبغي أن يحول دونه حائل مهما بلغ حتى ولو كانت أهوال القيامة • فإذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يفرسها فليفعل » •

وإذا كان لدى المسلم مال منتج ( رأس مال ) فإن الاسلام يوجهه الى عدم جواز تحويل هذا المال الانتاجي الى مال استهلاكى ، فإن فعل فقد خالف توجيهات الاسلام ، ولن يبارك الله تعالى في تصرفه هذا ، بمعنى أن تحويل المال الانتاجي ( رأس المال ) الى مال استهلاكى فيه تخفيض لمستوى الرفاهية العامة واضرار بالمجتمع ، وهذا هو مدلول عدم البركة •

يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه مرشداً اني ما ذكرنا : لا يبارك في ثمن ارض او دار الا أن يجعل في أرض او دار « وفي رواية » من باع دارا أو عقارا ، فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمينا أن لا يبارك فيه « (١) •  
وهكذا ينشأ المسلم وتغرس في تكوينه تلك القيم تجاه المال والانتاج والاستهلاك •

فالمال قوام الحياة تجب صيانتة والمحافظة عليه وعلى انتاجيته ، ورأس المال منه تجب زيادته ومداومة تجميعه • والانتاج ومزاولته أمر مقدس لا يمحى النكوص عنه في أى ظرف ، ولا ينبغي السماح بتوقف عجلته حتى لو كانت القيامة آتفة • والاستهلاك في حد التوسط والاعتدال « فلا اسراف ولا تقتير » والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (٢) •

(١) رواه الامام احمد في مسنده وابن ماجه في سننه ويحيى بن آدم في كتاب

الخراج ، مرجع سابق ، ص ٧٩

(٢) سورة الفرقان ، الآية رقم ٦٧

هذه هي القيم التي يقوم منهج التربية الاسلامي بغرسها في نفوس الناشئة حتى يشبوا وهي جزء من تكوينهم ، تطبع سلوكهم وتوجه مسيرتهم ، وهي — كما قلنا من قبل — ليست أهم القيم التي يغرسها المنهج الاسلامي في تكوين المسلم ، بل لو كان المجال يسمح لعددنا صفات وقيم اسلامية لا تقل عما ذكرناه أثرا في دفع قوى التنمية واثاحة الفرصة لها ، من امثال قيمة الحرص على الوقت وعدم تضيقه فيما لا يفيد ، حيث روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لن تزول قدما عبد حتى يسأل بين ما يسأل عنه عن عمره فيم أفناه ، وتضم سنته الشريفة قوله « ما من يوم يطلع الا وينادى : يا ابن آدم انا خلق جديد وعلى عملك شهيد فاعتدنى فانى لا أعود الى يوم القيامة » .

هناك أيضا قيمة لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، ما دام دستور الاسلام منفذا • « يقول النبي صلوات الله وسلامه عليه » ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت الا مات ميتة جاهلية(١) • ويقول عليه الصلاة والسلام اسمعوا وأطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشي ما اقام فيكم كتاب الله «وفي رواية» اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة»(٢) ويقول « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة(٣) » .

وهناك قيمة الانتماء الى الجماعة والاهتمام بأمورها والبذل في سبيلها • يقول عليه الصلاة والسلام « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » •

الى غير ذلك من القيم التي يربى عليها المسلم • وسنرى في المطلب التالي كيف أن هذه القيم تتوافق تماما مع مقتضيات تحقيق التنمية والقيام بعمارة الأرض •

---

(١) رواه احمد .

(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٢

(٣) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائي .

## المطلب الثالث - مدى التلاؤم بين القيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصادية :

تمهيد :

عرضنا فى المطلب السابق القيم التى تمثل بعض ما يهتم المنهج الاسلامى بغرسه فى نفسية المسلم وجعله جزءا من تكوينه ، وفى هذا المطلب نحاول أن نتيبن أثرها على التنمية الاقتصادية . ونحن اذا امعنا النظر فى القيم التى مرت بنا امكنا ان نقسمها الى ثلاثة أنواع ، نوع بمثابة الشروط الممهدة للتنمية الاقتصادية ، ونوع بمثابة الاسهام المباشر فيها ، وثالث يمثل سياجا واقيا لها ، وضامنا لاستمرار تقدمها . ومن ثم نستطيع أن نتناولها بهذا التقسيم فى فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الاول : القيم التى تمثل شروطا ممهدة للتنمية .

الفرع الثانى : القيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنمية .

الفرع الثالث : القيم التى تمثل سياجا لاستمرار التقدم .

الفرع الاول - القيم التى تمثل شروطا ممهدة للتنمية :

هناك شروط يجب أن تكون متوفرة فى المجتمع حتى يمكن ان يبنى هذا المجتمع صرح التقدم الاقتصادى ، وتخلق هذه الشروط يجعل جهود التنمية التى ربما تبذلها المجتمعات تصب فى اناء بدون قناع . واهم هذه الشروط هى الامن والاستقرار وسيادة النظام ونظرة الافراد الى دورهم فى الحياة . فهل يهتم المنهج الاسلامى فى التربية بغرس قيم تجعل هذه الشروط متوفرة ؟ لننظر فى مضمون القيم الاتية :

١ - الخلافة عن الله تعالى .

٢ - لزوم الجماعة .

٣ - المحافظة على الوقت .

### أولا - قيمة الخلافة عن الله سبحانه وتعالى :

فمن أعمق العقائد وثابت القيم التي يخرسها منهج التربية الاسلامى في نفوس الناشئة ، مفهومه عن الحياة ودور الانسان فيها ، والذي يتلخص في : الخلافة في هذه الارض عن مالك الارض ، ومضمون هذه الخلافة تنفيذ ارادة المستخلف . وارادته سبحانه قضت كما قرر القرآن - ان يقوم الخليفة بعمارة الارض ، وان يحقق بهذه العمارة عبوديته لله تعالى ، فيعبده بكل حركة من حركاته وسكنه من سكناته .

ومفهوم الاسلام هذا لدور الانسان على الارض يؤكد قدرة الانسان وطاقاته التي تجعل منه خليفة السيد المطلق في الكون سبحانه . « لان الخلافة تستبطن معنى المسؤولية تجاه ما يستخلف عليه ، ولا مسئولية بدون حرية وشعور بالاختيار والتمكن من التحكم في الظروف » (١) . فهل تلائم هذه القيمة تحقيق التنمية الاقتصادية ام لا تلائمها ؟

ان هذه القيمة - عندنا - هي أكبر محرك يمكن أن يدفع بقوى التقدم الاقتصادي الى الامام ، وتوفر أرضية صلبة للانخلاقات طاقات الانسان ، اذ تجعل الهدف الذي خلق من أجله هو عمارة الارض ، وتجعل عمارة الارض هي مطلوب الله تعالى من عباده ، وتجعل السعي في تحقيق ذلك عبادة لله تعالى ، والتي أمر المسلم بأن لا يكف عن مزاولتها آناء الليل وأطراف النهار .

فكيف لا تحقق التقدم الاقتصادي أمة ربيت على هذه القيمة ؟

ويهمنا هنا ان نوضح ان مثل هذه القيمة ووجودها كامنة لدى الامة الاسلامية اليوم ، يجعل امكانية تحريك مجموع الامة بمحفزات أرضية ، مستمدة من الاشتراكية أو الرأسمالية أمرا ميئوسا منه تماما ، لان هذه الامة تكونت تاريخيا في اطار الاسلام وقيمه التي تربط الارض والسماء ، فتجعل انسان الارض لا يتحمس لعمارتها الا بأوامر الله تعالى ، فاذا حيل بين الامة وهذه الاوامر فقدت محركها الاول ودافعها الاساسي ، ولهذا صدق من قال :

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ع



« ابن الباس الارض اطار السماء يفجر في الانسان المسلم طاقاته وينير امكاناته ، بينما قطع الارض عن السماء يعطل في الخلافة معناها ويجمد نظرة الانسان المسلم الى الارض في صيغة سلبية . نالسلبية لا تنبع عن طبيعة نظرة انسان العالم الاسلامي الى السماء ، بل عن تعطيل قوى التحريك الهائلة في هذه النظرة ، بتقديم الارض الى هذا الانسان في اطار لا ينسجم مع تلك النظرة » (١) .

ولقد حقق مفهوم الخلافة دوره في هذه الدنيا يوم أن طبقته الامة الاسلامية فكانت تحركها هذه القيم ، فلما تخلت عنها أصابها ما أصابها ، وكان العنصر الذي خلق قوة العالم الاسلامي من قبل ، هو المسئول الآن عن ضعف المسلمين ، فالمجتمع الاسلامي بنى منذ أوله على أسس دينية ، وضعف هذا الاساس اليوم قاد الى ضعف البناء الثقافي فيه وربما كان سببا لاضمحلاله (٢) . ويوم أن يعود منهج التربية الاسلامي فيغرس هذه القيمة في ناشئة المسلمين ، فانها ستؤدي دورها في التمهيد لتحقيق التنمية الاقتصادية .

#### ثانيا - قيمة لزوم الجماعة :

ان لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، طالما أن شريعة الله تعالى منفذة ، توفر شرطا لا قيام للتنمية بدونه . فبناء التنمية لا يمكن ان يعلو ولا أن يبدأ الا في ظل الاستقرار وسيادة الامن والنظام . وطالما ان الجميع مكلف بلزوم الجماعة والانضواء تحت لوائها في ظل دستور الهى لا يخضع لاهواء حاكم ، ولا يفصل على هوى جماعة ، فان الاستقرار السياسى جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية للمجتمع الاسلامى . هذا الشرط الذى يجهض عدم توفره كل محاولات العالم الثالث في ميدان التنمية الاقتصادية .

ان الاسلام عندما أمر اتباعه بلزوم الجماعة وطاعة ولى الامر ايا كانت مواصفاته ما حقق شرطا واحدا هو اقامة الشريعة الاسلامية . قد جعل الاستقرار

(١) المرجع السابق ص ٤

(٢) محمد أسد ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة مهر فروخ ، دار العلم

للملايين ، بيروت ، ص ١٤ .

السياسى أمرا سهلا المنال قريب التحقق ، ومن ثم فإن تطبيق الاسلام يكفل تحقيق الاستقرار والامن والنظام ، تلك الشروط الجوهرية فى التمهيد للتنمية الاقتصادية •

### ثالثا - قيمة المحافظة على الوقت :

ليس هناك انسان يقدر الوقت حق قدره كما يفعل المسلم ، اذ هو يعلم انه مسئول عن كل لحظة من حياته غيم أنفقها • فى مصلحته ومصلحة المجتمع أم فى العبث والفساد ، وليست طاقات المجتمع الا أوقات افراده • ولو حافظ المجتمع على أوقاته وصانها من الضياع لحقق التنمية الاقتصادية فى اقصر زمن • فهل قيمة المحافظة على الوقت ، وقيمة لزوم الجماعة السابقة ، وقيمة الخلافة عن الله تعالى الاسبق تتوافق مع تحقيق التنمية الاقتصادية أم تتعارض ؟ ان العقل السليم يشهد بأن القيم الاسلامية المذكورة تمثل شروطا مهمة لا يمكن للتنمية الاقتصادية ان تخطو قيد أنملة الا اذا توفرت •

### الفرع الثانى - القيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنمية :

تحدثنا فى الفرع السابق عن قيم اسلامية تمهد للقيام بالتنمية ، وفى هذا الفرع نتحدث عن القيم التى يعتبر توفرها قيما فعليا بجهود انمائية ، ويمثل هذا النوع من القيم التى أوردناها من قبل قيم :

١ - العمل وضرورته •

٢ - المحافظة على المال •

٣ - زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك •

### أولا - العمل وضرورته :

لقد بينا ان العمل فى الاسلام هو الحياة نفسها ، وان استمراره فريضة مثل الصلاة والصيام ، وانه مصدر الكسب ومعيار التفاضل بين الناس فى الدنيا والآخرة • تلك هى القيمة التى يربى عليها المسلم بخصوص العمل •

فهل تتلاءم والتنمية الاقتصادية أم تتعارض معها ؟ • الحقيقة ان التنمية الاقتصادية تقوم أولا وأخيرا على العمل بمختلف أنواعه : الذهني الفكري ، والبدني العضلي وفي جميع مجالاته •

ان هذه القيمة عندما تجعل العمل المصدر الاساسي للكسب انما تضع اللبنيات السليمة لبناء التنمية الاقتصادية ، فالمال لا يلد المال وانما العمل هو الذي يلد المال ويخلق الثروة وينميها • وهي قيمة تعطي قوى الانتاج قوة دافعة طالما ان العمل هو القود الاساسية التي لا تستغنى عنها عملية انتاجية •

ومن ناحية أخرى فان التنمية التي تتحقق في ظل سيادة هذه القيمة تكون بلا شك محققة للعدالة الاجتماعية ، والتي هي جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية في الاسلام<sup>(١)</sup> أو أقرب ما تكون الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث انها تركز على عنصر انتاجي متاح ومملوك للغالبية العظمى من الناس ، ومن ثم فان الجميع سينالون حظوظا متقاربة من ثمار التنمية الاقتصادية •

تلك هي قيمة العمل ودورها وهي اذا وجدت وجدت التنمية الاقتصادية •

#### ثانيا - قيمة المحافظة على المال وقيمة زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك :

تلك قيم يبينها ان المسلم يربى على انها جزء من سلوكه وتكوينه ، فاما المال فهو قوام الحياة والمحافظة عليه وتثمينه وتنميته وعدم تبديده وتحقيق التراكم الرأسمالي واستخدامه في زيادة الانتاج فريضة يجب القيام بها • والانتاج الدائم واستخدام ارقى الاساليب من أجل زيادته ، حتى تكون يند الانسان هي العليا فيعطى ولا يأخذ ، تكليف اسلامي معروف • وضبط الاستهلاك وتحرير الاسراف والتبذير ، حتى عندما يتوضأ المسلم من عرض البحر ، هو سلوك اسلامي وقيم يربى عليها المسلم •

فهل هذه النظرات وذلك السلوك وتلك القيم تدفع التنمية الى الامام أم

---

(١) انظر نتائج الفصل الثالث من الباب الاول من هذا البحث •

تشدها الى الخلف ؟ هل هي نظرة تتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية أم تتنافر معها ؟

الحقيقة ان هذه القيم لا تدفع قوى التنمية الى الامام فحسب ولا تتوافق معها فقط ، وانما هي اجراءات مباشرة واجزاء جوهرية من مضمون التنمية الاقتصادية • فاننا لو اردنا أن نضع برنامجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فلن نجد الا تلك القيم ، وكأنها وضعت لتكون برنامجا لتحقيق التنمية الاقتصادية •

ولن يكون ذلك غريبا بعد أن علمنا ان هدف المسلم في هذه الارض هو عمارتها ، وان عمارتها في مفهوم الاسلام هو ما يترجم اليوم ويعرف باسم « التنمية الاقتصادية » بمعناها الواسع •

#### الفرع الثالث — القيم التي تمثل سياجا لاستمرار التقدم :

لقد تضمن منهج التربية وبناء الانسان في الاسلام قيما رأينا فيها تمهيدا للتنمية ، وقيما رأينا انها تمثل برنامجا لتحقيق التنمية ، وهما نحن الآن ننظر في قيم تضمنها هذا المنهج وتمثل المحافظة على كل ما سبق من تمهيد وتحقيق للتنمية الاقتصادية •

هذه القيم التي نرى فيها سياجا واقيا للتنمية من ان تنتكس وترتد على اعقابها ، تتمثل فيما بيناه من قيمة العلم وطلبه الدائم ، وقيمة اجلال العلماء واعطائهم مقاليد قيادة الامة ، وقيمة احترام التخصص والتزام الموضوعية في كل قول ، وقيمة النظر الى العلم على أنه منهج يسار عليه لا غاية يوصل اليها ، وما يعنيه ذلك من ان العلم تيار متدفق لم يقصره النسه تعالو على فرد من الافراد أو جيل من الاجيال أو أمة من الامم •

تلك القيم الاسلامية تمثل السياج الذي يقى جهود التنمية من الانتكاس والانهازم ، فقيادة العلماء كفيلة بسيادة النظرة الموضوعية الى الامور ، وصيانة قرارات التنمية من عبث وأهواء الجاهلین ، وتكون العلم منهجا يسار

عليه كفيلا بتقديم البحث العلمى ، وتطبيق نتائجه على أساليب أداء العمليات الانتاجية فى المجتمع ، ومن ثم خلق وتكوين التكنولوجيا الذاتية ، تلك التى تنمو وتتقدم بجهود التنمية وتنبت من خلال عملياتها<sup>(١)</sup> .

وان قيمة الطلب الدائم المستمر للعلم بما يعنيه ذلك من تنمية خبرة جميع العاملين المساهمين فى جهود التنمية ، لأكبر ضمان ضد توقف التنمية ، وأكبر مساعد على اندفاعها الى الامام بصفة مستمرة .

فهذه القيم لا تتلاءم فقط مع التنمية الاقتصادية وانما بدونها ليس هناك ضمان لاستمرار التقدم ، وانما يكون تقدما مهددا بالانكسار فى كل لحظة ، وان نجاء مرة فلن ينجو الثانية والثالثة . وان نظرة انى الامم التى نمت وتلك التى تخلفت فى عالم اليوم ، نجد أن اعطاء هذه القيم مكانتها ودورها فى دفع التنمية ، هو الفاصل بين هذه الامم وتلك .

وهكذا نرى أن القيم التى يضمها منهج التربية الاسلامى لكى يبنى بها الانسان المسلم هى اما قيم مهيأة للقيام بالتنمية الاقتصادية واما قيم محققة لها ، واما قيم حارسة لمسيرتها .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لدراسة المرتكز الثانى الذى يضعه المنهج الاسلامى لبناء التنمية الاقتصادية ، والذى يتمثل فى بناء الانسان وفقا للقيم التى جاء بها الاسلام ، حتى يكون من يحمل لقب المسلم له مضمون وجوهر المسلم . وبيننا فى المطلب الاول أن بناء الانسان هو الجانب الجوهرى من تحقيق التنمية ، وانه لا وجود لها بدون الانسان الفعال ذى المواصفات البانية ، كما بيننا فى المطلب الثانى أن المنهج الاسلامى يضم قيما عديدة ذات أثر فعال فى بناء الانسان الصالح . وبيننا فى المطلب الثالث ان هذه القيم اما انها مهيأة للتنمية ، أو محققة لها ، أو حافظة لسياجها ، وخرجنا من هذا البحث بالنتائج التالية :

(١) انظر البحث الاول من الفصل الثالث، من الباب الثالث الاخير .

١ — ان الاسلام عندما وضع منهاجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فانه وضع الشروط الموضوعية اللازمة لتنفيذ هذا المنهج .

٢ — ان المنهج الاسلامى يرى أن بناء الانسان شرط جوهرى لتحقيق التنمية ، وبدون بنائه فلا يمكن تحقيق شئ .

٣ — ان الاسلام لا يجعل هذا الشرط خارجا عن المنهج ، وانما يدمجه فيه بحيث يبدو الشرط والمنهج وحدة واحدة ، وبحيث يكون تحقيق الشرط تحقيقا للمنهج ، أى أن بناء الانسان والتنمية متلازمان ، ينتج عن احدهما وجود الآخر لا محالة ، فاذا وجد الانسان بمواصفاته الاسلامية تحققت التنمية الاقتصادية ، واذا تخلف هذا الشرط انهارت كل جهود التنمية مهما توفرت المقومات الاخرى .

٤ — الانسان فى عرف الاسلام هو عصب التنمية الاقتصادية ، وبنائه على القيم الاسلامية يخلق منه نوعية انمائية ، وتحقيق ذلك أمر حياة او موت للامة الاسلامية التى أهملت قيمها ففران عليها التخلف ، وهى اليوم لا غنى لها عن العودة الى تلك القيم حتى تعود الى بعض ما كانت عليه .

### المبحث الثالث

#### تحقيق التأخي والتكامل الاقتصادي بين الشعوب الاسلامية

تمهيد :

المرتکز الثالث من مرتکزات بناء التنمية الاقتصادية وفق المنهج الاسلامی هو سيادة الاخوة الاسلامية وما يترتب عليها من واجبات وحقوق بين الاخ وأخيه والدولة الاسلامية واخواتها الاسلاميات •

وهذا مرتکز لم نقل به بعد شيوع فكرة التجمع تحقيقا لمغانمه ، وانما هو جوهر الاسلام وعموده الفقري منذ ان وجدت للاسلام دولة • ذلك ان الاسلام هو خاتم رسالات السماء الى الارض وهو رسالة للبشرية ، ومن المنطقي والطبيعي أن يسمو فوق كل ما يقسم البشر من قوميات وعصريات واللون ومواطن ضيقة • لقد سما الاسلام عن ان يجمع الناس حول أمر لا دخل لهم فيه ، بل هو مفروض عليهم • فليس في مقدور الانسان أن يختار موطنه الذي يولد على ثراه ، ولا القومية التي يرفع شعارها ، ولا اللون الذي يصبغ جلده ، ولا الجنس الذي ينتمى اليه • وانما في مقدوره أن يختار شيئاً واحداً ، هو العقيدة التي يؤمن بها ، ومن ثم فلم يجعل الاسلام للناس جامعة تربطهم الا العقيدة الذين هم احرار في اعتناقها ، فيكونون احرارا في اختيار الحزب الذي ينتمون اليه ، فاما اسلام واما كفر • وكلاهما جامعة تجمع من يقبل الانضواء تحت جناحها ، المسلمون في الاسلام امة واحدة كما أن الكفر - في عرف الاسلام - كله ملة واحدة •

يقول تعالى : « **انما المؤمنون اخوة** » (١) هكذا بأسلوب القصر البلاغى أى ليس المؤمنون شيعا ولا فرقا ولا طبقات ولا اجناسا بل اخوة « **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء لبعض** » (٢) ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه

(١) سورة الحجرات - الآية رقم ١٠.

(٢) سورة التوبة الآية رقم ٧١.

« المسلم أخو المسلم » (١) « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » (٢) وهذه الأخوة قدمت على أخوة النسب في كل شيء وقت بناء الدولة الإسلامية. ففي إذا الملجأ والملاذ للمسلمين ، يتمسكون بها أكثر كلما حزب الامر وأدلهم الخطب ، كما هو واقعهم اليوم لكنهم عنها غافلون •

والمنهج الاسلامى عندما يقدم لنها منهجه لعمارة الارض يجعل من الاخوة الاسلامية منطلقا ارتكازيا يجب تحقيقه ، مثل بقية المرتكزات السابقة • أى اعلان الايمان بالله ربا وبالاسلام مذهباً ، وحسم الصراع الذى يتخذ من أرض الاسلام ميادنا ، ثم بناء الفرد من مجموعة القيم التى يضمها هذا المنهج ، واخيرا وبترتيب منطقي يأتى المرتكز الثالث الذى يتمثل فى ضرورة انضواء المسلمين تحت راية الاسلام ، تظللهم وتجمع شملهم ، ويحققون من خلالها ما وعدهم الله تعالى به من تمكين لهم واعزاز لشأنهم ، ان هم وفوا بعهدهم وعهدهم معه سبحانه وتعالى •

وادنى مظاهر الاخوة الاسلامية ومظهرها الاقتصادى ، هو التكامل الاقتصادى بين بلاد الاسلام ، فهو جزء من منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ هو الذى يحقق الكثير من الشروط الموضوعية التى لا بد منها لابتداء التنمية وانطلاقها ثم وصولها الى أهدافها •

وهذا المبحث سيتكفل بإبراز هذا المرتكز ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية وفق منهج الاسلام ، وذلك من خلال مطالبه الثلاثة التالية :

**المطلب الاول : الاخوة الاسلامية — مفهومها واساسها •**

**المطلب الثانى : صور تطبيق الاخوة الاسلامية •**

**المطلب الثالث : دور الاخوة الاسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية •**

---

(١) رواه البخارى ومسلم واحمد وابوداود ، انظر الكنز ص ٦٠٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠٣ ، رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى •



## المطلب الاول

### الاخوة الاسلامية — مفهومها واساسها

للاخوة الاسلامية في المنهج الاسلامي مفهومها المحدد ، والذي يعكس حقوق الاخ على أخيه وواجباته قبله . كما أن لها اساسها الذي تقوم عليه ، وسينكفل هذا المطلب ببيان ذلك في فروع الثلاثة الاتية وهي :

الفرع الاول : مفهوم الاخوة الاسلامية .

الفرع الثاني : موقف الاسلام من الاسس غير العقائدية للتجمع .

الفرع الثالث : الاساس الذي يقره الاسلام للتجمع .

### الفرع الاول — مفهوم الاخوة الاسلامية :

يقصد بالاخوة الاسلامية ، تلك الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الافراد ارتضوا الاسلام منهجا للحياة فأخضعوا تصرفاتهم لأشريعته ، ومن بين ما يتضمنه شريعته ان يتجمع المرتضون لها حكما بينهم ، تحت لواء رابطة تربطهم تسمى « الوحدة الاسلامية » التي تتخذ من الاشكال ما يناسب التطور الذي وصلت اليه احوال المجتمعات .

فالاخوة الاسلامية اذا جامعة تجمع المسلمين وتربط بينهم برباط وثيق مقدم على أية رابطة تربط الانسان بغيره ، فهي مقدمة على رابطة النسب والدم ، وعلى رابطة التراب والارض ، وعلى الروابط الاخرى المتصور وجودها بين انسان وانسان . تتخذ لها مظهرا ماديا في شكل من الوحدة الاسلامية ، وجوها موضوعيا في شكل الحقوق والواجبات للمسلم قبل المسلم ، وعلى المسلم للمسلم ، اظهرها التكافل الاجتماعي والتكامل الاقتصادي . يقول الله تعالى : لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه ، ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين

فيها ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، أولئك حزب الله الا ان حزب الله هم  
الفالحون » (١) \*

فالوحدة الاسلامية تعنى التنظيم الذى اقامه الاسلام ليجمع الفريق الذى  
استجاب لدعوته ، والاطار الذى من خلاله يستطيع هؤلاء ان ينظموا أنفسهم ،  
وأن تكون لهم الامكانيات اللازمة للقيام بواجب الشهادة على الناس بعد تبليغ  
الاسلام اليهم حتى يتاح للناس فرصة الاختيار « فمن شاء فليؤمن ومن  
شاء فليكفر » (٢) \*

هذا هو مفهوم الاخوة الاسلامية . فما هو الاساس الذى تقوم عليه ؟  
ان ذلك هو ما سنعرفه من الفرع الثالث بعد ان نعرف موقف المنهج  
الاسلامى من أسس التجمع بين البشر في ظل المناهج الوضعية \*

#### الفرع الثانى - موقف الاسلام من الأسس غير العقائدية للتجمع :

يؤمن الفكر الاسلامى بأهمية العقل البشرى الذى يجعله مناط التكليف  
والمحاسبة فى الدنيا والاخرة . وهو بالتالى يؤمن باعطائه الحرية المطلقة فى اختيار  
ما يحدده هويته ، والسبيل الذى يبذل فيه جهوده ، ان الانسان - ومناطق  
تكليفه العقل - قد اختاره الله تعالى لحمل الامانة دون بقية خلقه ، وسيحاسبه  
على هذه الامانة بصفته الفردية « وكلهم آتية يوم القيامة فردا » (٣) . ومقتضى  
هذه المسئولية والمحاسبة الفردية عليها ، ان يكون للانسان الحرية المطلقة  
ليحدد لنفسه انتماءها \*

ومن هذا المنطلق ينظر الاسلام الى كل الفكر التى يتجمع الناس حولها  
فى القديم والحديث ، فما يوافق احترام العقل يقره ، وما لم يوافق ذلك  
يشجبه \*

ولنناقش الافكار التى يتجمع البشر اليوم أو تجمعوا حولها بالامس  
لنرى ان كانت تثبت أمام هذا المقياس ، مقياس احترام العقل \*

(١) سورة المجادلة ، الآية رقم ٢٢

(٢) سورة الكهف الآية رقم ٢٩

(٣) سورة مريم ، الآية رقم ٩٥

١ — ان فكرة الجنس مثلا هي مجرد اشتراك في الدم أساسه نطفة الإِب والأم التي تخلق بين الناس رابطة ثم تتسع لتكون أسرة ثم قبيلة ثم جنسا ، فهل يستطيع الإنسان أن يختار الجنس الذي يولد منه وينتمي اليه ، انه لا دور له في ذلك ، فكيف يكبل اذا بهذا القيد ؟ وأى سبب يدعو للفخر بأنه من هذا الجنس أو ذاك •

ان التجمع على أساس الجنس لا يمت الى الاختيار والحرية بأدنى وشيجة •

٢ — اما وحدة الوطن فانها أكثر وهما وخيالا ، حيث يولد الانسان في متر مربع من الارض فلماذا يمد حدوده الى عدة آلاف أو ملايين من الكيلو مترات ، دون ان يمدّها الى ابعد من ذلك فتكون الارض كلها له وطنا ، وأخوه من يشاركه الحياة على ظهرها ؟ وهل يختار الانسان المنطقة التي يولد فيها ؟ واذا لم يكن له خيار في ذلك فلماذا يكبل نفسه بهذه العقيدة ، ويكره عقله على أن يخضع لمقتضيات هذا الاقليم بالذات •

٣ — أما وحدة اللون فليست وهما وانما هي لغو باطل فوق ذلك ، فاللون صفة بدنية وخاصة جسمية لا أكثر ولا أقل ، والانسان شرف بانسانيته وليس بلون بشرته — ودعاة التفرقة العنصرية لا يفرقون بين لبن البقرة الصفراء ولبن البقرة البيضاء فلماذا يتفرق البشر تبعاً لالوانهم ؟

انه ليس الا العقل المعوج ، وهل يختار الانسان لون بشرته التي يصطبغ بها ، واذا لم يكن يختار ذلك اللون فلماذا يتجمع على أساس لا دخل له فيه ، ولا فضل له في بياض بشرته ولا ذنب له في سواد لونه ، ان كان السواد عيبا ؟

تلك هي أقوى العناصر التي تشاد فوقها قلاع القوميات ، تبنى لنا أنها — عند النظرة الاشمل — فروق مادية تتحطم كل دائرة منها باتساع الافق ، ويرتكز قيامها وبقاؤها على انتشار الجهل وظلمته ، وضيق العقل وافقه ، وبقدر ازدياد المعرفة الحققة ، وتفتح العقل والقلب تهوى هذه العناصر وتتفتت • ولقد شجبت الاسلام هذه العناصر منذ أول لحظة له على ظهر الارض ،

فمخصوصاً للرابطة الجنسية يقرر أن أصل الانسان واحد « خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء »<sup>(١)</sup> باختلاف الحدود وموطن الميلاد ومكان المدفن ليس شيئاً ذا بال في عرف الاسلام « وهو الذى انشاكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع »<sup>(٢)</sup> فليس من الضروري ان يرتبط الانسان بمساحة من الارض يذل فيها او يهان ، فأرض الله واسعة ، وحيثما حل فثم ارض الله ، « ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها »<sup>(٣)</sup> ، « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغماً كثيراً وسعة »<sup>(٤)</sup> باختلاف الاجناس والقبائل والشعوب انما هو للتعارف لا للاختلاف والتباعد « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا . ان اكرمكم عند الله اتقاكم »<sup>(٥)</sup> .

وهكذا لا نجد في القرآن الكريم كلمة تؤيد الجنسية أو الوطنية أو القومية . أو العنصرية أو أى لون من ألوان العصبية ، بل نجد يشن عليها حرباً شعواء ، هى أقسى ما شنّه على فكرة بعد الكفر ، بل انه ألحق دعائتها بالكافرين ، يقول صلوات الله وسلامه عليه : عن العصبية لهذه الألوان : دعوها فانها منتنة « ويقول صلوات الله وسلامه عليه ، ليس منا من مات على عصبية ، وليس منا من دعا الى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية . وقرر تساوى الجميع « لا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى كلكم أبناء آدم »<sup>(٦)</sup> .

وهكذا قوض الاسلام الاسس المادية التى بنيت عليها القوميات المختلفة في العالم ، حيث انها لا تستند الى عقل أو منطق ، والاسلام يرفض اكراه العقل على أن يخضع لما ليس له دخل في اختياره ، حتى تمكن محاسبته على اسس عادلة . لقد قوض الاسلام كل ما تقوم عليه فكرة الدول القومية التى خلقتها أوروبا للعالم . ولكن أى أساس يقره الاسلام للتجمع ؟

(١) سورة النساء ، الآية رقم ١

(٢) سورة الانعام ، الآية رقم ٩٨

(٣) سورة النساء ، الآية رقم ٩٧

(٤) سورة النساء ، الآية رقم ١٠٠

(٥) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٣

(٦) رواه البخارى ومسلم

### الفرع الثالث - الأساس الذي يقره الإسلام للتجمع :

عندما شجّب الإسلام كل الأسس المادية التي يتجمع حولها البشر ، امتحاناً منهم للعقل وضرباً في متاهات الجهل ، فإنه بنى وحدة جديدة على أسس عقلية مغايرة ، تحترم العقل وتعطيه حقه في الاختيار ، تمهيداً لتحمل المسؤولية وتلقى الجزاء . هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام للتجمع الجديد ، تعتمد في جوهرها على الاختلاف الروحي الجوهرى لا على الفرق المادى الأرضي ، فوضع امام الانسان حقيقة فطرية هي الإسلام ، من استجاب لها فهم حزب الله وأمة الإسلام ايا كانت أجناسهم أو ألوانهم أو لغاتهم أو موطنهم ، ومن اعرض عنها فهم حزب الشيطان .

وهكذا اتيج للانسان ان يختار القومية التي ينتمى اليها لأول مرة في التاريخ البشرى ، قومية تقوم على فكرة يستطيع العقل ان يقبلها كما يمكنه ان يرفضها دون اكراه على شيء ، ومن خلال هذا الاختيار يختار الانسان المعسكر الذي يبذل جهوده في سبيله ، ويختار بالتالى طريقه الى ربه الذى سيميل اليه سواء انخرط في معسكر الكفر أم في معسكر الايمان . « يا ايها الانسان انك كادح الى ربك كدحاً فملاقيه » (١) .

تلك هي الاسس التي يقيم عليها الإسلام التجمع بين المسلمين ، والذي تمثله الاخوة الإسلامية بمفهومها السابق ، والذي يتطلب تنظيمًا يجسده ، هو الوحدة الإسلامية في صورة تتفق وظروف العصر . وهو ما سنعرّفه بين الاطّلب التالى .

### المطلب الثانى

#### صور تطبيق الاخوة الإسلامية

ان الاخوة الإسلامية - في رأى الباحث - هي القومية التي تجمع المسلمين - اذا كان ولابد من استخدام لفظ القومية - غير أنها تريد عن القومية انها عنصر ايجابى لا سلبى ، بمعنى أن الاخوة الإسلامية تتطلب ان

---

(١) سورة الانشقاق ، الآية رقم ٦

يعبر عنها في شكل تنظيمي معين ، بينما « القومية » لا تتطلب ذلك ، ويمكن أن تكون موجودة وجوداً واقعياً دون أن يمثلها شكل تنظيمي معين .

ومن هنا فإن الأخوة الإسلامية تشمل معنى القومية وزيادة تتمثل فيما تتطلبه الأخوة الإسلامية من ضرورة وجود شكل تنظيمي يعبر عنها ، وإن غاب هذا الشكل نقص إيمان المسلمين بقدر هذا الركن من أركان البناء الإسلامي ، فلا بد أن تتمثل الأخوة الإسلامية في شكل تنظيمي يعبر عنها ، هذا الشكل هو الوحدة الإسلامية التي يتكفل هذا المطلب ببيانها في الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : حكم الوحدة الإسلامية .

الفرع الثاني : شكل الوحدة الإسلامية .

الفرع الثالث : خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية .

الفرع الأول — حكم الوحدة الإسلامية :

يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأنكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون » (١) .

فالامر بالوحدة في الآيات والنهي عن الفرقة فيها ، جاء بأوضح بيان لا يبقى أدنى شبهة لمجادل في فرضية الوحدة . بل أن سياق الآيات يشير إلى أن عدم الاعتصام بحبل الله تعالى ينفي عن المرء وصف الإسلام إذ يقول « ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »

وهذا الفهم من كتاب الله تعالى ليس بعيداً عن كبد الحقيقة . فلنجد وضوح النبي صلى الله عليه وسلم صحة هذا الفهم عندما أرشدنا إلى أن من يمت

(١) سور آل عمران ، الآيتين ١٠٢ ، ١٠٣

وهو مفارق لجماعة المسلمين ، أى وهو غير منضو تحت ثواء الوحدة الإسلامية  
فليس بمسلم ، وإنما هو من الحزب الآخر الذى يؤمن بأهداف أخرى ،  
تلك الاهداف التى يموت عليها اهل الجاهلية لا اهل الاسلام . يقول صلوات  
الله وسلامه عليه « من فارق الجماعة قيد شبر . فمات ، مات ميتة جاهلية » (١) .

فيجب أن تكون هناك جماعة يرأسها امام المسلمين ، ومن شذ عنها فقد  
خلع ربة الاسلام ، وان مات قبل أن يتوب ويرجع الى الوحدة الاسلامية مات  
على ما يموت عليه اهل الجاهلية من مبادئ . وبالمثل الدول والاقاليم ، فمن شق  
الطاعة وخرج على الدولة الاسلامية فقد خالف دستور الاسلام ووقف على  
شفا حفرة من النار .

واذا كان يلزم لايمان المرء أن يكون عضوا في الجماعة الاسلامية  
الا يعنى ذلك ان تكون هذه الجماعة قائمة ؟ فالوحدة واقامتتها بين المسلمين فرض  
من ينكره يتهم في ايمانه دون شك .

### الفرع الثانى — شكل الوحدة الاسلامية :

فرض الله تعالى على المسلمين ان يعتصموا بحبل الله . وحبل الله تعالى  
كما يبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه هو القرآن الكريم . فالوحدة  
الاسلامية اذا تعنى ان تظل المسلمين سلطة تعمل بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ،  
أى تقيم حكم الاسلام ، فتحل حلاله وتحرم حرامه ، وتدعو الى الله .  
اما شكل الوحدة فان الاسلام لا يهتم كثيرا بالشكليات ما لم تخف وراءها  
مضمونا يمنعه الاسلام . فهل تكون الوحدة في شكل الخلافة ؟ هل تكون في  
صورة الجمهورية ؟ هل تكون في صورة اتحاد لدول اسلامية ؟ هل تكون في غير  
هذه الاشكال ؟ ان مرد ذلك الى الشورى ، فالمسلمون من حقهم أن يختاروا  
الشكل المحقق لوحدهم المعبر عن اخوتهم ، القائم على تعاونهم في جميع  
المجالات .

ان معنى الوحدة الاسلامية هو الذى نريده وهو غايتنا ، وهو أن نعتبر  
انفسنا مهما تناعت الديار مرتبطين بروابط وثيقة تمتد جذورها في أعماق

---

(١) رواه البخارى ومسلم .

أنفسنا»<sup>(١)</sup> بمعنى أن يكون ولاء كل فرد فينا للإسلام قبل أن يكون لاي معنى آخر ، والا كان الفرد مشاقا لرسول الاسلام معاندا لله متبعيا غير سبيل المؤمنين» ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا»<sup>(٢)</sup> .

### الفرع الثالث — خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية :

اذا كانت النظرة قيما عليه المسلمون من تفرق وتقاطع وتدابير — حتى ليستعين بعضهم بالاجنبى ضد اخوته ، وحتى لتستخدم جيوش بعض دولهم في ضرب المسلمين خدمة للدول الموحدة — اذا كانت النظرة في أحوال المسلمين هذه تجعل حديثنا هذا أقرب الى الخيال منه الى الواقع ، الا أن المؤمن لا يفقد الامل في الاصلاح ولا يلقى من يده السلاح قط ، وبخاصة اذا علمنا اننا لم نكلف الا بالاخذ بالاسباب وبذل الجهد وصدق النية ، والباقي كله على القوى القادر الذى لو شاء لهدى الناس جميعا . فمن هذا المنطلق ومن منطلق اننا نحاول الكشف عن المنهج الاسلامى في التنمية ، ذلك المنهج الذى يجعل من تحقيق الوحدة الاسلامية مرتكزا من مرتكزاته ، نتحدث عن خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية .

ان هذه الخطوات يمكن ترتيبها فيما يلى :

- ١ — الدعوة الى الاسلام في الاقاليم الاسلامية وتبصير المسلمين بحقيقة دينهم ، تمهيدا لحسم الصراع الذى تحدثنا عنه في المبحث الاول من هذا الفصل .
- ٢ — اعلان الولاء للإسلام في بلاد الاسلام ، وسُجب أى دعوة لاي مذهب يناوئه .

ولقد بينا ان الامم الجادة لا تسمح لمذهب يعارض مذهبها بأن ينازعه السيادة على قلوب مواطنيها . فالولاء للإسلام ليس تشددا بالفاظ ولا

---

(١) الامام محمد أبو زهرة ، الوحدة الاسلامية ، دار الرائد العربى ، بيروت ، بدون رقم طبعة او تاريخ ص ٢٤٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية رقم ١١٥



نصوصا في الدساتير ، وانما يكون بتطبيق الاسلام عقيدة وشريعة ، ديننا ودولة ، مذهبنا ونظامنا ، سياسة واقتصادا .

٣ — خلع النفوذ الاجنبي وشجب الولاء القائم بين حكام المسلمين ودول الشرق والغرب ، وتحويل ولائهم للاسلام والدول الاسلامية ، وتبصير الحكام بخروجهم عن الاسلام بهذا الولاء اذ يقول تعالى « لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء » (١) .

٤ — التنادى الى تجمع اسلامي أو اتحاد اسلامي وتخويله صلاحيات الحكومة الاعلى فوق الحكومات الاسلامية ، وطبقا لما يتفق عليه من شكل .  
٥ — يقوم هذا التجمع برعاية مصالح المسلمين في العالم اجمع ويعمل على نشر الخير وتحقيق صالح الانسانية .

هذه الخطة يمكن ان تنفذ تلقائيا اذا نفذنا خطوات المنهج الاسلامي التي اشرنا اليها في الصفحات السابقة من هذا الفصل ، فاذا تم حسم الصراع المذهبي فخلصت بلاد الاسلام للاسلام ، وقمنا ببناء الفرد على القيم الاسلامية ، فعند ذلك لن تقف الحكومات المسماة اليوم بالاسلامية ضد الدعوة الى الله تعالى ، لانها ستكون قد آمنت معنا بأن الاسلام هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على وجودنا بين الكتل العنصرية التي تتنازع العالم .

### المطلب الثالث

#### دور الاخوة الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد :

تبينا من المطلب السابق ان الاخوة الاسلامية تتطلب في حكم الاسلام وحدة اسلامية بصورة من الصور ، هذه الوحدة اذا وجدت ستؤدي الى قلب اوضاع العالم الاسلامي . رأسا على عقب ، فتجيلة من منطقة راکدة الى منطقة تـمـوج بأسباب القوة ، من منطقة متخلفة الى منطقة تسعى قدما الى تحقيق التقدم .

من منطقة مستغلة الى منطقة تسيطر على مقدراتها ومواردها وتستخدمها لصالحها \* وليس هذا فحسب بل ان الوحدة امر لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالتكامل الاقتصادى الذى هو مظهر الوحدة فى الجانب الاقتصادى ، أمر لا غنى للتنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة عن تحقيقه ، وبدونه فليست هناك تنمية اردنا أم لم نرد فتلك طبيعة الامور \*

وهذا المطلب يبين لنا هذه الحقائق فى فروعه الثلاثة الاتية :

**الفرع الاول :** الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية \*

**الفرع الثانى :** التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج \*

**الفرع الثالث :** التكامل الاقتصادى والشروط المادية للتنمية الاقتصادية \*

**الفرع الاول — الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية :**

من العجيب أن تمنح جماعة كل مقومات التقدم والنمو فاذا هى تلقى بها وراءها ظهريا ثم تجرى هنا وهناك تتسول ما يعينها على تحقيق التقدم ، أو يساعدها على الخروج من تخلفها الذى ترزح تحته ، وأعجب منه ان ما يقدم لهذه الجماعة المتسولة لا يقارن اطلاقا بما لديها \* وفى احسن الفروض يقدم لها بعض ما لديها ، فان قيل لها ان ضالتك بين يديك ، اشاحت بوجهها وولته شطر الغرب أو الشرق تستورد منه ما يضرها ولا ينفعها ، ما يؤخرها ولا يقدمها \*

ان ذلك هو حال الأمة الاسلامية ، لديها من المناهج اقومها ، ومن النظم اسلمها ، ومن الادوات اكثرها فعالية ، بيد أنه ران على قلوب ابنائها ما كانوا يكسبون \*

ان احدى حقائق هذا العصر هى أن الشغليات الدولية لن تستطيع أن تعيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها أو بتكتلاتها ، وأنه لا بقاء لها الا اذا تجمعت ووحدت قواها \* وتدرك الشعوب الاسلامية هذه الحقيقة وتوافق

عليها ، وتحاول أن تحققها ، لكنها عند المحاولة تضل الطريق ، فمنها من يسعى إلى التكتل على أسس عرقية ، ومنها من يسعى إلى التكتل على أسس جغرافية ، وبعضها يفضل التكتل على أسس ثورية . وجميع هذه التكتلات — كما يشهد بذلك الواقع — إنما تمثل قبض الريح ولا تجدى هذه البلاد فتىلا ، فهي تعاند بها واقعها ، ويغيب عنها أن هذا المجتمع إنما وجد على أساس الدين الإسلامي ، ولن يستعيد مجده إلا على نفس الأساس . فلا توجد فكرة تستطيع أن تجمع العالم الإسلامي — أو بعض مناطقه — إلا الفكرة الإسلامية . ولقد حاولت الدول العربية أن تتجمع على الأساس العرقي وتحت لواء القومية العربية فما أجداهما ذلك شيئا . والحقيقة أننا إذا طرحنا بعض المظاهر جانبا نستطيع أن نقول أن العالم الإسلامي « كان قبل أربعين سنة أقرب إلى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر منه اليوم وهو مستقل ، لأن وحدته الروحية أو الأيديولوجية كانت امتن منها اليوم ، فهو الآن وهو مستقل ، كأنما يبتعد عن هدفه ، لأن وحدته هذه قد تصدعت من عملية التقسيم التي أجريت عليه منذ أربعين سنة » . أننا إذا حكمنا بأن المجتمع الإسلامي ( ككل يواجه نفس المشكلة ) قد تخلف منذ ربع قرن وتقهقر ، فليس في حكمنا أي اجحاف بالحقيقة ، والخطأ أننا تعودنا تقدير الأشياء بالمقياس السياسي ، ذلك المقياس الذي يجعلنا نقارن الوضع في حالتين مرت بهما الدول الإسلامية على صفتين قريبتين من التاريخ ، قبل الحرب العالمية الثانية وهي تحت نير الاستعمار ، وبعد تلك الحرب وهي متحررة سياسيا في أغلبها ، دون أن نقف على حقيقة هذا التحرر الذي لم يحرم تلك الدول حتى من غيلة ذويلة إسرائيل ، بينما يكشف لنا هذا التطور منذ ربع قرن على أن المجتمع الإسلامي ضيع فيه بين صفتي التاريخ المشار إليهما إثنان ما عنده كراد طريق ، فقد فقد الشعور بوجدة المصير ، وضرورة الحل الواحد ، الذي لا تجزئ عنه بعثة ولا بربرية ولا نزعة إفريقية ولا شيوعية مصطنعة (١) .

واملنا الآن — فلقد قلنا ان المسلم لا يبأس — هو في دعوة الأمة الإسلامية إلى دينها وتنفيذ فريضة الوحدة الإسلامية بما تعنيه في الجانب

الاقتصادى من تكامل بين البلاد الاسلامية الذى لا غنى عنه لتحقيق التنمية. شئنا أم أبينا ، وان لم نحققه مع الدول الاسلامية فى ظل الاستقلال ، حققناه مع الدول الرأسمالية أو الشيوعية فى ظل التبعية لها — ذلك ان أى تنمية خارج الدول العملاقة لا بد من ان تتم عن طريق التكامل مع جهة ما . فنحن ان اردنا التنمية باستيراد المنهج الرأسمالى — رغم انه لن يحققها — اضطررنا الى تحقيق التكاملى مع العالم الرأسمالى والتبعية له ، وان استوردنا المنهج الاشتراكى — وهو لن يحقق التنمية — انتهى بنا الى التبعية للنظام الشيوعى العالمى ، والتبعية نوع من التكاملى ، فلا بديل أماننا الا الوحدة الاسلامية ، والتكامل الاقتصادى بين بلاد الاسلام .

#### الفرع الثانى — التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج :

إذا انطلقت الدول الاسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق ايمان الاقتصاديين الغربيين به ، فان ذلك ربما يعيد الاتزان الى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها ، فتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تحقق التنمية الاقتصادية به فى هذه البلاد .

والحقيقة ان الباحث ليعجب لوضع دعاة التكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية كيف لم يهتدوا الى فكرة المنهج الواحد — المنهج الاسلامى — وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم ، كيف يقضون هذه السنين يدعون الى وحدة بين بلاد اشتراكية وبلاد رأسمالية داخل العالم العربى ؟ ومن منهم يريد أن يتتلع الآخر ؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن ان تفتح عيوننا على ضرورة المنهج الواحد حتى نتحقق به التنمية الاقتصادية ، اذ ان رؤيتنا له ستحقق النتائج التالية :

١ — سنتخلص من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة من الشرق والغرب ، والتي اثبتنا من قبل انها لن تحقق تنمية اقتصادية .

٢ — التنمية على أساس المنهج الاسلامى فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهذه البلاد استقلالها الذى كافحت من اجله ، وقد خيل اليها انها

حصلت عليه بعد الحرب الثانية ، فلما بدأت تطبيق مناهج التنمية المستوردة ، تبين لها انها انتهت الى الوضع الذى حسبت نفسها قد تخلصت منه وهو التبعية للاجنبى ، وغالبا ما يكون نفس المستعمر السابق ، وربما يكن الدب الروسى القادم من صقيع الشمال يبحث عن الدفء فى ربوع هذه البلاد . ذلك ان مناهج التنمية واساليبها ليست محايدة ، وانما تخدم البيئة التى انجبتها ، وتحقق مصالح من ينشروها . فالدول التى طبقت المنهج الرأسمالى اصبحت تابعة للعالم الرأسمالى ، والدول التى طبقت المنهج الاشتراكى وقعت فى براثن الشيوعية الدولية بحيث لن تستطيع الفكك الا بما يشبه الانقلاب الذى غالبا ما ينقلهما الى تبعية المعسكر الآخر ، وفى جميع الحالات فان التنمية لم تقطع من مشوارها الطويل خطوة واحدة .

٣ — هذا المنهج سيمنح الدول الاسلاميه الشخصية الذاتية ، ويحميها من أن تكون ذيو لا ، بل يدفعها الى ان تحتل مكانها فى قيادة العالم ، وتستعيد دورها شاهدة على الامم « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » (١) وهذا الشعور يولد فيها « الاعتماد على النفس » فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فيحميها من الوقوع فى تلك الاحولة التى وقعت فيها جميع البلاد النامية ، احبولة رأس المال الاجنبى ، التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة لى تبقى على الدول النامية تابعة لها فتستنزف مواردها بهذا الطريق .

ان المنهج الاسلامى يؤمن بأن الاعتماد على الخارج فى استيراد رأس المال يتنافى مع مفهوم التنمية الحقيقية . ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هذه النظرية حيث أن الاحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المال الى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المال اليها (٢) . مما يصدق قولنا: ان فكرة الاعتماد على رأس المال الاجنبى هى فكرة استعمارية ، وطعم ابتلعه الدول النامية ، وما هو الا اداة للاستعمار الجديد . ذلك ان التجارب تثبت انه لا تطور الا بالابتعاد عن رأس المال الاجنبى (٣) بل ان احد خبراء البنك.

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ١٤٣.

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ،

مرجع سابق ، ص ٨٠.

(٣) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مريجة سابق ، ص ٩١.

الدولى يعلنها صريحة فيقول :- ان العالم الثالث كان سيكون في وضع أفضل لو لم تقدم له القروض التي قدمت له (١) .

والمنهج الاسلامي عندما يؤمن بالاستقلال التام وينفخ في العالم الاسلامي روح الاعتماد على النفس ، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادي المتاح . ولن يعجز اقليم فيه عن توفير متطلبات التنمية .

أى أن هذا المنهج انما يقدم لهذه البلاد وقبل كل شئ العزم والارادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتي بدونها لن تتحقق تنمية قط . فلم يحدث في تاريخ الدنيا بأسرها ، ان حقق شعب التنمية بجهود الآخرين .

### الفرع الثالث - التكامل الاقتصادي والشروط المادية للتنمية الاقتصادية :

التكامل الاقتصادي احد شروط المنهج الاسلامي فاذا تحقق فانه سيضع بين يدي هذه البلاد ما يلي :

١ - يقدم لهذه الامة امكانيات كبيرة لا تقارن بامكانياتها الحالية ، فضلا عن أن تقارن بامكانيات كل قطر على حدة . ذلك أنه من المعروف اقتصاديا ، والمجمع عليه بين كتاب التنمية ، ان امكانيات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الامكانيات الفردية للاقطار المكونة لتلك المجموعة (٢) .

ومن ثم فان ادخال البعد الاسلامي على مقومات استراتيجية التنمية القطرية ، وتجميعها في استراتيجية واحدة « يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة اسلامية دون فاقد أو ضائع » (٣) ويضيف امكانيات كبيرة لكل اقليم ولجميع الاقاليم معا . وهو اذ يؤدي الى ذلك فانه يرفع عن كاهل الدول ما تتعرض له اليوم فردى - شأنها شأن بقية دول العالم الثالث - من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولي ، والتي تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية سلبا أو ايجابا ، فهي ان كانت لصالح الدولة امكن ان تدفع التنمية

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر مرجع سابق ؛ ص ٧١ .

(٢) د. محمد دويدار ، المرجع السابق ص ٤٣ .

(٣) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق

خطوات الى الامام ، وان كانت ضدها فهي كفيلة باستنزاف كل امكانياتها ، ووضع أكبر القيود على التنمية الاقتصادية فيها (١) .

٢ — كذلك فان التكامل الاقتصادي وما يعنيه من تنسيق بين استراتيجيات التنمية على مستوى العالم الاسلامي ، يلفت نظرنا الى دور فوائض البترول التي يملكها العالم الاسلامي ، والتي تقيه احبولة رأس المال الاجنبي التي تحدثنا عنها ، ذلك ان هذه الفوائض وهي ناشئة عن ركاز موجود في باطن الارض الاسلامية ، هو طبقا للنظرية الاسلامية ملك للشعب الاسلامي اجمع « فكل معدن أو ركاز في باطن ارض اسلامية للمسلمين جميعا » وحتى اذا لم نأخذ بهذه النظرة فاننا نقول ان ٢٠٪ من هذه الاموال ليست من حق الاقليم التي توجد هذه الثروات به ، بل هي لعامة المسلمين المحتاجين لها ، فكم تبلغ هذه النسبة ؟ انها لا تقل عن ٥٠ بليون دولار من اجمالي الارصدة للدول الاربعة كبرى منتجي البترول في العالم العربي ، ناهيك عن امكانيات ايران البترولية وغيرها . وهذا المبلغ يمثل ثلاثة امثال ما تكلفه مشروع مارشال لتعمير اوربا .

أليس في هذه الاموال أفضل وسيلة لتمويل التنمية على مستوى العالم الاسلامي ؟

٣ — ولا تقتصر الفوائد التي يجنيها العالم الاسلامي على توفير التمويل ، بل انه يوفر لها فرصة الاستغلال الامثل لموارد هذا العالم الموزعة توزيعا كأنه يدعوها بنفسه الى التكامل . فحيث توجد انفوائض المالية لا يوجد العمل ولا الارض الزراعية ، وحيث توجد الارض الزراعية ( السودان مثلا ) لا توجد الايدي العاملة ولا الفوائض المالية ، وحيث توجد الايدي العاملة ( باكستان ومصر ) تقل الفوائض المالية والارض الزراعية . وان ضم هذه الموارد بعضها الى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية في افضل

(١) روبرت بولدين ، جيرالد ماير « التنمية الاقتصادية » ترجمة يوسف صانع

مكتبة التعاريف ، بيروت ، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ ج ١ ص ٤٠١ .

الظروف ، فتمكن السودان من انتاج ما يكفي حاجة العالم الاسلامى من الحبوب ، وتتمكن مصر من سد حاجة العالم الاسلامى من بعض الخضبرات النادرة ، كما يتمكن اقليم ثالث من سد حاجة أخرى . وهكذا \* ان في الوطن العربى وحده من القوى البشرية الضخمة ، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورعوس الاموال الفائضة ، ما يصلح اساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد بسبب افتقاد العالم العربى للتضامن والتكامل والوحدة ، بل ما زال العالم العربى يعتمد على الخارج في غذائه رغم ما هو معروف ان به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد ، منها ٩٠ مليون بالسودان وحدها<sup>(١)</sup> . وهذه امكانيات العالم العربى ناهيك عما لو تضافرت معها امكانيات العالم الاسلامى اجمع .

٤ - كذلك لا يقل اهمية عما سبق ما يتيح التكامل الاقتصادى من الاسواق المتسعة امام أى سلعة تنتج في هذا العالم لسد احتياجات ابنائه ، بحيث نستطيع ان نستغنى عن التصدير للعالم الخارجى ، كما نستغنى عن الاستيراد منه الا في افضل الظروف التى تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الاخرى التى تستنزف خيراتها اليوم ، اذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين .

تلك خطة للنهوض والتقدم يضعها المنهج الاسلامى بين أيدي الشعوب الاسلامية فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها ؟

ان الامل معقود على الصحوه الاسلامية الحالية علها تعود بنا الى الاسلام ، فاذا لم يحدث ذلك فان مستقبل العالم الاسلامى — كغيره من شعوب العالم الثالث — لا يبشر بأى خير في ظل السيطرة الشرسة للمعسكرين اللذين يلعبان بمقدرات العالم الثالث ، ويتخذان من أرضه ميدانا للتنافس في الاستغلال واستنزاف موارده لصالح شعوب العالم المتقدم رأسمالياً كان أم اشتراكياً .

---

(١) د. محمد شوقى الفجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع



### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للمركز الثالث من مرتكزات التنمية الاقتصادية في ظل المنهج الاسلامي ، ولقد توصل هذا البحث الى النتائج التالية :

- ١ - الوحدة الاسلامية فريضة ومضمونها هو انصواء المسلمين تحت راية الاسلام ، ولا يهم الصورة التي يكون عليها شكل هذه الوحدة .
- ٢ - يشجب الاسلام كل فكرة أخرى للتجمع ، سواء القومية أم الثورية أم البعثية أم غيرها .
- ٣ - التكامل الاقتصادي هو جوهر الوحدة الاسلامية واذا تحقق يستطيع أن يخلص العالم الاسلامي من التخبط بين المناهج ، كما يستطيع أن يحقق له التنمية الاقتصادية في أفضل الظروف ومن أقصر السبل .
- ٤ - موارد العالم الاسلامي اذا اجتمعت امكنا ان تقيم دولة عملاقة تطاول بك وتنفوق على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي .
- ٥ - اذا لم يعد العالم الاسلامي الى الاسلام والمنهج الاسلامي فان طريق التقدم امام دوله فرادى مقفول ، ومن ثم فمستقبل التنمية القطرية لا يبشر بأى خير ، واذا افلتت منه فرصة التجمع والتكامل القائمة اليوم فربما لا تتكرر مرة أخرى .

### نتائج الفصل

عقد هذا الفصل لتحديد المرتكزات الجوهرية التي يجب على المجتمع المسلم أن يحققها قبل أية خطوة ناجحة في ميدان التنمية الاقتصادية . وهذه المرتكزات هي :

- ١ - ضرورة حسم الصراع المذهبي الذي يدور على أرض العالم الاسلامي ، فطالما ان هذا الصراع دائر فلن تتجمع جهود الامة . ولن يمكن توجيهها نحو هدف واحد طالما أنها موزعة بين شتى المذاهب فلا توجد أمة جادة تسمح للصراع المذهبي بأن يتسرب الى أرضها . ومن ثم فان

اول خطوة يخطوها العالم الاسلامي في طريق التنمية الاقتصادية هي تطبيق الاسلام ، الذي لا يقبل ان يشاركه غيره من المذاهب في الصراع على قلوب ابناء الاسلام . وبدون اتخاذ خطوة حاسمة ، تتمثل في اعلان الدول الاسلامية تبني الاسلام ديناً ودولة ، مذهباً ونظاماً ، وشجب المذاهب الدخيلة فلا يمكن بدء أية تنمية .

٢ — الخطوة الثانية والتي تعقب في ترتيب منطقي عملية حسم الصراع ، هي ان نقوم ببناء الانسان وفق القيم الاسلامية التي تمثل أفضل قيم يمكن ان يتحلى بها شعب يريد ان يبني التنمية ، فهذه القيم اما انها شروط ممهدة للتنمية الاقتصادية ، واما أنها اسهام مباشر في جهودها ، واما انها حارسه لاستمرارها والحيلولة دون انتكاسها ، وبناء الفرد منها يجعله أداة انمائية دافعة لجهود التنمية ومحققة لها .

٣ — المرتكز الثالث لمنهج التنمية الاسلامي ، هو تحقيق الوحدة الاسلامية بما تعنيه من تحقيق التكامل الاقتصادي بين أجزاء العالم الاسلامي . ذلك انه في عالم اليوم لا يمكن في غير الدول العملاقة بطبيعتها ، وهي في العالم أقل من عدد اصابع اليد الواحدة ، ان تتحقق التنمية الاقتصادية الا عن طريق التكامل الاقتصادي .

وان بلاد العالم الاسلامي ان لم تتجمع وتتكامل فيما بينها فستجد نفسها — كما هي اليوم — اذناً للعالم المتقدم . تلك هي المرتكزات الثلاثة بصفة أساسية ، وتلك هي النتيجة الخاصة بكل مرتكز منها ، وهناك نتائج أخرى يدلى بها هذا الفصل من واقع ارتباط المرتكزات بعضها مع بعض وأهمها ما يلي :

١ — تلك المرتكزات تمثل فيما بينها حلقات في سلسلة واحدة ، وهي بترتيبها السابق لا يمكن ان يتحقق مرتكز منها دون ان يتحقق المرتكز السابق له أولاً . فلابد من حسم الصراع ، يليه بناء الفرد ، ثم تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية .

٢ — اذا حسم الصراع المذهبي في العالم الاسلامي خلصت الارض لدينها فقاد ذلك الى ان ينشأ الافراد مسلمون . فاذا وجد الافراد المسلمون

في المجتمع ادى ذلك الى اختيار حكام مسلمين ، واذا تولى أمر الشعوب الاسلامية حكام مسلمون فانهم سيتولون بعضهم بعضا ، ولن تكون ولايتهم للكافرين اذ انه « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء » (١) . واذا انتهت ولاية الحكام للدول الاجنبية وحلت محلها ولاية بعضهم لبعض تحققت الوحدة الاسلامية ، وتحقق التكامل الاقتصادي ، وساد منهج الاسلام ، فتحققت التنمية الاقتصادية .

٣ — الامل معقود على الصحة الاسلامية في العقود الاخيرة من ان تتمكن من قيادة الشعب الاسلامي الى طريق الاسلام ، وان تمسك الشعوب التي هي بطبيعتها مسلمة ، زمام أمرها ، ولا تسمح بأن يحكمها من لا يؤمن بمبادئها .

٤ — اذا نجحت الشعوب الاسلامية في أن تجعل الخطوات السابقة تسيير بالصورة التي وضحت ، استطاعت أن تخرج من تخلفها ، وان تبني دولة عملاقة تتفوق على المعسكرين القائمين . واركان هذا التوقع هو سبب الحرب الضروس التي تشنها الدول الكبرى ضد كل ما هو اسلامي .

٥ — اذا اخفقت الصحة الاسلامية الاخيرة في العودة الى الاسلام ، فربما تكون هذه آخر فرصة يمكن للعالم الاسلامي ان يتطلع من خلالها الى التقدم ، حيث أن مستقبلا مظلماً يبدو أنه يلف العالم النامي بعباءته ، وربما تتسع هذه العبءة لتلف العالم أجمع ، فالامل معقود على أن يترك العالم المتقدم الفرصة للمنهج الاسلامي كي ينفذ البشرية مما هي موشكة على التردى فيه .

٦ — بالخطوات السابقة ( حسم الصراع ، بناء الفرد ، تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي ) يكون المنهج الاسلامي قد وضع المرنكرات الاساسية التي لابد منها كي يتقدم المنهج الاسلامي خطوة أخرى فيقدم لنا تنظيمه للملكية كجزء جوهري من منهج التنمية الاسلامي ، ذلك التنظيم الذي سنتناوله في الفصل التالي .

## الفصل الثاني

تمهيد :

### تنظيم الملكية والتنمية الاقتصادية في الاسلام

لعبت وتلعب الملكية دورا هاما في تاريخ البشرية ، فهي موضوع قديم جديدي ، بلغ من أهميتها انها الفيصل في تحديد النظم الاقتصادية المتصارعة في هذا العالم . ومن ثم فان دراستها تمثل أهمية كبيرة عند دراستنا للمنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يتخذ الاسلام من تنظيمه للملكية اداة من ادوات تحقيق التنمية الاقتصادية ، هذا الى جانب ان تنظيم الملكية الاسلامي يمثل خصيصة من خصائص المذهب يجب ابرازها ونحن بصدد الكشف عن المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

فتنظيم الاسلام للملكية مرحلة جوهرية من المراحل التي بدأت بالمركرات الاساسية التي بحثناها في الفصل الاول . ونثنى بتقديم تنظيم للملكية ذي لطبيعة خاصة في هذا الفصل ، من خلال مباحثه الثلاثة التي يتكون منها وهي :

المبحث الاول : الملكية والنظم الاقتصادية .

المبحث الثاني : تنظيم الاسلام للملكية .

المبحث الثالث : دور التنظيم الاسلامي للملكية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

## المبحث الاول

### الملكية والنظم الاقتصادية

تمهيد :

ان موقف النظم الاقتصادى من الملكية وطريقة تنظيمها يمثلان فيصلا في الحكم على هذا النظام، اذ عندما يقوم النظام على نوع معين من الملكية فانه بذلك يحدد سمات نفسه ، والمذهب الذى يركن اليه وينزع عنه . وفى نفس الوقت يكون قد حدد لنا من المسئول عن القيام بالتنمية الاقتصادية . ومن هذه الجزئية تتبين اصالة النظام ، ومدى صحة الاصول التى بنى عليها .

ولقد خصصنا هذا المبحث لنتبين منه موقف النظم التى تنقسم العالم اليوم من كل نقطة من النقاط المذكورة ، وموقف النظم الاسلامى منها ، وسيتيم ذلك من خلال مطالب المبحث الثلاثة التالية :

**المطلب الاول :** دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى .

**المطلب الثانى :** تنظيم الملكية وتحديد القوائم بالتنمية الاقتصادية .

**المطلب الثالث :** مدى اصالة تنظيم الملكية فى كل نظام .

### المطلب الاول

#### دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى

الفرع الاول — وضع الملكية بين خصائص الانظمة :

لكل نظام مجموعة من الخصائص يعطيه اجتماعها ما يفصل بينه وبين غيره من الانظمة فصلا دقيقا ، ورغم ان تعريف النظام تعريفا دقيقا انما يكون بتحديد مجموعة الخصائص التى تميزه عن غيره (١) ، الا ان خصيصة من بين هذه الخصائص وهى الملكية والتى توجد — مع غيرها — فى كل نظام ، قد اكتسبت

---

(١) د. احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة بدون رقم

وضعا خاصا من بين جميع الخصائص . حتى لقد أصبحت الفارق الجوهرى بين نظام اقتصادى وآخر ، وخاصة فى هذا العصر الذى اشتد فيه الصراع بين نظامين يقوم احدهما على الملكية الخاصة ، ويقوم الآخر على الملكية العامة . فبرغم ما يوجد بالنظامين من خصائص اخرى الا أن طريقة تنظيم الملكية هى التى تنعكس على غيرها من الخصائص ، وتلقى بظلالها على كل جوانب النظام ، وتجعله يقف فى هذا الصف أو ذاك .

فتنظيم الملكية الخاصة - فيما يتعلق بأموال الانتاج مثلا - أساس جوهري لوجود النظام الرأسمالى - ولوقمنا باحلال نظام آخر - فى مجتمع ما - محل النظام الرأسمالى فان ذلك سيؤثر حتما على تنظيم الملكية الفردية (١) .

وهكذا نرى ان خصيصة الملكية من بين خصائص النظام ذات أهمية أكثر من غيرها ، حيث تنعكس على غيرها وتؤثر فيها وليس العكس .

### الفرع الثانى - الانظمة العالمية التى اتجهت الموقف من الملكية :

اختلاف الموقف حول الملكية وتنظيمها ، وهل تكون بيد الافراد أم بيد المجموع والدولة التى تمثله ، قد انتج انقسام العالم الحاضر الى نظامين عالميين مسيطرين . فحيثما يكون النظام مؤمنا بالشكل الذردى للملكية ، أى مؤمنا بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فيسمح للافراد بأن تغزو ماكيتهم جميع أموال الانتاج ، من ارض وآلات ومبان ومعادن وغير ذلك من أشكال الثروة ، ولا يعترف بالملكية العامة الا عندما تضطره ظروف استثنائية فيلجأ الى تأميم هذا المرفق أو ذلك خروجا عن القاعدة العامة فى الملكية ، عندما يكون الموقف هو هذا ، فان هذا النظام يكون رأسماليا .

أما ان كان النظام يقوم على أساس من الملكية العامة لادوات الانتاج ، كقاعدة اساسية له يطبقها على كل أموال الانتاج ، فلا يسمح للافراد بأن يعتقدوها ملكية خاصة لهم ، الا اذا اضطرت الظروف للخروج عن هذا المبدأ

العام . مما يعتبره من قبيل الاستثناء والشذوذ في الاوضاع ، والذي تتحىن الفرص للتخلص منه ، فان هذا النظام يؤسم بأنه اشتراكي .

وهكذا تقوم نظرة المجتمع الى ملكية اموال الانتاج وهل هى من حقوق الافراد أم من حق الدولة والمجتمع ، بتحديد سمة النظام الاقتصادى والمجتمع الذى يسود فيه هذا النظام . فنطلق وصف « المجتمع الرأسمالى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة ، وان الملكية العامة استثناء وعلاج لضرورة اجتماعية . كما يطلق وصف « المجتمع الاشتراكى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية العامة بوصفها القاعدة العامة والمبدأ الوحيد ، فان اضطر الى السماح بالملكية الخاصة ، فان ذلك يكون استثناء فرضته الظروف ، وعلاجاً لمشاكل يواجهها النظام .

وهكذا ينقسم العالم اليوم الى النظامين المعروفين على أساس هذا الموقف من الملكية ، وان كان لا يمنع ذلك — كما قلنا — ان هناك خصائص أخرى تميز كل نظام منهما عن الآخر تميزا دقيقا باجتماعها معا ، غير أن الموقف من الملكية هو الذى يقود الى معظم الخصائص الأخرى وينعكس عليها .

وتكاد البشرية اليوم أن تكون موزعة بين هذين النظامين ، حتى المجتمعات التى تعرف « اسميا » بالمجتمعات الاسلامية ، تجدها موزعة ما بين النظامين الرأسمالى والاشتراكي ، فان لم يكن حقيقة وعملا . فادعاء من قادتها وأولى الامر فيها .

### الفرع الثالث — النظام الاسلامى بين الانظمة العالمية :

هل يقوم النظام الاسلامى على أساس من الايمان باحدى وجهتى النظر السابقتين ؟ بمعنى هل يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فيكون رأسماليا ؟ أم يؤمن بالملكية العامة كقاعدة عامة فيكون اشتراكيا ؟ أم ان لديه نظرية خاصة تجعله ذا سمات مختلفة عن أى من النظامين السابقين ؟

ان النظام الاسلامى يقر المكيّتين الخاصة والعامة فى وقت واحد ، كلاهما اصل وليس استثناء ، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مقيد بالصالح العام<sup>(١)</sup> فهو لا يؤمن بالملكية الخاصة مبدءاً أساسيا وقاعدة عامة له . كما يرى النظام الرأسمالى . كما أنه لا يؤمن بالملكية العامة مبدءاً أساسيا وقاعدة عامة ، كما يرى النظام الاشتراكى . ومن ثم فهو كنظام ليس بالاشتراكى ولا بالرأسمالى . ذلك انه يقوم على الاعتراف بالاشكال المختلفة للملكية فى وقت واحد ، فهو يقر الملكية الفردية ، وعلى نفس المستوى يقر الملكية العامة .

فليست احدهما اصل والاخرى استثناء ، بل الكل اساس ، ولكل مجاله الخاص الذى يعمل فيه ، فليس هناك شذوذ أو استثناء أو علاج لضرورات مؤقتة ، كما هو السبب فى وجود النوع الاخر من الملكية فى الانظمة القائمة اليوم .

وانعكاسا لهذا الموقف الفكرى ، فانه من غير الصواب ، بل من الخطأ ، ان يسمى المجتمع الذى يقوم فى كنف الاسلام ، مجتمعا رأسماليا ، وان سمح بالملكية الخاصة لبعض رؤوس الاموال ووسائل الانتاج ، لان الملكية الخاصة ليست هى القاعدة العامة . كما ان من الخطأ ان نطلق على المجتمع الاسلامى اسم « المجتمع الاشتراكى » ، وان أخذ بمبدء الملكية العامة ، فى بعض الثروات ورؤوس الاموال ، لان الشكل الاشتراكى للملكية ليس هو القاعدة العامة فى نظامه . وكذلك من مجانبة الصواب ان يعتبر مركبا منهما ، ذلك لان تنوع الاشكال الرئيسية للملكية فى المجتمع الاسلامى لا يعبر عن المزج بين فكرتين تجاه الملكية ، وانما يعبر عن تصميم مذهبى اصيل قائم على أسس وقواعد فكرية خاصة ، وموضوع ضمن اطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض القيم والمفاهيم والاسس والقواعد ، التى قامت عليها الانظمة الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية .

(١) د. محمد شوقى الفنجري ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع



وهكذا نرى أن الموقف الفكرى من الملكية وهل تكون خاصة أم عامة أمر تخضع لتنظيم يجمع بينهما في تصميم خاص أصيل ، قد وزع النظم ما بين رأسمالية واشتراكية ونظام اسلامى مستقل ومتميز . وسنرى أن هذا التنظيم له ما بعده ، اذ سيوضح لنا من الذى تقيمه الانظمة وتجعل في يده سلطة اتخاذ القرار ، والقيام بتحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك هو ما خصصنا له المطلب التالى :

## المطلب الثانى

### تنظيم الملكية وتحديد القوائم بالتنمية الاقتصادية

#### الفرع الاول — الملكية واتخاذ القرار :

إذا كانت الملكية — خاصة أم عامة أم متعددة الاشكال — تعطينا الفارق الجوهري بين الانظمة الثلاثة الرأسمالية والاشتراكية والاسلام ، فانها في الوقت نفسه تقوم بمهمة اساسية في تحديد المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه وكيفية استخدام الاموال الانتاجية . اى أنها تعين لنا القوائم بالعملية الانتاجية ، ذلك أن عملية الانتاج لا يمكن ان تتم ما لم يتدخل شخص ما ، أو مجموعة من الاشخاص في نطاق الاقتصاد القومى باتخاذ قرارات أمره ، لمختلف عوامل الانتاج والوحدات الانتاجية ، كى تعمل هذا العمل أو ذاك ، وبهذه الطريقة أو تلك «<sup>(١)</sup> .

ونوع الملكية الذى يتبناه النظام هو الذى يقوم بتحديد هذا الشخص أو مجموعة الاشخاص الذين يتخذون القرارات ويكونون مسئولين عن اتمام العملية الانتاجية ، وهم الاشخاص الذين بيدهم أموال الانتاج ، فحق الملكية للمال الانتاجى يتبعه حق اصدار الاوامر لهذا المال بأن يعمل هذا العمل ويؤدى هذا الاداء ، بالكيفية والطريقة التى يقرها من بيده حق الملكية .

وهكذا يتبين لنا أن حق الملكية يتبعه اضعاء صفة اتخاذ القرارات على من بيدهم ملكية وسائل الانتاج ، طبقا للموقف الفكرى الذى يقوم عليه النظام .

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ١٣٤

وينعكس هذا بالتالى على تحديد القوائم بتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما سيتضح لنا من الفرعين التاليين :

#### الفرع الثانى — القائمون بتحقيق التنمية فى ظل الانظمة الوضعية :

لا يخرج تحقيق التنمية الاقتصادية فى جانبه الاجرائى عن كونه مجموعة من الاجراءات وعمليات الانتاج التى تتم عن طريق تصرفات من بيدهم الاموال الانتاجية ، أى لا تخرج عن تصرفات مالكي عوامل الانتاج ، الذين لهم حق اصدار الاوامر اليها كى تعمل بكيفية خاصة وفى ميدان خاص . وعلى هذا فان تنظيم الملكية الذى يقره المجتمع ، وعن طريق تحديد من له اتخاذ القرار ، يحدد لنا القائم بتحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أن حق الملكية ليس الا « سلطة » مخولة للمالك ، فردا كان أو جماعة على شئء ليستعمله ويستغله ويتصرف فيه بكل التصرفات فى حدود القانون .

ومن هذا المنطلق فان النظام الرأسمالى عندما يقوم على الملكية الخاصة ويجعلها المبدأ العام لديه ، فانه يلقى انجاز التنمية الاقتصادية على عاتق الفرد أساسا ، ولا يجعل للدولة — من الناحية النظرية — دورا فى هذا المجال ، اللهم الا اذا اضطربت الامور ، فتطلبت استيلاء الدولة على بعض اموال الانتاج ، فيكون لها قدر من المشاركة فى تحقيق التنمية ، بقدر ما فى يدها من هذه الاموال .

كذلك فان النظام الاشتراكى عندما لا يبيح أن يمتلك الفرد الاموال الانتاجية ، ويجعل مبداه العام هو الملكية العامة ، فانه بذلك يلقى بمسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية على عاتق من يملكون اتخاذ القرارات لتوجيه الموارد الانتاجية نحو مجالات الانتاج المحددة ، وهم من بيدهم مقاليد السلطة فى المجتمع ، لجنة مركزية ، قيادة حزبية ، رئاسة دولة ... الخ ، ولا يجمعل النظام الاشتراكى للفرد دورا فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا دوره كعامل من عوامل الانتاج ، شأنه شأن الارض ورأس المال ، ونحن هنا نتحدث عن المسئولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والنابعة من طريقة تنظيم الملكية .

وهكذا ترتب على قيام الانظمة الوضعية - رأسمالية أم اشتراكية - على شكل واحد من أشكال الملكية ان انحصر القيام بالتنمية من ناحية المسئولية في جانب واحد من طرفي المجتمع ، اما الافراد بصفاتهم الفردية ، كما هو الحال في النظام الرأسمالى ، واما الدولة بمؤسساتها فقط - دون الافراد - كما هو الحال في النظام الاشتراكى .

فما هو انعكاس الموقف الاسلامى من تنظيم الملكية على هذا الجانب ؟  
ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

### الفقره الثالث - القائلون بالتنمية فى النظام الاسلامى :

يقوم تنظيم الاسلام للملكية (١) على توزيع السلطة على موارد الانتاج بين الافراد والدولة عندما يقوم على قاعدة الملكية المزدوجة ، وهو بهذا يلقى بمسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية على عاتق كل من الافراد والدولة معا ، فكل فرد من الافراد مسئول عن مساهمة الموارد الانتاجية التى وضعت - طبقا لشريعة الاسلام - تحت تصرفه ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الاخرى فان الدولة - فى ظل الاسلام - بما تسيطر عليه من قدر لا يستهان به من موارد المجتمع تكون مسئولة عن القيام بالدور الاكبر فى تحقيق التنمية الاقتصادية . هذا فى حدود ما تلقىه الملكية على عاتق الافراد والدولة من اعباء ومسئوليات عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، والا فهناك مسئولية متبادلة بينهما عن التنمية وتحقيقها تنبع من اساس آخر ، مؤادها ان الافراد مسئولون عن قيام الدولة بعبء التنمية طبقا لمسئوليتهم عن الاشراف عليها ، كما أن الدولة مسئولة عن قيام الافراد بعبء التنمية طبقا لما منحه لها النظام الاسلامى من حق الاشراف على حسن اداء القطاع الخاص لمهامه وقيامه بمسئوليته . لكن هذا موضوع آخر له موضعه من هذه الدراسة (٢) .

(١) انظر البحث التالى من هذا الفصل .

(٢) انظر البحث الثالث من هذا الفصل .

ومن منطلق ان تنظيم الملكية في كل نظام يحدد لنا القائمين بتحمل اعباء ومسئوليات تحقيق التنمية الاقتصادية • يتبين لنا أهمية دراسة تنظيم الاسلام للملكية كجزء من استراتيجيته لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث ان النظام الاسلامي يعتبر الملكية بتنظيمها الخاص لديه ، اداة انمائية وليست مجرد شكل قانوني • بحيث تسقط شرعية الملكية سواء كانت خاصة أو عامة اذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال في مصلحته ومصلحة الجماعة(١) •

### المطلب الثالث

#### مدى اصاله تنظيم الملكية في كل نظام

##### الفرع الاول — معيار الاصاله :

هل نمك معيارا نحكم به على مدى اصاله أو افضلية تنظيم للملكية على آخر ؟ ان الفكر العقلي المجرد ربما لا يسعفنا في هذا الموقف ، فكل حزب فرح بما لديه ينسج حالات الصحة والصواب من حوله • ومن ثم فلا يوجد معيار صالح للحكم على اصاله تنظيمات الملكية وصوابها الا اللجوء الى الفطرة السليمة ، والتي يدل عليها الاضطراب الذي يلزم النظم التي قامت على شكل معين ، ان تخالف ما آمنت به من فكر مكره غير مختارة • فهذا منها نزول على حكم الفطرة التي فطر الناس عليها • وبهذا نمك معيارا نستطيع ان نحكم به على مدى الاصاله التي يتمتع بها كل من النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والنظام الاسلامي • هذا المعيار يتمثل في الواقع الذي عليه المجتمعات من الناحية العملية سواء اتفق هذا الواقع مع ما يفرضه النظام أو تعارض معه •

فما هو واقع هذه المجتمعات التي تقوم بيننا اليوم وتؤمن نظريا بشكل الملكية الخاصة أو الملكية العامة : هذا ما سيجيبنا عليه الفرع التالي :

(١) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي، في الاسلام ، مرجع سابق

## الفرع الثانى — واقع تنظيم الملكية فى المجتمعات القائمة :

### أولا — فى المجتمعات الرأسمالية :

تقوم المجتمعات التى توصف بأنها رأسمالية على الايمان بالشكل الواحد للملكية ممثلا فى الملكية الخاصة ، هذا هو مبدأها الذى تؤمن به •

غير أنها بعد فترة من نشوئها وقيامها ما لبثت ان تبينت أن التمسك بمبدئها هذا يحمل فى طياته اخطار القضاء على النظام والائمان عليه من القواعد ، فعملت على تطعيمه بالشكل المقابل للملكية ، وأخذت بفكرة التأمين ووجد بها قطاع عام ، يعيش جنبا الى جنب مع القطاع الخاص المسيطر •

ويمثل هذا الموقف من هذه المجتمعات ، اعترافا ضمريا بعدم جدارة مبدئها فى الملكية ذات الشكل الواحد ، ومن ثم فهى تحاول علاج ما ينجم عنه من مضاعفات • كما أن موقفها هذا يمثل عودة منها الى الوضع الذى يمكن أن تستقر فى ظله اوضاع المجتمع •

فما هو موقف المجتمعات التى تتبنى الملكية العامة ؟  
هذا ما سيجيب عليه البند التالى ••

### ثانيا — فى المجتمعات الاشتراكية :

من الناحية المقابلة للمبدأ الرأسمالى فى الملكية ، توجد المجتمعات التى تؤمن بالملكية العامة مبدأ وحيدا ، وتشجب الملكية الرأسمالية وتعتبرها :  
» سبب كل المشكلات الاجتماعية (١) •

فما هو الواقع الذى أصبح عليه التطبيق ، بعد ان اصبح للفكر الاشتراكى الماركسى دول عديدة تطبقه وتسير على هدية ؟

---

(١) د. محمد شوقى الفجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

ان هذه المجتمعات — ولناخذ الدولة الام للاشتركية مثلا — وهى فى سبيل تطبيق نظريتها قد وجدت نفسها مضطرة الى الاعتراف بالملكية الخاصة ، بشكل قانونى حيناً ، وبشكل غير قانونى احيانا أخرى • « ان الدستور السوفيتى ينص فى مادته السابعة على أن لكل عائلات المزارع التعاونية بالاضافة الى دخلها الذى يأتيها من اقتصاد المزرعة التعاونية ، ان تمتلك قطعة من الارض خاصة بها ، ولها فيها منزل للسكن وماشية منتجة وطيور وادوات زراعية بسيطة ، وكذلك سمحت المادة التاسعة بتملك الفلاحين الفرديين والحرفيين لمساير اقتصادية صغيرة ، وبقيام هذه الملكيات الصغيرة الى جانب النظام الاشتراكى السائد<sup>(١)</sup> •

وبتعبير الاقتصادى السوفيتى ل.أ. ليونتييف «فان جزءا من وسائل الانتاج يظل ملكية خاصة للفلاحين الكلخوزيين»<sup>(٢)</sup> •

وهكذا يقر الواقع الذى عليه التطبيق الروسى أن شكل الملكية ليس هو الملكية العامة وحدها ، وانما الى جانبها توجد الملكية الخاصة على استحياء ، وذلك نزولا منه على مقتضيات الضرورة ، ولو كانت روسيا تملك نفس الملكية الخاصة من جذورها لما ترددت فى ذلك لحظة •

### الفرع الثالث — التنظيم الاصيل بين تنظيمات الملكية :

تبين لنا من الفرع السابق ان كلا من النظامين الرأسمالى والاشتراكى قد الجأته الضرورات الى الاعتراف بقيام الشكل الذى يشجبه مبدؤه فى بعض الاموال بصورة استثنائية ، وذلك نزولا منهما على حكم الضرورة ومقتضيات استقرار المجتمع ، أفلا يكون ذلك دليلا على أن التنظيم الذى يقوم على

---

(١) د. اسماعيل هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلى ، دار النهضة ، القاهرة ، ٧٨ ص ٥٦

(٢) ل. أ. ليونتييف ، الموجز فى الاقتصاد السياسى ، ترجمة ماهر عسل ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٦٧ ص ٢٠٩

الشكل المزدوج ، دون ضغط من الضرورة أو نزولا على حكم واقع الحياة هو التنظيم الاصيل الذى تعود اليه المجتمعات مهما آمنت نظريا بفكر مخالف ؟ وما الشكل المزدوج للملكية الا التنظيم الاسلامى لها •

وهكذا نصل بتطبيق معيار الواقع العملى الى أن تنظيم الاسلام للملكية هو التنظيم الاصيل الموافق للفطرة الى فطر الله عليها الناس ، اذ هو التنظيم الذى أقر كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة منذ أن وجد الاسلام منذ اكثر من ١٤ قرنا من الزمان دون ضغط من حاجة ولا نزول على حكم الضرورة •

وهذا يبرهن على أصالة هذا الفكر وصحته فهو ليس انتاج عقل بشرى قاصر مهما ارتقى ، وانما هو تنزيل من حكيم حميد ، يعلم ما يصلح للمجتمعات ويقيمها على الجادة ، ولطفها بخلقه وحماية لهم من التخطي في ظلال الفكر البشرى المحدود ، شرع لهم هذا التنظيم « ألا يعلم من خلقا وهو اللطيف الخبير » (١) •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على اثر تنظيم الملكية المتبع فى تشكيل النظم الاقتصادية ، ولقد خرجنا من هذا البحث بالنتائج الآتية :

١ — موقف النظام الاقتصادى من تنظيم الملكية يمثل أهم الخصائص التى تحدد سماته وتميزه عن غيره من الانظمة ، فيوجد النظام الاشتراكى حيث توجد الملكية العامة ، ويوجد النظم الرأسمالى حيث يوجد الايمان بالملكية الخاصة •

٢ — النظام الاسلامى نظام مستقل لا يقبل أن يوصف بأنه رأسمالى أو اشتراكى حيث لا يقوم على مبدأ الشكل الواحد للملكية الذى تقوم عليه

---

(١) سورة الملك ، الآية رقم ١٤

كل من الرأسمالية والاشتراكية ، وانما يقوم على مبدأ الشكل المزدوج للملكية والذي يتحدد فيه لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة دور مستقل لا يغنى احدهما فيه عن الآخر •

٣ — ان شكل التنظيم يحدد المسؤولين عن تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، حيث يقوم بها القطاع الخاص في النظام الرأسمالي بينما يقوم بها القطاع العام في النظام الاشتراكي وتتضافر جهود القطاعين على القيام بها في ظل النظام الاسلامي •

٤ — ان الانظمة التي قامت على الشكل الواحد للملكية تضطربها ظروف الحياة وتفرض عليها الضرورات ، ان تطعم تنظيمها بآثار من الشكل المقابل فتثبت لنا أن التنظيم الاصيل للملكية هو الذي اعترف بالشكلين دون ان تكون هناك ضرورات ملحة •



## المبحث الثاني تنظيم الاسلام الملكية

تمهيد :

علمنا ان المنهج الاسلامي يضم نظاما اقتصاديا اصيلا ، لا ينتمى الى الرأسمالية ولا يدلى بنسب الى الاشتراكية ، وان له تنظيما خاصا للملكية لا يتفق مع تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية لها .

ومهمة هذا المبحث تحديد هذا التنظيم بعد ان عرفنا بصورة مبدئية أنه يقوم على الشكل المزدوج للملكية ، فما هو هذا الشكل المزدوج لها ، وما الذي يتألف فيه ليكون هذا المزدوج ؟ وما الحدود بين الانواع التي تتكون منها أشكال الملكية ؟ وهل هي حدود مفتوحة ام ان هناك سباجا يحول دون انتقال المال من احد اشكال الملكية الى الشكل الاخر ؟

ان هذا المبحث سيجيب على هذه التساؤلات من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : انواع الملكية في الاسلام .

المطلب الثاني : مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام .

المطلب الثالث : نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام .

### المطلب الاول

#### انواع الملكية في الاسلام

تمهيد :

سنسلك الى تحديد انواع الملكية في الاسلام طريقا يمر باستقراء النصوص القرآنية ونصوص من السنة الى جانب استقراء بعض مواقف كبار الفقهاء المجتهدين الذين يمكن ان نطلق عليهم وصف « الشراح المعتمدين للنظرية

الاسلامية» ولنحاول على ضوء هذا الاستقراء ، ان نحصل من هذه النصوص وتلك المواقف على ما تدلّى به من أنواع للملكية تعترف بها الشريعة الاسلامية ، وسيكون ذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتية :

**الفرع الاول :** نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين •

**الفرع الثانى :** نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخر •

**الفرع الثالث :** انواع الملكية التى ادلت بها النصوص والمواقف السابقة •

**الفرع الاول - نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين :**

١ - يقول الله تعالى : « وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم » (١)

وهذا خطاب من الله تعالى لقوم كانوا يستخدمون اموالهم فى اقراضها بالربا فى التجارات وغيرها فهى رؤوس اموال ، أى اموال انتاجية اضيفت الى احاد الناس وقرر القرآن الكريم بهذا النص ان رأس المال يكون موضعاً للملكية الفردية •

٢ - يقول تعالى : « للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم

واموالهم » (٢) •

وفى هذا النص اضيفت الاموال الاستهلاكية والعقارات الى احاد الناس وبه يقر الاسلام ان العقارات والاموال الاستهلاكية كذلك تكون موضعاً للملكية الفردية •

٣ - يقول تعالى : « يوصيکم الله فى اولادکم للذكر مثل حظ الانثيين » (٣) •

ويقول : « ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اُخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد » (٤) • ويقول النبى صلوات الله وسلامه عليه :

« انما فرض الله الموارث من اموال تبقى بعدکم » (٥) •

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٧٩

(٢) سورة الخضر الآية رقم ٨

(٣) ، (٤) سورة النساء الآية رقم ١١ ورقم ١٧٦

(٥) الجامع الصغير ج ١

فآيات المواريث وما ورد فيها من احاديث توضح بصراحة مطلقة حق الشخص في أن تكون له ملكية خاصة تزيد عن حاجته الشخصية حتى ليترك منها قدرا عند وفاته .

٤ - يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من احيا ارضا ميتة فهي له » (١) . وهذا نص صريح في ان الارض وهى اهم الاموال الانتاجية تكون موضعا للملكية .

٥ - ويقول عليه الصلاة والسلام « لا يأخذ احدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصا أخيه فليردها عليه » (٢) . وهذا نص صريح في تملك الاموال المنقولة ملكية خاصة .

وهكذا نرى نصوص القرآن والسنة تقر الملكية الخاصة شكلا من اشكال الملكية في النظام الاسلامي ، بل ان اقرارها مما يصح ان يقال فيه « انه يعلم من الدين بالضرورة فهو يتجلى فيما نزل وفيما فرض من فرائض وفيما تدب اليه من صدقات على وضع يزول معه كل شبهة وريبة » (٣) . واذا كان الامر كذلك فان من ينكر الملكية الخاصة لا يكون منتسبا الى الاسلام لانكاره معلوما من الدين بالضرورة .

وهذا النوع من الملكية يشمل جميع الاموال الانتاجية والاستهلاكية ، وأظهر الأدلة العقلية على تقرير الملكية الخاصة في الاموال الانتاجية ، الارض ورؤوس الاموال والصانع والتاجر وغيرها ، هو فريضة الزكاة وكونها ركن من اركان الاسلام ، وهى انما تجب على الافراد ، فقام الدليل العقلي على ان الافراد يملكون الاموال الانتاجية في الاسلام .

(١) رواه البخارى ، شرح الكرماتى ج ١٢ ص ١٦٠

(٢) رواه احمد وابوداود والترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٥٣

(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وحدودها في الاسلام ، المؤثر الاول

للمجمع البحوث ، القاهرة ، ص ١١٠

### الفرع الثاني — نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخر :

الى جانب النصوص السابقة والتي اقرت الملكية الخاصة ووصلت من شدة تقريرها الى حد أن اصبحت معلومة من الدين بالضرورة ، يوجد لدينا نصوص تثبت نوعا آخر من انواع الملكية • فما هي هذه النصوص ؟

١. — عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان الرسول صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعلوا له كل أرض لا يصلها الماء يصنع بها ما يشاء<sup>(١)</sup> •

فهنا ظهر منذ أول يوم لقيام الدولة الاسلامية نوع من الملكية مملوك للسلطة التي تقيم النظام فيهم ، أى مملوك للدولة الاسلامية ومن ثم فهو ملكية عامة •

٢ — قال النبى صلى الله عليه وسلم « عادى الارض لله ولرسوله ثم هي لكم من بعد »<sup>(٢)</sup> • وهنا يقرر النبى صلى الله عليه وسلم أن الارض التي لا يعرف لها مالك هي ملك للدولة ، « اذ ما كان لله فهو لرسوله ، وما كان للرسول فهو لاولى الامر من بعده كما يقرر أبو عبيد »<sup>(٣)</sup> •

وخلاصة ما يدلى به هذين النصين ان الارض كمال انتاجي ، يمكن ان تظهر فيها الملكية العامة •

٣ — يقول النبى صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار » وفي رواية « الملح »<sup>(٤)</sup> •

وقد فهم الاثمة المسلمون ان هذه الثلاثة أو الاربعة انما جاءت تمثيلا لا حصرا بديل تعدد الروايات ، واختلاف ما يضرب مثلا من الاشياء • أى

---

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط ١١ لسنة ١٩٦٨

ص ٣٩٧ رقم ١٩٣

(٢) الرجوع السابق ص ٣٨٦ رقم ٦٧٤

(٣) الرجوع السابق ص ٣٩٣

(٤) زواه أحمد وأبو داود وابن ماجه

أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يقصد هذه الانواع بأعيانها بل ينظر إلى ما بها من خصائص تتلخص في •

(١) تتعلق مصلحة الناس بها فهي ذات نفع عام للمواطنين •

(٢) حياتها بصورة طبيعية فلا تتطلب جهدا بشريا كبيرا ليعث فيها الحياة •

وهذه الخصائص هي ما لاحظها صحابى جليل كان يجلس مع المصطفى صلوات الله وسلامه عليه عندما قدم « ابيض بن جمال » رضى الله عنه وطلب من النبي صلوات الله وسلامه عليه أن يقطعه الملح الذى بمأرب باليمن فأقطعه اياه • فلما ولى ابيض بن جمال قال الصحابى الجليل : يا رسول الله انى قد وردت هذا الملح بالجاهلية ، وهو بأرض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس أخذته ، فهو مثل الماء العد بالارض ، فقال النبي صلوات الله وسلامه عليه • فلا اذن ، واسترد الملح من ابيض بن جمال (١) •

تلك الخصائص التى لا حظها الصحابى الجليل فى معدن الملح هذا ، جعلت النبي صلى الله عليه وسلم يعدل عن اقطاع المعدن المذكور ، وابقاه ملكية عامة ، ولا يجوز أن يملك ملكية خاصة ، اذ لو جاز ان يملك ملكية خاصة لما استرده النبي صلوات الله عليه من ابيض بعد ما اعطعه ، فما كان النبي صلى الله عليه وسلم يمنع شيئا يسأله اذا كان مما يجوز أن يعطى •

٤ — عندما فتح الله على المسلمين ارض السواد اختلفت الصحابة فيما يصنعون بها ، انقسم بين الغانمين أم لا تقسم ، ثم وقع الاجماع منهم على أن توقف على المسلمين ملكية جماعية لا يجوز التصرف فيها بغير اذنهم (٢) • وهذه هي الملكية الجماعية التى هي شكل من اشكال الملكية العامة فى الاسلام •

(١) رواه احمد وأبو داود والترمذى وأبو عبيد ص ٣٩٠

(٢) انظر فى تفصيل ذلك : أبو يوسف — الخراج ص ٢٥ — ٢٦ يحيى آدم الخراج ص ٤١ أبو عبيد ، الاموال ، ص ٢٤ (مراجع سابقة) •

هـ - روى البخارى فى صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « حمى النقيع لخليل المسلمين » (١) والحمى انشاء لشكل من اشكال الملكية العامة على مال كان مملوكا ايضا ملكية عامة لكن فى شكل آخر .

وهكذا نرى تلك النصوص والمواقف السابقة تقرر نوعا من انواع الملكية فى الاسلام يختلف عن النوع الاول ، الا وهو الملكية العامة باشكلها المتعددة ، من ملكية الدولة الى الملكية الجماعية الى الحمى الى ملكية الناس « المباحات » . يتعدى الى جميع الاموال ايضا الانتاجية والاستهلاكية وهذا النوع من الملكية شأنه فى ذلك شأن النوع الاول ، أى الملكية الخاصة .

### الفرع الثالث - أنواع الملكية فى الاسلام :

من النصوص التي ناقشناها فى الفرعين السابقين نستطيع ان نقرر ان الملكية فى النظام الاسلامي تتضمن نوعين رئيسيين هما :

#### ١ - الملكية الخاصة :

وهي ما يختص به الفرد ويكون له عليه سائر الحقوق فى حدود الشريعة الاسلامية ، وبالتعبير الفقهي هي اخصاص بالشئ يمنع الغير عنه ، ويمكن صاحبه من التصرف فيه ابتداء الا لمانع شرعي (١) وهي من ضرورات قيام الفرد بمهمته فى الاسلام ، حيث ان الفرد مكلف بان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ومقتضى ذلك ان يكون له مورد رزق يجره من عبوديته للدولة ، اذ لا يمكن ان يقوم بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من قوته فى يد الدولة .

#### ٢ - الملكية العامة :

وهي ما لا يختص به فرد معين أى ما يقابل الملكية الخاصة ولها فى التشريع الاسلامي صور عديدة أهمها ما يلى :

---

(١) صحيح البخارى - طبعة دار الشعب ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٤٨

(٢) الشيخ محمد على السائيس ، ملكية الافراد للارض ومنافعها فى الاسلام ،

المؤتمر الاول لمجمع البحوث ص ١٩٦

## أ - ملكية الدولة :

وهي ما يكون ملكا للشخص المعنوي الذي يتولى سياسة دنيا المسلمين  
بالشريعة الاسلامية \*

## ب. - ملكية الجماعة :

وهي ما يربط على جماعة المسلمين من اموال وتديرها الدولة باسمهم ،  
وتتمثل في الحمى والوقف وغيرها ، وتتفق جميع صور الملكية العامة في مغزاها  
الاجتماعي فكلها يقصد منه تحقيق مصالح المسلمين ، سواء في ذلك ملكية الجماعة  
أم ملكية الدولة ، وإن كانتا مختلفتين من حيث انشكالا والاحكام ( بل ان  
الصور المندرجة تحت ملكية الجماعة من وقف ابى حمى .. الخ تختلف  
بعضها عن بعض من حيث الاحكام التفصيلية ) فمن حيث الشكل ، فان ملكية  
الدولة مملوكة لشخص معنوي هو الدولة ، بينما لملكية الجماعة لشخص معنوي  
آخر هو جماعة المسلمين \* ومن حيث الاحكام فان ملكية الجماعة لا يجوز للدولة  
ان تقطعها اقطاع تملك لاحد ، فهي موقوفة على المسلمين ، والوقف لا يباع  
ولا يوهب ، بينما ملكية الدولة ( ان كانت ارضا مثلا ) يجوز للدولة ان تسمح  
للأفراد باحيائها ولها ان تقطعهم اياها بعد احيائها بواسطتها (١) \* وهكذا نصل الى  
ان شكل الملكية في الاسلام ، يقوم على ائتلاف نوعين من الملكية معاهما  
الملكية الخاصة ، والملكية العامة \*

## المطلب الثاني

مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام

### تمهيد :

علما ان الاسلام يقيم نظامه على مبدأ الملكية المزدوجة ، أى تتألف  
الملكية الخاصة والملكية العامة \*

فهل مفهوم الملكية الخاصة في الاسلام هو المفهوم المعروف لها لدى  
الفكر الذى يعتمدها شكلا رئيسيا في نظامه ، واعنى به الفكر الرأسمالى ؟ \*

---

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة في اسلام - مرجع سابق ، ص ٦٨

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، هل مفهوم الاسلام عن الملكية العامة هو نفس مفهوم الفكر الاخر الذى يجعلها القاعدة العامة لنظامه واعني به الفكر الاشتراكي الماركسي ؟ \*

لقد عقدنا هذا المطلب لنصل الى معرفة مدى قرب او بعد المفاهيم الاسلامية للملكية الخاصة والملكية العامة ، عن مفاهيمها فى الانظمة الوضعية التى تؤمن بنوع من هذين الشكلين ، وذلك من خلال انفروع الثلاثة الاتية :

**الفرع الاول :** مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الراسمالى \*

**الفرع الثانى :** مفهوم الملكية العامة فى النظام الاشتراكي \*

**الفرع الثالث :** مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى النظام الاسلامى \*

### الفرع الاول - مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الراسمالى :

من المعروف ان الراسمالية ورثت من بين ما ورثت عن الفكر الرومانى مفهوم الملكية الخاصة لدى القانون الرومانى ، انذى يرى ان الملكية الخاصة حق مطلق للفرد يتصرف فيها كيف يشاء دون ما ضابط او رقيب ، ومن ثم فان الراسمالية تعطى الفرد حرية تملك ما نساء من اموال الانتاج او الاستهلاك ، ايا كان نوعها او مقدارها او طريقة الحصول عليها ( فى حدود القانون ) وتستمر ملكيته لها ايا كانت طريقة استغلاله لها والتصرف فيها ، فمن حقه ان يعطلها عن الانتاج ، ومن حقه ان يستخدمها فى اى غرض يشاء . فالملكية الفردية فى مفهوم الراسمالية تعنى سلطان الفرد المطلق على ما يملك دون اية قيود .

هذا هو بايجاز مفهوم الملكية الخاصة عند الجناح الذى يعتبرها القاعدة العامة لديه من الفكر الوضعى . فما هو مفهوم الجناح الاشتراكي للملكية العامة ؟ هذا هو موضوع الفرع التالى :



## الفرع الثاني - مفهوم الملكية العامة في النظام الاشتراكي :

يتمثل مفهوم الملكية العامة في الفكر الاشتراكي في تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم الطبقة التي يمنحها هذا الفكر حق فرض ديكتاتوريتها على بقية الطبقات تمهيدا لاذابتها كلها فيها ، اى ان تقوم طبقة « البروليتاريا » بالسيطرة على اموال الانتاج بعد تخليصها من ايدى الملاك الفرديين ، الأمر الذى يعنى سيطرة الطبقة الحاكمة على هذه الملكية وتمتعها بالمضمون الحقيقى لها ، والذى يتمثل فى سيطرتها على مقدرات البلاد وثروتها ، وحصولها على نفس الفرص التى كان يحصل عليها الاحتكاريون الرأسماليون من الملكية الرأسمالية ، ذلك انه فى ظل مبدا « دكتاتورية » الطبقة العاملة الذى تؤمن به الاشتراكية الماركسية تقوم الطبقة الحاكمة باختكار حق تمثيل هذه الطبقة من المجتمع الاشتراكي اللاتطبقى .

هذا هو بإيجاز ايضا مفهوم الملكية العامة فى الفكر الاشتراكي وما يؤدى اليه من سيطرة فئة قليلة فى النهاية على كل اموال الانتاج ، تتمتع فى ظلها بمضمون الملكية الاحتكارية ، فما هو قرب او بعد المفهوم الاسلامى لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة عن مفهوميهما السابقين ؟ • هذا هو موضوع الفرع التالى :

## الفرع الثالث - مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى النظام الاسلامى :

يتضح لنا مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام من نظرتة الى المال فى اصله وفى علاقته بالناس • وفى هذا الصدد فان الفكر الاسلامى ينظر الى المال فى مستويات ثلاثة هى :

### ١ - المستوى الاول :

وفيه يؤمن الفكر الاسلامى بان المال كله انتاجيا كان ام استهلاكيا ، ملك لله سبحانه وتعالى « لله ملك السموات والارض » فكل ما فى الارض

وما على ظهورها من أموال تصلح لأن تملك ملكيه خاصة او عامة ، انما هو في الحقيقة والاصل ملك لله . وفصلا عن الدليل القرآني على صاحب الملكيه في هذا المستوى ، فإن هناك اعتراف العقل المقريبيوي الخالق بأن الله تعالى خالق كل شيء ، فاذا كنا نقر عقلا ، انعمل كسبب لتملك نتائجها ، يجب أن نقر يملكه الله تعالى لكل ما في الوجود فهو عمل الله وخلقه دون سابق مثال « يدبغ السموات والارض »<sup>(١)</sup>

## ٢. — المستوى الثاني من الملكية :

يظهر هذا المستوى من الملكيه عندما يمن الله على عباده فيملحهم بالخلافه عنه ، ما ملكه بالايديع والايجاد ، فيعطيه جميعا هذه الارض جميعا ، « خلق لكم ما في الارض جميعا »<sup>(٢)</sup> وتلك هي ملكه البشر بما تعنيه من ملكية جميع الافراد للارض وما فيها وما عليها ، لذل فرد منهم فيها نصيب يحكم انه احد افراد الجنس البشري المستخلف في هذه الارض ليعمرها عبادا لله سبحانه وتعالى « هو انشاءكم من الارض واستعمركم فيها »<sup>(٣)</sup> « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »<sup>(٤)</sup> « اني جاعل في الارض خليفة »<sup>(٥)</sup> ، والخلافه هنا لافراد الجنس البشري ، ومن ثم فالارض مملوكة لافراد هذا الجنس بوصفهم من اعضاء المجتمع الانساني « بمعنى ان ملكية البشر هذه ملحوظ فيها ملكية كل فرد لهذه الثروات الممنوحة من الله تعالى لافراد الجنس والمجتمع البشري » .

## ٣ — المستوى الثالث من الملكية :

هذا المستوى يتعلق بامر ادارة الاموال واستخدامها في تحقيق الهدف الذي خلقت من اجله ، وهو تحقيق العمارة باستخدام الصلاحيات التي اودعها الله تعالى العقل والجسم البشري . في هذا المستوى يقرر الفكر الاسلامي

(١) سورة الانعام الاية رقم ١٠١

(٢) سورة البقرة رقم ٢٩

(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١

(٤) سورة الذاريات الاية رقم ٥٦

(٥) سورة البقرة الاية رقم ٣٠

ان تربط ملكية انواع معينة من المال باسم الجماعة ، وان يربط بعضها الآخر باسم الافراد ، تحديدا للمسئولية عن العمارة من ناحية ، وتمكيننا لكل فرد من ان يستخدم صلاحياته وامكانياته تمهيدا لمسائلته عن سلوكه ازاء ما اودع فيه من طاقات « عن عمره فيم افناء ، وعن شبابه فيم ابلاه ، وعن ماله من اين اكتسبه وفيم انفق ، وعن علمه ماذا عمل فيه »<sup>(١)</sup> ، ولاتمام عملية ربط الملكية فلا بد ان يكون هناك سبب خاص يقتضى ان يختص فرد دون آخر بنصيب من هذه الملكية، هذا السبب ينحصر اسلاميا في الجهد الذى يبذله الفرد كى يثبت احقيقته للخلافة او ان شئنا الدقة كى يمارس دوره في عبادة الله باستخدام صلاحياته في تحقيق العمارة ، حيث لا ينفك اكتساب حق الملكية عن تحقيق العمارة ، فليس هناك طريق لانشاء واكتساب الملكية الفردية ابتداء ، الا الجهد يبذل في تحقيق العمارة وجعل الثروات الممنوحة من الله تعالى في وضع يتيح لها المساهمة ، او المساهمة بصورة افضل في اشباع الحاجات البشرية . اما ما سوى الجهد البشرى من وسائل اصطلح على انها تؤدى الى اكتساب الملكية ، فانها تؤدى الى نقل ملكية ثابتة من شخص لآخر ، اما ابتداء الملكية فلا يكون الا بالعمل ، فالعمل في الفكر الاسلامى هو المصدر الوحيد لاكتساب حق الاختصاص بجزء من مائدة الله التى بسطها للناس .

وهذا الجزء من الموارد التى تخللها الجهد البشرى في صورته الفردية فغير من صلاحيتها لاشباع الحاجات ، هو الذى يطلق عليه في الاسلام ، الملكية الفردية . اما بقية الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى ، او تخللها في صورته الجماعية ، فانها تربط باسم الجماعة أو الدولة ، وتكون الدولة مسئولة عن استخدام الطاقات والامكانيات والصلاحيات الكامنة لدى المجموع في استثمارها وعمارته واشباع حاجات الجماعة منها ، تلك الحاجات التى لا تخص فردا بعينه ، بل تخص الامة بأسرها .

وفي هذا المستوى من الملكية « فاننا لا ننسى المستويين الاعلى منه اذ المستوى الأدنى لا يلغى المستوى الأعلى ، بمعنى ان ملكية البشر لا تنسى فيها

(١) من حديث رواه البزار والطبراني عن معاذ رضى الله عليه — الكنز الثمين ،

ملكية الله تعالى ، والملكية الفردية والملكية العامة لا تنسى فيهما ملكية البشر ، من جهة ، وملكية الله تعالى من جهة أخرى .

فالفرد والجماعة في الفكر الاسلامي كل منهما ينظر الي ما في يده من ملكية على انه ملك للبشر ومن قبل ذلك ملك لله تعالى ، وهنا يكمن الفرق الدقيق الجوهرى بين الملكية الفردية في الاسلام والملكية الفردية الرأسمالية ، وبين الملكية العامة في الاسلام والملكية العامة في الفكر الاشتراكي الماركسي .

ان المسلم ينظر الى مايبده من ملكية خاصة على انه ملك لله تعالى اولاً ، ثم هو له من يعد تفضلاً من الله تعالى ، الذى من عليه بالجهد الذى بذله

ليكتسب هذه الملكية ، في الوقت الذى يرى الرأسمالى فيه انه يملك ويسيطر على ممتلكاته وينحى الله جانبا في تصرفاته ، فالمسلم يبحث عن مراد الله تعالى من هذه الملكية ليحققه ، والرأسمالى يبحث عن جاهه وسلطانه وجبروته ، لينميه ويعليه ويؤكد . ذلك هو جوهر الفرق بين مفهوم الملكية الفردية الاسلامية والملكية الفردية الرأسمالية .

اما الملكية العامة الاسلامية . فان الدولة تشعر بانها مستخلفة في هذا المال عن الله تعالى لتحقيق به مراد الله تعالى وعبادته بعمارة ارضه ، فلا تعطى هذه الملكية الحاكم جبروتا ، وانما تجعله اكثر الناس مسئولية وآخرهم استحقاقا « انما مثلى وهذا المال كولى اليتيم ان استغنيت استعففت ، وان احتجت اكلت بالمعروف » ولا ينبغى له ان يترك ثروة دون ان تستغل ولا مرفقا من مرافق الخدمات غير ميسر ، فلو عثرت بغلة باقضى أطراف البلاد فهو مسئول عن ضياعها بسبب عدم تمهيده لها الطريق<sup>(١)</sup> . هذه هى مسئولية وشعور من يتصرف في الملكية العامة الاسلامية ، اما شعور من يتصرف في الملكية باسم طبقة « البروليتاريا » ، فهو شعور طاغوت يرى غناء هذه المفردات في ذاته ، يجعل من نفسه الها تقام له التماثيل على قمم الجبال ، وتقدم اليه القرابين . ومن لا يعجبه ذلك ففي المعتقلات ومعسكرات التأديب متسع للملايين .

(١) د. سليمان الطماوى ، عمر بن الخطاب واصول السياسة والحكم ، ص ٢٠

من هذا يتضح لنا مفهوم الاسلام لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة  
هذا المفهوم الذى يمكن تركيزه فى كلمات قليلة هى :

### الملكية الخاصة :

امانة فى يد الفرد استودعه الله اياها استخلفه عليها ، فجعله بما بذل  
من جهد وقدم من عمل ، احق من غيره بها • ليستخدم من خلالها امكانياته  
وصلاحياته ، ويستخدمها فى تحقيق مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع عامة ،  
فهى ملكية مجازية ربطت على الفرد لتحديد مسئوليته عنها وعن قدراته التى  
اودعها الله تعالى فيه •

### الملكية العامة :

هى مسئولية الجماعة عن ادارة اموال معينة يحددها الفكر الاسلامى  
ومقررة لها باعتبارها جماعة مؤلفة من افراد ذوى انصبة ازلية فيها ، جاءتهم  
من خلافتهم عن الله تعالى الذى خلق لهم جميعا ما فى الارض جميعا ، لا  
باعتبارهم جماعة يضيع فيها كيان الافراد ، ولا باعتبارهم افرادا يضيع فيهم  
الالتحام الجماعى ، فالحق الجماعى المنطوى على انصبة الافراد هو قوام  
الملكية العامة •

### المطلب الثالث

### نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام

#### تمهيد :

فى تحديد الاسلام لنطاق الملكية الخاصة والملكية العامة علمنا مما سبق  
ان الاسلام يبدأ فيقصر بعض الميادين على الملكية العامة فلا يسمح للملكية  
الخاصة بارتدادها ، ثم يثنى فيجعل اكتساب الملكية الخاصة فى الميادين الاخرى  
مشروطا ببذل العمل الذى ينقل المورد الانتاجى من الموت الى الحياة ، فكأنه  
يضع قيدين على اكتساب الملكية الخاصة : الاول هو حرمانها من ارتياد  
مجالات معينة • الثانى : اشتراط العمل وسيلة للحصول عليها • وسوف يتكفل

هذا المطلب بوضع ايدينا على الحدود الفاصلة بين النوعين من الملكية ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتية :

**الفرع الاول :** مواصفات المورد العام في الاسلام .

**الفرع الثاني :** مواصفات العمل المفضى الى الملكية الخاصة في الاسلام .

**الفرع الثالث :** نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام .

**الفرع الاول — مواصفات المورد العام في الاسلام :**

١ — وقد ابيض بن حمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطلب ان يقطعه الملح الذى بمأرب فاقطعه اياه ، فلما ولى قال احد الصحابة الحاضرين : يارسول الله ، انى قد وردت هذا الملح في الجاهلية ، وهو بارض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس اخذه ، فهو مثل الماء العد بالارض . فقال عليه الصلاة والسلام ، فلا اذا واسترد الملح من ابيض بن حمال (١) .

ما الذى نستنبطه من هذا النص ؟ نستنبط منه ان هناك مواصفات معينة لما اخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم بانها متوغرة في هذا المورد الانتاجى قرر عدمتمليكه ملكية خاصة وابقاء ملكية عامة . فما هى هذه المواصفات ؟ انها تتمثل في :

(١) انه « بارض ليس فيها غيره » فهو ذو نفع ضرورى لا هل المنطقة ، ولو ملك ملكية خاصة فليس هناك موضع آخر به ملح يستفيد منه الناس ، فلا يمكن الفرد من السيطرة على اكثر من حاجته ويترك الفرصة للباقيين .

(ب) من ورده من الناس اخذه فهو كالماء « العد » (٢) هكذا بدون مشقة أو تكلفة يستفيد منه الانسان « من ورد اخذ » ، فهو يشبه الماء

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وأبو عبيد ص ٣٩٠

(٢) الماء « العد » هو الماء الجارى الذى له مادة لا تنقطع ، الغابوس المحيط مادة « عد » .

الجارى » من عطش شرب ومن رغب اغترف ، فهو حى بطبيعته لا يقبل ان يدعى احد انه مارس عليه عملية احياء ، ومن ثم فلا تتوفر فى هذا الملح الصفات التى يشترطها الاسلام لى يملك ملكية خاصة ، فهو لا يحتاج الى بذل عمل ، وتعلقت به مصالح الناس كلهم فهو ذو نفع ضرورى لهم • واذا توفرت هاتان الصفتان فى اى مورد انتاجى فيجب تطبيقا لهذا الحديث الشريف ان يكون « ملكية عامة » •

٢ - تطبيقا لذلك اصدر النبى صلى الله عليه وسلم الامر بالتنفيذى الاتى :

« قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء فى ثلاثة ، الماء والكلا والنار » (١) وفى رواية زيادة « الملح » • فهذه المصادر الانتاجية امثلة لما كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وتحقق فيه الشروط التى تمنع تملك المرفق ملكية خاصة ، فهى ذات نفع عام لجميع الناس وهى لا تحتاج فى الاستفادة منها الى كبير عمل ، بل يمكن الحصول على منفعتها بسهولة ، ولقد جاء هذا الامر التنفيذى بخصوص هذه الاصناف الاربعة تطبيقا للموقف الذى دل عليه الحديث الذى سبقه فلا يقصد من ذلك اقتصار تحريم الملكية الخاصة على هذه الاربعة بأنواعها ، بل كل مرفق تتحقق فيه الشروط التى تمنع ورود الملكية الخاصة عليه ، لا يجوز ان يدخل الملكية الخاصة ويبقى على حكم الملك العام • ويكون الامر التنفيذى الخاص بمثل هذه المرافق العامة متمثلاً فيما فهمه ائمة المسلمين وقرروه فى شرح هذا الحديث ، فهم اولوا الامر من بعده صلى الله عليه وسلم فماذا قرروا ؟ •

٣ - يقول الامام الشافعى رضى الله عنه ومثل هذا « الماء والكلا والنار » كل عين ظاهرة كنفط او قار او كبريت او حجارة ظاهرة فى غير ملك لاحد ، فليس لاحد ان يحتجزها دون غيره ، ولا لسلطان ان يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس (٢) •

(١) رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابو يعيم فى الحلية وابو عبيد ص ٤١٣

(٢) الامام الشافعى ، الام لا طبعة دار الشعب ، ج ٣ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

٤ - يقول أبو يعلى ، اما المعادن وهى البقاع التى اودعها الله تعالى  
الجواهر فى الارض فهى :

(١) ظاهرة •

(٢) وباطنة •

اما الظاهرة فما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح  
والنفط(\*) فهو كالماء الذى لا يجوز اقطاعه والناس فيه شرع يأخذه من ورد اليه،  
واما المعادن الباطنة فهى ما كان جوهرها مستكنا فيها لا يوصل اليه الا بالعمل  
كمعادن الذهب والفضة والصر والحديد ، فهذه وما اشبهها معادن باطنة سواء  
احتاج المسأوخ منها الى سبك وتصفية وتخليص او لم يحتج ، فلا يجوز  
اقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع(١) •

فقد لاحظ أبو يعلى رحمه الله ان خصائص هذه المعادن تشبه الماء الذى  
ورد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاها عليه ، انظر الية يقول  
« فهو كالماء » • وجميع المعادن التى خلقها الله تعالى ظاهرة أو باطنة تأخذ  
هذا الحكم بلا خلاف بين الفقهاء ان كانت فى ارض مملوكة ملكية عامة ، فان  
كانت فى ارض مملوكة ملكية خاصة فقد اختلف الفقهاء ، لكن الذى يتفق مع  
نظرية الاسلام - فى رأى الباحث - هو موقف المالكية ويمثلهم النقل  
التالى :

« يرى المالكية فى اشهر اقوالهم ، ان ليس شئ من المعادن فى محالها  
« مناجمها » مالا مباحا حتى يمتلكها من يستولى عليها ، وان كان استيلاؤه  
عليها لم يحدث الا بعمل قام به او نفقة انفقها فى سبيله وانما هى ملك للمسلمين  
بجميعا»(٢) •

(\*) يتحدث السرخسى عن المعادن السائلة ومنها النفط فيقول انها تنور من  
العين ولا تستخرج بالملاج ، انظر للسرخسى ، المبسوط ج ٢ ص ١٢  
(١) أبو يعلى - الاحكام السلطانية - مكتبة مصطفى الحلبي ط ٢ سنة ١٩٦٦  
ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٢) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديثها فى الاسلام ، مرجع سابق



وهكذا تنقف على مواصفات المورد العام الذى لا يبيع الاسلام ان يكون محلا للملكية الخاصة ولا يعتبر العمل المبذول عليه مهما بلغ مكسبا التملك الخاص ، ذلك ان العمل الذى يؤدى الى الملكية الخاصة له مواصفات ايضا وهى التى سنقف عليها من الفرع التالى •

### الفرع الثانى - مواصفات العمل المفضى الى اكتساب الملكية الخاصة فى الاسلام :

علمنا انه كى تكون هناك ملكية خاصة ، فلا بد من بذل عمل معين ، فلا يعترف الاسلام بغير العمل وسيلة للسيطرة على جزء من موارد المجتمع ، اما غيره من الاسباب مثل الارث والهبة والبيع ... الخ فانها اسباب لنقل الملكية وليس لاكتساب ملكية لم تكن موجودة •

يقول الله تعالى « وان ليس للانسان الا ما سعى » (١) فليس للانسان فى عرف الاسلام الا ما يكون نتيجة لعمله ومساعاه ، غير انه ليس كل عمل يبذل يفضى الى اكتساب الملك الخاص ، بل ان لهذا العمل مواصفات يجب توافرها كى ينتج العمل اثره فى اكتساب الملكية الخاصة •

يقول النبى صلى الله عليه وسلم « من احيا ارضا ميتة فهي له » والاحياء انما يكون ببذل الجهد والعمل فى الارض حتى تتحول من موات غير منتج ، الى ارض تنبض بالحياة وتفيض بالخير والنماء ، يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لبلال بن الحارث « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقطعك لتعمل » فالهدف من الاقطاع هو تحويل الارض الى مصدر انتاجى عن طريق العمل وليس عن طريق شىء آخر « لتعمل » ومن ثم فلا تملك الارض بالتجوير ولا تملك بالسيطرة والغلبة « الحمى » « لا حمى الا لله ورسوله » (٢) ليس لمحتجر حق بعد ثلاث •

(١) سورة النجم الاية رقم ٣٩

(٢) رواه البخارى ومسلم

وعلى هذا فان العمل وبذل الجهد الذى يكون ذا شأن فى تحويل المورد الإنتاجى من وضع لا تتحقق فيه منه فائدة ، الى مورد انتاجى تتحقق منه الفائدة « الارض الحية » هو الذى يعتبره الاسلام وسيلة لاكتساب الملكية الخاصة ، وبالتالي اداة لتحديد نطاق الملكية العامة والخاصة •

فاذا كان المورد الانتاجى حيا بطبيعته فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عليه عملا نقله من السموات الى الحياة فهذه مغالطة • واذا كان المورد الانتاجى يعطى انتاجه بوفرة كثيرة لادنى عمل يبذل فيه فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عملا كان له فضل نقله الى حالة الحياة • لان الجهد المبذول لا يتناسب مع الفائدة المخفية •

واذا كانت الملكية الخاصة تعنى كما قلنا ربط بعض الاموال على بعض الأفراد ليستخدموها فيها صلاحياتهم فى اشباع حاجاتهم الخاصة فيجب ان تكون الاموال التى يبذل العمل لتملكها ملكية خاصة فى هذه الحدود ، حدود اشباع الحاجات الخاصة للأفراد ، فان تجاوزت هذا النطاق فان الاسلام لا يبيح ادخالها فى نطاق الملكية الخاصة • فاذا كان المورد الانتاجى ذا نفع عام لجميع المواطنين امتنع ادخاله نطاق الملكية الخاصة مهما كان حجم العمل المبذول فيه • غير ان العمل هنا يمكن من تملك ما يحتاج اليه من هذا المورد أى فى حدود حاجته الخاصة •

### الفرع الثالث — نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة :

نستطيع مما سبق ان نصل الى تحديد دقيق لما يصلح ان يملك ملكية خاصة ، وما لا يصلح ان يكون محلا لهذه الملكية ، ومن ثم يبقى على المالك الغام فى شكل من اشكاله • لقد اتضح لنا مما سبق ان هناك شرطين اذا تحققا وجب ان يكون المورد الانتاجى خاضعا للملكية العامة ، هذان الشرطان هما :

١ — ان يكون المورد الانتاجى ذا نفع ضرورى للمجتمع •

٢ — ان يكون المورد الانتاجى حيا بطبيعته ، لا يحتاج الى بذل عمل كبير فى الحصول على منافعه ، او بتعبير آخر ان يكون الحصول على منفعة

المورد الانتاجي متحققا بسهولة ، اى دون بذل عمل يتناسب مع الفائدة الجنية  
من المورد .

فاذا تحقق هذان الشرطان ، وجب ان يكون المورد ملكية عامة ، ولا يجوز  
للدولة ان تملكه لا حيد ، لا بالبيع ولا بالهبة ، ولا بأية وسيلة أخرى .  
فاذا انتفيا ، فان ذلك يعنى صلاحية المورد لى يملك ملكية خاصة وصلاحيته  
لان يبقى على حكم الملكية العامة ، كما هو الاصل فيه . ولكن يملك ملكية خاصة  
لا بد ان يتحقق شرط ايجابى ، هو بذل عمل ذى اثر فعال يحول المورد من  
حالة عدم الانتفاع به ، الى حالة يمكن فيها الانتفاع به ، احياء الارض ، صيد  
الحيوان ، جمع الحطب . . . الخ . حيث ان العمل فى الاسلام — كما قلنا —  
هو المبرر الوحيد للحصول على الملكية الخاصة ابتداء .

هذا الضابط الذى توصلنا اليه من الكتاب والسنة وفهم الفقهاء منها ،  
يحدد لنا مالا يجوز ان يكون محلا للملك الخاص ، وما يجوز ان يكون محلا له .  
كما يحدد لنا ما يجب ان يملك ملكية عامة ، وما يجوز ان يكون محلا فقط ،  
والنوع الثانى من الملكية العامة يشمل جميع انواع المال التى لا تدخل فى  
النوع الاول ، فاذا وجد مقتضى لظهور الملكية الخاصة فيه ، عمل به ، والا فهو  
على الملك العام . اذ القاعدة انه « لا سائبة فى الاسلام » فالارض الموات كلها  
ملك للدولة فى الاسلام . والملكية الخاصة اذا باد مستحقوها فهي ملك لبيت  
المال اى ملكية عامة ، والارض التى يحييها الفرد ويملكها ملكية خاصة تزول يده  
بمنها وتعود ملكية عامة اذا اهملها حتى خربت . فلدينا اذا نوعان من الملكية  
العامة .

١ — موارد يجب ان تكون داخل نطاقها .

٢ — موارد يجوز ان تكون داخل نطاقها .

فالنوع الاول منها هو ما يتحقق فيه الشرطان اللذان حددناهما وهو  
ما ينسمى بملكية جماعة المسلمين ، وملكية الجماعة هي ملكية عامة ، لكنها لا يصح

أن تملك ملكية خاصة فلا يجوز اقتطاعها ولا بيعها ولا التنازل عنها بحال من الأحوال (١) .

أما النوع الثانى فيعرف فى الاسلام بأنه مملوك للدولة ، وملكىة الدولة نوع من الملكىة العامة ، لكنها موكولة للدولة تتصرف فيها بما يحقق مصلحة المسلمين بأى طريقة تراها ، فيمكن أن تبيعها ، ويمكن أن تقطعها بمقابل أو بدون مقابل ، أى تهبها .

ويمكن أن نقول أن أى مال يصلح بطبيعته أن يكون مملوكا ملكية عامة فى صورة من صورها ، ولكن ليس كل مال يصلح لأن يكون مملوكا ملكية خاصة ، إذ هناك من المرافق ما يتحقق فيه شروط معينة توجب أن تكون مملوكة ملكية عامة فى صورة ملكية جماعة المسلمين .

### نتائج البحث

نستطيع أن نخرج من هذا البحث بالنتائج التالية :

١ - للاسلام تنظيم خاص للملكية يسلكها فى شكلين مختلفين هما : الملكىة الخاصة والملكىة العامة ، أى أن تنظيم الاسلام للملكية يقوم على الشكل المزدوج لها . وانكار الشكل المزدوج للملكية ينفى عن المجتمع وصف الاسلام .

٢ - تختلف الملكىة الخاصة الاسلامية عن الملكىة الخاصة الرأسمالية ، حيث نراها فى الرأسمالية مطلقة من كل قيد ، بينما هى فى الاسلام مقيدة من حيث اكتسابها ومن حيث مجالاتها وحدودها ، بل ومن حيث استعمالها ، ولعل أدق تصوير لها بأنها وظيفة اجتماعية ، إذ المالك الحقيقى للمال فى الاسلام هو الله ، والبشر مستخلفون فيه .

---

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٢

٣ — تختلف الملكية العامة الاسلامية عن الملكية العامة الاشتراكية ، حيث تشعر الدولة الاسلامية بأنها مستخلفة عن الله تعالى في ادارة هذه الاموال ، لتحقيق مراد الله تعالى منها ، فهي مقيدة بالمصالح العام ، بينما تكون سيطرة القلة على أموال المجتمع الاشتراكي تسلطا لا يخضع الا لرقابة هذه الفئة نفسها .

٤ — يحدد الاسلام نطاقا لكل نوع منهما لا يتعداه ، فلا يسمح للملكية الخاصة ان ترتاد انواعا معينة من الميادين ولا يسمح للملكية العامة ان تسيطر على جميع الميادين ، حيث أن تقرير الملكية الخاصة يدخل في نطاق ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

٥ — هذا التنظيم لم يجيء اعتباطا ، وانما جاء بوصفه اداة من ادوات تحقيق العمارة ، فلقد كان وراء هذه الاشكال من الملكية المقررة في الاسلام ، ان يتيح للبشر القيام بالواجب الملقى على عاتقهم ، أى عبادة الله تعالى بتعمير الارض ، وذلك عندما خلقهم الله ليعبدوه ، وطلب منهم تحقيقا لهذه العبادة ان يعمروا الارض ، « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (١) « هو انشاكم من الارض واستعمركم فيها » (٢) وهذا ما سنتناوله في البحث التالي باذن الله تعالى .

---

(١) سورة الذاريات ، الآية رقم ٥٦

(٢) سورة هود ، الآية ٦١

### المبحث الثالث

#### دور التنظيم الاسلامي للملكية في تحقيق التنمية الاقتصادية

ان الخصائص الجوهرية لتنظيم الاسلام للملكية - الذي مر بنا في الصفحات السابقة - تتمثل في اقامة الاسلام لهذا التنظيم على دعامتين رئيسيتين هما : الملكية الفردية والملكية العامة • و لكل أمر ادارة كل نوع منهما الى جهة معينة ، اذ وكل ادارة الملكية الخاصة الى الافراد ، كل يمارس صلاحياته ، ويقوم بواجب عبادة الله تعالى بعمارة ما بيده من مال الله • وكل ادارة الملكية العامة بأشكالها المتعددة الى الدولة ، تتصرف فيها بالطريقة التي تحقق مقصود الله تعالى من خلقها ، وهو عمارة الارض ، وتحقيق التنمية الاقتصادية •

فهل يؤدي هذا التنظيم الى تحقيق هذه الاهداف فعلا ؟ هل اقامة الملكية على دعامتين متساندتين ، هما الملكية الخاصة ، والملكية العامة اكثر قدرة على تحقيق العمارة من اتخاذ الملكية الشكل الواحد ، سواء أكان الشكل الخاص أم الشكل العام ؟

ان ذلك هو مهمة هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التي يتكون منها وهي :

**المطلب الاول :** تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العالم •

**المطلب الثاني :** تنظيم الاسلام للملكية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية •

**المطلب الثالث :** استخدام ثمرات الملكية في الفكر الاسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية •

## المطلب الاول

تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العالم

### الفرع الاول - تنظيم الاسلام للملكية :

لاغراض التذكرة فقط نستعيد هنا في جمل قصيرة تنظيم الاسلام للملكية، حتى يكون أكثر حضوراً في الذهن ، ونحن نستخدمه خلال هذا البحث ، الذي ينصب كله على التعرف على آثار هذا التنظيم على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكيف أنه تنظيم لم يقصد لذاته ، وانما قصد منه أن يكون أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بحيث يظهر لنا أن مجرد تطبيق هذا التنظيم كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية . ان هذا التنظيم يتمثل في :

١- اعتماد الشكل المزدوج للملكية وشجب الشكل الواحد لها .

٢- يقوم الشكل المزدوج للملكية في الاسلام على دعامتين متساندتين هما :  
الملكية الخاصة والملكية العامة .

٣- يحدد الاسلام نطاق كل نوع منهما ، بحيث يكل الى كل نوع مجالا محددًا يقوم المسئول عن إدارته باستخدام صلاحياته في تحقيق التنمية الاقتصادية باستغلال الموارد الموكولة اليه .

٤- يجعل النظام العمل هو السبب المؤدى الى اكتساب الملكية الخاصة ابتداءً . ولهذه الخاصية اثرها الكبير في تحقيق التنمية كما سنرى .

٥ - للاسلام مفاهيمه الخاصة للملكية العامة والملكية الخاصة ، تلك المفاهيم التي تجعل منهما اداتين متساندتين ، تكمل احدهما الاخرى ، وتساعداه على اداء المهمة الموكولة اليها .

فالى اى مدى يجد هذا التنظيم ما يشهد بسلامته من فطرة الانسان وطبيعته التي خلق عليها . ومن الواقع الذى تضطر المجتمعات الى اللجوء اليه بعد طول العناء ؟

ان بيان ذلك هو مهمة الفرعين التاليين من هذا المطلب .

## الفرع الثاني — الواقع المشاهد وتنظيم الاسلام للملكية :

اين يقف واقع العالم الذى نشاهده فى ظل الانظمة الاقتصادية التى تسيطر عليه ، وتقرض فكرها وتنظيمها للملكية ؟

ان العالم كما نعلم يتنازعه عمليا النظامان الرأسمالى والاشتراكى ، وكلاهما يقوم على الملكية ذات الشكل الواحد ، اذ تقوم الرأسمالية على الملكية الخاصة ، وتقوم الاشتراكية على الملكية العامة ، ويهدف كل نظام الى تحقيق التنمية الاقتصادية او استمرارها ، ويقيم نظامه فى الملكية على أساس أنه هو الشكل الذى يحقق أعلى مستوى ممكن من التقدم .

فهل اثبتت تجاربهما ، صحة نظريتهما ؟ ، وهل جاءت ممارستهما للواقع ، وخرجتهما الى ميدان التطبيق بما يؤكد صدق هذه الافكار ، ويبرهن على سلامتهما ؟

ان واقع المجتمعات الرأسمالية ينطق بأن الملكية الخاصة عجزت عن اثبات جداتها بارتياح جميع القطاعات فى الاقتصاد القومى ، بنفس الكفاءة ، وان هذا العجز قد تأكد بتجارب طويلة خاضتها تلك المجتمعات وانتهت من خلالها الى أن تسمح مضطرة ، ومخالفة لفلسفتها التى تؤمن بها بظهور الملكية العامة فى بعض القطاعات ، فظهر بها قطاع عام تديره الدولة ، بهدف التقليل من مساوئ اطلاق الحرية للملكية الخاصة .

يقول سوبهارت ان روح النظام الرأسمالى هو الملكية الخاصة لعوامل الانتاج ، ولقد تركزت هذه الصفة فى النظام الرأسمالى ، ولصقت به منذ أول نشأته ، وحتى تطوره الكبير فى القرن العشرين ، عندما تدخلت الدولة بالتنظيم والتهديب وسلبت نظام الملكية الخاصة بعض أصوله<sup>(١)</sup> .

فالضرورات العملية أجبرت المجتمعات التى تؤمن بالملكية الخاصة شكلا ونحيذا للملكية ، على أن تسمح — مخالفة لاصولها — بالملكية العامة فى بعض القطاعات .

(١) د. صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ —



أما المجتمعات الاشتراكية والتي تؤمن بالذهب الجماعي ، الذي تكون الملكية العامة لعوامل الانتاج حجر الزاوية فيه ، فان نتائج التطبيق ، توضح لنا الى أى حد يكون الشكل الوحيد للملكية - جديرا بتحقيق مصالح الجماعة •

فما هي نتائج التطبيق في روسيا ؟

لقد فرض « لينين » الملكية العامة غداة الثورة ، ونصت المادة الاولى من الدستور الروسى الذى صدق عليه في شهر يوليو سنة ١٩١٨ على :

(أ) كل ملكية خاصة للأرض تعتبر لاغية ، وجميع الارض هي الان ملك للدولة •

(ب) جميع الغابات وثروات الارض والمياه وكافة المعدات سواء كانت حية أم جامدة ، والمزارع الجماعية والمشروعات الزراعية وجميع الورش والمصانع والسكك الحديدية والمناجم ستؤول ملكيتها للامة (١) •

فماذا كان واقع الحال بعد صدور هذا الدستور بثلاثة أعوام فقط ؟  
إن حكومة لينين سنة ١٩٢١ اضطرت لان ترفع التأميم عن جميع المصانع التى تستخدم اقل من ٢٠ عاملا ، وأقامت اسواقا حرة لتزويدها باحتياجاتها من الخامات والموارد الاولى والعمال (٢) •

وما هو واقع الملكية الزراعية في روسيا اليوم ؟ انها تتكون من :

- ١ - المزارع المملوكة للحكومة « السوفخوز » •
- ٢ - المزارع المملوكة ملكية تعاونية لاعضاءها « الكلخوز » •
- ٣ - الحقول المملوكة ملكية خاصة للفلاحين ، والتى تتراوح مساحتها بين ٣ : ١/٢ هكتار لكل عائلة ، ويقوم الفلاحون بزراعتها لحسابهم الخاص ، وانتاجها حق خاص لهم بما تضمه من حيوانات وطيور وادوات زراعية (٣) •

(١) د. صلاح نامق : النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) د. على عبد الواحد وافي ، د. حسن سبغان : قصة الملكية في العالم ،

(٣) د. اسماعيل هاشم : مبادئ الاقتصاد التحليلي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦.

فماذا يعنيه وجود ملكية خاصة — مهما صغرت في دولة الريادة الاشتراكية ؟ انه يعنى عدم قدرة الملكية ذات الشكل الواحد على الضمود امام الظروف التى يفرضها الواقع العملى ، والممارسة الفعلية للشعوب ، حتى أن روسيا بعد أكثر من ٦٠ عاما من التطبيق الاشتراكى لا زالت تعترف عمليا بوجود الملكية الخاصة في عوامل الانتاج لديها<sup>(١)</sup> .

وفضلا عن ذلك الا يوحى هذا الواقع المشاهد بأن الشكل المزدوج للملكية هو الشكل الذى يتفق وطبيعة الشعوب او بعبارة أدق الشكل الذى يتفق وفطرة الانسان ؟

لكن ذلك هو موضوع الفرع التالى .

### الفرع الثالث — التنمية وفطرة الانسان في تنظيم الاسلام للملكية :

يقوم التصور الاسلامى للانسان ، على أنه مادة وروح ، فله في جسده متعة وحق ، وله في روحه متعة وحق ، ومن عناصر التقويم الروحى الذى أريد للانسان « الفردية » ليكون لكل انسان احساسه الذاتى بالتكليف الذىلقى على عموم الناس بعمارة الارض ، ولتكون مسئوليته الخاصة عن ذلك التكليف « وكل انسان الزمناه طائرته في عنقه<sup>(٢)</sup> » « وكلهم آتية يوم القيامة فردا »<sup>(٣)</sup> وفي نفس الوقت الذى يكون فيه لكل انسان فرديته أو شخصيته المستقلة عن بنى جنسه ، بحكم فطرته وطبيعة تكوينه ، تكون له شخصية متصلة ببنى جنسه ، بحكم انتمائه الى الهيئة الاجتماعية . « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحمى »<sup>(٤)</sup> .

(١) ذكر الرئيس انور السادات ان السيد/خروشوف اسر اليه هو وعيد الناصر وعبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٤ بسر . هو نصيحته لهم بأن لا يطبقوا في اشتراكيتهن الملكية العامة على البيوت والحرفيين عامة اذ ان ذلك سيكون مشكلة لا حل لها . جريدة الاخبار ١٩/٨/١٩٧٩ ص ٥

(٢) سورة الاسراء الاية رقم ١٣

(٣) سورة مريم الاية رقم ٩٥

(٤) رواه الامام احمد في المسند والامام مسلم في صحيحه . انظر الكنز الثمين

ص ٥٣٣ ، رقم ٣٤٥٤

والإنسان بكل من هاتين الشخصيتين حقوق وعليه واجبات ، وسعادة الإنسان لا يمكن أن تكون إلا بتنظيم حقوقه وواجباته في ذاته وفي مجتمعه (١) .

ومن مقومات الفردية في نظر الإسلام اعطاء الإنسان فرصة اثبات شخصيته بالعمل والطموح والنزوع الى الأفضل والرغبة الدائمة في الاحسن . مهما وصلت اليه الشخصية من فضل ، يقول عمر بن عبد العزيز : « ان لمى نفسا تواقة ، ما تأقت الى شيء فادركته الا طلبت ما فوقه ، وها أنذا انتظر الجنة » ويقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان يشبع المؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة » (٢) .

وإذا اعطى الفرد فرصة العمل ثم حرم من ثمار عمله فقد صودرت فيه فطرة الطموح . ولذلك كان لتمام فطرة الطموح هذه تقرير حق الفرد في الاستيلاء على ناتج عمله ، فإذا كان الله تعالى ، قد جعل من خصائص النفس التعلق بحصيلة العمل ، فقد قضى بعدالة حصول الفرد على حصيلة أى عمل ينجزه في الدنيا والاخرة « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها » (٣) « ولكل درجات مما عملوا » (٤) « وان ليس للإنسان الا ما سعى » (٥) .

فالحافز الفردى اذا « قانون نفسانى ذو خصائص ايجابية يؤدى بهل المرء دوره في عمارة الارض ، على أتم وجه » (٦) . ولكى يؤدى هذا القانون أثره الذى أراده الله تعالى له قرر الاسلام الملكية الفردية ، وأباح للفرد الاستيلاء على حصيلة عمله ، وتملكه ملكية فردية .

(١) ابراهيم دسوقي أباطة — الاقتصاد الإسلامى — مرجع سابق ، ص ٤٦

(٢) رواه الترمذى وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٧٤ ، رقم ٣٠٥٥

(٣) سورة فصلت الآية رقم ٤٦

(٤) سورة الانعام الآية رقم ١٣٢

(٥) سورة النجم الآية رقم ٣٩

(٦) البهى الخولى ، الثروة في ظل الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٨

وبهذا المعنى فإن « الملكية الفردية أمر من مشيئة الله - وهي بهذا المعنى أيضا ، ليست مجرد وضع اقتصادي يختاره أناس ويعرض عنه آخرون ، بل هي استجابة ضرورية لقانون أو غريزة ، مجبولة على تحقيق ذاتها في مجال صاحبها الواقعي الاقتصادي ، بما لها عليه من قوة الاغراء والتوجيه (١) » .

لقد قدر الله الحافز الفردى ليسوق به الانسان الى العمارة ، وليجعله يساهم في تحقيق التنمية بأوفر نصيب ، ويكون تقرير الملكية الفردية اذا تستلزمه لطبيعة الانسان وفطرته ، « فهي منبثقة من الملكية البشرية العامة بدوافع فطرية عمرانية لتحقيق اهدافا للجماعة لا تتحقق الا بالمجهود الفردى » (٢) .

ولكن ماذا عن شخصية الانسان المتصلة ببنى جنسه ، بحكم انتمائه الى الهيئة الاجتماعية ؟

اذا كانت الملكية الفردية نتيجة لحافز يسوق الله به الفرد للمشاركة في عمارة الارض ببذل عمله على مورد انتاجى يبيع فيه الحياة بعد الموت - كما سبق أن بينا - فما هو موقف الموارد التى لا تحتاج الى هذا الجهد من الفرد ؟

لأنها تكون ملكا لهذا الفرد ، بالوصف الآخر من شخصيته التى قررناها فى صدر هذا الفرع ، وهى شخصيته المتصلة ببنى جنسه بوصفه عضوا فى الهيئة الاجتماعية ، أنها تكون مملوكة للجميع ، وتقوم الدولة النائية عن الجماعة بتحقيق مقصود الله تعالى من خلق هذه الموارد الجماعية ، وهو تعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ هى القادرة على ذلك ، أما جهود الفرد والتى فى حدودها يسمح له الاسلام بالاستيلاء على ناتج عمله ، فلن تقوى على عمارة الموارد العامة بما يحقق أفضل وضع .

وهكذا يتبين لنا ان تنظيم الاسلام للملكية القائم على اتساق الملكية الفردية مع الملكية العامة ، فى نمط معين يتفق مع الفطرة ، بل توجبها

(١) البهى الخولى - الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٨١

(٢) المرجع السابق ص ١٣٠

الفطرة التي فطر الله عليها بني الانسان ، واننا اذا اردنا أن نستخدم كل  
الامكانيات التي اتيحت لنا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلا بد من اعتماد  
شكل الملكية المزدوجة ، ذلك اننا بينا أن الملكية الفردية ، بحكم فطرة الانسان  
هي الوحيدة القادرة على جعله يبذل جهودا ذات مواصفات معينة ، لن يبذلها  
اذا حرم من تملك ناتج عمله ، ومن ثم فان الملكية الخاصة تؤدي للجماعة  
وظائف لا يمكن تحقيقها بغير هذا الطريق ، كذلك فان الملكية العامة تؤدي  
للجماعة وظائف معينة لا يمكن أن تؤدي بغير هذا الطريق ، واعتماد أي  
شكل غير الملكية المزدوجة يتعارض مع فطرة الله التي فطر عليها الانسان .

### المطلب الثاني

#### تنظيم الاسلام للملكية وتحقيق التنمية الاقتصادية

##### تمهيد :

يعترف التنظيم الاسلامي للملكية بفطرة الانسان ، فيقر الملكية  
الخاصة ، كما يعترف هذا التنظيم بعجز الافراد عن ادارة مرافق معينة ،  
أو عدم تحقق الصالح العام من وراء ادارتهم لها ، ومن ثم يقيم الملكية  
العامة . وهكذا يقف تنظيم الملكية في الاسلام على ساقين من القطاع  
العام والخاص .

#### فلماذا اختار الاسلام هذا التنظيم للملكية ؟

يرى الفكر الاسلامي أن السبب الجوهرى لهذا الاختيار القضائي  
يربط ملكية بعض الاموال على بعض الافراد ، والبعض الآخر على الجماعة  
أو الدولة هو اعتبار هذا التنظيم وسيلة انمائية وحافزا من حوافز التنمية<sup>(١)</sup> .  
فتنظيم الملكية في الاسلام ، خاصة وعامة ، وما يتبع ذلك من حق الفرد  
والجماعة في الملكية الخاصة ، وواجبات كل من الافراد والدولة في ادارة الاموال  
التي بأيديهم ، وطريق اكتساب الملكية الخاصة ، كلها اجراءات تدور

(١) د. محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٧

— اسلاميا — في حدود ذلك الإطار ، وهو اعتبار تنظيم الملكية في الاسلام وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وبناء عليه فإنه بـ وكما سنعرف — كلما كان القطاع أكثر قدرة على الاسهام في تحقيق التنمية ، تمكن من ان يضم بين دفتيه قدرا اكبر من موارد المجتمع ، وكلما قلت كفاءته ، كان ذلك مدعاة لان يتقلص دوه نسبيا ، محافظة على القوى الدافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية . مع ملاحظة جوهرية هنا ، وهي ان الاسلام لا يسمح اطلاقا بالغاء واحد من شكلي الملكية ، فوجودهما معا هدف مقصود للاسلام في ذاته ، حيث يحقق وجود كل شكل مصالح لا يمكن ان تتحقق بدونه ، حتى ان المجتمع الذي ينكر احد النوعين من الملكية لا يمكن ان يعد مجتمعا اسلاميا ، اذ ان ذلك يعنى انكار معلوم من الدين بالضرورة ، وهو الخروج عن دائرة الاسلام . وليس الاسلام في ذلك بدعا من النظم ، فنوع الملكية كما بينا من قبل يحدد سمات النظام ويجعله اشتراكيا او رأسماليا او اسلاميا ، والمجتمع الذي ينكر الملكية العامة لا يمكن ان يكون اشتراكيا ، والذي ينكر الملكية الفردية لا يمكن ان يكون رأسماليا ، فذلك من ينكر احدهما لا يمكن ان يكون مسلما .

ومهمة هذا المطلب ان يبين لنا كيف ان تنظيم الملكية الخاصة والملكية العامة ، بالصورة التي جاءت عليها في الاسلام يمثل اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الفروع الثلاثة التي يتضمنها وهي :

**الفرع الاول : اكتساب الملكية وتحقيق التنمية الاقتصادية .**

**الفرع الثاني : وجود الملكية العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية .**

**الفرع الثالث : نشر نطق الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية .**

**الفرع الاول — اكتساب الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية :**

الملكية اساسا — كما بينا — لله سبحانه وتعالى ، تفضل بها على عباده ، فوجدت ملكية البشر ، ومنها تفرعت الملكية العامة والملكية الخاصة ، فاذا وجد سبب مشروع تم اكتساب الملكية الخاصة ، فان لم يوجد كانت الملكية عامة .

وعلمنا ان الاسلام لا يعرف سببا لإنشاء الملكية الفردية ابتداءً الا العمل والجهد الذى يبذله الفرد ، فيدخل به الحياة والنماء على مرقق او مورد تنقصه هذه الصفة ، ويتحقق بذلك اضافة الى رأس مال المجتمع ، والثروة المتاحة امام أفرادہ •

وبهذا يكون نشوء أية ملكية فردية فى ظل الاسلام مرتبطا لا محالة بزيادة فى ثروة المجتمع ورأس ماله ، وبالتالى دخله القومى ، فهناك تلازم لا ينفك بين نشوء الملكية الفردية ابتداءً ، وتحقيق عمارة على ظهر الارض ، ومن ثم مساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية • فكان تنظيم الاسلام للملكية الذى يقوم على مبدأ الملكية المزدوجة ، ويجعل الملكية الخاصة تنبثق من ملكية البشر ، ببذل جهد بشرى ينقل المورد الانتاجى من حالة الموات التى لا يساهم فيها فى ثروة المجتمع ، الى حالة الحياة التى يضيف فيها هذا المورد الى الدخل القومى ، هذا التنظيم عندما لا يسمح بنشوء الملكية الفردية الا على هذا الاساس انما يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية متلازما مع سيادة هذا التنظيم ، وان تحقيقها هو السبب الجوهرى الذى يكمن خلف الايمان بهذا التنظيم المعين •

ولقد كانت طريقة اكتساب الملكية الخاصة هذه هى اولى الوسائل التى سلكتها الدولة الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اى كان توزيع الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص واقامة التوازن بينهما ، هو الوسيلة التى سلكتها الدولة الاسلامية الاولى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، استغلالا للفكرة التى تربط بين نشوء الملكية الخاصة وتحقيق العمارة فى بقعة من البقاع • ولقد عرفت هذه الوسيلة باسم « احياء الموات » وما دلالة اللفظ على تحقيق التنمية الاقتصادية بعبارة • لقد واجه المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وضعا كان تنظيم الملكية فيه مختلا لصالح الملكية العامة ، فكانت الموارد معطلة لعدم قدرة الدولة على استغلال الموارد التى تمثلها الملكية العامة فى هذا الوقت وكان اظهرهما واكثرهما اثرا الارض ، فماذا فعل النبى صلى الله عليه وسلم ليحقق العمارة والتنمية ؟ انه عمد الى تشجيع بث الحياة فى الارض الموات ، وأدخلها حيز الارض المنتجة التى تضيف الى الدخل القومى ، سالكا عدة

طرق تصل كلها الى نهاية واحدة تتمثل في جعل الملكية الفردية للارض مكافأة لكل من يدخلها حلبة الانتاج .

١ - واول هذه الطرق ، اصدار امر تنفيذى يقضى بحق كل انسان في ملكية الارض الميثة التي يتمكن من احيائها فقال : من احيا ارضا ميثة فهي له وفي رواية اخرى « فهو احق بها »<sup>(١)</sup> والاحياء هو نقل الارض من حالة هي فيها غير منتجة بسبب من الاسباب الى حالة اخرى تكون فيها منتجة . وبهذا يجعل النبي صلى الله عليه وسلم العمل المنفذ للارض من الضياع ، والمحول لها الى مرفق منتج ، سببا في تملكها ملكية خاصة ، مقررا بذلك ان تنظيم الملكية المخصوص في الاسلام انما يهدف الى ان يكون وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ - لم يكف النبي صلى الله عليه وسلم بالملكية الخاصة في الارض حافزا على التنمية وانما اضاف الى ذلك حافزا معنويا آخر ذا اثر كبير في تحقيق التنمية عندما قال : « من احيا ارضا ميثة فله بذلك اجر »<sup>(٢)</sup> بعد ان تقرر ان من احيا ارضا ميثة فهي له وهو احق بها ، وبذلك يكون لحى الارض فوق الملكية الخاصة لها ، اجر عند الله سبحانه وتعالى ، لقاء ما عبد الله تعالى ببذل المجهود في تحقيق عمارة الارض ، وهذا شيء منطقي في ظل النظرية الاسلامية التي تقوم على ان البشر خلقوا لعبادة الله تعالى بعمارة الارض ، ومن يعبد الله تعالى له اجره الاخرى الى جانب الاجر الدنيوي المتمثل في ملكية الارض الحياة ، وملكية ما ينتج عنها من ثمرات .

ومن هذا الحديث نأخذ ان الاحياء وتحقق التنمية والعمارة هدف في ذاته قبل ان يكون وسيلة للملكية ، وان الاسلام يستغل فطرة الانسان التي فطر عليها من حب التملك وحب الحصول على ناتج عمله ، في تحقيق الهدف المقصود لذاته . وهو التنمية الاقتصادية ، بمعنى ان الاسلام لا يهتم بنشر الملكية الخاصة لذاتها ، وانما لانها الوسيلة التي بها يغري الافراد على بذل الجهد لتحقيق التنمية .

(١) الكرماني ، شرح صحيح البخاري ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ،

١٣٥٢ هـ ، ج ١٠ ، ص ١٦٠

(٢) رواه النسائي واحمد في مسنده .



ووجود النود بالاجر الاخرى على احياء الارض يجعل من المتصور اسلاميا ان يوجد من يمارس عملية الاحياء عبادة وظلما للاجر الاخرى دون الاجر الدينوى ، اى يتصور فى ظل النظرية الاسلامية ان يوجد من المسلمين من يمارس عملية الاحياء ، حتى اذا فرغ منها ، واصبحت الارض منتجة ، تبرع بها لغيره ، وانتقل يمارس عبادة الله تعالى وطلب الاجر منه بعمارة واحياء منطقة اخرى •

٣- لا يكتفى عليه الصلاة والسلام بالدعوة النظرية الى احياء الموات وحفز الهمم للقيام بها ، وانما يسلك مسلكا عمليا عندما يمارس اقتطاع الارض لبعض من رأى فيهم القدرة على عمارة الارض واحيائها • والجديد فى هذا الطريق انه يضع الفرد فى مواجهة عملية الاحياء مباشرة ، اى هو تكليف باحياء وليس مجرد دعوة اليه ، وسيحاسب الفرد على هذا التكليف بعد ثلاث سنين ، هل قام خلالها باحياء الارض المقطعة له ام عجز عن ذلك فيعان او تعطى لمن هو اقدر ، اى تنزع يد من اقتطع ارضا اذا لم يحيها خلال ٣ سنين • فقد روى علقمة بن وائل عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه ارضا بحضر موت وبعث معه معاوية ليقطعها اياه<sup>(١)</sup> واخرج أبو عبيد عن بلال بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه للعقيق اجمع ، كما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم اقطع فرائد بن حيان ومجاعة بن مرارة — من اشرف بنى حنيفة — ارضا باليمامة<sup>(٢)</sup> •

فلماذا كان هذا الاقطاع مع ان اى مسلم لديه الاذن العام باحياء الارض وتملكها ؟ انه كان رغبة من النبى صلى الله عليه وسلم فى ان يضع الافراد الذين يرى فيهم القدرة على تحقيق العمارة امام مسئولية محدودة ، يحاسبون عليها بعد فترة • ان الاقطاع هنا جهد ايجابى من الدولة تذهب به لتحقيق ما اوجب الله تعالى عليها من عمارة الارض ، الى مدى ابعد مما هو فى الاحياء ، فهي تتفرق لتحقيق هذا الواجب باختيار ذوى المواهب فى التعمير ، فلا تنتظر ان يقدموا بانفسهم ، بل تختارهم كأنها تكرمهم وتعرف لهم قيمة مواهبهم ،

(١) رواه الترمذى وابن حبان وصحاحه •

(٢) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ رقم ٦٧٧

(٣) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧

مستعنه يالصبع ما ميهيم من صهوح أبى السعى والخيارد فضره وعريزه ، ههو  
حريب من التحيف سلحت اليه الدوله مسلك التتريف •

٢ — ولا يقف الامر عند هذا ، بل ان الدولة فى الاسلام — وقد علمنا  
ان سبب الملكية هو الجهد الذى يدخل الحياة فى المرفق — تجعل حق الفرد فى  
مذه الملكية رهنا بمحافظته على صفة الحياة فى هذا المرفق ، اى استمرار وجود  
الصفة التى اوجدها فيها الفرد بجهده وسعيه ، فاذا زالت هذه الصفة ، زال  
حقه فيها • وهذا هو مدلول المخالفة للحديث الشريف : من احيا ارضا ميتة فهي  
له (١) اذ مدلول المخالفة ان من زالت على يديه حياة الارض ، زالت ملكيته  
لها ورفعت يده عنها • وهذا هو ما يقرره الفقهاء المسلمون • يقول الكمال ابن  
الهمام يتفق المالكية وبعض الاحناف على انه اذا عادت الارض موافقا فقد زال  
سبب الملك وغدت مالا مباحا مرة أخرى (٢) • ويقول محمد باقر الصدر  
« لما كان هذا الحق فى نظر الاسلام يقوم على العمل الذى انفقه الفرد  
على الارض فهو يزول بطبيعة الحال اذا استهلكت الارض ذلك العمل وتطلبت  
المزيد من الجهد لمواصلة نشاطها وانتاجها ، فامتنع صاحب الارض عن عمرانها  
وأهملها حتى خربت ، والارض فى هذه الحالة تنقطع صلتها بالفرد الذى كان  
يمارسها لزوال المبرر الشرعى الذى كان يستمد منه حقه الخاص فيها ،  
وهو عمله المتجسد فى عمران الارض وحياتها (٣) •

وهكذا تثبت الملكية الفردية لمن يقوم ببذل الجهد المؤدى الى حياتها ،  
كما تسقط ملكية من لا يحافظ على ما احياء منها ، اى ان تنظيم وتشريع الملكية  
الخاصة انما هو رهن بتحقيق الانتاج منها ودوام عمارتها ، اى ان هدف وجود  
استمرار الملكية الخاصة هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويكون بالتالى  
تنظيم الاسلام للملكية واحتوائه على نوع الملكية الخاصة « بسبب نشوئها هذا »  
متسقا مع مقتضيات الانتاج والتنمية وضرورات الارتقاء بهما ، اذ لا يملك احد

(١) رواه البخارى واحد وابو داود وابن ماجه وابو نعيم وابو عبيد-ص ١١٣  
من الاموال •

(٢) الهداية ، ج ٤ ، ص ٩٩

(٣) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٣٦

أن يعطل موردا انتاجيا بحجه المصلحة الخاصة ، وفى هذا تعبئة لطاقت المجتمع الانتاجية وتوجيهها لما فيه خير المجتمع .

### الفرع الثانى - وجود الملكية العامة وتحقيق التنمية :

بينا فى الفرع السابق أن تقرير الملكية الخاصة داخل اطار تنظيم الاسلام للملكية انما كان ليستخدمها الاسلام حافرا لتحقيق التنمية الاقتصادية مستغلا فى ذلك فطرة الانسان التى فطره الله عليها محبا للخير ساعيا للحصول عليه والاختصاص به .

وفى نفس الوقت وينفس الدرجة يأتى تقرير الاسلام للملكية العامة داخل اطار تنظيمه للملكية ، إى ليستخدمها فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، لما بينا من ان الانسان وقد فطر على الاحساس بشخصيته الفردية ، فانه قد فطر أيضا على الاحساس بالانتماء الى بنى جنسه وتعاونه معهم ، ولوجود حاجات عامة تنشأ عن هذا الاحساس الفطرى لدى الانسان ، اقتضى تنظيم الاسلام للملكية أن يحتوى على نوع الملكية العامة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تنفيذ سياسة الاسلام تجاه استخدام الملكية الخاصة عن طريق استغلال حافز الطموح وحب التملك ، لا يتحقق الا اذا وجدت الى جانبها الملكية العامة . ذلك أن المزايا التى بينا امكانية اجتناء المجتمع اياها ، من الملكية الفردية ، لا يمكن تحقيقها بدون وجود الملكية العامة ، أى أن اتخاذ الملكية الفردية شكلا وحيدا ، سيقضى على المزايا التى تحصل عليها منها فى ظل الملكية المزدوجة . فوجود الملكية المزدوجة ، يعنى وجود مالك ثان بجوار صاحب الملكية الخاصة ، يراقب قيامه على عمارتها ، حتى اذا أهمل من أحيا الارض أرضه فخربت زرع ملكيته عنها ، وعادت الى أصلها فقامت فوقها الملكية العامة ، فوجود الملكية العامة وصلاحيتها لأن تحل محل الملكية الفردية ، اذا انقضى حق صاحبها فيها ، هو الذى يدفع بالملكية الفردية ويستحثها على القيام بدورها ، والا فما الذى يدفع المهمل الى العناية بملكته الخاصة اذا كان يأتية من بعضها ما يفييه وزيادة ؟

غير أن دورها لا يقتصر على ذلك ، بل ان لها دورا ذاتيا اكثر ايجابية وأهمية ، يستمد من ضخامة الموارد التي جعلها الاسلام ميدانا للملكية العامة ، فهي تضم جزءا كبيرا من الارض الزراعية الحية ، جميع الاراضى التي تضمها الدولة وليست بها حياة ، كل المعادن والثروات الكامنة في باطن الارض ، والتي تقوم عليها معظم الانشطة الانتاجية في عالم اليوم .

هذه الضخامة التي عليها الموارد التي تنضوى تحت لواء الملكية العامة ، توضح دورها الفعال في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد وكل الاسلام ادارة هذه الموارد وملكيته الى الجماعة ومن يمثلها ، هادفا الى تحقيق التنمية الاقتصادية ذلك أن ما تتصف به هذه الموارد من النفع العام ، وامكانية سيطرتها على كل أنواع الانتاج في المجتمع ، يجعل السيطرة الفردية عليها غير محققة لصالح المجتمع ، ولهذا كان وجودها في اطار الملكية العامة هو الكفيل بجعل طاقاتها موجهة لصالح المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية . والفكر الاسلامي لا يكتفى بهذا الوضع الطبيعي الذي يفترض فيه ان يجعل هذه الملكية موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وانما يكلف ولى الامر بادارة هذه الموارد بما يحقق أهداف العمارة والتنمية ، كتكليف الفرد بادارة ما بيده من موارد خاصة ، سواء بسواء . ان الدولة مكلفة بأن تبعث الحياة والنماء في هذه الموارد التي تسيطر عليها سواء باحيائها بنفسها ، او بتمكين الافراد من احيائها ، ومراقبة تنفيذ ذلك ، يقول أبو يوسف « ولا أرى أن يترك ارضا لا ملك لاحد فيها بلا عمارة حتى يقطعها الامام ، فان ذلك أعمر للبلاد واكثر للخراج » (١) . ففهمة الدولة في تلك الموارد ان تجد السبيل المحقق لعمارتها ، وان هي قصرت في ذلك ، فقد عصت أمر ربها .

وهكذا تنقف الملكية العامة ، تؤدي دورا لا يمكن للملكية الخاصة ان تضطلع به ، وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقها الملكية الخاصة ، ومن ثم يكون تنظيم الاسلام للملكية على أساس من ملكية عامة واخرى خاصة ، يحقق مزجا بين أداتين متساندتين ، بحيث أن غياب احدهما فضلا عن فقدان

دورها ، مغل بالدور الذى تؤديه الاداة الاخرى - كما بينا - ويكون وجود الملكية العامة محققا للتنمية الاقتصادية ، فى ظل الشكل المزدوج للملكية بأكثر مما تحققه هذه الملكية فيما لو انفردت بالوجود .

### الفرع الثالث - نشر نطاق الملكية الخاصة وتحقيق التنمية :

بما أن الاسلام يرى فى الملكية الخاصة نوعا من الملكية يتفق مع الفطرة وميول البشر التى يجب أن يحسب حسابها فى اقامة نظام المجتمع « ويتفق مع مصلحة الجماعة فى اغراء افرادها ببذل أقصى جهودهم ، لتحسين احوالهم وتنمية اموالهم ، وفى ذلك صلاح المجتمع وثراؤه » (١) ، فان منطق العقل والحكمة يقتضى ، ما يجعله الاسلام سياسة له ، الا وهو ان تتفرق الملكية الخاصة على القاعدة العريضة ، بحيث يكون مداها رقعة الوطن بأسره ويكون افرادها هم افراد المجتمع كله .

وتنفيذ هذه السياسة هو مسئولية الدولة ، التى اقام منها الاسلام حارسا ومشرفا على استخدام طاقات المجتمع المادية والبشرية ، بحيث يتحقق من ذلك أقصى انتاج ممكن . ويكون ذلك بجعل الموارد كلها ، مادية أو بشرية فى حالة تشغيل ، لا يقف شىء منها خارج مضمار الانتاج .

ووسيلة الدولة فى الاسلام الى ذلك تتحقق باتباع توجيهين اثنين هما :

**التوجيه الاول :** يتعلق بمقدار الملكية الفردية التى يسمح بها للفرد .

**التوجيه الثانى :** يتعلق بتمكين كل قادر على العمل ، من العمل فى ظل الملكية الفردية .

بخصوص التوجيه الاول فان الاسلام لا يضع حدا أعلى لمقدار الملكية من الناحية القانونية ، « فلا ترى فى كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يدل على تقييد الملكية الفردية بحد تنتهى اليه فلا تتجاوزها ، بل اباح للناس أن يملكوا ما وسعهم ان يملكوا ، وان يمضوا فى تملكهم للاموال الى حيث يشاؤون ما دام ذلك فى غير ما حرم الله » (٢) .

(١) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديداتها فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٩

(٢) المرجع السابق ص ١٢٩

وبرغم أن الاسلام لا يضع حداً أعلى للملكية الفردية من الناحية القانونية فإنه يضع للملكية المقطعة بالذات تحديداً في مقدارها يتخذ زاوية أخرى مختلفة عن التحديد القانوني ، هي زاوية تتعلق بدور هذه الملكية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي شرعت لتكون اداءً لها . هذا الحد هو « قدرة الشخص على العمارة والاستغلال » فلا يبيح الفكر الاسلامي للفرد أن يمتلك بهذا الطريق ما تعجز قدراته عن عمارته وابقائه في حلبة الانتاج على الدوام . ذلك أن تجاوز الملكية الفردية لهذا الحد فيه عدوان على السبب الذي شرعت من أجله في الاسلام ، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية . فتملك الفرد لما لا يقدر على عمارته بوسيلة من الوسائل وبأكفأ الاساليب ، فتهافتات على جهود التنمية في المجتمع وتعطيل لموارد لا ينبغي أن تتعطل . وتقوم الدولة بتنفيذ هذا التوجيه . ودلائل هذا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مع بلال بن الحارث وقوله له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أقطعك لتعمل ، لا لتحجز عن الناس فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي» (١) .

هذا هو موقف الاسلام والخولة الاسلامية ممن يستحوذ على موارد يعجز عن عمارتها ، لان الهدف من وضع الموازن نحت تصرف الفرد هو أن يعمل « اقطعك لتعمل » فان لم يكن قادراً على جعل هذه الموازن داخل مضمار الانتاج على الدوام فان الحل هو « خذ ما قدرت على عمارته » ولا يحل أن يستحوذ على ما يعجز عن عمارته ، اذ لو كان يحل لما منعه عمر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يكون تضييعاً للمال ، ينهانا عنه الله ويكرهه لنا (٢) .

وفضلاً عن ذلك فان هذا الوضع يمثل « حمى » حرمه الاسلام عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا حمى الا لله ورسوله » (٣) اي ان الحمى لا يكون الا مصلحة عامة ، ولا يكون لمصلحة خاصة أبداً .

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨

(٢) روى البخاري « ان الله يكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال » .

(٣) رواه أحمد في مسنده والبخاري في صحيحه وأبو داود في سننه ، انظر

الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٩

وهذا التوجيه يعطى دليلا على أن تنظيم الملكية في الاسلام انما يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يقبل الاسلام تحديدا لها بقدر تنتهى عنده الا القدرة على العمارة وتحقيق التنمية .

أما التوجيه الثانى فانه يتمثل فى تكليف الدولة بأن تجعل تحت يد كل انسان ما يستخدم فيه قدرته على التعمير ، وذلك بأن تنشر نطاق الملكية الفردية واسعا ، بشتى السبل ترغيبا وترهيبا ، حتى تقسيم بذلك الوضع الذى يطلبه الاسلام ، وتبتعد عن الوضع الذى يخوف منه . والوضع الذى يطلبه من أن يكون المال متداولاً بين الناس جميعا ، وأنوضع الذى يخوف منه ، هو أن يكون المال دولة بين الاغنياء خاصة ، فمهما كان سبب الاستحواز عليه مشروعا ، فانه بوضعه الذى صار اليه يصبح غير مشروع ، « يقول الله تعالى معللا قسمة الفئ على وجه خاص : « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » (١) .

ومما تنبئ ملاحظته أن النص الكريم ما جاء بصورة النهى قائلا لا تجمعوا المال دولة بين الاغنياء منكم ، كما أنه لم يجىء فى صورة الامر قائلا : اجعلوا المال متداولاً بين الجميع ، فربما يؤول الامر بأنه للارشاد أو يؤول النهى بأنه للكره ، وانما جاء تحذيرا بصورة التعليل ليظهر أن الوضع فى ذاته هو المحذور وليس لآثاره فقط ، وهو ابلغ من مجرد النهى وأقوى من مجرد الامر (٢) .

فاحتجاز المال لدى البعض وحرمان الاكثية منه أمر محرم فى الاسلام ونقيضه المتمثل فى نشر نطاق الملكية الخاصة أمر مقرر ومطلوب فى الاسلام .

ولكن ما السبيل الى تنفيذ هذا التوجيه ؟  
هنا تسلك الدولة الى ذلك السبيل نزع ملكيات الاغنياء وتوزيعها على

الفقراء ؟

---

(١) سورة الحشر الاية رقم ٧

(٢) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣١

ان الاسلام لو نصح بهذا لما كان أسلوبا انمائيا دافعا لجهود التنمية بالقدر المطلوب ، ومن ثم فلم « يحدث في تاريخ الاسلام ان اخذ مال غني بغير رضاه وأعطى لفقيه مهما اشتدت الحاجة ، وبلغت الفاقة »<sup>(١)</sup> متى يقول النبي صلوات الله وسلامه عليه : « لالقين الله تعالى من قبل ان اعطى أحدا مال أحد من غير طيب نفس منه »<sup>(٢)</sup> .

وانما يسلك الاسلام اسلوبا لا يقوم على توزيع ما بيد الاغنياء على الفقراء حتى يستوى الجميع في الفقر ، وانما يقوم على خلق رؤوس اموال انتاجية تمكن للفقراء وتوقفهم في صف الاغنياء ، حتى يستوى الجميع في الغنى . وبهذا السلوك يكون نشر نطاق الملكية الخاصة وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لا وسيلة لتبديد طاقات الامة كما يفعل من يوزع اموال الاغنياء على الفقراء .

ولكن من أين لنا بهذا الفهم ؟ وما دليلا الذي يسانده ؟ ان هذا الفهم مستقى من سلوك الدولة الاسلامية على عهد النبي صلوات الله وسلامه عليه والخلفاء الراشدين من بعده . فلقد واجه النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وضعا اقتصاديا يتمثل في تركز الثروة في يد فئة من المسلمين هي الانصار ، دون بقية المسلمين الذين يكونون المجتمع الاسلامي الاول ، وهم المهاجرون ، وواجه الصحابة من بعده وضعا اقتصاديا يتمثل في ملكية بعض المسلمين اموالا ضخمة ، و ثروات كبيرة ، تجاوزت ثراء غيرهم بمسافات بعيدة ، وبمقايير كبيرة . « ومن هؤلاء عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ، وعثمان بن عفان وغيرهم »<sup>(٣)</sup> .

فكيف واجه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكيف واجه الخلفاء من بعد هذه الأوضاع ؟

---

(١) عبد الله كاتون ، الملكية الفردية في الاسلام ، المؤتمر الاول لمجمع

البحوث ، مرجع سابق ص ١٨٦

(٢) رواه ابن حبان في الصحيح عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه ، انظر

الكنز ص ٤٥٨

(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها في الاسلام ، مرجع سابق

ص ١١٩



لقد واجهوها بالنسعى نحو ايجاد اموال جديدة ، وخلق مجالات عمل اضافية يوجه اليها غير المالكين ليمتلكوا ، وتساعدهم الدولة بثتى الطرق القانونية والمادية •

فبخصوص تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم ، علاجا لوضع انقسام المجتمع الى فئة تتركز الثروة في يدها ( الانصار ) لكنها في حدود قدرتها على العمارة ، وفئة لا تمتلك ( المهاجرون ) ، فانه سعى نحو ايجاد اموال جديدة تمثلت فيما آفاه الله عليه من اموال بنى النضير ، نشرهها نطاق الملكية في المجتمع • ولم يقيم عليه الصلاة والسلام بتوزيع ما بأيدي الانصار على المسلمين جميعا ، وقد كان هذا وضعا قائما منذ خمسة أعوام ، وما كان الانصار ليমানعوا في ذلك ، بل لقد سأله ذلك فرغض عليه الصلاة والسلام ، فقد روى البخارى في صحيحه عن ابي هريرة قال : قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم : اقسم بيننا وبين اخواننا النخيل فقال صلوات الله وسلامه عليه : لا<sup>(١)</sup> •

ولو كان الاسلام يقر نزع ملكية الاغنياء التي هي في حدود قدرتهم على العمارة علاجا للتفاوت ، لما أقر النبي صلوات الله وسلامه عليه هذا التفاوت طيلة أعوام خمسة أو أكثر ، في الوقت الذي لم يكن يجد فيه أدنى معارضة لو فعل ، وكان ذلك سيكون بطيب نفس من الانصار ، أى أنه لا توجد عاقبة تخشى تتمثل في سخط الاغنياء ، لكن الرسول صلوات الله عليه وسلامه لم يفعل ذلك ، لانه مشرع ، وحتى لا يكون ذلك طريقا يتبع من بعده ، وانما لجأ صلوات الله وسلامه عليه الى الطريق التي يريد للمسلمين أن يتبعوها ، الا وهى ايجاد مجالات جديدة وخلق رؤوس اموال انتاجية اضافية ، توجيه طاقات الناس للعمل المنتج ، وتشجيعهم على الانتاج لا الى التطلع الى ما في ايدي الاغنياء حقدا وحسدا وتبديدا للطاقات في هذا السبيل • وتلك هى سيرته العملية عليه الصلاة والسلام تتمثل في :

١ - دعا الناس الى احياء الموات باحاديث اوردها •

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ج ٣ ص ١٣٦

والدعوة الى احياء الموات دعوة الى تعمير جديد واحياء ارض ميتة تنمو بها الثروة العامة ، ويحمل تشجيع الدولة للأفراد على الملكية الخاصة واثارة حوافزها في النفس ، فليس هو دعوة الى تدمير ما بأيدي الناس من اموال ، بل دعوة الى استحداث ملكيات جديدة ، باستحداث عماره جديدة \* ولقد كان لدعوته كبير الاثر يدل على ذلك مارواه<sup>(١)</sup> اسمر بن مضرس اذ قال : « اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال : من سبق الى ما لم يسبق اليه احد فهو له قال اسمر : « فخرج الناس يتعادون يتخاطون » ، اى يتنافسون في العدو ليخط كلا منهم نصيبه من الارض التى يسبق اليها .

٢ — يرفع يد المحتجر بعد ثلاث سنين عن المورد الانجاسى الذى لا يقوم بعمارته خلال هذه المدة حتى يتيح الفرصة امام يد اقدر على العمل والعمارة \*  
٣ — وهو من قبل ذلك ومن بعده يدعو صاحب الملكية ان يحافظ عليها فلا يبيدها وينضم الى ركب الفقراء ، بل ان باع عقارا او رأس مال منتج فليكن هدفه من ذلك الحصول على افضل منه ، فان لم يفعل فقد نزع البركة من هذا المال ، لان البركة تتمثل فيما تدره الاموال الانتاجية من عائد ، فان حولها الى مال استهلاكى ضاع هذا العائد الدورى ، فكان هذا هو عدم البركة : يقول عليه الصلاة والسلام « من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه فى مثله كان قمينا ان لا يبارك فيه » وفي رواية : « لا يبارك فى ثمن ارض او دار الا ان يجعل فى ارض او دار »<sup>(٢)</sup> \*

وعلى هذا الهدى النبوى سار الخلفاء الراشدون ، يدعون الناس الى العمل ويرشدونهم الى اعتقاد ملكيات جديدة ، باقتطاعهم الارض ، ومساعدتهم على عمارتها ، والعمل فيها \* يقول عمر بن الخطاب (رض) مرشدا المسلمين الذين ينالون اعطيات دورية من الدولة : « فلو انه اذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنما فجعله بسوادهم ، فاذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها ، فان بقى احد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه<sup>(٣)</sup> » ، فانظر الى طريقة

(١) رواه ابو داود ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، رقم ٣٧٣٦

(٢) يحيى بن آدم ، الفرج ، مرجع سابق ص ٧٩ ، ورواه ايضا الامام احمد وابن ماجة .

(٣) البلاذرى ، فتوح البلدان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢

الادخار الذي يتحول مباشرة الى استثمار ، فيكون رأس مال ، فيضيف الى الدخل القومي ، ينشر نطاق الملكية الخاصة ، ويحقق التنمية الاقتصادية .

ويصدر عمر بن عبد العزيز أمرا تنفيذا يقول فيه ، انظر من قبلك من أهل الذمة قد ضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه<sup>(١)</sup> .

وكان سيدنا عمر يستغل أرض الصوافي لحساب بيت المال مباشرة ، فلما كان سيدنا عثمان أقطعها أقطاع اجرة فزادت عائداتها من ٩ مليون درهم الى ٥٠ مليون درهم<sup>(٢)</sup> .

تلك هي سبيل الاسلام في اقامة التوازن بين فئات المجتمع ، سبيل تنزع الى أن يكون لكل فرد في المجتمع ملكية ، ولا تسلك لذلك طريقا تجرد فيه البعض لتعطى البعض الآخر ، وانما تحافظ على ملكية من يملك ، وتساعد من لا يملك . على ان يمتلك ، بخلق الفرص الجديدة امامه ، واغرائه على ان يبذل جهده في الاضافة الى رأس مال المجتمع « يامعشر الفقراء اعملوا فقد وضح الطريق ولا تكونوا عالة على المسلمين » .

لقد علمنا الاسلام انه لا يعترف بابتداء الملكية الا اذا كان مصدرها العمل ، ولا يحميها اذا تخلى عنها عمل صاحبها ، مان عجز من أقطع الأرض عن عمارتها ترفع يده عنها ليجت لها عن يد قادرة او تبقى ملكية عامة . وفي هذا اصدق الدلالة على أن الاسلام انما ينشر نطاق الملكية الخاصة بخلق ملكيات جديدة وليس بتوزيع الثروات القائمة : كما انه ابلغ دلالة على ان تنظيم الاسلام للملكية هو اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٥٨ .

(٢) ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، المطبعة الاسلامية ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٣٤ هـ ، ص ٨ .

### المطلب الثالث

استخدام ثمرات الملكية في الفكر الاسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية  
مما سبق تبين لنا ان تنظيم الاسلام للملكية يؤدي فعلا الى تحقيق التنمية  
الاقتصادية ، وانه تنظيم ملحوظ في تصميمه ان تتحقق التنمية الاقتصادية في  
ظله بمجرد الالتزام بهذا التنظيم ، اى انه في جوهره خطة لتحقيق التنمية  
الاقتصادية . تبين لنا ذلك من :

- ١ — قيام التنظيم على جناحين من الملكية العامة والملكية الخاصة .
  - ٢ — اعتبار العمل هو الوسيلة المؤدية لنشوء واكتساب الملكية الخاصة .
  - ٣ — تحديد الملكية الخاصة بقدرة الفرد على العمارة .
  - ٤ — ضرورة نشر قاعدة الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن .
- غير ان طريقة الاسلام ونظامه في استخدام ثمرات الملكية العامة والخاصة  
هى اوضح ما يظهر قدرة هذا التصميم ، بطريقته في انفاق ثمرات الملكية ،  
على تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما هى هذه الطريقة .

سيتكفل هذا المطلب ببيان هذه الطريقة في فروعها الثلاثة الآتية :

- الفرع الاول : استخدام ثمرات الملكية العامة .
- الفرع الثانى : استخدام ثمرات الملكية الخاصة .
- الفرع الثالث : جهاز تمويل التنمية في الاسلام .

#### الفرع الاول — استخدام ثمرات الملكية العامة :

ان ثمرات الملكية العامة في الاسلام تكون اهم الايرادات العامة التى  
تحصل عليها الدولة ، ويجمع الفقهاء على ان هذه الايرادات يجب أن تنفق في  
مصالح المسلمين العامة ، ذلك ان « كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين  
فهو حق على بيت المال »<sup>(١)</sup> الذى يضم تلك الايرادات ، ولو تتبعنا مصالح  
المسلمين التى كانت توجه اليها النفقات العامة في الدولة الاسلامية الاولى على

---

(١) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الحلبي ط ١ سنة ١٩٦٦ ، ص

يدى النبي صلى الله عليه وسلم والصلفاء الراشدين من بعده نوجدنا أن أغلبها يوجب لتحقيق التنمية وعمارة ابلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١) .

فما جعلت هذه الاموال تحت تصرف الدولة الا لتمكينها من القيام بواجب العمارة الذى يعنى تحقيق مصالح المسلمين ، اذ ان مصالح المسلمين ستتحقق بتحقيق رسالتهم على الارض ، ورسالتهم عليها هى عمارتها وعبادة الله تعالى بهذا الصنيع .

واذا كان الاسلام قد وضع فى يد الدولة ملكية الجماعة كنوع من الملكية العامة ، وهى تلك التى لا يجوز ان تملك ملكية خاصة فانه قد اوجب عليها ان تتخذ من الاجراءات ما يجعل تلك الموارد فى حالة تشغيل كامل حتى يتيسر للمسلمين الاستفادة منها ، ولما كانت هذه الملكية تضم اهم موارد المجتمع ممثلة فى جزء كبير من الارض الزراعية الى جانب الغابات والمناجم والمحاجر ومحال المعادن وما يقوم عليها من صناعات استخراجية وتحويلية ، فان الانفاق الحكومى او العام يجب ان يحقق جعل هذه الملكية فى حالة عطاء وانتاج ، ولا تكون كذلك مالم تتحقق التنمية الاقتصادية ، فثمرات الملكية العامة اذا مخصصة فى جانبها الاكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية لانها هى مصلحة المسلمين الاولى . ويضع الاسلام ضمانا لتحقيق ذلك ، عندما يجعل للأفراد حق رقابة الدولة فى تصرفاتها فى ثمرات الملكية العامة ، ويحفزهم الى ممارسة هذه الرقابة بتقرير الشورى فى نظام الحكم من ناحية ، واشعارهم بان المال العام هو مالهم اولا وقبل كل شئ ، حتى ان الحس الاسلامى لدى أبى ذر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما لا يجب ان يوصف المال العام بأنه مال الله ويطلب ان يستخدم الحكام والافراد تعبیر مال المسلمين، حيث أن ذلك يشعرهم بحقهم فيه وضرورة مراقبة التصرفات التى تقوم بها الدولة نيابة عنهم ، فتجد أبا ذر (رض) يطلب من معاوية ان لا يستخدم تعبیر مال الله قائلا له : ما يحملك على ان تسمى مال المسلمين مال الله ، فيقول معاوية : يرحمك الله يا أبا ذر ، أو ليس المال مال الله ؟ فيقول له أبو ذر فلا تقله ويقول معاوية : سأقول مالا.

(١) ذى يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢١٧ —

المسلمين<sup>(١)</sup>، فليس هناك جدال في ان المال مال الله ، لكن ابا ذر يفضل الاستخدام الذى يوحى بحق كل فرد في المال ، وفي رقابة انفاقه في مصارفه الشرعية ، ويلمس نفس الحقيقة سيدنا عمر عندما يقول لبعاله « لا يترخصن احدكم في البرذعة او الحبل او القتب فان ذلك للمعلمين »<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم يضع الاسلام ضمانا لاستخدام ثمرات الملكية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية التى تمثل كما قلنا اهم مصالح المسلمين .

#### الفرع الثاني - استخدام ثمرات الملكية الخاصة :

ماذا عن استخدام ثمرات الملكية الخاصة ؟ ان ثمرات الملكية الخاصة طبقا للفكر الاسلامي موجهة لاشباع مصالح المسلمين مثل ثمرات الملكية العامة ولكنها بترتيب معين ، حيث يبدأ فيها بسد حاجة المالك لها في حدود الشريعة التى لا تبيح التقدير وتحريم الاسراف ، وتفرض القوامه والاعتدال في الانفاق ، وبعد ذلك ينفق ما فضل من ثمراتها في سد مصالح بقية المسلمين ، وكلا المصلحتين ( مصلحة المالك ومصلحة غيره ) مصلحة للمسلمين حيث أن الاسلام يقيم وحدة عضوية وائتلافا دقيقا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، حتى ليرى الناظر في المصلحة العامة انها خاصة وفي المصلحة الخاصة انها عامة . فالجماعة يهملها امر الفرد واذا ضاع امرؤ وسط الجماعة فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله ، والفرد يهمل امر الجماعة ويسأل عنها امام الله « من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم » .

فاذا سد الفرد مصالحه وحاجاته من ثمرات ما يملك فيجب عليه ان يوجه الباقي لديه لسد حاجة مصالح المسلمين ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له .. قال أبو سعيد فذكر من اصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لا حق لاحد منا في فضل » فهذا الهدى النبوى الكريم يوضح لنا

(١) البهي الخولى ، الثروة في ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ،

تقبلا عن تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٢٥٠

(٢) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٨١ . رقم ٦٦٣

ان الفرد عليه ان يقوم بسد حاجاته من ثمرات ما يملك وما يفيض عن ذلك فهو فضل ، ولا حق لاحد في فضل ، اى لا حق للفرد في الفضل الذى يوجد معه . بعد سد حاجاته الخاصة ، وانما الفضل مشغول بحق الجماعة ، ويجب ان ينفق في سد مصالحها .

وهنا نجد انفسنا في حاجة الى تحديد مفهوم الانفاق ، ومفهوم مصلحة المسلمين ، حتى نتبين كيف يوجب الاسلام انفاق الفضل في مصالح المسلمين ، وكيف ان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية .

### معنى الانفاق :

لقد لحق بهذا اللفظ في الحس الاسلامى المتأخر معنى لا ينطبق عليه ، لقد اصبح المتبادر الى الذهن عند اطلاق كلمة « انفاق في سبيل الله » ان تمسك بالمال وتوزعه على الفقير والمسكين وذى الحاجة ، وذلك وان كان يدخل في معنى الانفاق الا انه لا يعبر عن مفهوم الانفاق في الاسلام عندما يوجب انفاق الفضل في سبيل الله ، بل ان مقصود الاسلام من الانفاق هو ما يفهمه الاقتصادى عندما يتحدث عن الانفاق ، ان الانفاق في الاسلام يعنى السلوك المدروس الذى يصل بك الى توظيف الفضل من مالك في شتى المجالات أى استخدام الدخل في الحصول على السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، أى انفاق جزء من الدخل في الحاجات الخاصة للاستهلاك وانفاق الجزء الاخر في شراء السلع الاستثمارية « الاستثمار » فليس انفاق الفضل في الاسلام عملية تخلص من المال ، وانما الانفاق في الاسلام سلوك مدروس يصل بك الى توظيف الفضل في مجال من المجالات التى تسد حاجة من حاجات المسلمين .

اما مصلحة المسلمين فانها تعنى كل ما يحقق الخير لهم ويسد حاجة من حاجاتهم العامة ، فانفاقك على تعليم ابنك مهنة الطب هو انفاق لسد حاجة عامة للمسلمين ، وبناء مصنع خاص ينتج سلعة مطلوبة للناس هو انفاق في سد حاجة عامة للمسلمين ، يستوى مع تقديم المال للدولة لتنفقه في سد حاجة الفقراء والمحتاجين ، فكلاهما حاجة للمسلمين وكلاهما يجب سده بك ان ترصدك الفرصة وانتظارك بالمال حتى تتاح ، هو انفاق في سبيل الجماعة اذ هو مال معد للانفاق في سبيل الله . وبوضوح مفهوم الانفاق في سبيل الله وحاجة المسلمين ، نستطيع

ان نتعرف على مقصود المصطفى صلى الله عليه وسلم من وجوب انفاق الفضل .  
انه يعنى عدم حبس المال الزائد عن حاجة الشخص عن الانفاق فى مجال من  
المجالات المحققة لمصالح المسلمين بالمعنى الذى حددناه ، اى لا حق لاحد  
فى اكتناز الفضل وليس فى ادخاره ، فيجب اذا استخدام الفضل فى مجال من  
مجالات الاستثمار اذا كان ذلك يحقق مصلحة المسلمين ، او انفاقه فى تمويل  
الحرب وتجهيز الجيش ان كانت تلك هى مصلحة المسلمين ، او تقديمه للفقراء  
والمساكين ان كانت تلك هى مصلحة المسلمين ، فالظروف متغيرة وتحقق  
المصلحة رهن بتلك الظروف .

ومن ثم فان المنوع فى الاسلام هو حبس الفضل واكتنازه ، والمطلوب  
هو انفاقه فى الوجة السليمة اقتصاديا ، وقد بينى انفراد الفضل من ماله مصنعا  
فيكون قد انفق هذا الفضل كما لو قدمه للدولة لتنفقه على الفقراء ، وربما كان  
الوجة الاول اكثر تحقيقا للمصالح العام فيكون هو المقدم تحقيقا للمصلحة .

ودليل رايانا هذا فى مفهوم انفاق الفضل يمكن استشفافه من قوله تعالى :  
**« وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبُشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ  
أَلِيمٍ »** (١) فهذه الآية تنوعد على امساك الاموال وعدم انفاقها فى سبيل  
الله ، ومعنى ذلك وجوب انفاقها فى سبيل الله ، وهى تتفق تماما مع وجوب انفاق  
الفضل الزائد عن حاجة الانسان .

ولو لم يكن مفهوم انفاق الفضل هو ما حدده الباحث من انفاقه  
على مجالات الاستثمار او الاستهلاك سدا لحاجات المجتمع ، اى لو لم يكن  
مفهوم انفاق الفضل هو تحريم الاكتناز لا الادخار ، لتعارضت الآية الكريمة  
والحديث الشريف مع الواقع الاسلامى فى صدر الاسلام من ناحية ، ومع غيرها  
من الآيات والاحاديث من ناحية اخرى .

ذلك ان واقع الدولة الاسلامية شهد اغنياء كثيرين لم ينفقوا الفضل بمعنى  
تقديمه للفقراء والمساكين ، كما ان آيات القرآن تشهد بوجود أموال تنمو لدى

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٣٤

(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ١٧٩



الفرد حتى ليتركها بعد وفاته لتقسم بين ورثته ، مما دعا الى تشريع الميراث في الاسلام ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما شرح لصحابته آية التوبة بخصوص الكنز قال لهم : « انما فرضت المواريث من اموال تبقى بعدكم » . كل هذا يشهد بان انفاق الفضل في الاسلام يعنى عدم اكتنازه وتوجيهه نحو شتى مجالات الاستثمار اذا لم تكن هناك ضرورة تقتضى توجيهه نحو اغائة المحتاجين .

### الفرع الثالث — جهاز تمويل التنمية في الاسلام :

مما سبق نكون قد توصلنا الى اداة الاسلام المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهى الجهاز التمويلي للتنمية الذى يتمثل فى صورة « الفضل » من المال والذى لاحق للفرد فى اكتنازه بل يجب عليه أن يتلمس به مصالح الجماعة ليقوم بتحقيقها فى أى ميدان كانت تلك المصالح . ومن هنا فان الاسلام يستطيع بتوجيهاته هذه وتعليماته تلك أن يوفر التمويل اللازم لتحقيق التنمية وذلك بتعبئة الفائض الفعلى فى المجتمع وتوجيهه الى مجالات التنمية المتعددة ، فان كانت مصلحة المسلمين تتطلب توجيه الاموال الى ارساء قاعدة الصناعة الثقيلة فيجب على هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لبناء تلك الصناعات . وان كانت مصلحة المسلمين تتطلب استصلاح الاراضى لتحقيق الامن الغذائى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لتحقيق هذا الفرض الكفائى . واذا كانت مصلحة المسلمين تتطلب بناء المستشفيات أو الجامعات أو دور السكنى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ، أن يتدفق الى تلك المجالات لاقيام بهذه الفروض الكفائية ، ومصلحة الجماعة هى المرشد وحيثما وجدت مصلحة الجماعة وجب على الفضل أن يتجه الى ميدان تحقيقها . وبذلك تستقيم المفاهيم الاسلامية ويتفق مفهوم وجوب انفاق ما زاد عن حاجة الفرد مع ضرورات التنمية وتحقيقها والتي تتطلب ادخار الاموال وولوج مجالات الاستثمار المختلفة بها .

ومما سبق يتبين لنا أن الدخل القومى الناتج من الملكية الخاصة والملكية العامة يجب أن نوجهه جميعه الى ميدان الانفاق لينفق عن آخره فى سد

حاجات الاستهلاك في الحدود التي قررها الاسلام عندما منع التقدير وحرم الاسراف وفرض القوامة في الانفاق • ومن ثم يتحدد لنا حجم الاستهلاك عند المستوى الذي يقرره الاسلام • وما بقى من الدخل القومي يجب انفاقه أيضا في سبيل الله والمصلحة العامة ، أى في مجالات الاستثمار التي تتطلبها مصلحة المسلمين • وهكذا نرى أن تنظيم الملكية في الاسلام يمكن باتباعه من تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو يكفل تشغيل كل موارد المجتمع ، كما يكفل تعبئة الفائض الاقتصادي في المجتمع ، كما أنه يعطى كل فرد الفرصة بأن يستخدم صلاحياته وامكانياته التي أودعها الله تعالى فيه بأسلوب يتفق مع فطرته ويحقق مصلحته ومصلحة الجماعة •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لبيان دور تنظيم الاسلام للملكية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبعد تلك الرحلة التي طالت نوعا ما مع تنظيم الاسلام للملكية وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، نستطيع ان نضع النتائج التالية كـ بعض ما توصل اليه هذا البحث من نتائج :

١ - ان اكبر شهادة على أن شكل الملكية المزدوج هو افضل شكل لها يحقق التنمية الاقتصادية ، هو اضطراب المجتمعات التي تؤمن بغيره من الاشكال للعوزة اليه من الناحية الواقعية ، على أنها لا تستطيع ان تقيم توازنا بين النوعين من الملكية فيها •

٢ - ان فطرة الانسان تقوم على احساس الفرد بفرديته الى جانب احساسه بانتمائه الى بني جنسه ، وهذان الاحساسان اقتضيا نوعى الملكية العامة والخاصة •

٣ - ان تقرير الملكية الفردية في الاسلام اسلوب انمائى يستحث به الاسلام جهود الافراد ، مستغلا فيها حافز الطموح الذى هو من مقومات فردية الانسان السابقة •

٤ — ان طريقة اكتساب الملكية الفردية في الاسلام تتزامن مع تحقيق التنمية الاقتصادية تزامنا لا انفكاك له بحيث يكون اكتساب الملكية الخاصة لاي من الاموال الانتاجية ، هو في نفس الوقت مساهمة في تحقيق التنمية . ذلك ان الاسلام لم يجعل لنشوتها ابتداء طريقا الا العمل الذي ينقل المورد الانتاجي من وضع لا يساهم فيه في مضمار الانتاج ، الى وضع المساهمة في ذلك .

٥ — وكما كان نشوء الملكية الفردية اسهاما في التنمية فان دوامها وبقاءها يعنى دوام العطاء واستمرار الاسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والا فقدت مبرر وجودها .

٦ — ان الدولة بما وضع الاسلام تحت يدها من موارد ، وبما اعطاها من حق الاشراف على القطاع الخاص ، مكلفة بأن تجعل كلا النوعين من الملكية في حالة تشغيل كامل ، فهي مسئولة عن جعل الملكية العامة سواء في صورة ملكية الجماعة ام ملكية الدولة في حالة تشغيل بكل الوسائل المتاحة ، ومنهما استخدام جهود الافراد عن طريق القيام بالتكليف الملقى على عاتق الدولة بنشر نطاق الملكية بين الافراد ، ووسيلة ذلك مساعدتهم على اعتقاد<sup>(١)</sup> الملكية العامة وجعل الملكية العامة خير محقق لآمالهم في هذا السبيل .

٧ — ان ثمرات كل من الملكية العامة والملكية الخاصة تستخدم على السواء في سد حاجات المجتمع الاسلامي ، وان اختلف ترتيب الحاجات التي يبدأ بها كل نوع من الملكية .

٨ — ان الفضل عن الحاجة ، يجب انفاقه في سد حاجات المجتمع ، وان الانفاق المعنى في الاسلام يقصد به — بعد سد حاجات الاستهلاك — الانفاق على سلع الاستثمار التي تبني المجتمع وترفع مستواه ، وان المقصود اذن بانفاق الفضل الذي كلف الاسلام به المسلمين هو عدم الاكتناز المنهى عنه نهيا صريحا بنصوص القرآن الكريم .

(١) اعتقاد الشيء اقتناؤه ، المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، مادة « عقد »

- ٩ — إن الفضل هذا هو ما يعرف باسم « الفائض الاقتصادي » الفعلي ،  
وانه في الاسلام يقوم بدور « جهاز تمويل التنمية » حيث يتوجه هذا  
الفضل — مملوكا لاصحابه — الى كل ميدان يرى الافراد من خلال  
سياسة الدولة الموجهة أو الآمرة تبعا للظروف ، ضرورة توجهه اليه •
- ١٠ — إن تنظيم الاسلام للملكية اقدر وانسب انظمة الملكية لتحقيق التنمية  
الاقتصادية •

### نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة الخطوة الثانية التي يقدمها المنهج  
الاسلامي ضمن ما يقدم من خطوات متعاقبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،  
ولقد كانت الخطوة الاولى وضع المرتكزات المتعلقة بوجود المجتمع الاسلامي  
نفسه ، ممثلة في حسم الصراع المذهبي على أرض الاسلام ، ثم بناء الانسان  
المسلم على قيم الاسلام • ثم تحقيق الاخوة والتكامل الاقتصادي بين المسلمين •  
وجاء تنظيم الاسلام للملكية ليمثل الخطوة الثانية في هذا المنهج على أساس  
أن الاسلام يقيم من تنظيمه للملكية اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،  
فهذا التنظيم للملكية اذا هو جزء جوهري من المنهج الاسلامي لتحقيق  
التنمية الاقتصادية •

ونستطيع ان نلخص النتائج التي تمخض هذا الفصل عنها فيما يلي :

- ١ — انه اذا كانت الملكية وتنظيمها تحدد سمات كل نظام والقائمين بمسؤوليات  
التنمية فيه ، فان النظام الاسلامي نظام مستقل لا يمت الى الاشتراكية ،  
ولا يقترب من الرأسمالية • ومن الخطأ البين وصفه بشيء من ذلك ، حيث  
أن له تنظيميا للملكية يختلف كلية عن تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية  
لها ، حيث تقوم هذه الانظمة على الملكية ذات الشكل الواحد ،  
بينما يقوم الاسلام على الملكية ذات الشكل المزدوج •

٣ — يضم الشكل المزدوج للملكية الاسلامية نوعين من الملكية هما : الملكية العامة والملكية الخاصة ، لكل منهما مفهوم يختلف عن مفهوم مثيلتها في الانظمة الوضعية ، يقضّر وصف العامة أو الخاصة المعروف اليوم عن وصف نوع الملكية الاسلامية ، حيث يقيم الاسلام تناسقا بين النوعين لا تنفك فيه احدهما عن الأخرى ، ان نظرت من وجه رأيت الملكية الخاصة وان نظرت من الوجه الآخر رأيت الملكية العامة ، في نفس النمط المتناسق .

٣ — هذا التنظيم المتناسق لم يجيء اعتباطا او لذاته ، وانما جاء ليكون أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تخلقت وتشكلت الملكية الخاصة لكي تكون في نشوئها وطريقتها انفاق ثمارها ، محققة للتنمية الاقتصادية في كل خطوة من هذه الخطوات . وكذلك كانت الملكية العامة .

٤ — يقرر الاسلام ان يبذل من بيدهم نوعى الملكية « الفضل » الذى يمثل « الفائض الاقتصادى الفعلى » فى المجتمع ، بحيث يمثل جهازا لتمويل التنمية الاقتصادية .

٥ — تنظيم الاسلام للملكية بالصورة التى رأيناها ، يقطع بأنه جانب جوهري ، من جوانب تحقيق التنمية الاقتصادية وأداة هامة من ادوات تحقيقها ، وانه خطوة لا تقل اهمية فى المنهج الاسلامى عن الخطوة الاولى التى قامت على ارساء المرتكزات الثلاثة التى تناولها الفصل الاول ، وهذه المرتكزات وهذا التنظيم للملكية ينقلنا بصورة طبيعية الى الخطوة الثالثة فى منهج الاسلام الانمائى ، تلك الخطوة التى تتمثل فى استراتيجية الاسلام للانتاج ، وهى التى يحقق بها الاشباع المباشر لحاجات المواطنين تتويجا لما سبق فى الفصلين السابقين ، وتلك الاستراتيجية هى التى سنتناولها باذن الله وتوفيقه فى الفصل التالى .

### الفصل الثالث

#### استراتيجية الانتاج في الاسلام

تمهيد :

تمثل استراتيجية الانتاج الاسلامية ، الحلقة الاخيرة في المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد بدأ بحسم الصراع المذهبي ، والصدع بآمر الله تعالى بأنه « ان الحكم الا لله ، أمر أن لا تعبدوا الاياه ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » ثم ثنى بتربية الفرد وبناء الانسان على القيم التي تجعل منه ذلك الانسان الوسطى الصالح للبناء والتعمير ، ثم دعا الى الاعتصام بحبل الله وتحقيق التكامل والتكافل بين المسلمين ، ليجعل منهم أمة عظيمة المقدر ، كبيرة الامكان ، ثم انتقل الى ميدان تنظيم الإنتاج فبدأ بتنظيم الملكية على نحو يستجيب لظرة الانسان ، فقرر اقامة تآلف متين ، وتوازن دقيق بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، يعطى المجتمع فوائد كل منهما ويجنبه مساوئ الشكل الواحد للملكية ، فيجعل من هذا التنظيم أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية . وأخيرا ينتهى منهج التنمية الاسلامي الى وضع استراتيجية للانتاج ، وتحقيقه فعلا ، بالقدر الذى يحقق أعلى مستوى معيشى فى ظل الامكانيات المادية المتاحة وفى ظل قيم الاسلام . وتتمثل هذه الاستراتيجية فيما يعرف اسلاميا باسم « حد الكفاية » لجمعية المواطنين الذين يضمهم المجتمع ، تلك الاستراتيجية التى تستمد اساسها من تشريع « الزكاة » ركن الاسلام الاجتماعى ، وعموده الاقتصادى ، الذى يقف على قدم المساواة مع الصلاة والصيام والحج والايمان بالله ورسوله ، الامر الذى يبين مدى أصالة وجوهرية هذه الاستراتيجية داخل البناء الاسلامى ، وانها فريضة واجبة الاتباع اسلاميا ، اذ ان أية استراتيجية أخرى ( حتى لو نجحت بمقاييس الفكر الاقتصادى الحديث ) فرقت متوسط الدخل الفردى الى الحد الذى يسود العالم المتقدم اليوم ، فانها لا تحقق هدف الاسلام

من التنمية الاقتصادية ، الا وهو سد حاجة جميع المواطنين فعلا ، لا في المتوسط . أبى القضاء على الفقر نهائيا ، وهذا الهدف غير متحقق حتى في أعلى البلاد دخلا ، وأكثرها تقدما ، اذ الفقر ما زال يعيش في بعض انحاء الولايات المتحدة الامريكية بصورة يفزع لها ومنها كبار الاقتصاديين (١) .

ان منهج تحقيق التنمية الاقتصادية في الاسلام ، تتساعد مستوياته وتتجمع روافده ، حتى تنتهي الى المظهر النهائي لها ، والذي يتمثل في البرنامج الذي يضعه الاسلام لتحقيق « حد الكفاية » ذلك المفهوم الاسلامي المحدد والمشتق من فريضة الزكاة ، ركن الاسلام الاجتماعي ، ومن فريضة التكافل العام ، ومن تنظيم الاسلام للملكية ، فكل هذه ادوات قد حشدتها الاسلام في برنامجه لتحقيق « حد الكفاية » ذلك البرنامج الذي أطلقنا على تنفيذه في هذا المبحث عنوان « استراتيجية الانتاج في الاسلام » تلك الاستراتيجية التي خصصنا لها هذا الفصل من هذا الباب الذي يدرس « منهج التنمية الاقتصادية في الاسلام » وسيتكفل هذا الفصل اذا بتوضيح موقف الاسلام من الانتاج وممارسته . فلسفته الكامنة وراء القيام به . أهدافه ومكانته . يجيبنا ضمنا على الاسئلة التي يثيرها كل باحث في الانتاج في الفكر الاقتصادي ، فما هو الانتاج ؟ ولماذا يتم الانتاج ؟ ومن المسئول عن القيام به ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لن ننتج ؟ ومن ناحية ثالثة وأخيرة ، ماذا ننتج ؟

وسيتيم هذا البيان وذلك التوضيح في مباحث الفصل الثلاثة الآتية :

**المبحث الاول : الانتاج ومكانته في الاسلام .**

**المبحث الثاني : « حد الكفاية » استراتيجية انتاج في الاسلام .**

**المبحث الثالث : استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملي للامة**

**الاسلامية .**

---

(١) هيلبرونر ، كيف بنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ، ص ١٥ . ويقدر هيلبرونر نسبة زيادة الفقر في امريكا بين سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بـ ٦٪ مما قبلها .

## المبحث الاول

### الانتاج ومكانته في الاسلام

تمهيد :

يحثل الانتاج مكانة كبيرة في حياة المسلم ، وفي نظرية الاسلام ، فهو سلوك المسلم في حياته الدنيا ، التي وجد فيها ليعمرها بالعمل ، ويعبد الله تعالى بالانتاج ، فالانتاج ومزاويلته عبادة في ذاته ، ووسيلة للقيام بغيره من العبادات ، « لولا الخبز ما صلينا ولا عبدنا ربنا » وهو من قبل ذلك وسيلة لحماية المجتمع المسلم ورد العدوان عنه ، وهو من قبل ومن بعد ، تكليف من الله تعالى للفرد والمجتمع على السواء ، يزاوله الفرد وتقوم به الدولة .

وفي هذا المبحث سنتعرف على مكانة الانتاج في الاسلام ، واهميته ، ودور الدولة في العملية الانتاجية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التي يتكون منها وهي :

المطلب الاول : مفهوم الانتاج في الاسلام .

المطلب الثاني : أهمية الانتاج في الاسلام .

المطلب الثالث : المسؤولية عن الانتاج في ظل الاسلام .

### المطلب الاول

#### مفهوم الانتاج في الاسلام

الفرع الاول - ايجاد المنفعة المعتبرة ومفهوم الانتاج في الاسلام :

يقول الامام على كرم الله وجهه لواليه على مصر في كتاب تكليفه « استوص بالتجار وذوى الصناعات وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببذنه ، فانهم مواد المنافع وأسباب المرافق » (١) فهنا تقرير من الامام على بأن التجار والصناع ، وهم من يزاولون العملية الانتاجية اساسا :

(١) الامام على ، نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٩٩



الى جانب غيرهم من المتبحرين انما تجب العناية بهم ورعاية شؤونهم بسبب ما يسفر عنه نشاطهم من منافع للناس ، فالعمل الذى يمارسه هؤلاء هو الانتاج ، والذى يتمخض عنه هذا العمل هو « المنافع » \* وعليه فان الانتاج هو مزاوله النشاط الذى يؤدى الى ايجاد المنفعة ، سواء تمثلت تلك المنفعة فى صورة مادية من امثال ما يقدمه الصناع من مواد طبيعية فى اشكال اكثر اشباعا لحاجات البشر ، أم تمثلت فى أمر معنوى مثل ما يقدمه التجار من منافع مكانية بنقل السلعة من مكان الى مكان ، أو منافع زمانية بنقل السلعة من زمان الى زمان ، حيث يقول الامام على رضى الله عنه تكلمة للنص السابق عن التجار والمنفعة ، انهم « جالبها من المباع والمطارح »<sup>(١)</sup> وسواء تمثلت المنفعة فى خدمة يقدمها الانسان ببذنه أو بفكره وعقله ، يقول ابن تيمية « بذل منافع الابدان يجب عند الحاجة تعليم العلم واقتناء الناس ، واداء الشهادة ، والحكم بين الناس » ، فالانتاج اذا هو مزاوله العمل المؤدى الى ايجاد منفعة ايا كان شكل المنفعة \* غير أنه — ككل مفهوم اسلامى — فان هذه المنفعة كى يكون ايجادها وتيسيرها انتاجا ، لابد أن تكون معتبرة شرعا ، والا فان ممارسة ايجادها يعتبر تبديدا للموارد لا انتاجا ، فقيام التاجر بنقل الخمر من مكان الى آخر لا يعتبر ايجادا لمنفعة مكانية ، وتخزينها لا يعد منفعة زمانية ، وقيام الصانع بعصر العنب وتحويله لخمر ، لا يعد ايجادا لسلعة تشبع حاجة ، وتحقق نفعاً ، لان كل هذه المنافع المتصورة من هذه الاعمال غير معتبرة فى الاسلام ، ومن ثم فإيجادها سواء تمثلت فى سلعة مادية أم خدمة ، لا يعتبر انتاجا فى مفهوم الاسلام \*

فما هو تعريف الانتاج اذا فى المفهوم الاسلامى ؟ انه يعنى : استخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الموارد المادية التى اودعها الله تعالى فى الارض ، او استخدامها مجردة ، فى ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فان تعريف الانتاج الذى يقدمه الاقتصاد التقليدى والذى يعتبر الانتاج هو « خلق المنفعة » بصورة مطلقة ، تعريف لا يقره الفكر الاسلامى ، وانما يضيف اليه قيد اعتبار الشريعة الاسلامية

(١) المرجع السابق ، ج ٣ ص ٩٩

لهذه المنفعة ، فان كانت كذلك كان ايجادها انتاجا ، وان لم تكن كذلك لم يكن ايجادها انتاجا .

ولكن لماذا نشتط اعتبار الشريعة الاسلامية للمنفعة حتى يكون ايجادها انتاجا ؟ ان هذا القيد في مفهوم الانتاج في الاسلام ناشئ من وصف النشاط الانتاجي ، باعتباره عبادة الله سبحانه وتعالى ، والله تعالى لا يعبد بمعصية ، فاذا كان النشاط الذي يزاوله فرد من الافراد محرما في الاسلام فان ما ينشأ من هذا النشاط لا يكون انتاجا ، والحاصل منه غير متقوم في الاسلام . اذ ان « كل نشاط مادي أو دنيوي يبائس به الانسان هو في نظر الاسلام عبادة طالما كان مشروعا ، وكان يتجه به الى الله تعالى (١) : « ذلك ان الخلق لم يخلقوا الا للعبادة » وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (٢) فاذا كلفوا بنص آية أخرى « هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها » (٣) بممارسة الانتاج طبقا لشروط الشريعة ، كانت هذه الممارسة عبادة الله تعالى من غير شك ، فضلا عن الاحاديث التي نصت مباشرة على أن العمل في رعي الابل ونصب الفيام وبناء البيوت والسعى على العيال من أفضل أنواع العبادة (٤) . وانما كان العمل عبادة لانه تحقيق لمقصود الله تعالى من عباده ، ولانه يؤدي الى تمكين الانسان من اقامة الصلاة ، يقول تعالى في حديثه القدسي : « انما نزلنا المال لاقام الصلاة » (٥) ومن هنا نفهم تساؤل مالك بن نبي « كيف أصلى وأنا جائع » .

ولقد رأى الامام محمد الباقر يتصبب عرقا من جهد العمل فقيل له يرحمك الله ، أرأيت لو جاء أجلك وانت على هذه الحال ؟ فقال : يكون قد

(١) د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع

سابق ، ص ٦٥

(٢) سورة الذاريات ، الآية رقم ٥٦ (٣) سورة هود ، الآية رقم ٦١

(٤) انظر المطلب الثاني من المبحث ٢ من الفصل الاول من الباب الثاني .

(٥) رواه أحمد والطبراني .

جاءني وأنا في طاعة من طاعات الله (١) ، ويقول سيدنا عمر (ض) ما من موضع يأتيني فيه الموت أحب الي من موطن أتسوق فيه لاهلي ، أبيع وأشتري (٢) ، فكل هذه الممارسات والتي تنتهي بإيجاد منفعة في شكل سلعة أو خدمة هي عبادة لله تعالى ، أو بعبارة أخرى هي إنتاج في المفهوم الاسلامي . فكيف لا يكون اعتبار الشريعة للمنفعة جزءا من مفهوم الإنتاج في الاسلام ؟

### انفرع الثاني - عبادة الله تعالى بالإنتاج وأثرها فيه :

أن اشتراط اعتبار المنفعة من قبل الشريعة الاسلامية كي يكون ايجاد المنفعة إنتاجا يلقي بظلاله على سلوك المسلم ازاء العملية الانتاجية ، ويجعل شعوره وسلوكه هو شعور وسلوك من يعبد الله تعالى ، ويختلف بالتالي عن شعور وسلوك غير المسلم ، وممارسة الإنتاج في ظل هذا الشعور يترتب عليها ما يلي :

١ - يشعر المسلم باحترام عميق للموارد التي يزاوّل بها الإنتاج ، ينبع هذا الاحترام من شعوره بأن هذه الموارد قد خلقت لتؤدي مهمة في هذه الدنيا ، وأن خلقها لم يكن عبثا ، ومن ثم فهي جديرة بالاحترام ، وأن لا تبدد فيما لا يفيد ، وأن يستفاد من كل ذرة منها في عمارة الارض وسد حاجات البشر ، قياما بواجب العبادة . وكلما اتقن الانسان دوره في العملية الانتاجية ، وكلما رفع من كفاءته ، وكلما طور في أسلوبه الى الافضل ، كلما كان أكثر عبادة لله تعالى .

يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « من قتل عصفورا عبثا عجز الى الله يوم القيامة يقول : يا رب ان فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة » (٣) فالقتل منفعة أو عبثا لا يفترقان لدى العصفور ، ولكن موارد الثروة مهما بلغت من قلة الشأن لا يصح ان تبدد فيما لا يفيد ، أو تكون موضعا للعبث بها ، احترامنا لها ناهيا عن مخلوقيتها لله سبحانه وتعالى .

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤

(٢) الغزالي ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ج ٢

(٣) رواه النسائي وابن حبان في صحيحه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق .

٢. - وهذا يضيف على مفهوم الانتاج فى الاسلام اضافة جديدة تتلخص فى ان يحافظ الفرد على موارد الثروة اثناء قيامه بالعملية الانتاجية ، وان يستخدمها بالاسلوب الذى يحقق اعلى انتاجية ممكنة ، فمن يستخرج من رطل القطن مترا من نسيج معين مثلاً يكون أكثر عبادة لله تعالى ممن يستخرج منه نصف متر من نفس النسيج ، لان الثانى قد بدد جزءا من الموارد التى خلقها الله تعالى ليتحقق بها هدف معين ، لا لىساء استخدامها •

٣. - قيام المنتج بتعهد المرافق بالصيانة والتحسين ، فذلك ضرب من احترام النعمة ، او هو اثر احترامها وتقديرها وشكر المنعم بها ، ويقابل ذلك ان اهمالها ضرب من الجهل بها ، وبأثرها فى مقومات الامة ، وهو لا يفيضى الى انقطاع منفعتها فحسب ، بل يجر الى ضعف الامة وذهاب الدولة •

### الفرع الثالث - جانب الانتاج - الاجتماعى والفنى - فى الاسلام :

لا ينتهى تحديدنا لمفهوم الانتاج فى الاسلام قبل أن نتبين الجانب الذى يختلف فيه الاسلام عن غيره من المذاهب الاقتصادية، اذ المعلوم أن هناك جانبين للانتاج جانب اجتماعى وجانب تكنولوجى فنى ، أما الجانب الاخير فهو لا يختلف من مجتمع لاخر لتعلقه وخضوعه للقوانين العملية التى لا تختلف من بلد الى بلد بينما جانب الانتاج الاجتماعى هو الذى يختلف باختلاف المذهب الذى يعتنقه المجتمع (١) •

وبخصوص الجانب الاول من الانتاج فان المذهب الاسلامى يقف منه موقفا واضحا حيث يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بخصوصه « أنتم أعلم بشئون ديناكم » ويكتفى الاسلام بأن يطلب بذل الجهد والمثابرة لاكتشاف القوانين التى تخضع لها العمليات الفنية للانتاج من أجل تطبيقها والاستفادة منها أمراً أن يؤخذ كل شئ بقانون تثميته الخاص الذى تنتقاد به غلته ، وتبلغ عليه أقصى ما يقدر لها من مضاعفة الكمية وتحسين النوع « قد جعل الله لكل شئ قدراً » (٢) أى نظماً وسنناً تنظم علاقته بكل

(١) د. محمد شوقى الفجرى ، المدخل الى الاقتصاد الإسلامى ، مرجع سابق

ص ٤٥ - ٤٦

(٢) سورة الطلاق ، الآية رقم ٣

ما في الكون ، من أخذه بسنته أقبلت عليه السنة — ولا بد — بما لها من اخلافه الرزق ومكون الثروة ، ولقد بلغ من اطراد ذلك أن جعله الله قانونا منقادا لكل من عمل به واستغله بحقه ، مؤمنا بالله أو غير مؤمن « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون »<sup>(١)</sup> وفي نفس السورة « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون »<sup>(٢)</sup> وقد ذكر المفسرون من معاني الظلم في الآية الكريمة « الشربك بالله » ووجهوا المعنى الى أن الله — جل شأنه — لا يخلف سننه مع من يصلحون بها دنياهم ، ولو كانوا أهل شرك . وواضح ان هذا التأويل يفسر لنا انقياد سنن الطبيعة لاهل الغرب على ما هم فيه من اثم وبعد من الله<sup>(٣)</sup> .

فقوانين الانتاج الفنية يوجهنا الاسلام الى البحث عنها ويطالبنا باستخدامها عند اكتشافها . وما أوضح التكليف بذلك في الحديث الشريف المذكور « انتم أعلم بشئون دنياكم » وما ابلغ التوجيه الى اخذ كل شيء بقانون استثماره الذي ينقاد به في التمثيل الذي ضربه المصطفى صلوات الله عليه اذ يقول: « بينما رجل راكب على بقرة التفتت اليه فقالت : لم اخلق لهذا خلقت للحراثة »<sup>(٤)</sup> فقول البقرة هذا هو مقول سنن الله تعالى ، التي تحظر ان يستعمل الشيء في غير ما خلق له ، وليس بمقول اللسان . فهو توجيه بليغ اني اخذ كل شيء بقانونه الذي تنقاد به غلته ، وتبلغ عليه اقصى ما يقدر لها من مضاعفة الكم ، وتحسين النوع .

اما الجانب الاقتصادي والذي يختلف من مجتمع لآخر تبعا للمذهب الاقتصادي الذي يعتنقه المجتمع ، فان الاسلام ينظمه من ألفه الى يائه ، حيث

---

(١) ، (٢) سورة هود ، الايتان رقم ١٥ ، ١١٧

(٣) البهي الخولي ، الثروة في ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧

(٤) رواه البخاري في صحيحه عن ابي هريرة ، طبعة دار الشعب ، ج ٣

يحدد أهدافه ، ويجدد علاقة المنتج بما ينتجه وعلاقة الدولة بالانتاج ودورها فيه إلى آخر ما يستنف عليه في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى •

وهكذا نصل إلى تحديد مفهوم الانتاج في الاسلام تحديدا واضحا لننطلق منه إلى بقية اجزاء دراسة الانتاج في الاسلام •

### المطلب الثاني

#### اهمية الانتاج في الاسلام

##### الفرع الاول - الانتاج ومكانته بين انواع العبادة :

يقول النبي صلوات الله وسلامه عليه « العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال » (١) وطلب الحلال هو السعى في مناكب الارض الثماسة للرزق من خباياها ، بزراعة ارضها واستخراج معادنها وتداول خيراتها • أي استخدام القدرات التي اودعها الله تعالى في الانسان في معالجة الطبيعة التي سخرها الله له من اجل ايجاد المنافع التي تشبع حاجاته • أي طلب الحلال هو الانتاج زراعيا كان او صناعيا او في قطاع الخدمات •

هذا الانتاج - كما بينا في المطلب السابق وفي غير موضع - عبادة من اجل العبادات ، ويبين لنا حديث هذا الفرع ان الانتاج يمثل من بين العبادات التي خلق الانسان ليقوم بها على الارض ، يمثل ٩٠٪/ تسعين جزءا من المائة جزء ، فلقد خلق الانسان ليعبد الله تعالى لا لشيء آخر ، وطريقة العبادة لا يحددها غير الله في الاسلام ، فهو الذي يبين لعبده كيف يعبد ، بواسطة رسوله صلوات الله وسلامه عليه المبلغ عنه ، ولا يملك المسلم ان يبتكر من نفسه عبادة يعبد بها ربه ، وابتكاره في هذا الصدد مردود وغير مقبول ، فلا يعبد ربنا سبحانه وتعالى الا بما بين وبلغ عنه رسوله • وما هو ذا عليه الصلاة والسلام يبلغنا بان ١٠٪/ من عبادة الانسان لربه تتمثل في الصلاة والصيام والزكاة

(١) اورده ابن عبد الله الوصافي ، انظر كتابه ، انبركة في فخر السعى والحركة ،

والصح ، و ٩٠٪ من عبادة الانسان لربه تمثلها مزاولة الانتاج على هدى الاسلام وتطبيق منهجه فيه .

### الفرع الثانى - الانتاج وبناء الدولة :

لم يعط الاسلام للانتاج تلك المكانة اعتباطا وانما اعطاه اياها لما له من اثر فى حياة الامة وبناء المجتمع والدولة . فبدون قيام الجماعة بالانتاج على افضل الاحوال لن يكون لها وجود حقيقى ، بل لعله لن يقوم لها كيان من الاساس ، وان قام لم يلبث ان ينهار . يقول الامام على كرم الله وجهه : « من طلب الخراج بدون عمارة اخرب البلاد ، واهلك العباد ، ولم يستقيم امره الا قليلا » (١) .

ولاثر الانتاج هذا جعل الاسلام انتاج كل ما تحتاج اليه الجماعة الاسلامية فرض كفاية على كل انسان قادر على الوفاء بشئ من ذلك ، وفرض الكفاية فى الاسلام اهم وممارسته افضل من ممارسة فرض العين . يقول امام الحرمين والنووى وجماعة من العلماء ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين لان فرض العين كالصلاة والصيام اذا تركه اثم وحده واذا فعله أسقط الاثم عن نفسه لا غير ، وفرض الكفاية اذا ترك اثم كل المكلفين من المسلمين ، فاذا فعله احد ، اسقط الاثم عن نفسه وعن جميع المسلمين وقام فيه مقام المسلمين اجمع فلاشك فى رجحانه » (٢) .

والقيام بكل ما تحتاج اليه حياة الجماعة على هذا فرض كفاية على كل قادر من الافراد والدولة ايضا ، فاذا عجز الافراد عن مشروع معين او عن القيام بالانتاج فى مجال معين فان المشروع او ذلك المجال يصبح فرض عين على الدولة تلتزم بالقيام به » (٣) .

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٩٦

(٢) الوصاى ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مرجع سابق ، ص ٩ ، ١٠ .

(٣) د. محمد شريقى الفنجري ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ،

وهذا الاهتمام بالانتاج ينبع من مبدأ إسلامي هو ضرورة استقلال الجماعة الإسلامية بانتاج كل المواد الضرورية صناعية كانت أم زراعية بحيث لا تحتاج لغيرها في مادة ضرورية ، اى بحيث تحقق درجة من الاكتفاء الذاتى في المجالات الاساسية ، بحيث يكون هذا مصدرا من مصادر قوتها بجنبها الاعتماد على الدول الاخرى ، واثر ذلك على بنائها ودرجة صلابتها .<sup>(١)</sup>

وهذا يعيد الى ذاكرتنا اهمية المراكز الثلاثة من مرتكزات المنهج الاسلامى في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الا وهو ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين اقاليم الاسلام ، وهو اذ يذكرنا بذلك ينقلنا الى الفرع التالى الخاص بدور الانتاج في تحقيق استقلال الدولة الاسلامية .

### الفرع الثالث — الانتاج وتحقيق الاستقلال :

اذا كان للانتاج دوره الاساسى في بناء الدولة واستقامة امرها ، فان دوره في تحقيق استقلالها وحفظ كيانها الدولى لا يقل عن ذلك اهمية . وينبع هذا الدور للانتاج في الاسلام من مبدأ وضع الامة الاسلامية في التاريخ كشاهدة على غيرها من الامم « وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا »<sup>(٢)</sup> . ويوجب هذا الوضع ان تكون الدولة الاسلامية مستقلة في جميع شئونها لا سلطان لاجنبى عليها ، ولا يكون ذلك ممكنا اذا كانت عالة على غيرها في انتاج ما تحتاج اليه ، بل لقد مر بنا ان الاستقلال الاقتصادى جوهر الاستقلال السياسى . ولا يمكن لامة تابعة اقتصاديا ان تكون حرة في سياستها ابدأ . ومن ثم فالتبعية الاقتصادية تتعارض مع وضع الامة الاسلامية في مقام الشاهد على الامم .

ان وجود التبعية الاقتصادية ينفي عن الدولة صفة الاسلام حيث ان الاسلام يمنح اتباعية الشخصية الذاتية التى تميزهم ويابى عليهم ان يعيشوا

(١) د. راشد البراوى ، التفسير القرآنى للتاريخ ، دار النهضة العربية ،

ط ١ عام ١٩٧٣ ، ص ٢٢ « بتصرف » .

(٢) سورة البقرة ، الاية ١٤٣.



ذيو لا لغيرهم من الامم ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « لا يكن احدكم امعه »<sup>(١)</sup> افترأه يكره للفرد التبعية وينهاه عنها ويرضى ذلك للدولة والمجتمع ؟ اللهم لا .

ان المسلمين هم ذروة سنان المجتمع العالمى ، فهم الشهداء على الناس فكيف يسلم الشاهد زمام قيادته لغيره ويسلس له قياد التبعية .

ومن هذا المنطلق كانت التبعية الاقتصادية التى ينتجها افعال الدولة للانتاج ، مناقضة لجوهر قيام الدولة الاسلامية برسالتها ، دون ان تكرهها ضرورات الحياة على غرض الطرف والتهاون امام الاعتداء على مقدسات الاسلام ، كما هو حال الدول المسماة بالاسلامية اليوم .

لقد مر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسوق يوما ، فوجد اغلب من فيه من غير العرب فجمع الصحابة وانكر عليهم هذا الوضع فقالوا : لقد اغنانا الله تعالى عن السوق بما فتح علينا . فقال رضى الله عنه : « والله لئن فعلتم ليحتجن رجالكم الى رجالهم ونساءكم الى نساءهم » وهذا يعنى ان احتياج المسلم الى انتاج غير المسلم واحتياج المسلمة الى انتاج غير المسلمة أمر مخوف يحذر من وقوعه عبقرى الاسلام ومهندس بناء الدول عمر بن الخطاب .

وعدم الاحتياج الذى يطلبه عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يكون الا بممارسة المسلم والمسلمة لعمليات الانتاج بما يحقق اكتفاء المجتمع ومن ثم استقلاله الاقتصادى حتى يتحقق له الاستقلال السياسى ، اى حتى يتحقق له وصف الاسلام ، فليس بمجتمع مسلم من يتبع غيره فى شئون الفكر او السياسة او الاقتصاد .

وبهذا يتضح لنا جوهرية دعوة الاسلام الى ممارسة الانتاج ، وفرض ذلك على كل قادر عليه طوال حياته ، ومدى وجوب تنفيذ اوامر الاسلام المريحة .  
(٢) رواه البخارى ومسلم .

في ذلك عندما ما يقول الله تعالى « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (١) ،  
« فانتشروا في الارض وابتنفوا من فضل الله » (٢) وعندما يقول النبي صلوات  
الله وسلامه عليه « التمسوا الرزق في خبايا الارض » (٣) اى اطلبوه من  
مخابئ الارض ، اطرافها وجنباتها ، سهولها ووديانها ، جبالها واغوارها ،  
بحارها وانهارها ، واجعلوها تكشف عما تكنه من ثروات وامكانيات وارزاق  
قدرها فيها خالقها وجعلها « سواء للسائلين » (٤) •

### المطلب الثالث

#### المسئولية عن الانتاج في ظل الاسلام

##### الفرع الاول — اطراف المسئولية عن الانتاج :

علمنا من المطلب الاسبق ان الانتاج في الاسلام يعنى استخدام القدرات  
التي اودعها الله تعالى في الانسان في معالجة الموارد المادية التي اودعها  
الله تعالى الارض ، من اجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية •

وعليه فان الذى يمارس الانتاج هو من يتوفر لديه عنصران جوهريان  
في الانتاج هما : القدرات الانسانية والموارد المادية • فاذا توفرت تلك العناصر  
لدى جهة كانت مسئولة عن الانتاج والقيام به في الاسلام •

وهناك جهتان تتوفر لديهما تلك العناصر طبقا لتنظيم الملكية في الاسلام :  
الجهة الاولى الافراد بصفاتهم الفردية وبما يمتلكون من موارد المجتمع التي ربطت  
بذواتهم تحت اسم « الملكية الفردية » • والجهة الثانية هي الدولة بما تضم من  
موارد مادية قرر الاسلام عدم تملكها ملكية خاصة ، واوجب ان تربط بجماعة  
المسلمين او بدولتهم تحت اسم « الملكية العامة » ، وبما تضم من كفاءات

(١) سورة الملك ، الاية رقم ١٥

(٢) سورة الجمعة ، الاية رقم ١٠

(٣) ألوصابى ، مرجع سابق ، ص ١٧ عن عائشة رضى الله عنها .

(٤) سورة السجدة ، الاية رقم ١٠

بشرية تتمثل في اعضائها الذين ينتخبون من بين المسلمين ، وتجب طاعتهم  
ديانة ماداموا يطيعون الله ورسوله ، اى ينفذون الشريعة الاسلامية •

وهكذا يكون توزيع الملكية في الاسلام الى عامة وخاصة ، قاضيا بضرورة  
وجود دولة أو سلطه معينة تأخذ على عاتقها مهمة اقامة النظام الاسلامى  
باستخدام الطاقات العامة التى وكلت ادارتها اليها •

فوجود الدولة اذا امر ضرورى ، اذ الرجوع الى قوانين مفروضة يسلمها  
الجميع وينقادون لاحكامها امر واجب ، اذا خلا منه مجتمع لم يستقيم امره<sup>(١)</sup> •  
والاسلام يفرض اقامة هذه السلطة ويكل اليها مهمة كبرى في مجال  
الانتاج وغيره من المجالات التى يجمعها هدف عام يتمثل في « اقامة العدل »  
« ليقوم الناس بالقسط »<sup>(٢)</sup> وقد طلبها النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمكة  
فقال : « رب ادخلنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك  
سلطانا نصيرا »<sup>(٣)</sup> اى اجعل لى سلطة أنصر بها دينك وأقيم بها شريعتك<sup>(٤)</sup> •  
وقد اقامها عليه السلام بعد الهجرة ، وامر المسلمين باقامتها من بعده ، وان  
يحافظوا على انضوائهم جميعا تحت جناحها « عليكم بالجماعة فانما يأكل  
الذئب القاصية »<sup>(٥)</sup> واجمع الصحابه من بعده على اقامتها خلافة عنه « حراسة  
الدين وسياسة الدنيا به »<sup>(٦)</sup> •

وبهذا يثبت لنا ان المجتمع الاسلامى يتكون وجوبا من طرفين مسئولين  
هما : الافراد من ناحية ، والدولة الحاكمة من ناحية اخرى ، وتحت يد كل

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧٠

(٢) سورة الحديد ، الاية رقم ٢٥

(٣) سورة الاسراء ، الاية رقم ٨٠

(٤) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة

ج ٣ ص ١٥٩

(٥) رواه احمد وابو داود والنسائى والحاكم ، الكنز مرجع سابق ، ص ٥٢٠

(٦) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧١

لطرف طاقات عليه ان يستخدمهما فى الانتاج ، وهو مسئول عن ذلك « كلكم  
( افراد ودولة ) راع وكلكم مسئول عن رعيته » (١) •

واذا كان موقف الدولة من النشاط الاقتصادى يتحدد بنوع التنظيم  
الذى يقدمه المذهب الذى يعتنقه المجتمع للملكية فيجعلها دولة متدخلة فى  
جميع اوجه الانتاج ، والافراد يعملون لديها ، وذلك عندما تكون « الملكية  
العامة » هى الشكل الوحيد ، ويجعلها تقف موقف الحياد من النشاط  
الاقتصادى عندما تكون الملكية الفردية هى الشكل الوحيد ، فانه عندما يتخذ  
تنظيم الملكية فى المجتمع شكل الملكية المزدوجة — كما هو الحال فى ظل الاسلام —  
فان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يتحدد بحجم الملكية العامة التى وكلت  
مهمة ادارتها اليها (٢) •

ومن ثم يكون شكل الملكية فى المجتمع هو المحدد لدرجة تدخل ومسئولية  
الدولة عن النشاط الاقتصادى فيجعل منها المنتج الوحيد او الحارس المراقب  
او المتدخل النشط •

ومن هذا يتبين لنا ان المسئول عن الانتاج فى الانظمة الرأسمالية هم  
الافراد اساسا ، وان المسئول عنه فى الانظمة الاشتراكية هو الدولة اساسا ،  
وان المسئولية عن الانتاج فى الانظمة الاسلامية (٣) موزعة بين الافراد  
والدولة •

وفى الفرعين التاليين نتناول مسئولية الافراد ثم مسئولية الدولة عن  
الانتاج فى الاسلام •

---

(١) رواه احمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى ، الكنز ، ص ٤٠٢

(٢) للدولة حق التدخل الى مدى أوسع من ذلك بحكم مالها من حق الاشراف  
على استخدام الافراد لمكباتهم •

(٣) للإسلام مذهب اقتصادى واحد غير انه يمكن ان يضم تطبيق هذا المذهب  
العديد من النظم ، انظر فى ذلك د. شوقى الفنجري ، المدخل الى  
الاقتصاد الإسلامى ، مرجع سابق •

## الفرع الثاني - مسؤولية الافراد عن الانتاج :

يقول النبي صلوات الله وسلامه عليه « لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن اربع خصال :

- ١ - عن عمره ، فميم افناه ؟
- ٢ - وعن شبابه ، فميم أبلاه ؟
- ٣ - وعن ماله ، من اين اكتسبه ؟ وميم انفق ؟
- ٤ - وعن علمه ، ماذا عمل فيه ؟ (١)

ولنمنع النظر في هذا الحديث الشريف .. ما الذى يسأل الفرد عنه امام ربه سبحانه ؟ \*

انه يسأل عن الامكانيات والطاقات التى اتحت له - مادية وبشرية - كى يمارس بها عملا يقدم منفعة ، اى عملا منتجا ، اى انه يسأل عن مدى استخدام الامكانيات البشرية ( ممثلة فى الطاقة البدنية « العمر والشباب » والطاقة الذهنية « العلم » ) والامكانيات المادية التى يجعل تحت يده ، ( ممثلة فى المال ، من اين اكتسبه وميم انفق ؟ ) \*

وليس اكتساب المال وانفاقه الا الانتاج والاستهلاك .. وهما يتطلبان استخدام النوعين من الطاقات والامكانيات \*

ولنمنع النظر فى الحديث مرة اخرى ، هل هناك عوامل للانتاج غير العوامل التى اشار اليها الحديث الشريف ؟ اللهم لا . فقد تضمن العنصرين المعروفين له « رأس المال والعمل » . ولقد جعل الفرد مسئولا عن استخدام العنصرين ، ومن ثم فهو مسئول عن القيام بالانتاج . وهنا تظهر لنا دقة الحديث وشموله ، وصدق المصطفى صلى الله عليه وسلم مع واقع الاسلام عندما قال : العبادة عشرة اجزاء تسعة منها فى طلب الحلال (٢) اى فى ممارسة الانتاج \*

(١) رواه البزار والطبرانى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤.

رقم ٣٠٥٠

(٢) ابو عبد الله الوصاى ، مرجع سابق ، ص ٢٩

وكل فرد في ممارسته للانتاج يكون جزءا من الهيكل العام للانتاج في المجتمع ، وله تأثير عليه بالسلب والايجاب ، ويرشده النبي صلى الله عليه وسلم الى ضرورة ان تكون مساهمته في ذلك ايجابية ، وليست سلبية ، حتى لا يندمج بجزء من البناء الاسلامي فيقول : انت على شجرة من الاسلام فلا يؤتبن من قبلك .

فاذا قام كل فرد بمسؤوليته تلك ، فان عوامل الانتاج المتوفرة لدى القطاع الخاص ، ستكون في حالة تشغيل كامل ، وتحقق مهمتها في سد حاجة اصحابها ثم حاجات المجتمع ، وكلا الحاجتين حاجة للمجتمع في الاسلام « ولتسالن عما كنتم تعملون » (١) .

هذه هي مسؤولية كل فرد بصفته الشخصية عن الانتاج والقيام به ، غير ان مسؤوليته لا تتقف عندها ، اذ هو بصفته فردا من مجموع أفراد المجتمع تقع عليه مسؤولية اخرى بوصفه هذا ، فهو وصف الافراد اعضاء في جماعة ، يكون كل فرد منهم مسئولا من خلال الجماعة وما نقيمه من تنظيمات عن سلوك غيره من الافراد في ميدان الانتاج ، طبقا لمهمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الثابت بصريح القرآن . وطبقا لمفهوم المخالفة لقوله تعالى « تلك امة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم ، ولا تسالون عما كانوا يعملون » (٢) . فمفهوم المخالفة لعدم مساءلة الجيل عن عمل الجيل الذي سبقه يفيد مساءلته عن فعل نفسه ، أي أن كل جيل من الامة مسئول مسؤولية تضامنية عما يعمل ، وذلك هو مفهوم قول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم اعلاها وبعضهم اسفلها ، فكان الذين في اسفلها اذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقلوا : لو انا خرقنا فنصيبنا خرقا ولم نؤذ من فرقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وان اخذوا على ايديهم نجوا ونجوا جميعا » (٣) .

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ٢٩

(٢) سورة البقرة ، الاية رقم ١٣٤ والاية رقم ١٤١

(٣) رواه البخارى ومسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما انظر الكنز الثمين ، مرجع

سابق ، ص ٥٣٢ رقم ٣٤٤٧

فتلك مسؤولية الجماعة عن افرادها ، وهي تنشأ بسبب تأثير الجزء على الكل ، والفرد على الجماعة ، وتسرى على جميع التصرفات الفردية في الاقتصاد والانتاج وفي الاخلاق والاداب وفي السياسة والحكم ، وغير ذلك من مجالات .

ومن ثم يلقي الاسلام على الفرد مسؤولية مزدوجة عن الانتاج . فهو مسئول عن استخدام طاقاته وممتلكاته البشرية والمادية من ناحية ، ومسئول عن استخدام غيره من الافراد لما لديه من طاقات ، وما يملك من امكانيات . وجزء كبير من المسؤولية الاخيرة تتمثل في رقابة الافراد لا للغير المتمثل في الافراد الاخرين ، وانما للغير المتمثل في الدولة نفسها ، فالافراد بوصفهم أعضاء الجماعة مسئولون عن سلوك الدولة الانتاجي ، وتدخلها المباشر وغير المباشر في الانتاج ، ذلك الذي سنتحدث عنه في الفرع التالي .

### الفرع الثالث — مسؤولية الدولة عن الانتاج :

الدولة في الاسلام مسئولة عن الانتاج مسئولة مضاعفة ، فهي مسئولة عن قيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وتوجيهه النوجه التي تحقق العمارة والتنمية ، اذ يجتمع في يدها معظم ثروات المجتمع الحاكمة والمسيطرة ، تلك الثروات التي منع الاسلام من دخولها تحت السيطرة الفردية ، واهمها الثروات المعدنية ، وما يقوم عليها من نشاط استخراجي ، الى جانب غيرها من الاموال التي تكون تحت يد الدولة مملوكة لها أو لجماعة المسلمين ، الامر الذي يتيح لها أن تقيم قطاعا عاما قادرا على قيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهي مسئولة أيضا عن قيام الافراد بواجباتهم على أكمل وجه .

فالصورة الاولى من مسؤولية الدولة عن الانتاج ، تتمثل في مسئوليتها عن القيام به بصورة مباشرة ، أى تدخلها بوصفها منتجا يأخذ على عاتقه مهمة ممارسة الانتاج ، في معظم واهم قطاعات الاقتصاد القومي .

وعن طريق هذه الصورة تتمكن من مباشرة الصورة الثانية من مسؤوليتها عن الانتاج ، وذلك بتدخلها غير المباشر فيه باستخدام حقها في الاشراف على ممارسة القطاع الخاص للانتاج ، ومراقبتها لاستخدام موارد وطاقات المجتمع التى وضعها المذهب الاقتصادى الاسلامى تحت نصرف الافراد ، اذ هى — أولا وقبل كل شئ — موارد وطاقات الجماعة •

وبهذه القدرة التى تمتلكها الدولة فى الاسلام من السيطرة على القطاعات الحاكمة بطريق مباشر ، والسيطرة عن طريقها على بقية فروع النشاط الاقتصادى بطريق غير مباشر ، فان مسؤولية الانتاج والقيام به ، وبالتالى مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية قد القيت فى الجزء الاكبر منها على عاتق الدولة • حتى ليمكن أن نقول — صادقين — ان الدولة تقوم باستخدام الامكانيات المتاحة للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما نقول — صادقين أيضا — ان الدولة تسلك الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، طريق نشر الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup> •

ومن هذا المنطلق فان تحقق التنمية الاقتصادية أو عدم تحققها ، رهن بقيام الدولة بدورها الانتاجى على أفضل وجه ، يقول الامام الغزالى « ان عمارة الارض وخرابها من الملوك »<sup>(٢)</sup> كما يقول ، ان خراب الارض من شيئين ، احدهما: عجز الملك ، والثانى جوره »<sup>(٣)</sup> فالتخلف الاقتصادى اذا رزئت به أمة من الامم ، فانما هو راجع الى سلوك الدولة وعجزها عن القيام بدورها فى الانتاج من ناحية ، وعدم تحقيقها العدل بين الناس ، اذ جوهر العدل بينهم هو ان يصل الى كل فرد منهم نصيبه العادل من الثروة القومية ، وهى لن تستطيع ان تحقق ذلك الا اذا قامت بمهمتها الانتاجية على أفضل وجه ، بل ان تلك المهمة — تحقيق العدل بين الناس — هى المبرر الاساسى

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل السابق •

(٢) الغزالى ، التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، مكتبة الكليات الازهرية ،

القااهرة ط ١ سنة ١٩٦٨ ، ص ٤٤

(٣) المرجع السابق ص ٥٤



لاعطاء الدولة هذا الدور الهام في ميدان الانتاج . كى توفر « حد الكفاية » لجميع المواطنين ، والذي سنرى أنه « استراتيجية الاسلام الانتاجية » .

### ضابط التدخل الحكومى :

برغم ما عليه دور الدولة الاسلامية في ميدان الانتاج من سعة . وما له من أهمية ، وما يمثل من قدرة فانه ليس مطلقا ، ولا يمكن أن يكون طاغيا ، فهو أولا مراقب من قبل الافراد كما بينا في 'الفرع السابق' ، وهو ثانيا مقيد بحدود الشريعة الاسلامية التى قررت الملكية الخاصة وأوجبت احترامها ، بل كلفت الدولة أن تعمل على نشر نطاقتها اوسع انتشار ممكن ، كى تتيح الفرصة امامها للقيام بدورها كأداة مثالية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وعليه فان الدولة لا تملك الغاء القطاع الخاص لتكون المنتج الوحيد ، واهمية دورها ليس في قدرة القطاع العام فحسب وانما في قدرة القطاع الخاص كذلك ، ووجود الملكية المزدوجة توزيع للمسئولية على القطاعين ، والاسلام يعطى كل فريق حق الاشراف على الفريق الثانى ، حتى يتعاون نوعا الملكية معا ، فتتحقق التنمية بجهود كل من الدولة والقطاع الخاص .

### نتائج البحث

تقدنا هذا البحث كمدخل الى دراسة الانتاج واستراتيجية الاسلام فيه ، ولقد اعطانا هذا البحث النتائج التالية :

١ — ان للانتاج في الاسلام مفهوما يختلف — الى حد ما — عن المفهوم الاقتصادى القائل بيننا اليوم ، بسبب الاعتبارات الاسلامية التى تراعى في كل سلوك اسلامى ، وان هذا المفهوم يتمثل في ان الانتاج يعنى ، ايجاد المنفعة في صورة معتبرة اسلاميا .

٢ — ان الانتاج يحتل مكانا بارزا في سلوك المسلم ، حيث يمثل ٩٠٪ من من اجلها الانسان .

٣ — ان الانتاج هو وسيلة الدولة لبناء وجودها • واداتها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي فالسياسى ، وبالتالي تمكين الامة الاسلامية من الاضطلاع بدورها فى التاريخ وهو الشهادة على لاهم •

٤ — ان تنظيم الاسلام للملكية يلقى بعبء القيام بالانتاج على كل من الفرد والدولة ، ويجعل لكل منهما مسؤولية عن الانتاج بطريق مباشر يتمثل فى ضرورة مزاولته للانتاج ، وبطريق غير مباشر ، برعايته ومسؤوليته عن حسن استخدام الطرف الاخر للموارد والطاقت التى تحت يده •

٥ — ان الله تعالى سائل يوم القيامة كل فرد عن سلوكه فى العملية الانتاجية ، عندما يسأله عن تصرفه فى عوامل الانتاج التى وضعت تحت يده بشرية كانت أم طبيعية ، ولن تزول قدماه حتى يفرغ من المسألة عن ذلك ، الامر الذى يجعل القيام بالانتاج من أخطر المسؤوليات التى لقيت على عاتق كل فرد سواء مارس دوره من خلال القطاع الخاص أم مارسه من خلال القطاع العام •

٦ — ان تحقق التنمية أو فشلها يرجع فى جوهره الى فشل الدولة او نجاحها فى القيام بمهمتها ، فى الانتاج المباشر والتدخل غير المباشر •

٧ — التدخل الحكومى لا يقلل من دور القطاع الخاص ، بل ان احدى صوره تتمثل فى تشجيع القطاع الخاص ، بنشر نطاق الملكية الفردية على أوسع مدى ممكن ، فالمحافظة على الشكل المزدوج للملكية شرط جوهري ان تخلف فقد المجتمع وصف الاسلام •

## المبحث الثاني

### « حد الكفاية » استراتيجية اقتاج في الاسلام

تمهيد :

سيجيب هذا البحث — باذن الله تعالى — على سؤال هام من الاسئلة التي قلنا ان الاجابة عليها تمثل فلسفة الاسلام الانتاجية ، وهذا السؤال هو : لمن ننتج ؟

ونحن اذا سألنا الرأسمالية هذا السؤال فانها تقول انها تنتج للمستهلك الذى تنصبه فى فلسفتها سيدا للسوق ، يتحكم فى تحديد ما ينتج من السلع والخدمات وما لا ينتج . فان سألناها : كيف يتم له ذلك ؟ اجابت : عن طريق استخدام قدراته الشرائية ، أى عن طريق الطلب الذى يرفع السعر ، فتزيد أرباح المنتجين ، فيحفزهم ذلك الى انتاج السلعة المطلوبة . فان سألناها : اذا كان المستهلك لا يملك القوة الشرائية ، فهل له أن يشارك فى توجيه الانتاج بحيث يتم جزء منه لمصلحته ؟ اجابت : كلا ، ان رغبات هذا الفرد لم تصل الى مستوى الطلب ، حيث تنقصها القدرة الشرائية التى تجعل من الرغبة طلبا يلقي الاحترام ، ويتم الانتاج من أجله . فان سألناها اخيرا ، وماذا يفعل هذا المستهلك ؟ اجابت : لا دخل لنا به ، فنحن ننتج للسوق ، وهو خارج عن دائرته . والنتيجة النهائية لهذا الحوار تتلخص فى ان الانتاج الرأسمالى يتم لمصلحة من يملك القوة الشرائية ، لا لكل مستهلك أو بتعبير آخر « الحاجة فى الرأسمالية ليست مبررا كافيا لان يحصل صاحبها على جزء من الانتاج » (١) فما هى اجابة الاسلام على تساؤلنا السابق ؟ اى لمن ننتج ؟

يقول الفكر الاسلامى : اننا ننتج لسد حاجة جميع المواطنين من السلع والخدمات الضرورية أولا ، ثم الحاجة ثانيا ثم الكمالية اخيرا ، واننا لا نكتفى بالملكية والعمل ، أو العمل وحده مبررا للتوزيع ، بل الى جانبهما نقف حاجة

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

الشخص مبررا كافيًا ، لان يحصل صاحبها على جزء من الانتاج القومي ، في حدود ما يحقق له مستوى كريم من العيش ، يطلق عليه في الفكر الاسلامي « حد الكفاية » .

وبناء عليه فان حاجة المواطنين ، سواء وجدت ما يدعمها من القوة الشرائية أم لم تجد ، هي التي توجه الانتاج ، وتحدد مسالكه ، حتى ولو لم تمتلك التعبير النقدي داخل السوق ، وان الفكر الاسلامي يقيم من التنظيمات ويضع من التشريعات ، ما يجعل ذلك حقيقة واقعة ، ويحيل هذه الفلسفة الى واقع منظور . وذلك من خلال تنظيمه للملكية ، وتشريعها للزكاة ، اللذان يتبلوران معا في تحقيق « حد الكفاية » والذي يقيم الفكر الاسلامي منه « استراتيجية انتاج اسلامية » هي الحلقة الاخيرة في المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وهذا المبحث سيتكفل بتقديم التاصيل النظري لهذه الاستراتيجية حيث يحدد لنا مفهوم حد الكفاية ، ثم عناصر الاستراتيجية التي تبنى عليه ، ثم الاسانيد المذهبية التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الاول : مفهوم حد الكفاية في الاسلام .

المطلب الثاني : عناصر استراتيجية « حد الكفاية » .

المطلب الثالث : الاسانيد المذهبية لاستراتيجية « حد الكفاية » .

### المطلب الاول

#### مفهوم حد الكفاية في الاسلام

تمهيد :

لقد شغل مفهوم حد الكفاية حيزا من الفكر الاسلامي لم يشغله موضوع آخر ، فما من فقيه او مفسر ، وما من مطبق للشريعة من الحكام الا وله في مفهوم « حد الكفاية » في الاسلام اسهام . فلقد درس مفهوم « حد الكفاية »

من جميع الزوايا ، ولدينا من هذه الدراسات والآراء فضلا عن النصوص ما يتناول التحديد النظري لحد الكفاية ، وما يتناول التحديد المادى له ، ومنها ما يتعلق ببيان مدى الزمنى الذى يأخذه التطبيق العملى فى اعتباره • وسيحاول هذا المطلب ان يقف على تلك الزوايا التى تناولت النصوص والتطبيقات الاسلامية « حد الكفاية » منها ، عسانا نخرج بتحديد مفهوم « حد الكفاية » فى الاسلام ، وذلك فى الفروع الثلاثة الاتية :

**الفرع الاول : التحديد النظرى لحد الكفاية •**

**الفرع الثانى : التحديد المادى لحد الكفاية •**

**الفرع الثالث : المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفاية •**

**الفرع الاول - التحديد النظرى لحد الكفاية :**

سنقوم باستعراض بعض النصوص والمواقف عليها تضع بين ايدينا ما تحمله من مفهوم نظرى لحد الكفاية •

١ - لقد عبر النبى صلى الله عليه وسلم عن مدى الذى يتوقف عنده حق المسلم فى الاستفادة من امكانيات تشريع الزكاة ، بحيث يكون ما فوق ذلك ، تجاوزا للحد الذى يهتم الاسلام بتوفيره للفرد ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ... حتى يصيب قواما من عيش او سدادا من عيش » (١) •

ويلحق أبو عبيد على هذا النص فيقول : ان السداد أو القوام من العيش هو اوسع المفاهيم ، غير أنه لا حد له يوقف عليه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهى اليه سداؤه وقوامه ، وقد تأول الذى يأخذ به على أن يكون له عقدة « ضيعة » تكون غلتها تقيمه وعياله سنتهم » (٢) •

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٢٩ ، رقم ٥٦٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣٣ ، رقم ١٧٣٧

ومن هذا النص وتعليق ابي عبيد رحمة الله تعالى عليه نخرج بما يلي :

(أ) ان ما يقوم النبي صلى الله عليه وسلم بتكليف الدولة ممثلة في تشريع الزكاة ، بتوفيره لكل فرد هو المقدار الذي يحقق له القوام او السداد في حياته .

(ب) ان هذا السداد أو القوام من العيش هو ما نعبر عنه في بحثنا بهذا بأنه « حد الكفاية » الاسلامي .

(ج) كون مفهوم القوام أو السداد من العيش ليس له حد يوقف عليه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهي اليه — وهو ما يأخذه عليه أبو عبيد رحمه الله — مقصود من النبي صلى الله عليه وسلم الذي أعطى جوامع الكلم . ذلك ان « حد الكفاية » يختلف من عصر الى عصر ، ومن مكان الى مكان ، وما كان المشرع للأجيال المتعاقبة والامكنة المتعددة — صلوات الله وسلامه عليه — أن يحدده بحد يوقف عليه ، ولا بمبلغ من الزمان ينتهي اليه كما يرغب أبو عبيد رحمه الله تعالى . وانما يضع صلوات الله وسلامه عليه القاعدة والمبدأ ، ويدع الباقي للمفكرين المسلمين ليحدده على ضوء ظروف العصر والمكان .

٢ — ويوضح لنا عمر بن الخطاب (رض) مقصود النبي صلوات الله وسلامه عليه فيقول لعماله ، محددا ما يعطى للفرد من الامكانيات التي توفرها الزكاة : « اذا اعطيتم فاغنوا ، كرروا عليهم الصدقة ، وان راح على أحدكم مائة من الابل » (١) .

٣ — ويفقه فقهاء الاحناف دلالة النصين السابقين فيقولون ان « حد الكفاية » هو حد الغنى ، اي ما يخرج بالشخص من صفة الفقر والاحتياج الى صفة العيش بمقاييس العصر ، فيقول الامام محمد بن الحسن « وعلى الامام أن يتقى الله في صرف الاموال الى المصارف فلا يدع فقيرا الا اعطاه من

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٨ رقم ١٧٧٧

الصدقات حتى يغنيه وعياله ، وان احناج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شئ ، اعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت مال الخراج «<sup>(١)</sup>» وكذلك يقول فقهاء الشافعية : ان المحتاج يعطى ما يخرج به الى حد الغنى وهو ما تحصل به الكفاية «<sup>(٢)</sup>» .

فهذا هو « حد الكفاية » من الناحية النظرية ، هو ما يجعل المرء غنيا ويخرج به من صفة الفقر والاحتياج ، وهو بتعبير النووى السابق « ما تحصل به الكفاية » غير ان الفكر الاسلامى لا يكتفى بذلك التحديد النظرى ، وانما يتقدم خطوة اخرى في هذا السبيل ، عندما يعمد الى تحديد « حد الكفاية » ماديا ، اى تحديده في صورة حاجات معينة يمثل اشباعا تحقيقا لحد الكفاية ، فما هى هذه الحاجات ؟ ان ذلك ما سيحاول الفرع التالى ان يتعرف عليه .

#### الفرع الثانى — التحديد المادى لحد الكفاية :

لقد بين النبى صلى الله عليه وسلم — كما فقه من بيانه الفقهاء — ان حد الكفاية من الناحية النظرية ، هو حد الغنى أو السداد أو القوام من العيش . وداخل هذا البيان قام الفقهاء بتحديد تلك الحاجات التى ان اشبعت كان حد الكفاية متحققا .

١ — يقول ابن نجيم « تحل الزكاة لمن له دور وحوائث تساوى نصبا وهو محتاج لغلتها لنفقتة ونفقة عياله ، وتحل للزراع اذا كان له ثوران ، لا ان زاد »<sup>(٣)</sup> .

٢ — يقول الامام محمد بن الحسن الشيبانى « اذا كان له دار تساوى عشرة آلاف لو باعها واشترى بألف لوسعه ، لا آمر ببيعها »<sup>(٤)</sup> أى ويعطى

(١) السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٨

(٢) النووى ، المجموع ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٩٣

(٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة

ط ١ بدون تاريخ ص ٢٦٣

(٤) ابن عابدين ، منحة الخالق على البحر الرائق ، بهامش المرجع السابق

ص ٢٦٣

من الزكاة • وقيل للامام احمد تكون للرجل الضيعة لو باعها تكفيه • أيعطى من الزكاة ؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> •

٣ — يقول الكاسانى : ثم قدر الكفاية ما ذكره النكرخى فى مختصره فقال ، لا بأس ان يعطى من الزكاة من له سكن وما يتأثت به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم — ان كان من أهله — فان كان فضل عن ذلك ما قيمته مائتا درهم ، حرم عليه أخذ الصدقة ، لما روى عن الحسن البصرى قال « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار ، وقوله كانوا ، كناية عن الصحابة ، وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التى لا بد منها ، فكان وجودها وعدمها سواء »<sup>(٢)</sup> •

٤ — يقول عمر بن عبد العزيز : انه لا بد للمسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له من الاثاث فى بيته ، نعم ، فاقبضوا عنه فانه غارم ، فلما قضى عن الغارمين قال : انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه ، فزوجه وأصدق عنه<sup>(٣)</sup> •

٥ — يقول النووى بعد ان عدد اصناف الحاجات التى يدخل اشباعها ضمن حد الكفاية « وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله من غير اسراف ولا تقتين »<sup>(٤)</sup> •

ويتضح من هذه الآراء ان حد الكفاية لا يعنى توفير ضرورات الحياة من مأكلا وملبس ومسكن فقط ، وانما هو أوسع من ذلك بكثير ، فهو المسكن

(١) ابن قدامة ، المعنى ، مطبعة الامام ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ص ٢٦٤

(٢) الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مطبعة شركات المطبوعات القومية ، سنة ١٣٢٧ هـ ج ٢ ص ٤٨

(٣) أبو مبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٣٨

(٤) النووى ، المجموع ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٩٠



الواسع الجميل ، والمطعم الصحي ، والملبس اللائق ، والحلبى المناسبة للمرأة ، والمكتبة العلمية لمن هو من أهل العلم . والزواج لمن هو في حاجة اليه ، وأدوات الانتاج اللازمة ، ووسيلة الانتقال المناسبة « ومن ملك كل هذا واحتاج فلا يكلف بيعه ، وانما يعطى من الزكاة كفايته » (١) .

أى أن حد الكفاية لا يقدر بقدر معين من الثروة ، وانما هو تيار متجدد من الدخل ينفقه الشخص — على نفسه ومن يعولهم — في حاجاته المتجددة ، بصرف النظر عن حجم ثروته ، فالهمم كفايته بتغطية الحاجات السابقة والتي يمكن اجمالها فيما يلى :

- ١ — المطعم .
- ٢ — الملبس .
- ٣ — المسكن .
- ٤ — ادوات الانتاج اللازمة .
- ٥ — وسيلة الانتقال .
- ٦ — التعليم .
- ٧ — قضاء الديون .
- ٨ — الزواج .
- ٩ — النزهة أو السياحة .

وعلى ضوء الاسعار السائدة ، ومستوى المعيشة الذى تتيحه ظروف المجتمع يقوم الخبراء بتحديد تكلفة « سلة الاحتياجات » هذه ، ولا يترك التقدير لكل فرد ، حتى لا يكون متسما بالشخصية ، يقول الغزالى ، وللمحتاج فى تقدير الحاجات مقامات فى التضييق والتوسع ، حتى يرى نفسه محتاجا الى فنون من التوسع ( فلا تترك له مهمة التقدير ) وتقدير ذلك الى الاجتهاد (٢) « والاجتهاد فى الاسلام عمل الخبراء المتخصصين فى كل مجال » .

وربما يستبعد البعض ان يكون الزواج وقضاء الديون والنزهة من بنود حد الكفاية ، ولهذا يهمنى أن نذكر أدلة كل بند من هذه الثلاثة بالذات فى صورة سريعة ، فاما قضاء الديون فهبص آية الصدقات « والغارمين » وأما النزهة

(١) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، عيسى الحلبى ،

القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ص ١٥٣

(٢) الامام الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٤٠٦

فهى من مفهوم ابن السبيل ، فما ابن السبيل الا مسافر مجتاز ببلد الزكاة أو متشء سفر مباح منها ولو للنزهة<sup>(١)</sup> واما الزواج فدليله فعل النبى صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة من بعده ، اذ كانوا يعينون عليه • فقد جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى تزوجت امرأة من الانصار فقال: على كم تزوجتها ؟ قال : على اربع أواق • فقال النبى صلى الله عليه وسلم : على اربع اواق ؟ كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا فنعطيك ولكن عسى أن نبعثك فى بعث تصيب فيه<sup>(٢)</sup> • فهذا يدل على أن اعانة الدولة على الزواج كانت معروفة لديهم ، فجاء الرجل يطلبها ، ولما لم يكن لدى النبى صلى الله عليه وسلم مال ، فقد عمل على سد حاجته بوسيلة أخرى ، وهذا هو المهم • كذلك قام عمر بن الخطاب بهذا الواجب على الدولة ، فعن عاصم • • لما زوجنى عمر أنفق على من مال الله شهرا ثم قال : « يا يرفأ الحبس عنه »<sup>(٣)</sup> • ولو لم يكن ذلك واجبا على الدولة لما سمح عمر بذلك ، كما بينا ان عمر بن عبد العزيز أمر عماله بأن يصدقوا عن كل من يريد الزواج ولا يملك الصداق •

ذلك هو التحديد المادى الموضوعى لحد الكفاية فى الاسلام ، حيث يستطيع الخبراء ان يقدروا على ضوء ظروف العصر والوضع ما يتطلبه اشباع هذه البنود ، وترتيبها حسب اهميتها ان عجزت ظروف المجتمع عن اشباعها كلها ، الالم فالاهم حتى يستوى الجميع فى الكفاف ان لم يكن غير ذلك • فان سمحت ظروف المجتمع تمتع جميع المواطنين بمستوى «حد الكفاية» هذا ، والذي يمثل مستوى يطمع فيه الكثير من مواطنى العالم المتقدم اليوم فلا يجدونه •

(١) فتح المعين ، بهامش اعانة الطالبين للسيد البكرى ، الحلبي ، القاهرة ط ٢ ،

سنة ١٩٣٦ م ج ٢ ص ٩٤

(٢) الشوكاتى ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٥٧ هـ

ج ٦ ، ص ٣١٦

(٣) ابو مبيد • الاموال • مرجع سابق ، ص ٣٣١ رقم ٥٦٤

ولا يكتفى المفكرون المسلمون بهذا القدر من دراسة « حد الكفاية » وانما يناقشون ما يسمونه المدى الزمنى الذى يجب تحقيق « حد الكفاية » فيه وهذا هو موضوع الفرع التالى •

### الفرع الثالث — المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفاية :

لقد ناقش المفكرون المسلمون هذه الجزئية نقاشا واسعا يطلب فى مظانة<sup>(١)</sup> ، ونكتفى هنا بايراد مذهبين يتقاسمان معظم المفكرين وهما :

#### (١) المذهب الاول :

وهو مذهب الشافعى واحد القولين عن احمد بن حنبل ورأى كثير من المجتهدين ، ويرى ان مدى الكفاية التى يحققها الاسلام بتشريع الزكاة هى كفاية العمر ، بحيث يعطى المحتاج ما يجعله يخرج عن نطاق الاحتياج نهائيا ولا يعود مستحقا مرة أخرى ، ويكون ذلك بتوفير العمل لمن يستطيعه ، باعطاء اجوات حرفته ، أو رأس مال تجارته أو اعطاء الفلاح قطعة من الارض • • الخ • ومن لا يستطيع العمل يشتري له من العقارات أو الاصول الاستثمارية الاخر المدرة للدخل ما يدر عليه دخلا سنويا يكفيه ويفى بحاجاته •

وأوضح من عبر عن هذا المذهب ممن اطلعت على آرائهم من الفقهاء هو الامام النووى اذ يقول ما نصه :

يعطيان ( الفقير والمحتاج ) ما يفرجهما عن الحاجة الى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام ، وهذا هو نص الشافعى رحمه الله تعالى ، واستدل له الاصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهلالى رضى الله عنه • • • حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا من عيش • قال اصحابنا فاجاز رسول الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرنا •

---

(١) اورد الغزالى تلخيصا وافيا لهذا النقاش فى كتابه احياء علوم الدين •

قالوا : فان كانت عدته الاحتراف اعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت • ويكون قدره بحيث يصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا ، تقريبا • ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمان والاشخاص •

وقرب جماعة من اصحابنا ذلك فقالوا : من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف مثلا اذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها • ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أعطى بنسبة ذلك ، ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التى تصلح لمثله ، وان كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصّة فى ضيعة تكفيه غلتها على الدوام ، فان لم يكن محترفا ، ولا يحسن حرفة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من انواع المكاسب اعطى كفاية العمر الغالب لامثاله فى بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة (١) •

ويضيف شارح كتاب المنهاج للنووى أيضا الى النقطة الاخيرة فيقول : « وليس المراد باعطاء من لا يحسن الكسب ، اعطاؤه نقدا يكفيه بقية عمره ، بل اعطاؤه ثمن ما يكفيه دخله منه كأن يشتري له عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة ، قال ، والاقرب ان للامام ان يشتري له ، وله الزامه بالشراء ، وعدم اخراجه عن ملكه (٢) •

## ( ٢ ) المذهب الثانى :

وهو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهاء الآخرين ويرى اعطاء المحتاج كفاية السنة فقط وحجتهم فى ذلك :

١- ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يدخر لاهله قوت سنة •

٢- ان موارد الزكاة دورية فيعطى منها كل سنة دون حاجة الى ما فوقها (٣)

- 
- (١) الابام النووى ، المجموع ، مرجع سابق ج ٦ ص ١٩٣ — ١٩٥  
(٢) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، عيسى الحلبي ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ص ١٥٩ • أيضا هامش اعانة الطالبين للسيد البكرى مرجع سابق ج ٢ ص ١٨٩  
(٣) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ج ٣ ص ٤٠٦

ويرى الباحث ان المذهب الاول هو الذى يعبر عن روح الشريعة الاسلامية وهو المتفق مع حديث قبيصة السابق الوارد فى الصحاح ، ومع قول عمر ابن الخطاب اذا أعطيتم فاعنوا ، ومع امكانية قيام استراتيجية الانتاج على اساس من تحقيق حد الكفاية •

كما يرى الباحث انه لا حجية للمذهب الثانى فيما احتج به :

١ — ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان يدخر لاهله قوت سنة فانه لم يكن فقيرا بل كان يمتلك « فـدك » وسهاما من بنى النضير وغيرهما ، وكان يستغلها ويدخر من دخله قوت سنة وينفق الباقي فى مصالح المسلمين ، فهو لم يخرج عن ممتلكاته فوق نفقة السنة ، وانما كان يمتلك ما يغنيه العمر ، وهو ما يقول به المذهب الاول • وليس للمذهب الثانى أية حجة بهذا •

٢ — ان دورية الزكاة لا تعنى ان يقف لها افراد باعيانهم وينتظرونها كل عام ، وانما دوريتها وتكررها لتواجه الحالات الجديدة فقط •

واذا انتقضت حجج المذهب الثانى فقد سلم المذهب الاول ليعبر عن الفكر الاسلامى بهذا الخصوص ، وان كان يمكن الاستفادة من المذهب الثانى بخصوص من لا يحسن حرفة ويعجز عن ممارسة أى عمل ، فيمكن ان يعطى دخلا سنويا او حتى شهريا ، وان كان تقرير هذا الدخل الشهري او السنوى ما دام ثابتا يعنى كفاية العمر •

وهكذا يضع لنا الفكر الاسلامى تحديدا واضحا لحد الكفاية الاسلامى ، نظريا وماديا وزمانيا بحيث تستطيع الدولة بالعمل على تحقيقه ان تتخذ من ذلك استراتيجية للانتاج تطبقها لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنقف عليه فى الاجزاء الاتية من هذا الفصل •

## المطلب الثانى

### عناصر استراتيجية حد الكفاية

تمهيد :

تتكون استراتيجية « حد الكفاية » كما يقرها الفكر الاسلامى من عناصر ثلاثة تتألف هذه العناصر وتتساند من اجل الوفاء بهذه الاستراتيجية وجعلها حقيقة ملموسة يتمتع بثمارها كل المواطنين • وهذه العناصر تتمثل فى الاستفادة المثلى مما اتيح للجماعة من طاقات بشرية وامكانيات مادية بتنظيم خاص يقره الاسلام • هذه العناصر الثلاثة التى عقد لها هذا المطلب ليجليها امام انظارنا تتمثل فى :

- ١ — الهجوم المباشر على الفقر •
- ٢ — فرض العمل على كل قادر •
- ٣ — تزامن الانتاج والتوزيع •

وستتناولها على هذا الترتيب فى الفروع الثلاثة الاتية :

#### الفرع الاول — الهجوم المباشر على الفقر :

يتمثل هذا العنصر فى توجيه الجهود مباشرة نحو الجماهير الخفيرة والتى يحتمل ان يعيش الفقر فى وكناتها اكثر من غيرها ، اى ان تسعى الدولة نحو الفقر لتقضى عليه ، حتى لو تمثل رجلا لقتلته حقيقة • ويكون ذلك بتوجيه كل الامكانيات التى يملكها المجتمع نحو انتاج السلع والخدمات الضرورية اولا ، والتى يحتاجها كل انسان فى المجتمع ولا تستمر الحياة بدونها • ثم العناية من بعد بالسلع والخدمات الحاجية والتى تشق الحياة من غيرها ، ثم الاهتمام بالسلع والخدمات الكمالية والتى تجمل بها الحياة وتنهأ<sup>(١)</sup> وما لم يتوفر النوع

---

Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary (1);  
Economics In Islam, Paper Presented at The International Semi-  
nar on Monetary Economic of Islam In Macca, October 1978,  
P. 16.

الاول من السلع والخدمات فلا يجوز توجيه الطاقات والامكانيات المتاحة نحو النوع الذي يليه .

ويعنى هذا العنصر اننا ننتج السلع والخدمات اللازمة لسد حاجة جماهير الناس لا لسد حاجة فئة معينة تحظى بالقدرة الشرائية ، فاستراتيجية حد الكفاية لا تعترف بالطلب موجها للانتاج ، وانما تعترف بحاجة البشر هدفا يتجه الانتاج نحو سدها ، حيث ان توفير حد الكفاية لا يقتصر على من يملك القدرة الشرائية ، وانما يعمد الاسلام الى تحقيقه لجميع الافراد سواء اكلت بيدهم القوة الشرائية ام لم تكن .

ومن ثم فان الحاجة في الاسلام تقوم بدور ايجابى في توجيه الانتاج بصرف النظر عن رصيدها النقدى وقوتها الاقتصادية ، وعدم الالتزام بهذا العنصر في الاسلام انما يعنى الاسراف المنهى عنه لما فيه من توجيه الطاقات والامكانيات الى مجالات اقل منفعة من غيرها ، وليس الاسراف الا توجيه الموارد الى مجال تحقق فيه نفعا اقل بدلا من مجال كانت ستكون فيه أكثر منفعة .

وهذا العنصر من عناصر استراتيجية حد الكفاية يقوم على ان المجتمع بطلقاته وامكانياته مسئول مسئولية خطيرة امام نفسه وامام الله تعالى ، عن توفير « حد الكفاية » لكل افراده وبخاصة هؤلاء الذين يعجزون بانفسهم عن توفيره . وعدم القيام بذلك خيانة للمجتمع وهى اشد انواع الخيانة . يقول الامام على فى هذا الصدد « ان اعظم الخيانة خيانة الامة » (١) ويقول أيضا : بئس لمن خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والمغارم وابن السبيل (٢) وهو يعنى عليه السلام مسئولية المجتمع ممثلة فى دولته وولى امره . واذا توفر هذا العنصر فقد قامت الاستراتيجية الاسلامية فى الانتاج على اهم واقوى دعائمها والتي تساندها بقية العناصر الثلاثة الاتية :

(١) تهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٢٧

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦

## الفرع الثانى — فرض العمل على كل قادر :

تمثل العنصر الاول من عناصر استراتيجية حد الكفاية فى توجيه كفاية الامكانيات من اجل الهجوم المباشر على الفقر ، واهم الموارد والطاقت التى يملكها المجتمع تتمثل فى عنصر العمل ، فهو العنصر الفعال فى اى تنمية اقتصادية ، ومن ثم كانت الاستفادة من كل طاقاته من أهم عناصر استراتيجية « حد الكفاية » فى الاسلام .

ان الدولة عندما تسأل فى الاسلام عن توفير « حد الكفاية » لكل انسان تعطى حق فرض العمل على كل قادر عليه ، وحتى يساهم بأكبر قدر يستطيعه فى خلق تيار الدخل المتجدد والذى منه تسد حاجته اساسا ، وان لم يكنه اعطى ما يحق له تمام الكفاية . فقيامه بالعمل شرط مبدئى للاستفادة من « حد الكفاية » حيث يقرر النبى صلى الله عليه وسلم ان من ينك عن العمل وهو قادر عليه لا حق له فى ان يستفيد من « حد الكفاية » لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى (١) « ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » (٢) .

فاولى ادوات تحقيق « حد الكفاية » استخدام الدولة لعنصر العمل فى توفير حد الكفاية لصاحبه عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصة ، واتاحة فرصة التملك لكل قادر على استثمار ما يملك ، من اقطاع للأرض للموات لحياتها ، او توزيع الأرض التى احتيتها على القادرين لاستغلالها ، او تقديم رأس المال للقادر على مزاولة الانتاج فى اى قطاع انتاجى لديه فيه خبرة وله عليه قدرة . اى ان الفكر الاسلامى يقوم على اساس دفع الفقراء فى تيار الحياة الاقتصادية عن طريق خلق فرص للعمالة ذات معنى ، اى فرص حقيقية . فبالعمل فريضة على كل قادر وللدولة حق اجباره على مزاولته ، وفى يدها اغراؤه باستغلال غريزة الملكية الخاصة التى فطر عليها الانسان .

يقول الله تعالى : **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا** أى لا تنس الجزء الذى كلفت بعمارته من هذه الدنيا ، فلكل فرد نصيب

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٧٣ .

(٢) رواه الخمسة الا ابن ماجه وابو عبيد ص ٧٣ .



مكلف بأن يبتغى بعمله فيه وجه الله وعبادته ، فلم يخلق الانسان الا ليعبد الله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (١) ومن هنا يفهم قول النبی صلی الله علیه وسلم « العبادۃ عشرة اجزاء تسعة منها فی طلب الحلال » (٢) فنصيب الانسان من الدنيا هو مسئولیته عن عمارة جزء منها بمزاولة العمل المنتج طلبا للحلال ، وهو يمثل تسعة اعشار العبادۃ فی الاسلام .

وانطلاقا من هذا المفهوم يكون توفير العمل لكل قادر علیه هو المكن الاساسی فی تحقيق التنمية الاقتصادية ، باستخدام « حد الكفاية » استراتيجية طريق وهدف لها ، ويكون بذل الجهود من قبل الدولة فی تعبئة كافة الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع واستخدامها الامثل ، هو المسئولية الكبرى المسلسلة على عاتقها من الله تعالى والمجتمع « فالامام الذى على الناس راع عليهم ومسئول عن رعيته » (٣) .

واذا تم للدولة تعبئة كافة الطاقات البشرية وامتزجت بالعنصر الاول من عناصر استراتيجية الانتاج فی الاسلام ، مهاجمة الفقر بصورة مباشرة ، امكن لها ان تقيم على الارض مجتمع المتقين الذى بينا معالمة من قبل ، وامكنها ان تلخص سياستها الاقتصادية فی : العمل على كل قادر والكفاية لكل انسان . مع ملاحظة موقفها من التوزيع وطريقته التى يحددها العنصر الثالث الآتى :

### الفرع الثالث — تزامن الانتاج والتوزيع :

يقوم هذا العنصر على شجب الاسلام لفكرة طالما آمنت بها استراتيجيات التنمية الحديثة ، تلك الفكرة التى تقول بضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة يرتفع بسببها الدخل القومى ليتضاعف كل عقد مثلا ، وعند ذلك تجرى عملية التوزيع فی صورة تساقط رذاذ التنمية على قاعدة الجماهير العريضة ، بصورة

(١) سورة الذاریات ، الاية رقم ٥٦

(٢) أبو عبد الله الوصابی ، مرجع سابق ص ٣٩

(٣) رواه البخاری ومسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢

تلقائية أو باتخاذ بعض الاجراءات لا عادة توزيع ثمار التنمية • هذه الفكرة يشجبها الاسلام ويؤمن بفكرة مؤداها تزامن الانتاج والتوزيع ، اى حدوث التوزيع لحظة القيام بالعملية الانتاجية ، ويتحقق ذلك عن طريق العنصرين السابقين من عناصر استراتيجية « حد الكفاية » وهما : فرض وتحقيق العمالة الكاملة ، وتوجيه كافة الامكانيات نحو اشباع حاجات الجماهير الاساسية فالحاجة فالكمالية ، والتي يمثلها « حد الكفاية » الاسلامى •

فالاسلام لا يوزع ثمار التنمية اذا ، وانما يوزع امكانيات التنمية ، من عمل ، عن طريق توفيره لكل قادر ، ومن ملكية خاصة ، فينشر الاسلام نطاقها ، او ملكية عامة هي بطبيعتها منتشرة التوزيع ، اذ هي في خدمة الجميع بأصل نشأتها في الاسلام •

وبهذا يتحقق للاسلام توزيع امكانيات التنمية ، فيتحقق تزامن الانتاج والتوزيع بحيث يكون انتاج سلعة او خدمة ما ، يعنى في نفس الوقت سد حاجة من الحاجات •

أما نظرية تساقط رذاذ التنمية فقد ثبت بعد ضياع عدة عقود من جهود التنمية ان التساقط المتوقع لم يحدث وان الفقراء قد ازدادوا فقرا بينما تضخم ثروات الاغنياء واتسعت الفجوة بين الفئتين بدلا من أن تضيق (١) ومن ثم يتبين لنا ان القيام بالانتاج اولا ثم النظر في توزيعه من بعد ، انما هي خدعة كبرى يخدع بها المستفيدون جماهير الفقراء ، انتظارا لاعادة التوزيع او انتظارا لتساقط رذاذ النمو فوق رؤوسهم • وتبدو الخدعة واضحة اذا تصورنا انه بذلت جهود تنموية جبارة ادت الى مضاعفة الدخل القومى فى شكل سلع وخدمات مثل القصور الفاخرة والعربات المكيفة واليخوت الفارهة واطنان الكافيار الشهية ، فكيف يمكن اعادة توزيع هذا الدخل المتضاعف بين جماهير

---

(١) محبوب الحق ، ستر الفقر ، مرجع سابق ص ٥٠

المواطنین ؟ ان الفكر الاسلامی لا یشارك فی عملية خداع الجماهير هذه ، اذ هو ليس بالفكر البشرى الذى یميله الهوى الى طائفة او طبقة او فئة ، ومن ثم تقوم استراتيجيته فی التنمية الاقتصادية على تزامن الانتاج والتوزيع . فیتتم التوزيع لحظة تمام الانتاج ، بل ان التوزيع لیکاد ان يكون سابقا على الانتاج . فعندما توضع تحت يد الفرد امكانية سد الحاجة فاننا نكون قد قمنا بعملية التوزيع قبل الانتاج . ولعل الفكر الاسلامی هو الفكر الوحيد الذى یدرس التوزيع على مرحلتین ، توزيع ما قبل الانتاج وتوزيع ما بعد الانتاج . بينما دراسة التوزيع التى يعرفها الفكر الوضعى مقصورة على توزيع ما بعد الانتاج ، بل انها لا تعرف للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الانتاج (١) ، وتقسیم الدخل القومى الى ارباح وفوائد وریع واجور . بينما الفكر الاسلامی يكون قد قام بتوزيع ما یولد الاجور وهو فرض العمل ، وما یولد الریع وهو الارض ، وما یولد الربح وهو رؤوس الاموال الانتاجية .

تلك هى عناصر استراتيجية « حد الكفاية » ، اداة الاسلام واستراتيجيته الانتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، تتربط ويشد بعضها أزر بعض ، فتوفر لنا القدرة على توفير « حد الكفاية » وتحقيق التنمية الاقتصادية .

### المطلب الثالث

#### الاسانید المذهبية لاستراتيجية حد الكفاية

تقوم استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية على اسانید من المذهب الاقتصادي الاسلامی ، فنظرته الى الموارد المتاحة للمجتمع ، ونظرته الى الانسان ومكانته ، ورأية فی المسئلة الاقتصادية ، تمثل الدعائم المذهبية لاستراتيجية « حد الكفاية » وتتتمثل هذه الاسانید فی :

١ - عدم الايمان بفكرة ندرة الموارد .

٢ - حق الجماعة كلها فی موارد الثروة .

---

(١). محمد باقر الصدر — اقتصادنا — مرجع سابق ص ٣٩٥

٣ - التكافل المبني على الاخوة بين المسلمين •  
فهذه الاسانيد تجعل موقف الاسلام من فرض « حد الكفاية » لكل انسان  
في المجتمع أمرا منطقيا وسياسة تفرض نفسها بصورة تلقائية • وسنتناول  
هذه الاسانيد الثلاثة فيما يلي :

### الفرع الاول - موقف الاسلام من ندرة الموارد :

يؤمن الفكر الاسلامي بان الموارد التي أودعها الله تعالى في باطن الارض  
وظاهرها ، تكفى لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا وتضاعفت اعدادهم ، « انا  
كل شيء خلقناه بقدر » (١) ويوم ان خلق الله تعالى الارض في يومين ، تفضل  
سبحانه فانزل البركة فيها ، وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام • قال تعالى : « قل  
أنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين ، وتجعلون له اندادا ، ذلك رب  
العالمين ، وجعل فيها رواسي من فوقها ، وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة  
ايام سواء للسانين » (٢)

واذا كنا ننزه الله سبحانه وتعالى ، عن ان يعجزه شيء في اى قدر من الزمن  
ومهما قصر ، فاننا نلفت النظر الى ما يريد الله سبحانه ان يقرره ، من خلق الارض  
في يومين فقط ، بينما تقدير الاقوات فيها يستغرق اربعة ايام • انه سبحانه  
يريد ان يقوى ايماننا بحقيقة ان موارد الثروة كافية تماما لسد حاجات البشر ،  
فلقد استغرق تقديرها اربعة ايام بينما عملية خلق الارض لم تتطلب غير يومين  
فقط •

والمسلم يؤمن تماما بكفاية موارد الطبيعة التي وضعت في الارض بتقدير  
العليم الخبير ، لسد حاجة البشر جميعا ، واذا حدث نقص في وقت من الاوقات  
او مكان من الامكنة ، فمرجعة الى عدم تطبيق استراتيجية « حد الكفاية »  
الاسلامية ، اما بتعطيل العنصر الثانى من عناصرها ، وهو ممارسة العمل بواسطة  
الجميع ، واما بتعطيل العنصر الاول وهو توجيه الامكانيات للقضاء على الفقر

(١) سورة القمر ، الآية رقم ٤٩

(٢) سورة فصلت ، الايتين رقم ٩ ، ١٠

بصورة مباشرة • والاول هو الذى يعبر عنه القرآن الكريم بكفران النعمة والثانى هو الذى يعبر عنه بكثرة الظلم الانسانى ، عندما يبين سبب الشقاء الانسانى مع أن الله تعالى امد به بكل اسباب السعادة ، فيقول عقب ذكر تسخير الموارد الطبيعية من بحار وانهار وارض وحيوان وشموس واقمار للانسان ، « وآتاكم من كل ما سألتموه ، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، ان الانسان اظلم كفار »<sup>(١)</sup> فالظلم وكفران النعمة هما سبب ما يبدو من نقص فى سد احتياجات البشر ، اما الموارد فهي كافية فى حد ذاتها • يقول اعلان « كوكويوك » ان فشل المجتمع العالمى فى توفير حياة آمنة وسعيدة للجميع ليس مزجه اى افتقار راهن الى الموارد المادية ، فالمشكلة اليوم ليست قصورا ماديا مطلقا ، وانما سوء التوزيع الاقتصادى والاجتماعى وسوء استخدام هذه الموارد<sup>(٢)</sup> .

وجاء فى تقرير لفريق البنك الدولى عن الدراسة التى قدمها نادى روما تحت عنوان « حدود النمو » سنة ١٩٧٢ « ان سوء توزيع موارد العالم وليس النقص المطلق فيها هو المشكلة الحقيقية التى تواجه البشرية »<sup>(٣)</sup> فالانتاج العالمى — وبخاصة من الطعام — يفوق احتياجات البشر فعلا ، فى الوقت الذى نجد العديد من الملايين يعانون من سوء التغذية ونقص الضروريات اللازمة للحياة • وتتركز هذه الملايين فى بلاد ذات وفرة ظاهرة فى الموارد ، مما يؤكد صدق نظرية الاسلام ، وان المشكلة ترجع الى سببين : الظلم والاثرة من ناحية ، وكفران النعمة بعدم استخدام الموارد والطاقات من ناحية اخرى • يقول الامام على كرم الله وجهه « ما جاع فقير الا بما متع غنى »<sup>(٤)</sup> فسوء التوزيع — اذا كان المجتمع يعمل وينتج — هو سبب الفقر والتخلف الاقتصادى ، فان اضيف اليه كفران

---

(١) سورة ابراهيم — الاية رقم ٣٤

(٢) اعلان كوكويوك ١٩٧٤ مشار اليه فى : ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ١٠٣

(٣) نشر ملخص هذا التقرير بجملة Finance and development عدد ديسبر ١٩٧٢ ، انظر محبوب الحق ، ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ١٠٥

(٤) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٧٨

النعمة وعدم بذل الجهد كان تخلفا متراكما • إما اذا طبقت استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية والتبى تعنى فرض العمل على كل قادر وتحقيق العمالة الكاملة كما تعنى توجيه كل الامكانيات نحو اشباع حاجات الجماهير الاساسية فالحاجة فالكفالية، فقد تحقق التقدم وزال الظلم واختفى كثران النعمة ، فظهرت قيمة المنح التي منحها الله البشر في صورة مستوى كريم من العيش لكل انسان •

### الفرع الثانى — حق الجماعة في موارد الثروة :

يؤمن الفكر الاسلامى بان الموارد التي توجد في الارض بكميات تكفى حاجة جميع البشر ، قد خلقت من اجل الجميع ، « خلق لكم ما في الارض جميعا »<sup>(١)</sup> وانما يجب أن تكون بالتالى في خدمة الجميع ، فلكل فرد فيها حق ، سواء ربطت ملكيتها باسم فرد بالذات أم كانت باسم الجماعة او الدولة ، اذ الملكية الخاصة او العامة في الاسلام اسلوب استثمارى لا أكثر ، اما منفعة الملكية فهي للجميع في ظل النظرية الاسلامية « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايماهم فهم فيه سواء ، أفبينعمة الله يجحدون »<sup>(٢)</sup> وعلى هذه الفكرة تقوم استراتيجية « حد الكفاية » في بعض اجزائها ، اى من فكرة المساواة بين الناس في الانتفاع بثمار الملكية ايا كان شكلها ، فاذا كان الفرد قادرا على ممارسة الانتاج وجب على الدولة ان تهيب له فرصة الممارسة ، ومن لم يكن ذا قدرة لسبب خارج عن ارادته فعلى الدولة ان تضمن له حقه في موارد الجماعة ، فهو احد افرادها ، وذلك بتوفير « حد الكفاية » له •

### الفرع الثالث — التكافل بين المسلمين المبني على اخوتهم :

يفرض الاسلام على المسلمين ان يكونوا « عباد الله اخوانا »<sup>(٣)</sup> وانطلاقا من هذه الفريضة يفرض عليهم ان يكتفوا بعضهم بعضا ، فجعل كل فرد مسئولا

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٩

(٢) سورة النحل ، الآية رقم ٧١

(٣) من حديث رواه البخارى ومالك وأبو داود والترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع

سابق ص ٦٤٦

عن أخيه في حدود امكانياته وقدراته ، « المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يظلمه ولا يسلمه » (١) ومن تركه يجوع أو يعرى فقد أسلمه ، وعلى الدولة التي تحرس الدين وتسوس به الدنيا أن تسهر على تنفيذ تلك الفرائض ، فان رأت تحولاً من الأفراد عن القيام بها اجبرتهم عليها كما تجبرهم على الجهاد وسائر الفروض الأساسية . وعلى هذا المبدأ تتأسس استراتيجية « حد الكفاية » في بعض اجزائها كما قامت على الاسس السابقة في بعضها الآخر .

تلك هي الاسانيد المذهبية التي تقوم عليها فكرة « حد الكفاية » كاستراتيجية انتاج في الاسلام ، وبقي أن نوضح ملاحظة اضافية ربما لم تفهم تماماً من العرض السابق — وان كان قد تضمنها — هذه الملاحظة تتمثل في أن كل أساس من هذه الاسس انما يؤدي دوراً مختلفاً عن الآخر في النظرية الاسلامية .

فالاساس الاول ، الايمان بكفاية الموارد ، يقرر ان هذه الاستراتيجية يمكن تحقيقها ، فهي ليست من قبيل الخيالات أو الاحلام .

اما الاساس الثاني : حق الجماعة في موارد الثروة التي تكفي الجميع . فانه يقرر حق كل انسان قبل الدولة في ان يتمتع بمستوى كريم من العيش يتناسب مع ظروف الجماعة وامكانياتها ، بحيث تحقق له « حد الكفاية » المتطور والمتصاعد ، أي بكل ما يشتمل عليه من ضروريات فحاجيات فكماليات لا تقف الا عند حد الاعتدال وعدم الاسراف ، فهو مستوى يتسع ويعلو كلما تقدمت المجتمعات .

أما الاساس الثالث : التكافل المبني على الاخوة بين المسلمين . فانه يقرر حق كل فرد على أخيه في ان يكفل له ضرورياته في حدود قدراته ، وان الدولة تجبر الأفراد على التكافل فيما بينهم في هذه الحدود .

### نتائج البحث

عقد هذا البحث للتعرف على الاهداف التي يعتد الفکر الاسلامي أن الانتاج اذا حققها بصفة دائمة يتحقق بها تطور حضارى عميق وشامل للمجتمع :

(١) رواه أحمد والبخارى ومسلم ، انظر الكنز الثمين ، ص ٦٠٧ ، رقم ٤٠٢٧

أى عقد ليتعرف على إستراتيجية الإنتاج فى الإسلام • ما مفهومها ؟ ما عناصرها ؟  
وما هى الأسانيد المذهبية التى تقوم عليها ؟ ولقد أجاب هذا المبحث عن هذه  
الجوانب ونستطيع ان نحدد النتائج التى توصل إليها فيما يلى :

١ - الهدف طويل الأجل الذى يكل الفكر الإسلامى الى الإنتاج مهمة  
تحقيقه ، هو توفير « حد الكفاية » الذى يحقق للفرد فى مجتمع الإسلام سائر  
ما لا بد منه من غير اسراف ولا تقتير ، ويجعل تحقيق هذا الهدف مسئولية  
الأفراد من ناحية والدولة من ناحية أخرى •

٢ - العناصر التى تحقق هذا الهدف هى :

(أ) توجيه كافة موارد المجتمع للقضاء على الفقر فى شكل هجوم مباشر  
يقضى عليه نهائيا حتى لو تمثل رجلا فوسيلة تعامل الإسلام  
معه هى القتل •

(ب) فرض العمل على كل قادر عليه بواسطة سلطة المجتمع التى تملك  
إجبار المواطنين على القيام بكل ما فرض عليهم ، صلاة وصياما  
وجهادا وعملا •

(ج) تزامن الإنتاج والتوزيع ، بمعنى أن سياسة الإسلام تقوم على توزيع  
إمكانات الإنتاج حتى يتحقق التوزيع فى لحظة الإنتاج ، ولا يقر  
الإسلام تحقيق معدلات نمو مرتفعة املا فى ان يعقبها توزيع للدخل •

ومن ثم فان الإسلام هو النظام الاقتصادى الوحيد الذى يعرف توزيع  
ما قبل الإنتاج ، وتوزيع ما بعد الإنتاج ، بعكس النظم الوضعية والتى لا تعرف  
للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الإنتاج •

٣ - الاستراتيجية الإسلامية فى الإنتاج والتى يمثلها تحقيق حد الكفاية  
تقوم على أسانيد مذهبية ثلاثة هى :



(أ) الايمان بان الموارد التي خلقها الله تعالى تكفي الجميع مهما تزايد عدد السكان اذا حصّنت من كفران النعمة بسوء الاستخدام ، والتظالم بين البشر بسوء التوزيع . فهذان هما سبب المشكلة الاقتصادية وليست ندرة الموارد وكثرة الرغبات ، كما يرى الفكر الوضعي . وواقع الانتاج العالمى يشهد بصحة النظرية الاسلامية . وهذا يعنى أن استراتيجية الاسلام هذه ليست من قبيل الاحلام الاصلاحية وان طبيعة الوضع هو تحقيقها .

(ب) الايمان بحق الجماعة فى موارد الثروة . فهذه الموارد — التى تكفى الجميع ، قد خلقت للجميع بتقرير الله سبحانه وتعالى ومن حق كل فرد ان يتمتع بنصيب عادل منها يلتزم المجتمع بتوفيره له ، طالما يقوم بواجباته .

(ج) ما فرضه الله على المسلمين من اخوة توجب ان يكفل كل أخ أخاه فى حدود امكانياته وفاء بضرورياته ، والتشريع الاسلامى يجبر الافراد على القيام بواجب التكافل هذا .

## المبحث الثالث

### استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملي للإمامية الإسلامية

تمهيد :

توصلنا في البحثين السابقين إلى أن استراتيجية الإنتاج الإسلامية تتمثل في تحقيق « حد الكفاية » للجميع ، وأن الفكر الإسلامي من أجل ذلك يقيم حكومة متدخلة ، تسدير القطاع العام ، وتشرف على القطاع الخاص ، مما يعطيها الصلاحية والقدرة الكافية ماديا وإداريا على تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك بتوجيه كل إمكانيات المجتمع — بشرية أو مادية ، عامة أو خاصة نحو تنمية الإنتاج إلى أبعد مدى ممكن ، لتوفير مستوى « حد الكفاية » وتحقيق الاستراتيجية التي يمثلها ، وبالتالي إقامة مجتمع المتقين ، الذي ينشأ في ظل الإسلام ، ويحقق لأفراده أعلى مستوى معيشة ممكن من كل ناحية (١) .

والدولة الإسلامية مدعوة لإقامة هذا المجتمع الذي يتمتع أفراده بهذا المستوى الكريم ، إذ يأخذون من الدنيا بأفضل نصيب في كل ناحية ، مع أخذ كل شيء بحقه وبرعاية شكر المنعم به ، وهي تستطيع تحقيق هذا المجتمع إذا اتبعت منهج الإسلام عامة ، واستراتيجية « حد الكفاية » خاصة .

فكيف يبني مجتمع المتقين بهذه الاستراتيجية ، وما الذي تضعه هذه الاستراتيجية إذا هي نفذت — بين أيدي الشعوب الإسلامية ؟ . إن ذلك هو ما سيضع هذا البحث أيدينا عليه ، من خلال مطالبه الثلاثة الآتية :

**المطلب الأول :** إقامة الأمة على جادة الطريق .

**المطلب الثاني :** خلق هيكل إنتاجي جديد .

**المطلب الثالث :** بناء التكنولوجيا الذاتية .

(١) انظر بخصوص مواصفات مجتمع المتقين : نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٧ ، ٢٨ أيضا محمد الباتر — انتشارنا — مرجع سابق ص ٥٧٢

## المطلب الاول...

### اقامة الامة على جادة الطريق

تمهيد :

معلوم أن التحولات الدائمة في استراتيجية التنمية كثيرا ما تكون عامل تمزيق لعملية التنمية على المدى البعيد<sup>(١)</sup> بينما ثبات الاستراتيجية يحمل ميزة الوصول الى الهدف المرتقب . ولن تتمكن دولة من تثبيت استراتيجيتها الا اذا كانت هذه الاستراتيجية سليمة بالطبع . وتوفر استراتيجية « حد الكفاية » هذا الشرط ، ومن ثم تمتاز بالثبات وعدم الخضوع للتغير والتبدل . ذلك أن الاسلام يضعها — وهو اعلم بصالح البشر — لترقى بالمجتمع في معارج التقدم دون أن ينالها القدم او يلحق بها عدم الصلاحية ، بل في جميع مستويات الاجتماع البشرى . تستمر هذه الاستراتيجية صالحة لان تحدد مسيرة القافلة .

وهكذا يحمى الاسلام الامة من التضييق بين الاستراتيجيات بمنها يحمله ذلك من ضياع ، ويضعها على جادة الطريق في ظل استراتيجية سليمة ثابتة ، وتلك ميزة لا تقدر « ولكن أكثر الناس لا يعقلون » . بيد أن الطريق الذي يضع الاسلام دولته على جادته ليس مفروشا بالورود ، وانما هو طريق الكفاح والبذل الذي فرض على الانسان يوم ان اتى به الله الى هذه الدنيا « يا ايها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه »<sup>(٢)</sup> . ونحن مكلفون بالسير على هذا الطريق السليم عملا مضنيا وجهدا شاقا ، عبادة لله تعالى وامتنالا لامره ، وذلك يتطلب من الامة ما يلي :

١ — الاعتماد على الذات

٢ — تحقيق الاستقلال في كل المجالات .

٣ — استبدال الامكان الاجتماعي بالامكان المالى .

وستتناول ذلك في الفروع الثلاثة التالية :

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ٤٦

(٢) سورة الانشقاق ، الآية رقم ٦

## الفرع الاول — الاعتماد على الذات :

يعنى ذلك ان تعتمد الدولة الاسلامية الى تحقيق تنميتها وتوفر « حد الكفاية » لكل فرد فيها بالاعتماد على قدرتها الذاتية ، وامكانياتها المتوفرة لديها ، بشرية كانت او مادية مهما كان مستواها الحالى . ولا تقوم على الاعتماد على الغير ، فلم يحدث في تاريخ الدول التي حققت التنمية الاقتصادية ان قام لها بها غيرها من الشعوب . وعليها ان تثق في قدرتها وامكانيات ابنائها ، وفي تراثها وحضارتها والفكر الذى تملكه ، وانها بتفجير الطاقات الكامنة في شعبها تستطيع ان تفعل كل شيء ، وعليها ان تدرك ان الغير لن يقدم لها شيئا لجرد فعل الخير او لجرد اعجابها بها ، وان العلاقة بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة كانت وستظل علاقة بين مستغل ومستغل ، وان الاستغلال الواقع عليها لن ينتهى الا بتحقيق التنمية والاعتماد على الذات . ولو وكلت جهود التنمية الى الغير فان تتم لها تنمية قط . ذلك اول ما نستفيده من استراتيجية « حد الكفاية » . وقد سبق ان نقلنا عن خبراء التنمية خلاصة تجربتهم في الاعتماد على الغير في قول احدهم « ان العالم النامي كان يمكن ان يكون افضل من غير مثل هذه المساعدة »<sup>(١)</sup> والاعتماد على الذات يعنى في جوهره تحقيق الاستقلال في جميع الوجوه الاقتصادية والسياسية والفكرية وذلك هو مجال النقطة التالية .

## الفرع الثانى — تحقيق الاستقلال في كل المجالات :

تتمكن الدولة من تحقيق استقلالها السياسى اذا هي حققت استقلالها الاقتصادى ، ولن تتمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادى الا اذا تمتعت بالاستقلال الفكرى . تلك مسلمة لا تحتاج الى جدال ، يقول المفكر الاسلامى مالك بن نبي « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال ان يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع في عصر التشييد ان يتشيد بالافكار المستوردة او المسطرة عليه من الخارج ، سواء اكانت افكارا تمت الى الاستشراق او الشيوعية »<sup>(٢)</sup> .

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ٧١

(٢) مالك بن نبي — انتاج المستشرقين — مرجع سابق ص ٦٢

فالامة الاسلامية كى تحقق استقلالها السياسى او تحافظ عليه مطالبية بان تحقق استقلالها الاقتصادى ، وكى تحقق هذا الاستقلال لايد ان تتمتع بالاستقلال الفكرى .

وهذا هو ما يحققه منهج التنمية الاسلامى عندما يقوم على تصميم الصراع<sup>(١)</sup> وتحقيق الاستقلال الفكرى ، اذ يتخذ من القرآن الكريم مصدرا لافكاره ويشجب كل ما يتعارض معه . وتأتى استراتيجية « حد الكفاية » لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بما تشترطه من الاعتماد على الذات ، ومن ثم تحافظ على الاستقلال السياسى .

اذا فاستراتيجية حد الكفاية تقدم للامة الاسلامية استقلالاً فى جميع المجالات ، والتى لن تستطيع ان تتقدم قيد انملة بدون تحقيق الاستقلال فيها . ولكن كيف يتم ذلك عن طريق استراتيجية « حد الكفاية » ؟

انها كما قلنا تتطلب الاعتماد على الذات ، والاعتماد على الذات يعنى فى مجال الاقتصاد ان نحل مشاكلنا بأنفسنا دون الاعتماد على الاجانب ، لان ذلك مرفوض اقتصاديا ومذهبيا . فاما مذهبيا فلانه لا يصلح فى الاسلام ان يكون للكافر على المؤمن سبيلا وولاية من اى نوع « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا »<sup>(٢)</sup> « لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين »<sup>(٣)</sup> واذا قبلت دولة الاسلام المعونات الاجنبية فى اى صورة فقد قبلت التدخل فى شئونها . اذ يعترف بعض المعنيين بشئون التنمية الاقتصادية « بأن المساعدة الاجنبية ليست الا اجراء للتدخل فى الشئون الاقتصادية لهدا »<sup>(٤)</sup> . واما رفضنا للمعونة من وجهة النظر الاقتصادية فلان تلك المعونة لم تكن مجدية للدولة النامية فى يوم من الايام ، وما هى الا الهاء لها عن الطريق السليم فى التنمية « الذى يقوم على الاعتماد على الذات » حتى تستمر البقرة الحلوب تدر اللبن للمحى

(١) انظر البحث الاول من هذا الباب .

(٢) سورة النساء ، الآية رقم ١٤١

(٣) سورة آل عمران ، الآية رقم ٢٨

(٤) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ١٠٢

المعونة ، وإن واقع الدول النامية وما تعانيه من اعباء خدمة الدين<sup>(١)</sup> لا كبر دليل على مدى فائدة هذه المعونات ، يقول احد خبراء البنك الدولي لشئون التنمية « دعوني اقولها بصراحة • ان العالم النامي كان يمكن ان يكون افضل من غير مثل هذه المساعدة التي تقدمها الدول الغنية<sup>(٢)</sup> • ويصدق هذا القول ان التجربة التنموية الوجيهة التي نجحت في عالم اليوم هي التي رفضت تلك المعونة ، الا وهي تجربة الصين<sup>(٣)</sup> • واذا كنا نفتقد رأس المال - في بعض البلاد الاسلامية - فإن الفكر الاسلامي - وبصرف النظر عن ضرورة تقديم للبلاد الاسلامية المعونة - يحتاجه تلك البلاد - يخلصها من اسر الاخطبوط المالي الذي قيد حركتها وقضى على امكانيات تقدمها عندما غفلت عن واقع امرها وبنت خططها الانمائية طبقا لشروط ائتمالية ، وهي لا تملك من رأس المال شيئا ، حتى أصبح الخططيون فيها لا يفقهون التفكير في اى مشروع اقتصادى الا اذا قعدوه على شروط مالية<sup>(٤)</sup> . واصبح العنصر الانتاجى المتوفر لديها وهو العمل سجيناً لا يتحرك الا باذن السجان ، اى رأس المال ، فان اذن له تحرك والا بقى عاطلاً لا يملك من امر نفسه شيئاً •

أنه من غير المعقول ان تختار الدول النامية لنفسها الخضوع للاستثمار الرأسمالى فى الاستثمار وتقييم المشروعات وهي لا تملك رأس المال ، لأنها بذلك تضع نفسها فى سجن المؤسسات المالية العالمية ، وتحت رحمة من يملك رأس المال أيا كانت هويته ، وربما يفسر هذا الموقف ان هذه البلاد « كثيرا ما خضعت لمفاهيم للتنمية وانظمة للمقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج ، وبينما كانت التنمية الاقتصادية هي الشاغل الاول للبلاد النامية ، فان وسائل الاعلام الجماهيرى التي تشكل بدرجة كبيرة الراى العام العالمى ، تخضع فى المقام الاول للدول الغنية<sup>(٥)</sup> وهذا ما عنيانا عندما نتحدثنا عن ضرورة الاستقلال الفكرى ،

(١) د. اساميل صبرى عبد الله - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع

سابق ، ص ٨٠

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧١

(٣) مالك بن نبي ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، ص ٩٠

(٤) مالك بن نبي - المسلم فى عالم الاقتصاد - المرجع السابق ، ص ٨٢

(٥) محبوب الحق - ستار الفقر مرجع سابق ، ص ١٨٨

فالدول النامية مستعمرة فكرياً في المقام الأول ، ومن ثم فلا غرابة أن تنطاد وراء الأسلوب الرأسمالي في الاستثمار طبقاً لما يقرره لها المستثمرون لأفكارها وأصحاب المصلحة في تخلفها .

وهنا يظهر دور الفكر الإسلامي عندما يفتح أعين هذه الدول ويقدم لها أسلوبه في الاستثمار الذي يقوم على تعبئة الطاقات الاجتماعية ممثلة في الإنسان والأرض والوقت تحركها إرادة للتقدم لا تحجيم أمام صعوبة ، ولا تستهين بالامكانيات البسيطة التي بآيدينا اليوم ، ولا تنتظر أن يمن عليها الغرب أو الشرق بجرعة من العملة الصعبة ، تدفعهم إرادة الحجاج بن يوسف الثقفي يقول لعامله علي البصرة وقد شكى إليه صعوبة الحفر في الصحراء ، وضآلة ما يحققه من تقدم في شق نهر يحيى به موات الأرض : أن استطاع العامل أن يحفر قدر طعامه من الصخر قاض في الحفر<sup>(١)</sup> ، وبهذه العزيمة يشق النهر ، وتحيا الأرض وتحقق التنمية الاقتصادية . أن الفكر الإسلامي يقدم لنا الأمكان الاجتماعي بديلاً عن الأمكان المالي وهذا هو موضوع النقطة التالية :

### الفرع الثالث — استبدال الأمكان الاجتماعي بالأمكان المالي :

طبقاً لعناصر استراتيجية « حد الكفاية » والتي وضجهاها من قبل فان الإسلام يفرض تجنيد كل الطاقات المتاحة ، وأهمها العمل وموارد الطبيعة من أجل تحقيق حد الكفاية . وينطلق الفكر الإسلامي من مسلمة طبيعية تقول : أن العمل هو العنصر الذي يملكه البشر قبل كل شيء ، ومن ثم فإذا لم يتوفر لدينا رأس المال فإننا لم نفقد كل شيء بل لعلنا لم نفقد شيئاً كثيراً ، وعلينا أن نجد بقية الامكانيات والطاقات ممثلة في العمل والأرض ، وهي العناصر التي يملكها أي مجتمع من أجل تحقيق التنمية وإيجاد رأس المال نفسه . وهذا هو ما نقصده باستبدال الأمكان الاجتماعي بالأمكان المالي ، أي التغلّي عن الاستثمار المالي واللجوء إلى الاستثمار الاجتماعي . وإذا وجدت لدى المجتمع تلك الإرادة التي كانت لدى الحجاج بن يوسف فإنه يستطيع تعويض الاستثمار

(١) البلاذري - فتوح البلدان - مرجع سابق ، ص ٥٢

**المالى** المقود له ، بالاستثمار الاجتماعى الموجود معه ، على اساس من استراتيجية «حد الكفاية» وعناصريها ، وبالأذات فرض العمل على كل قادر ، والمستوى الكريم لكل انسان . واذا تخلص المجتمع من الوهم المالى الذى يسيطر عليه فسيدرك ان القصور الذى يفرضه التخلف فى المجال الاقتصادى انما هو نتيجة لتصوره للاشياء وليس نتيجة الاشياء ذاتها ، وسوف يتبين ان امكانياته الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف المحيطة به .

ولو كان نقص رأس المال مانعا من التقدم لما كان للحضارة الانسانية وجود اليوم ، فلقد وجد الانسان مجردا على هذه الارض الا من ملكاته التى اودعها الله فيه ، ويعمله انتج رأس المال وخلق خلقا ، فكيف رضىت هذه البلاد ان تبس طاعتها الخلافة فى سجن رأس المال ؟ لكنه كما سبق ان بينا « الاستعمار الفكرى » . ان الاسلام باستراتيجيته التى تفرض العمل على كل قادر يبدأ السير مهما كان حجم رأس المال فى يد العامل بسيطا ، فعليه ان يمارس به الانتاج حتى ولو لم يزد عن قادوم او فاس او حبل يحتطب به ، وبهذه الادوات ينتج غيرها وافضل منها حتى نصل الى اعقد انواع رأس المال .

**فان تملأ قلبك** ، واستلزمت الضرورة استقدام بعض رؤوس الاموال الاجنبية فلا مانع ، ولكن بعد ان نجند كل طاقاتنا ونستخدم الامكان الاجتماعى المتاح لنا . اما الاعتماد على رأس المال الاجنبى بالصورة التى تسير عليها الدول النامية اليوم فلن يحقق أى تقدم .

ان دراسة قيمة اجراها البنك الدولى بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة « ساسكس » تحت عنوان Redistribution with growth قد اثبتت هذه النتيجة . لقد قامت هذه الدراسة على اساس افتراض بلد فى ظروف مشتقة من متوسط ظروف العالم النامى ، ويحقق معدلات تنمية ناجحة بمقاييس الاقتصاد قدرها ٥٪ سنويا وبمساعدة رأس المال الاجنبى . وكانت النتيجة انه بعد ثلاثين عاما فان متوسط دخل الخمسين الادنيين سيكون ما زال دون حد الفقر النسبى الذى يقدره البنك حاليا بـ ٧٥ دولار . اما متوسط دخل الفرد من الخمسين اللذين يلونهم (متوسطى الحال) فلن يتحسن الا بعد خمسة عشر عاما يسوء خلالها . وبعبارة اخرى فان استمرار استراتيجيات التنمية الحالية وفقا للامكان المالى لن يؤدى الى تغيير ملموس فى مستوى معيشة



حوالي ٨٠٪ من السكان في مدى (١٥) عاما بل سيتهور نصيب ٤٠٪ منهم بشكل مستمر ويتهور نصيب الـ ٤٠٪ الأخرى لمدة خمسة عشر عاما (١) .

فهل بعد ذلك دليل على ان الاستراتيجيات القائمة على الامكان المالى لبلاد فقيرة في رأس المال ، لا يحمل اى امل في تحقيق تنمية اقتصادية ؟ وان الامل الوحيد امام الدول الاسلامية ان تبني خططها على اساس من الامكان الاجتماعى الذى تقدمه استراتيجية حد الكفاية لها ، تلك الاستراتيجية الكفيلة بتنشغيل كل طاقاتها وتمكينها من اخذ زمام نفسها بيديها ، فتحقق الاستقلال الاقتصادى الذى يجعل استقلالها السياسى ذا معنى .

### المطلب الثانى

#### خلق هيكل انتاجى جديد

#### الفرع الاول - الاستراتيجية والهيكل الانتاجى :

كل استراتيجية انمائية انما تتحقق بواسطة هيكل انتاجى محدد تبنى وتحقق نفسها بواسطته . فاستراتيجية التصدير او الاحلاك محل الموارد ، او استراتيجية الامن الغذائى ، كل منها تخلف لنا هيكلا انتاجيا ذا سمات معينة ، الصفة المشتركة فيها هى تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع متقدم وآخر متخلف ، مع افتراض « كل هذه الاستراتيجيات ان التجارة الدولية هى الوسيلة الرئيسية للنمو او يمكن ان تكون القطاع القائد » (٢) وفى النهاية وكما اثبتت تجارب النمو فى العقود الثلاثة الماضية ، يبقى الاقتصاد القومى متخلفا فى جملته لتظل هذه الدول فى حيزه من امرها ، تضرب اخماسا فى اسداس ، وما علمت انها اخطأت فى تحديد اهدافها فاختارت هدفا خادعا لا يمكن تحقيقه وهو هدف اللحاق بالغرب . اما استراتيجية « حد الكفاية » فانها تحدد هدفها من منطوقها : انه تحقيق الكفاية لكل فرد بالهجوم المباشر على الفقر والقضاء عليه ، وتوجه طاقاتها ومواردها لتحقيق هذه الغاية . ويتخلف عن ذلك هيكل انتاجى جديد سيتمثل فى الابنية الانتاجية التى تقوم بتوفير السلع والخدمات

(١) محبوب الحق - ستار الفقر - مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) د. اساميل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى على جديد ، مرجع

اللازمة لتحقيق « حد الكفاية » ، وسد حاجة الجماهير ، وهو بالطبع هيكل انتاجي مختلف عن الهيكل التي ترفها هذه الدول ، فهو هيكل متكامل مع نفسه ، قادر على تحقيق اهدافه ، غير معقد لكنه فعال . يقوم بتوفير مستلزمات الغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم والزواج وسائر ما لا بد منه على حسب تعبير الامام النوى<sup>(١)</sup> ونستطيع ان نتصور بعض اجزاء هذا الهيكل على نحو مبسط مما يقدمه الفرع التالي :

**الفرع الثاني — معالم سريمة لهيكل انتاجي قائم على استراتيجية حد الكفاية :**  
يمكننا ان نقدم صورة سريعة للتغيرات التي تحدث للهيكل الانتاجي عندما يتخذ المجتمع من تحقيق حد الكفاية استراتيجية له وذلك من النقاط التالية :

١. — في بداية الانطلاق ربما يكفي ان ينتج لنا الهيكل الانتاجي السلع والخدمات الضرورية والحاجية ، ونستغني مؤقتا عن السلع والخدمات الكمالية ، من اجل ايجاد دفعة للتكوين الرأسمالي ، والنهوض بالتصنيع الذي هو عصب التنمية . ذلك ان استراتيجية « حد الكفاية » تقوم على الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال ، وهذا يتطلب ان تبني دعائم الصناعة بمختلف مستوياتها ثقيلة وخفيفة . فقطاعات الانتاج الاستهلاكي تحتاج الى الآلات ، وهذه تحتاج الى آلات منتجة لها ، ويجب ان نبدأ بالتدريج في انتاج كل هذه الآلات ، وليس ذلك بمستحيل اطلاقا ، فالورش القائمة اليوم والمصانع التي لدينا يمكن — اذا وجدت الارادة الصادقة ، والعزيمة القوية التي تخلق الامكان — ان تكون نواة للصناعة الثقيلة ، فهي اكثر تقدما من مثيلاتها التي انتجت لاوربا وأمريكا كل الصناعات المتطورة اليوم .

٢. — اهم الضروريات هي توفير الطعام والكساء والسكن والخدمات الطبية على سبيل المثال .

فتوفير الطعام تجب العناية بالقطاع الزراعي وتطويره ، بالامكانيات المتاحة تحت أيدينا ، ولتبعث فكرة « احياء الموات » على اوسع نطاق بين الجماهير ، وبصورة جماعية ، فان شق الترع وحفر القنوات ومد شبكات الطرق بين الحقول ، ومشروعات الصرف ، كل ذلك لا يحتاج امكانيات تخرج عن قدرات الجهود الذاتية

التي ينقصها فقط الارادة التي تخلق الامكان ، في ظل المبدأ الإسلامي ،  
« من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » وله بذلك اجر » .

وتوفير المسكن الصحي للمواطنين يجب أن يتم بنفس الأسلوب ، أي باستخدام الامكانيات المتاحة لنا ، والخامات المتوافرة بأراضيها ، وبأنماط تتناسب مع أجوائنا وتقاليدنا ، فمشكلة الاسكان لدينا اصدق دليل على اغتراب مفكرينا ، فالابنية التي خلفها اجدادنا منذ عدة سنوات لازالت بيضلة جيدة ولم يستخدم فيها الاسمنت او الحديد ، ولا زالت خيامتها تملأ أوديتها وجبالنا ، فلا بد من بعث الصناعات المطلوبة لمثل هذه الانماط من الابنية لتتخذ مكانتها في الهيكل الانتاجي ، لتوفر المسكن الصحي المطلوب للمواطنين .  
وتوفير الكساء يتطلب احياء صناعاتنا الراقية للنسيج اليدوي ونشرها على أوسع نطاق في الريف والمدينة ، لتسد حاجتنا من النسيج من ناحية ، ولتوفر العمل للمواطنين الريفيين في أوقات فراغهم الموسمي ، وقد تكون هذه فرصة لان تخصص صناعات النسيج الكبرى لدينا للتصدير حتى تساهم في توفير امكانية استيراد ما نحتاج الى استيراده . ولتوفير الرعاية الطبية للمواطنين ربما تطلب الامر ان نعيد النظر في التعليم الطبي من أساسه ، كى نعد نوعا من الاطباء تكون مهمتهم ارشاد المواطنين وتقديم الخدمات السريعة ينتشرون في الريف على غرار فكرة الأطباء الحفاة في الصين ، وربما كان ذلك أجدى من مهزلة الوحدات المجهزة بمصر ذات العرف المقلدة للمعاملات (١) .

وهكذا بقية السلع والخدمات ، اننا لن نعجز عن القيام بها في حدود قدرتنا وامكانياتنا وسنكتسب الخبرة ونتعلم من التجربة حتى ما يثبت فشله منها ، وسيتقدم مستوى الانتاج لدينا شيئا فشيئا . وربما يقول البعض ان هذا حكم بالعودة بالمجتمع الى عصر الجمل لنقاطع العالم ونقيم بيننا وبينه سدا ، والحقيقة ان شيئا من ذلك لن يحدث وان مستوانا الحالي في كل المجالات سينال دفعة كبرى الى الامام لا الى الخلف ، كل ما في الامر اننا سنكون واقعيين في طلباتنا وفي تشبهنا بغيرنا ، فتوفر حد الكفاية للمواطنين لن يتطلب انتاج هذا الكم الهائل الذي يتخضم اسواقنا من سلع الترف التي تستعملها طبقة قلة اللبنة (١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى مالى جديد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠

تعالى في أمثالها «أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ، فالיום تجزون عذاب الهون»<sup>(١)</sup> ويكون استمتاعهم مقابلا بالنقص في السلع الضرورية اللازمة لتحقيق حد الكفاية «فما جاع فقير إلا بما متع غني»<sup>(٢)</sup> .

وإذا ما تحقق ذلك فإنه يتوفر لدينا هيكل انتاجي متكامل مع نفسه ويتضاءل اعتماده بالتالي على التجارة الخارجية ، حيث انه يبنى على اساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضخمة التي يفتحها ويخلقها توفير « حد الكفاية » للمواطنين جميعا ، ومن ثم ننجو من برائن الاحتكارات العالمية . وتلك هي التنمية المستقلة ، والتي تغذى نفسها بنفسها .

### الفرع الثالث — التكوين الرأسمالي في ظل الهيكل الجديد للانتاج :

ان التكوين الرأسمالي جزء لا يتجزء من هذه الاستراتيجية ، حيث ان الاشباع المستمر والمتنامي لحاجات الجماهير وحد الكفاية المتصاعد يتطلب زيادة القدرة الانتاجية بصفة مستمرة ، وهذا يتطلب تراكما رأسماليا بصفة مستمرة حتى تتمكن الصناعة من مد كافة القطاعات بما يلزمها . غير ان التكوين الرأسمالي في ظل هذه الاستراتيجية لن يتمثل في مشروعات عملاقة ، وانما ستركز في البداية على الاقل في مشروعات صغيرة تتلائم مع الظروف القائمة ، وتستطيع ان تحقق اضافات رأسمالية أكبر في مجموعها ومما تمثله المشروعات العملاقة تلك التي يدعى انها تحقق وفورات ضخمة ، والحقيقة ان ما توفره هذه المشروعات العملاقة انما يذكر في المدى القصير وفيما يخص انتاجها ، اما في الاجل الطويل وبالنسبة لاقتصادها القومي في مجموعه فان المصانع الصغيرة ووحدات الانتاج الريفي هي التي ستخلق التراكم وتحقق الوفورات الضخمة على المستوى القومي وفي الاجل الطويل . ذلك انها هي التي ستحفز همم المخترعين وهي التي ستكون لها القدرة على تطبيق مبتكراتهم في حل المشاكل التي ستواجهها ، ومن ثم فإنها ستخلق النواة الاولى لتكنولوجيا خاصة بنا — وهو ما سنناقشه في المطلب التالي — أنها ستعطى الشعب ثقته المفقودة في قدراته وتشعره بقدرته على

(١) سورة الاحقاف ، الآية رقم ٢٠

(٢) نهج البلاغة ص ٧٨ ، ج ٤

الابتكار وإيجاد الحلول لمشكلاته ، وبالتالي تخليصه من الشعور المدمر الذى يتمثل فى تلمس الحلول لكل مشكلة فيما ابتكره مجتمع يختلف عنا فى الظروف والامكانيات اختلافا جذريا ، فان لم نجد حلا لديهم وقفنا عاجزين فى انتظار ان يتقدم احدهم لحل تلك المشكلة .

وهكذا يتكون لدينا هيكل انتاجى يختلف اختلافا جذريا عن الهيكل القائم حاليا ، هيكل يتمتع بالتكامل بين قطاعاته المختلفة ، يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتى اذا اقتضت ذلك الظروف ، حيث يقل فيه الاعتماد على الخارج الى ابعد حد ممكن ، فلا نعتد على الخارج فى امر جوهري تطبيقا لفرض الكفاية الذى يعتبر انتاج اى سلعة لا زمة او خدمة مطلوبة هو من فروض الكفاية التى يأنم المجتمع كله اذا لم يقيم بالوفاء بها احد ، ولقد سبق ان بينا ان فرض الكفاية اهم من فروض المعين وان ادائه افضل من أداء فرض المعين .

هذا الهيكل الانتاجى سيسبب لحاجات الجماهير التى تدخل فى توفير حد الكفاية ويساهم فى تصدير ما يلزم لا ستيراد الاشياء التى يفضل استيرادها من الخارج .

### المطلب الثالث

#### بناء التكنولوجيا الذاتية

تمهيد :

تقوم استراتيجية « حد الكفاية » على الاعتماد على الذات ، تطبيقا لفروض الكفاية الاسلامية فى ميدان الانتاج . فهى بالتالى تقوم على تحقيق الاستقلال الحقيقى اقتصاديا وسياسيا وفكريا ، ومن ثم فان احدى معطياتها الملازمة لها هى توفير الظروف الداعية الى ابتكار وتطوير « التكنولوجيا » الذاتية ، الخاصة بنا .

وهذا المطلب يهتم ببيان ما يمكن لا استراتيجية « حد الكفاية » — بما تتميز به من قدرة على تحقيق التنمية ومن استقلال فى كل الجوانب — ان تقدمه فى

ميدان بناء التكنولوجيا • وستقوم قروع هذا المطلب ببيان هذا الدور بالشكل الآتى :

**الفرع الاول : موقفنا التكنولوجى اليوم •**

**الفرع الثانى : مفهوم التكنولوجيا الحقيقى •**

**الفرع الثالث : استراتيجية « خد الكفاية » وبناء التكنولوجيا •**

**الفرع الاول — موقفنا التكنولوجى اليوم :**

ان موقف شعوب الامة الاسلامية اليوم من التكنولوجيا الحديثة يتمثل فى جدل نظرى واسع وعقيم ، يدور على صفحات الكتب والمجلات العلمية والمتخصصة حول اهمية التكنولوجيا وضرورة نقلها ، ومدى القدرة على تحمل تكاليف هذا النقل وهل نلث وراء كل جديد منها ام ننتقى من بين انواعها ما يناسبنا ؟ •

يدور هذا الجدل فى وادىغاير ما يجرى عليه العمل ، حيث تقوم الدول بالحصول على أى ذوع من التكنولوجيا يأتىها فى الغالب متضمنا فى المعونات والقروض دون ان يكون لها اية استراتيجية فى هذا الصدد • وكيف تكون لها مثل هذه الاستراتيجية وهى تعتمد على المنح والقروض والتى يتحكم مقدمها فى نوع العدد والالات التى تمثلها هذه المنح وتلك القروض دون ان يكون لهذه الدول ارادة خاصة ، وحتى من يدفع منها الثمن نقدا وعدا ، فليس فى وضع مختلف بل ربما يكون أكثر خضوعا لارادة موردي هذه العدوتلك المعدات •

وهكذا تقف هذه البلاد — فى هذا المجال — مجرد مستقبل لنجزات التكنولوجيا الغربية او الشرقية ، فان احتاجت تلك العدد والالات الى مسمار او قطعة غيار ، وقفت قدرتها عاجزة تتطلع الى الخارج حتى يمن عليها بما يعيد الحياة الى تلك الآلة • وبالتالى تستمر تبعيتها التكنولوجية ، التى هى نوع من الاستعمار فى صورته الجديدة التى حلت — كما بينا من قبل — محل الاستعمار العسكرى السياسى عندما رهل مكرها عن هذه البلاد •

هذا هو وضعنا القائم في ميدان التكنولوجيا ، وضع لن يتحقق به تقدم ولن  
تبنى معه تكنولوجيا • فكيف نتخلص من هذا الوضع ، وما الدور الذى  
تؤديه لنا استراتيجيه « حد الكفاية » فى هذا السبيل ؟ سبيل بناء تكنولوجيا  
ذاتيه نشارك بها العالم بدلا من الاعتماد عليه والسير في ذيله • ان هذا هو  
ما سيجيب عليه الفرعان التاليان •

### الفرع الثانى — مفهوم التكنولوجيا :

يلزمنا فى البداية — وقبل التعرض للحل فى هذا المجال — ان نتفق على  
ما تعنيه التكنولوجيا حقيقة • فربما يكون هذا المفهوم لها هو منطلقنا اليها ،  
وربما نتبين ان سبب موقفنا الحالى هو خطأ فى المفهوم لا أكثر — ترتب عليه  
خطأ فى التطبيق •

وان نتعرض هنا لمعنى هذه الكلمة اللغوى ومقابلها العربى (١) وهل هو  
تقنية ام تكتية فلقد اصبحت كلمة دارجة واللغة العربية تتسع لها كما اتسعت  
لغيرها من الكلمات الاعجمية على مر التاريخ • والذى يعيننا هنا — اذا — هو  
مفهومها الموضوعى ، الذى تعرض له الكثير من الباحثين المتخصصين ووصلوا  
الى ان التكنولوجيا تعنى « الجهد المنظم الرامى لا استخدام نتائج البحث العلمى  
فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بمعناها الواسع بهدف التوصل الى  
أساليب جديدة يفترض فيها انها اجدى للمجتمع » (٢) •

ففى اذا جهد منظم يرمى للوصول الى أساليب جديدة للأداء باستخدام  
نتائج البحث العلمى وبعبارة اخرى : هى فكر ينعكس فى شئ قد يكون ماديا  
او معنويا ، اى انها ليست العدد والآلات التى تلهث الدول النامية خلف  
استيرادها من الدول المتقدمة ، فذلك العدد والآلات ثمرات للتكنولوجيا وليست

(١) انظر الطالب الاول من المبحث الاول من الفصل الثالث من الباب الثالث

التالى •

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، من ابحاث

استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٠

تكنولوجيا ، وهذا ما لا يدركه العامة من الناس ويقع فيه بعض من يدعون الخبرة والعلم وتوضع بيدهم مقاليد الاشراف على ما يسمونه « نقل التكنولوجيا » الى العالم المتخلف .

انهم يخلطون بين شيئين ، التكنولوجيا بمفهومها الذى ذكرناه ، ومنجزات التكنولوجيا ، ويحصلون على بعض هذه المنجزات ويظنون انفسهم قد نقلوا جزءا من التكنولوجيا ، وذلك وهم كبير ، فالثمرة يمكن استيرادها ونقلها مهما غلا ثمنها لكنها لا تتجدد ولا تتكاثر ، وانما ينتهى وجودها واثرها بعد استهلاكها ، اما الشجرة التى تعطى الثمار فلا بد ان تنبت وتنمو وتترعرع فى ارض صالحة وبيئة مواتية فى ظل رعاية مستمرة ، واذا تم ذلك اعطت الشجرة افضل الثمار واطيبها . والمنجزات التكنولوجية من عدد والات وغيرها هى الثمرة التى يقوم العالم المتخلف باستيرادها ، لكنها ليست الشجرة التى تطرح الثمار وتسمى التكنولوجيا . ان شجرة التكنولوجيا لا بد من زراعتها فى بيئتها المناسبة وتحت شروط استنباتها حتى نقول انه تمت عملية نقل التكنولوجيا ، اما ما يجرى عليه العمل والذى يبينه فى الفرع السابق فلا علاقة له ببناء التكنولوجيا ونقلها ، انه فقط نقل لبعض منجزاتها والتى تستهلك بالاستعمال بعد فترة وربما تستهلك فنيا قبل تركيبها فى العالم النامى .

ولكن ما هى البيئة الصالحة والتربة المناسبة التى توفر شروط استنبات شجرة التكنولوجيا لدينا ؟

انها هى البيئة التى تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة ، والجهد الدؤوب اللازم لها . فرغم ان التنمية ونجاحها ، والتكنولوجيا وتقدمها يتبادلان التأثير دون شك ، الا ان التنمية ونجاحها هو الذى يولد التكنولوجيا ، وليست التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية . ان الواقع فى العالم المتقدم يؤكد ان التكنولوجيا هى وليدة التنمية الاقتصادية التى تحققت وليست التكنولوجيا هى التى حققت لهم التنمية الاقتصادية « فتوفر التكوين الاقتصادى والاجتماعى والحضارى بانجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر هو الذى دفع بها الى استخدام بعض المخترعات البسيطة - والتى ربما كانت معروفة من قبل فى مجتمعات أخرى - فى تطوير الانتاج تطويرا جذريا . وتطور هذه



الاضاع هو الذى ادى الى التقدم التكنولوجى وليس العكس ، ومن ثم فتصور ان استيراد التكنولوجيا المتطورة يخل قضايا التخلف قلب للمنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتجربة الغربية<sup>(١)</sup> .

ان منجزات التكنولوجيا التى تملأ العالم العربى اليوم هى ثمرة تطور حضارى طويل نسبيا ، واستيراد هذه المنجزات لا يمكن ان يولد عملية التطور ذاتها او يغنى عنها .

وبهذا نتبين ان الطريق الذى نسلكه فى ميدان التكنولوجيا طريق غير مجد ، ويحدد لنفسه هدفا لا يصلح لتحقيقه ، فالتكنولوجيا كما قلنا لا تنقل ونحن نصر على نقلها ، وهى تستنبت بالداخل ونحن نتجاهل هذه الحقيقة .

ومن هنا تظهر اهمية استراتيجية « جد الكفاية » بقدرتها على توفير البيئة المطلوبة لبناء التكنولوجيا بمفهومها السليم ، وبقيامها تحقيقا لفريضة الاستقلال باستنبات التكنولوجيا داخليا ، وبناءها فوق ارض الامة الاسلامية حتى تكون هذه الامة قد قامت بالتكاليف الاسلامية . فكيف تسلك استراتيجية « حد الكفاية » الطريق الى هذا ؟ . ان هذا هو موضوع الفرع التالى .

### الفرع الثالث — استراتيجية « حد الكفاية » وبناء التكنولوجيا :

توصلنا فى البحث السابق الى ان استراتيجية حد الكفاية تقوم على عناصر ثلاثة من اهمها فرض العمل على كل قادر ، وتشغيل كافة الامكانيات المتاحة ، من اجل انتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حد الكفاية المقرر .. وفى المطلب السابق من هذا البحث توصلنا الى ان ذلك سيؤدى الى خلق هيكل انتاجى خاص يتكون من صناعات صغيرة موزعة على مختلف المجالات تحقيقا لنشر نطاق الملكية الخاصة ، وتزامن الانتاج والتوزيع ، وهما مبدآن أساسيان فى النظام الاسلامى ، وذلك الى جانب الصناعات الكبيرة التى يضمها القطاع العام الذى تملكه الجماعة او الدولة وتديره الاخيرة .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠

وبناء على هذا الوضع فان التكنولوجيا المطلوبة لنا هي التي تستجيب لاعتبارات هذا الهيكل الانتاجي الجديد الذي يفرضه أسلوب استراتيجية حد الكفاية في الانتاج . فاذا كانت هذه الاستراتيجية تنطلق من استخدام كافة الامكانيات المتاحة للمجتمع في جميع المجالات فانها اذن تنطلق في الميدان التكنولوجي من التكنولوجيا الوطنية ، والتي يملكها المجتمع بالفعل قبل ان تتطلع الى التكنولوجيا التي انتجها الغرب لتحل مشكلاتهم لا مشكلاتنا . فالحقيقة ان افدح ما اصاب الدول النامية هو اغفالها هذه الحقيقة وتسليمها بأن تكنولوجياها المحلية بالية يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن واحلال تكنولوجيا حديثة محلها ، اذ ان هذا التفكير خاطيء من عدة وجوه .

**أولاً :** تلك تكنولوجيا نشأت واستقرت بالذات لانها كانت ملائمة لظروف المجتمع وهذه الملاءمة لا تختفى بين يوم وليلة ، لان المجتمع لا يقفز من حالة التخلف الى مستوى الدول المتقدمة في يوم وليلة ، ولذلك فان بعضها على الاقل يظل ملائماً لسنوات طويلة رغم بناء صناعات حديثة .

**ثانياً :** هذه التكنولوجيا بصفة عامة كثيفة العمالة : وهذا يتناسب مع رغبتنا في تحقيق العمالة الكاملة (كجزء من استراتيجية تحقيق « حد الكفاية ») .

**ثالثاً :** لان تطويرها ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضى جهداً ضخماً في تدريب العاملين<sup>(١)</sup> .

وبالتالى فيجب أن ننطلق من هذه التكنولوجيا وخاصة انها تتناسب وعادات الشعوب التي تجب مراعاتها بدلا من اكرائها على أن تصب نفسها في قالب الغربى فان ذلك أكبر عدوان على شعوبنا والتي تعيش في صراع مع مكرهها على هذا القالب ، وتقاومه بوعى أو بدون وعى .

ومن هذا المنطلق فاننا — في ظل استراتيجية حد الكفاية — سيكون لدينا مصدران نستقى منهما ما نبني به تكنولوجيا ذاتية :

(١) المرجع السابق ص ٥٤٨ — ٥٤٩ .

١ - ما تمثله التكنولوجيا المحلية أو ما يسميه البعض « تكنولوجيا الأهالي » .

٢ - التكنولوجيا العالمية ممثلة في الفكر العاني ونتائج البحث العلمي الذي هو ميراث انساني عام .

ومن هذين المصدرين يستقى علماءنا والباحثون منا ، ويبتكرون الحلول التكنولوجية للمشاكل التي تواجه الجهاز الانتاجي الذي تبنيه من جديد استراتيجية حد الكفاية . فالجهد المطلوب من مراكز البحث العلمي لدينا يتمثل اذا في خطوات ثلاث :

الاولى : تطوير التكنولوجيا المحلية بالعكوف على دراستها وتطعيمها بما هي في حاجة اليه حتى تقدم اكبر قدر ممكن من المساهمة الفعالة وبأقل تكاليف ممكنة .

الثانية : تطوير التكنولوجيا الاجنبية لظروفنا وليس ذلك بنقل منجزات التكنولوجيا القائمة ، وانما باستخدام نفس الفكرة التي استخدمها الغربيون مثلاً وانتاج ما تسفر عنه هذه الفكرة لدينا .

الثالثة : الابداع النابع من توفر الثقة في النفس ، فمن تكرر النجاح وتواليه يكتسب علماءنا دربة وثقة تجعلهم يبتكرون ما يعجز العقل الغربي عن تحقيقه لانهم لا يعيشون الواقع الذي يعيشه علماءنا في بيئة التنمية الجديدة .

وشيئاً فشيئاً تبنى التكنولوجيا الذاتية من خلال ما تحققه التنمية الاقتصادية من نجاح بعد أن توضع بذرتها في أرض صالحة وتربة مناسبة تتوفر بها شروط استنبات التكنولوجيا والتي ستطرح لنا المنجزات المطلوبة محلياً تلك المنجزات التي نستوردها اليوم على زعم انها التكنولوجية ، وتتطور هذه التكنولوجيا بمرور الايام ذاتياً وتسير في اتجاه مستقل عن الاتجاه الذي ربما يسلكه العالم المتقدم ذو الظروف والبيئات والمشكلات المختلفة عنا ، وعندها ربما يكشف اتجاه تكنولوجيتنا عن حلول وابتكارات تكنولوجية يعجز عنها العالم المتقدم ، ويستطيع ان يستخدم فكرتها في حل مشكلاته ، ومن ثم تتحقق المشاركة في ميدان التكنولوجيا حقيقية .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على أثر استراتيجية حد الكفاية على الواقع العلمى  
وما يترتب على استخدامها من تغيرات تصيب المجتمع وتزه من الاعماق  
وتظهره من كل ما علق به من تخلف فكرى وضعف نفسى وتدهور انتاجى ، ولقد  
تبين لنا ان هذه الاستراتيجية تقدم للامة الاسلامية ما يلى :

١ — تنقلها من التخبط بين الاستراتيجيات الانمائية التى درجت على  
تبنيها واحدة اثر أخرى ، وعادت منها بغير طائل ، وتقدم لها استراتيجية قادرة  
على توحيد جهودها من اجل هدفها فى التقدم والتنمية .

٢ — هذه الاستراتيجية تعطى الامة الاسلامية ما تفتقده من شيرط جوهري  
لا يمكن ان تتم فى غيبته أية تنمية ، الا وهو « الاعتماد على النفس » .

٣ — يترتب على ما سبق « تحقيق الاستقلال فى شتى الميادين فيخلصها  
من أسر رأس المال الاجنبى ، ومن التبعية التكنولوجية ، وأهم من كل هذا  
التبعية الفكرية التى تقضى على هوية الامة وتذيب شخصيتها » .

٤ — تمنح هذه الاستراتيجية الامة الاسلامية هيكل انتاجيا يختلف عن  
الهيكل القائم ، هيكل اديه القدرة على تحقيق هدف حد الكفاية لكل فرد  
ويتشكل وفقا لمبادئ الاسلام فى نشر نطاق الملكية الخاصة ، وتوفير العمل  
وفرصه على كل قادر .

٥ — تعتبر ايجاد هيكل انتاجى جديد فرصة مناسبة لبناء تكنولوجيا ذاتية  
تنطلق من شجوب الموقف الحالى الذى يتمثل فى إستيراد منجزات التكنولوجيا  
الاجنبية على زعم انها تكنولوجيا وما هى بتكنولوجيا .

٦ — من كل ما سبق يتضح لنا ان استراتيجية حد الكفاية استراتيجية  
شاملة تقدم الحلول لمشكلات التخلف المختلفة ، الانتاجية والفنية والمالية  
وهيها ، ذلك انها ليست سوى العودة الى الاسلام وتطبيقه ، وهو كفيل بتقديم  
الحلول لكل مشكلة تواجه المجتمع . « ما فرطنا فى الكتاب من شيء » .

## نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة الحلقة الأخيرة من منهج التنمية في الإسلام، والتي تمثلها إستراتيجيته في الانتاج ، ونستطيع ان نضع اهم نتائجها فيما يلي :

١- الانتاج في الاسلام وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالها ، وهو مسئولية كل من الافراد والدولة تبعا لما وضعه تنظيم الاسلام للملكية من امكانيات في يد كل طرف . ومسئولية الدولة في هذا المجال متضاعفة لما تمثله الامكانيات التي يضمها القطاع العام من ضخامة ، ولما لها من حق الاشراف على حسن استخدام القطاع الخاص لما تحت يده من امكانيات .

٢ - يقوم الفكر الاسلامي على الايمان بان مجموعة الاهداف التي يمثل تحقيقها تطور المجتمع ورقية بصفة مستمرة ، ووسائل تحقيق هذه الاهداف يجمعها كلها تحقيق حد الكفاية لكل مواطن ، ومن ثم يتخذ منها استراتيجية انتاج اسلامية تقوم على توفير ما لا بد منه لكل فرد بدون اسراف او تقتير ، وتستند على حق الفرد في موارد الجماعة ، وكفاية تلك الموارد للجميع ، الى جانب ما فرضه الله تعالى من تكافل بين اخوة الاسلام ، وتتضمن عناصر ثلاثة هي : توجية كل الامكانيات للقضاء على الفقر ، ثم فرض العمل على كل قادر واجباره عليه كما يجبر على القيام بكل فروض الاسلام ، ثم اخيرا تزامن الانتاج مع التوزيع .

٣ - استراتيجية حد الكفاية تعطي الامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة في الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال في كل ميدان ، وتقيم لها هيكل انتاجيا جديدا يعطي فرصة لبناء تكنولوجيا ذاتية خاصة بها تشارك بها وتدخل عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح .

٤ - تمثل هذه الاستراتيجية حولا مثلى لكل ما تعانيه الامة الاسلامية من مشكلات مالية وفنية وثقافية وفكرية ، اذ انها تعني تطبيق الاسلام لا أكثر ، بما يحمل من امكانيات تقديم الحلول لكل مشكلة « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

### نتائج الباب

نبحثنا في هذا الباب « منهج التنمية في الاسلام » في فصول ثلاثة تكفل الاول منها ببيان المرتكزات الاساسية لهذا المنهج ، وتكفل الثانى بتقديم تنظيم الاسلام للملكية ، وتكفل الثالث ببيان الاستراتيجية التى ينصح الاسلام بها في ميدان الانتاج ممثلة في « استراتيجية حد الكفاية » ونستطيع ان نضع أهم نتائج هذا الباب فيما يلى :

١ - أولى خطوات منهج التنمية في الاسلام هى اقامة المجتمع الاسلامى . ويتطلب ذلك اليوم توفير مرتكزات اساسية لا يوجد المجتمع الاسلامى بدونها وهى : تخليص أرض الاسلام من صراع المذاهب فوقها وعلانها ارضا اسلامية تؤمن بانه « ان الحكم الا لله ، امر ان لا تعبدوا الا اياه ، ذلك الدين القيم » فاذا خلصت الارض للدين القيم ، تطلب الامر ان يبنى الانسان الذى يعيش فوقها على القيم الاسلامية حتى يكون لبنة صالحة للاسهام في بناء التنمية ، وذلك هو المرتكز الثانى الذى ان تحقق خلق شعبا اسلاميا يأخذ زمام أمره بيده ، فيجبر حكامه على أن يحققوا الاخوة الاسلامية بما تعنيه من وحدة وتكامل اقتصادى ، وبدون هذه المرتكزات الثلاثة فلن يصلح لهذه الامة بناء .

٢ - اذا تحقق الوضع السابق فان الخطوة الثانية في منهج التنمية الاسلامى تتمثل فيما يقدمه الاسلام من تنظيم خاص للملكية يقوم على الشكل المزدوج الذى يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة في تناسق يجعل من هذا التنظيم اداة انمائية على جانب كبير من الاهمية ، حيث تمثل الملكية الخاصة في طريقة اكتسابها ، وطريقة انفاق ثمارها ، والنطاق التى هى عليه ، تحقيقا للتنمية الاقتصادية في كل خطوة من هذه الخطوات ، وكذلك يجعل من الملكية العامة . ويقدم لنا هذا التنظيم بموقف الاسلام من فكرة « الفضل » وطريقة التصرف فيه ، جهازا لتمويل التنمية الاقتصادية .

ويعتبر هذا التنظيم للملكية خطوة في تحقيق التنمية لا تقل عن المرتكزات الثلاثة السابقة ، الى درجة ان الاخلال به ينفى عن المجتمع وصف الاسلام .

٣ - فإذا تحقق للمجتمع وصف الاسلام باقامته على المرتكزات السابقة والشكل المزدوج للملكية ، فان الحلقة الاخيرة في منهج التنمية في الاسلام تتمثل في اتخاذ تحقيق « حد الكفاية الاسلامى » استراتيجية للانتاج ، بحيث يكون الانتاج هادفا الى اشباع حاجة الجميع وتوفير مستوى المعيشة اللائق من غير اسراف ولا تقتير لكل مواطن ، بما تمثله هذه الاستراتيجية من مواقف محددة ازاء الانتاج تتمثل في :

(أ) اعتبار الانتاج وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالها وجعله مسئولية كل من الفرد والدولة .

(ب) تضم هذه الاستراتيجية عناصر جوهرية ثلاثة هي : القضاء المباشر على كل أشكال الفقر ، فرض العمل على كل قادر ، وتزامن الانتاج والتوزيع .

(ج) تعتمد هذه الاستراتيجية على تكافل المسلمين ، والايمان بكفاية الموارد في المجتمع لسد حاجة الجميع ، وحق كل فرد في موارد الجماعة .

(د) تعطي هذه الاستراتيجية للامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة في الاعتماد على النفس ، تحقيق الاستقلال في جميع المجالات .

(هـ) تقدم هذه الاستراتيجية حولا لجميع مشكلات المجتمع ، اذ هي ليست الا تطبيق الاسلام القادر على حل كل هذه المشكلات .

٤ - لقد سبق لهذا المنهج ان طبق وجاء بافضل النتائج حيث قضى على الفقر وحقق التقدم ، فلم يوجد في المجتمع فرد لم يصل الى « حد الغنى » أى تحقيق الكفاية من جميع الوجوه ، وملكة نصاب فوق ذلك ، ولم تجد الدولة من يأخذ الزكاة . وكان ذلك على يدى عمر بن عبد العزيز الذى لم يفعل أكثر من تطبيق الاسلام في شتى مجالات الانتاج والاستهلاك والعدالة وعدم الظلم . « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من أتبع رضوانه سبيل السلام ، ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم » (١) .

## الباب الثالث

### مشكلات التنمية والمنهج الاسلامى

تمهيد :

يتحدث كتاب التنمية الاقتصادية عن عدة عقبات يرونها حواجز تحول بين البلاد النامية ، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويقصدون بهذه العقبات ، ما تواجهه هذه البلاد من مشكلات ، يمثلها وضع عوامل الانتاج ، من عمل ورأس مال وتكنولوجيا وموارد طبيعية ، وما يحيط بها من اعتبارات ، تجعلها لا تعطى التنمية الاقتصادية ما يدفعها قدما الى الامام .

ولقد بلغ الاهتمام بهذه المشكلات حد افرادها بالتأليف واعتبار دراستها هى دراسة للتنمية الاقتصادية ، وايجاد الحلول لها يعنى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وهذه المشكلات يكمن اهمها كما قلنا فى نوعية ونمية عوامل الانتاج المتاحة ، واطهرها المشكلة السكانية ، ومشكلة التمويل اللازم للتنمية ، ومشكلة استخدام التقدم التكنولوجى الذى بلغ ما بلغ فى العالم المتقدم .

والى جانب هذه المشكلات فان العالم المتخلف يزخر بكثير غيرها ، الا ان هذه الثلاث تمثل المشكلات الرئيسية من بين الجميع ، والقدرة على التغلب عليها تمكن من التغلب على غيرها من المشكلات ، وقدرة المنهج الانمائى على حلها هى المحك الرئيسى لاختباره والتعرف على مدى صلاحيته .

ولقد تعرفنا من خلال دراستنا على المناهج التى يحتمل ان تحل هذه المشكلات على ضوء ما تقدمه من مبادئ ونظرات وقيم ، ونريد فى هذا الباب ان نعرض اهم مشكلتنا على هذه المناهج لنتبين مدى قدرة كل منهج على تقديم الحل الناجح لهذه المشكلات ، وذلك بان نعرض المشكلة فى وضعها القائم وما تمثله من تحد لتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد الاسلامية ، ثم نردف ببيان الحل



الذى درجت المناهج المستوردة على تقديمه لهذه المشكلات ، ثم نعرض للحل الذى يقدمه لها المنهج الإسلامى .

ونحن بهذا الأسلوب فى عرض ودراسة المشكلة ، نقدم دراسة مقارنة للمناهج المستوردة بالمنهج الإسلامى من ناحية ، ونقدم حلا للمشكلات الرئيسية التى نعرض لها من ناحية أخرى ، وحتى تكون دراستنا أكثر دقة ، ومقارنة المناهج أكثر دلالة ، فإننا سنتخذ من العالم العربى مثالا للعالم الإسلامى الكبير ، لنرى مدى قدرة هذه المناهج على حل هذه المشكلات بصورتها القائمة فى العالم العربى ، كمنطقة تمثل العالم الإسلامى .

وفى فصول هذا الباب سنعرض لدراسة المشكلات الثلاث كما يلى :

**الفصل الاول : السكان والتنمية والمنهج الإسلامى .**

**الفصل الثانى : مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامى .**

**الفصل الثالث : مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامى**

## الفصل الأول

### السكان والتنمية والمنهج الاسلامى

تمهيد :

ليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية ، على أن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية ، فهم اداتها ووسيلة تحقيقها ، وهم الغاية والهدف منها .

والوضع السكانى فى العالم الاسلامى بعامة والعالم العربى منه بخاصة وضع غريب ، حيث ادت اسباب عديدة الى سيادة نوع من توزيع السكان فى هذا العالم ، أدى الى أن يكون السكان من حيث الكم ، والنوع ، مشكلة تفرد لها مؤلفات وتقتصر لها الحلول المتعددة . مشكلة ان لم تجذب جهود التنمية الى الخلف فهى لا تدفعها الى الامام ، وكفى بذلك اشكالا . ولقد شاع الحديث عن المشكلة السكانية فى بعض البلاد الاسلامية الى ان اصبح الحديث عنها يدور لا بين المهتمين بشئون التنمية فى الداخل والخارج فحسب ، وانما بين عامة الناس ايضا . ولا شك ان السكان فى العالم الاسلامى من حيث الكم — القلة والكثرة — يمثلون فى ظل الاوضاع الفكرية القائمة وبمقاييسها ، مشكلة ربما تستعصى — بل تستعصى فعلا — على الحل . ويحتتم علينا ان ننظر اليها من وجهة نظر أخرى .

وفى هذا الفصل سنقدم دراسة لهذه المشكلة تتناول وضعها القائم ، ثم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة ، وتلك التى يقدمها المنهج الاسلامى ، حتى نتبين أى المناهج يملك ان يخلصنا من ضغط هذه المشكلة ، وذلك فى مباحثه الثلاثة الاتية :

- البحث الاول : الوضع السكانى القائم فى العالم العربى .
- البحث الثانى : المناهج المستوردة والوضع السكانى القائم .
- البحث الثالث : المنهج الاسلامى والمشكلة السكانية .

## المبحث الاول الوضع السكاني القائم في العالم العربي

تمهيد :

للتعرف على موقف المناهج الانمائية من اسلامية واشتراكية ورأسمالية من مشكلة السكان ، ومدى قدرتها على حلها ، وهو ما خصص له المبحثان الاخيران من هذا الفصل كان من الضروري ان نتعرف اولاً على الوضع السكاني للعالم العربي (كمثل للصورة الاسلامية) ، ونوعية المشكلة السكانية التي يواجهها ، من حيث خصائصها التي تميزها ، واسباب ظهورها والنتائج التي ادت وتؤدي اليها . ذلك ان التعرف على المشكلة واسبابها ، هو المقدمة الضرورية للتعرف على سبل الحل وتنفيذها .

وهذا المبحث سيقدم لنا الوضع السكاني القائم في العالم العربي في المطالب الثلاثة التي يتكون منها وهي :

- المطلب الاول : حقيقة الوضع السكاني في العالم العربي .
- المطلب الثاني : اسباب الوضع السكاني القائم في العالم العربي .
- المطلب الثالث : نتائج الوضع السكاني القائم في العالم العربي .

### المطلب الاول

#### حقيقة الوضع السكاني في العالم العربي

يتصف الوضع السكاني في العالم العربي بمجموعة من الصفات خلقت منه مشكلة فعلية تواجه شعبه ، فهم في جملتهم يمثلون وضعا ، وفي نسبتهم الى دولهم يمثلون وضعا آخر ، فسلطان العالم العربي ربما يمثلون حجما امثلا اذا قيس بموارد هذا العالم ومناخته الشاسعة التي تضم تلك الموارد ، غير ان توزيعهم على اجزاء هذا العالم خلق منهم مشكلة في كل بقعة ، فهم حيث يكثرون يمثلون مشكلة التضخم السكاني الحادة ، وحيث يقلون يمثلون ندرة او قلة سكانية . وكلا المشكلتين تقف عقبة في وجه التقدم الاقتصادي ما في ذلك شك . ويتضمن هذا المطلب توضيحا لهذه الحقيقة في فروع الثلاثة الآتية :

### الفرع الاول : وضع العالم العربى السكانى بين اقاليم العالم •

يقسم المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية العالم الى ثلاث مناطق :

١. — منطقة كثيفة السكان •
٢. — منطقة متوسطة السكان •
٣. — منطقة قليلة السكان •

وذلك من حيث عدد السكان ونسبتهم الى المساحة التى يعيشون عليها ، ويعرف ذلك بالكثافة الجغرافية ، وربما ينسبونهم الى المساحة المستغلة فيعرف ذلك بالكثافة الاقتصادية ، والتى تعتبر مؤشرا ادى من المؤشر الاول (١) غير ان توزع الثروات على مناطق الارض توزيعا اقرب ما يكون الى العدل ، يجعلنا نرى فى المؤشر الاول « الكثافة الجغرافية » مؤشرا ذا قيمة وخاصة بالنسبة للعالم العربى والذى يثبت الواقع ان صحاريه ومناطقه التى توصف بالجرداء ، تضم من الثروات ما يفوق بكثير ما تضمه الارض الزراعية ، بل ان دول صحارية هى اليوم اغنى دوله ، ومن ثم فان مؤشر الكثافة الجغرافية التى يتحدث عنه المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية ، يمكن ان يبين لنا وضع العالم العربى ككل ، وما اذا كان منطقة كثافة سكانية ام كان منطقة قلة سكانية •

ان كتاب الجغرافيا الاقتصادية يعتبرون المنطقة قليلة السكان اذا كان عدد السكان فيها يقل عن ٧٠ نسمة فى الميل المربع ، ومتوسطة السكان اذا كان يقطنها ما بين ٧٠ الى ٢٠٠ نسمة فى الميل المربع ، وكثيفة السكان اذا كانت فوق ذلك (٢) •

فما هو موقف العالم العربى من هذا التقسيم ؟

ان العالم العربى كما يتضح من الجدول الاتى ، يضم مساحة قدرها ١٣.٠٠٠.٠٠٠ ميل مربع ، يعيش فوقها عدد من البشر لا يتجاوز ١٤٠ مليوناً ، طبقا لاعلى التقديرات المنشورة عن بلاد هذا العالم • وبذلك يكون عدد السكان

(١) د. نصر السيد نصر — قواعد الجغرافيا الاقتصادية — مكتبة عين شمس

... ط. ٣. ص ١٣٣ — ١٣٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ — ١٣٧

في الميل المربع من العالم العربي هو ١٠.٧ نسمة ، وعليه فان العالم العربي  
يعتبر منطقة قليلة السكان طبقا للمقياس السابق الاشارة اليه .  
عدد السكان والمساحة في بلاد العالم العربي<sup>(١)</sup>

الدولة	عدد السكان ١٩٧٥	المساحة كم <sup>٢</sup>
العربية السعودية	٧٦٦٠٨٠٠	٢١٤٩٦٩٠
اليمن الشمالية	٥٥٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
اليمن الجنوبية	١٣١٤٥٠٠	٢٨٧٦٨٣
عمان	٨٢٥٠٠٠	٢١٢٤٥٧
الامارات العربية	٢٥٠٠٠٠	٨٣٦٦٠
قطر	١٥٥٠٠٠	١١٠٠٠
البحرين	٢٢٧٧٥٣	٥٩٨
الكويت	٦٨٥٠٠٠	١٦٠٠٠
الاردن	٢١١٩٠٠٠	٩٧٧٤٠
سوريا	٦٤٧١٠٠٠	١٨٥١٨٠
لبنان	٢٩٣٨٠٠٠	١٠٤٠٠
العراق	١٠٢٨٥٠٠٠	٤٣٤٩٢٤
مصر	٤٠٨٦٢٠٠٠ <sup>(٢)</sup>	١٠٠١٤٤٩
ليبيا	٢٠٦٧٠٠٠	١٧٦٠٠٠٠
تونس	١٣٩٠٠٠٠٠	٦٤١٥٠
الجزائر	٥١٢٦٠٠٠	٢٤٦٦٨٨٣
المغرب	١٢٧٥٧٠٠٠	٤٤٥٠٥٠
موريتانيا	٢٠١٦٠٠٠	١٠٣٠٧٠٠
السودان	١٥١٨٦٠٠٠	٢٥٠٥٨١٣
الصومال	٣٠١٩٠٠٠	١٠٧٥٠٠
	١٣٣٤٠٤٠٥٣	١٣٠٦٥٨٧٧

(١) د. مصطفى مؤمن : قسرات العالم الاسلامي المعاصر مشاراليه في السوق  
الاسلامية المشتركة ، د. محمود محمد بابللي ، دار الكتاب اللبناني ،

بيروت سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) تقديرات سنة ١٩٧٨ م .

بل ان اشد دوله كثافة لا يصل عدد سكانها الى الاميال المربعة من مساحتها ، أكثر من ٤٠ نسمة في الميل المربع . وهكذا نرى ان العالم العربى كمناطق اقليمية واحدة ، لا يقع بين الاقاليم ذات الكثافة السكانية المرتفعة بل ولا حتى بين الاقاليم ذات الكثافة المتوسطة ، وانما هو اقليم ذو قلة سكانية ، يمكن التعايش معها ، اذ هى ليست قلة حادة .

فما الذى خلق منها مشكلة سكانية ، فى صورة تضخم سكانى فى بعض المناطق وقلة حادة فى مناطق اخرى ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى .

#### الفرع الثانى : توزيع السكان فى العالم العربى ودوره فى خلق المشكلة .

منذ فجر التاريخ الاسلامى والعالم العربى يعيش وحدة واحدة بحدود مفتوحة سواء كانت هناك وحدة سياسية بين اقاليمه ام لم تكن ، فاستقلال بعض الدول بحكم بعض اجزاء العالم العربى طوال الفترة منذ صدر الاسلام الى الحرب العالمية الاولى ، لم يكن يمنع وحدة العالم العربى بل والعالم الاسلامى ككل ، فكان الانتقال يتم بحرية تامة من منطقة لآخرى دون أية عوائق ، بل كان الفرد يولد فى المغرب العربى ، ويتلقى العلم فى الجزيرة العربية والعراق ، ليتولى الوزارة او غيرها من الاعمال فى مصر .

ومنذ الحرب العالمية الاولى ، وانتصار الدول الاوربية على دولة الخلافة الاسلامية ، اقام الاستعمار المنتصر فواصل غير طبيعية بين اجزاء الامة الواحدة ، لتتبع خلف هذه الفواصل مجموعة من الدويلات او السلطنات او الامارات ، وذلك كشرط لاتمام الصلح مع تركيا - اتاتورك سنة ١٩٢٢ (١) . فلما اجبر الاستعمار بكفاح الشعب العربى على الرحيل بعد الحرب الثانية خشى ان تنصهر هذه الكيانات بعضها فى بعض فاقام الجامعة العربية لتحضى تجزئة الامة العربية ، ولتبقى على استقلال دولها ودويلاتها (٢) ، حتى لتضم

(١) د. محمد البهى - الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة

مكتبة وهبه - القاهرة ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ١٤٦

(٢) المرجع السابق ص ١٤٧

هذه الجامعة ١١ دولة من دولها لا يصل مجموع سكانها مجتمعة عشرين مليونا من البشر ، أى أقل من المليونين لكل دولة منها ، بل أن بعضها مثل قطر لا يزيد سكانها عن ثمن المليون الا قليلا .

وهكذا وجدت الدويلات العربية بصورة غير طبيعية ، وحيل بين الشعب وحرية الانتقال من بلد عربى الى آخر ، وادت ظروف النمو السكانى خلال نصف القرن الماضى الى انقسام العالم العربى الى مناطق ثلاث من حيث الاوضاع السكانية ، منطقة تعاني من تضخم سكانى ، وثانية تعاني من ندرة سكانية لا تقل اعاققتها للتقدم الاقتصادى عن التضخم السكانى ، وثالثة الى حد ما تعيش فى وضع بين التوازن والقلّة ، وربما لا تتجاوز هذه المجموعة دولة او دولتين من دول الشمال الافريقى ، بينما تضم منطقة السبع عشرة مصر وربما تونس ، وبقية دول المنطقة الست عشرة او السبع عشرة تمثل وضع الندرة السكانية بصورة واضحة .

وهكذا نرى أن العالم العربى بسكانه ومساحته ، كان يمكن أن يكون قريبا من التوازن السكانى ، وخاصة اذا اخذنا فى الحسبان ما يتمتع به الشعب العربى والشعب الاسلامى بصفة عامة من خصوبة عالية ، غير أن توزيع هؤلاء السكان بالصورة الحالية خلق منهم مشكلة حيث حلوا ، نستطيع ان ندرك ابعادها من الفرع التالى :

### الفرع الثالث — ابعاد الوضع السكانى فى العالم العربى :

انتهى الوضع بالدول العربية بعد تقسيمها ، واختلاف معدل النمو السكانى بمناطقها فى الخمسين عاما الماضية ، الى ان اصبحت تتكون من مجموعتين اساسيتين ( اذا تجاوزنا عن دولة او اثنتين يقعان فى منطقة بين التوازن والقلّة السكانية ) هما :

١ — قطر واحد من أقطار العالم العربى ( مصر ) لا يمثل من مساحة العالم العربى سوى ٨٪ فقط يقطنه أكثر من ٤٠ مليونا يمثلون قرابة ٣٠٪

من سكان العالم العربى ، مما جعل مصر تعاني من مشكلة سكانية ، فاقم منها قمبر نظر الانظمة الحاكمة التى تعاقبت على حكمها فى القرن العشرين ، فلم تلتفت الى ضرورة استغلال المساحات الشاسعة التى يمكن ان تقوم عليها مجتمعات بشرية ، فاستمر السكان تابعين فى منطقة وادى النيل ودلتاه • اى فى مساحة تمثل  $3 \frac{1}{2} \%$  فقط من مساحة القطر المصرى ، تاركين مساحاته الشاسعة والمالحة للاستغلال فى سيناء والساحل الشمالى ووادى قنا وغير ذلك من المناطق ، والتى تضم الكثير من الثروات دون استغلال •

٢ - بقية اجزاء العالم العربى والتى تمثل  $94 \%$  من اجمالى مساحته لا يعيش عليها من البشر ما يكفى لتحقيق الاستغلال الامثل لمواردها ، ومن ثم تعيش هذه البلاد فى تخلف اقتصادى ولا تقوى على تحقيق التنمية ، بسبب مشكلة عكس مشكلة التضخم السكانى وهى الندرة السكانية ، حيث يعجز البشر فيها عن توفير الايدى العاملة الضرورية لاستغلال مواردها وبخاصة فى القطاع الزراعى بالعراق والسودان •

وهكذا ترتب على سوء توزيع السكان فى العالم العربى ان مثلوا مشكلة حيث يكثر ، ومثلوا مشكلة حيث يقلون ، ويعجزون عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى حالة الكثرة وحالة القلة • وهذه هى حقيقة الوضع السكانى بينها هذا المطلب لننتقل منها الى تقصى الاسباب التى ادت اليها فى المطلب التالى •

## المطلب الثانى

### اسباب الوضع السكانى القائم فى العالم العربى

#### الفرع الاول - العالم العربى والتجزئة :

للسنا حقيقة الوضع السكانى القائم اليوم فى العالم العربى ، واتضح لنا انها تتمثل فى نمو سكانى مرتفع فى مصر ، ادى الى وجود مشكلة تضخم سكانى تعرقل جهود التنمية الاقتصادية بتضافرها مع غيرها من المشاكل التى ليس اقلها تبنى مناهج لا تقوى على تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تتمثل فى نمو سكانى دى نسبة مرتفعة فعلا فى بقية اجزاء العالم العربى ، الا ان ارتفاعه



هذا يعجز عن ان يحقق التوازن السكانى فى هذه البلاد ، مما يجعلها ايضا تعيش فى مشكلة سكانية لا تقل من حيث اثرها على جهود التنمية عن مشكلة التضخم السكانى بمصر ، ان لم تفقها خطورة • وواضح امامنا ان السبب فى خلق المشكلتين السكائيتين هو عدم السماح بانسياب السكان بين المنطقتين ، ذلك الانسياب الذى كان قائما طوال عهود العالم العربى الاسلامى ، وحتى قيام الاستعمار الاوروبى بتجزئة العالم العربى بعد غدره بأمانى الشريف / حسين الذى خدعوه فانخدع ، وانضم اليهم ضد الخلافة العثمانية •

فاذا كانت هذه التجزئة هى سبب عدم امتصاص الزيادة السكانية فى مصر من ناحية ، وهى سبب عدم تحقيق التوازن السكانى فى بقية البلاد المفترقة الى الزيادات السكانية من ناحية اخرى ، فلماذا الحرص على هذه التجزئة ومن اصحاب المصلحة فيها ؟ •

ذلك هو ما سنعرفه من الفرع التالى :

#### الفرع الثانى - تجزئة العالم العربى والمصالح الاستعمارية :

يخطئ من يظن ان الدول الاستعمارية عندما اكرهت على اخلاء العالم العربى من قواتها العسكرية ، قد تخلت عن مطامعها او عن قيامها باستغلاله ، ربما بصورة تفوق استغلالها له ابان الاحتلال العسكرى الذى مارسته عليه •

ان العالم الاستعمارى يوم ان رحل من البلاد العربية كان قد اقام من الانظمة ما يكفل له تحقيق هدفه ، وكانت وسيلته الى ذلك هى جرمان الامة العربية من ان تكون صاحبة قوة • ولكن ما هى مصادر القوة التى يخشى منها المستعمرون على مصالحهم ؟ ان واحدا منهم يتحدثنا عن ذلك فى معرض حديثه عن الصراع الدائر بين دويلات العالم العربى فيقول : ان عامل القوة الاهم هو تعداد السكان ووجود الزيت<sup>(١)</sup> ، هذان هما عاملان القوة فى الشرق الاوسط ،

(١) ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط ، تعريب خيرى حباد ، دار العلم ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٦٦ ص ١٩٨

فاذا استطاع الغرب ان يحول دون تلاقيهما معا فقد تمكن من حرمان الامة العربية من مصدر قوتها فتبقى قدراتها البشرية بعيدا عن قدراتها المالية ، تمثل الاولى مشكلة تضخم سكانى بمصر ، وتمثل الثانية قوة عاطلة لا تجد مجالات لا متصاصا ، ويبقى التخلف هنا وهناك لا تجدى معه ايدى عاملة رخيصة بمصر اذ ينقصها رأس المال ، ولا أموال الزيت بليبيا والسعودية ودويلات الخليج ، اذ تنقصها الايدى العاملة •

وطالما استمر العالم العربى مجزءا بهذه الصورة متخلفا بهذا القدر ، فان أمن المنطقة من وجهة نظر المستعمر يكون متحققا •

يقول ليونارد بايندر مضيئا الى عاملى القوة السابقين :

ويجب ان يسند اعتبار الامن فى الشرق الاوسط استمرار النظام الراهن ، ويعنى هذا بعبارة اخرى ان امنا الوطنى فى الشرق الاوسط يعنى امن الدول القائمة فرادى لا أمن العالم الاسلامى او العروبة جمعاء<sup>(١)</sup> • فالى هذا الحد يعترف سياسى غربى كبير مثل « بايندر » بان امنهم القومى يرتبط بالابقاء على تجزئة البلاد العربية والحيولة دون ان يكون للزيت اعداد سكانية تستخلصه من انياب الغرب ، او ان تكون للاعداد البشرية فرصة استخدام قدراتها فى ظروف أفضل • وان خلق اسرائيل وتدعيم وجودها وبذل الجهود الجبارة لا كسابها شرعية الوجود بين جنبات الامة الاسلامية لا يبعد كثيرا عن فكرة الامن هذه • بل ان بايندر ليصرح بذلك فيقول ان فكرة وجود مصلحة قومية عربية تؤلف تهديدا لمصلحة الامن لجميع الدول القائمة فى الشرق الاوسط<sup>(٢)</sup> كما يذكر ان اسرائيل قد حققت الغرض الاستعمارى من وجودها وهو الذى يتمثل فى الحيولة دون قيام وحدة عربية فيقول : وقد ادى وجود اسرائيل دوره كعامل استقرار فى القضايا القائمة بين العرب انفسهم ، عن طريق الحيولة دون أية تغييرات بنيانية كبيرة فى المنطقة<sup>(٣)</sup> •

(١) المرجع السابق ص ٣٩٩

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٩

ولكن هذه الاستعمار هو الذى يكرس التجزئة بمفرده ام انه رسمها وترك  
أمر تنفيذها لمن يشاركه الاهتمام ببقائها ؟ •

الحقيقة ان الاستعمار حقق تجزئة الوطن العربى لتحقيق امنه من وجهة  
نظره السابقة لكنه حرص ان يقيم الى جواره اصحاب مصلحة فى تكريس التجزئة  
بحيث يتحقق هدف الاستعمار دون ان يظهر له الا اقل الادوار • واصحاب  
المصلحة الآخرون هم من سنتعرف عليهم من الفرع الثالث •

### الفرع الثالث — صراع الانظمة العربية وتكريس التجزئة :

لم يكن الاستعمار لينجح كل هذا النجاح فى الإبقاء على تجزئة الوطن  
العربى وضرب كل محاولات الوحدة بين اجزائه لولا المساعدات التى تقدم  
له فى صورة ما تراه الانظمة الحاكمة فى البلاد العربية مصلحة عليا لها ،  
ويعترف « بايندر » بهذه المساعدة التى قدمت للعالم الاستعماري فمكنته  
من المحافظة على أمنه • او على حد تعبيره فى الحفاظ على هذا الطراز من  
الامن<sup>(١)</sup> اذ يقول : « قد يكون من السهل عن طويق الربط بين اعتبار الامن  
وبين الدول الزاهنة ، والتمييز بينه وبين المذهبية العنصرية الواحدة المسيطرة  
دستوريا ، ان نربط بين هذا الاعتبار ايضا وبين وجود صفوة حاكمة مختارة •  
ومع اختلاف التأييد الشعبى للحكومات القائمة بين دولة واخرى فان من الواضح  
ان هذه الحكومات بسياسيتها ، واداريها ، وضباطها والفئات الحاكمة فيها ،  
تجد مصلحتها فى استمرار استقلالها • واذا شئنا المضي بعيدا بوجهة النظر هذه ،  
تبين لنا فى بعض الحالات ان الخطر الذى يهدد امن الدولة ، داخلى بغير  
ما هو خارجي • وينطبق هذا القول بوجه خاص على ايران ، وعلى معظم الدول  
العربية<sup>(٢)</sup> وان ظاهرة شعارات الوحدة التى تملأ اجواء العالم العربى  
وتسود صفحات دساتيره لتعكس هذا الوضع الذى تشعر فيه الانظمة الحاكمة  
بان مصلحتها فى تكريس التجزئة ، بينما الشعب العربى ومصلحته تتطلب  
تحقيق الوحدة فلا تجد هذه الانظمة الا تبني شعارات الوحدة لفظا والدخول

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

في صراع مع غيرها من الانظمة ، وتمضى السنون ويأكل الشعب العربى في جملته شعارات لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وعند الضرورة لا تمنع هذه الانظمة من اقامة بعض اشكال الوحدة النى لا تلبث ان تلغى او حتى تهمل دون ان يتخذ قرار بالغاءها •

وهكذا تتضافر مصالح الاستعمار مع مصالح « الصفوة الحاكمة المختارة » في العالم العربى ، تتضافر من اجل تكريس تجزئة العالم العربى ، ومن ثم ابعاد عاملى القوة ( الاعداد البشرية والزيت على حد تعبير « بايندر » السابق ) عن التلاقى ليبقى الانسياب السكانى بين البلاد العربية ممنوعا ، وتبقى مشكلات التضخم في مواطنها ومشكلات الخفة السكانية في مواطنها ، كلاهما يصنع مشكلة حيث حل •

والى جانب صراع الانظمة الحاكمة فلقد استورد العرب ما يقسمهم أكثر واكثر عندما استوردوا مناهج التنمية ، فانقسم العرب الى دول اشتراكية تقدمية واخرى رجعية رأسمالية • واتخذ الاستعمار من هذا التصنيف لهذا لصراع الانظمة الحاكمة السابق ، وعمد كل فريق الى التربص بالآخر ، ان لم يكن بتدبير الانقلابات فبإثارة القلاقل • واصبح كل فريق ينظر الى الآخر نظرة المتربص ، يصافحه بيد ويخفى بالآخرى خنجر الطعنات •

هذا هو ما ابقى على التجزئة وحال دون تحقيق انسياب عناصر الانتاج بين اجزاء الوطن العربى ، صناعة استعمارية حافظ عليها صراع الانظمة ، والمناهج التى صدرها الاستعمار ليستخدمها العرب ، الامر الذى ادى الى اموا النتائج التى سنتعرف عليها من المطلب التالى •

### المطلب الثالث

#### نتائج الوضع السكانى القائم في العالم العربى

تعرفنا على الوضع السكانى القائم في العالم العربى ثم تبينا الاسباب التى خلقتة والأوضاع الخارجية التى تكرسه ، ويبقى لا استكمال صورة هذا الوضع ان نتعرض بإيجاز للنتائج التى ترتبت عليه ، وليكن في شكل اشارات لاهم هذه النتائج •

ان اهم النتائج التي ترتبت على تكديس السكان في منطقة من العالم العربي مع جذب منطقة أخرى منه يمكن اجمالها في ثلاث هي :

- ١ — اختلال توزيع الثروة بين اجزاء المنطقة •
  - ٢ — سوء استخدام الموارد الاكثر توافرا بكل منطقة •
  - ٣ — استمرار تحقيق هدف الاستعمار من استغلال خيرات المنطقة وجعلها سوقا واسعة لمنتجاته •
- وستتناول هذه النتائج الثلاث في فروع المطلب الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول — التوزيع المختل لثروة الوطن العربي :

منطقة العالم العربي كجزء من منطقة العالم الاسلامي ، خلقها الله تعالى منطقة متصلة الاجزاء متكاملة في كل شيء الى تقويم عليها الامة الوسط وتمازس من فوقها دور الشاهد على الناس • هذا الاقتصاد المتكامل في طبيعته قدشوهته عملية التجزئة التي اجراها الاستعمار ، وكريستها الانظمة المتصارعة ، وشهدت الجامعة العربية هذه العملية ولم يحل وجودها دون استمرارها ، بل لقد اسبغ عليها ثوب الشرعية •

لقد ترتب على تجزئة الوطن العربي ان تركزت الثروات في جانب والفقير في جانب آخر • الثروة حيث لا توجد اعداد بشرية ، والفقير حيث تتكدس الاعداد البشرية • ولا ينكر الباحث أن هناك أسبابا أخرى أدت الى فقر البلاد ذات الاعداد السكانية الكبيرة — مصر — ترجع الى تفكير المسؤولين فيها اساسا وسوء تصرفهم وتطلعهم الى فرض زعامتهم ذلك التطلع الذي استنزف قدرات الاقتصاد المصري (١) • لا ينكر الباحث هذا السبب وغيره لكنها اسباب كان يمكن تلافيها أو عدم قيامها من الاصل لو ان عملية التجزئة لم تكن قائمة ، فما كنا بحاجة الى خلق زعامة أو فرضها لو لم تكن عملية التجزئة قائمة ، ويوجد من يدافع عنها بكل الوسائل •

---

(١) جلال الدين الحامصي ، حوار وراء الاسوار ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ط ٦ سنة ١٩٧٥ ص ٨٧

المهم ان الامكانيات المتاحة لكل دولة من موارد الثروة قد اختلفت اذ قورنت بالاعداد السكانية التى تعيش داخل هذه الدولة ، اختلال بالزيادة لدرجة العجز عن استثمارها ، او اختلال بالنقص لدرجة الاستخدام غير الاقتصادى لتلك الامكانيات ، اى حدث لموارد الثروة فى العالم العربى ما نسميه عدم الاستفادة المثلئ من الموارد التى سنتعرف عليها من الفرع التالى •

### الفرع الثانى — سوء استخدام الموارد الاكثر توفرا بكل منطقة :

يتحقق الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج عندما يتم التوفيق بينها بنسب تكفل تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج بأقل قدر من استنفاد الموارد الاقتصادية •

تلك هى الصورة الطبيعية • لكن الذى حدث ويحدث فى العالم العربى بعد اختلال توازن السكان مع طاقات الانتاج الاخرى بسبب عملية التجزئة القائمة، ان استخدام الموارد الانتاجية سواء العمل فى البلاد المكتظة به أم رأس المال فى البلاد المتخمة منه ، تعرض لسوء استخدام قضى على معظم الفوائد التى كان يمكن للعالم العربى ان يجنيها من المصيرين فى حالة مالو تم تضافرها بصورة مثلى •

فالبلاد المزدحمة بالسكان تستخدم مقادير من العمل متزايدة مع مقادير من العوامل الانتاجية الاخرى تتناقص حتى تمارس العمل فى ظل تناقص العلة الى حد كبير سواء فى القطاع الزراعى أم فى قطاع الخدمات •

ان نظرة الى المساحة المنزرعة ونسبتها الى السكان فى مصر ترينا مدى الضغط على الارض الزراعية ومدى ما يمكن ان تكون عليه الانتاجية فى القطاع الزراعى •

جداول يبين نصيب الفرد في مصر من المساحة  
المزروعة في الفترة ما بين : ١٩٠٧ — ١٩٧٨

السنة	عدد السكان بالمليون	المساحة المزروعة بالمليون فدان	نصيب الفرد
١٩٠٧	١١ر٣	٥ر٤	٠ر٤٨
١٩١٧	١٢ر٨	٥ر٣	٠ر٤١
١٩٢٧	١٤ر٣	٥ر٥	٠ر٣٩
١٩٣٧	١٥ر٩	٥ر٣	٠ر٣٣
١٩٤٧	١٩ر٠	٥ر٨	٠ر٣١
١٩٦٠	٢٦ر٠	٥ر٩	٠ر٢٣
١٩٦٦	٣٠ر١	٦ر٠	٠ر٢٠
١٩٦٩	٣١ر٦	٦ر٠	٠ر١٩
١٩٧٠	٣٢ر٤	٦ر٠	٠ر١٨
١٩٧٨	٤٠ر٣	٦ر٠	٠ر١٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء •

فأى انتاجية متوقعة لمثل هذا التضافر بين العمل، والارض في مصر، حتى لو اخذنا في الاعتبار ان ٦٠٪ فقط هم الذين يعيشون في الريف على الانتاج الزراعى ، الامر الذى يعنى رفع نصيب الفرد منهم الى ٣٠٠ من الفدان • وهل تكون اية اضافة جديدة للعمل مضيفة الى الناتج ؟ اللهم لا • هذا في البلاد المزدهمة بالسكان ، فماذا عن استخدام الاموال المتاحة على الجانب الآخر ؟ ام ماذا عن استخدام الارض المتاحة على الجانب الآخر ايضا ، ببلاد الخفة السكانية وبالذات العراق والسودان •

١ - في بلاد البترول زادت الموارد في شكل أموال ساملة في أيدي دول تعدادها السكانى يعد بالمئات او بالآلاف في اكثرها ، واقلها ما يمثل السكان فيها بضعة ملايين تعد على أصابع اليد الواحدة • بينما دخلها النقدي يعد بالبلاتين

مما جعل دخل الفرد فيها يصل مستوى نموذجيا عالميا في الارتفاع . مع عدم قدرة هذه الدول على الامتصاص .

٢. — اما الدول ذات المساحات الزراعية الشاسعة والخفة السكانية مثل السودان والعراق فقد وقفت عاجزة عن استثمار تلك المساحات في انتاج الطعام الذي تقدر امكانيه هذين البلدين منه بمايكفى حاجة الشرق الاوسط أجمع . ومع ذلك فان السودان تتلقى المعونات من أكثر الدول العربية احتياجا للأموال — وهى مصر<sup>(١)</sup> — وهى لا تقبل ان ينتقل اليها عمال زراعيون مصريون ، كما لا تقويم الدول البترولية بتقديم ما يمكن السودان من زراعة ارضها . وهذا موقف لا يمكن ان يفهم الا في ظل ما قدمناه عن صراع الانظمة في العالم العربي ، فلا يعقل ان يكون وضع بهذه الصورة .

وهكذا نرى ان الموارد المتاحة للعالم العربى والتي كان يمكنها ان تنقله من تخلفه الحالى الى وضع افضل ينعم فيه المواطن العربى بخيرات بلاده ، تقف مهدرة غير مستغلة ، فتبقى الارض الزراعية الخصبة بالسودان والعراق وغيرها تنعق على اطلالها اليوم والغربان ، وتبقى أموال الدول النفطية مكدسة لا تجد استخداما ، وتبقى الايدى العاملة بمصر فى شبه بطالة . وهكذا تبعد جميع الموارد فى العالم العربى عن الاستخدام الرشيد لها أو تخرج نهائيا من مجال الاستخدام .

ولكن لمصلحة من حدث ويحدث هذا ؟

ان ذلك هو ما سنعرفه من الفرع الآتى :

### الفرع الثالث — استنزاف الموارد العربية بيد الدول الاستعمارية :

قلنا ان التجزئة القائمة فى العالم العربى هى سبب تخلفه ، وقلنا ان هذه التجزئة مصنوعة ومكرسة من قبل الاستعمار ومن اقامهم لتحقيق اغراضه . والمنطقى بعد هذه المقدمة ان يكون ذلك لهدف يسعى اليه الاستعمار ، فهو لا يصنع ما يصنع ويبدل من الجهود فى وضع السياسات وتنفيذها عبثا ، ومن ثم فان

(١) جريدة الأخبار بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩ م



هذه التجزئة تحقق بلا ادنى شك ما يهدف الاستعمار الى تحقيقه من علاقته بالمنطقة العربية وهو الحصول على مواردها لمصلحة بلاده ، واطهر مصالحه تتمثل اليوم في أمرين •

١. - الحصول على البترول •

٢. - اتخاذ المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجاته •

وكلا الهدفين يتحقق بسياسة التجزئة التي يمارسها ويكرسها في العالم العربي ، اذ هي تحول دون القضاء على تخلف المنطقة ، واستمرار التخلف يجعلها تستمر مصدرة للبترول ومستوردة للسلع الصناعية الاستهلاكية •• وما يتبقى لديها من أموال البترول اما ان تكدسه في بنوك الدول الاستعمارية واما ان تشتري به السلاح منها ايضا لتحافظ على امنها بالصورة التي بينها « بايندر » اى امنها فرادى وليس امن المنطقة العربية أجمع ، فتحقق أمن هذه الدول فرادى يتفق وامن الدول الغربية ، بينما امن المنطقة يتعارض وامن الدول الاستعمارية •

وبتحقق هذا الطراز من الامن يتمكن المستعمرون من استغلال هذه البلاد اقتصاديا بالحصول على مواردها الخام وجعلها سوقا استهلاكية لما يصنع ، وتعيش الانظمة المتصارعة وتتكسر المناهج المستوردة لتضيف سببا الى اسباب الصراع الكثيرة في هذه المنطقة ، والشعب العربي هو الضحية لهذه الصراعات التي لا ناقة له فيها ولا جمل ، ولا يعود عليه من خوضها الا التخلف واستمرار تهب ثرواته وتوجيه ما يعود اليه منها وجهة لا تحقق مصالحه •

وهكذا تتضح المآل التي ترتبت على الوضع السكانى الذى يسود العالم العربى والذى خلق من سكانه حيث وجدوا ، اما مشكلة تضخم واما مشكلة خفة ، فكيف قامت المناهج التى استوردتها الشعوب الاسلامية بعامة والعربية بخاصة بعلاج هذه المشكلة ؟ وهل توصلت الى نتائج ايجابية فيها ؟ وهل فى مقدورها ان استمرت مهيمنة ان تحل هذه المشكلة ، ان ذلك هو موضوع البحث التالى :

### نتائج البحث.

عقدنا هذا البحث لدراسة الوضع السكاني الذي يعيشه العالم العربي ولقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ما يلي :

١ — العالم العربي ككل يقع ضمن المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة فجميع دوله باستثناء مصر تتميز بانخفاض الكثافة السكانية .

٢ — ان توزيعا عادلا للسكان في العالم العربي مع الاخذ في الاعتبار — درجة الخصوبة المرتفعة فيه ، كفيلا يجعله من المناطق ذات التوازن السكاني .

٣ — ان التوزيع القائم يخلق من السكان مشكلة في معظم اجزاء العالم العربي وان اختلف نوع المشكلة ، من خفة سكانية في موضع وتضخم سكاني في موضع آخر .

٤ — ان سبب هذه المشكلة يرجع الى اقامة الحواجز الصناعية بين اجزاء العالم العربي تلك الحواجز التي لم يعرفها طوال عصوره حتى تكونت الدول الاقليمية الحديثة .

٥ — ان هذه الحواجز قد صنعها وكرسها وحافظ عليها الاستعمار الذي أثر عندما اضطر الى الجلاء عن العالم العربي ان يقيم من الانظمة ما يحفظ له القدرة على استغلال هذه البلاد .

٦ — ان صراع الانظمة الحاكمة في العالم العربي ، قد ساعدت الدول الاستعمارية على النجاح في تحقيق اغراضها والابقاء على التجزئة. رغم شعارات الوحدة التي تملأ سماء العالم العربي وتسود صفحات دساتيره .

٧ — ان المناهج التنموية التي استوردت لتحقيق التنمية في البلاد العربية مثلت أقوى اسباب الصراع وازادت الى اسباب الاختلاف والتجزئة ابلغها أثرا .

٨ — ان واقع العالم العربي يستعصى تفسيره على أي نحو آخر غير التفسير القائم على اتفاق مصالح الاستعمار ومصالح الانظمة الحاكمة في الابقاء

على التجزئة ، وبعبير « بايندر » ان من الواضح ان هذه الانظمة بسياسيتها واداريها وضباطها والفتات الحاكمة فيها تجد مصلحتها في استمرار استقلالها •

٩ — ان الوضع السكاني الذي يقوم في العالم العربي اليوم يتطلب العلاج الحقيقي حيث يترتب عليه عدم استخدام الموارد المتاحة للعالم العربي اما نهائيا كما هو حال الارض بالسودان والعراق ، واما انه يستخدم استخداما جزئيا كأموال الدول النفطية ، واما انه مقيد وعاجز عن البذل بصورة مقبولة كالايدى العاملة في مصر ، وهذا الوضع يتطلب منها لاصلاحه • وسنرى في المبحث التالي مدى قدرات المناهج المستوردة على تحقيق هذا الاصلاح •

---

## المبحث الثاني

### المناهج المستوردة والموضع السكاني القائم في العالم العربي

تمهيد:

تتمثل المناهج المستوردة في المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي اللذين استقطبا الفكر الانمائي في العالم العربي الا من عصمه الله . ولقد بينا مدى صلاحية هذين المنهجين لتحقيق التنمية في العالم الاسلامي<sup>(١)</sup> ، غير اننا نرى ان الحكم عليها من واقع تفاعلها مع مشكلات محددة هو المحك العملي الاكثر وضوحا في الحكم عليها من الحكم المنطقي الذي قدمناه من قبل ، فالحكم عليها من موقفها امام مشكلات محددة — كما سنعمل في هذا المبحث وامثاله من فصول هذا الباب — ومقارنة هذه المواقف بموقف المنهج الاسلامي من نفس المشكلات ، يعطى حكما لها او عليها أكثر تحديدا من الحكم عليها بموقفها من المشكلات التي يعج بها المجتمع جملة واحدة .

والمشكلة التي نخصص لها هذا المبحث هي المشكلة السكانية بجانبى الخفة والتضخم منها ، وتختلف المناهج المستوردة فيما بينها في حل هذه المشكلة الى جانب اتفاقها على بعض الحلول ، ومن هنا فاننا سنتعرض لما ينفرد به المنهج الرأسمالي من حل في مطلب ، ثم نعقب بالحل الذي ينفرد المنهج الاشتراكي بتقديمه في مطلب ثان ، ثم نناقش الحل الذي يشتركان في تقديمه معا في المطلب الثالث .

وعليه فان مطالب هذا المبحث تتمثل فيما يلي :

**المطلب الاول :** الحل الذي يقدمه المنهج الرأسمالي .

**المطلب الثاني :** الحل الذي يقدمه المنهج الاشتراكي .

**المطلب الثالث :** الحل المشترك بين المنهجين .

---

(١) انظر المبحث الثاني من الفصل الاول من الباب الاول من هذا البحث .

## المطلب الاول

### الحل الذى يقدمه المنهج الرأسمالى

تتمثل المشكلة السكانية فى العالم العربى فى تضخم سكانى فى بعض مناطقه الى خفة سكانية فى المناطق الاخرى ، ولكل منهج حلول يؤمن بصلاحياتها وقدرتها على حل هذه المشكلة ، ويختلف فيها مع المناهج الاخرى . وهذا المطلب عقد لبحث موقف المنهج الرأسمالى الذى يختص به عن المنهج الاشتراكي ولكي نستطيع أن نعرض هذه الحلول فى اطارها الصحيح فلا بد من التعرف اولا على منطلقات المنهج الرأسمالى والاطار الذى يعرض داخله تلك الحلول ، ثم نتعرف بعد ذلك على هذه الحلول ومدى امكانية تأثيرها على الوضع السكانى القائم فى العالم العربى . وسنتناول ذلك فى فروع ثلاثة هي :

#### الفرع الاول : الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله .

الفرع الثانى : علاج المنهج الرأسمالى لصورة الخفة السكانية من المشكلة .

الفرع الثالث : علاج المنهج الرأسمالى لصورة التضخم السكانى من المشكلة .

#### الفرع الاول — الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله :

يمكن تحديد الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله اذا حددنا المنطلقات الاساسية لهذا المنهج ، والتي تحدد جوهره وتفرعاته وهى :

اولا — أنه منهج مادى يعتمد الى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذا الجانب من الحياة ، اى انه لا يدعى اكثر من محاولة رفع متوسط دخل الفرد عن طريق تحقيق معدل نمو يربو على معدل نمو السكان ، وهو من هذا المنطلق يهمل ان تكون الفجوة بين معدلى نمو الانتاج ونمو السكان أكبر ما يمكن ، حتى يمكن تحقيق زيادة ملموسة فى مستوى معيشة الجماهير .

ثانياً — انه باقتضاره على علاج الجانب الخاص بالنشاط الاقتصادي من الحياة لا يحمل معه تطلعات أخرى ، تمثل فكرة أخرى ، فليس من تطلعاته مثلاً جمع شل أمة ، ولا تحقيق استقلال دولة تتخذ منه منهجاً انمائياً لها .

ثالثاً — باعتباره منهجاً مستورداً من بيئة معينة فإنه يحمل في طياته ولاء لتلك المنطقة وانحيازه لها فهو ايديولوجية لا قوام اخترعوه ، ومن ثم فلا يمكن تبرئته من أنه يخدم بوعى أو بدون وعى مصالح من ابتكره أو يدعو اليه ، فهذا ما يقوله عالم الاجتماع الأمريكى الشهير « كارل مانهايم » ان كل ايديولوجية تخدم — عن وعى أو غير وعى — مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها (١) . وبالتالي فعندما تكون مصلحة العالم العربى هى البقاء على تجزئة العالم العربى فاننا لن نتوقع من المنهج الرأسمالى أن ينصح بقيام وحدة عربية مثلاً ، وحسبه أن يكون محايداً — ان استطاع — امام هذه الفكرة . ولذلك فإن تطبيق المنهج الرأسمالى يجعل الدولة العربية التى تطبقه جزءاً من النظام العالمى الرأسمالى بدلاً من أن يجعلها جزءاً من العالم العربى .

رابعا — بحكم ان هذا المنهج مستورد فهو غير نابع من اعماق وضمير الشعب العربى ، ومن ثم فإن ما يقدمه من علاج لمشكلاته — وخاصة اذا تعدت النطاق المادى الى النطاق الانسانى — كثيراً ما يقابل بالفتور من جموع الشعب وذلك فى افضل الظروف ان لم يقابل بالفتور والمعارضة وربما الاندفاع فى الطريق العكسى .

فى هذا الاطار يقدم المنهج الرأسمالى حلوله لكل المشاكل التى سنتعرض لها سواء فى هذا البحث أو المباحث التالية من بقية فصول هذا الباب .

وقد عرضنا هذا الاطار حتى لا نظلم المنهج الرأسمالى فنطالبه بما لم يدع القدرة على تحقيقه أو تصديقه لتنفيذه ، فغرضنا حدوده التى يعمتها داخلها ، وانتماءاته التى لا ينفكها ، وعلى ضوء ذلك نرى حلوله للمشكلة السكانية للعالم العربى من خلال الفرعين التاليين .

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية شيوسبيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

### والفرع الثانى — علاج المنهج الرأسمالى لصورة الخفة من المشكلة السكانية :

ان الوسيلة المتاحة لزيادة الكثافة السكانية فى البلاد العربية التى تعيش فى ظل الخفة السكانية لا تخرج عن أمرين :

الاول — هو تهجير السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية التى وصلت حد التضخم السكانى الى المناطق التى تعاني من مشكلة الخفة السكانية .  
وهذا سندرسه فى الفرع التالى .

الثانى — العمل على زيادة معدل المواليد فى هذه البلاد حتى يزداد سكانها الحاليون بما يحقق لها التوازن السكانى المطلوب . ورغم خروج هذا الحل كثيرا عن قدرة المنهج الرأسمالى وغيره من المناهج الا ان واقع الامر يثبت ان البلاد العربية والاسلامية عامة تتمتع بمعدلات مواليد بلغت من الارتفاع حدا لم يسمع علم الاحصاء بما يعلو عليه او يصل اليه ، حيث تشير البيانات التى نشرتها الامم المتحدة الى أن بالبلاد الاسلامية اعلى معدل مواليد فى العالم بلغ فى السودان ٥٢ فى الالف وفى شمال أفريقيا ما بين ٤٢ ، ٥٠ فى الالف ، وفى القسم الاسيوى من البلاد العربية وصل الى ٤٧ فى الالف (١) ومن ثم فان علاج مشكلة « الخفة » السكانية عن طريق المنهج الرأسمالى ومدى قدرته على تحقيق ذلك سيتم الحكم عليه من خلال قدرته على حل المشكلة عن طريق الهجرة وذلك هو ما خصصنا له الفرع التالى .

### الفرع الثالث — علاج المنهج الرأسمالى لصورة التضخم من المشكلة السكانية :

علمنا من البحث السابق ان السكان فى العالم العربى يمثلون مشكلة من حيث توزيعهم لا من حيث عددهم ، فهم فى الجملة أقل من العدد الذى يحقق

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعبئة والاحصاء ، مايو ١٩٦٧

التوازن السكاني للمنطقة العربية الى الحد الذي دعا فيه بعض المفكرين<sup>(١)</sup> ذوى النظرة الثاقبة الى زيادة النسل تحت شعار أو عنوان « أيها العرب تناسلوا تكاثروا ... حتى تملأوا البر والبحر عربا » .

فمشكلة العالم العربى تقوم على البعد التوزيعى من ابعاد المشكلة السكانية الثلاثة المعروفة فى الدراسات السكانية ، وهى البعد العددي والبعد التوزيعى والبعد الخصائضى<sup>(٢)</sup> . غير أن هذا البعد الذى تقوم عليه المشكلة السكانية فى العالم العربى لا يراه من يكتبون فى هذا الموضوع ، لانهم ينتمون الى الفكر الاوربى النابع من ظروف المجتمعات المتقدمة ، والذى يرى المشكلة من بعدها العددي لا من بعدها التوزيعى ، ومن ثم تظهر المشكلة فى هذا الفكر فى صورة التضخم السكاني القائم بمصر ، ولا يرى لها حلا الا خفض هذا العدد بها ، ويقصر نظره عن ان يراها مشكلة سوء توزيع لسكان أقل من المطلوب عددا . وذلك منطقي من وجهة نظره ، فهو ينظر الى المنطقة العربية على أنها مجموعة من الدول ، لا شعب واحد .

وكان من المنطقي فى ظل هذا التفكير أن تتركز الحلول للمشكلة فى :

- ١ - الهجرة من مصر الى أى بقعة يشاء المهاجر ان يتجه اليها ، وبخاصة استراليا وكندا ودول أوروبا وأمريكا .
- ٢ - تحديد النسل أو تنظيمه .

هذه هى الحلول التى تلوكها ألسنة اقطاب المنهج الرأسمالى فى العالم العربى كحل للمشكلة السكانية فيه ، والتى يراها من بعدها العددي ويعفل عن بعدها التوزيعى .

وأول ما يلاحظ على هذه الحلول انها أخرجت العالم العربى — باستثناء مصر — من المشكلة ، واعتبرته لا يعانى من مشكلة سكانية ، وهذه مغالطة

---

(١) الدكتور المرحوم احمد زكى ، مقال بالعنوان المذكور بمجلة العربى الكويتية ،

عدد مايو سنة ١٩٧٥

(٢) د. هزيب البندارى ، السكان والتنمية ، من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين

المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨



كبرى ، اذ ان معظم اجزاء هذا العالم تعاني من مشكلة سكانية أشد قسوة ، واكثر اعاقة لجهود التنمية الاقتصادية من المشكلة السكانية القائمة بمصر . ويكفى لادراك هذه الحقيقة ان نعلم ان مصر اضطرت وحى فى أمس الحاجة الى مواد الطعام لاطعام الملايين التى تجاوزت الاربعين . اضطرت لان ترسل على وجه السرعة آلاف الاطنان من القمح لانقذاذ السودان<sup>(١)</sup> فى الوقت الذى تملك فيه السودان مساحات من الارض الصالحة للزراعة تكفى — لو استغلت — لاطعام سكان الشرق الاوسط أجمع ، وليس العالم العربى وحده ، لكنها لا تستطيع استغلال هذه المساحات بسبب ما تعانيه من خفة سكانية .

أليست مشكلة الخفة هنا أقسى من مشكلة التضخم السكانى بمصر ؟ ان المنهج الرأسمالى يتجاهل — ربما عن عمد — اتوجه الأكثر قسوة من المشكلة السكانية « الخفة السكانية » عندما يراها من بعدها العددى وينظر اليها على أنها مشكلة تضخم سكانى تخص مصر وحدها . وبعد هذه الملاحظة التى تمثلت فى اخراج العالم العربى من المشكلة ، فلنعد الى الحلول التى يقدمها لها فى جانبها العددى . لقد رأينا انه يركز على امرين هما : الهجرة غير المحددة الاتجاه وتنظم النسل أو تحديد . فهل يستطيع ان يحرز نجاحا فى أى من هذين المجالين بما يؤثر على حجم المشكلة السكانية القائمة بمصر ؟ بخصوص تحديد النسل أو تنظيمه — فلقد تبنى هذا الفكر برنامجا لذلك يهدف الى خفض معدلات الزيادة من مستواها القائم ٢.٨ الى ٢.٣ فى المائة ، وبحكم ان الفكر من أساسه قائم على الاستيراد فقد تم استيراد المنهج الفرعى الذى يحقق هذا الخفض فى معدلات الزيادة السكانية ، أى تم استيراد اسلوب تنظيم الاسرة من الخارج . يقول المسئول الاول عن هذا المشروع<sup>(٢)</sup> « ان برنامج تنظيم الاسرة كأداة لتحقيق هذه السياسة لم ينبع

(١) جريدة الجمهورية القاهرية اول اكتوبر ١٩٧٩ تقول : صرح د. محمد داود

عقب اجتماعه مع محمد مرغنى سفير السودان بالقاهرة بأنه تقرر منح السودان ٧٥٠٠ طن من القمح تم شحن الف طن كدفعة أولى ويتم خلال

الاسبوع القادم شحن الكمية الباقية ص الاولى عمود ٧ .

(٢) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق : ص ٤٤٩ — ٤٥٠

من واقعنا ، وانما أتى إلينا من وراء البحار كآخر صيحة ، وبمفهوم الاسلوب الاكيد لحل المشكلة . والحقيقة كانت غير ذلك : لم تكن قد اختبرت بعد كوسيلة ملائمة لا في المجتمعات النامية . ولا حتى في المجتمعات المتقدمة التي نبتت منها (١) ، بل ان تجربته على مدى عشرين عاما في حثير من بلدان العالم الثالث ولمدة عشر سنوات في مصر اثبتت حدود هذا الاسلوب ، وربما يخون اهم ما نعانى منه من جراء حتمية هذه السياسة هو انقذر التجبر الذى شوهت به الافكار ، واجادها فهمها خاطئا هو ان لمشكلة التزايد السكانى حلا سريعا . ( عن طريق تنظيم النسل ) . لقد كان معروفا منذ اللحظة الاولى لاعتناقنا هذه السياسة ان سكان مصر سيتضاعفون خلال الاجيال القادمة تحت أى افتراض منطقى لانخفاض تدريجى في معدل المواليد . وبفرض جدلى بحث ، لو قرر كل الاوضاع بالاجماع ومنذ هذه اللحظة عدم انجاب اكثر من طفلين ( وهو ما يسمى بمعدل الاحلال الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض السكان ) فان سكان مصر سيتجاوزون رقم الـ ٦٠ مليوناً سنة ٢٠٠٠ م .

وهكذا نرى ان الفكر القائم ينظر الى المشكلة السكانية بمصر من بعد ان ينتج منه الا الفشل ، بل ان ذلك كان معروفا للمسؤولين عن البرنامج منذ أول لحظة على حد تعبير « عزيز البندارى » وبك نتيجة الاعتماد على الفكر المستورد ، وهذا ليس تعبيرنا بل تعبير نفس المسئول اذ يقول عن الفكر الذى يكمن خلف جهود تنظيم الاسرة بمصر أنه « أتى إلينا من وراء البحار كآخر صيحة » (٢) رغم أنه لم يجرب لديهم ، اذ انهم لا يعانون من مشكلة سكانية ، وحتى لو كانوا يعانون منها وكان هذا العلاج قد جرب ونجح لديهم فليس ذلك بضع لنجاحها لدينا . ذلك ان الدراسات المكثفة بمصر وغيرها من دول العالم تثبت وتؤكد ان الانجاب فضلا عن انه مسلك فردى فهو بقدر أكثر سلوك اجتماعى يعكس انماطا اجتماعية واقتصادية ، ثقافية ودينية تسود المجتمعات وتختلف

(١) أضدق تعبير عن هذه البرامج ما يقوله عنها محبوب الحق في كتابه ستار الفقر ( مرجع سابق ) اذ يقول « ان مشروعات تنظيم الاسرة في العالم الثالث تطبق برامج لم تثبت جدواها الا في البيئة المعملية الخالية من المقومات البشرية ، انظر ص ١٦٠ من المرجع المذكور .

(٢) د. عزيز البندارى ، مرجع سابق ص ٤٤٩

حسب موقعها ودرجة تطورها<sup>(١)</sup> وهذا يكفى لفشل كل فكر مستورد في المسائل الاجتماعية • ومن ثم تكون المؤشرات الغربية — ويصدق — لا تشكل اطارا مناسباً لتخفيض الانجاب في البلاد الاسلامية<sup>(٢)</sup> •

بل ان اعجب الدراسات في هذا المجال دراسة تقول ان البلاد الاكثر التزاما من الناحيتين السياسية والاقتصادية بتنظيم الاسرة ، كانت تحقق اكثر النتائج هزالا فيما يتعلق بخفض معدلات المواليد ، فلقد التزمت باكستان اشد الالتزام بالبرامج المستوردة ، وانفقت عليها ١.٨٪ من النفقات الكلية على التنمية خلال الستينيات ، والبيانات المتاحة عنها تؤكد ان معدل الخصوبة من تعداد ١٩٧٣ لم يكن اقل مما كان عليه في عام ١٩٦١<sup>(٣)</sup> •

ولا يمكن فهم هذه النتيجة الا على ضوء نظرة المجتمع المسلم الى الفكر المستورد في جملته ، ونظرتة اليه بالذات في جزئية لها علاقة قربية او بعيدة بالعقيدة الدينية للشعب •

فنظرة الشعب المسلم العامة الى الفكر المستورد هي نظرة شك وارتياب في الجملة سبق ان تعرفنا عليها • اما نظرتة الى الفكر المستورد عندما يمس العقيدة الدينية ولو كان ذلك في توهم الجاهل — لا في الحقيقة — فانها نظرة كفيلة بالقضاء على كل ما يتقدمه في هذا المجال •

ولن اُطيل في هذه الجزئية بأكثر من أن اشير الى موقف مصدد للجاهل من فكرة تصديد او تنظيم النسل ، يتبلور فيما نسمعه من المثقفين ثقافة غير اقتصادية — وينتقل رأيهم هذا الى بقية الجاهل العريضة — عندما يناقشون قضية تنظيم الاسرة فيختتمون نقاشهم بقول بعضهم لبعض « حذار » فان تنظيم النسل فكرة قسيس انجليزى يسمى « مالتس » ، بل ان هذه الجملة أو ذلك

(١) المرجع السابق ص ٥٢

(٢) عزيز البندارى — المرجع السابق ص ٥٥

(٣) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٥٥ — ١٥٦

التحذير ينشر على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية ، وبخاصة المجلات الدينية ، ورغم بعد مالتس عن التهمة التي تريد هذه العبارة أن ترميه بها — كما يعرف المتخصصون في الدراسات الاقتصادية — الا ان مثل هذه الاشاعة كفيفة بالقضاء على جهود مشروع تنظيم الاسرة قضاء مبرما . والنظر بتمعن الى ما تسكبه الجملة السابقة من ايحاءات في فكر الفرد المسلم يبين مدى قدرتها على ابطال جهود تنظيم الاسرة ، فالجمع في هذه الجملة بين « قسيس » وانجليزى ، هو بمثابة الجمع بين مادتين احدهما مشتعلة والاخرى تساعد على الاشتعال في احداث الحريق ، فان يتبع الناس في مصر « قسيسا » تلك طامة ، وان يكون هذا القسيس انجليزيا ، تلك هى الطامة الكبرى ، ولربما ظن الناس العاديون الذين يسمعون هذه الجملة بالمصادفة ان هذا القسيس الذى يدعى مالتس على قيد الحياة ، ويعمل في جمعية تبشيرية وانه ابتكر فكرة تنظيم النسل من اجل القضاء على الشعب الاسلامى .

هذه الفكرة ، وهذا الموقف يكفى للحكم على مدى قدرة الفكر المستورد على أن يكون ذا اثر على احداث تغيير في معدلات الانجاب في مصر ، ولو استعان بهذا الفكر بعلماء الدين الاسلامى لينفوا التهمة السابقة عن مالتس والفكر المستورد في جملته ، فان الشعب لا يزيد عن أن يتهم هؤلاء العلماء بأنهم عملاء لجهات معينة وان ادارات معينة قد روضتهم أو دستهم على الفكر الاسلامى ، ونظرة على موقف عامة المسلمين من بعض العلماء الذين اسهبوا في الحديث عن هذا الموضوع تبين لنا صدق هذه النظرة .

فالفكر المستورد اذا عاجز عن حل المشكلة السكانية مرتين ، مرة عندما نظر الى بعدها العددي والذي لا يمكن أن يكون له حل في الاجيال القادمة على الاقل ، ومرة عندما جارس عمله بين قوم متهم بينهم ، فلا يستجيبون لدعوة يوجهها ، ولا يؤمنون بفكرة يتبناها ، مهما كان صدقها ، وليس ذلك مسؤولية الاجانب فهم بهذا الوضع يحققون أعظم ما يأملون فيه من نجاح ، لكنه مسؤولية اولئك الذين اعماهم الاستقطاب فجعلوا من أنفسهم تلاميذ نجباء

لهذا الفكر ، واتباع مخلصين مهما بدا لهم من أول نظرة أن حلوله لا يمكن ان تحقق نجاحا ما في البلاد الاسلامية ، اللهم الا اذا نجحوا في انتزاع الاسلام من هذه المجتمعات ، وحتى عندما يحققون ذلك ، فسيجدون انفسهم أمام مجتمعات تشبه الجسد الانسانى نزعته منه روحه ، فهو جثة هامدة ينتشر فيها للعفن ما لم نسرع بمواراتها التراب ، ولعل ذلك يحقق هدفا بعيدا من اهداف اصحاب المناهج المستوردة •

وهكذا لا يوجد لدى الفكر الرأسمالى المستورد حل لمشكلة التضخم السكانى بمصر من بعدها العددي باستخدام تنظيم النسل بهدف تخفيض معدل المواليد لينعكس في خفض معدل الزيادة السنوية •

ولم يبق أمامه الا ما ينصح به من حل آخر وهو الهجرة الى الخارج •  
فما هى قدرات هذا الفكر فى هذا المجال ؟

تتلخص أفكار هذا المنهج بخصوص الهجرة فى أن على مصر ان تسلك كل الطرق لحل المشكلة السكانية مهما كان تأثيرها محدودا ومنها طريق الهجرة الى الخارج ، وتنتمى فى أن يقوم كل راغب فى الهجرة منها الى حيث يشاء من البلاد التى تقبل هجرة المصريين اليها ، وبخاصة استراليا وكندا للزراعيين وبعض الفئات الاخرى ، واوروبا ببلادها المتعددة وطبعا الى من يقبل من البلاد العربية •

هذا هو مجمل الافكار التى تسود واقع الحياة المصرية بخصوص موضوع الهجرة اليوم والتى نعتبرها وليدة للمناخ الفكرى الناتج عن الحياة فى ظل مناهج تنموية مستوردة •

وأول ما يلاحظ على هذا المفهوم للهجرة انه سلوك فردى عشوائى غير مخطط أو حتى مشجع بصورة حقيقية من الجهات الرسمية •

ثانيا - انه يسوى بين البلاد العربية وبين غيرها فى الاتجاه اليها ، وهذا منطقى طالما انه سلوك فردى لا يخضع لخطة معينة ذات أهداف معينة •

ثالثا — انه ولكونه سلوكا فرديا سينتهى بهجرة الكفاءات العلمية لانها هي المرشحة لمعرفة الفرص الفردية المتاحة في العالم الخارجى من ناحية ، ولانها هي المقبولة في المجتمعات التى تسمح بالمهجرة اليها من ناحية أخرى ، وبالأذات فئات الاطباء والمهندسين أو على الأقل حملة الشهادات العليا في شتى التخصصات ، ونتيجة اذلك فان هذا الحل ينتهى الى ما يلى :

١ — لن يكون له أثر على العدد السكانى في جملته حيث ان الاعداد المهاجرة بهذا الاسلوب لن تتجاوز رقم ٩٥٠١٢ طبقا لاسلوب رياضى دقيق استهدف التعرف على حجم الهجرة حتى سنة ٢٠٠٠ من مصر الى الخارج<sup>(١)</sup> وهذا العدد تعوضه زيادة السكان بمصر في اربعة ايام فقط .

٢ — انه سيعيق جهود التنمية بمصر بصورة اكثر مما لو لم يحدث ، حيث انه سيؤدى الى نقص في نسبة الكفاءات الى مجموع السكان وهى نسبة قليلة في أصلها . كما أنه سيرفع من نسبة غير المؤهلين تاهيلا عاليا للاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد اثبتت دراسة حديثه أن هناك آثارا سلبية خطيرة لهذا النوع من الهجرة على التنمية الاقتصادية بمصر<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نرى أن أسلوب الهجرة في ظل الفكر القائل لن يكون له أثر لا في القريب أو البعيد على حجم المشكلة السكانية بمصر ، لانه يناقشها بعيدا عن بعدها الصحيح وهو بعدها التوزيعى ضمن العالم العربى الذى يمثل وحدة واحدة . وطالما أن هذا الفكر يقوم على تجزئة العالم العربى بل ويمثل مع الفكر الاشتراكى أهم عوامل واسباب التمزق القائمة في العالم العربى . فان المشكلة لن يكون لها حل اطلاقا في ظل تواجدهما ، اذ ان تواجدهما يعنى الفرقة وتربص كل دولة عربية بالآخرى ، وطالما ان هذا قائم فلن تتم وحدة ، وبدون الوحدة ولو في صورة وحدة اقتصادية فقط في ظل منهج انمائى وأسلوب بناء اقتصادى واحد ، فلن يكون هناك حل للمشكلة السكانية القائمة في العالم

---

(١) ربيع الروبى ، الضغط السكانى وعلاقته بالتنمية ، رسالة ماجستير ، تجارة

اسيوط ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٢

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الاقطار العربية ،

من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ص ١٠٧

العربى ، سواء فى صورتها المصرية « تضخم سكانى » أم فى صورتها فى بقية أجزاء الوطن العربى « خفة سكانية » .

هذا عن المنهج الرأسمالى فما هو العلاج الذى يقدمه لنا المنهج الاشتراكى لحل هذه المشكلة ؟  
ذلك هو موضوع المطلب التالى .

### المطلب الثانى

#### الحل الذى يقدمه المنهج الاشتراكى

ناقشنا فى المطلب السابق الحلول التى ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها لمشكلة السكان فى العالم العربى . وفى هذا المطلب سنتعرف على الحلول التى ينفرد الفكر الاشتراكى بتقديمها فى الفروع الثلاثة الآتية :

#### الفرع الاول — المنهج الاشتراكى والهجرة كعلاج للمشاكل السكانية :

علمنا مما سبق أن هناك وسيلتين للتحكم فى الاعداد السكانية هما تخفيض أو زيادة معدل المواليد وسناقشه فى اطار الفكر الاشتراكى الفرع التالى . والثانية: هى الهجرة الى البلاد كحل لمشكلة الخفة السكانية ، ومن البلاد كحل لمشكلة التضخم السكانى ، وذلك موضوع هذا الفرع .

ان الفكر الاشتراكى يقف من الهجرة موقفا ثابتا يقدم لنا به مدى قدرته على حل المشكلة فى صورتها معا ، حيث أن هذا الفكر يرفض رفضا قاطعا ان تكون الهجرة حلا لمشكلات السكان ويعتبرها حلا بربريا وحشيا ، وقد كان هذا هو موقف ممثلى الاتحاد السوفيتى — قائد المجموعة الاشتراكية والمعبر عن رأى معظم دولها — فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم المتحدة . فقد قاوم هذه الوسيلة ( الهجرة ) كحل لمشكلة السكان ووصفها بما قدمناه ، حلا بربريا وحشيا ، وانها مجرد قناع يخفى وراءه عيوب الرأسمالية<sup>(١)</sup> ، وتوقف كل الدول الشيوعية الهجرة منها واليهما اتساقا مع هذه الفكرة من الهجرة كحل للمشكلة السكانية .

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، ترجمة جلال صادق ، الدار القومية

للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ص ٧٥

ويعتقد الباحثون ان هذا الموقف من الهجرة قد املتته ظروف الحياة التي يحياها مواطنو الدول الشيوعية داخل الاسوار أو خلف الشيطان<sup>(١)</sup> ، فلتأصيل هذا الموقف العملي يقفون هذا الموقف الفكرى ويصفون على الهجرة صفة الحل البربرى الوحشى .. الخ •

وأيا ما كانت الخلفية الداعية لاتخاذ هذا الموقف فاننا لا نملك غير الاخذ به رأيا للفكر الاشتراكى لنقيس به قدرته على حل مشكلتنا السكانية ، بعد أن استوردناه حلا لمشاكلنا فى بعض اقطار العالم العربى ، وهو موقف يقطع بعجز هذا الفكر عن تقديم علاج لمشكلة الخفة السكانية أو التضخم السكانى التى تلازم واحدة منهما أى قطر من أقطار العالم العربى<sup>(٢)</sup> •

(١) اقامت المانيا الديمقراطية حائطا بطلون برلين ليحول دون هرب المواطنين الى المانيا الغربية .:

(٢) ان هذا الموقف الشيوعى من الهجرة منقوض بسماح الاتحاد السوفيتى وغيره من دول المعسكر الشيوعى لآلاف المهاجرين اليهود الى ارض فلسطين ليكونوا مددا من الرجال لا ينقطع لدولة اسرائيل يتضافر مع الامداد المالى والعسكرى الذى يأتى لاسرائيل من الدول الغربية ، وهذا يسمح لكل ذى عينين بأن يرى ان الصراع الحقيقى فى هذه المنطقة لا يدور بين المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية بقدر ما هو قائم بين هذه المناهج متضاربة والاسلام ، الاسلام الذى تخلق عنه معظم زعماء دوله فهو يصارع هذه المناهج بقواه الذاتية والتى تستعصى على الفناء « لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة » ( رواه مسلم عن بن جابر بن سمرة رضى الله عنه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥١ ) . ولا تزال طائفة من امتى يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة ( رواه مسلم وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٢ رقم ٤٣٢٨ ) . لكن هذا لا يمنع الشيوعية والرأسمالية من انتقاص الارض الاسلامية من اطرافها بسبب غفلة زعماء المسلمين وقصر نظرهم الذى يصل الى حد الاصرار على عدم اتاحة الفرص لانفسهم لفهم حقيقة موقف الشيوعيين والرأسمالية ، ذلك المبرر الذى لا يحتاج لمجهود فى فهمه ويكشف عن حقيقة دوافعه ومرامييه البعيدة فى كل خطوة يخطوها ، فاذا ارشدهم مسلم غيور هزوا رعووسهم وقالوا : اساطير الاولين ، وافكار الرجعيين ، ان الشيوعيين أو الرأسماليين رفقتا واصدقاء والحقيقة انه قد « ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » ( الاية : رقم ١٤ من سورة المطففين ) ، ولا يجدينا نفعا أن نقول لهم بعد ان تقع الواقعة « هذا الذى كنتم به تكذبون » ( الاية رقم ١٧ من سورة المطففين ) ، ولو كانوا يعتبرون لكان فى الحادثات عبرة لمن يعتبر .



### الفرع الثانى — التحكم فى المواليد كحل لمشكلة السكان :

نقصد بالتحكم فى المواليد ، العمل على رفع معدلها اذا كانت الدولة تعاني من خفة سكانية كواقع معظم الدول العربية ، او العمل على خفض معدلها اذا كانت الدولة تعاني من تضخم سكاني كما هو الحال فى مصر .

والمتتبع للكتابات الاشتراكية فى هذا الموضوع يتبين له أنها منذ ماركس وحتى اليوم تعارض فكرة ضبط النسل وتنظيم الاسرة ، ويعتبرون ذلك اعطاء حقوق للاغنياء يحرم منها الفقراء ، حيث يستطيع الاغنياء فى ظل مفهوم تنظيم الاسرة ان ينجبوا اطفالا ويحرم من هذا الحق الفقراء حيث لا تمكنهم قدراتهم من ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان للاشتراكيين شعارا معروفا يدافعون عنه يقول ، كلما أنجب العمال طفلا زاد عدد الثوريين . ولقد حدث نزاع كبير بين دعاة تنظيم الاسرة والماركسيين بعد ثورة ١٩١٧ فى روسيا الى الحد الذى جعل لينين يتدخل لحل هذا النزاع (١) وأمام لجنة التعاون التابعة للامم المتحدة ، حدد « رابيسكو » موقف الاتحاد السوفيتى وموقف الفكر الشيوعى بوضوح تام من هذه المشكلة فقال : «ننا نعتبر كل اقتراح يقدم لهذه اللجنة بغرض تحديد الزيجات أو تحديد عدد الاطفال داخل المنهج الزواج ، بأنه هجى وبربرى ، ان الانفجار السكاني ليس الا ثمرة النظام الرأسمالى» (٢) . وهكذا ندرك أن الموقف الفكرى للمنهج الاشتراكى فى صف زيادة معدلات المواليد بهدف زيادة الثوار تمهيدا لقيامهم بالثورة الشيوعية . وربما يرى البعض أن فى هذا المنهج حلا لمشكلة الخفة السكانية فى بعض البلاد العربية . لكن الحقيقة غير ذلك حيث أن معدل الانجاب فى هذه البلاد من أعلى معدلات العالم بحيث يصل فى السودان الى ٥٢ فى الالف ومع ذلك لا يحقق حلا لمشكلاتها السكانية (٣) أى أن المنهج الاشتراكى لا يملك من الناحية العملية أن يجعل معدل الانجاب فى بلاد الخفة السكانية العربية أعلى مما هو عليه .

(١) كاترين فالابريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ، ص ٤٦

(٢) المرجع السابق ص ٤٧

(٣) انظر الفرع الثانى من المطلب السابق .

ومع ذلك فربما كانت تلك الدعوة موجهة فقط للتأثير على العالم الثالث لاغراقه في المشاكل السكانية حتى تأخذ المشاكل الاقتصادية بتلابيبه فتتاح للشيوعية الدولية فرصة الصيد في بحيرات ومستنقعات هذه المشاكل ، ويؤكد ذلك أن المجر وهي دولة شيوعية أصبحت مضرب الأمثال مع فرنسا على إمكانية انقراض الشعوب بفعل نقص معدلات الانجاب بها<sup>(١)</sup> .

وهكذا لا يضيف هذا التشجيع لزيادة معدل المواليد جديدا إلى المعدلات المرتفعة له في البلاد العربية كلها ، أى أنه لا يضيف جديدا إلى حالة البلاد التي تشكو الخفة السكانية .

أما بالنسبة للبلاد التي تعاني من التضخم فإن الموقف الاشتراكي من معدل المواليد يمثل لها كارثة محققة ، وإن كان ربما يحقق هدف الفكر الاشتراكي بزيادة الاطفال الذين يضيفون إلى اعداد الثوار في العالم . وهكذا لا نجد لدى الفكر الاشتراكي حلا لمشكلة السكان في العالم العربي فهو يقف ضد الهجرة من ناحية ويعارض تحديد النسل من ناحية أخرى .

ولكن ليس هناك حل آخر يقدمه الفكر الاشتراكي الماركسي لهذه المشكلة ؟ إن ذلك ما خصصنا له الفرع التالي .

### الفرع الثالث — الحل الجذري لمشكلة الأمم سكان في الفكر الاشتراكي :

يرى هذا الفكر أن كل الحلول السابقة هي حلول تقدمها الرأسمالية لمشكلة هي التي خلقتها ، ومن هذا المنطلق يعارضها الفكر الاشتراكي ، وإن كانت في الواقع — وكما بينا في المطلب السابق — لا تمثل أي حل ناجح على الإطلاق ، والفكر الاشتراكي عندما يشجب الحلول السابقة يعلن أنه وحده الذي يملك الحل السليم والصحيح للمشكلة السكانية . هذا الحل يتمثل في هذا الفكر في القضاء على الرأسمالية وإحلال الاشتراكية محلها<sup>(٢)</sup> .

(١) جريد الاخبار ، مقال للدكتور عبد الغنى خلف الله ، ص ٥ عدد ١٩٧٩/٩/٢٠

(٢) د. صلاح نابق ، قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة :

يعون رقم سنة ١٩٦٨ ص ١٢٦

يقول « رابيسكو » فى خطابه امام لجنة التعاون انتابعة للامم المتحدة عام ١٩٤٧ معارضا الحلول المختلفة لمشكلة السكانية ، ان الانفجار السكانى ليس الا ثمرة النظام الرأسمالى ومن الممكن مواجهة أى زيادة فى السكان اذا طبق نظام اجتماعى سليم • يجب أن يتمشى الاقتصاد مع السكان لا العكس<sup>(١)</sup> •

وترى دائرة المعارف السوفيتية ان الفائض السكانى من خصائص النظام الرأسمالى ، وأنه غير موجود ولا يمكن ان يوجد فى ظل الشيوعية، ومن ثم فان الحل الوحيد لمشكلة الفائض السكانى يتمثل فى انقضاء على النظام الذى يظهر فيه هذا الفائض واحلال النظام الذى لا يمكن ان يوجد فيه أى فائض سكانى ألا وهو الشيوعية<sup>(٢)</sup> •

وهكذا تضع الاشتراكية الماركسية نفسها كحل لمشكلة السكان « فترى أن المشكلة ستزول وتتلاشى اذا ما تحولت المجتمعات النامية عن الرأسمالية المستغلة التى هى السبب الرئيسى لما تعانیه من فقر وبؤس • فالنظام الرأسمالى يحول دون التعبئة الكاملة للفائض الاقتصادى ، كما يحول دون بلوغ معدلات التقدم الاقتصادى الى المعدل المرموق »<sup>(٣)</sup> •

وهكذا تشير الاشتراكية — عندما تعلن عن نفسها حلا لمشكلة السكان — الى الحل الذى يتمثل فى تحقيق التنمية الاقتصادية وهو نفس الحل الذى يعرضه النهج الرأسمالى أيضا الى جوار الحلول الاخرى ، وهكذا نجد أنفسنا وجها لوجه مع الحل الذى يشترك فى تقديمه المنهجان معا ، وهو ما خصصنا له المطلب التالى •

---

(١) كاترين فالالريج ، ضغط وتنظيم الاسرة ، مرجع سابق ، ص ٤٧

(٢) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨

(٣) د. صلاح نامق ، تضاييا التخلف الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩

## المطلب الثالث

### الحل المشترك بين المنهجين

#### الفرع الاول — التنمية هي الحل الجذرى :

تحدثنا فى المطلبين السابقين عن الحلول التى يقدمها كل من المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى لمشكلة السكان فى العالم العربى من واقع المبادئ التى يتضمنها كل فكر منهما حول موضوعى الهجرة والتحكم فى معدلات المواليد ، ورأينا ان المنهج الرأسمالى يعول على هاتين الفكرتين ويبنى عليهما آمالا فى التغلب النسبى — على الاقل — على هذه المشكلة ، وقد رأينا أن آماله تلك مقامة على رمال • وأنه يجعل منهما عوناً على تحقيق التنمية الاقتصادية التى هى الحل الحقيقى للمشكلة السكانية ، وهكذا. يتفق المنهجان معا فى ان الحل الحقيقى للمشكلة السكانية هو تحقيق التنمية الاقتصادية • ولا يختلفان الا فى ادعاء كل منهما بأنه الاصلح لتحقيقها والاقتدر على القيام بها •

وهكذا تتبلور عقدة هذا المطلب فى مناقشة هذا الحل الذى يدعى كل منهج منهما القدرة والصلاحية على القيام به ، فهل هما قادران على ذلك فعلا فى العالم العربى ؟

ان ذلك ما سيجيب عليه الفرعان التاليان من هذا المطلب •

#### الفرع الثانى — قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحل مشكلة السكان فى العالم العربى :

لقد خصص الباحث فى الباب الاول مبحثا ادراسة مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى (١) ، ولقد خصصنا المطلب الثانى من ذلك المبحث للتعرف على مدى قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى • وفى ذلك المطلب عرضنا

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول •

المنهج الرأسمالى على مقومات المنهج القادر على تحقيق التنمية ، فريينا ان هذا المنهج لا يملك من مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى قليلا أو كثيرا • رأينا أنه لا يتوافق مع البيئة الاسلامية من ناحية ، وانه لا قدرة له على تجنيد طاقات الشعب المسلم وحشد لها لصالح التنمية من ناحية ثانية ، كما ان العوامل التى عضدت من نجاحه فى القرن التاسع عشر فى اوروبا وأمريكا غير موجودة على الاطلاق فى العالم الاسلامى وذلك من ناحية ثالثة •

وخرجنا من ذلك المطلب بنتيجة تقول : ان تطبيق المنهج الرأسمالى فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى — والعالم العربى جزء منه — لن يؤدى الى أية نتائج ايجابية ، وانما يمكن ان يؤدى الى أسوأ العواقب وأقلها فشل التنمية وما يترتب عليه من نتائج (١) •

وهكذا نستطيع القول بأن المنهج الرأسمالى يعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى • ومن ثم يعجز عن تقديم حل لمشكلة السكان فى هذا العالم •

أما موقف الفكر الاشتراكى من تحقيق التنمية فسنعرفه من الفرع التالى :

### الفرع الثالث — قدرة المنهج الاشتراكى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحل مشكلة السكان فى العالم العربى :

لقد شجب المنهج الاشتراكى كل امكانية لحل المشكلة السكانية ولو جزئيا عن طريق الهجرة أو عن طريق التحكم فى معدلات المواليد ، واللقى بكل ثقله فى حل هذه المشكلة على وضعه كمنهج وحيد يصلح لتحقيق التنمية وحل المشاكل التى هى من خلق الرأسمالية فى نظره ، وأعلن أنه ما على الدول النامية التى تعاني من مشكلة سكانية الا ان تتحول عن الرأسمالية المستغلة وتبنى

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الاول بعنوان • مقومات المنهج الناجح والرأسمالى •

الاشتراكية فتحقق لها التنمية الاقتصادية ، فتتول المشكلة السكانية تلقائيا .  
ولقد سبق لنا<sup>(١)</sup> ان عالجنا مدى امكانه تحقيق التنمية الاقتصادية في  
العالم الاسلامي عن طريق المنهج الاشتراكي . وخصصنا لذلك مطلباً كاملاً  
عرضنا فيه المنهج الاشتراكي بسماته وبمبادئه على المقومات المطلوبة في المنهج  
الناجح والتي لخصناها في ثلاثة :

١ - توافق المنهج مع البيئة التي تنمى بواسطته .

٢ - قدرة المنهج المطبق على استثارة همم الجماهير وحشد طاقاتها  
لصالح التنمية .

٣ - مرونته واستجابته للظروف المتغيرة .

ولقد تبين لنا من تلك الدراسة المسببة ان المنهج الاشتراكي بمادياته  
وتعارضه الصريح مع فكرة الاسلام - دين المنطقة - عن الكون والحياة  
والانسان ، بل ومحاربته للاديان صراحة لا يتوافق مع البيئة العربية الاسلامية  
ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير المسلمة وحشد طاقاتها لصالح  
التنمية . كما أنه منهج ينطلق من مسلمة جامدة ، لا يقرها العقل في كثير من  
الاحيان، ومن ثم فهو غير مستجيب للظروف المتغيرة .

وبذلك يفقد المنهج الاشتراكي كل المقومات التي يجب ان تتوافر في المنهج  
الذي يصلح ويقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم العربي .

واذا فشل المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية فقد فشل في حل المشكلة  
السكانية التي يعاني منها العالم العربي ، والتي عقدنا هذا الفرع للتعرف على  
قدرته على حلها . فرأيانا ينكر الهجرة ويشجب التحكم في معدلات المواليد  
ويفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبذا نخرج من هذا المطلب بان المناهج المستوردة تفشل كلها في  
حل المشكلة السكانية التي يعاني منها العالم العربي ، واصدق دليل على

---

(١) انظر المطلب الثالث من البحث الثاني من الفصل الاول من الباب الاول .

ذلك — بعد كل ما قدمناه — ان هذه المناهج تعيش في العالم العربي منذ عدة عقود ، وما زاد وجودها المشكلة السكانية الا تعقيدا وبعدا عن امكانية الحل فهل يستطيع المنهج الاسلامي ان يقدم لهذه المشكلة حلا ؟

ان هذا هو ما عقدنا له المبحث التالى .

### نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة للمشكلة السكانية التى تعانىها الدول العربية بصورتها ، صورة الخفة السكانية . وصورة التضخم السكانى ، ومدى قدرة هذه الحلول على التغلب على هذه المشكلة التى تعوق التنمية وتثبط من جهودها ، سواء تمثلت فى الصورة الاولى أم فى الصورة الثانية . وذلك تمهيدا لمقارنة قدرة هذه المناهج بقدرة المنهج الاسلامى .

ولقد تبين لنا من هذه الدراسة ما يلى :

١ — ان هناك حولا ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها كما ان هناك حلا آخر ينفرد المنهج الاشتراكى بتقديمه الى جانب حل مشترك بينهما .

٢ — يقدم لنا المنهج الرأسمالى حوله الخاصة به فى صورة الهجرة وصورة التحكم فى معدلات المواليد . واقتدى لنا ان الهجرة بالصورة التى يتبناها هذا المنهج تنتهى الى تأثير سلبى على التنمية الاقتصادية وتزيد مشكلة السكان تعقيدا ، اذ هى تنتهى الى هجرة الكفاءات وابعاد لاثاثير لها على الكم المطلق للسكان ، الى جانب حرمان التنمية الاقتصادية من جهودهم وهى ضرورية لها .

كما تبين لنا ان التحكم فى معدلات المواليد عن طريق تنظيم الاسرة لا يؤدى الى نتيجة منظورة على مدى احيال قادمة ، فى الوقت الذى لا تأخذ فيه السياسة المستوردة لذلك ظروف المجتمع فى الحسبان ، ومن ثم فربما ادت دعوة المنهج لتنظيم الاسرة الى اندفاع الشعب فى سلوك مضاد يترتب عليه تضخم الاسرة بدلا من جعله فى الحد المطلوب .

٣ — اما المنهج الاشتراكى فهو يشجب الهجرة والتحكم فى معدلات المواليد ، ويصف الحلين بوصف واحد هو : البربرية والوحشية والاعيب الرأسمالية ، طبقا لاسلوب هذا المنهج فى عزو كل نقیصة وارجاع كل مشكلة فى المجتمعات الى فعل الرأسمالية، اتباعا لامام الاشتراكية العلمية « كارل ماركس » فى موقفه من الرأسمالية وتحميلها كل ما حل بالبشرية من نكبات ومآسى . والمنهج الاشتراكى اذ يشجب الهجرة والتحكم فى معدلات المواليد يقدم حله الذى ينفرد به فى صورة الغاء الرأسمالية — اصل المآسى ومرجعها — واحلال الاشتراكية محلها ، وعند ذلك تتحقق التنمية الاقتصادية وتزول المشكلة السكانية تلقائيا . وهو بذلك يرحل الحل الى الحل المشترك بين المنهجين وهو تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤ — وآخر النتائج التى وضعنا ايدينا عليها من خلال هذا البحث هى التعرف على مدى قدرة المنهجين الرأسمالى والاشتراكى على تحقيق التنمية الاقتصادية . وقد خرجنا من خلال هذا البحث بخصوص هذه الجزئية بان المنهجين معا بما هما عليه من مادية وبما انهما نابعان من بيئة مختلفة تماما عن البيئة الاسلامية فى العالم العربى ، لا يقدران على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى . اذ هما لا يتوافقان مع بيئته ، ولا يملكان القدرة على استثارة همم جماهيره ، وحشد طاقاتها لصالح التنمية ، كما ان الظروف التى اتاحت لنجاحهما فى غرب أوروبا وشرقها لا تتوفر فى العالم العربى ، ومن ثم فهما يفشلان فى تحقيق التنمية الاقتصادية . وواقع العالم العربى الذى يتقاسمه الآن هذان المنهجان يثبت صحة هذه النتيجة . وعلى ذلك فان هذين المنهجين بفشلهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى . يفشلان فى حل المشكلة السكانية والتى عقدنا هذا البحث للتعرف على مدى قدرتهما على حلها .

وإذا ثبت لنا ذلك فعلينا ان نبحث المنهج الآخر — المنهج الاسلامى — لنرى هل لديه امكانية حل هذه المشكلة ؟

وذلك هو ما خصصنا له البحث التالى .



### المبحث الثالث

## المنهج الاسلامى والمشكلة السكانية فى العالم العربى

تمهيد :

المشكلة السكانية من أكثر المشاكل اعاقا للتنمية الاقتصادية فى العالم العربى • وهى احدى مشكلات ثلاث اخترناها لمقارن المناهج المستوردة وقدراتها على التغلب عليها بالمنهج الاسلامى وقدرته على التغلب عليها ، وذلك من منطلق ان تفاعل مبادئ كل منهج مع الواقع العملى والمشكلات المشاهدة هو المحك الرئيسى للحكم له أو عليه •

ولقد تناولنا فى المبحثين السابقين المشكلة السكانية بعرضها بما هى عليه فى المبحث الاول ، ثم تناولنا موقف الفكر المستورد ممثلا فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى منها ، وانتهينا الى عجزهما عن ايجاد حل لها ، ولا أدل على ذلك من تعايشهما معها طوال الفترات السابقة وتفاقمها فى ظلها • ولكن ليس معنى فشل المنهجين فى حلها ان يكون المنهج الاسلامى قادرا على تحقيق ما فشل فيه ، فلا بد من ان نعرض ذلك على بساط البحث ونذكر بعين الفكر موقف الفكر الاسلامى من هذه المشكلة ، ومدى ما يملك من امكانيات لحلها ، ان اتيج له حكم الحياة العربية ، ولو على سبيل التجربة بعد فشل المناهج المستوردة •

وسنعرض للزاوية التى ينظر منها الفكر الاسلامى او البعد الذى يعالج المشكلة منه ، ثم نعرض المبادئ التى يرسىها المنهج الاسلامى فى المجتمع قبل ان يدلى بالحل الذى يتبناه ، ثم نتناول الحل او الحلول التى يقدمها • كى نحكم بموضوعية على امكانيته من الحل وقدرته عليه ، وذلك فى المطالب الثلاثة التى يتكون منها هذا المبحث وهى :

المطلب الاول : البعد الذى يتناول المنهج الاسلامى المشكلة منه •

المطلب الثانى : المبادئ الاسلامية التى يحل المنهج المشكلة فى ظلها •

المطلب الثالث : التحلل الاسلامى للمشكلة السكانية •

## المطلب الاول

البعد الذى يتناول المنهج الاسلامى المشكلة منه

الفرع الاول - ابعاد المشكلة السكانية فى العالم العربى :

هناك ابعاد ثلاثة للمشكلة السكانية فى العالم العربى ، ويتوقف نجاح المنهج فى حلها على نوع البعد الذى يضع المشكلة فيه ، فان كان هذا البعد المنظور اليه بعدا يمكن تحقيق نجاح فيه كان للمنهج نصيب من النجاح ، واذا أخطأ المنهج هذا البعد لسبب او لآخر ، فركز نظريته على بعد مسدود لاسباب ربما لا دخل للمنهج بها ، لم يكن له حظ من النجاح . فما هى هذه الابعاد التى عليها المشكلة السكانية فى العالم العربى ؟ انها - كما قلنا - ابعاد ثلاثة :

١ - بعد يخص السكان من حيث الزيادة والنقص . وهو الذى نطلق عليه البعد العددي .

٢ - بعد يخص السكان من حيث توزيعهم على مساحة الاقليم العربى . وهو الذى نطلق عليه البعد التوزيعى .

٣ - بعد يخص السكان من حيث خصائصهم التى يتصفون بها ومدى توافقها او تنافرها مع مقتضيات التنمية الاقتصادية . وهو الذى نطلق عليه البعد الخاصى .

وتختلف المناهج فيما بينها فى النظرة الى السكان من هذه الابعاد الثلاثة ، والحقيقة ان هذا الاختلاف انما يكون فى التركيز على بعد منها اكثر من البعدين الآخرين ، بحيث تركز جهود الحل على بعد مع اهمال كلى او جزئى للابعاد الاخرى ، ولسنا نقصد ان منهجا من المناهج ، او مفكر من المفكرين لا يدرك اهمية خصائص السكان واثرا فى التنمية ، او يتجاهل اهمية ان يكون توزيع السكان توزيعا ملائما ، او ان يكون عددهم لا يعوق التنمية لقلة فيهم او كثرة بهم . ولكن الذى نقصده هو ما تنصب عليه الجهود فى ظل منهج من المناهج من

بين تلك الابعاد ، حتى ليبدو وكأنه لا ينظر من ابعاد المشكلة الا هذا  
البعد .

وفي ظل هذا التحفظ سنتناول البعد الذى ركزت عليه المناهج المستوردة  
فابتعدت عن الطريق المؤدى الى النجاح . ثم نتناول البعد الذى ادركه الفكر  
الاسلامى ونعتقد انه يحقق النجاح فى حل هذه المشكلة ، وذلك فى الفرعين  
التالىين .

**الفرع الثانى - البعد الذى تتناول المناهج المستوردة المشكلة السكانية  
منه :**

نقصد بالمناهج المستوردة هنا ، المنهج الرأسمالى ، اذ هو الذى يجعل  
المشكلة السكانية مجالا للبحث ، وهى على الاقل محمودة لهذا المنهج ، فى  
الوقت الذى يغفل فيه المنهج الاشتراكى المشكلة ويعتبرها قائمة طالما ان  
المنهج الرأسمالى هو المسيطر ، فاذا حلت الاشتراكية محل الرأسمالية زالت  
المشكلة من نفسها ، بحكم طبيعة التنظيم الشيوعى الذى لا يوجد فى ظله  
فائض من السكان على حد تعبير دائرة المعارف السوفيتية<sup>(١)</sup> .

ولنعد الى المنهج الرأسمالى كممثل للمناهج المستوردة فى هذه الجزئية  
لنحاول ان نتبين البعد الذى ينظر الى المشكلة السكانية منه . من الواضح  
اذ يركز هذا المنهج فى حل المشكلة السكانية على تنظيم الاسرة والتحكم فى معدل  
المواليد ، أنه يركز بالتالى على البعد العددي من هذه المشكلة ، والتركيز على  
البعد العددي فى مشكلة السكان العربية يتضمن محاولة ايجاد حل للمشكلة فى  
القطر الذى يعانى منها وهو مصر . وبذلك لا يقدم حلا للمشكلة فى صورتها الاكثر  
شموسا «صور الخفة السكانية» ، وضمنية اخرى هى التسليم ان لم يكن التكرس  
للولع القائم من حيث تجزئة البلاد العربية وعدم تبنى قضيتها فى تحقيق  
الوحدة بين اقطارها كحل لا بديل له ان هى ارادت ان تعيش فى ظل العالم

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨

الحديث ، الفائق على الكتل الكبيرة لا الكيانات الذرية • ولا نعيب على المنهج في حد ذاته عدم تضمينه مبادئ وحدوية ، فهكذا خلق المنهج في بلاده محايدا من هذه الناحية ، وانما لا بد ان نقرر انه لا يحمل هذه المبادئ ، ومن ثم تقع المسؤولية في فشل هذا المنهج على من يتبناه ، وواضح امامه عدم قدرته على حل مشكلاته • واذا كان المنهج يتجاهل صورة انخفة السكانية من المشكلة فانه يفشل في حلها في صورتها التي تصدى لها • فلقد بينا ان عدد السكان في مصر ان يكون اقل من ٦٠ مليون عام ٢٠٠٠ بناء على فرض جدلي لا يمكن ان يكون حقيقة قط ، هذا الفرض هو قيام اتفاق بين الاسر او الازواج على عدم انجاب أكثر مما يتطلبه معدل الاحلال ، اى طفلين لكل رجل وامرأة • ومقتضى ذلك ان حل المشكلة من بعدها العددي غير قائم • ورغم ذلك فان المنهج المستورد من وراء البحار كأخر صيغة طبقت لتعبير مسئول تنظيم الاسرة (١) قد نظر الى المشكلة السكانية من هذا البعد وركز كل جهوده على تخفيض معدل المواليد ، ذلك المعدل الذي تثبتت الاحصائيات أنه قد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بدلا من ان ينخفض • وتلك احدى مضحكات مشروع تنظيم الاسرة في مصر ، اذ يتم في ظله ارتفاع معدل المواليد عما كان عليه من قبل (٢) •

واذا كان التأثير على المعدل السكاني بمحاولة انقاصه عن طريق خفض معدلات المواليد يمثل طريقا مسدودا لا تجدى الجهود فيه في المدى المنظور على الاقل ، فاننا نرى ان المنهج الذي يركز على هذا البعد لحل المشكلة السكانية دون بعديها الاخرين يكون منهجا قد اخطأ الطريق ، وهذا هو ما فعله المنهج المستورد ، وترتب عليه عدم حل المشكلة السكانية ، واعتراف المسؤولين عن تنظيم الاسرة بمصر بانهم لا يتوقعون حلا لها عن هذا الطريق ، بل يعلنون انهم كانوا يعرفون ذلك منذ اول لحظة لتطبيق برامج الاسرة في مصر (٣) •

(١) د. عزيز البنداري ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ص ٢٤٩

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٠

(٣) المرجع السابق ص ٤٤٩

الفرع الثالث — البعد الذى يدعو الفكر الإسلامى الى تناول المشكلة السكانية  
فى العالم العربى منه :

بحكم المنطلقات التى ينطلق منها الفكر الإسلامى والتى يمكن تلخيصها  
فى :

- ١ — الإيمان بوحدة الأمة الإسلامية لا العربية فقط •
- ٢ — احلال المواطنة الإسلامية محل القوميات والنعرات العصبية •
- ٣ — الاخوة الإسلامية وفريضة التكافل والتكامل الاقتصادى بين  
الاقطار الإسلامية •

بحكم هذه المنطلقات فان الفكر الإسلامى لا ينظر فى مثل ظروف العالم العربى — كمنطقة تمثل فى دراستنا العالم الإسلامى — الى البعد العددي للمشكلة السكانية ، حيث أن العالم العربى كما رأينا — يقع ضمن مناطق العالم الاقرب الى القلة السكانية فى مجموعه منه الى مناطق التوازن السكانى • ومن ثم فلا يقبل لا عقلا ولا منطقا أن نحصد من نمو السكان فى مثل هذه الظروف • ومن ثم فان البعد الذى يدعو الفكر الإسلامى الى تناول المشكلة السكانية منه هو البعد التوزيعى • أى أن الفكر الإسلامى اذا دعى لحل مشكلة السكان فى العالم العربى ، فانه يقوم بفنح الحدود بين اقطار الأمة الواحدة لتناسب الموارد الانتاجية بشتى انواعها ، وليتم التوافق الافضل بين عوامل الانتاج فى كل منطقة من مناطق العالم العربى • وفى نفس اللحظة فان الفكر الإسلامى لا يهمل البعد الخاصى للسكان ، بل تقوم مبادئ الاسلام فى فروض الكفاية وضرورة ان يكون من بين افراد الأمة من يكفيها حاجتها انى كل تخصص هى فى حاجة اليه ، يقوم هذا المبدأ فى الفكر الإسلامى بتوجيه كل انسان الى أن يسد الثغرة التى يقف عليها ، وهو مسئول بأن لا يؤتى الاسلام من هذه الثغرة ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه : « أنت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتئين من قبلك » وعلى الدولة المثلة للمجتمع الإسلامى ان تبذل الجهود الكفيلة بتعلم الافراد كافة التخصصات التى تلزم المجتمع •

ولكن هل يعجز المنهج الاسلامى عن حل المشكلة السكانية فيما لو كان العالم العربى أجمع يعانى من تضخم سكانه ؟ أو بعبارة أخرى هل يعجز الاسلام عن حل مشكلة السكان فى مصر لو أنها تمثل بمفردها المجتمع الاسلامى ؟ أو بتعبير يلمس واقعنا اليوم ، لو فرض ( والعالم العربى على ما هو عليه من تمزق وتناحر ، وتربص كل دولة من دوله بالآخرى ) ان تبنت مصر المنهج الاسلامى هل يملك هذا المنهج ان يحل مشكلتها السكانية ؟

والاجابة على هذا السؤال وبكل الثقة هى : نعم يستطيع المنهج الاسلامى لو تبنته مصر فى مثل أوضاعنا الحالية ان يحل مشكلتها السكانية . ولكن كيف الجزم بهذه الاجابة وبكل هذه الثقة ، والاحصاءات التى اشرنا اليها فى الفرع السابق تثبت ان الطريق الى حل المشكلة فى مصر من بعدها العددي طريق مسدود ؟

الاجابة أنه طريق مسدود فى وجه المناهج المستوردة والتى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليها نظرة المرتاب فى اهدافها ومراميها<sup>(١)</sup> . ولكن يوم ان يحكم المنهج الاسلامى مصر فانه يستطيع أن يجعل معدلات الانجاب اقل من معدلات الاحلال ، وبكلمة قصيرة توجه من اذاعة الدولة الاسلامية على لسان امام المسلمين ، الذى ان رأى صالح الدولة فى خفض معدلات الانجاب لم يكن متهما قط بأنه يعمل على الاخلال بالنسبة العددية للمسلمين ، ولن يكون متهما بأنه ينفذ سياسة المحور الشرقى أو المحور الغربى، ووقتها لن يخشى من مؤامرات خفية تحاك ضد الاسلام على مستوى قارتي أفريقيا وآسيا ، بل توضع الخطط الزمنية للتخلص من المسلمين فى اندونيسيا فى عام كذا وفى نيجيريا فى عام كذا وفى مصر فى عام كذا . لكننا نثق فى أن كيدهم سيرتد الى نحورهم ، « ولن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة »<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الثانى فى هذا الفصل .

(٢) رواد مسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥

وهكذا نرى أن الفكر الاسلامى يدعو فى ظل ظروفنا الى حل مشكلة السكان فى العالم العربى من بعدها التوزيعى — حتى يحل المشكلة بصورتها ، صورة الخفة السكانية « فى غير مصر » وصورة التضخم السكانى « فى مصر » فى الوقت الذى رأينا فيه المناهج المستوردة تتجاهل صورة الخفة السكانية وتفشل فى حل صورة التضخم السكانى ، بسبب البعد الذى تبنته فى نظرتها الى المشكلة • والباحث لا يعفى المناهج المستوردة من تعمد سلوك هذا الطريق أو على الاقل عدم الاهتمام بسلوك الطريق السليم أو النصح به •

### المطلب الثانى

#### منطلقات المنهج الاسلامى لحل المشكلة

تمهيد :

الاسلام باعتباره ديننا سماويا قيما يحوى مبادئ عامة تمثل فى حد ذاتها تنظيما للمجتمع الاسلامى ، ويبنى الاسلام المجتمع منها كلبنات تدخل فى تركيبه وتتخلل نسيجه • وهذه المبادئ ذات اشاعات معينة تنعكس على المشكلات التى يتصور وجودها فتحول بينها وبين الظهور فى المجتمع ، أو تنعكس عليها — ان وجدت — فتذيقها وتخلص المجتمع منها ، سواء فى ذلك مشكلة السكان أو غيرها من المشاكل •

ولقد عقدنا هذا المطلب للوقوف على أهم المبادئ التى تمثل منطلقات للاسلام ينطلق منها لحل المشكلة السكانية المحتمل ان تواجهه • وهى فى نفس الوقت أدوات الاسلام للتخلص من هذه المشكلة ان وجدت بالفعل • وأهم هذه المبادئ ما يلى :

١ — الاخوة الاسلامية •

٢ — التكافل الاسلامى •

٣ — تحقيق الوحدة الاسلامية بصورة من الصور •

وفى الفروع الثلاثة الاتية من هذا المطلب سنتناول هذه المبادئ

تمهيدا للتعرف على دورها فى حل المشكلة السكانية فى المطلب الثالث •

## الفرع الاول — الاخوة الاسلامية :

تمثل الاخوة الاسلامية الرابطة الاولى التى تربط المسلمين بعضهم ببعض ، فقبل رابطة الدم ووشائج القربى ، وقبل رابطة الاقليم والوطن ، تقوم رابطة الاسلام بين المسلمين فتجعلهم جميعا أخوة فى الله تعالى : وان تعارضت أية رابطة معها تقدمت رابطة الاخوة على غيرها من الروابط . يقول الله تعالى : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب فى قلوبهم الایمان »<sup>(١)</sup> فالمسلمون فى شتى اقطار الارض وليس فى داخل العالم العربى فقط ، اخوة تجمعهم رابطة الاسلام والوحدة فيه وهى رابطة مقدمة بنص الاية الكريمة على رابطة النسب ( بنوة أو أخوة وأبوة ) وعلى رابطة القبيلة والقطر ( العشيرة ) ، ومن ثم تقيم من التكليف والحقوق والواجبات اكثر مما توجه رابطة البنوة والاخوة والابوة . وهذا ما يفرضه الاسلام طبقا لمبدأ التكافل الاسلامى الذى هو جوهر الاخوة الاسلامية والذى سنلمسه فى الفرع التالى :

## الفرع الثانى — التكافل الاسلامى :

يقيم الاسلام بين ابنائه أيا كانت محال تواجههم او اقامتهم حقوقا لبعضهم قبل بعض ، وواجبات على بعضهم لدى البعض . هذه الحقوق وتلك الواجبات تتمثل فى فريضة التكافل الاسلامى والذى يضم عدة أنواع من التكافل الاسلامى وهى :

- |                     |                                    |
|---------------------|------------------------------------|
| ١ — التكافل الادبى  | ٢ — التكافل الاخلاقى               |
| ٣ — التكافل العلمى  | ٤ — التكافل الاقتصادى              |
| ٥ — التكافل السياسى | ٦ — التكافل العبادى <sup>(٢)</sup> |

(١) سورة المجادلة ، الاية رقم ٢٢

(٢) نسبة الى « العبادة » أى تعاون المسلمين فيما بينهم فى اقامة العبادات التى تتطلب هذا التعاون ، مثل فروض الكفاية وصلاة الجماعة فى الاوقات الخمسة ، واحاطة صلاة الجمعة وغيرها .



- ٧ — التكافل الدفاعي • ٨ — التكافل الحضاري •  
٩ — التكافل الجنائي • ١٠ — التكافل المعاشي<sup>(١)</sup> •

هذه الانواع من التكافل تمثل حقاً لكل مسلم وفي نفس الوقت واجبا على كل مسلم تبعاً لموقعه ، وهي لا تترك مجالا من المجالات لا يتكافل المسلمون في تحقيقه لانفسهم • وهذه الانواع من التكافل يفرضها الاسلام ، ولا يترك للأفراد حرية القيام بها تبعاً لسلوكهم الفردي ومدى التزام كل منهم ، بل انه الى جانب تعويله بقدر كبير على آريحية المسلم ومخالطة آداب الاسلام لشغاف قلبه ، الا انه يفرض سلطة يكل اليها مهمة السهر على تحقيق هذه الانواع من التكافل ، والتي هي جوهر مبدأ الاخوة الاسلامية ، هذه السلطة هي « الوحدة الاسلامية » في ظل قيادة اسلامية تسهر على تنفيذ تعليمات الاسلام • وذلك ما سنلمسه في الفرع التالي •

#### الفرع الثالث — الوحدة الاسلامية :

الوحدة هي السياج الضروري لتحقيق التكافل الاسلامي الذي هو جوهر الاخوة الاسلامية ، فهي فريضة بقدر ما يكون التكافل ورعاية مبدأ الاخوة الاسلامية فريضة • ولقد فرض الله تعالى على المسلمين ان يتجمعوا ولا يتفرقوا ، وان يعتصموا بحبله ، وحبل الله تعالى بنص الحديث الشريف هو القرآن الكريم ، ويعني ذلك ضرورة ان تكون هناك سلطة تظل كل المسلمين لتقيم حكم الاسلام وتحقق مبادئه في التكافل وفريضته في التآخي •

أما شكلها فان كل ما يحقق جوهر الوحدة ويبقى المسلمين شر الفرقة ، يعتبر صورة يقرها الاسلام • فالشكل عارض يخضع للتطور ، اما الجوهر الثابت فهو الذي يعول عليه الاسلام<sup>(٢)</sup> •

(١) انظر الدكتور مصطفى السباعي ، اشتراكية الاسلام ، العدد ١١٣ من اخترنا لك ط ٢ ص ١٠٤ وما بعدها حيث قدم شرحا وافيا لانواع التكافل المذكورة •

(٢) انظر البحث الثالث من الفصل الاول من الباب الثاني من هذا البحث حيث بسطنا الحديث عن الوحدة الاسلامية والاخوة الاسلامية ودورهما في استراتيجية التنمية •

هذه هي المبادئ التي يضع الإسلام في ظلها حله للمشكلة السكانية في بعده الذي نراه قائما اليوم في العالم العربي •• أى البعد التوزيعي من أبعادها الثلاثة • وليس معنى تخصيص هذه المبادئ بالذكر انها كل ما يحويه الإسلام من مبادئ بخصوص مشكلة السكان ، ولكن ذكرناها لانها منطلق الإسلام لحل المشكلة من بعده التوزيعي ، ولو كنا نبغى علاج مشكلة السكان من بعده العددي لرأينا للإسلام مبادئ ومنطلقات أخرى ، تكفل له حل البعد العددي للمشكلة • كما أنه لو كنا نبغى حل المشكلة من بعده الخاصى لرأينا للإسلام مبادئ ومنطلقات تكفل حل المشكلة من هذا البعد ، وانما نحن نلمس هنا المبادئ التي ينطلق منها الإسلام لحل المشكلة من بعده التوزيعي ، وهو الذي نراه ضروريا وعلاجاً وحيداً للمشكلة القائمة في العالم العربي اليوم •

وسنرى في المطلب التالي كيف يستخدم الإسلام هذه المبادئ او كيف تؤدي مبادئ الإسلام هذه الى اذابة المشكلة السكانية القائمة في العالم العربي في صورتها - الخفة والتضخم - كما سننزل على حكم الواقع المشين في العالم العربي لنفترض عدم امكانية تحقيق الوحدة به ، ونناقش قدرة الإسلام على تقديم حل للمشكلة السكانية القائمة بمصر • أى نناقش مدى قدرة الإسلام على حل البعد العددي للمشكلة ، ثم نرى موقف الإسلام من امكانية حل المشكلة بامتصاصها عن طريق التنمية الاقتصادية ، حتى تغطي مقارنتنا للإسلام بالفكر المستورد كل المجالات التي عرضنا الفكر المستورد منها •

### المطلب الثالث

#### الحل الاسلامي للمشكلة السكانية

سنتناول في هذا المطلب الحلول التي يقدمها الإسلام للمشكلة السكانية في العالم العربي في ظل عدة فروض :

- ١ - الفرض الاول يقوم على امكانية اعطاء الفرصة للإسلام ليحكم هذه المنطقة، ومن ثم يوحد فيها الحل للمشكلة من بعده التوزيعي ، في ظل المبادئ • التي ذكرناها في المطلب السابق •

٢. — الفرض الثانى يتمثل فى تبنى احدى الدول والتى تعاني من مشكلة تضخم سكانى للاسلام بمفردها • ومن ثم يقوم الاسلام بحل المشكلة فيها من بعدها العددي فى صورة التحكم فى عدد المواليد من ناحية ، وصورة تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى •  
وسنتناول ذلك فى فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية :

### الفرع الاول — اعادة توزيع السكان فى العالم العربى :

هذا الحل هو الحل الاسلامى المتفق مع طبيعة الامور ومنطق الاشياء فدراستنا تقوم على أن هذه الشعوب — وهى كذلك — تهفو الى الاسلام وكل ما يحول بينها وبينه ظروف عارضة ستزول يوما ما ، وعسى أن يكون قريبا •

والاسلام من منطلقاته السابقة التى تتمثل فى فريضة الاخوة الاسلامية وما تقتضيه من التكافل ، وما تستلزمه من وحدة ، من منطلقاته هذه يجعل العالم العربى منطقة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وتضم مجموعة من الاخوة ليس بينهم سدود أو حواجز • فمبدأ الاخوة الاسلامية والتكافل الاسلامى يقضيان بمنح كل مسلم حق الدخول والخروج والاقامة والعمل والاستثمار فى كل بقعة من بقاع هذا العالم • فالعالم الاسلامى بلد لكل مسلم ودار له ، ولا يمت الى الاسلام بصلة ان يمنع مسلم من الدخول والعمل والاقامة فى أى أرجاء داره أحب •

ومعنى ذلك أن مجرد قيام الاسلام على أرض هذا العالم بمبادئه السابقة ، يقضى بوضع خطة لتحقيق التوازن السكانى فى أرجاء هذا العالم ، فلا تكون احدى مناطقها تعاني من « خفة سكانية » فى الوقت الذى تعاني منطقة أخرى فيه من التضخم السكانى •

ولما كان العالم العربى فى جملته يمثل منطقة أقرب الى الخفة منها الى التوازن السكانى فان توزيع سكانه الـ ١٤٠ مليوناً على مساحته البالغة ١٣ مليوناً من

الاميال المربعة ، كفيل بان يجعل مشكلة التضخم السكاني القائمة بمصر أثرا بعد عين ، وخبرا يروى عن الماضى . فاذا استمرت مناطق هذا العالم تعاني بعد ذلك من « خفة سكانية » فانها لن تكون بمسوتها الحالية ، كما أن معدلات الانجاب المرتفعة ، تلك التى حبا الله بها العالم الاسلامى ، كقيلة بأن تزيل فى القريب العاجل ما يبقئ من آثار طفيفة لمشكلة الخفة السكانية ، كما أن التقدم التكنولوجى كفيل بأن يساعد على التغلب على آثار هذه الخفة بصورة كبيرة .

وهكذا نجد أنفسنا فى ظل الاسلام نناقش مشكلة الخفة السكانية ونملك من معدلات انجابنا المرتفعة ما يجعلنا نغلب عليها فى مدة وجيزة ، وهذا يعنى ان الاسلام لو أتيح لمنهج ان يحكم حياة الامة العربية لذابت مشكلة التضخم السكاني فى أقل من عدد أصابع اليد الواحدة سنينا ، ولتمكنا من التغلب على مشكلة الخفة السكانية فى مثل هذه المدة أو أكثر قليلا . ولأقمنا مجتمعا متوازنا ترتفع فيه معيشة افراده ونحافظ فيه على النعمة الكبرى ، نعمة ارتفاع معدل الخصوبة ، تلك النعمة التى لا نقدرها والتى ننسى انها — الى جانب نعمتين أخريين حبيهما العالم الاسلامى ، يمكن أن تجعل منه حقا الامة التى تنزعم هذا العالم . والنعمتان الاخريان هما الترابط القسائم بين المسلمين على أساس مبدأ الاخوة الذى يقوم فعلا فى نفوسهم ، والانصال المعجيب والموقع الفريد الذى تحتله بلادهم من اندرة الارضية . هتلك هى مؤهلات الامة الوسط التى غفلنا عنها واحلناها الى نقم بعد ان خلقها الله لنا نعماء ، فنعمة الخصوبة احلناها الى نقمة نبذل الجهود لكى نخفضها ، ونعمة الموقع الفريد احلناها الى نقمة تتمثل فى تكالب الدول على السيطرة عليها ، ولا نملك مع ضعفنا ما يدفع عنها . ونعمة الاخوة احلناها الى نقمة فجردت الجيوش من دولة اسلامية على دولة اسلامية ، ورفعت رايات متعددة يتقاتل تحتها اتباع راية واحدة ، وما تدرى هذه الجيوش ان القتال والمقتول منها الى لعنة الله وحطب جهنم يقودهم اليها قادتهم وأولو الامر فيهم .

### الفرع الثانى - المنهج الاسلامى وحل المشكلة فى جانبها العددى :

فى الفرع السابق بينا ان الإسلام بحكم مبادئه وبحكم ضرورة تطبيقه ما دمننا ندعى الاسلام ، يقدم لنا حلاً لمشكلة السكان يقوم على توزيع ما يفيض منهم فى قطر على الاقطار التى يقلون فيها وتحتاج الى جهودهم . وفى هذا الفرع سنناقش حل المشكلة من جانبها العددى والذى يقوم فى حالتين فرضيتين .

الاولى - أن تكون الدولة التى تعانى من التضخم السكانى وهى مصر ، هى الوحيدة التى تتبنى المنهج الاسلامى ولا يحيط بها دول مسلمة .

الثانية - أن تكون كل البلاد الاسلامية او كل رقعة الاسلام تعانى من التضخم السكانى .

ونحن بهذا قد حصرنا المشكلة فى مدى قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب من ناحية ، وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى ، فهاتان هما الوسيلتان المطلوبتان فى مثل هذه الفروض ، وسنناقش تحقيق التنمية وقدرة الاسلام على ذلك فى الفرع التالى ، أما قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب فهى محل غناية هذا الفرع .

فهل يستطيع المنهج الاسلامى ان يخفض معدلات الانجاب القائمة فى مصر اذا هى تبنته بمفردها دون بقية البلاد العربية والاسلامية ؟

وهل ينجح فيما فشلت فيه جهود تنظيم الاسرة خلال العقدين الماضيين ، والتى انتهت بما أعلن عن تزايد معدلات المواليد بعد عام ١٩٧٣ (١) . واجابة على كل هذه التساؤلات نقول ان المنهج الاسلامى لو طبق اليوم بمصر لتمكن من حل مشكلتها السكانية داخل أرضها عن طريق خفض معدلات المواليد .

ولكن كيف ذلك والاحصاءات التى أشرنا اليها فى المطلب السابق تثبت أن الطريق مسدود أمام حل المشكلة السكانية بمصر ، عن طريق تخفيض عدد السكان ، بتخفيض معدلات المواليد ؟

(١) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٥٠

واجابة عن هذا الاعتراض نقول : ان الطريق لخفض معدلات الانجاب طريق مسدود فعلا ، ولكن أمام المناهج المستوردة ، تلك التى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليها نظرة المرتاب فى اهدافها المتشكك فى مراميها • ولكن يوم ان يحكم المنهج الاسلامى هذا المجتمع فانه يستطيع بحكم أنه تابع من عقيدة المجتمع ويملك تجنيده فكريا وماديا وراء سياساته التى يتبناها ، يستطيع ان يجعل معدلات المواليد اقل من معدلات الاحلال • ذلك ان الاسلام لا يمانع قط فى تنظيم النسل اذا كان فى ذلك مصلحة المسلمين • فالزواج نفسه ترد عليه الاحكام الحمسة ، فذلك ثمرته من الانجاب ، ولقد ورد فى السنة النبوية • كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينهنا ، والعزل ليس الا طريقة لتنظيم النسل •

وهكذا يرى الباحث ان المنهج الاسلامى لو حكم المجتمع يستطيع أن يتحكم فى معدلات الانجاب بالقدر الذى يحقق مصلحة المجتمع الاسلامى ، وأن قدراته على ذلك لا تقل عن قدرة مجتمع المدينة يوم أن حرمت فيه الخمر فسالت طرقاتها بالخمير المسكوبة وقال الجميع •• انتهينا يا رب ••

وهكذا نرى أن الاسلام مع انه يملك حل المشكلة من بعدها التوزيعى ، يملك أيضا حل المشكلة من بعدها العددي ، عن طريق تخفيض معدل الانجاب • فماذا عن قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى •

### الفرع الثالث - المنهج الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية كحل لمشكلة السكان فى العالم العربى :

لقد كانت قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى آخر ما ناقشناه من الحلول التى تقدمها هذه المناهج لمشكلة السكان ، وهى كذلك آخر ما نقدمه من حلول الاسلام لهذه المشكلة • وفى الوقت الذى ظهر لنا عجز المناهج المستوردة عن النجاح فى هذا الحل بسبب ما تفتقده من مقومات الصلاحية للعمل فى البيئة الاسلامية ، لعدم توافقها معها وعجزها

عن استثارة همم وتفجير طاقات الجماهير المسلمة • لنفس هذه الاسباب تظهر قدرة المنهج الاسلامي على النجاح في هذا الحل الانمائي لمشكلة السكان ، لما يملكه من المقومات التي تفتقدها هذه المناهج • فهو منهج نابع من عقيدة هذا الشعب ، ومشتق من ظروفه وتراثه • فهو يتلائم مع البيئة التي ينمى بها ، وهو قادر على استثارة همم الافراد وتقديم ما تعجز المناهج الوضعية عن تقديمه ، فيجعل مشاركتهم في جهود التنمية عبادة لله تعالى يدفعهم اليها ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة • ثواب الدنيا تقدم وارتفاع مستويات المعيشة ، وثواب الآخرة رضوان من الله اكبر •

ولقد بسطنا القول في ذلك من قبل وبيننا انى اى مدى ينجح المنهج الاسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup> •

وهكذا يتبين لنا ان المنهج الاسلامي يملك القدرة على حل المشكلة السكانية التي يعاني منها العالم العربي سواء في صورتها التضخمية أم في صورة الخفة السكانية ، يملك حلها من بعدها التوزيعي ، ويملك ان يحلها من بعدها العددي ، كما يملك أن يحلها من بعدها الخصائصى ، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية • هذا في الوقت الذى اتضح لنا فيه عجز المناهج المستوردة عن حل بعدها العددي الذى اهتمت به ، وتجاهلت البعد التوزيعي اتساقا مع موقفها من وحدة الامة العربية ، كما انها عجزت عن حلها من بعدها الخصائصى المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لدراسة مدى قدرة المنهج الاسلامي على تقديم حلول ناجحة لمشكلة السكان التي يعاني منها العالم العربي ، كصورة للعالم الاسلامي ، ولقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١ - المنهج الاسلامي يتناول المشكلة السكانية في العالم العربي من بعد لا تفتن اليه المناهج المستوردة أو لا تعيره أهمية ان فطنت اليه ،

---

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

حيث أنه لا يتفق مع نظرتها انى العالم العربى كدول متفرقة لا يجمعها هدف فى الوحدة ترونو اليه •

٢ — من هذا البعد يتمكن المنهج الاسلامى من حل صورتى المشكلة : الخفة السكانية والتضخم السكانى معا ، عندما يفتح الحدود بين بلاد المنطقة لتنساب عوامل الانتاج فيما بين اقاليم الوطن العربى ولتقطن حيث شاءت •

٣ — ان المنهج الاسلامى يقدم هذا الحل انطلاقا من مبادئه فى الاخوة الاسلامية التى تعنى التكافل فى كافة اوجه الحياة بين المسلمين فى شتى اقطارهم • ويتطلب تحقيق هذا التكافل انشاء سلطة موحدة تسهر على تحقيقه فى شكل وحدة اسلامية ، تتخذ الصورة المناسبة طبعا لظروف العصر وتطوراته •

٤ — ان الاسلام اذا حيل بين منهجه وبين اتخاذ المنطقة كلها ساحة وميدانا لعمله ، يستطيع ان يحل مشكلة الاقليم الصغير الذى يتبناه منهجا عن طريق التحكم فى معدلات الانجاب وتحقيق ما عجز الفكر المستورد عن تحقيقه حتى اليوم •

٥ — ان المنهج الاسلامى يملك مقومات المنهج القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية ، بينما تفتقد المناهج المستوردة هذه المقومات • ومن ثم لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، بينما عجزت المناهج المستوردة عن تحقيق ذلك فعلا •

٦ — ان المنهج الاسلامى يملك حل المشكلة السكانية بابعادها الثلاثة ، البعد التوزيعى والبعد العددي ، والبعد الخصائى ، بينما تعجز المناهج المستوردة عن حل بعض هذه الابعاد ، وتتجاهل تناول المشكلة من بعض الابعاد الاخرى •



## نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى على مستوى المحك الحقيقى لقياس نجاح المنهج فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال الحكم على قدراته فى التفاعل مع واقع المجتمع ، من أجل تخليصه من بعض المشاكل القائمة به ، والتي يمثل تجمعها صورة من صور التخلف ، ويمثل التخلص منها الاقتراب من - ان لم يكن - تحقيق التنمية الاقتصادية . وكانت المشكلة محل المقارنة فى هذا الفصل هى المشكلة السكانية التى تعانى منها البلاد العربية . وتمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلى :

١ - عرضنا واقع المشكلة السكانية بالعالم العربى ، وتبين لنا ان العالم العربى يعانى فى جملته من وضع اقرب الى الخفة السكانية منه الى وضع التوازن السكانى ، وان المشكلة فيه تتمثل فى سوء توزيع سكانه المائة والاربعين مليوناً على مساحته البالغة ثلاثة عشر مليوناً من الاميال المربعة ، يتركز اكثر من ٤٠ مليوناً منهم فى مليون كيلو متر مربع ، والباقيون يتوزعون فى ٩٢٪ من مساحة العالم العربى .

٢ - ان المشكلة تنبع من اقامة الحواجز الصناعية بفعل الاستعمار ثم تكريسها بفعل مصالح الانظمة الحاكمة ووسائل الاستعمار وصراع المناهج التى تم استيرادها ، فقسمت العالم العربى الى دول يسارية تقدمية وأخرى يمينية رجعية ، دون مضمون حقيقى للتقدمية أو الرجعية ، بل شعارات تهدف الى تعميق الفرقة بينما يرددها دعاة الوحدة .

٣ - وخرجنا من هذا العرض بأن الوضع السكانى فى العالم العربى يحتاج الى علاج .

٤ - ثم تناولنا العلاج الذى تقدمه لها المناهج المستوردة فرأينا ان المنهج الرأسمالى ينفرد بتقديم حلول ، والمنهج الاشتراكى ينفرد بحلول ، ولتقيا على الحل الذى تمثله عملية التنمية .

٥ — فالمنهج الرأسمالى يقدم الهجرة كحل لمشكلة التضخم السكانى فى مصر ، وتبين من دراستها انها لا تمثل حلا ذا أثر على العدد الكلى ، بينما عدد المهاجرين ذو تأثير مفساد لعملية التنمية بالنظر الى نوعياتهم •

كما يقدم لنا حل تنظيم الاسرة ، وتبين لنا أنه يعجز عن احداث أثر على النمو السكانى ، بل ان معدل المواليد تزايد فى ظل مشروع تنظيم الاسرة فى بعض السنين •

٦ — المنهج الاشتراكى يشجب المطين السابقين — الهجرة — وتنظيم الاسرة — ويرى فيها حولا مبررية وحشية ، ويقدم حله للمشكلة فى صورة قطع رأس الحية التى هى فى نظره الرأسمالية • فالقضاء عليها واحلال الاشتراكية محلها يمثل الحل الناجح فى الفكر الاشتراكى ، ومن ثم — فهو يحيل الى قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية •

٧ — بخصوص تحقيق المناهج المستوردة للتنمية الاقتصادية تبين لنا انها لا يملكان مقومات النجاح فى ميدانها فى العالم العربى ، فهما غير متوافقتين مع البيئة ، وغير قادرتين على جذب اهتمامات الجماهير وتفجير طاقاتها لصالح التنمية •

٨ — ثم انتقلنا الى التعرف على موقف المنهج الاسلامى من مشكلة السكان فى العالم العربى فرأينا انه ينظر الى المشكلة السكانية من بعد يتيح له القدرة على حل صورتها — صورة الخفة وصورة التضخم — عندما ينظر اليها النظرة الصادقة وهى أنها مشكلة توزيع السكان على ارجاء الإقليم العربى ، وليس مشكلة زيادة فيهم • فينصح باعادة توزيعهم لحل المشكلة فى صورتها •

٩ - كما تبين لنا ان هذا المنهج يملك القدرة على حل المشكلة من بعدها العددي فيما لو فرضت عليه مثل هذه الصورة من المشكلة السكانية ، في شكل تضخم سكاني في كل أنحاء الوطن الاسلامي ، بقدرته على التأثير الفعال في معدلات الانجاب .

١٠ - كذلك تبين لنا ان المنهج الاسلامي قادر على حل المشكلة من بعدها الخصائص ، عندما يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ ان لديه مقومات النجاح في المنطقة العربية والاسلامية ، اذ هو ينبع منها ومن عقيدة اهلها ، وهو قادر بالتالي على حشد طاقات الجماهير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

١١ - وأخيرا نصل الى تفوق المنهج الاسلامي على المناهج المستوردة في النفع مع الأوضاع القائمة بما يكفل حل مشكلة السكان ، احدي مشاكل التنمية الاقتصادية في العالم العربي .

---

## الفصل الثاني

### مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيد :

المشكلة الثانية التى اختارها الباحث ليقارن بين المناهج الانمائية المستوردة والمنهج الاسلامى من حيث قدرة أى منها على ايجاد حل لما تعانيه منطقة العالم العربى ، هى تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد التى ينقصها رأس المال ، وما تعانيه الدول ذات الفائض فى تدبير طرق استثمار رؤوس أموالها ، والمخاطر التى تعيش فيها من هذه الناحية .

وطبقا للخطة التى طبقها الباحث فى الفصل المباحثى والتى سيتبعها فى هذا الفصل والذى يليه ايضا ، فاننا سنقوم بعرض المشكلة بصورتها المراثية فى العالم العربى فى مبحث أول ، ثم نقوم بتقديم العلاج المستوحى من المناهج المستوردة فى مبحث ثان ، ثم نقوم بعرض العلاج الذى يقدمه الفكر الاسلامى كى نتبين اى المناهج يقدم العلاج الصحيح لهذه المشكلة وذلك من خلال المباحث الثلاثة والتى يتكون منها هذا الفصل وهى :

المبحث الاول : اطار مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

المبحث الثانى : المناهج المستوردة ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

المبحث الثالث : المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

## المبحث الاول

### الاطار مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي

تمهيد :

مشاكل العالم العربي في جملتها ناتجة من الوضع غير الطبيعي الذي صار اليه هذا العالم . لقد خلق هذا العالم منطقة متكاملة يكمل بعضها بعضا ، ولقد عاش على هذا التكامل طوال القرون الماضية ، فلما رزىء بالتجزئة التي اجريت عليه ، واستخدمت النعرات العنصرية والطائفية واطلت برأسها فيما بين الحكام والانظمة على الاقل ، ظهرت المشاكل المتعددة في هذا العالم والتي ما كانت لتظهر لو ان هذا العالم يعيش في الوضع الطبيعي لمنطقة متصلة تسكنها مجموعات من البشر تتفق في كل شيء ، الدين والتراث والآمال والآلام والاعداء والاصدقاء فكل ما هم عليه عوامل مجمعة وليست مفرقة .

ومشكلة التمويل احدى المشاكل التي نشأت عن هذه التجزئة التي اصاب العالم العربي فمُنعت انسياب عوامل الانتاج بين اجزائه فكان ان توفرت رؤوس الاموال النقدية في بعض الاجزاء ونقصت في اجزاء اخرى ، وزاد من استحكام المشكلة ان البلاد التي ينقصها رأس المال تبني خططها الانمائية على اساس منه ، فتجعله العامل المحدد لجهودها مهمة عناصر أخرى كان يمكنها ان تجعل منها محور التنمية بها ، وترتب على التجزئة والصراع المستمر بين الانظمة الحاكمة ، ان حركة رأس المال في هذا العالم تقوم بين اجزائه والعالم الخارجى ، وليس بين اجزائه بعضها مع بعض .

وهذا المبحث يهتم بعرض الاطار العام لهذه المشكلة التي تقوم في العالم العربي بسببها التي المحنا اليها في هذا التمهيد وذلك في مطالبة الثلاثة الآتية :

المطلب الاول : رأس المال بين الفائض والنقص في المنطقة العربية .

المطلب الثانى : اسلوب الاستثمار في منطقة نقص رأس المال في العالم

العربى .

المطلب الثالث : اتجاه حكة رؤوس الاموال في العالم العربى .

## المطلب الاول

### رأس المال بين الفائض والنقص في المنطقة العربية

تمهيد :

أدت تجزئة العالم العربى التى اجريت عليه فى ألسنين المنصرمة من القرن العشرين، وما سارت به الاحداث الاقتصادية واكتشاف الموارد الجديدة لبعض مناطقه وتضخم سكان بعض المناطق الاخرى ، الى ان أصبح العالم العربى يضم ثلاثة مستويات فيما يتعلق بمقدار رأس المال المتوفر ، وقدرة المنطقة أو الاقليم الصغير على امتصاص رؤوس الاموال .

١. ب منطقة تتوفر بها رؤوس الاموال باكثر من قدرتها على امتصاصه واستيعابه .

٢ — منطقة يقل المتوفر بها من رؤوس الاموال عن طاقتها الامتصاصية وحاجتها الفعلية اليه .

٣ — منطقة اقرب من المنطقتين السابقتين الى التوازن بين رأس المال وقدرتها على استيعابه .

وسيتكفل هذا المطلب ببيان ذلك فى الفروع الثلاثة الآتية :

### الفرع الاول — منطقة النقص فى رأس المال :

تتمثل هذه المنطقة فى البلاد التى لم تحظ باكتشاف مادة النفط بها ، تلك المادة التى هى المصدر الاول لرؤوس الاموال المتوفرة فى العالم العربى اليوم ، مثل السودان والاردن ، كما تمثلها ايضا البلاد التى بها اكتشافات بترولية ومصادر أخرى لرأس المال بيد ان تعدادها السكانى يجعل احتياجاتها من رأس المال تفوق كل ما هو لديها ، مثل مصر التى تملك مصادر لرأس المال فيبذ أن تعدادها السكانى وانفاقها على القضية العربية فى العقدين الاخيرين ، يجعلها فى أمس الحاجة الى رأس المال ، فاذا اضفنا اليها السودان والتى تعيش ظروفًا اشدّ بكثير ، كان هذا النمط من العالم العربى يمثل أكثر من ٥٠٪

من تعداد العالم العربى، كما ان هناك العديد من الدول العربية تخضع لهذا الاعتبار ايضا مثل الصومال ، وموريتانيا وغيرهما ، اى ان غالبية البلاد العربية تقع فى هذا النطاق .

### الفرع الثانى — منطقة الوفرة فى رؤوس الاموال :

تضم هذه المنطقة مجموعة من الدول البترولية ذات الخفة السكانية ، فليس كل البلاد البترولية تدخل ضمن هذه المنطقة ، ولا كل البلاد ذات الخفة السكانية تدخل ضمن هذه المنطقة ، بل هناك صفتان اذا اجتمعتا جعلتا من المنطقة منطقة فائض رأسمالى هما : الخفة السكانية والانتاج البترولى الكبير .

تتمثل هذه المنطقة اساسا فى دول الخليج والسعودية وليبيا . فسلطان هذه المنطقة لا يتجاوزون ١١٢٠٠٠٠٠ (١) بينما الارصدة المتراكمة تصل الى ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ (٢) والحد الاعلى لهذا التقدير هو المرجح بخدفع اسعار البترول الاخير . فمهما وضعت هذه البلاد من خطط انمائية طموحة كما تفعل السعودية التى بلغ حجم ميزانيتها عام ١٣٩٤ هـ نحو ١٢ مليار جنيه استرلينى (٣) وربما تضاعف حجم ميزانيتها اليوم ، مهما كان هذا الحجم فهو ضئيل مقيسا بحجم الارصدة السابقة ٤٠٠ مليار دولار ، ومن ثم فان منطقة الخليج ( وهى نسبيا اغنى من السعودية ) والسعودية وليبيا تمثل منطقة الفائض الرأسمالى فى العالم العربى ، وبها اليوم من رؤوس الاموال المتراكمة ما يكفى لتمويل خطط انمائية يمكنها النهوض بكل العالم العربى فيما لو طبق الاسلام فى هذا العالم .

(١) انظر المطلب الاول من المبحث الاول من الفصل السابق .  
(٢) د. وهبى غبريال ، الازمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة بدون رقم سنة ١٩٧٧ ص ١٨٠ .  
(٣) د. محمد شوقى الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

### الفرع الثالث — منطقة التوازن في رأس المال :

تتمثل هذه المنطقة في البلاد البترولية ذات الاعداد السكانية القريبة من التناسب والتي تكاد عائداتها من البترول تكفي لتمويل خططها الانمائية، وان كانت تلك الخطط ربما يعوقها عنصر آخر غير عنصر رأس المال ، مثل الايدي العاملة في بعض دول هذه المنطقة \* وافضل من تنطبق عليه صفة التوازن في رأس المال ، اى انه يملك من رأس المال ما يكفي لتمويل الخطط الانمائية التي يقوم بها ، العراق والجزائر ، فهما من دول البترول ، وبهما عدد سكان لا بأس به ، وموارد انتاجية متعددة صناعية وزراعية \* .

ومن ثم فهي لا تعاني من مشكلة نقص تمويل خططها الانمائية ، كما ان فوائض البترول لديها غير موجودة، فهي منطقة بين المنطقتين السابقتين ، منطقة الفائض ، ومنطقة النقص \* .

وهكذا تتضح أمامنا صورة لتوزيع رأس المال في العالم العربي بين مستويات ثلاثة ، مستوى يعاني من نقص رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومستوى يملك من رأس المال ما يفيض عن حاجته كثيرا جدا ، ومستوى بين بين لديه ما يكفي لتمويل الخطط التي يقوم بها فلا يعاني من نقص ولا يملك فائضا \* .

والمشكلة اذا تتركز في بلاد المنطقة التي تعاني من نقص في رأس المال لديها فهل مشكلتها تقف عند هذا الحد ام انها تضيف اليها بسلوكها الاستثماري ما يزيدها تعقيدا ؟ ان ذلك هو موضوع المطلب التالي ..

### المطلب الثاني

#### اسلوب الاستثمار في منطقة نقص رأس المال

#### من العالم العربي

النقص في رأس المال يظهر بصورة خاصة في بعض البلاد العربية التي مبعثها في الفراع الاولى من المطلب السابق، وتجعل هذه الدول بسلوكها الاستثماري من نقص رأس المال محمدا خطيرا لجهود التنمية بها ، حيث تعد خططها في



صورة مالية جاعلة من رأس المال الجوهر والمضمون ، بحيث ان وجد رأس المال اقيمت المشروعات فان لم يوجد توقف العمل في المشروعات • وهي بهذا تستعبد نفسها لرأس المال الذي جعل في الاصل خادما للانسان • وهذا المطلب يبين في فروعه الثلاثة تلك الاحولة الرأسمالية التي اوثقت دول هذه المجموعة من المنطقة العربية وبالذات ما يتوفر فيها العمل وذلك فيما يلي :

### الفرع الاول — الامكان المالى والامكان الاجتماعى فى الاستثمار :

توجد عدة اساليب للاستثمار وبناء المشروعات وتحقيق التنمية ، يتخذ كل اسلوب صفته من العنصر الحاسم فى العملية الانتاجية فى ظل هذا الاسلوب ، يطلق عليه المفكر الاسلامى مالك بن نبي تعبير الامكان<sup>(١)</sup> • فان جعل رأس المال هو القائم بالدور الفعال وهو المحدد لهذا الامكان ، بحيث يوجد الامكان وتقوم الكيانات اذا توفر ويتوقف كل شئ اذا فقد ، سمي هذا الاسلوب الاستثمارى باسم « الامكان المالى » أو الاستثمار المالى ، أى سلوك المجتمع فى عملياته الاستثمارية على اساس من امكانياته المالية وتوفر رأس المال لديه •

وهناك اسلوب آخر يقوم على استخدام طلاقات المجتمع فى صورتها الحقيقية ، أى عوامل الانتاج ممثلة فى وضعها الحقيقى من موارد طبيعية وعمل ، والقدر الممكن توفيره من العدد والآلات • وتوفيق هذه العناصر واعطاء العمل الدور الحاسم فى القيام بالعملية الانتاجية ، يتم الانشاء والخلق وتبنى المشروعات • وهذا هو الامكان الاجتماعى أو الاستثمار الاجتماعى ، أى جعل العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهى الانسان والارض والنوقت الوسيلة التى تحقق الذات وبناء المجتمع ، دون ان يخضع لسلطان رأس المال الذى يتوافر أو لا يتوافر •

والامكان المالى بطبيعته قاصر عن الامكان الاجتماعى ، ويضرب المفكر

---

(١) مالك بن نبي ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مزجع سابق ص ٨٨

الاسلامى مالك بن نبي مثلا على الفرق بين الامكانين ، فيقول : لو أن زلزالا دمر مدينة نيويورك فهل تستطيع الولايات المتحدة ان تعيد بناءها ؟

ويجيب : ان كل ملم بطاقات وقدرات الولايات المتحدة يجب بقدرتها على بناء نيويورك وامثال لها كثيرة : ثم يعيد السؤال فيقول : هل تستطيع أمريكا بما تملكه من اماكن مالى ان تشتري مدينة مثل نيويورك ؟  
ويجيب على ذلك بان احتياطي أمريكا من الذهب والعملات الاجنبية لا يستطيع ان يشتري شارعا من شوارع مدينة نيويورك بمنشأته ومؤسسته ، اذ هو لا يتجاوز مبلغ عشرة مليارات من الدولارات •

اى ان الولايات المتحدة :

١ — لا تستطيع بامكانها المالى ان « تشتري » مدينة نيويورك •

٢ — بينما تستطيع بامكانها الاجتماعى بناء او اعادة بناء مئات المدن مثل نيويورك<sup>(١)</sup> هذا هو الفرق بين الامكان المالى والامكان الاجتماعى ، او الاستثمار الاجتماعى •

فما هو موقف البلاد العربية التى تعانى من نقص رأس المال من استخدام هذين الامكانين ؟

ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى ••••

الفرع الثانى — منطقة نقص رأس المال بين الامكان المالى والامكان الاجتماعى :

من التفرقة السابقة بين الامكان المالى والامكان الاجتماعى يتضح ان التفكير السليم يقضى بأن يقوم الاستثمار على اساس من الامكان الاجتماعى فى جميع المجتمعات سواء منها من يملك رأس المال او من لا يملكه ، واذا جاز لمن يملك رأس المال بوفرة ان يضع خططه على اساس من الامكان المالى ،

(١) مالك بن نبي ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٨٨

وكان له في ذلك مبررات كثيرة، فانه لا يقبل تحت اى اعتبار ان تبني الدول  
التي لا تملك رأس المال خططها على الامكان المالى دون الامكان  
الاجتماعى .

واذا نظرنا في واقع البلاد التي تعاني من النقص في رأس المال وجدنا  
ان مشروعاتها الانمائية تقوم على اساس الاستثمار المالى حتى في البلاد التي  
تتبع المبدأ الاشتراكي (١) ومن ثم يقع التناقض العملى ، عندما نرى بلادا فقيرة  
ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على اساس المال وهي تفقده ، بحيث لا يمكنها  
الا السين البطيء في انجاز مشروعاتها ، او الاستسلام الى ارادة رأس المال  
حتى يقدم لها القروض المناسبة على شروطه ، بحيث تسلم المبادرة في تحديد  
طبيعة الخطة الى ارادة خبراء اجانب غير مرتبطين بمصير البلاد التي يخططون  
لها (٢) وبحيث لا تخضع المشروعات القائمة في كثير من الاحيان لمصلحة البلد  
بالدرجة الاولى ، وانما تعطى الاولوية للمشروعات التي يتاح لها تمويل اجنبى ،  
والاجنبى لا يمول من المشروعات الا ما يراه محققا لاهداف معينة ينبغي  
تحقيقها .

وهذا النوع من التفكير يخلق لرأس المال جبروتا ليس له ، ويعطيه سلطة  
خرافية لم يبذل من اجلها جهدا ، ويفرغ الشعب من طاقاته عندما يعزوا كل شيء  
لرأس المال ، ويعطى للشعب مبررا للفشل في جهوده الانمائية ، اذ هو  
يفتقد العامل ذا الجبروت وهو رأس المال ، والحقيقة ان رأس المال لا يملك  
هذا الوضع الخرافى الذى اسبغ عليه ، وان الامكان الاجتماعى هو الامكان  
الحقيقى ، وان الامة تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تجوز الامكان المفقود ،  
وتبنى نفسها دون ان تخضع لجبروت رأس المال وسلطانة المدعى .

ومما سبق يتضح لنا التناقض القائم في المنطقة التي تعاني من نقص رأس  
المال في العالم العربى ، واطهر دولها مصر والسودان اللتان تدخلان مجال تنفيذ  
المشروعات على اساس الاستثمار المالى ، مع ان كليهما ومصر بالذات تملك

(١) المرجع السابق ص ٨٩

(٢) المرجع السابق ص ٩٠

الامكان الاجتماعى الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بأكثر مما كانت تملكه الصين عندما بدأت تجربتها وخاضتها على اساس الامكان الاجتماعى ، وحققت فى ذلك نجاحا كبيرا .

### الفرع الثالث - درس فى الامكان الاجتماعى لهذه الدول :

ولا قناع هذه الدول بأنها بامكانها الاجتماعى تستطيع ان تحقق تنميتها الاقتصادية نلفت نظرها الى تجربة اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عما المينا اليه فى الفرع السابق من التجربة الصينية .

ان اوربا بعد الحرب الثانية ظلت لثلاثة أعوام تتلقى سيلا من المعونة الأمريكية دون ان تؤدي هذه المعونة الى شىء منظور من تقدم . وعندها لاحظت أمريكا وأوربا معا ، ان المشكلة لا تحل بهذا الطريق ، وانما تتطلب قيام الامكان الاجتماعى لاوروبا بدورها فى بناء بلده ، فكان مشروع ما رشال الذى لا يفهمه الاقتصاديون لدينا فهما حقيقيا ، عندما يرون فيه تدفقا لرأس المال الأمريكى على أوروبا ، وهو فى الحقيقة لا يمثل الا أقل لتقليل من تكاليف اعادة بناء أوروبا ، وانه كان يستهدف تحريك الامكان الاجتماعى لهذه الدول ، والا فأن يبلغ ١٨ مليار من تكاليف اعادة بناء أوروبا ؟ . ان مشروع مارشال تمثل فيما قرره مؤتمر باريس الذى عقد فى يونيو ١٩٤٧ واشتركت فيه أمريكا ودول أوروبا ، وتقرر فيه ان تقوم كل دولة اوروبية أولا ، بعملية « جرد » وتقييم لمواردها البشرية والطبيعية ، وثانيا : بوضع قائمة بالمشروعات اللازمة لاعادة بنائها . وثالثا : بتحديد نصيب هذه الدولة فى تنفيذ هذه المشروعات ، ورابعا . اخيرا : تحديد ما تقوم أمريكا بدفعه لتكملة الباقي وسد العجز (١) فتلك البنود الاربعة التى قررها مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧ توضح الى اى مدى كان الامكان الاجتماعى ممثلا فى البند الاول هو صاحب الدور الحاسم فى بناء أوروبا ، وان ما تدفعه أمريكا كما ينص البند الاخير ليس الا لسد العجز ، وتكملة ما يتبقى بعد تجنيد كل طاقات الشعوب الاوروبية من عمل وموارد طبيعية .

(١) عبد الحميد عبد الغنى ، خطوة واضحة ومحددة نحو الانتاج العلمى ،

جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٢ م

ومن ثم فإن نهضة هذه المنطقة من مناطق العربية يجب أن تقوم على اعتبار أن الإنسان هو القيمة الاقتصادية الأولى، كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية، وكنقطة تتلاقى عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز، وأن لا تقيم لرأس المال سلطانا ليس له .

### المطلب الثالث

#### اتجاه حركة رؤوس الاموال في المنطقة الى العالم الخارجى

علما ان العالم العربى يضم مناطق ثلاث بخصوص توفر رأس المال او عدم توفره، وان المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال بها، تسلك سلوكا استثماريا يضاعف من مشكلتها عندما تبنى خططها على اساس من الاستثمار المالى وليس الاستثمار الاجتماعى، مما يوقعها فى احابيل رأس المال ويخضع خططها جزئيا على الاقل لرغبات من يقدمونه، فمن هم الذين يقدمون لهذه الدول رأس المال ؟ ان هذا السؤال ينقلنا الى مأساة أخرى تعيشها البلاد العربية والمتمثلة فى ان حركة رأس المال اقراضا واقتراضا تتم بين بلادها والعالم الخارجى وليس بين بعضها البعض . وهذا ما عقد هذا المطلب لبيان معالمه فى فروع الثلاث الآتية :

الفرع الاول : حركة رأس المال فى بلاد النقص الرأسمالى .

الفرع الثانى : حركة رأس المال فى بلاد الفائض الرأسمالى .

الفرع الثالث : عجز المنطقة عن ادراك واقعها .

#### الفرع الاول — حركة رأس المال فى بلاد النقص الرأسمالى :

الحركة الرأسمالية التى تكون هذه البلاد طرفا فيها تتمثل فى حركة رأس المال القادم الى هذه الدول والذى يتطلبه قيامها بتحقيق التنمية الاقتصادية، بل ويتطلبه مجرد المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون رفع له، بعد ان بنت أسلوبها الاستثمارى على الامكان المالى فلم تعد تستطيع ان تخطو خطوة

واحدة في مجال بناء مشروعاتها قبل ان تبحث عن رأس المال الاجنبى. او ما درجت الخطة في مصر على تسميته بالكوز الاجنبى • وتحصل على ما ينقصها من الاموال الاجنبية عن طريق القروض بطبيعة الحال ، وربما بعض المنح والهبات ذات الاثر الضئيل وغير المتجدد • فمن أين تحصل على هذه القروض ؟

هل تحصل عليها من الفائض القائم بالمنطقة الثانية من العالم العربى • أم تحصل عليها من المرايين العالميين في اوربا وامريكا ؟ •

لنأخذ مثلا لهذه المنطقة « جمهورية مصر العربية » ولنحاول من الجدول التالى ان نتبين مصادر رأس المال المتدفق اليها :

حجم الديون المستحقة على مصر في الفترة من سنة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ م بمليين الدولارات الأمريكية

الدائنون	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤	
	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي	ملايين الدولارات	% من الإجمالي
فرنسية	٢٩	٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	٠٦
المانية الغربية	١٠٥	٧٣	١٠٩	٤٣	١٠٩	٤٣	١٠٩	٤٣	١٠٩	٤٣	١٠٩	٤٣	١٠٩	٤٣	٣٣١	١٤
اليابان	—	—	١٥	٠٨	١٥	٠٨	١٥	٠٨	١٥	٠٨	١٥	٠٨	١٥	٠٨	٤٨	٢
بريطانيا	٧	٠٥	٢٥	٤٣	٢٥	٤٣	٢٥	٤٣	٢٥	٤٣	٢٥	٤٣	٢٥	٤٣	٤١	١٧
الولايات المتحدة	١٨٨	١٣١	١٩٥	١١٦	١٩٥	١١٦	١٩٥	١١٦	١٩٥	١١٦	١٩٥	١١٦	١٩٥	١١٦	١٩٩	٨
دول أخرى من ال DAC	١٢٣	٨٦	١٥٦	٩٣	١٥٦	٩٣	١٥٦	٩٣	١٥٦	٩٣	١٥٦	٩٣	١٥٦	٩٣	١١٤	٤
إجمالي الدول ال DAC	٤٥٢	٣١٥	٥٥٠	٢٩٦	٥٥٠	٢٩٦	٥٥٠	٢٩٦	٥٥٠	٢٩٦	٥٥٠	٢٩٦	٥٥٠	٢٩٦	٧٤٨	٣١
مجموعة الدول الاشتراكية	٨١٣	٥٦٧	٩٥٢	٥٦٣	٩٥٢	٥٦٣	٩٥٢	٥٦٣	٩٥٢	٥٦٣	٩٥٢	٥٦٣	٩٥٢	٥٦٣	١٢١٦	٥١
دول ال اويسك	١١٩	٨٣	١٥٨	٩٣	١٥٨	٩٣	١٥٨	٩٣	١٥٨	٩٣	١٥٨	٩٣	١٥٨	٩٣	٣٢٤	١٣
دول أخرى	٥١	٣٥	٨٢	٤٨	٨٢	٤٨	٨٢	٤٨	٨٢	٤٨	٨٢	٤٨	٨٢	٤٨	٧٦	٣
جميع الدائنين	١٤٣٥	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	١٢٩٢	١٠٠	٣٣١٤	١٠٠

المصدر : نشرات البنك الدولي عن الديون الخارجية للدول الاطراف تتقدما عن المستوفات المذكورة

من هذا الجدول يتضح لنا ان الموردين الرئيسيين لما يتدفق الى مصر من رأس مال هما بالترتيب مجموعة الدول الشيوعية ومجموعة دول لجنة مساعدات التنمية ، اذ بلغ اجمالى المستحق لهما ما يمثل نسبة مئوية قدرها ٥٦٧ ، ٣١٥ ، ثم ٥٦٣ ، ٢٩٦ ثم ٥٣٥ ، ٣٢٥ ثم ٥١٥ ، ٣١٦ في الاعوام محل الاشارة اعلاه .

أما ما يرد اليها من دول الاوبيك فلا يمثل اكثر من ٨٣ ثم ٩٣ ثم ١٣٧٪ ومن هذه البيانات نتبين ان حركة رأس المال بين مصر والعالم الخارجى تقوم بينها وبين اوروبا بشطريها الشيوعى والرأسمالى ، بالاضافة الى أمريكا، وليس بينها وبين دول الفائض فى المنطقة العربية التى ربما تكون تدفقات رأس المال منها الى مصر قد توقفت نهائيا بعد التطورات الاخيرة ، الامر الذى يصل بنسبة تدفق رأس المال العربى الى مصر الى مستوى الصفر . وهكذا نصل الى حقيقة من حقائق مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، علما بان مصر التى ضربنا بها مثلا كانت تحصل من دول الاوبيك العربية على اضعاف ما يتاح من رأس مال للسودان أو الصومال أو اليمن بشقيه أو غير ذلك من الدول التى تعاني من نقص رأس المال بها .

#### الفرع الثانى - حركة رأس المال فى بلاد الفائض الرأسمالى :

نستطيع ان نتصور حركة رأس المال التى تقوم بين دول هذه المنطقة وبين بقية اجزاء العالم الخارجى مما سبق عرضه فى الفرع السابق ، اذ يتدفق رأس المال من هذه البلاد الى العالم الخارجى دون ان يكون للعالم العربى من هذه التدفقات الا اقل نصيب . حيث تثبت الارقام التى قدمتها الاوبيك العربية الى البلاد ذات العلاقات الخاصة بها وهى تعنى الجزائر<sup>(١)</sup> والبحرين ومصر والعراق<sup>(٢)</sup> والاردن وسوريا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ولبنان والمغرب والسودان وتونس بلغت فى عام ١٩٧٤ ذلك العام الذى شهد أعلى نسبة من رأس المال العربى يتدفق الى العالم العربى قد

(١) يلاحظ ان العراق والجزائر اعضاء فى مجموعة الاوبيك .



بلغت ١٧٦١ مليون دولار فالى اين اتجهت بقية فوائض البترول ، التى قدرت فى نفس هذا العالم فى دول البترول الخمس ذات الفائض ، الامارات ، الكويت ، قطر ، ليبيا السعودية بمبلغ ٧٥٠٠ ، ٣٠٠ ١٢ ، ٢٠٠٠ ، ١١٤٠٠ ، ٣٥٢٠٠ بليون دولار على التسوالى ؟ أى انها بلغت ٦٨٤ بليون دولار . لقد ذهب الى العالم العربى منها ما يقرب من بليون وثلاثة أرباع بليون ، واتجهت بقية المقدار — بعد نفقات سكانها الذين يبلغون ٤٩ مليون نسمة — الى اوربا وامريكا<sup>(١)</sup> .

وهكذا يتبين لنا ان حركة رأس المال فى هذه المنطقة مثلها مثل حركة رأس المال فى منطقة النقص السابقة تقوم بين البلاد العربية والبلاد الاوربية اساسا ، حيث يكون العرب فى الحالتين لقمة سائغة للمرابين سواء فى حالتهم مقرضين ان كانوا من دول الفائض ، او مقترضين ان كانوا من دول النقص .

ونقف بالتالى على حقيقة واضحة تظهر ان العرب لا يسلكون السلوك الذى يحقق مصالحهم الحقيقية وذلك ما سنلم به فى الفرع التالى :

### الفرع الثالث — عجز المنطقة عن ادراك واقعها :

اتضح لنا من الفرعين السابقين ان العالم العربى يمثل فى حقيقته منطقة متكاملة بها دول تمتلك فائضا من رأس المال ، وبها ما يعانى من نقص رأس المال اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية ، ورغم ذلك رأينا ان التدفقات الرأسمالية تقوم اساسا بين كل مجموعة والعالم الخارجى ، وليس بين المجموعتين المتكاملتين . ولكل طرف منها تبريرات لهذا الواقع ، فدول الفائض تنظر انها تستثمر أموالها فى أكثر المناطق امانا وبعدا عن احتمال تأميمها ، ودول النقص اعماها المنهج المستورد فقامت بعض منها بتأكيد هذه المخاوف فى فترة من الفترات .

---

(١) أخذت هذه البيانات عن جدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى من كتاب ستان الفقر ، مرجع سابق والذى نقلها عن البنك الدولى .

ونحن نعرف العبارة الفائلة بأن رأس المال جبان بطبعه ، ويخشى ان يلدغ من نفس الجحر مرة ثانية • وهذا الواقع الانيم يرينا ان المنطقة العربية بقادتها الحاليين لم تدرك بعد حقيقة موقفها ، وان دولها جميعا فى سلة واحدة ، ومصيرها واحد ، وانها لا غنى لها عن التكامل والتعاون ان أرادت أن تعيش فى هذا العالم ، الذى يقوم على الكيانات القوية والكبيرة •

ان دول الفائض تغفل عن انه كلما زادت ارصدتها فى بنوك اوربا وامريكا ، كلما أصبحت أكثر خضوعا لهذه البلاد ، وكما امكن لهم ان ينتقصوا هذه الارصدة بجرة قلم • وفى حركة تخفيض لقيمة انعملات الاساسية يمكن ان تفقد دول البترول هذه نصف ثروتها ناهيك عن فعل التضخم الدائم بها • وبالتالي فان المخاطر المتوهمة فى العالم العربى لا تصل الى مستوى المخاطر المحققة من الاستثمار فى اوربا وامريكا وخاصة بعد اقرار اتفاقية ضمان الاستثمارات فى العالم العربى • وانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١) •

والحقيقة انه طالما ان المناهج المستوردة ممثلة فى الاشتراكية والرأسمالية تعيش فى عقول المسئولين ، فلن ينتج عنها الا المزيد من الفرقة والمزيد من التشكك فى النوايا ، خاصة مع قيام الدول الاوربية بشقيها الشيوعى والرأسمالى وكذلك الولايات المتحدة باذكاء نيران الخلاف بين الدول العربية التى لا تدرك مصالحها •

---

(١) انظر بخصوص هذه المؤسسة د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها فى توجيه حركة الاستثمارات العربية • منشورات الصندوق الكويتى سنة ١٩٧٤.

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لبيان الاطار العام الذى يحيط بمشكلة التمويل في صورتها العربية ولقد استبان لنا هذا الاطار وتحدد فيما يلى :

١ - ان المنطقة العربية تنقسم بصورة عامة الى قسمين ، قسم يحقق فائضا في رأس المال يزيد عن قدرته على الامتصاص او الاستيعاب ، وقسم آخر يعاني من نقص رأس المال اللازم لتمويل برامجه الانمائية ، وان وجد بينهما عدد قليل اقرب الى التوازن من هذه الناحية .

٢ - ان منطقة النقص يفاقم من سوء الوضع بها انها تبني خططها الانمائية على اساس من الامكان المالى بحيث تقيم من رأس المال محددا لخطواتها الانمائية ، ولو كانت رشيدة لما بنت خططها على اساس من العنصر الذى لا يتوفر لديها ، ولقامتها على اساس من الامكان الاجتماعى ، والذى يستثمر الانسان والثراب الوطنى وعامل الزمن من تلك العناصر التى توجد بكل وطن كما فعلت الصين الشعبية والمانيا الغربية بعد الحرب الثانية .

٣ - يكتمل الاطار الذى يحيط بمشكلة التمويل العربية عندما ننتهي ان حركة رأس المال بين مناطق العالم العربى انما تقوم بتوسط العالم الاوربى والأمريكى بينها ، حيث تقوم حركة رأس المال في مناطق النقص العربية كما هو الحال في مناطق الفائض ، بين هذه المناطق والعالم الاجنبى ، فاصحاب الفائض يقدمونه للعالم الاجنبى ، ومن يعانون النقص يقترضونه من العالم الاجنبى ، الذى يسيطر بهذه الطريقة على هؤلاء بايقاعهم في دوامة خدمة اعباء القروض ، وأولئك بالسيطرة على ارضدتهم وجعلها تحت سيطرته يتصرف فيها لصالحه . هذه هي المشكلة فهناك لها من حل ؟ ان ذلك موضوع البحثين التاليين .

## المبحث الثانى

### المناهج المستوردة ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهيد :

تعرفنا على المشكلة التمويلية فى اطارها العام وذلك فى المبحث السابق .  
ويهتم هذا المبحث بتقويم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة لهذه المشكلة  
ومدى قدرتها على التغلب على ما تعانيه المنطقة العربية كلها بهذا الخصوص .  
فنحن نعتبر ان دول الفائض تعاني ايضا مشكلة الاستثمار غير الاصلح الذى  
لا يعوضها عن الموارد التى تفقد مع كل قطرة نفط تقذف بها صنابير الآبار فى  
جوف الناقلات العملاقة المظلم الذى لا يشبع وانما يقول دائما «هـل من مزيد»  
فهم يستنزفون هذه الموارد لادارة عجلة حضارتهم ، وعندما ينتهى ما تقذف  
به هذه الآبار ، فانهم سيقولون لاصحابها عودوا الى ما كنتم تعملون ، قبل  
ان تعرفوا ان ببلادكم ذهباً أسود . فلهذا فان الباحث تؤرقه مشكلة بلاد الفائض  
بقدر ما تؤرقه مشكلة المنطقة اجمع باعتبارها قلب العالم الاسلامى وأملنا  
فى عودة - حميدة مخلصه - الى الاسلام .

وتقويم العلاج الذى تقدمه المناهج المستوردة يعنى تقويم الواقع المشاهد  
حيث ان السياسات القائمة هى سياسات تنبع من هذه المناهج التى لا زالت  
تستقطب المسؤولين عن التنمية ومن يهتمون بها فى العالم العربى الا قلة ممن  
عصم الله ورحم .

وسنتناول هذه السياسات فى مطالب هذا المبحث الثلاثة وهى :

المطلب الاول : سياسة دول الفائض الرأسمالى .

المطلب الثانى : سياسة دول النقص الرأسمالى .

المطلب الثالث : الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح .

## المطلب الاول

### سياسة دول الفائض الرأسمالى

#### الفرع الاول - العهد الذى تقوم عليها هذه السياسة :

تدرك هذه الدول حقيقة وضعها وحقيقة ما يمثلها الفائض النقدى الذى يتراكم بين يديها عاما بعد عام .  
فهى تدرك أولا ان إيرادات البترول العربى ان هى الا ثروة تفنى تدريجيا مع كل قطرة تقذف بها الابار فى أعماق الناقلات العملاقة التى تحمل جزءا من ثروة البلاد فى كل رحلة لتغيب به فى جوف المحيط ذاهبة الى بعيد ، حيث تتمتع بهذه الثروة حقيقة ، شعوب أخسر لا تمت اليها بصلة ، اللهم ان كان العزاء والمحد الذى يضمرونه لنا صلة ووشيجة . تدرك هذه البلاد أن إيراداتها البترولية ثروة تفنى وليست دخلا متجددا ، ويترتب على هذه الحقيقة انه لا بد من الحلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى . وهى فى نفس الوقت تشاهد عدم قدرتها على امتصاص هذه الإيرادات فى مشروعات التنمية التى تقوم بها ، ومن هذا المنطلق فإن السياسة التى تتبناها هذه الدول تقوم على دعامتين رئيسيتين :

الدعامة الاولى : القيام بالجهود الانمائية التى تستهدف احلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى .

الدعامة الثانية : ايداع ما يفيض عن قدرتها على الاستيعاب لدى البنوك والمؤسسات القائمة فى العالم الاول - اوروبا وامريكا - بصفة اساسية . وسنلقى نظرة تفصيلية على هاتين الدعامتين لنرى مدى قيام هذه السياسة على اصول سليمة وذلك فى الفرعين التاليين .

#### الفرع الثانى - تقويم الدعامة الاولى لسياسة دول الفائض :

قلنا ان الدعامة الاولى لهذه السياسة تتمثل فى محاولة هذه البلاد احلال اصول ثابتة جديدة ومتجددة الدخل محل البترول الذى يفنى بعملية

استخراجه ، وتلك سياسة لا غبار عليها لولا النظرة القاصرة التي تغلف موقف البلد البترولي مما يترتب عليه إقامة استثمارات ذات تكلفة عالية وعائدات ضئيلة ، مما يعنى تبديدا لموارد الثروة التي كان يمكن للبلد البترولي ان يستفيد منها لو نظر نظرة اكثر سعة .

وعلى سبيل المثال فان قيام السعودية بانفاق عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية سنويا لتحقيق الاكتفاء الذاتى الزراعى كما اشار الى ذلك المرحوم الملك فيصل في احد لقاءاته للصحفية<sup>(١)</sup> لا يعد أفضل انفاق اذ لو انفق هذا المبلغ على تنمية القطاع الزراعى بالسودان الذى لا يفصله عن السعودية سوى العرض القليل للبحر الاحمر ، لكان كفيلا بسد حاجة السعودية والسودان والعالم العربى اجمع من الانتاج الزراعى<sup>(٢)</sup> . ذلك ان الله تعالى قد حيا كل اقليم قدرات معينة وليس من بين ما حييت به اراضى العربية السعودية الصلاحية المثلى لتكوين مجتمع زراعى امثل ، بينما يمكن اقامة مثل هذا المجتمع على مرمى البصر من الجزيرة العربية في السودان .

وهذه السياسة ما كان لها ان تقوم لولا واقع التجزئة الذى تدعمه المناهج المستوردة والتي تنصح بمثل هذه السياسات ، فحيث تدعى السودان انها دولة اشتراكية تقوم على الحزب الواحد ممثلا في اتحادها الاشتراكي وتحالف قوى الشعب العامل على حد التعبير الذى تلوكه السنة الاشتراكيين وبحت

(١) انظر محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، مرجع سابق

ص ٤٨ نص تصريح الملك فيصل .

(٢) انفى دراسة اجراها Clawson وآخرون تبين ان انفاق مبلغ ٢١٥ مليار دولار بأسعار ١٩٧٠ على تطوير القطاع الزراعى في مصر والعراق وسوريا ولبنان والاردن يؤدى الى عائد سنوى قدره ٥٠ مليار دولار ويرفع الانتاج الزراعى في هذه البلاد من الحبوب الى ٣٨٥ مليون طن ، وهى كمية تزيد عن حاجة العالم العربى اجمع وتسمح بتصدير كميات كبيرة منها .

Clawson, M. Landsberg, H. H., and Alexander, L. T. «The Agricultural potential of The Middle East», New York American Publishing Company, Inc., 1971, P. 152.

من ترديده خناجرهم ، يصعب ان يكون للدولة ذات الفائض اطمئنان على اموالها ان هي أنفقتها في ظل هذه التجزئة ، وهكذا ثقف المناهج المستوردة حجر عثر امام حسن استثمار الموارد البترولية للدول ذات الفائض النقدي ، ولولا واقع التجزئة واستيراد المناهج لما قامت مثل هذه انعقات ، ولا يمكن استثمار اموال الدول البترولية ذات الفائض بما يحقق أكبر نفع للامة العربية والاسلامية .

ورغم قيام دول البترول ذات الفائض النقدي بخطط انمائية طموحة فانها لا تستطيع ان تستوعب كل دخولها من عائدات النفط ، ومن ثم تلجأ الى الدعامة الثانية التي تقوم عليها سياستها في ظل المناهج المستوردة ، الا وهي ايداع الفوائض بالمصارف الاجنبية ، وتقويم هذه السياسة هو محل عناية الفرع التالي .

### الفرع الثالث - تقويم سياسة ايداع الفوائض النقدية للدول الفائض بالمصارف الاجنبية :

ايداع هذه الفوائض بالمصارف الاجنبية هو التصرف الوحيد المتاح أمام هذه البلاد في ظل نقص طاقاتها الاستيعابية ، وعدم وجود المنهج الذي يجمع الدول العربية . فالمناهج المستوردة توزعها بين الاشتراكية والرأسمالية وكلاهما يتربص بالآخر . وربما قامت الدول ذات الفوائض بتقديم بعض القروض او المنح للبلاد ذات النقص لسبب من الاسباب اما اتقاء لشر الدول اللاحقة، واما ذرا للرماد في الاعين حتى يقال ان هناك تعاونا عربيا في هذا المجال ، واما تعبيرا عن شعور بالتضامن الاسلامي لدى بعض الملوك امثاله جلالة المرحوم الملك فيصل وآخرين . وتلك سياسة غير ثابتة ، وحتى لو كانت ثابتة فانها لا تخضع لخطه ، ولا تمثل مبالغ ذات قدرة ، اما ما يمثل سياسة ثابتة في هذا الخصوص فهو ايداع الفوائض النفطية في مصارف الدول الاجنبية .

وتلك سياسة تخضع للكثير من النقد الموضوعي . فهذه الاموال بهذه الصفة تتعرض للتآكل اذا اخذنا في الاعتبار معدل التضخم السائد في البلاد الاوربية والامريكية حتى ليقدر البعض ان الفوائض النفطية التي قدرنا لها رصيда متجمعا يصل الى ٤٠٠ مليار سنة ١٩٨٠ يقدر البعض انها في ظل معدل تضخم قدره ١٥٪ سنويا ، فانها في هذا التاريخ لا تساوى أكثر من مبلغ يتراوح بين ١١٣ ، ١١٥ مليار فقط(١) . وهذه ليست اشد المخاطر التي تكتنف هذه الاموال وهي بايدي المصارف الاجنبية ، بل ان الاخطر من ذلك ان هذه المصارف تستطيع دولها أن تجمد هذه الاموال وتمرم أصحابها من سحبها الا بشروطها ، والتحكم في اتجاهات حركتها . وذلك ليس وضعا متوهما بل ان الاقتصاديين في غرب أوروبا وامريكا يتجدثون فعلا عن ضرورة فرض القيود على حركة الارصدة العربية ، بحجة حماية النظام النقدي الدولي من الانهيار بسبب التحركات غير المسؤولة التي يمكن ان تقوم بها هذه الاموال(٢) .

وهكذا يظهر لنا أن الارصدة النفطية اذا بقيت مودعة بصورتها هذه فلربما تنتهي من تلقاء نفسها ، ويأكلها التضخم المستشري فلا يبقى منها الا اثرا بعد عين . ومن ثم فهو ليس بالسياسة الاقتصادية السليمة التي تستثمر بها هذه الارصدة .

غير أن المناهج المستوردة بفعل ما أدت اليه من تجزئة العالم العربي ، وبذر بذور الشقاق والشكوك بين المناطق العربية ، قد جعلت السياسة السابقة رغم ما يكتنفها من مخاطر جمة ، تمثل لدى أصحابها « أهون الشرين » في ظل الاسلوب الخاطيء الذي تمارسه الكثير من الدول العربية ، عندما تظن إمكانية تحقيق التنمية بها على مستوى كل قطر على حدة .

---

(١) جورج قرم ، النفط والانتسان العربى ، جريدة النهار اللبنانية عدد ١٢ ديسمبر ١٩٧٤

(٢) د. عبد المنعم الطنابلى ، زيادة اسعار النفط وتأثير ذلك في الاوضاع الاقتصادية العالمية المضطربة وتأثره بها ، مجلة العربى ، وزارة الاعلام الكويتية مايو ١٩٧٤



والحقيقة ان الخيار أمام العالم العربى اليوم لا يقوم على أساليب ان التنمية القطرية افضل ام التنمية القومية افضل • وانما الخيار بين التنمية فى ظل منهج يوحد العالم العربى ، او التخلف وضياح فرصة التقدم الى الابد ، فلربما تكون الفرصة المتاحة اليوم هى آخر فرصة للعالم العربى يستطيع ان استغلها ان ينجو من التخلف ، واذا لم يفعل فلربما يصبح حديثا يروى ويسمع عنه وليس منه •

### المطلب الثانى

#### سياسة دول منطقة النقص الرأسمالى فى تمويل التنمية

##### الفرع الاول - عمدة هذه السياسة :

سياسة التمويل الانمائى فى هذه البلاد تبدأ من مسلمة تقول ان الادخار المحلى غير كاف لتمويل التنمية والقيام بالمشروعات التى تتطلب رؤوس اموال كبيرة •

وهذه المسلمة تقوم على أساس الاختيار الذى اختارته هذه الدول عندما بنت اسلوبها الاستثمارى على الامكان المالى بدلا من الامكان الاجتماعى كما بينا ، ومن ثم بدأت جهودها الانمائية على أساس ان رأس المال هو صاحب الدور الحاسم فى عملية التنمية والعنصر الفعال فيها ، فاذا توفر رأس المال امكن تحقيق كل شئ ، واذا فقد رأس المال فقد كل شئ • فلقد جعلت هذه الدول رأس المال النقدى هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة وصاحب السلطان المطلق على عناصر الانتاج يؤلف بينها ، يأمرها فتطيع وينهاها فتنتهى •

وهكذا تجعل هذه البلاد من رأس المال النقدى أهم محددات تقدمها وتبنى خططها على ما يتاح لها من تمويل ، ذلك التمويل الذى يأتي من المدخرات المحلية أولا ، ثم من المدخرات الاجنبية ثانيا •

وجود المسلمة القائلة بأن الادخار المحلي غير كاف — في ظل هذه النظرة —  
يعنى ضرورة اللجوء الى الادخارات الاجنبية أى رأس المال الاجنبى ، فاذا  
قدم رأس المال الاجنبى بالقدر الذى يغطى ما يعرف بالفجوة الادخارية ، اى  
الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب والادخار المتحقق ، تعتبر الجهات  
المعنية نفسها قد نجحت الى حد كبير فى توفير التمويل المطلوب للقيام  
بالمشروعات التى تتطلبها خطة التنمية ، وكثيرا ما تفاضل بعض الدول بين  
الافراد الصالحين لتولى المسئوليات الاقتصادية فى البلد بناء على قدرتهم  
التفاوضية واقناع العالم الخارجى بأن يقدم لهم أكبر قدر ممكن من  
القروض . ومما يثير الدهشة والمأساة مدى السرعة التى يصبح بها معيار  
الاداء للحكم على نجاح كثير من البيروقراطيين وصانعى السياسة فى بلادهم ،  
هو مقدرتهم على التفاوض حول المساعدة الخارجية ، ويؤدى ذلك بوجه عام الى  
تشويه الاشارات الاساسية فى المجتمع الى حد انه فى بعض منها يكرس قدر  
من التحليل والوقت لمهمة التفاوض حول المساعدة اكبر بكثير من القدر الذى  
يكرس لتعبئة الموارد الداخلية<sup>(١)</sup> .

هذه ، هي منطلقات سياسة تمويل التنمية فى الدول العربية التى تعاني  
من نقص حقيقى او متوهم فى رأس المال ، وتلك هي الحلول التى تقدم  
لهذه المشكلة من الفكر الذى يسيطر على المسئولين عن هذه السياسة ، وهو الذى  
نعنيه بالفكر المستورد الذى لا يخرج عن الفكر الاشتراكى أو الفكر الرأسمانى ،  
والذى نعتبر تقويمنا له تقويما للمناهج المستوردة ، ومن ثم نستطيع مما  
سبق أن نقول أن عمد هذه السياسة التى ينصح بها الفكر المستورد تتمثل  
فى :

١ — التسليم بقصور الامكانيات المحلية عن تمويل التنمية .

٢ — الحصول على رأس المال الاجنبى لسد الفجوة الادخارية  
وستقوم بمناقشة البندين فى الفرعين التاليين :

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٩٩

### الفرع الثاني - الإمكانيات المحلية وتمويل التنمية :

يقوم الفكر المسيطر في البلاد ذات النقص الرأسمالى على أساس أن الإمكانيات المحلية ، والتي تتمثل في الادخار النمر والادخار الاجبارى عن طريق الضرائب ، الى جانب فائض القطاع العام ، تعجز عن توفير المقدر المطلوب لتمويل التنمية . وينطلق من هذه المسلمة الى التحويل بقدر كبير على رأس المال الاجنبى . وسنناقش هنا هذه الفكرة لنرى سبب هذا العجز ، وما الذى ضاعف من نقص الادخار . وبادىء ذى بدء فانا نسلّم بأن الادخار المحلى بحالته الراهنه ضعيف وغير كاف في هذه البلاد ، ولكننا نتساءل هل هناك إمكانيات لزيادته ؟ وهل تعمل المناهج المستوردة على رفع طاقته أم أنها بسياساتها تعمل على تخفيض معدله ؟

وللإجابة على السؤال الاول نقول :

ان الفائض الاقتصادى الموجود في بلاد هذه المنطقة من العالم العربى يصل الى نسبة كبيرة من الانتاج القومى ، ربما الى نسبة اعلى بكثير مما يتطلبه تحقيق التنمية طبقا للتجارب التى مرت بها الشعوب الاخرى . ان دراسة اجريت لتحديد هذا الفائض في أقل هذه البلاد قدرة وأكثرها معاناة في ظل هذه المناهج وهى مصر ، تثبت ان الفائض في قطاعى الصناعة والزراعة بملايين الجنيهات كان يقدر بـ ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥٠ في السنوات ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ على التوالي علما بأن الاستثمار الكلى لم يتعد في أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه<sup>(١)</sup> وقياسا على هذا الوضع فلا يوجد بلد عربى غير قادر على توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية . بل ان البعض يرى أن الاقتصاديات العربية قادرة على انتاج فائض لا يقل عن ٢٠ - ٢٥٪ من انتاجها السنوى ، وان أقصى ما يطمح فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هو استثمار ما بين ٢٠ - ٣٠٪

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة في تعبئة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٦

من دخله السنوى بشرط أن تستثمر فى الواجهة الأكثر إنتاجية ، وأن تدار  
الطاقات الإنتاجية بكفاءة وامانة (١) •

واستنادا الى ذلك نقول : هل الاقتصاديات العربية التى تعاني من نقص  
فى التمويل اللازم لها لا تملك مدخرات كافية ؟ أم أن المنهج المطبق عجز عن  
تجميع هذه الادخارات الكامنة فيما يسمى « بالمخاض الاقتصادى » والذي  
تبيننا توفره فى هذه الاقتصاديات ؟

ان الاجابة تقول ان المناهج المستوردة هى التى عجزت عن تجميع هذه  
المدخرات لا أن امكانياتها غير قائمة ، واذا شئنا ان نشير الى مواطن كمون  
هذه الموارد فيكفى أن نشير الى الاستهلاك الترفى الذى تقوم به مجموعات  
كبيرة قد انفصلت بواقعها عن حياة الشعب اذ تعيش البذخ والاسراف ، الى  
جانب الاسراف فى القطاع الحكومى ، ومواطن الاسراف فى مثل هذه البلاد أكثر  
من ان تحصي •

هذا عن وجود الادخارات كامنة أو محتملة ، فماذا عن تأثير المنهج  
المستورد عليها ؟

وبهذا الخصوص نقرر ان المناهج المستوردة بسلوكها تؤدي الى خفض  
معدل الادخار لا زيادته ويتمثل هذا السلوك ذو الاثر السلبي فى :

١ - عندما تعتمد هذه المناهج الى تمويل التنمية بعجز الميزانية ،  
أو ما يسمى بزيادة الاصدار النقدي ، فانها تؤدي بهذا السلوك الى  
التضخم الجامح الذى تعيشه الطبقات ذات الدخل المحدود ، وهذا يقضى  
على اى احتمال لزيادة معدل الادخار ، ذلك ان انهيار قيمة النقد لا تبقى  
عند أحد رغبة فى ممارسة عملية الادخار ، اذا كيف يدخر جنينا ليجده بعد  
فترة ليس الا نصف جنيهه ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعندما تمنح هذه المناهج باللجوء  
الى الاقتراض الاجنبى ، فان لذلك اثرا بالغيا على معدل الادخار ، فحينما

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٣

يكون من السهل على الحكومة سد الفجوة بين حجم الادخار المحلى وحجم الاستثمار المطلوب عن طريق القروض الاجنبية ، فانها تترأخى في جهودها الرامية الى تعبئة الفائض ورفع معدل الادخار . ولقد اثبتت دراسة حديثة ذلك الاثر السالب للمعونات الاجنبية على معدل الادخار المتوسط ، وقدرت ان العلاقة بين نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل ، وبين نسبة الادخار الى الدخل ، تشير الى ان اتجاه نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل الى التزايد بمقدار ١٪ سيترتب عليه انخفاض الميل المتوسط للادخار بمقدار ٠.٠٠٧ر (١) . وهكذا ساهمت هذه المناهج بسياستها في خفض معدل الادخار بدلا من ان يتجه الى التصاعد كما هو متوقع من عام لآخر ، في ظل اى تنمية اقتصادية مبنية على اسس سليمة .

ونظرة الى واقع معدلات الادخار في مصر ونسبتها الى حجم الاستثمار الفعلى توحى بجناية هذه المناهج . فلقد اتسعت فجوة الادخار في مصر منذ ان طبقت خطط التنمية الى اليوم اتساعا رهيبا ، حيث تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان نسبة عجز الادخار المحلى عن الاستثمار الاجمالى قد بلغت في النصف الثانى من الستينات ( ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ) ٣١.٨٪ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في النصف الاول من السبعينات الى ٦٧.٨٪ ثم وصلت اخطر مستوى لها عام ١٩٧٥ حيث بلغت ١٢٢٪ (٢) . وهكذا نرى ان معدل الادخار ينخفض من عام لآخر عاكسا تزايد الاعتماد على رأس المال الاجنبى ، الذى ينعكس مرة ثانية على تخفيض معدل الادخار طبقا للنسبة السابقة .

وهكذا اوجدت لنا المناهج المستوردة حلقة مفرغة جديدة لم تكن تعرفها البلاد من قبل ، وكان يكفيها ما لديها من تلك الحلقات ، وتتمثل هذه الحلقة الجديدة في ان انخفاض معدل الادخار يتطلب زيادة القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية ، وزيادة القروض الاجنبية تنعكس في خفض معدل الادخار

(١) د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، من ابخات

استراتيجية التنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥

(٢) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ فبراير سنة ١٩٧٦

طبقا للنسبة السابقة ، وخفض معدل الادخار لينعكس في انخفاض حجم المدخرات الذي يعنى اتساع الفجوة الادخارية ، الامر الذى يتطلب قروضا اكثر من قروض المرة السابقة . وزيادة القروض تعنى انخفاضا اكثر من الاول في معدل الادخار، وهكذا، تكتمل الحلقة المفرغة والتي تصل في النهاية الى ان يكون معدل الادخار صفرا ، بل ربما يصل الى ان يكون سالباً . وعلنا في مصر وصلنا الى قريب من ذلك ، على يد المناهج المستوردة .

وهكذا يتضح لنا ان المسلمة الاولى التي انطلقت منها سياسة المناهج المستوردة ، في المنطقة العربية التي تعاني من نقص في تمويل التنمية بها ، هي مسلمة مفتعلة ، وان امكانيات الادخار قائمة ، وان العجز هو عجز في المنهج الذى يعجز عن تعبئة هذه المدخرات المحتملة ، بل انه لا يعجز قصصا ، وانما يؤدي سياساته الى التأثير السلبي عليها ، حتى وصلت في ظله ان تسير مرتدة على اعقابها بدلا من ان تتنامى مع استمرار التنمية . وارتدادها هذا يعتبر مؤشرا من مؤشرات فشل التنمية ، كما ان استمرار تزايد الاحتياج الى رأس المال الاجنبى عاما بعد عام ( سنناقشه في الفرع التالى ) هو مؤشر آخر على فشل التنمية في ظل المناهج المستوردة ، اذ المتطهى ان كل عام يفز من غفر التنمية ترتفع فيه معدلات الادخار ، بينما تتراجع فيه الاحتياجات الى رأس المال الاجنبى ، فاذا حدث العكس فلانه يعكس فشل التنمية الاقتصادية .

### الفرع الثالث - تقويم سياسة القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية :

قدمنا في الفرع السابق ان المناهج المستوردة عندما عجزت عن تعبئة الحجم المطلوب من المدخرات لتمويل التنمية قد لجأت الي تعويض الفجوة فيها بالاقتراض الخارجى ، وكان هذا سلوك انصار المنهج الاشتراكي كما كان سلوك انصار المنهج الرأسمالى . وقامت الدول الشيوعية بتقديم القروض لهذه البلاد ، كما قامت الدول الرأسمالية بتقديم القروض ايضا ، كل لمن يدور في فلكه منها .

ولقد ابتلعت الدول المعنية الطعم غافلة عن الشخص الذى يحويه ذلك الطعم لخيذ الطعم ، واستكانت الى الطريق السهل فى بداية الامر ، بدلا من معاناة الجهود فى تعبئة مواردها المحلية ، فما عليها الا ان تحدد رقمى الادخار المحلى المتوقع ، والاستثمار المتوقع ثم تطلب الفرق بينهما من الهيئات والمؤسسات الاجنبية ، حكومية كانت اوخاصة .

وكانت الحجة التى تكمن خلف هذا السلوك تتمثل فى :

١ - ان اللجوء الى رأس المال الاجنبى هو اسرع الطرق وأقلها تكلفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتطوع المظنون من انصار المناهج المستوردة باثبات ان هذا الطريق هو الذى سلكته جميع الدول التى حققت التنمية الاقتصادية فى القديم والحديث « فلقد شهدت بريطانيا نهضة اقتصادية ملحوظة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر معتمدة اعتمادا كبيرا على الموارد الرأسمالية الهولندية ، ويمكن ان يقال نفس الشيء عن الولايات المتحدة الامريكية فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر حين اقتترضت اموالا طائلة من بعض الدول الاوربية ، وكانت ذات اثر بالغ فى بدء عملية تنمية لم يشهد التاريخ لها مثيلا .» وتكرر هذا الوضع فى كندا فى العشر سنوات الثلاث من القرن العشرين ( ١٩٠٠ - ١٩٣٠ ) حيث اقترن تدفق رأس المال الخارجى مع النمو الصناعى السريع لتلك البلاد ، وفى كلتا هاتين الدولتين ، كندا والولايات المتحدة - ساعد تدفق رأس المال الاجنبى عليهما مساعدة قيمة فى بناء قاعدة عريضة لميكلهما الصناعى ، ويمكن ان يقال نفس الشيء عن نيوزيلندة واستراليا وغيرهما (١) .

٢ - ان حجم المدخرات المحلية هزيل جدا ، وهذا يؤدى الى ضعف الانتاجية المؤدى الى انخفاض الدخل الذى يعنى بدوره انخفاضا فى المدخرات ، ومن ثم يجب كسر هذه الحلقة المفرغة ، ولا يأتى ذلك الا بالاستعانة بموارد من الخارج تساعد على كسر هذه الحلقة المفرغة فى نقطة ما من محيطها (٢) .

(١) د. صلاح تامق ، قراءات فى الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، القاهرة عام ١٩٧٤

ص ١٤٧ - ١٤٨

(٢) المرجع السابق ص ١٣٩

الى غير ذلك من الحجج التى يقدمها انصار المناهج المستوردة لتبرير الواقع الذى يسمح لهذه المناهج بالحياة •

ولن نقوم بتفنيد هذه الحجج بحجج مثلها ، لكن سنلجأ الى الواقع الذى اصبحت عليه الدول النامية بعد ان ابتلعت الطعم وادركت مؤخرًا احتواءه على الشخص القتاتل •

فما هى مواصفات الواقع القائم بعد عقود من اعتماد التنمية فى العالم الثالث على رأس المال الاجنبى ؟

ان واقعها يمكن وصفه فيما يلى :

١ — فتحت هذه البلاد الباب على مصراعيه أمام رأس المال الاجنبى بحجة ضرورته لتحقيق التنمية بعد ان بنت سياستها — كما بينا من قبل — على انه عنصر حاسم تتوقف عليه التنمية وجودا وعد ما • ووجدت البلاد الغنية الفرصة امامها متاحة لتحقيق اكثر من هدف ، استثمار اموالها الفائضة ، السيطرة على البلاد النامية بطريقة ايسر من السيطرة العسكرية ، وبعضها اراد ان يعوض الفرصة التى حرم منها من قبل فى ان يمارس الاستعمار فى هذه المناطق • ولم ترفض الدول النامية عرضا يقدم اليها من اصحاب رأس المال ، فتركت لديها مقادير كبيرة منه الى حد ان جزءا كبيرا من هذه القروض كان يبقى بدون استخدام ، بل ان مصر — كمثال — كانت تنسى احيانا ان بينها وبين دولة ما اتفاقية بتقديم قروض لها • وكان يبقى القرض معطلا لا تعرف عنه شيئا حتى تكتشف وجوده صدفة • وبمثل هذه السياسة تراكت الديون الخارجية على الدول النامية •

٢ — تزايدت اعباء الديون ، فخلقت عثرات شديدة فى وجه الدول النامية ، اذ استلزم تراكمها ضرورة تخصيص مقادير كبيرة من الناتج القومى لخدمة



ايعائها ، وانعكس هذا في قلة الثمار المجتناة من التنمية ، وعدم قدرتها على الوقوف على قدميها والاعتماد على نفسها .

٣ — ادى تزايد حجم القروض وايعائها الى تخفيض معدلات الادخار المحلى طبقا لما مر بنا من علاقة بينهما في الفرع السابق ، وادى ذلك الى اضعاف فعالية الموارد المنقولة من الخارج بالتالى ، الامر الذى ادى الى تدهور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى .

٤ — ترتب على زيادة اعباء خدمة الدين وضرورة وفاء هذه الدول بالتزاماتها ، ان لجأت الى الدخول فى التزامات جديدة غير ميسرة لسداد الالتزامات العاجلة ، مما ادى الى تفاقم المشكلة حتى لقد وصل معدل خدمة الدين الخارجى<sup>(١)</sup> فى مصر على سبيل المثال الى ٣٥٪ عام ١٩٧٣ وهو أعلى معدل سجلته الاحصاءات الدولية فى ذلك الوقت .

٥ — واصبح هذا الوضع يعنى ان خدمة الدين فى العالم الثالث يبعد ان كانت تستنفد ٥٠٪ من تدفقات رأس المال الاجنبى اليها فى صورة رسمية ، أصبحت فى سنة ١٩٧٣ تمثل ٦٥٨٪<sup>(٢)</sup> ولعلها اليوم اوشكت ان تصل الى نسبة ١٠٠٪ .

٦ — العلاقة الاستثمارية بين الدول النامية والاستثمار الاجنبى المباشر توضح ان الاموال المتدفقة من الدول النامية الى الدول المتقدمة كتحويل للارباح المحققة ، تربو على التدفقات العكسية ، ففى عام ١٩٧٣ كانت الاستثمارات الجديدة الوافدة من الخارج الى الدول النامية تربو قليلا عن ٩ بلايين دولار فى حين بلغ حجم الارباح المحولة ١٤ بليون من الدولارات .

---

(١) يعنى هذا المعدل نسبة ما تهتصه مدفوعات الفوائد والاقساط من حصيله

الصادرات .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع

سابق ص ٨٠

٧. — نظرا لكل ما سبق فإن عددا من الدول النامية وصلت فعلا الى حد العجز الحقيقي عن مواصلة الوفاء باعباء ديونها الخارجية ، ولم تجد امامها من سبيل اللجوء لدائنيها راجية منهم اعادة جدولة ديونها الخارجية .

٤ — يعلق الدكتور فؤاد هاشم على هذا الموضع فيقول : اذا ما اخذنا بالارقام المؤكدة نجد الصورة القاتمة التالية لنبلاد النامية في مجموعها . ففي الوقت الذي زاد فيه الاستثمار الاجمالي بمعدل ١١.٧٪ سنويا ، زادت الديون الخارجية بمعدل ٢٠٪ سنويا . ومعنى ذلك أن البلاد النامية يزداد اعتمادها تدريجيا في تمويلها للاستثمار الاجمالي على القروض الاجنبية وليس العكس . وفي نفس الوقت فقد زادت نسبة اعباء خدمة الديون الجديدة كل سنة ، من ٤٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٦٣٪ سنة ١٩٧٤ وهو ما يعنى ان هذه الاعباء تستنفذ في المستقبل كل التحويلات الرأسمالية للبلاد النامية ، ليصبح صافي هذه التحويلات صفرا عام ١٩٨٠ على اساس المعدلات الحالية . وبالرغم من هذه الصورة القاتمة فلم تخفف الدول المقرضة من شروطها بل بالعكس هو الصحيح . . . . . فهل اعادة جدولة الديون مجدية ؟ (١)

هذه هي الصورة التي انتهت اليها سياسة الاعتماد على القروض الأجنبية لسد الفجوة الادخارية ، في البلاد التي اعتمدت هذا الطريق سبيلا لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم العربي وغيره .

وليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية في أنها فشلت بكل المقاييس على مستوى العالم الثالث اجمع (٢) وعلى حد تعبير محبوب الحق عن البلاد النامية « لقد خيبت خبرة العقدين الماضيين آمالها بل كانت الى حد ما عقابا لها ، وهي الان ليست على يقين تام مما ينبغي ان تكون عليه الآفاق الجديدة للتنمية » (٣) .

(١) د. فؤاد هاشم ، ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق

ص ٤٣٩

(٢) محبوب الحق ، ستار الفتر ، مرجع سابق ص ٥٢

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٠

ولقد كان العقاب الذى يزل بالدول النامية عقابا قاسيا حقا لكنه مستحق ،  
فلقد سلكت هذه الدول طريقا رسمته لها مناهج مستوردة ، وكان عليها  
ان تدرك ان نجاحها رهـن بان تعتمد على نفسها فكريا ومنهجيا ، ثم تمويلنا  
بعد ذلك ، لكنها آثرت التبعية فى الحالتين فكريا وتمويليا .

ولكن ما هو العلاج لهذا الوضع الذى تردت فيه جهود التنمية فى المنطقة  
من مناطق العالم العربى محل اهتمامنا هنا ؟ هذا ما سنعرفه من المبحث الثالث  
فى هذا الفصل .

ولن نزيد هنا عن القول بأن سياسة هذه الدول المستوحاة من المناهج  
المستوردة والتي تتمثل فى التسليم بمعجز قدراتها الادخارية وتعويض ذلك  
بالاقتراض الاجنبى ، قد أدت الى فشل جهود التنمية ، فقد كان ذلك منها  
اخصان ظن بأعدائها التقليديين ، وخروجا منها عن مجالها الطبيعى ، مجال  
التعاون الاقليمى ، والذى لا يمكن ان تحقق الدول العربية أى تقدم الا فى  
ظله ، وفى ظل منهج غير مستورد يجمع ولا يفرق ، يوحد ولا يميزق .

### المطلب الثالث

#### الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح

تمهيد :

يدرك بعض العرب أن جهود التنمية فى الاطار الذى تبذل داخله  
الآن لم يحقق لهم ما يصبون إليه ، غير أن ادراكهم للانساب الكامنة وراء عدم  
تحقيق آمالهم من هذه الجهود هو ادراك غير كامل ، او ادراك لا يتعمق .  
المشكلة بالمقدر اللازم يفهم يدركون أن فشل التنمية العربية راجع إلى تفككهم  
ومن ثم يبذلون جهودا للتغلب على هذا التفكك واحلال التعاون فى تحقيق  
التنمية محل الانعزالية فيها ، لكن الذى يغيب عن ادراك هؤلاء هو السبب  
الحقيقى لتفككهم وفشل جهودهم ، وهو غيبة المنهج القادر على تحقيق  
التجمع العربى ، ولغيبة هذا الادراك نجد انهم يبذلون جهودا على الطريق

الصحيح — وهو طريق التجمع العربى — لكنها تأتى جهودا متعثرة وغير منتجة بل كأنها لم تكن برغم أنها ممثلة فى هيئات ومؤسسات واتفاقيات • وهذا لغية المنهج الموحد •

وهذا المطلب يركز على هذه الجهود ويوضح لماذا هى متعثرة وذلك فى الفروع الثلاثة التى يتكون منها وهى :

**الفرع الأول :** الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنمية •

**الفرع الثانى :** اظهر الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه •

**الفرع الثالث :** تقويم هذه الجهود •

**الفرع الأول — الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنمية :**

يفرض الواقع نفسه على العرب ، فالصورة التى خلق الله عليها بلادهم وكون وحدتها مسألة حياة أو موت لها ، تجعلهم ينجذبون الى الطريق الصحيح فى الوقت الذى تحول فيه المناهج المسيطرة دون ادراك عوامل النجاح للعمل على هذا الطريق •

فلقد عرفنا من المبحث السابق ان الدول العربية تنقسم من وجهة نظر عامة ومع وجود بعض الاستثناءات ، الى مجموعتين تتمتع واحدة بفائض فى رأس المال ، وتعانى الاخرى من عجز فيه • وتخضع المجموعتان لنوع من التناقض الداخلى ، بحيث يتوافر فائض رأس المال ، لا تتوافر عادة قدرة كافية على استيعابه ، والا لما كان فائضا ، وحيث تتوفر القدرة الاستيعابية لا يتوفر القدر الكافى من المال للاستجابة لها ، والا لما كان بها نقص (١) •

وادراكا من الدول العربية للحقائق السابقة فقد اعلنت ان طريق التعاون ( الذى أكدت جميع الدول العربية بموجب سياسات معلنة واتفاقات ثنائية

(١) انظر د. ابراهيم شحاته ، الاستثمارات العربية فى الوطن العربى ، مجلة

السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٢ ص ٨٠ - ٩٢ ، ابريل ١٩٦٨ •

الدكتورين ابراهيم شحاته ، حازم الببلاوى ، التعاون الاقتصادى فى المجال

العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ١٩٦٧ ص ١٣٢ - ١٣٥

وجماعية تصميمها على المضى فيه ) هو الطريق الامثل لتحقيق الاندماج المنشود بين اقتصاديات الدول العربية<sup>(١)</sup> .

ويدرك العرب ان التحدى الذى يلقونه من قبل اسرائيل ليس تحديا حربيًا فقط وانما هو اساسا تحد اقتصادى ، اذ هى تتشدد السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية . فالمعركة معها اذا تتصل بتخلفهم الاقتصادى . وما يتطلبه من ضرورة التنمية الاقتصادية العاجلة ، والتى يجب ان يجندوا لها كافة قوى وامكانيات الشعوب العربية ، فالخطر الذى يواجهونه ليس كامنا فى قوة اسرائيل ، بقدر ما هو كامن فى تخلفهم ، وتخالفهم عن ولوج طريق التقدم رغم ما لديهم من امكانيات بشرية ومادية غير محدودة ، الامر الذى يبين لهم ان وحدتهم لا يفرضها التاريخ والعاطفة وانما يستلزمها المستقبل فى عصر لم تعد فيه للكيانات الصغيرة مكان ، وفى ظروف اصبحت فيها مستلزمات التنمية الاقتصادية تتجاوز طاقة الدولة الواحدة<sup>(٢)</sup> .

هذا الادراك كما قلنا — أكدته الدول العربية جميعا بموجب سياسات معلنة واتفاقات ثنائية وجماعية ، بل اتخذت فى سبيل تنفيذه العديد من الخطوات وبذلت الكثير من الجهود على مدى نصف القرن المنصرم ، وبخاصة فى الثلاثين عامًا الاخيرة . فما هى أظهر هذه الجهود وما الذى تهدف اليه ؟ ان ذلك هو ما سنلهم به من الفرع التالى :

### الفرع الثانى — أظهر الجهود العربية على الطريق الصحيح :

ان ساحة العمل العربى تزدهم بالخطوات التى اتخذت فرأى فيها العالم العربى آماله وشبكة التحقيق ، وظن الجميع وقت اتخاذها ان العرب من التقدم

(١) انظر عرضا لمحاولات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية فى ، شحاته

والبيلاوى المرجع السابق ص ٨٨ — ١٢٣.

(٢) د. محمد شوقى الفنجري — ذاتية السياسة الاقتصادية — مرجع سابق ،

ص ٧٨ — ٧٩ بتصرف ضئيل جدا .

قالب قويتين أو أدنى وما تنقضى شهور أو أيام وفي أفضل الظروف سنة حتى تتكشف خيبة الامل في هذه الجهود فإذا بالعرب يضربون بما تم بينهم عرض الحائط ويتخذون ما أقاموا من مؤسسات واطارات مهجورا ، ويتبارى المنظرون وأدعياء الخبرة بشئون العالم العربي في تعمق الاسباب التي قد قادت الى ما يحدث لكنهم لا يبلغون من ذلك غرضا ولا يقعون منه على طائل . ولكن هذا هو موضوع الفرع التالي ، أما هذا الفرع فقد خصص لعرض أظهر هذه الجهود فيما هي ؟

يمكن تقسيم هذه الجهود الى مجموعات ثلاث :

- ١ - الاتفاقات التي تمهد لنجاح التكامل .
- ٢ - المشروعات الاستثمارية المشتركة .
- ٣ - مؤسسات التمويل العربية .

#### أولا - الاتفاقات الممهدة لنجاح التكامل الاقتصادي :

تمثلت هذه الجهود في محاولة تمهيد الواقع وتخليصه من الاسباب التي يظن خبراء الدول العربية أنها مكن الداء الذي يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ويجعل رأس المال الفائض لدى مجموعة منها يخشى المخاطر التي أظهرها مخاطر التأمين<sup>(١)</sup> والقيود على تحويل الأرباح . فعملوا على علاج هذه المخاوف بإنشاء مؤسسة لضمان الاستثمار من ناحية ووقعوا اتفاقية لنفض منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى من ناحية أخرى .

ويمكن أن نورد أهم هذه الجهود فيما يلي :

(١) منذ بداية السبعينات تحمست الدول العربية لاجداث هذا النوع من الاتفاقات الممهدة لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها ، وقامت

(١) يمثل موقف مصر من الاموال العربية عام ١٩٦١ غصة في جلق كل عربي مخلص حيث عاملتها معاملة اموال الاجانب . بل فضلت بعض دول اوربا مثل اليونان في المعاملة .

الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجهود كبيرة في هذا المجال • ونجح الأخير في اعداد اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية واستغلالها بين البلدان العربية » التي وقعت في ٢٩ أغسطس ١٩٧٠» وحظرت هذه الاتفاقية تماما تأميم الاستثمارات العربية الموافدة الى الدول الاعضاء ، وبذلك ازال كايوس تجربة الاموال العربية مع النظام المصري الذي كان قائما في مطلع الستينات •

(ب) في أواخر عام ١٩٧٣ اعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع اتفاقية لانشاء مركز عربى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الاعضاء والمستثمرين العرب على نسق الاتفاقية التي اعدتها البنك الدولي ١٩٦٥ باسم اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى •

(ج) في ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ وقعت خمس دول عربية اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووقعتها بعد ذلك تسع دول أخرى فاستوفت من ذلك الحين شروط نفاذها •

(د) منذ عام ١٩٧٢ تتابعت المقرارات عن المجلس الاقتصادي للجامعة العربية وعن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول سبل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية واسفرت هذه الجهود عن عقد لجنة خبراء لبحث « امكانية استثمار الفوائض المالية العربية داخل الوطن العربي » وعن عقد لجنة لرؤساء البنوك العربية والاجنبية والمشاركة وصدر عن كل من اللجنتين تقرير حول الخطوات المقدمة في هذا الشأن<sup>(١)</sup> •

تلك هي أظهر الجهود في هذا المجال — مجال تمهيد السبيل امام الفوائض المالية العربية كي تنتقل الى مناطق الوطن العربي التي تحتاج اليها وهي كافية في هذا السبيل لو حسنت نيات صانعيها •

---

(١) د. ابراهيم شحاته ، الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية ، مجلة السياسة الدولية — أبريل ١٩٧٤

## ثانيا - المشروعات الاستثمارية المشتركة :

يُعجز الباحث عن حصر هذه المشروعات التي أعدت وعقدت بخصوصها اتفاقات سواء ثنائية أو متعددة الاطراف غير أن ما نفذ منها ربما لا يتجاوز مشروعا أو مشروعين ، وربما يكون هذا المشروع قد صفى في غمرة تشنج انتابت أحد اطرافه ، كما ان كثيرا منها جمد من حيث الفعل والواقع ، لكن الساسة العرب يتجاهلون ذلك ، وأشهر هذه المشروعات التي اطعموها الشعب العربي المنشوق الى تحقيق وحدته ... ما يلي :

١ - المشروعات الثنائية معظمها بين مصر ودولة عربية آخر مثل السودان والسعودية والكويت واليمن الشمالية ، سوريا ، البحرين ، وغيرها .

٢ - المشروعات الجماعية واطهرها شركة البوتاس العربية المحدودة ، المؤسسة المسالة العربية ، الشركة العربية للتجارة الخارجية ، الشركة العربية للمقاولات ، مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ، الشركة العربية لنقلات البترول ، الشركة العربية للملاحة البحرية ، هيئة التصنيع العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الى آخر تلك المشروعات التي يحتاج حصرها الى تسويد العديد من الصفحات . فما بالنا لو نريد ان نناقش كل مشروع منها ، انها تحتاج الى كتب ومجلدات يغنيها عنا تعليق الدكتور ابراهيم شحاته عليها بقوله :

« ان المشروعات العربية الجماعية قد ظلت حبيسة الاوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى<sup>(١)</sup> وآخر (مشروع بوتاس الاردن) أو شك ان يخرج الى حيز التنفيذ فعاجلته حرب يونيو ١٩٦٧ بضرية قاتلة لم تبق على أحد من المساهمين فيه غير الاردن » .

---

(١) هيئة التصنيع العربية .



ناهيك عما لو تحدثنا عن السوق العربية المشتركة ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية تلك المشروعات التي اشرفت بسماء المنطقة ثم غابت ولا تعلم أُلغيت أم انها لا زالت قائمة •

### ثالثاً — مؤسسات التمويل العربية :

لعل هذا النوع من المشروعات هو ما نلمس له حضوراً على الساحة العربية فلقد انبثقت عدة مؤسسات بهدف تمويل التنمية العربية أو العمل على نقل رأس المال من بلاد الفائض الى بلاد النقص داخل المنطقة العربية • وتتمثل أهم هذه المؤسسات في :

١ — صندوق التنمية الكويتي الذي انشأته دولة الكويت منذ استقلالها ليمثل صندوقاً وطنياً للتنمية الاقتصادية على المستوى العربي ويعاني الصندوق قصور موارده مقارنة بالطلبات عليه ، فحتى وقت قريب كان رأسماله القانوني ٢٠٠ مليون دينار زيدت مؤخراً الى ٣٥٠ مليون دينار كويتي •

٢ — في عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للعرض الذي انشئ من أجله الصندوق الكويتي ورأس ماله ٥٠٠ مليون درهم لم يدفع منها حتى الآن سوى ٨٠ مليون درهم لا تزال عاطلة عن الاستخدام •

٣ — في عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ويختلف عن الصندوقين السابقين في انه محاولة جماعية وليست على مستوى دولة واحدة مثل الكويت وأبى ظبي منشئتي الصندوقين السابقين ورأس مال هذا الصندوق قدره ١٠٠ مليون دينار كويتي •

والذي يلاحظ على هذه المؤسسات انها تعاني من نقص واضح في مواردها المالية المتاحة امامها للقيام بالتنمية الاقتصادية على المستوى العربي • وحتى لو تصورنا احد انها يقصد منها اللعب لا التنمية لما كان في تصوره بعد عن الحقيقة ، ان رأس مال اي صندوق من هذه الصناديق لا يزيد عن مقداراً

الاموال اللازمة للقيام بمشروع واحد من مشاريع التنمية الاقتصادية ، فكيف يضطلع بمهمة تنمية العالم العربى ، مؤسسة لا تصل فى رأس مالها الى رأس مال مشروع انمائى عادى يدرج العديد من امثاله فى اية خطة انمائية لبلد من البلاد العربية .

حقيقة ان هدفها ليس الاستخدام المباشر لهذه الاموال فى التنمية ، وانما يمكن ان تضمن استثمارات أخرى وتجمع موارد أخرى ، لكن ذلك لا يمنع من ضالة رأس المال بها ناهيك عن ان واحدا منها لا زالت موارده معطلة ودرجت الدولة التى انشأته « ابو ظبى » على تفضيل تقديم التمويل المباشر من حكومتها لبعض البلاد العربية متخفية الصندوق ولعل لها فى ذلك حكمة .

فهل نجحت هذه الجهود التى قامت بها الدول العربية بعد ان ادركت ان التنمية الشاملة على المستوى العربى امر لا محيص عن القيام به ازاء رغبة هذه الدول فى الحياة عضوا فى هذا العالم ؟ \* ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

### الفرع الثالث - تقويم الجهود العربية فى اتجاه التكامل فى تمويل التنمية الاقتصادية :

بينما ان هناك جهودا عدة اتخذتها الدول العربية لتحقيق ما أدركت ضرورته وهو الجهود الموحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالاخص فى مجال تمويل التنمية والعمل على انسياب رأس المال من بلاد الفائض العربية الى بلاد النقص العربية .

وبعد العرض السابق للجهود الخاصة بتمهيد الارضية لذلك ممثلا فى ضمان الاستثمار ومنع تأميمه والجهود الرامية الى نقل الموارد ممثلة فى شركات او مؤسسات التمويل نستطيع ان نقول :

١٠- بخصوص مؤسسات التمويل فلقد رأينا ضالة رأس مالها مجتمعة الى جانب بقاء مواردها بعضها رغم ضالتها معطلة .

٢ - بخصوص شركات الاستثمار الجماعية رأينا أنها ظلت خبيصة الأوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى كمؤسسة عربية ، ويمارس عمله اليوم كمؤسسة مصرية ، ونعنى بذلك هيئة التصنيع المصرية «العربية سابقا» ومشروع آخر عاجلته حرب نكسة ١٩٦٧ فانسحب أطرافه وتركوه مؤسسة اردنية ، ونعنى به مشروع البوتاس الاردنى « شركة البوتاس العربية المحدودة » سابقا .

٣ - اما الجهود الرامية الى تمهيد الارض امام الاستثمار العربى بشتى اشكاله فهى قائمة قانونا فى شكل اتفاقية استثمار رؤوس الاموال والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار . ويمكن الحكم عليها من البندين السابقين اذ ان وجودها لا يعنى شيئا ، اذا لم تقم بأثر فعال يترتب عليه انتقال رؤوس الاموال فعلا . ولعل قيام هذه الجهود وما تعنيه من اختفاء المخاطر على رأس المال ، ثم عدم استجابته ، يعنى ان هناك عوامل اخر تحول دون انسياب هذه الاموال تختلف كثيرا عما ادركته العقول العربية التى استنفدت الجهد والطاقة فى سبيل الوصول الى تمهيد الارضية امام الاستثمار . ان القضية اخطر مما ظنه هؤلاء فلا يكفى لرأس المال العربى ان توضع اتفاقية لضمان مخاطر التأميم كى ينتقل بهذه البساطة ، ومن اين لهؤلاء الثقة فى مثل هذه الاتفاقيات وهم يجدون ما هو اخطر واهم منها توقعه الدول العربية ثم ينقضه بعضها قبل ان يجف المداد الذى كتب به .

من اين لهم الثقة وهم يرون العالم الغربى ينقسم الى اشتراكيين ورأسماليين ، وحيث يعلن الاولون رغبتهم فى توحيد الدول العربية على أسس اشتراكية ، أفلا تكون المناورة والتوقيع على كل اتفاقية هى الرد المذهب من بجانب الرأسماليين قائلين فى انفسهم لكم دينكم ولى دين . وحقا قوم اشتراكيون وآخرون رأسماليون ، فكيف تجمع بين مذهبين متعارضين ؟ ان هذه الجهود على الطريق الصحيح — كما اطلقنا عليها — اذ ان التكتل والتجمع

هو الطريق الصحيح وليس غيره ، لكنها ايضا متعثرة وستظل كذلك • بل انه لن ينتج عنها اى تقدم ، ولن تسير بالامة العربية شبرا واحدا على هذا الطريق ، طالما هي موزعة بين المناهج المستوردة ، يترصب اشتراكيوها برأسمالييها ويفرق رأسماليوها من اشتراكييها • لن تنجح للامة العربية جهود على طريق التكامل الاقتصادى والتنمية الاقتصادية الا اذا وحدها منهج لا ينتهى الى الغرب او الشرق • منهج ينبع من ثقليدها ويستجيب لحاجتها وتستجيب هي يعواطفها له •

وهذا ما يعجز القائلون على الجهود العربية عن فهمه ، اما لا نهم مستقطبون من قمة رعوسهم حتى اخامص اقدامهم بين المناهج المستوردة ، واما لانهم من اعداء الحل الاسلامى بطبيعتهم واسباب ذلك كثيرة •

وحتى من يدرك هذه الحقيقة من المفكرين لا من المسئولين لا يزيد على ان يصفها فلا يجرؤ ان يتخذ منها موقفا علنيا فربما يغضب منه هؤلاء أو أولئك •

يقول الدكتور صلاح نامق « ان هناك نظما اقتصادية مختلفة في العالم العربى اليوم وهذه النظم اصبحت عميقة الجذور بحيث تؤثر بالفعل في النشاط الاقتصادى وتشكله الوجهة التى تراها ففى مصر والعراق والجزائر وسوريا وليبيا هناك النظام الاشتراكى ، بينما هناك فى لبنان والاردن والسعودية وتونس والمغرب يسود النظام الاقتصادى الرأسمالى •• ان المد الاشتراكى الذى يوجد فى البلاد العربية جنبا الى جنب مع قوى رأسمالية ضخمة تتمثل فى المملكة العربية السعودية والمغرب وتونس ولبنان تشكل فى حد ذاتها عقبة لا يستهان بها فى سبيل التكامل الاقتصادى العربى(١) •

ولو جهر بهذا رأى الصائب ونشر نشرنا واستنعا لكان فيه توجيه الانظار الى بيت الداء فى العالم العربى الا وهو المناهج المستوردة •

وسواء فهم المستقطبون أم لم يفهموا فلا يغير ذلك من الحقيقة شيئاً ، تلك الحقيقة التى تقول ان الامة العربية لم يوحدها الا الاسلام ولن تكون لها قائمة عن غير طريق الاسلام . وستظل فى هذا التيه حتى تثوب اليه وتتفياً ظلاله ، وستطول مدة التيه او تقصر بقدر ما تسرع الامة العربية او تبطل فى فهم هذه الحقيقة فان اجهز عليها المنهج الاشتراكى وهى لم تزل فى هذا التيه فبما كسبت ايديها .. ولتذق وبال امرها .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على دور المناهج المستوردة فى التغلب على الوضع التمولى الشاذ الذى تعيشه الامة العربية بانقسامها الى منطقتين بصفة اساسية منطقة تتمتع بفائض فى رأس المال ، واخرى تعاني من نقص فيه . ولقد توصل هذا البحث الى ما يلى :

١ — ان المناهج المستوردة انتهت بهذه الدول المتكاملة بطبيعتها فى كل شئ حتى فى رأس المال ، انتهت بها الى ان منطقة الفائض تصدر ما لديها منه الى العالم الخارجى ، ومنطقة العجز تقتضى ما تحتاج اليه من العالم الخارجى ، وما ينساب بين دولها لا يزيد على ١٪ من فائض المنطقة ذات الوفرة .

٢ — ان دول الفائض تتعرض لمخاطر جمة من تعاملها مع العالم الخارجى بالصورة الحالية ، ومن هذه المخاطر ما يحدث من تخفيض للملات العالمية والتضخم المستشرى بنسبة ١٥٪ سنوياً والمخاطر السياسية المتمثلة فى حديث دول الغرب عن ضرورة تقييد تحركات رأس المال العربى .

٣ — ان دول العجز تتعرض لمخاطر جمة من تعاملها مع العالم الخارجى حيث وقعها هذا العالم فى حبال القروض التى تراكمت عليها .

حتى عجزت عن الوفاء بفوائدها. واقساطها وطلبت جدولة هذه الديون • وبينما في صلب الدراسة ان الجدولة لا تغنى عنها شيئاً في ظل الاوضاع الحالية والمتمثلة في زيادة اعتمادها على القروض الاجنبية وزيادة نسبة عبء خدمة الدين سنة بعد أخرى •

٤ — ان الحل الوحيد هو استخدام المال العربى في تنمية البلاد العربية غير ان الجهود التى بذلتها هذه ابلاد في هذا السبيل هى حتى اليوم جهود فاشلة لم تثمر شيئاً •

٥ — ان فشل هذه الجهود انما يرجع الى موقف التربص التى تقفه المناهج المستوردة من اشتراكية ورأسمالية من بعضها ، ومن ثم فليس هناك من حل الا البحث عن منهج جديد يوحد هذه البلاد بعد ان ثبت ان المناهج المستوردة قد مزقتها ولن يجتمع شملها أبداً فى ظلها •

---

### المبحث الثالث

#### المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية في العالم العربى

تمهيد :

تعرفنا على مشكلة تمويل التنمية في العالم العربى من المبحث الاول من هذا الفصل . ثم اعقبنا ذلك بعرض المشكلة على المناهج المستوردة التى تعيش في العالم العربى وكان منطقيا ان لا نجد لديها حلا لهذه المشكلة اذ لو كان لديها مثل هذا الحل لما وجدت المشكلة على قيد الحياة طوال تلك السنين ، ولكننا على الاقل قد قطعنا نحو حلها خطوات كبيرة بدلا من تفاقم المشكلة عاما بعد عام ، ذلك ان هذه المناهج تحكم واقع العالم الاسلامى ، وما وجدت المشكلة الاسبابها ، فكيف يكون لديها حل لها ؟ .

ان مشكلة التمويل في العالم العربى ذات مستويات ثلاثة كما تبيننا من المبحث الاول في هذا الفصل ، فهى أولا مشكلة تنبع من انقسام الامة العربية الى منطقة نقص ومنطقة فائض في رأس المال ، وحيلولة المناهج المستوردة ( بنسبها منها وتكوينها لعقليات المسئولين العرب ) دون انسياب الفوائض بين المنطقتين . وهى ثانيا تتفاقم بسبب بناء دول النقص لسياستها على الامكان المالى وليس الاجتماعى ، وفشل المناهج المستوردة في تعبئة الفائض المالى في هذه المنطقة ، وهى ثالثا لا تستفيد من وسيلة تمويل جوهرية هى اكثر الوسائل فعالية بين الجماهير المسلمة ، وهى الزكاة . وعلى هذه المستويات الثلاثة لمشكلة التمويل في العالم العربى سنعرض موقف المنهج الاسلامى لنتبين ان كان يستطيع ان يقدم لنا حلا لمشكلة عجزت المناهج المستوردة عن حلها ام انه لا يستطيع ذلك ؟ .

وبعدها نستطيع ان نحكم اى المناهج هو الاقدر وايبها هو الاصلح ، من بين مناهج ثلاثة متاحة امام العالم العربى ، وهى المنهج الرأسمالى ، والمنهج الاشتراكي ، والمنهج الاسلامى . وذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

**المطلب الاول :** المنهج الاسلامى والبعد الاول للمشكلة ( انقسام المنطقة الى دول فائض ونقص ) .

**المطلب الثانى :** المنهج الاسلامى والبعد الثانى للمشكلة ( الامكان المالى واهمال الامكان الاجتماعى ) .

**المطلب الثالث :** المنهج الاسلامى والبعد الثالث للمشكلة ( اهمال فريضة الزكاة كأداة تمويلية ) .

### **المطلب الاول**

#### **المنهج الاسلامى والبعد الاول للمشكلة**

**تمهيد :**

سنتناول في هذا المطلب موقف المنهج الاسلامى من مشكلة تمويل التنمية التى تقوم بالعالم العربى ، وذلك من خلال بعدها الاول والخاص بانقسام هذا العالم الى منطقة فائض ومنطقة نقص فى رأس المال . وسنبداً بتحديد هذا البعد، ثم نثنى بتقديم الحل الذى ينصح به المنهج الاسلامى ثم نتبين مدى مقدرة هذا الحل على النجاح ، وذلك فى الفروع الثلاثة الآتية :

**الفرع الاول :** مضمون البعد الاول للمشكلة .

**الفرع الثانى :** الحل الذى يقدمه المنهج الاسلامى للبعد الاول من المشكلة .

**الفرع الثالث :** تقويم علاج المنهج الاسلامى للمشكلة من هذا البعد .

#### **الفرع الاول — مضمون البعد الاول للمشكلة :**

يعنى البعد الاول لمشكلة التمويل فى العالم العربى ذلك البعد الناشئ عن انقسامها بصفة اساسية — مع قليل من الاستثناءات — الى مجموعتين من الجوانب تتمتع واحدة منهما بفائض فى رأس المال ، وتعانى الثانية منهما نقصاً فيه ، مع قيام تناقض داخلى فى كل مجموعة يتمثل فى ان الدول التى تتمتع



بهذا الفائض لا تتوفر لديها امكانية او قدرة على استيعابه والدول التي تعاني من النقص فيه تتمتع بقدرة كبيرة على امتصاص رأس المال بسبب ظروف متعددة في المجموعتين ، وان كانت القدرة على الامتصاص وعدم القدرة عليه انما هي الوجهة الثانية للصفة الاولى اى الفائض والنقص ، فلو كان لدى الاولى قدرة على امتصاصه لما اعتبرناه فائضا . ولو لم يكن لدى الثانية قدرة على الامتصاص لما كانت في ظل المتوفر منه لديها منطقة نقص في رأس المال .

وليس ما سبق هو كل مضمون هذا البعد ، بل ان الجانب الجوهري من هذا البعد والذي خلق المشكلة فعلا هو انتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال العربية الفائضة من دول المجموعة الاولى الى دول المجموعة الثانية . فلو ان المنطقة برغم انقسامها السابق تنساب فيما بينها رؤوس الاموال بدون عوائق غير طبيعية ، لما وجدت المشكلة ولانتقل رأس المال حيث يحقق أعلى عائد له ، وسيكون ذلك بالطبع في البلاد التي تعاني من النقص فيه ، طبقا لقانون العرض والطلب المعروف ، وبخاصة ان بلاد النقص في رأس المال أكثر تقدما من بلاد الفائض . ومن ثم فلن يكون هناك ما يحول بين ظهور فعل قانون العرض والطلب .

وعليه فان العوائق التي تحول بين انتقال رأس المال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هي المسؤولة حقيقة عن قيام المشكلة من بعدها هذا ، وهذه العوائق اما أن تكون سياسية لا تمت للاقتصاد بصلة ، واما أن تكون ايدولوجية ومذهبية وهى لا تمت للاقتصاد بصلة أيضا ، وربما يتداخل النوعان من العوائق فلا تملك القدرة على تمييز ما هو مذهبى وما هو سياسى منها . والذي نعينه بالمذهبى هو ما يعود الى المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية ، والتي تبين لنا أنها أخطر العقبات في طريق التكامل الاقتصادى العربى . كما ان الذى نعينه بالعقبات أو العوائق السياسية هى ما يعود الى التنافس بين الانظمة الحاكمة حتى لو كانت تنتمى الى مذهب واحد مثل العراق وسوريا .

فكلاهما اشتراكى بعثى مع آن السلاف بينهما اشد وأقوى مما بين مصر والمغرب مثلا ، والمغرب رأسمالية ومصر اشتراكية ، ولربما تكون هذه التفرقة تحكيمية بعض الشيء ، الا انها تظهر ما نريد قوله عن اختلاف انواع العوائق .

وليس معنى ان العوائق التى تقوم فى وجه رأس المال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هي عوائق مذهبية أو سياسية ، انتفاء العوائق الاقتصادية ، لا ولكن هذه عوائق من السهل التغلب عليها ، ولكن العوائق المذهبية والسياسية يستعصى التغلب عليها ، وخاصة فى ظل مناهج خلقتها اساسا ، أو فى ظل فكر يتجاهلها على الاقل .

وهكذا تبلور هذا البعد من ابعاد مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى العالم العربى من خلال ثلاثة بنود هي :

١ — انقسام المنطقة الى مجموعتين ، مجموعة تتمتع بفائض فى رأس المال ومجموعة تعاني من نقص فيه .

٢ — انتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال من بلاد مجموعة الفائض الى بلاد مجموعة النقص .

٣ — العقبات أو العوائق التى تلبس الجو فى هذه البلاد وتمنع انسياب رؤوس الاموال بين بلاد المجموعتين وفقا للمبادئ الاقتصادية فى استثمار رؤوس الاموال ، هي عوائق مذهبية ( ايدولوجية ) بحكم توزيع بلاد العالم العربى بين منهجين مستوردين من خلف السهوب ووراء البحار ، وهى أيضا عوائق سياسية بحكم تعدد الانظمة الحاكمة وتناحرها بسبب انها تقوم على تجزئ غير طبيعى لمنطقة واحدة يخشى كل من استولى على بقعة منها أن يبتلعها مستول على بقعة اخرى وخاصة البلاد « الذرية »<sup>(١)</sup> منها .

هذا هو مضمون البعد الاول لمشكلة تمويل التنمية فى بلاد العالم والتى يتحمل وزر ايجادها فى المقام الاول الانظمة الحاكمة والمناهج المستوردة .

(١) نسبة الى « الذر » اصغر الشيء ، وليس على امتلاك القبلة الذرية .

فما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلامى لهذه المشكلة من هذا البعد ؟

ان ذلك هو ما يقدمه لنا الفرع التالى :

#### الفرع الثانى — الحل الذى يقدمه المنهج الإسلامى للبعد الاول من المشكلة .:

ما هو الحل الذى يملك المنهج الإسلامى ان يقدمه لمشكلة التمويل فى العالم العربى من البعد الذى ننظر اليها منه فى هذا المطلب ؟  
انه يقدم حلا فى غاية البساطة والبعد عن التعقيد ، يتمثل فى تطبيق الدين الذى تؤمن به البلاد ايمانا نظريا الآن ، اى انه ينصح بتحويل الايمان النظرى بالاسلام الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع ، الى الايمان به بالطريقة التى فرضها منزله سبحانه وتعالى ، أى الايمان العملى ، أى تطبيق الدين الذى جاء منهجا متكاملا للحياة ليحكمها لا ليعيش على هامشها ، اذ هو يحتوى على حل لجميع المشكلات التى تعاني منها هذه المجتمعات ومنها مشكلة تمويل التنمية .

فهل هذا العلاج كاف لخروج هذه البلاد من مأزقها التمولي ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى :

#### الفرع الثالث — تقويم علاج المنهج الإسلامى للمشكلة من بعدها الاول :

يقوم تقويمنا للعلاج الذى يقدمه الاسلام لحل مشاكل التمويل فى العالم العربى من البعد الذى يتمثل فى انقسامها الى مجموعتين احدهما بها فائض وتمنعه — للعديد من الاسباب — عن المجموعة الثانية التى بها نقص ، يقوم هذا التقويم على التعرف على ما يؤدى اليه تطبيق الاسلام فى هذه البلاد من تأثير على اوضاعها السياسية والاقتصادية والفكرية ، فما الذى يؤدى اليه تطبيق الاسلام بشتى جوانبه ؟

١ — ان الجانب السياسى من الاسلام اذا طبق يكلف المؤمنين به ان يقيموا وحدة تجمعهم بسلطة تشرف عليها وتصور حقوق المسلمين فيها ، وتبسط

الدنيا بهذا الدين يقول تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » (١) فهذا أمر بالوحدة ونهى عن الفرقة لا يحتل تأويلاً ولا يقبل تبديلاً • بل أن التوزع في دول متناحرة يجرّد الجميع من وصف الاسلام ويجعل ادعاءهم لا يقوم عليه دليل • يقول تعالى : « ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » (٢) وإذا كان تطبيق الاسلام يعنى انتفاء الفرقة وقطع شجرة النزاع وقيام الوحدة — التي تدعو اليها البلاد العربية منذ أكثر من ثلث قرن على الأقل دون جدوى — فإن مشكلة انقسام المنطقة الى مجموعتين ، تتمتع احدهما بفائض في رأس المال وتمنعه عن المجموعة الثانية سترول بزوال الحواجز السياسية بينهما ليصبح الجميع منطقة واحدة تنساب فيها رؤوس الاموال طبقاً لحاجة كل اقليم اليها •

٢ — وإذا لم تقم وحدة سياسية كاملة فلا أقل من أن يوجد نوع من الاتحاد يمثل الحد الأدنى من الوحدة التي يطلبها الاسلام ، ويقيم بينهم « التكامل الاقتصادي » الذي تفرضه مقتضيات الأخوة الإسلامية ، « فالمسلم للمسلم كالبنين يشد بعضه بعضاً » والمسلمون في تعاونهم وتعاطفهم « كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحمى » ومقتضى ذلك أن يتحقق بينهم تكامل اقتصادى يضع الاسس الكفيلة بالقضاء على مشكلة التمويل في هذا العالم من بعدها هذا ، أى بعد الانقسام الى مجموعتين ، مجموعة فائض ومجموعة نقص •

٣ — كذلك فإن مجرد اسلام المنطقة حقيقة يعنى انتهاء عصر توزعها بين المناهج المستوردة تلك التي تمثل اخطر العقبات امام انسياب رأس المال بين مجموعات دولها ، وبالتالي تنتهى المشكلة محل البحث من تلقاء نفسها ، فجوهر المشكلة ينبع من تربص الاشتراكيين بالرأسماليين والعكس ، وكل ذلك سينتهى إذا حلّ الاسلام محلّ المذهبين •

(١) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٠٣.

(٢) سورة الانعام ، الآية رقم ١٥٩

٤ — ان تطبيق الاسلام يستلزم تحقيق الاستقلال الفكرى لينتهى عصر « استيراد المناهج » كما يستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وعندها نتخلص من مصدر المشكلة وهو العالم الاجنبى الذى تقوم سياسته على افكار العالم الثالث اجمع والعالم العربى بصفة خاصة ، لنتمكن من استمرار استغلاله ، فذلك هو البديل للاستعمار العسكرى ، ومهما تشدد انصار الغرب والشرق بأن مصلحة العالم المتقدم فى تحقيق التنمية فى العالم الثالث فان ذلك ولأفكرى منهم يجعلهم ينطقون بما التقي الى مسامعهم ، ولو كان ما يقولونه صحيحا لما وجدت اليوم الحرب الطاحنة بين العالم الثالث والعالم المتقدم ، ولما فشلت جهود التنمية فى العالم الثالث اجمع .

ان الموقف العالمى اليوم يمكن تلخيصه فى جملة تقول : ان الشمال المتقدم يستغل الجنوب المتخلف . ولديهم القدرة على سلب كل تبديل ظاهر أو خفى لتحقيق ذلك . فالامبريالية ( الرأسمالية والشيوعية ) تعمل من اجل مهمة رئيسية هى استغلال العالم الثالث لصالحها ولو كان ذلك سيتطلب تخريب التنمية لمعلت ، فبهي لا تتورع فى مناطق كثيرة عن اعادة انسان العالم الثالث تحقيقا لاطماع قليلة ، افنتورع عن افقاره لمصلحتها ؟

ان الكاتب الماركسى بول أ. باران يعترف بذلك — وان كان يرمى بذلك الدول الرأسمالية فقط لانه يزى بعيون الشيوعية (١) أما الذين يرون بعين الحقيقة فلا يدركون فرقا بين روسيا وأمريكا فكلاهما امبريالى وكلاهما يستنزف خيرات الشعوب التى تقع فى براثنه ، بل لعل التجربة الخاصة بنا تثبت ان الاستغلال الروسى اقصى من الاستغلال الأمريكى ، ويعمل البعض ذلك متهمكنا فيقول : ان العبد لى سيد غنى يعيش ظروفا افضل من عيشة العبيد عند سيد فقير يعنى اللحاق بالسيد الاول .

واذا طبق الاسلام فحقق للبلاد العربية الاستقلال فانه ينهى مضطرب الشر الذى يسول لها الفرقة ، ويسوق بينها مهاجه فيوزعها شيغا وأحزابا كل حزب بما لديهم فرحون .

(١) بول أ. باران — الاقتصاد السياسى والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٩١

وهكذا يظهر لنا ان تطبيق الاسلام يستطيع بمنتهى البساطة حل هذه المشكلة لانه يبدأ فيستل جذورها ، يبدأ فيوحد هذه الدول ، ويزيل الحزازات والخلافات من نفوسهم اذ عندما يكونون مسلمين ، فلا عدوان من احدهم على الآخر ، ولا مؤامرات يحيكها بعضهم لبعض ، ولا خوف على مستقبل احدهم من البعض ، بل الكل يعيش في كنف الاسلام عزيزا ويساهم في عزة الاسلام ، بدلا من التردى الذى اوصلتهم اليه المناهج المستوردة ، ولن يتحقق للتنمية نجاح في العالم العربى بغير هذا الطريق .

### المطلب الثانى

### المنهج الاسلامى والبعد الثانى للمشكلة

#### الفرع الاول - مضمون البعد الثانى للمشكلة :

يتمثل هذا البعد من ابعاد مشكلة التمويل في المنطقة العربية ، في ان البلاد التى تتكون منها مجموعة النقص في رأس المال قد بنت سياستها الاستثمارية على أساس الامكان المالى وليس الامكان الاجتماعى<sup>(١)</sup> ، واعتبرت ان توفر رأس المال هو المجرى الاول لكل شىء ، فان تخلف توقف كل شىء . وتفاقمت مشكلتها عندما عجزت المناهج المستوردة عن تجفيف قدر معقول من المدخرات المحلية ، فكان ان لجأت الى الخارج لتعويض ما عرفناه باسم « الفجوة الادخارية » اذ ان المنطقة العربية مقفولة امامها .

هذا هو البعد الثانى من ابعاد المشكلة التمويلية في العالم العربى ، وهو كما نرى يختلف عن البعد الاول من اكثر من ناحية ، فهو من ناحية اولى بغد ينخص مجموعة دول النقص وحدها ولا علاقه لمجموعة دول الفائض به ، لاننا هنا نناقش الوضع قبل ان نحتاج الى رأس مال من خارج تراب الدولة . وهو من ناحية ثانية يعكس خلاجا جوهريا أقسى من الخلل الذى يمثله البعد الاول . وفي ظل وجود هذا الخلل لن تستطيع هذه البلاد تحقيق التنمية الاقتصادية مهما قدمت لها الاموال بدون حساب ، ذلك ان الامكان

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هذا الفصل .

المالى حتى فى البلاد التى تطبقه نظرا لتوفر مقادير من رأس المال لديها ،  
انما يعكس عندها الامكان الاجتماعى نظرا لتوفره بصورة طبيعية ، اما هذه  
البلاد عندما أهملت الامكان الاجتماعى وبنّت سياساتها على الامكان المالى ،  
فقد تركت الامكان الذى لا يقوم بغيره امكان آخر ، مالى أو غير مالى .

وهذا ما يجب ان يعتبر « ازمة التنمية » بحق فى هذه البلاد ، وهى تتصل  
أساسا بالدور الذى وضعت فيه هذه البلاد الانسان ، فليد « همشته » عندما  
بنت جهودها على الامكان المالى بصفة اساسية مع افتقارها له ، وتركت  
الانسان وامكانها الاجتماعى مع امتلاكها له . وهذا بالقطع احد نتائج  
المناهج المستوردة ، فهذه المناهج وصفات لمجتمعات تختلف عنا فى كل شئ  
وعندما طبقت لدينا لم تراعى تلك الاختلافات ، ولو روعيت لما طبقناها اصلا .

ان كتاب التنمية لدينا يتحدثون عن نفس الحلول التى يقدمها الكتاب  
الغربيون فى مؤلفاتهم ، يتحدثون عن تجميع رأس المال عن طريق الارباح  
المدخرة ويتحدثون عن الادخار الاجبارى والتمويل الاجنبى وغير ذلك مما  
يقدمه الفكر الاجنبى ، وما دار بخلدهم أن يناقشوا المشكلة على ضوء واقع  
بلادنا ليرىوا ان كانت تلك الوسائل تناسب هذا الواقع أم لا ، ومن هنا  
لم تهتد هذه البلاد الى اللاوعية الادخارية السليمة الكفيلة بتمويل التنمية  
وتوفير ما تحتاجه من اموال ، وكان أن تمثل فيها هذا البعد الذى نناقشه  
من ابعاد مشكلة التمويل فى العالم العربى .

ولقد قلنا ان المناهج المستوردة فشلت فى علاج المشكلة من بعدها  
هذا ، بل هى التى خاقتها وعليننا ان نعرف الآن العلاج الذى يقدمه المنهج  
الاسلامى . وهذا هو ما سيتناوله الفرع التالى من هذا المطلب .

#### الفرع الثانى - علاج المنهج الاسلامى للبعد الثانى من ابعاد مشكلة التمويل :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لحل المشكلة من بعدها هذا ؟  
ان الاسلام يقدم بهذا الخصوص فكرة الامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان

المالى . وفكرة الامكان الاجتماعى كما بينها (١) تتلخص فى انتهاج اسلوب استثمارى لا يعطى رأس المال دور القيادة التى لا يستحقها ، وانما يقوم على استخدام طاقات المجتمع فى صورتها الحقيقية ، لا فى صورتها النقدية ، ومن ثم يعطى الموارد الطبيعية والعمل الانسانى مكانتهما القائدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية . وعن طريقهما تبنى المشروعات ويتحقق التقدم ، بأقل قدر متاح أو بالقدر المتاح فقط من رأس المال أيا كان ، فهو لا يقف عقبة فى الطريق على الاطلاق . وهذا هو معنى الامكان الاجتماعى الذى يوظف العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهى الارض والانسان والوقت (٢) وبها يتوفر رأس المال ، وليس رأس المال هو الذى يوفر هذه العناصر .

فهل هذا العلاج يكفى فعلا لحل مشكلة هذه البلاد ؟ • ان ذلك هو ما سنتبينه فى الفرع التالى .

### الفرع الثالث - تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشكلة التمويل من بعدها الثانى :

١ - رأينا ان الاسلام يقدم حله فى صورة احلال الامكان الاجتماعى محل الامكان المالى الذى يلقى الاعتبار اليوم . فهل هذا علاج صحيح ؟ الحقيقة ان الامكان الاجتماعى هو كل شئ حتى فى البلدان المتقدمة التى تطبق فى ظاهر الامر الامكان المالى ، وذلك ان الامكان المالى لديها انما يعكس كما قلنا الامكان الاجتماعى بها ، حيث انها تعيش ظروفها الطبيعية ، لا تفرض عليها سياسة ، ولا تتخبط بين مناهج ، فلو دققنا النظر وجدنا ان البلاد المتقدمة كلها تستخدم الامكان الاجتماعى ، فتوظف اساسا مواردها المثلة فى الانسان فى المقام الاول ثم الموارد الطبيعية من بعد . ولقد رأينا من قبل كيف ان الولايات المتحدة بامكانها المالى تعجز عن « شراء » مدينة نيويورك لو دمرها زلزال مثالا ، لان امكانياتها فى صورة ارصدة ذهبية

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هذا الفصل .

(٢) مالك بن نبي ، العلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .



وعمليات اجنبية لا تساوى حيا من احياء هذه المدينة بمنسآته ومؤسساته .  
ولكن امريكا تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تبنى مئات المدن مثل نيويورك .  
فكون الامكان الاجتماعى هو الامكان الفعال ، تلك مسلمة عند جميع العقلاء ،  
واذا كانت لم تفهم او لم تدرك فى البلاد التى تعانى من نقص رأس المال  
فى منطقنا العربية ، فذلك لا يقلل من حقيقة الدور الذى يلعبه الامكان  
الاجتماعى ، ولدينا الامثلة على دور هذا الامكان فى بناء المانيا الغربية  
وأوربا بعد الحرب ، وبناء الصين فى تجربتها الحديثة التى اعتمدت فيها  
على الامكان الاجتماعى فقط بعد ان تخلت عنها كل المصادر التى يمكن ان يصل  
اليها منها رأس مال اجنبى .

٢ — تلك حقيقة الامكان الاجتماعى ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية  
فهل يملك الاسلام ان يكون المنهج الحافز لهذا الامكان كى يقوم بالدور  
الحاسم والمطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان الاسلام — مهما عمل العملاء على اضغافه فى البلاد العربية — لم يزل  
هو الفكرة الوحيدة القادرة على تحريك هذه الشعوب ، فلم تنزل — برغم كل  
جهود الاشتراكية والرأسمالية فى التقليل من اثر الاسلام على الافراد —  
جماهيرنا العريضة تتطلع صوب الاسلام كلما حزبها أمر فى حياتها ، ولم يزل  
الاسلام ، وهذا سلطانه على النفوس المسلمة يملك من الوسائل ما يستطيع  
ان يحرك هذه النفوس وان يوجهها نحو البناء بصورة يندش منها العالم  
لو نترك للاسلام فرصة لبناء هذه البلاد .

ان من أهم الوسائل التى يملكها الاسلام لتحريك الامكان الاجتماعى  
وتوجيهه لبناء التنمية ، « فكرة الجهاد المقدس » التى يطالب المفكر  
الاسلامى محمد شوقى الفنجري باستخدامها<sup>(١)</sup> . وهو يثبت ان الجهاد

(١) د. محمد شوقى الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٣١ وكذلك

ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، ص ٧٦ — ٧٧

ويلاحظ ان الدكتور الفنجري هو صاحب هذه الفكرة ويركز عليها كثيرا .  
كما انه صاحب فكرة حد الكفاية ، كهدف للتنمية .

الاسلامى متعدد المجالات ، وان اصدق حوره وأهم مجالاته اليوم تحقيق التنمية الاقتصادية ، والجهاد ضد الفقر الذى ترزح تحته البلاد الاسلامية رغم ما حباها الله تعالى من موارد بشرية وطبيعية كبيرة . ولعل الاثر الاسلامى القائل : « لو كان الفقر رجلا لقتلته » يريد ان يضع يدنا على ان التنمية وتحقيقها ميدان من ميادين القتال وصورة من صور الجهاد . والجهاد فى الاسلام لا يستحق هذه الصفة الا اذا كان فى سبيل اعلاء كلمة الله تعالى . فمن قاتل رياء أو قاتل شجاعة أو قاتل حمية كل ذلك فى سبيل الشيطان ، اما من يقاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله .

وهكذا ندرك أحد اسباب فشل التنمية فى البلاد انغربية والاسلامية ، وانها لبست صورة القتال فى سبيل الشيطان ، فلم يكن الهدف منها تحقيق حد الكفاية ، كما يطلب الاسلام . ولم يكن الهدف منها سد حاجات الطبقات الفقيرة التى طحنت فى ظل النجاش الرقعى لخطط التنمية التى يتشدقون بها . لم يكن الهدف منها شئ من ذلك . بل كانت فى معظمها فى سبيل مجد شخصى لابطال هذا النوع من التنمية ومحققى الرخاء كما يدعون . وكان طبيعيا ان تفشل .

أما التنمية التى يدفعها الاسلام ويصحبها فى غالب من الجهاد المقدس فهى التنمية التى يكون هدفها تحقيق حد الكفاية الاسلامى لكل افراد المجتمع . يقول الدكتور محمد شوقى الفنجرى ، يعتبر الاسلام عاملا اساسيا ان لم يكن العامل الرئيسى لانجاح كل معركة تخوضها هذه الشعوب ، ولما كانت المشكلة الاساسية التى تواجه الشعوب الاسلامية اليوم هى مشكلة التخلف الاقتصادى ، فاننا نرى ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بفكرة : الجهاد المقدس ، تفجيراً للطاقات المخترنة فى الفرد المسلم وتحقيقا للتنمية الاقتصادية باحالتها الى ممارسة دينية .

والجهاد المقدس فى مجال الاقتصاد الاسلامى هو الجهاد ضد التخلف ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الاسلامى ودوره فى معركة التخلف والتنمية الاقتصادية بأن تصبح خطط التنمية بالنسبة للشعوب الاسلامية جهادا مقدسا وممارسة دينية (١) .

فربط التنمية الاقتصادية بفكرة الجهاد المقدس يفجر الطاقات المخترنة لدى الانسان المسلم ، بل ان ربط فكرة الجهاد المقدس الاسلامى بأى قضية كفىل بأن يعطيها من جهود الشباب الاسلامى ما يكفل حلها على افضل الظروف ، ولقد حقق العالم الاسلامى استقلاله السياسى تحت راية الاسلام ، وما كانت تستطيع اندونيسيا وباكستان والشم وليبيا والمغرب والجزائر وغيرها ان تقدم عن رضا واصرار ملايين الشهداء الا بتأثير تعاليم الاسلام (٢) . ولقد سرقت هذه التضحيات ، ورفعت المناهج المستوردة رأسها تضى على معتقبيها الكثير من الهالات الزائفة التى لا تجدينا نفعا ولا تقدمنا على طريق النمو خطوة . وليس لنا الا الاسلام ليطلق الامكان الاجتماعى لهذه البلاد من عقالة ، وليفجر الطاقات التى بدونها لن تتحقق تنمية مهما توفرت لها رؤوس الاموال . وبقينا لو نزلت على هذه البلاد البلايين فى ظل تعقيم الامكان الاجتماعى لما أجدتها البلايين شيئا .

### المطلب الثالث

#### المنهج الاسلامى والبعد الثالث للمشكلة

##### الفرع الاول - مضمون البعد الثالث للمشكلة :

البعد الثالث لمشكلة التمويل فى المنطقة العربية وبخاصة فى مجموعة المعاناة من نقص رأس المال ، يتمثل فى ايمانها كما قلنا بمسلمة غير صحيحة هى التى تقول بأن العالم الثالث أجمع يتصف بمعدلات أذخار منخفضة ، والحقيقة ان هذه مسلمة غير صحيحة وأن هذه البلاد - ومصر على سبيل المثال -

(١) د. محمد شوقي الفنجري - ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية - مرجع سابق ٧٦ - ٧٧

(٢) المرجع السابق ، نفس ٧٦

لديها فائض اقتصادى قابل للتصفية عن طريق الضرائب وحدها يصل الى ما بين ٢٠ - ٢٥٪ من الدخل القومى . ورأينا أنه جريم مطلق يصيل بالمليون جنيه الى ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ فى السنوات ٦٨ / ١٩٦٩ ، ٦٩ / ١٩٧٠ ، ٧٠ / ١٩٧١ ، ٧١ / ١٩٧٢ على التوالى ، بينما الاستثمارات الكلية فى أى من هذه السنوات لم تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه<sup>(١)</sup> فكانت الفجوة الادخارية - والتي يستخدمها الفكر المستورد تبريرا لاستخدام رأس المال الاجنبى - فجوة أوجدها عجز هذا الفكر عن تجميع المدخرات ، ولو تمكن من تجميع نصف الفائض الفعلى المذكور فقط لربا ذلك المقدار وزاد عن جملة الاستثمار الكلى ، ولكان لدى هذا البلد فائض رأسمالى لا نقص فى رأس المال .

فالبعد الثالث للمشكلة اذا يتمثل فى فشل الاجهزة القائمة على تجميع المدخرات واختيار الوعية المناسبة التى تمدها بها . بعبارة أخرى يتمثل فى فشل الفكر المسيطر فى تعبئة الفائض وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، بدلا من أن يتجه فى مسارب شتى ، فيعيق التنمية ويكون ذا تأثير سلبي عليها ، فلا يقتصر الامر على فقد التنمية طاقات تحتاج اليها ، وانما يصل الى ان هذه الطاقات توجه بحيث تعوق التنمية الاقتصادية ، وأظهر الامثلة فى هذا المجال وجود فئة تعيش مستويات ترفية لا تسمع عنها أوروبا وأمريكا بين هذا الشعب الذى لا يجد الكثير من افراده حاجتهم الضرورية . هذا هو البعد الثالث للمشكلة يمكن تلخيصه فى :

- ١ - التسليم بعجز الامكانيات الادخارية المحلية عن سد الحاجة اليها تسليما لا يستند دليل ، بل يقوم البرهان على عكسه .
- ٢ - العجز - بالتالى - عن رفع معدلات الادخار فى ظل هذه المسئلة حتى ان هذه المعدلات تتناقص كلما مرت السنون بالتنمية الاقتصادية حتى وصلت الى ما دون الصفر فى بعض السنوات<sup>(٢)</sup> .

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته

الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) انظر المطلب الثانى من البحث الثانى من هذا الفصل .

٣ — عدم البحث عن أوعية أدخاريه تناسب الظروف القائمة والمعتقدات التي يؤمن بها هذا الشعب ، نبعيه للمنهج المستورده التي لا تعرف من الاعوية الادخارية الا ما هو قائم .

فما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لهذا البعد من ابعاد المشكلة ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

### الفرع الثانى — علاج المنهج الاسلامى للبعد الثالث من المشكلة :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لمسكلة التمويل من بعدها هذا ؟ يقدم المنهج الاسلامى بهذا الخصوص اداتين اساسيتين لتجميع الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويلقى بثقله خلفهما عندما يجعلهما جزءا من شريعته التي لا يكتمل اسلام المرء دون الخضوع لجميع تعاليمها في شتى الميادين . فما هما هاتان الاداتان ؟ انهما يتمثلان في :

١ — « الزكاة » في الظروف العادية وما دامت تكفى لسد حاجات المجتمع الاسلامى .

٢ — « العفو » في الظروف غير العادية والتي لا تكفى الزكاة لمواجهةها .

أما الزكاة فهي الوسيلة والاداة الطبيعية التي يقدمها المنهج الاسلامى علاجاً لما تعانيه هذه المجتمعات من عدم قدرة على تجميع المدخرات ، فهي تلث وراء المولدين وتعاقب المتهربين وتنفق معظم الحصيلة على جهاز متضخم لا يستطيع ان يقاوم التهرب الضريبى مهما أوتى من قدرة وعبقريه لدى افراده ، فقرات وعقريات الافراد في البحث عن الثغرات والتخلص من الابعاء الضريبية أعظم وأقوى . وطالما ان المسألة هي صراع بين جهاز وأفراد غير مقتنعين فليس هناك نتيجة غير ما تحققه هذه الاجهزة .

أما الزكاة فلا يحتاج الامر لتقديمها الى الجهاز المختص بتجميعها أكثر من ايقاظ الضمير المسلم وهو بحمد الله لا يحتاج الى كبير جهد اذا وثق في

اسلام السلطة التي تطلب منه الزكاة • فهو في هذه الحالة لا يقدم الزكاة لهذه السلطة وإنما يقدمها لله رب العالمين ، الذي يعبد بالصلاة ويعبد بالزكاة ويعبد بالعمل لتحقيق التنمية •

ولو جمعت الزكاة في اى بلد اسلامى وانفقت على تحقيق « حد الكفاية » طبقا للنظام الاسلامى وكنا في ظروف طبيعية فما نشك لحظة وما يشك عاقل في انها كفيلة بأن تحافظ على قدرات المجتمع وطاقاته في اتجاه متصاعد •

أما ان كنا في ظروف مثل ظروفنا • ظروف اهلنا فيها ، وبعدنا عن الاسلام حتى وصمنا بالتخلف الاقتصادي فأصبحت الزكاة — وهى وسيلة تمويل طبيعية وليست استثنائية — غير كافية لتحقيق عملية الاقلاع اللازمة لهذه المجتمعات ، فان الاسلام يقدم لها اداة تمويل استثنائية تتناسب والظروف الاستثنائية المذكورة ، ألا وهى « العفو » فى التشريع الاسلامى والذى يسمى أحيانا « الفضل » • فما هو « العفو » ؟

« العفو » هو الفريضة التى تملك الدولة الاسلامية جبايتها من المسلمين • وهى تمثل الفائض عن الحاجة أو الفضل بعد حاجة صاحب الشئ ، وهو حق المجتمع فى ظروف استثنائية « حتى رأينا أنه لا حق لاحد منا فى فضل » (١) « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (٢) وإذا كان « العفو » ينفق بصفة اختيارية فى الظروف العادية ، فإنه فى الظروف الاستثنائية يكون من حق الدولة الاسلامية ان تجبيه فريضة لازمة من منطلق القاعدة الاسلامية التى تقول ان لولى الامر حق ايجاب المباح او تحريمه اذا كان فى ذلك مصلحة للمجتمع ، وما نظن احدا يجادل فى ان تحقيق التنمية الاقتصادية مصلحة يبيح الاسلام لولى الامر المسلم ان يوجب تحصيل « العفو » وتوجيهه

(١) رواه أحمد فى مسنده ، مرجع سابق ج ٣ ، ص ٣٤

(٢) ، سورة البقرة ، الآية رقم ٢١٩.

لتحقيقها ، وذلك بحمل القادرين على دفع المزيد من المال فوق الزكاة الى حد « العفو » اى الفائض منه عن حاجتهم حسبما تكون مصلحة الامة<sup>(١)</sup> .

« فالعفو » فى مفهوم الشريعة الاسلامة هو ما تحدثنا عنه من قبل تحت اسم « الفائض الاقتصادى » والذي بينا ان الاقتصاد المصرى يحتوى منه على أكثر من ضعف الاستثمارات الكلية التى تتم سنويا ، ونفترض معظمها من الخارج .

يقول الدكتور : محمد شوقى الفنجري « لقد عبر القرآن الكريم عن « الفائض الاقتصادى الذى هو جوهر التمويل بتعبيرات « العفو » والفضل . وهو كل ما زاد عن الحاجة بغير ترف او اسراف ، ودعا الى ضرورة انفاقه كله فى سبيل الله ، اى فى سبيل المجتمع وتنميته ، بل جعل ذلك ... علامة الاسلام وشرط الايمان ، ولذلك لا نعدو الحقيقة اذ قلنا : ان دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الذى يستهدف صلاح الفرد ماديا وروحيا<sup>(٢)</sup> .

هاتان هما الاداتان اللتان يقدمهما المنهج الاسلامى للتغلب على بعد مشكلة التمويل المتمثل فى نضوب أوعية الادخار القائمة اليوم ، ووصول المدخرات القومية فى بعض السنين الى ما دون الصفر . وهو اذ يقدم كلا من الزكاة اداة طبيعية ترافق المجتمع طوال مسيرته ويعززها « بالعفو » اداة استثنائية ، فانه يلقي بكل ثقله الروحى وتأثيره فى نفوس معتنقيه ، وراء نجاح هاتين الادارتين فى الوفاء بأغراضهما وتحقيق اهدافهما . فان يكون مثلقى الزكاة أو « العفو » هو الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل من ذلك قرضا لله سبحانه وتعالى يضاعفه لمن يقدمه اضعافا مضاعفة ، وأن يكون الاسراع فى ذلك اسراعا الى جنة عرضها السموات والارض ،

(١) د. محمد البهى ، الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، مرجع سابق ص ١٣٩

(٢) د. محمد شوقى الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ،

وان يكون ذلك جهادا مقدسا من شارك فيه فقد شارك في افضل الاعمال ، كل ذلك كفيل بان يجعل هاتين الاداتين قادرتين على تعبئة الفائض • فهناك من النفوس ، نفوس كبيرة ، ترى ان تدفع ما هي في حاجة اليه وليس ذلك بغريب على خلق المسلمين • « ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة » (١) •

**الفرع الثالث — تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشكلة التمويل من بمدها الثالث :**

رأينا ان الاسلام يقدم جلا لهذا البعد من ابعاد مشكلة التمويل في المنطقة العربية ممثلا في :

( ١ ) الزكاة • ( ٢ ) العفو •

فهل هذا علاج كاف ويقدر على الخروج بهذه البلاد من مشكلاتها التي تردت فيها ؟ لننظر في فريضة الزكاة في ظروفنا القائمة ولنرى الحل الذي يمكن ان توفره على مستوى العالم العربى من ناحية ، وعلى مستوى كل اقليم منه على حدة • فعلى المستوى العربى ، وبما فيه من مجموعة عرفنا انها تحقق فائضا ، هذا الفائض اصلا يأتى من مادة البترول الذى تعرفه الشريعة الاسلامية بأنه نوع من انواع « الركاز » وتفرض عليه زكاة بنسبة ٢٠٪ من اجمالى الناتج لا من صافيه (٢) • كما تفرض ايضا انفاق هذه النسبة على من يحتاجها من المسلمين الاقرب فالاقرب ، فلا تنقل من جار قريب الى غيره الا اذا لم يكن في حاجة اليها (٣) •

كم تبلغ هذه النسبة من اجمالى انتاج النفط في الدول التى لا يجادل احد بانها فقيرة او حتى في حاجة الى هذه الاموال ؟ اى كم تبلغ في الدول الخمس الكويت والامارات وقطر والعربية السعودية وليبيا تاركن الجزائر والعراق

— (١) سورة الحشرة ، الآية رقم ٩ —

(٢) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٣

(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ — ٧٨٩



باعتبار انهما منطقة ثالثة اطلقنا عليها منطقة التوازن • فكم يبلغ الانتاج في الدول الخمس في عام ١٩٧٩ ؟ انه يبلغ ١٢٦٨٦ بليون دولار وتبلغ الزكاة على هذا المقدار ٢٥٣٢ بليون دولار • هل بعد هذه الارقام حديث لمحدث عن قدرة الزكاة - لو رجع المسلمون الى دينهم وطبقوه - على سد احتياجات العالم الاسلامى اجمع لا العالم العربى فقط ، من الاموال التى يشكو هذا العالم من الشكوى من نقصها لديه ، ويذل نفسه للعالم الخارجى ويعطيه فرصة التحكم فيه ورسم سياسته لكى تسيير في اتجاه مضاد للإسلام من حيث لا يشعرون •

هل يعلم العرب أن مشروع مارشال الذى اطلق الشرارة في الامكان الاجتماعى لالمانيا واوروبا مجتمعة لم يتكلف سوى ١٨ بليون دولار ؟ وهم توفر لهم الزكاة ٢٥ بليون من الدولارات عن انتاج عام واحد ، ناهيك عن الزكاة المستحقة اليوم على الارصدة المجتمعة والتى سبق ان ذكرنا تقديرها لها ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ أى أن زكاة الركاز عليها مجتمعة تصل الى ٨٠ بليون دولار •

فأى تنمية للعالم العربى تلك التى لا يكفيها ٨٠ بليون دولار ، مع ما يضاف اليها من شتى المصادر ومع ما يعززها من امكان اجتماعى تحدثنا عنه في المطلب السابق •

هذه بعض موارد الزكاة على مستوى بعض بلاد العالم العربى ، ولا ننسى ان نقرر أنه لا حق لهذه الدول طبقا للإسلام في ان تأخذ لنفسها شيئاً من هذه البلايين ، فلا حق في هذه الاموال لدولة غنية حتى تلحق كل بلاد المسلمين بها في مستوى الغنى ، فاذا تضاعفت الزكاة على مستوى كل اقليم ثم عززنا موارد الزكاة القادمة اليها من الاقطار الغنية الاسلامية افلا تستطيع ان توفر تمويلا للمشروعات التنموية ؟ •

هذا بخصوص الزكاة ولا اعتقد اننا بحاجة عملية الى الحديث عن « الغفو » ذلك اننا اذا تحدثنا عنه فنحن نتحدث من منطلق اننا مسلمون ولقد تبيننا اننا لموعنا الى الاسلام لكان في فريضته الاساسية أكثر من الكفاية •

فلن يستطيع أحد ان يمارى في ان منهج الاسلام لعلاج ما تعانيه بعض البلاد من قصور في مواردها المالية نتيجة نضوب اوعيتها الادخارية ، قادرة على ان يخرجها مما تعانيه حتى اذا افترضنا صدق مسلمتها عن نقص طاقتها الادخارية ، والواقع انه ليس كذلك ، بل ان مواردها لو أحسن استغلالها ومنعت من سوء الاستغلال وصفت من الظلم للذين هما سبب المشكلة الاقتصادية ، لا كلت كل دولة من فوقها ومن تحت أرجلها وعدا من الله ولن يخلف الله وعده ، وقد سبق ان حققة للمسلمين فلم يوجد في المجتمع فقير يقبل اخذ الاموال من عمال الدولة •

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لموقف المنهج الاسلامى من مشكلة التمويل التى ترى قائمة في العالم العربى •

فعرضنا للإبعاد الثلاثة لهذه المشكلة وهى : بعد انقسام الامة العربية الى مجموعة فائض ومجموعة نقص ، وبعد بناء مجموعة النقص لاسلوب الاستثمار فيها على الامكان المالى ، ثم بعد الايمان بنضوب الأوعية الادخارية بنا ، ثم قمنا بتقديم علاج الاسلام لكل بعد من ابعاد هذه المشكلة وتبين لنا انه للبعد الاول يقدم التكامل الاقتصادى او الوحدة الاسلامية ، وللبعد الثانى يقدم الاعتماد على الامكان الاجتماعى دون الامكان المالى ، وللبعد الثالث يقدم الزكاة وفريضة الغفو ، اداتين اسلاميتين لتمويل التنمية الاقتصادية • ثم قمنا بتقديم هذه الحلول التى يقدمها المنهج الاسلامى وتوصلنا الى انها كلها حاول واقعية • وان تطبيق الاسلام والعودة اليه كفيل بوضع

هذه الحلول موضع التنفيذ ، وان المنهج الاسلامى بما له من فعالية تتناسب على ادواته وجبلوه ، قادر فعلا على النجاح فى هذه المهمة ، ولا يبقى الا ان يعود المسلمون الى دينهم لينعموا بخيراته وليكونوا أهلا لاصطفاء الله تعالى لهم .

### نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى كم منطقة ممثلة للعالم الاسلامى . ولقارنة قدرات المنهج الاسلامى بقدرات المناهج المستوردة فى حل هذه المشكلة .

١ - ولقد عرضنا الاطار الذى يخلف هذه المشكلة فى المبحث الاول ووجدناها تتلخص فى انقسام العالم العربى الى مجموعتين من الدول . مجموعة فيها فائض من رأس المال ومجموعة تعاني من النقص فيه ، وتوجد اسباب عديدة تحول دون انسيابه بين المجموعتين ، ورأينا المشكلة تزداد تعقيدا داخل مجموعة النقص عندما تبنى سياستها على الامكان المالى الذى ينعصها ، تاركة الامكان الاجتماعى الذى يتوفر لديها ، وتعرفنا فى نهاية هذا المبحث على النتيجة المنطقية للوضع السابق التى تمثلت فى أن حركة رأس المال تقوم أساسا بين كل مجموعة من المجموعتين والعالم الخارجى .

٢ - وانطلاقا من هذا الوضع اردنا ان نعرف العلاج الذى تستطيع المناهج المستوردة أن تقدمه لهذه المشكلة ، وكان يكفى ان نحكم عليها بالفشل مجرد انها تعيش بيننا والمشكلة تتفاقم عاما بعد آخر ، لكننا آثرنا التعرف على كل ما تستطيع تقديمه برغم وقوفها مكتوفة اليدين أمام هذه المشكلة فرأينا ان هذه المناهج وصلت بدول الفائض الى اتفاق أموالها داخل اراضيها قليلة العائد ، بينما لو انفتحت فى أرض اسلامية مجاورة لها لكانت أكثر فائدة لها ، كذلك وصلت بها الى تفضيل ايداع ارضيتها النقدية الفائضة بالمصارف الأجنبية برغم المخاطر المتعددة والمعروفة للجميع . أما ما وصلت بدول النقص اليه فقد أوهمتها ان امكانياتها المحلية محدودة

وان الفجوة الادخارية يجب أن تسد برأس المال الاجنبى • وهكذا ببساطة أوهمتها بمسلمة غير مسلمة فاوقعتها فى براثن الديون الاجنبية التى تحاول الان اعادة جدولتها ، وليس ذلك الا تأخيرا لمشكلتها لا حلا لها ، وأصبح عبء خدمة الديون يعوق جهود التنمية القاصرة من اساسها •

وهكذا تعيش المجموعتان فى ظل المناهج المستوردة فى مشكلة تمويلية خلقتها هذه المناهج وغزتها عندما كرست عوامل الفرقة بين المجموعتين. فجعلت هذه اشتراكية وتلك رأسمالية ، فأوجدت بذلك اخطر عقبات التنمية الاقتصادية على مستوى العالم العربى الذى يمثل وحدة متكاملة. فى كل شئ ، ولا قيام للتنمية الاقتصادية به الا على اساس من تكامل اقتصادياته ، وهذا التكامل يحول اليوم دونه توزع هذه البلاد بين الاشتراكية والرأسمالية •

٣ - ثم عرضنا فى المبحث الثالث من هذا الفصل للعلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى - فرأينا ان الاسلام لا يغفل بعدا من هذه الابعاد الثلاثة التى تظهر عليها المشكلة ويقدم لكل منها حلا ، التكامل الاقتصادى أو الوحدة ان امكن علاجا للبعد الاول ، والامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان المالى علاجا للبعد الثانى ، وفريضة الزكاة والعفو أداتين مضادتين لنضوب الاوعية الادخارية التى يدعيها انصار المناهج المستوردة فى بعض البلاد العربية ولكى تنتج هذه الحلول آثارها ، وتحصل هذه الشعوب على نتائجها فيجب على هذه الشعوب ان تعلن الاسلام أولا • فليس الاسلام بكلمة تكتب فى دستور أو بشهادات ميلاد الاطفال • الاسلام عمل والتزام وجهاد وتضحية من اجل بقية المسلمين •

ولا نحتاج الى اعلانها واضحة فهى معلنة من كل ما سبق بأن المنهج الاسلامى متفوق على المناهج المستوردة ، بل ان تعبير يتفوق لا يؤدى المعنى المقصود ، فكيف تقارن مناهج خلقت المشكلة ولا تزيدها حلولها الا تكرسا ، بمنهج يملك ان يقدم الحل الناجح من اقرب الطرق ، ولكن الناس فى العالم العربى يفضلون ما يريدهم على ما يأخذ بأيديهم •

### الفصل الثالث

#### مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيد :

تلك هى المشكلة الثالثة التى يعيشها العالم الاسلامى وتلقى بظلالها على جهوده الانمائية ، تستنزف الكثير من موارده ، وربما لا تعود عليه بكثير نفع . ولقد كان استخدام نتائج البحث العلمى فى مجالات الانتاج المتعددة امرا اساسيا فى جميع العصور ، الا انه لم يكن بالدرجة التى اصبح عليها فى هذا العصر ، الذى ربما يتخذ استخدام نتائج البحث العلمى فى كل مجالات الانتاج ، ومتابعة اى جديد فى هذا الميدان سمة له ، يمتاز بها عن بقية العصور السابقة .

ولهذا فقد اصبحت الحياة على مستوى العصر الحديث تتطلب الامساك بزمائم التكنولوجيا والسيطرة على ناصيتها . ولقد ادرك الشعب العربى هذا ، ورغب فى أن تكون تحت يديه تكنولوجيا . غير أنه ربما يكون قد ولج ميدانها من غير الباب الصحيح ، وربما يكون قد حملها شعاعا اكثر منها حقيقة ، حتى لقد غدت فى علاقتها به مشكلة من مشاكل التنمية .

وطبقا للأسلوب الذى اتبعناه فى الفصلين السابقين فاننا سنقوم بعرض هذه المشكلة واعطاء تصور عن حقيقتها التى توجد عليها فى عالمنا العربى فى أولى مباحث الفصل ، ثم نثنى بالتعرف على ما تقدمه لنا المناهج المستوردة من علاج لهذا الوضع ، وذلك من واقع الممارسة المشاهدة فى ظل المناهج المطبقة والمستوردة فى نفس الوقت ، وذلك فى ثانى مباحث الفصل . وأخيرا نعرض لموقف المنهج الاسلامى . ماذا يقدم من حل لهذه المشكلة فيما لو

أُتيحت له فرصة التطبيق في المجتمع العربي \* وستتناول ذلك في المباحث  
الآتية :

المبحث الأول : الوضع التكنولوجي القائم في العالم العربي \*

المبحث الثاني : المناهج المستوردة والوضع التكنولوجي القائم في العالم  
العربي \*

المبحث الثالث : المنهج الإبلاغي والوضع التكنولوجي القائم في العالم  
العربي \*

## المبحث الاول

### الوضع التكنولوجى القائم فى العالم العربى

تمهيد :

يتمثل الوضع التكنولوجى الذى عليه العالم العربى اليوم فى الانبهار بالثورة التكنولوجية القائمة على قدم وساق فى العالم الغربى ، لدرجة انه بات يرى فيها القدرة على حل المشكلات ايا كان نوعها ، وهو بالتالى يجرى وراءها بوعى أو بدون وعى ، فمن يعانى من نقص رأس المال يستوى مع من لديه فائض منه فى العمل بكل الطرق الممكنة على استيراد احدث الصيحات التكنولوجية فى عالم الصناعة وغيرها ، فما يكاد يظهر فى الغرب تقدم تكنولوجى حتى تجد من يحاول الحصول عليه فى هذا العالم • وما يكاد يحصل عليه حتى يظهر فى الغرب ما يفوقه تقدما وخذائا ، ويجعله متخلفا من الناحية التكنولوجية ، وهكذا يجرى العالم العربى لاهثا وهو دائما متخلف •

وهذا المبحث سيضع ايدينا على الموقف التكنولوجى للعالم العربى ومدى فهمه لبناء التكنولوجيا ، وطريقته فى الحصول عليها ، وما تؤدى اليه هذه الطريقة • وسيتم لنا ذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : مفهوم التكنولوجيا والعالم العربى •

المطلب الثانى : طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا •

المطلب الثالث : مكانة العالم العربى فى ميدان التكنولوجيا •

## المطلب الاول

### مفهوم التكنولوجيا والعالم العربى

الفرع الاول — التكنولوجيا والتقنية :

يطيب للكتاب العرب ان يستخدموا فى كتاباتهم الفاظا عربية للتعبير عما تعنيه كلمة التكنولوجيا ، فالكتاب فى لبنان يحلو لهم أن يقولوا

«تقنولوجيا»<sup>(١)</sup> على طريقتهم في التعريب المباشر ، ومركز التعريب بجامعة الدول العربية يرى أن الكلمة العربية المقابلة لكلمة تكنولوجيا هي «تقنية» من اتقن الرجل الامر أحكمه ، وفي القواميس العربية ، التقن والتقن من الرجال المتقن الحاذق<sup>(٢)</sup> . والبعض يرى ان صحة النقل بحروف تقرب الى الكلمة الاجنبية تجعلنا نفضل كلمة «تخنية» بدلا من تقنية حيث ان الحرفان ch في اللغتين الفرنسية والانجليزية عندما ينطقان k يعبران عن الحرف اليوناني x الذى ينطق بالعربية «خاء» ، ومن ثم فان لفظ «تخنية» أصح من لفظ «تقنية»<sup>(٣)</sup> . وآخرون يستخدمون لفظ «تكنية» بترابا مباشرا للكلمة الاجنبية دون ربط بمفردات المعاجم العربية . وجميع هؤلاء فى رأى الباحث — ركبوا من الامر شططا وكلفوا انفسهم ما لا حاجة بهم الى تكلفه ، فما برحت اللغة العربية بحرا زائرا متلاطم الامواج . حباها الله تعالى — عندما اختارها فى الازل لغة للقرآن الكريم — القدرة الفائقة على هضم أية كلمة واضفاء الشرعية على استخدامها ، وما نسينا بعد ان عددا كبيرا من الكلمات نعرفه فى علم «الصرف والنحو» يندرج ضمن ما يندرج من كلمات تحت باب «مالا ينصرف من الاسماء» هذا العدد من الكلمات هو ما كان أعجيبا ثم دخل العربية ، وليست هناك أية غضاضة فى ان تضم اللغة العربية فى باب مالا ينصرف من الاسماء كلمة «تكنولوجيا» ولهذا تعدد الباحث فى عنوان هذا الفصل ، وفى غيره من المواضع التى اثير فيها الى استخدام نتائج البحث العلمى فى مجالات تطبيقية ، تعدد ان يستخدم كلمة التكنولوجيا ، لا تقنية ولا تخنية ولا تكنية ولا تقنولوجيا .

---

(١) عبد الله صايغ — مترجم كتاب «التنمية الاقتصادية» لساير ، بولدين ، مرجع سابق .

(٢) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ج ١ ، ص ٨٦

(٣) د. اسماعيل ضبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ،



## الفرع الثانى — مضمون التكنولوجيا :

يتسع مضمون التكنولوجيا حتى ليشمل كل المجالات التى تنالها جهود البحث العلمى فتشملها بالتطوير والتحسين ، وحتى ليصعب ان يوضع تعريف محدد يوضح بدقة وبالتفصيل مضمون التكنولوجيا ، بحيث يكون — كما هى شروط التعريف الصحيح — جامعا مانعا •

« لقد بذلت محاولات متعددة وجهود مضنية لوضع تعريف شامل للتكنولوجيا وتركزت تلك الجهود على ما هو محل بيع وشراء منها لتجميع اجزاء التعريف ، وعلى وجه الخصوص الانواع الاتية من حالات التكنولوجيا •

١ — براءات الاختراع والعلامات التجارية •

٢ — المعرفة غير القابلة للتسجيل وفق القوانين المنظمة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية •

٣ — المهارات التى تنفصل عن أشخاص العاملين •

٤ — المعرفة المتجسدة فى اشياء مادية وبصفة خاصة المعدات •

وهذه أشياء ومعان من الواضح انها ليست هى ما تعنيه كلمة التكنولوجيا من مضمون ، فهى ليست الا تعدادا لبعض المجالات التى تظهر فيها آثار التكنولوجيا أو حاملات لها ، وهذه المجسدة أو تلك الحاملات نستطيع ان نرى منها نوعين مما تحمل أو تجسد :

١ — تكنولوجيا متجسدة أو تكنولوجيا صلبة •

٢ — تكنولوجيا غير متجسدة أو تكنولوجيا ناعمة •

ومن ثم نستطيع الموافقة على تعريف التكنولوجيا تعريفا يغطى هذين النوعين والذى يقول : التكنولوجيا هى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتائج

---

(١) د. أسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ،

البحث العلمى فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع ، الذى يشمل الخدمات والأنشطة الادارية والتنظيمية والاجتماعية ، وذلك بهدف التوصل الى أساليب جديدة يفترض فيها انها أجدى للمجتمع (١) .

ومن ثم يتضح لنا ان التكنولوجيا ليست هى العدد والآلات ، وليست هى الحاسبات الالكترونية وليست هى شيئاً مازيا يرى ويلمس كما غلب على الفكر الانمائى فى المنطقة العربية : فأشاع عنها مفهوما مضللا انعكس على طرق حصولنا عليها ، وبالتالي على موقفنا من التقدم التكنولوجى الذى يسابق نفسه فى العالم الذى يعى المضمون الحقيقى والصحيح للتكنولوجيا ، فبقينا فى مؤخرة الركب بحكم مفهومنا المتخلف عن التكنولوجيا ، والذى سنحاول الوقوف عليه فى الفرع التالى :

### الفرع الثالث — المفهوم العربى للتكنولوجيا :

نستطيع ان نستشف مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا من موقف مفكرية الذين يكتبون له فيشكلون عقليته ومفاهيمه عن التكنولوجيا وغيرها :

١ — يقول أحدهم هناك آراء كثيرة ومتباينة حول هذا الموضوع « التكنولوجيا » فبعض هذه الآراء يقف موقف المتشدد المترمت ، ويعارض ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الدول النامية ، بحجة ان هذه الدول بخكم ضعف قدرتها الادخارية لا تستطيع تكوين رؤوس الاموال القومية المحلية بكميات تكفى لاستيراد العدد والآلات التكنولوجية الحديثة الباهظة الثمن ، كذلك فان الدول النامية بحكم انخفاض مستوى التعليم الفنى بها ، لا يتوافر لديها العدد الكافى من الفنيين والمهندسين أو العلماء الذين يستطيعون ادارة هذه الآلات المعقدة والمحافظة عليها فى العملية الانتاجية لأطول مدة ممكنة (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠

(٢) د. صلاح ناهق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ — ١٦٨

وواضح من هذا النص انه ينظر الى التكنولوجيا على انها البعد والإلابة المعقدة » والتي لا يجد لدى الدول النامية القدرة على المحافظة عليها ، أو دفع ثمنها ، فهي بتعبيره أيضا « البعد والآلات التكنولوجية الباهظة الثمن » ومثل هذا الموقف يشيع لدى عدد كبير من الكتاب في هذا الموضوع في العالم العربي ، بحيث يشكل الرأي العام حول مفهوم التكنولوجيا في الوطن العربي ، ولا يقصد الباحث ان يرمى مفكرينا بجهل المضمون الحقيقي للتكنولوجيا ، أو أن بعضهم لم يكتب مطالبيا بادخال التكنولوجيا بمفهومها الصحيح ، ولكن الذي يقصده هو ان المعنى غير الصحيح لمفهوم التكنولوجيا ، هو الذي يمثل اكثر الكتابات انتشارا ، وانه هو الذي شكل الرأي العام العربي ، كما أنه هو الرأي المطبق عملا ، حيث درج العرب على شراء العدد والآلات التكنولوجية المتقدمة ، على زعم أنهم يدخلون التكنولوجيا الحديثة ويسايرون تقدمها وتطورها في العالم الخارجى ، انسباقا مع المفهوم الخاطيء لها ، واتساقا منطقيا مع سيادة المناهج المستوردة ، والتي قانا من قبل انها بوعى أو بدون وعى تخدم مصالح مخرجيها أو من ينشرونها ، شأنها في ذلك شأن أى ايدولوجية تخطت نطاقها واصبحت بضاعة مصدرة \*

ولا نحتاج لاثبات ان المفهوم الذى يشيع عن التكنولوجيا في العالم العربي وتوضح السياسات لادخال التكنولوجيا الى مجتمعاته طبقا له (١) ، لا يتفق مع

(١) يقول الدكتور Claws Pelarpick ممثل المجموعة الاوربية الاقتصادية في مصر « نحن ايجابيون جدا بالنسبة لنقل التكنولوجيا لمصر ، لان ذلك عامل هام في الانتاج غير ان لنا وجهة نظر في كيفية تحقيق ذلك ، تختلف عن وجهة نظر الجهات المصرية ، والتي تريد انشاء مركز لنقل التكنولوجيا ، وهى فكرة لا نحبدها ، لان التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى ، ولكنها اسلوب او منهج ، اننى اعتقد ان الطريق الوحيد لنقل التكنولوجيا هو تنمية الكفاءة المصرية ، والتي يمكن ان تقوم بغد ذلك بدور تنمية التكنولوجية المصرية »

المضمون الصحيح الذى حددناه — فى الفرع السابق — للتكنولوجيا • فهو عندما يجعل من العدد والآلات المتقدمة مرادفا للتكنولوجيا ، يخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، أو بين التكنولوجيا ومجسدياتها أو حاملاتها كما سبق ان عبرنا ، أو بين شجرة التكنولوجيا وثمراتها ، فينظر الى الثمرة على انها الشجرة • وتلك نظرة خطيرة حيث ان الثمرة مهما غلا ثمنها يمكن شراؤها ، ولكن الخطورة انها لا تتجدد ولا تتكاثر ، ومن يستمرىء شراء الثمرة دون ان يفرس الشجرة سيظل ابد الدهر مستوردا ، اما الشجرة التى تعطى الثمار — التكنولوجيا التى تقدم العدد والآلات — فلا بد ان تثبت وتنمو فى أرض صالحة وبيئة مواتية ، وبرعاية مستمرة • فاذا تم لها ذلك امكن لمن غرسها أن يحصل على تيار متجدد من ثمارها وأكلها التى تؤتيها •

والبيئة الصالحة والتربة المناسبة هى التنمية الاستقلالية التى تعتمد على قاعدة علمية محلية ، مهما كانت متواضعة ، فانها باستمرار التنمية ، كفيلة بأن تقدم للشجرة التكنولوجية كل عناصر النمو والازدهار ، وتملا ساحة المجتمع بثمارها عددا وآلات تكنولوجية متقدمة ، وغير ذلك من حاملات أو مجسديات التكنولوجيا الصلبة والناعمة •

ان اختزال مفهوم التكنولوجيا ليمثل فى العدد والآلات التكنولوجية المتقدمة عملية خطيرة تقلب الاوضاع وتقضى على كافة الجهود الرامية لان ينعم العالم العربى بخيرات التكنولوجيا الحديثة • ولقد كان لعملية الاختزال هذه وسيطرة المفهوم المترتب عليها آثار خطيرة ، تمثلت فى طرق ادخال التكنولوجيا الى العالم العربى ، كما ترتب عليها وضع العالم العربى الراهن فى الميدان التكنولوجى ، وذلك ما سنراه فى المطلبين التاليين :

### المطلب الثانى

#### طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا

الفرع الاول — مداخل العالم العربى الى التكنولوجيا :

يحتل العالم العربى ميدان بناء التكنولوجيا انطلاقا من مفهومه السابق عنها ، والذى يشترك فيه. الرأى العام مع القائمين على تنفيذ السياسة

التكنولوجية — ان كانت هناك سياسة • وفي ظل هذا الجو لا يسمح لمن ينادون بأن الطريق الصحيح لبناء التكنولوجيا يمر بغير هذا المسار •

ولقد علمنا ان المفهوم الذى يشكل منطلق العالم العربى فى هذا المضمار يتمثل فى الخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، ومن ثم يرى ان الحصول على العدد والآلات يمثل الحصول على التكنولوجيا • ومن هذا المدخل يتحدد لنا الطريق الذى يسلكه العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا • والذى سنناقشه فى الفرع التالى :

### الفرع الثانى — شراء العدد والآلات للحصول على التكنولوجيا :

تلك هى طريقة العالم العربى فى ادخال التكنولوجيا والمؤمنون بهذا الطريق يقيمون الادلة على صحته من التجربة اليابانية وتجربة الولايات المتحدة الامريكية ، يقولون ان التكنولوجيا الامريكية اعتمدت بشكل واضح جدا على المهاجرين القادمين من كل صوب والناقلين للعدد والآلات الصناعية السائدة فى بلادهم<sup>(١)</sup> • ومع ذلك فان تاريخ اليابان الاقتصادية هو المثال التقليدى العظيم لدولة نمت وارتقت واصبحت فى عداد الدول الصناعية الكبرى لاسباب كثيرة لعل اهمها وابعدا اثرا هو نجاحها المذهل فى نقل ثمرات التكنولوجيا السائدة فى الغرب ، هذه هى الحقيقة الاقتصادية التى لا تقبل الشك • ان صاحب المصنع اليابانى وخاصة فى أواخر القرن التاسع عشر — كان دائم السفر والترحال الى الدول الصناعية الغربية مستوردا لبلاده أحدث العدد والآلات الانتاجية المستخدمة<sup>(٢)</sup> •

ولا نعتقد ان بهذا الطريق نمت اليابان والولايات المتحدة طريق « نقل ثمرات التكنولوجيا » السائدة فى الغرب بالنسبة لليابان ، ونقل العدد والآلات مع المهاجرين بالنسبة للولايات المتحدة ، ولو فعلنا ذلك لكنا اليوم تنتقلان ثمرات التكنولوجيا والعدد •

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٤

ولكن الذى حدث بالفعل هو انهم نقلوا الابتكار والتجديد كفكرة علمية لا كمنتج تكنولوجى وقاموا بتنفيذه فى الداخل ، والنقل العلمى لا تثريب عليه ، فالمعلم لا وطن له كما يقولون ، كما أن استيراد بعض العدد والآلات بصفة مؤقتة ( دون ان يكون لذلك علاقة ببناء التكنولوجيا والتي تجرى بطريقة أخرى ، طريقة استنبات الشجرة داخل الأرض الصالحة ذات البيئة المناسبة كما قلنا ) هو أيضا لا تثريب عليه ، وانما التثريب كل التثريب هو فى الظن بأن استيراد العدد والآلات يمثل ادنى اسهام فى بناء صرح التكنولوجيا • ولو كان الامر كذلك لكان استيراد محطة ارضية للاتصال بقمر صناعى مدخلا البلد المستورد عصر الفضاء • وبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء مدخلا البلد المستورد عصر الذرة ، لكن الذى يحدث ان هذه او تلك لن تزيد فى افضل الظروف على تدريب بعض الافراد على معدات تم تصنيعها بالكامل فى الخارج ، ولا بد فى تشغيلها وصيانتها لو تلف فيها مسمار من الاعتماد على الخبرة الاجنبية ، ويمكن ان تتوقف حتى يتم استيراده ، وهى بعد ما تكاد تبدأ العمل حتى يكشف من دفعوا فيها باهظ الثمن ، انها اصبحت متخلفة تكنولوجيا • وهذا ما ينقلنا الى الفرع الثانى حيث نناقش الدوامه التى اوقعت هذه البلاد نفسها فيها ، والتي لا مخرج منها فى ظل سياسة شراء ثمرات التكنولوجيا •

### الفرع الثالث - شراء ثمرات التكنولوجيا والطريق الذى لا ينتهى :

ترتب على خلط البلاد العربية بين التكنولوجيا وثمراتها واعتمادها على شراء هذه الثمرات قلنا منها بأنها تدخل التكنولوجيا ، أن وضعت أقدامها على طريق تظن ان له نهاية ، وهو ليس كذلك •

تعتقد هذه البلاد انها ستعيش عصر التكنولوجيا مع اهلها ، وانها ستكسب العديد من المصانع والآلات من احداث الطرز ، فتكون قد لحقت بالدول التكنولوجية ، وذلك خيال تعيشه هذه البلاد • ان شراء ثمرات التكنولوجيا لا يدفع الا الى شراء المزيد منها ، ولن يقدم القوائم به خطوة واحدة على

طريق بناء التكنولوجيا ، لا شيء الا لان طريق بنائها ليس هو هذا الطريق ، ومن ثم فقطع الف ميل عليه لا يعنى قطع شبر على الطريق الصحيح . ان سرعة التطور التكنولوجى القائم فى الغرب بالذات قد رفعت معدلات « التقادم الفنى » بصورة تجعل البلاد النامية مهما حصلت على أحدث صيحة فى تكنولوجيا الانتاج ، فهى ليست فى مصاف البلدان المتقدمة . ففى خلال فترة التعاقد والتركيب وبدء الانتاج يكون فى الغالب قد تقادم فنيا .

ان التكنولوجيا بين يدى الدول المتقدمة تشبه حزمة العشب بيد راكب الجواد ، يعلقها برمحه الممدود امام الجواد ، والجواد يجرى ليلحق بها وما هو بفاعل ، هكذا الدول النامية تستخدمها الدول المتقدمة سوقا للثمرات التكنولوجية لديها ، وتوهمها انها ستبنى التكنولوجيا ان هى استثمرت تشتري وتشترى أحدث المصانع وأجد المنتجات ، فان ادرك الجواد حزمة العشب فى تمثيلنا هذا ، ادركت الدول النامية التكنولوجيا واقامت على اراضيها .

وهكذا نستطيع ان ندرك ان طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا ان تصل بها الى شيء فى هذا الميدان ، لانها وضعت أقدامها على طريق غير الذى تقصده ، أى غير طريق التكنولوجيا ، اذ الذى تسير فيه الآن هو طريق التبعية التكنولوجية والتخلف التكنولوجى الدائم ، واستنزاف مواردها دون طائل ، وهذا هو ما سيبيئه لنا المطلب التالى :

### المطلب الثالث

#### الموقف التكنولوجى للعالم العربى

انطلاقاً من مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا بصورته السابقة ، وما ترتب على هذا المفهوم من سلوكه طريق شراء ثمرات التكنولوجيا الذى لا ينتهى ، ولا يبنى تكنولوجيا قائمة بنفسها ، كان الموقف الذى يشاهد عليه العالم

العربى اليوم ، والذى يتمثل فى استنزاف موارده ثمننا لمعدات تكنولوجيا باهظة الثمن ، لا يلبث البلى المعنوى ان يصيبها قبل ان يتم تركيبها ، بل ربما يشتريها العالم العربى من جبل انتهى عصره ، وهم يحسبونها حديثة ومه فى بالحديثة ، وانعكس هذا الموقف فى عدة نتائج سيتناولها هذا المطلب فى فروعه التالية :

### الفرع الاول - التخلف التكنولوجى المستمر :

يعنى ركض العالم العربى وراء منتجات التكنولوجيا الاجنبية وثمراتها انه سيكون بالنسبة لها فى نفس المكان الذى هو به اليوم ، كلما اشترى مستوى تكنولوجيا فى مجال من المجالات انتجت التكنولوجيا الاجنبية فوقة مستويات ، فهو اذا كان اليوم مقبلا بها متخلفا ، فبعد فترة سيكون اكثر تخلفا حيث ان سرعة التطور التكنولوجى فى الغرب اكبر من ان يلاحقها من يشتري منجزاتها ، حيث تسير هى على جبهة عريضة ممتدة ، بينما من يشتري يختار قطاعات معينة يسابق نفسه فيها ، وعندما ينقلها اليه تعيش منعزلة عن الاقتصاد القومى المتخلف فلا تنشر فيه موجات التقدم الذى يتمثل فيها ، وتستمر هى شيئا نشازا داخل احد القطاعات ، بينما التقدم فى الغرب كما قلنا يسير على جبهة عريضة بعرض الاقتصاد القومى كله ، يأخذ بعضها بحجز بعض ، وينشر بعضها التقدم فى البعض الاخر ، وهكذا يقضى على نفسه بالتخلف المستمر \*

### الفرع الثانى - القضاء على التكنولوجيا الوطنية :

أما السبب الثانى الذى يقضى بالتخلف التكنولوجى المستمر على المجتمع النامى الذى يعتمد الى شراء منجزات التكنولوجيا حسبنا منه بأنها هى التكنولوجيا ، فانه ينبع من مصدر آخر ، يتمثل فى أن هذا المجتمع وقد آمن بأن التكنولوجيا هى العدد والآلات التى يقذف بها الجهاز الانتاجى المتقدم فى العالم الخارجى ، فانه



ينظر الى التكنولوجيا الوطنية نظرة ازدراء ، ولا يرى فيها استحقاقا لان توصف بأنها تكنولوجيا ، فلقد تركب فكره على أن التكنولوجيا هي المعداد والآلات التي تحدث المعجزات ، فكيف تكون ادوات الانتاج البسيطة هذه تكنولوجيا ؟ وهذا يحدث امرين :

١ - القضاء على تكنولوجيا بالقطع هي صالحة الى حد ما وهي ملائمة الى حد كبير . أما كونها صالحة الى حد ما فلان التكنولوجيا لا تبطل فجأة وانما ينقضى وقت طويل تقل فيه صلاحيتها شيئا فشيئا ، وأما كونها ملائمة الى حد كبير فهذا ما لا شك فيه ، والا لما عاشت في المجتمع ولما وجدت من الاصل . فالقضاء عليها اذا قضاء على تكنولوجيا ملائمة ، وإذا لم تكن صالحة فليس العلاج هو القضاء عليها ، ولكن العلاج يكون بتطويرها .

٢ - الامر الثانى ان احلال منجزات التكنولوجيا الغربية محل التكنولوجيا الوطنية ، فيه عملية تخريب للمراكز التي هي الامل في بناء التكنولوجيا الوطنية عندما تستقيم الامور في هذا العالم ، فيعود الى جادة الصواب ويدرك الطريق الصحيح الذى يمكن عن طريقه بناء تكنولوجيا مستقلة ، فعندها لن نجد الحاضنات التكنولوجية التي خربناها في وضع الاستعداد للتربية والتفريخ .

وهكذا يقضى العالم العربى على التكنولوجيا الوطنية ، فيقضى بذلك على المراكز التي يمكن ان تكون المنطلق لبناء تكنولوجيا حديثة مستقلة ، تنبع من ظروفه وتلائم احتياجاته ، وهو بالقضاء عليها لا يبنى التكنولوجيا الحديثة التي يوهم نفسه بأنه يسابق الغرب فيها ليلحق به .

### الفرع الثالث - استنزاف طاقاته بواسطة الدول المتقدمة :

يكتمل الموقف التكنولوجى للعالم العربى عندما يصبح الحصول على التكنولوجيا أهم البنود التي يغرق فيها المجتمع العربى الجانب الأكبر من نفقات التنمية الاقتصادية ، وبذلك تحتل المعدات والآلات التكنولوجية مكان

السليمة الأكثر رواجاً في العالم النامي ، والذي اتخذت منه الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية سوقاً تتنافس فيها •

وأخطر ما في الأمر « أن منتجات التكنولوجيا ليست سلعا يتميز بعضها عن بعض وتتجانس وحدات كل نوع منها بحيث تكون لها سوق مثل سوق المواد الأولية ، بل أن بعضها ليس له وجود مادي ملموس منفصل عن الأشخاص الذين يحملونه ، وهو ما يطلق عليه المعرفة الفنية ، وبعضها مندمج في معدات يتعذر تحديد تكلفة إنتاجه منفصلة عن تكلفة انتاج العدة ذاتها ، وكل صناعة حديثة تقتضى أنواعاً متعددة في آن واحد براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فنية ، معدات ، خبرة تنظيمية وإدارية ... الخ • وقد جرت الشركات الكبرى على أسلوب بيع الصفة التكنولوجية ، وأكمل صورة لها بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح » • هذا كله يشكل سوقاً احتكاريًا مركز البائع فيه بالغ القوة (١) • ولا يعرف البلد المتخلف هنا شيئاً عن مقارنة التكاليف ، فليس هناك مصنع قريب الشبه تقدمه شركة أخرى ، بل كل شركة لها تكنولوجيتها ولها أسلوبها الخاص • وتمثل المبالغ التي تدفعها الدول النامية ثمنًا للتكنولوجيا نسبة غير بسيطة من ناتجها الإجمالي (٢) •

ناهيك عما لو تمثلت المعدات التكنولوجية المستوردة في معدات عسكرية واسلحة ، فعندها حدث عن الاستغلال واستنزاف طاقات البلد المتخلف ولا حرج ، حيث عامل الاسرار العسكرية وعامل الامداد بقطع الغيار والذخائر يلعب اثره الفعال • بعد أن تكون البلد قد أغرقت معظم أموالها في شراء معدات عسكرية لا ينتجها الا معسكر من المعسكرين • ولعل هذا العامل يستنزف من طاقات العالم العربي والعالم النامي عامة اضعاف ما يستنزفه الجري وراء معدات الصناعة التي تحمل المستوى التكنولوجي المتقدم •

(١) د. إسحاق صبرى عبد الله ، استراتيجية التنويع في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢

(٢) د. إسحاق صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٩١

وكلها يجمعها أمر واحد هو الجرى وبراء الجديد من المعدات ، يجمعها ضياع الطريق الصحيح من أقدام الدول النامية ، الطريق الذي يتمثل في السعي الحقيقي من أجل بناء تكنولوجيا وطنية متقدمة تستطيع أن تتفاعل مع التنمية الاقتصادية ويحدث من كل منهما للآخر ما يسمى بالتغذية المرتدة •

غير أن هذا رهن بمنهج له القدرة على إعادة الاتزان الى تفكير العالم العربى فى بسغيه نحو بناء التكنولوجيا الصالحة من ناحية والملائمة من ناحية أخرى ، والحقيقة لدخول عصر التكنولوجيا من بابة الصحيح من ناحية ثالثة • فهل تملك المناهج المستوردة أن تكون هذا المنهج ؟ •• أن ذلك ما سنراه فى البحث التالى :

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على الوضع الذى عليه العالم العربى من الناحية التكنولوجية حتى يكون ذلك منطلقا لنا لدراسة ما يمكن أن تقدمه المناهج المستوردة بهذا الخصوص ومقارنته بما يمكن أن يقدمه المنهج الاسلامى • ولقد خرجنا من ذلك النقاش بما يلى :

١ — أن رأى الشائع فى العالم العربى والذى يسير عليه التطبيق يعتبر أن التكنولوجيا هى العدد والآلات المتقدمة التى ترد من الغرب أو الشرق المتقدم • وانهم يخلطون بهذا الفهم بين التكنولوجيا ومنجزات التكنولوجيا •

٢ — انهم بالتالى يشتركون تلك العدد والآلات ويحسبون انفسهم يدخلون التكنولوجيا الى الوطن العربى •

٣ — أن هذا الطريق لنقل التكنولوجيا طريق ليست لها نهاية ويهرب عليه ما يلى :

(أ) بقاء العالم العربى فى وضعه التكنولوجى المتخلف يلهث وراء كل جديد من ثمرات التكنولوجيا •

(ب) اللقضاء على التكنولوجيا الوطنية ، وعدم اتاحة الفرصة لبناء تكنولوجيا حديثة •

(ج) يستنزف بند الحصول على المعدات التكنولوجية العسكرية والمدنية الجانب الاكبر من موارد العالم العربى ، وهى لا تلبث بعد حصوله عليها ان يصيبها البلى المعنوى أو التقادم الفنى •

٤ — لا بد من أن يغير العالم العربى تفكيره ، ويعيد حساباته ويسلك الطريق الذى يمكن ان يصل به الى بناء تكنولوجيا خاصة به ، يشارك بها العالم جهودته التكنولوجية وذلك رهن بمنهج يحقق له ذلك •

---

## المبحث الثاني

### المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا في العالم العربي

#### تمهيد

وضعت لنا صورة الوضع التكنولوجي القائمة في العالم العربي من ثانياً المبحث السابق ، وتلخصت هذه الصورة في أن العالم العربي يسلك طريقاً يبدأ وينتهي بشراء منجزات التكنولوجيا ومن ثم فهو طريق بلا نهاية ، ولا يؤدي الى امتلاك ناصية التكنولوجيا ومشاركة أهلها فيها ، وإنما يبقى على تخلفه ويقضى على امكانية تطوير تكنولوجيته المحلية ، ويستنزف خيرات ثمنها لمعدات ومنتجات تكنولوجية باهظة الاثمان .

فما هو الطريق الصحيح اذا ؟ ان هذا الطريق هو الذي سلكته الدول المتقدمة اليوم ، انه غرس الشجرة التكنولوجية كما قلنا - في بيئة صالحة وتربة ملائمة ، ورعايتها حتى تستوى على سوقها . وذلك من خلال تنمية اقتصادية مستقلة .

ذلك هو الطريق الذي سلكته الدول التكنولوجية من قبل ، وهو الطريق المفضى الى بنائها اليوم وفي المستقبل ، وعلى العالم العربي ان يسلكه كي تكون لديه التكنولوجيا ذات العطاء المستمر .

وهذا المبحث سيحاول ان يبين مدى ما يمكن ان تقوم به المناهج المستوردة من دور في هذا البناء ، وهل هو دور دافع الى الامام ام دور معوق ؟ وسيكون ذلك من خلال المطالب الثلاثة التي يتكون منها هذا المبحث وهي :

المطلب الاول : كيفية بناء التكنولوجيا في العالم العربي .

المطلب الثاني : المناهج المستوردة والبيئة التكنولوجية .

المطلب الثالث : جوهر المناهج المستوردة والتعارض مع البناء التكنولوجي .

## المطلب الاول

### كيفية بناء التكنولوجيا في العالم العربي

كى تبنى الدول العربية صرح التكنولوجيا على ارضها فان لذلك طريقها واحدا يتمثل فى الاعتماد على النفس ، والقيام بذلك الجهد المنظم الرامى الى تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها الى ما هو الافضل من وجهة نظر المجتمع ، وذلك - كما قلنا - هو مضمون التكنولوجيا ، وبعبارة أخرى ان صرح التكنولوجيا يبلد من البلاد يجب أن يبنى على ارضها شيئا فشيئا حتى يكتمل ، فالتقدم لا يستورد من الخارج وإنما ينبغى أن يأتى من الداخل فى كافة اخذاته الضرورية الهامة (١) .

ولكى يتم تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها ، فلا بد ان تكون هناك حاجة داعية لذلك ، ومشكلات تتطلب استخدام نتائج البحث العلمى لتخليص المجتمع منها ، بمعنى ان عملية بناء التكنولوجيا لا تكون فى فراغ ، وإنما تكون من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية هى التى تعطى الفرصة للبحث العلمى الوطنى كى يمارس مهمته فى حل مشكلاتها وتطبيق الابتكارات التى يتوصل اليها ، ولذلك يجب ان تكون تنمية مستقلة ، والا فلو كانت تابعة فانها ستستورد من بين ما تستورد حلول المشاكل التى تواجهها ، ومن ثم فإن البناء التكنولوجى المطلوب يتم عن طريق :

#### ١ - القيام بالتنمية الاقتصادية .

٢ - الاعتماد على النفس فيها بحيث تأتى تنمية مستقلة ، يقدم البحث العلمى الوطنى الحلول لها على ضوء البيئة وظروف المجتمع .

٣ - الاستفادة من التقدم العلمى العالمى فى دعم جهود التنمية وبناء التكنولوجيا . وستتناول ذلك فى الفروع الثلاثة الآتية :

(١) بركاتان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية مرجع سابق ج ٢ ، ص ٣٣٧

### الفرع الاول - القيام بالتنمية الاقتصادية :

لقد قلنا في المبحث السابق ان التكنولوجيا « بمثابة شجرة تطرح ثمارها في صورة منجزات التكنولوجيا من عدد والآت .. وغيرها ، وأن هذه الشجرة لا بد من غرسها في تربة مناسبة وبيئة صالحة وموالاتها بالرعاية ، وتلك التربة وهذه البيئة هي عملية التنمية الاقتصادية .

فاذا اردنا ان نقيم صرح التكنولوجيا فعلينا ان نقوم بالتنمية الاقتصادية ، ومن خلال نجاح جهود التنمية الاقتصادية ، يتوالى نجاح جهود بناء صرح التكنولوجيا على أرض الواقع . وبدون القيام بالتنمية الاقتصادية فهناك استحالة عملية في ان تكون على أرض المجتمع تكنولوجيا ، فالتكنولوجيا ليست - كما قلنا - عدداً والآت حتى يكون لها وجود مستقل ، لكنها هي الجهد المنظم الرامي نحو استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب الاداء في العمليات الانتاجية بمعناها الواسع . وهذا لا يمكن ان يكون له وجود مستقل عن جهود التنمية ، فالقيام بالتنمية الاقتصادية اذا هو الميدان الذي تبني فيه التكنولوجيا المطلوب تشييدها .

ولكى يتيح القيام بالتنمية فرصة بناء صرح التكنولوجيا ، فيجب ان تكون تنمية قائمة على استراتيجية تحقق هذا الهدف ، بمعنى ان تكون التنمية تهدف الى بناء المجتمع المستقل . وهذا ينقلنا الى الفرع الثاني الخاص بضرورة الاعتماد على النفس في حل مشكلات التنمية حتى يمكن وضع الاساس التكنولوجي .

### الفرع الثاني - الاعتماد على النفس في القيام بالتنمية الاقتصادية :

ذلك هو الشرط الجوهرى لبناء التكنولوجيا ، فليس يكفي مجرد القيام على النفس بتتاح الفرصة لبناء التكنولوجيا ، ورغم ان الاعتماد على النفس شرط جوهري لنجاح التنمية في حد ذاتها ، الا ان ذلك ناقشناه في موضعه ، ويهملنا هنا منه ضرورته في بناء التكنولوجيا فضلاً عن ضرورته في نجاح الجهود التنموية من الاساس . فلو قامت التنمية على أسس اللجوء الى الخارج ليحل

للمجتمع المشكلات التى تواجهه تنظيمية كانت أم فنية ، فإن ذلك يكون تفريفا للتنمية من مضمونها التكنولوجى ، أى من دورها الفعال فى بناء الصرح التكنولوجى الذى يستحيل ان يبنى الامن خلال القيام بالتنمية الاقتصادية المستقلة .

معنى ذلك ان يكون بخطة التنمية الشاملة ، خطة للبحث العلمى تواكبها وتسير معها ، بحيث يطلب من الخطة الاخيرة ان توجد الحلول للمشكلات التى تواجهه الخطة الاولى . ومن خلال صراع البحث العلمى الوطنى مع مشكلات التنمية الاقتصادية التى تواجه المسيرة ، يستطيع ان يوجد الحلول ، وان يبتكر ما يتغلب به على هذه المشكلات ، وستكون هذه الحلول نابعة من الواقع ، متسقة مع ظروف المجتمع وانماط سلوكه ، ومن ثم ستوجد لدينا « تكنولوجيا ملائمة » وهذا هو المطلب ، فليست كل تكنولوجيا تصلح لكل مجتمع ، بل ان عنصر الملائمة لابد منه ، وليست الملائمة هنا قاصرة على مجال دون مجال بل انها تتسع لتشمل الملائمة للظروف الطبيعية والاجتماعية والثقافية وانماط السلوك .

فوظيفة الاعتماد على النفس فى القيام بجهود التنمية هي — فضلا عن ضرورتها لنجاح التنمية نفسها — الطريق المؤدى الى ايجاد وبناء تكنولوجيا ملائمة لظروف مجتمعاتنا ، ومن ثم قدرة على ان تجعل العامل الوطنى يعطى للتنمية الاقتصادية كل طاقاته . حيث يتعامل مع تكنولوجيا ثلاثم انماطه السلوكية .

ان توفير المؤيد من المعدات الرأسمالية عن طريق استيرادها من الخارج او مظاهره الوسائل الفنية الرفيعة للانتاج ، لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات او تنتعش فيها الروح التنظيمية ، واذا كان ذلك كذلك فانه لا يمكن استيراد التقدم الاقتصادى من الخارج الا بمعنى محدود جدا وضئيل نسبيا ، ذلك انه ينبغي ان يأتى من الداخل فى كافة اجزائه الضرورية الهامة (١) .

(١) بوكاتيان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ .



وهكذا يبين لنا الكاتبان الأمريكان ان التنمية لا تتم بغير الاعتماد على النفس والجهود الداخلية ، وانها في نفس الوقت البيئة التي يمكن ان تظهر فيها الابتكارات ومن ثم تبني من خلالها التكنولوجيا .

ورغم ذلك فان بناء التكنولوجيا الذاتية لن يكون منبت الصلة بالتقدم الذي حققه العالم فهو في صورته الجوهرية تراث مشترك ، وسيكون تحت يد العقل الوطني وهو يبنى تكنولوجيته ذلك التراث العالمى المشترك . وهذا ينقلنا الى الفرع الثالث والخاص بالحديث عن روافد التكنولوجيا الملائمة .

### الفرع الثالث — روافد البناء التكنولوجى فى العالم العربى :

علما ان نقل المعدات لا يمكن ان يبنى لنا التكنولوجيا ولن يحل المشكلات التى تواجه المجتمع ، وان المدخل السليم لذلك هو ممارسة التكنولوجيا بمفهومها الحقيقى ، لا بمفهوم نقل العدد والآلات ، وذلك من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية . وبينما ان ذلك لا يعنى بت الصلة بالتقدم العلمى الخارجى ، بل ان هذا التقدم يمثل أحد روافد البناء التكنولوجى الذى يجب ان نقيمه على أرضنا ، ان كنا نبقى حياة الاجرار لا حياة الاتباع فى هذا العالم ، والى جانب هذا الرافد توجد روافد اخر ممثلة فى التكنولوجيا الوطنية التى عاشت على هذه الارض الآف السنين . ومن ثم فهناك ثلاث قنوات تمد البناء للتكنولوجى وهى :

١ — الانتقاء والتطويع من بين الاساليب التكنولوجية القائمة فى العالم . ذلك انه كما قلنا لا يتعارض بناء تكنولوجيتنا مع الاستفادة من التراث المشترك للبشرية الممثل فى الاساليب التكنولوجية القائمة ، فعلىنا بدراسة تلك الاساليب فى المجال الذى نحتاج فيه الى حل مشكلة قائمة ، وعلى ضوء ظروفنا وامكانياتنا وتنميتنا المستقلة ، ومكان الاسلوب من البناء التكنولوجى الذى نزمى الى اقامته ، نستطيع ان نستفيد من الاساليب التكنولوجية القائمة .

وهذا يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القائم الان حيث نأخذ من الأساليب القائمة في العالم ما يعطى لنا ، وأحيانا ما يفرض علينا ، متضمنا صفة تكنولوجية تشمل التمويل والفن والادارة والتنظيم والمعدات ، وغالبا ما لا يكون الأسلوب التكنولوجي الذي تتضمنه هذه الصفة أفضل الأساليب العالمية او انسبها لنا . فهذا يختلف تماما عما ندعو اليه من البحث بواسطة خبراءنا ( لا بواسطة بيوت الخبرة الأجنبية ) والمفاضلة بين الأساليب الموجودة ، ثم اختيار الأسلوب الملائم والذي يقبل الاندماج داخل البناء التكنولوجي الذي يوضع له تصور متكامل .

هذا ولا تنتهي المهمة عند هذا الحد ، ذلك ان الأسلوب المنتقى لن يكون برغم مناسيته كامل الملائمة ، وعلينا ان نخضعه لظروفنا حتى نتحقق له تلك الملائمة ، وهذا ما يعرف باسم تطويع الأسلوب المنتقى لظروفنا وبيئتنا المختلفة عن الظروف والبيئة التي انجبت ذلك الأسلوب .

ولهذا نرى ان بنانا التكنولوجي الذاتي لا يعنى العزلة التكنولوجية ولكن يعنى الاستفادة بطريقة البشر من قدرات العقل الانساني ككل ، وهى الطريقة التي تمارسها كل الدول المتقدمة بعكس الاستفادة التي تحدث اليوم فهي استفادة بطريقة القرد ، أى تقليد أعمى ومحاكاة ربما تكون قاتلة .

٢ — اما الراشد الثانى الجوهري لبناء تكنولوجيتنا الذاتية فانه يتمثل في التكنولوجيا الوطنية والتي يمكن انقاذ بقاياها من عدوان الأسلوب «القردي» الذي أوشك ان يقضى عليها .

ذلك انه في موجة عدم الثقة بالنفس والانبهار اللاعقلاني الذي اصاب البلاد النامية ثناع بينها ان كل ماديها معوق حتى لقد وصل ذلك الى معتقداتها وادياتها «التقدمية» فكيف يتجو من ذلك تراثها التكنولوجي ، ان المستعربين من لبنائها يعتبرون تراثهم أطلالا خربة (١) يجب هدمها وافساح الطرقة ، لنفحات

(١) د: صلاح تامق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٧٢

التكنولوجية ، بحيث سبق ان بينا ان مراكز التكنولوجيا الوطنية التي ينظر اليها هؤلاء شذروا هي الحاضنات الطبيعية التي يمكن ان تفرخ لنا البناء التكنولوجي الذي نرغب اليه ، ولقد سبق ان قلنا ايضا ان هذه التكنولوجيا لا زالت ملائمة وانها لا تحتاج الى البتر ، وانما تحتاج الى تطوير على ضوء ما توصل اليه البحث العلمي وما حققه من انجازات ، فضلا عن « ان تطويرها » ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ، ولا يقتضى جهدا ضخما في تدريب العاملين .

وعملية التطوير هذه يمكن ان تكون اهم ميدان يتم فيه الاستفادة من جهود الباحث العلمي الوطني ، حيث يجب ان تتضمن خطة البحث العلمي — التي المصنوعة الى تضمين خطة التنمية لها — العكوف على اساليب هذه التكنولوجيا وتقييمها وتطويرها داخل مجالات تطبيقها الحالية مستفيدين في نفس الوقت وفي عملية التطوير هذه من عملية الانتقاء والتطوير السابق ، ومن ثم يمكن خلق تكنولوجيا وطنية متقدمة بأقل تطعيم بمعطيات البحث العلمي على المستوى المحلي والمستوى العالمي ، وعندها ستجدنا وبأقل تكاليف نمتلك اساسا تكنولوجيا قادرا على العطاء والاسهام في بناء بقية الصرح التكنولوجي الذي نرمي الى ايجاده .

٣ — اما القناة الثالثة فهي القناة النشطة الفاعلة التي تعمل عن طريق القنوات السابقة . والا وهي البحث العلمي الوطني ، ذلك الذي يجب تحميله مهمة ايجاد الحلول لكل مشكلات التنمية الاقتصادية ، وهو يسلك اليها مجال تطوير التكنولوجيا التقليدية ، او الانتقاء والتطوير لاساليب عالمية ، او الابتكار المطلق غير الميسوق لا وطنيا ولا عالميا .

والعقل العربي لا يقل كفاءة ان لم يتفوق على غيره ، بل ان العديد من العقول التي تقود التقدم التكنولوجي في العالم المتقدم تنتمي الى العالم الثالث . ويحسن من فهم هذا العالم في هذا الميدان .

فاذا اتيح لهذا العقل مجال البحث العلمى ووجدت جهودہ طريقتها الى التطبيق ، فانه قادر أن يبنى لنا تكنولوجيا خاصة بنا تتطور داخل بلادنا ذاتيا ، وتسير في اتجاه مستقل عن العالم المتقدم ذى الظروف والمشكلات والبيئات المختلفة عنا •

وهكذا نتضح امامنا صورة البناء التكنولوجى الذى تازمنا اقامته ، والطريق الوحيد الموصل اليه وهو طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة عن طريق الاعتماد على النفس •

فما هو موقف المناهج المستوردة من ذلك ؟ وهل يتفق تطبيقها مع الامل المرجو تحقيقه ؟ ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلبين التاليين :

### المطلب الثانى

#### المناهج المستوردة والبيئة التكنولوجية

الفرع الاول — البيئة التى تنمو بها التكنولوجيا :

علمنا من المطلب السابق أن البناء التكنولوجى المطلوب لا يتحقق عن طريق استيراد العدد والآلات من الخارج مهما توفرت بمقادير كبيرة ، إذ ان ذلك على حد تعبير بوكانان واليس « لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات » (١) وان تلك البيئة المطلوبة لظهور « الابتكارات » وبالتالي لبناء التكنولوجيا ، لا تتحقق الا من خلال عملية التنمية الاقتصادية الناجحة ، اذا ان التنمية الاقتصادية الناجحة ، هى التى تخلق التكنولوجيا وتتيح الفرصة لبناء صرخها ، فهل تستطيع المناهج المستوردة ، التى عاشت بيننا السنين المنقضية أن تخلق لنا تلك البيئة اللازم توافرها لبناء التكنولوجيا ؟ وبعبارة أخرى ما مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية التى سيخلق ان تحقق الصرح التكنولوجى ؟ • ان ذلك ما سنعرفه من الفرعين التاليين :

(١) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٧

## الفرع الثانى — جوهر نجاح التنمية :

لقد أصبح متاحا لنا بعد المشوار الذى قطعناه خلال فصول هذا البحث ان نقول اننا وضعنا ايدينا على حقيقة اصبحت واضحة لكل ذى عينين ، وهى ان التنمية الناجحة تتطلب منهجا يملك ان يوفر شروطا معينة يمكن تلخيصها فى :

- ١ — ان يكون هذا المنهج ملائما للبيئة نابعا منها ومن ظروفها .
  - ٢ — ان يكون قادرا على حشد طاقات الجماهير التى تنمى بواسطته ، وتوجيهها لصالح التنمية « حيث ان التنمية لم تعد خططا حكومية وادارات بيروقراطية وانما مشاركة جماهيرية واسعة » (١) فاذا كان المنهج يعجز عن تحقيق هذا الحشد فقد أول وأهم شروط النجاح . ولقد اتضح لنا (٢) ان المناهج المستوردة كلها تفقد الشرط الاول ما فى ذلك شك ، فهى نابعة من البيئة الاوربية سواء فى ذلك المنهج الرأسمالى أم المنهج الاشتراكى ، ويفقدها هذا الشرط وحملها طابع اوربا من مادية مفرطة وانايفه قاتلة ، وما تمثله من تصورات عن الكون والحياة والانسان تخالف بل تصادم التصورات الاسلامية عن ذلك ، فانها تفقد الشرط الثانى لا محالة .
- وبذلك فان المناهج المستوردة لا تملك ان تحقق لنا تنمية اقتصادية . فما هو اثر ذلك على البناء التكنولوجى ؟ ان ذلك موضوع الفرع التالى :

## الفرع الثالث — قدرة المناهج المستوردة على الاسهام فى البناء التكنولوجى :

اذا كنا قد علمنا ان البناء التكنولوجى المأمول اقامته لا يمكن ان يتم الا من خلال عملية التنمية الاقتصادية ، وتبين لنا من الفرع السابق ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق هذه التنمية فانها تكون عاجزة عن الاسهام فى

(١) د. محمد شوقى الفنجري « ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية » مرجع

سابق ، ص ٧٥

(٢) انظر البحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول من البحث .

تحقيق التقدم التكنولوجى المرجو ، بل انها ستكون عقبة فى طريقه طالما ان وجودها يعنى — كما هو الواقع — فشل جهود التنمية الاقتصادية عقدا وراء عقدا .

وبهذا يتضح لنا ان المناهج المستوردة تعجز ان تقدم لنا اسهاما تكنولوجيا بعجزها عن اقامة البيئة اللازمة لنمو شجرة التكنولوجيا ، الا وهى التنمية الاقتصادية .

### المطلب الثالث

جوهر المناهج المستوردة واستراتيجياتها والبناء التكنولوجى

الفروع الاول — استراتيجيات المناهج المستوردة :

تدور الاستراتيجيات التى تتبناها المناهج المستوردة فى العالم اجمع ، وبخاصة فى ميدان التصنيع الذى اعتبرته البلاد النامية مظهر التقدم والتنمية ، بين استراتيجيتين اساسيتين هما :

١ — استراتيجية الاحلال محل الواردات .

٢ — استراتيجية التصدير للعالم الخارجى<sup>(١)</sup> .

ولا نناقش فى هذا الوطن سلامة او عدم سلامة هذه الاستراتيجيات ، وانما الذى يعنينا منها اثرها على البناء التكنولوجى ، وهل تؤدى الى اقامة صرحه أم تؤدى الى التبعية للعالم الخارجى والقضاء على التكنولوجيا الوطنية ؟

والذى لا جدال فيه ان استراتيجية التصدير للعالم الخارجى تتطلب انتاج السلع التى يمكن ان تسوق فى هذه المجتمعات المتقدمة ، ومن ثم فلا بد ان تكون على نفس المستوى الموجود بها ، وهذا يتطلب استخدام نفس الاسلوب

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عدد ١٦ من « عالم المعرفة » الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤ .

التكنولوجى المتبع فى الخارج، اى يتطلب استيراد منجزات التكنولوجيا الحاضرة للقيام بالعملية الانتاجية .

اما سياسة الاحلال محل الواردات فانه كان من الممكن ان تبنى تكنولوجيا ذاتية لو أحسن تطبيقها ، لكنها فى العالم النامى اجمع ، قد تبنت اساليب انتاج كثيفة رأس المال وتكنولوجيا متقدمة ، بما لا يتفق مع الوفرة النسبية لموارد الدول الآخذة فى النمو<sup>(١)</sup> ومن ثم قامت على اساس من استيراد منجزات « التكنولوجيا » وترتب على ذلك زيادة الاعتماد تكنولوجيا على الخارج ، والقضاء على التكنولوجيا الوطنية وهو اخطر ما فى الامر ، كذلك فان هذه السياسة لم تتجاوز انتاج السلع الاستهلاكية ، وكان المفروض ان تتعدى هذه المرحلة بانتقال مجال الاحلال محل الواردات الى ميدان الصناعة الثقيلة ، عندها كان يمكنها ان تساهم فى البناء التكنولوجى ، لكنها لم تفعل ووقفت عند المرحلة الاولى من مراحل الاحلال محل الواردات ، حتى انها فى مصر — بعد اربعين سنة من تطبيق هذه السياسة لا زالت القيمة المضافة من الصناعات الثقيلة لا تتجاوز ٦ ٪ من القيمة المضافة الصناعية<sup>(٢)</sup> وهكذا يتضح لنا ان الاستراتيجيات التى قامت فى ظل هذه المناهج لم تزد على ان أكدت التبعية التكنولوجية للخارج دون ان تساهم باى قدر فى تدعيم بنائها بالداخل ، بل انها كما قلنا قضت على التكنولوجيا الوطنية واعتبرتها اطلاقا يجب التخلص منها .

## الفرع الثانى — جوهر المناهج المستوردة وتعارضه مع بناء التكنولوجيا محليا :

بصرف النظر عن المواقف السابقة التى توصلنا اليها ، والتى تتلخص فى ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فتكون بذلك

- (١) د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى ج.م.ع ، من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢١٤
- (٢) د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر — من ابحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين — مرجع سابق ص ١٩٧

أشدد عجزاً عن إقامة صرح التكنولوجيا ، وبصرف النظر عن أن الاستراتيجيات المتبناة في ظل هذه المناهج تؤدي الى الاعتماد على الخارج تكنولوجيا ، وبصرف النظر عن كل هذا فإن المناهج المستوردة بتركيبها العضوى ، وكونها ايدولوجيات لمجتمعات أخر تتصارع فيما بينها على حساب العالم الثالث ، فإن ذلك يجعلها تحمل تناقضاً موضوعياً مع هدف إقامة صرح تكنولوجيا مستقل بأى منطقة في العالم الثالث .

فلقد علمنا أن كل ايدولوجية إنما تخدم بوعى او بدون وعى مصالح مفرجها أو من ينشرونها ، كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى الأمريكىين<sup>(١)</sup> . وعلينا أن نبحث مصلحة مفرجى هذه المناهج . ولماذا يهيم الغرب أن نكون رأسماليين ، ويهيم الشرق أن نكون اشتراكيين ؟ وهل تتفق هذه المصلحة مع إقامة بناء تكنولوجيا مستقل في العالم العربى .

إن مفرجى هذه المناهج هم قادة التكنولوجيا في عالم اليوم ، وهم الذين يستنزفون موارد هذه الشعوب ثمناً لما درج هذا العالم المنكوب على اعتباره « التكنولوجيا » ، أى ثمناً للعدد والالات وبقية منجزات التكنولوجيا في الميدانين العسكرى والمدنى ، وهم الذين يفرضون على هذا العالم أن ينقل اساليب تكنولوجيا لا تتفق وظروفه ، ومتطلبات تقدمه ، لكنها هى التى تحقق لهم أعلا الارباح ، فلتفرض على العالم النامى بشتى الوسائل ، تحكماً في التمويل ، أو تمالؤاً من بيوت الخبرة الاجنبية التى تكل اليها الدول النامية مهمة الاختيار احياناً ، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فعن طريق الرشوة تقدم لمن ييدهم اتخاذ القرار في العالم الثالث ، حتى لقد وصل الامر الى حد رشوة ملوك ورؤساء لا في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية فحسب بل وفي أوروبا نفسها .

وبهذا يتبين لنا ان هناك تناقضاً موضوعياً بين هذه المناهج وبين تحقيق الاستقلال التكنولوجى للعالم الثالث ، ويتبين أيضاً أن فشل هذه المناهج في

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث ،



بناء صرح تكنولوجيا لا يصح ان يكون موضع استغراب فهو طبيعة الامور ومنطقها ، ولا غرابة في ان تعيش هذه المناهج تلك السنين الطويلة بين جنبات العالم الثالث فاذا هو بعدها اشد تبعية للعالم المتقدم في ميدان التكنولوجيا وغيره من الميادين •

### نتائج البحث

توصلنا من هذا البحث الى ما يلي :

١. — لا بد للعالم العربي من بناء تكنولوجيا مستقلة يشارك بها العالم عصر التكنولوجيا •
  ٢. — تحقيق ذلك لا يتم الا من خلال عملية التنمية الاقتصادية فهي التي تخلق التكنولوجيا وليست التكنولوجيا هي التي تحقق التنمية الاقتصادية •
  ٣. — بناء التكنولوجيا المستقلة لا يعنى الانعزال عن التقدم العلمى العالمى ، بل ان الاستفادة منه هي احدى القنوات التي تبني من خلالها التكنولوجيا الخاصة بنا •
  ٤. — المناهج المستوردة لا تستطيع ان تبني الصرح التكنولوجى المرتقب ، لانها تعجز عن ايجاد البيئة التي تنمو فيها التكنولوجيا ، وهي التنمية الاقتصادية المستقلة •
  ٥. — يوجد بالاضافة الى ما سبق تعارض موضوعى بين المناهج المستوردة التي وجدت لتخدم بوعى أو بغير وعى مصالح مخرجيها من رأسماليين واشتراكيين ، وبين البناء التكنولوجى في العالم الثالث أجمع • اذ ان ذلك يتعارض والمكاسب الخرافية التي تحققها البلاد المخرجة لهذه المناهج من تصدير منجزات التكنولوجيا الى العالم الثالث اجمع •
- فما هو موقف المنهج الاسلامى من هذا الموضوع ؟ ان ذلك موضوع البحث التالى •

### المبحث الثالث

## المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى

تمهيد :

علمنا من المبحث الاول فى هذا الفصل ان العالم العربى يعانى مشكلة فى ميدان التكنولوجيا . وفى المبحث الثانى منه رأينا ان المناهج المستوردة ليس لديها ما تقدمه للعالم العربى فى هذا الميدان ، فهى عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية التى من غيرها لن يتم بناء تكنولوجى . وهى تتبنى استراتيجيات فى الانماء يترتب عليها استيراد منجزات التكنولوجيا وليس بناؤها ، كما وضع لنا ان هناك تعارضا موضوعيا بين بناء التكنولوجيا وهذه المناهج المستوردة ، وان مطالبتها ببناء التكنولوجيا فيه عدم مراعاة لجوهرها ، باعتبارها ايدولوجيات المجتمعات التى تصدر منتجات التكنولوجيا ، وهى لن تخون نفسها .

وفى هذا المبحث سنقف باذن الله تعالى على موقف المنهج الاسلامى من نفس القضية ، قضية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى ولنرى ( ومن نفس الزوايا السابقة ) هل يوفر المنهج الاسلامى البيئة اللازمة لنمو التكنولوجيا وهى التنمية الاقتصادية الناجمة ؟ وهل الاستراتيجيات التى يتبناها المنهج الاسلامى تؤدى الى استيراد منجزات التكنولوجيا ام الى بناء التكنولوجيا ؟ واخيرا ائمة تعارض او تتأفرق بين ايدولوجية الاسلام وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى ؟

وهذه التساؤلات سنجد الاجابة عليها فى مطالب هذا المبحث وهى :

### المطلب الاول : المنهج الاسلامى والبيئة التكنولوجية .

المطلب الثانى : استراتيجية المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا .

المطلب الثالث : مدى للتعارض بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا

فى العالم العربى .

## المطلب الاول

### المنهج الاسلامى والبيئة التكنولوجية

#### الفرع الاول — عملية التنمية هي بيئة التكنولوجيا :

ان البيئة التى تنمو التكنولوجيا خلالها وتتصاعد معها ، هي عملية التنمية الاقتصادية التى يقوم بها مجتمع من المجتمعات ، فبناء التكنولوجيا يقتضى مشكلات تواجه المجتمع ليقوم البحث العلمى بإيجاد الحلول لها ، وخلال عملية البحث عن هذه الحلول المطلوبة للمشكلات التى تواجه المجتمع فى سيره ، تبنى التنمية الاقتصادية وتتدعم بمنجزات التكنولوجيا ، ونخرج من العملية ببناء تكنولوجيا منسق •

وبهذا نضع الاساس الذى نريد ان ننطلق منه للوقوف على مدى قدرة المنهج الاسلامى على بناء التكنولوجيا بالعالم العربى ، فلو كانت لديه امكانية قيادة هذه المجتمعات والانطلاق بها فى مدارج التنمية الاقتصادية ، فانه بذلك يوفر لها البيئة التى يمكن استغلالها فى استنبات شجرة التكنولوجيا ، وان عجز عن ذلك فانه يكون بالتالى قد عجز عن ان يساهم فى ارساء صرح البناء التكنوآوجى الذى اصبح أمرا ضروريا لبقاء العالم العربى فى حلبة المشاركة فى الحياة العالمية ، وذلك ما سنعرفه من الفرعين التالين •

#### الفرع الثانى — المنهج الاسلامى وشروط المنهج الناجح :

قلنا ان مقومات المنهج الناجح الذى يملك القدرة على تحقيق التنمية فى مجتمع ما هي :

- ١ — توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته •
- ٢ — ان يملك المنهج المراد تطبيقه القدرة على تحريك الامة كلها لمواجهة معركة التخلف •

٣ - ان يملك المرونة التي تكفل له الاستجابة للظروف المتغيرة (١) .

وإذا ما عرضنا المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية على هذه الشروط وجدناه يستوفىها جميعا ، والا فإى منهج يتوافق مع البيئة فى المجتمعات الاسلامية إذا لم يكن المنهج الاسلامى ؟ وإى منهج يستجيب المسلمون لتوجيهاته إذا لم يستجيبوا لتوجيهات المنهج الاسلامى ؟ وكيف لا يكون مرنا مستجيبا للظروف المتغيرة ، المنهج الذى جاء ليحكم الحياة مدى الحياة ؟ فوضع المبادئ والاسس العريضة التى تكفل سعادة المجتمع ، ان هى روعيت ، ثم ترك الحرية للفكر البشرى ليضع ما يحقق المصلحة لكل مجتمع فى كل عصر ، داخل المبادئ العامة .

انظر الى رجل غربى فقه هذا المنهج فقال : ان النظام العقائدى المعروف بالاسلام قد كيف نفسه بصورة متلاحقة لسلسلة من التبدلات الاقتصادية منذ ظهوره قبل ١٣٠٠ سنة ، ولذا فان نجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الاوضاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية (٢) ، فالاسلام نتيجة لتوافقه مع النفس البشرية يستطيع ان يكون صالحا لكل زمان ومكان كما هو واقع المنهج الاسلامى فعلا .

وهكذا تتوفر بالمنهج الاسلامى للتنمية الاقتصادية كل الشروط الواجبة توافرها فى المنهج الصالح لقيادة وتحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى .

وإذا كان المنهج الاسلامى قادرا على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، كأحد المجتمعات الاسلامية - فما هو أثر ذلك على بناء التكنولوجيا

(١) انظر تفصيلا لكل ذلك فى البحث الثانى من الفصل الاول من الكتاب الاول .

(٢) Watt, W. M. Social Integration In Islam. Op. Cit P. 142.

### الفرع الثالث — المنهج الاسلامى وفرصة بناء التكنولوجيا :

وبناء على ما سبق فان المنهج الاسلامى عندما تتوفر به الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية تكون له الصلاحية ولديه القدرة على احداث تنمية اقتصادية ناجحة ، ولما كانت التنمية الاقتصادية هى العملية التى تبنى من خلالها وبالتفاعل معها التكنولوجيا ، فان هذا المنهج يختلف عن المناهج المستوردة فى اتاحة الفرصة للتكنولوجيا بان تبنى وتتدعم ، طالما ان التنمية الاقتصادية ترسخ جذورها ، وتنقل من نجاح الى نجاح .

وهكذا نتبين ان المنهج الاسلامى من هذه الزاوية — زاوية توفير البيئة التى يمكن للتكنولوجيا ان تنمو فيها — لا يشكل عقبة فى طريق البناء التكنولوجى ، كما هو الحال فى المناهج المستوردة التى تبيننا ذلك منها فى المبحث السابق .

ولكن هل يكتفى الاسلام بان يعطى البناء التكنولوجى فرصة التشييد من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية على اطلاقها ، ام ان له حيلاً بنائها مسلكاً محدداً ، وان استراتيجيته للتنمية توفر الطريقة المثلى لاقامة بناء تكنولوجى على أسس سليمة ؟

ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلب التالى :

#### المطلب الثانى

### استراتيجية الانتاج فى المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا

تمهيد :

داخل المنهج الاسلامى للتنمية الاقتصادية يتبنى هذا المنهج استراتيجية لخاصة تحكم مجال الانتاج ، وتجب على الاسئلة التقليدية فى هذا الميدان ، والتى تشكل الاجابة عليها « فلسفة الانتاج فى كل مجتمع » هذه الاسئلة كما سبق ان بينا<sup>(١)</sup> هى ، لماذا ننتج ؟ ولما ننتج ؟ وماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

وقلنا ان استراتيجية الاسلام في هذا الميدان يمثلها « حد الكفاية » وضرورة تحقيقه لكل انسان في المجتمع ، تلك الاستراتيجية التي تتضمن اجابة الاسلام عن جميع الاسئلة السابقة ، ومن ثم تمثل فلسفة الفكر الاسلامي الانتاجية .

وتطبيق هذه الاستراتيجية اليوم يعنى تغييرا في هيكل الانتاج القائم ، ومن ثم بناء التكنولوجيا من خلال بناء الهيكل الانتاجي الجديد ، فضلا عما تحققه هذه الاستراتيجية من اعادة الثقة بالنفس الى الامة فتتملك القدرة على الابتكار والخلق وصناعة التكنولوجيا . وسنتعرف على ذلك من فروع هذا المطلب الثلاثة الاتية :

#### الفرع الاول - مضمون استراتيجية « حد الكفاية » :

ان مضمون هذه الاستراتيجية لا يقتصر على توفر مستوى المعيشة اللائق لكل انسان في المجتمع فحسب ، بل انها تخلق في المجتمع تيارات عديدة كفيلة بصهر الامة وايقاظها من غفوتها واقامتها - كما سبق أن بينا - على جادة الطريق والتي تتمثل في :

١ - تحقيق الاستقلال في جميع المجالات .

٢ - الاعتماد على النفس .

٣ - اقامة هيكل انتاجي جديد يتفق وفلسفة الانتاج الاسلامية .

#### الفرع الثاني - انعكاس مضمون استراتيجية « حد الكفاية » على بناء التكنولوجيا :

ان كل العناصر السابقة التي تتضمنها استراتيجية حد الكفاية ذات آثار مباشرة على بناء التكنولوجيا الذاتية .

## فأولا :

تحقيق الاستقلال في جميع المجالات يتطلب ان يتحقق لنا الاستقلال التكنولوجي ، فهو من أهم المجالات التي تمارس فيها السيطرة من مجتمع على آخر ، بل ان السيطرة التكنولوجية هي اليوم وسيلة لغيرها من انواع السيطرة فمن يسيطر تكنولوجيا يستطيع ان يتحكم في اقتصاديات المجتمع المسيطر عليه ، واذا سيطر عليه اقتصاديا تمكن من السيطرة عليه سياسيا بمنتهى السهولة •

وهكذا لا نرى في العالم استقلالا حقيقيا لدولة تابعة تكنولوجيا ، ونرى أيضا ان الكفاح الذي مارسته الدول النامية لتحقيق الاستقلال السياسي قد افرغ من مضمونه بواسطة السيطرة التكنولوجية والاقتصادية التي تمارسها الدول التي تخلت عن الاستعمار السياسي للشعوب النامية • فلقد كان مضمون هذا الكفاح تحقيق التقدم الاقتصادي واتخاذ القرار بعيدا عن سيطرة الدولة المستعمرة ، وها نحن ننظر فلا نرى تقدما اقتصاديا قد تحقق ، ولا حرية اتخاذ القرار قد كفلت لهذه الدول •

فاذا كانت استراتيجية « حد الكفاية » كما بينا من قبل ، تقوم على أساس من تحقيق الاستقلال في جميع المجالات فانها تجعل في مقدمة هذه المجالات ، المجال التكنولوجي •

## وثانيا :

فان الايمان بمبدأ الاعتماد على النفس انطلاقا من القيام « بفرض الكفاية » في كل مجال ، بحيث لا يخلو المجتمع من قائم له باحتياجاته من بين ابنائه ، انما يفرض على الامة المسلمة ان تبني تكنولوجيتها عن طريق تصديدها - بطاقت ابنائها - لحل مشكلاتها بنفسها ، وابتكار الصلوك التكنولوجية لها • وبتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاعتماد على النفس كمنصون لاستراتيجية « حد الكفاية » ، تشيد الامة صرح تكنولوجيتها ، عندما

تقوم بنفسها بتطبيق نتائج البحث العلمى على اساليب ادائها ، لحل المشكلات التى تواجه جهودها الانمائية . ومن ثم تبني التكنولوجيا فى ظل استراتيجية « حد الكفاية » .

وهى ثالثا :

تتضمن اقامة هيكل انتاجى جديد<sup>(١)</sup> ينتج لنا السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق « حد الكفاية » لجميع المواطنين . وهى بالقطع ستختلف عن السلع المنتجة اليوم فى ظل الاستراتيجيات المنبعثة من المناهج المستوردة . ويتطلب ذلك ان يكون لدينا هيكل انتاجى ذو مواصفات خاصة ، من حيث حجم المنشآت وتوزيعها ونوعيتها وطرق الانتاج فيها ونوع منتجاتها والمواد التى تستخدمها .... الخ .

وتلك هى الفرصة الذهبية لبناء تكنولوجيا مستقلة ، تحل مشكلات ربما لا توجد فى المجتمعات الاخرى ، وجهودنا هنا ستجد نفسها أمام التكنولوجيا الوطنية التى اهدرت فى ظل المناهج المستوردة ، فتعمل على تطويرها والابقاء على ما يخدم المجتمع منها بكفاءة وتضيف اليها فى ظل الملاءمة التى تتمتع بها التكنولوجيا الوطنية .

وهكذا نرى ان مضمون استراتيجية « حد الكفاية » ، يحتوى على شرط ضمنى ونتيجة منطقية هما بناء التكنولوجيا الذاتية « كشرط وكنتيجة » .

### الفرع الثالث - البناء التكنولوجى واجب الاقامة فى ظل الاستراتيجية الاسلامية :

وبناء على ما سبق فانه يمكننا ان نقول : ان البناء التكنولوجى جزء لا يتجزء من جوهر استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية ، فاذا كنا قد

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .



عرفنا<sup>(١)</sup> ان هذه الاستراتيجية واجبة الاتباع في ظل الايمان بالمنهج الاسلامي، فاننا نستطيع ان نقول بالتالي ان اقامة صرح التكنولوجيا امر واجب ومفروض في ظل المنهج الاسلامي ، حيث لا تتم التنمية الا بهما ، باستراتيجية « حد الكفاية » ، والبناء التكنولوجي المتضمن فيها . فتطبيق المنهج الاسلامي ، يحقق — انعكاسا لاستراتيجيته الانتاجية — بناء تكنولوجيا ذاتية مستقلة ومتطورة ، يشارك بها العالم المتقدم ويبدله المنافع وحلول المشكلات .

### المطلب الثالث

#### مدى تعارض المنهج الاسلامي مع بناء التكنولوجيا في العالم العربي

في الوقت الذي بينا فيه أن هناك تعارضا موضوعيا بين المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربي ، حرصا منها على خدمة اهداف مفرجها ، يهمننا أن نعرف هل يقوم مثل هذا التعارض بين المنهج الاسلامي وبناء التكنولوجيا في العالم العربي ؟

وذلك هو ما جعلناه موضوعا لهذا المطلب الاخير من هذا البحث ، ليعرضه لنا من خلال فروعه الثلاثة الآتية :

الفرع الاول : الايديولوجية التي يخدمها المنهج الاسلامي .

الفرع الثاني : المستفيدون من التكنولوجيا الذاتية للعالم العربي .

الفرع الثالث : مدى التوافق بين المنهج الاسلامي وبناء التكنولوجيا في العالم العربي .

#### الفرع الاول — الايديولوجية التي يخدمها المنهج الاسلامي :

طبقا للقاعدة العامة فان أي ايديولوجية انما تخدم اتجاها معينا . فما هو هذا الاتجاه الذي تخدمه الايديولوجية الاسلامية ؟

---

(١) انظر مقدمة الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث .

إن الايديولوجية الاسلامية ايديولوجية انسانية ، تخدم المجتمع الذى يعتنقها فهي لا تنبع من بيئة فى الاساس ، ولا من مصدر ارضى . وانما تنبع من عقيدة الهية وشريعة سماوية ، فاذا اعتنقها مجتمع ، اضطبغت بيئته بصبغة معينة وتشكلت اهدافه بشكل خاص هو الذى يميز المجتمعات الاسلامية . ولقد مر بنا قول Watt ان نجاح النظام الاسلامى وتوافقه الدائم مع كل الظروف انما يرجع الى توافقه مع النفس الانسانية ، وليس الى توافقه مع مجموعة معينة من الازواضع الاقتصادية (١) .

فالايديولوجية الاسلامية اذا تخدم اتجاها معيناً هو صالح المجتمع الذى يعتنق هذه الايديولوجية . ومن ثم فتطبيق المنهج الاسلامى فى أى مجتمع من المجتمعات انما يحمل الى جانب مصالح هذا المجتمع تحيزاً نحو مصالح وأهداف المجتمعات الاسلامية الاخرى .

وهو فى ذلك ليس بدعاً من بين المناهج ، فتطبيق المنهج الاشتراكى فى أى مجتمع يؤدى الى خدمة مصالح الاشتراكية والنظام الامبريالى الاشتراكى اجمع ، وتطبيق المنهج الرأسمالى انما يحمل فى طياته مصالح الرأسمالية الدولية كذلك . ومن هذا المنطلق لاحظنا التعارض الموضوعى بين المناهج الرأسمالية والاشتراكية ، وبين بناء تكنولوجيا ذاتية فى العالم العربى . حيث ان ذلك ضد مصالح الدول المصدرة للتكنولوجيا ، وهى التى تقود الدعوة للمنهج الرأسمالى أو المنهج الاشتراكى .

فالمنهج الاسلامى يخدم مصالح العالم الاسلامى اذا هو طبق فى أى مجتمع من المجتمعات التى تعتنق الاسلام ديناً وتؤمن به شريعة .

### الفرع الثانى — المستفيدون من بناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى :

من الذى سيجنى المكاسب من وراء اقامة صرح تكنولوجياى مستقل ومتطور فى العالم العربى ؟

انه الشعب العربى وقوى التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، تلك القوى التى بينا أنها لا تتدعم بغير تقدم تكنولوجيا مستقل ، يرافق خطواتها ويصعد معها .

ان بناء التكنولوجيا المستقلة بالعالم العربى سيجنى فوائده هذا العالم نهضة اقتصادية ، نموا ذاتيا غير خاضع لعوامل الضغط الاجنبى ، وفرة فى رؤوس الاموال التى يتبدد جانب كبير منها على شراء منجزات التكنولوجيا الاجنبية، سيجنيها هذا المجتمع قوة عسكرية تمثل الدرع الصلب الذى يحمى حقوقه ويدافع عن حدوده ، فلو كان للمجتمع العربى اليوم تكنولوجيته العسكرية المستقلة لما كانت حاله هي ما نشاهده الان من خضوع للغرب تارة وللشرق أخرى ، او توزعا لبلاده بين الشرق والغرب ، للحصول ، على السلاح المتقدم ليدافعوا به عن أنفسهم ، حتى لقد سمعنا من يطلب باستمرار توزيع العرب بين روسيا والغرب لكى يحصل كل فريق على نوع السلاح المتوفر لدى المعسكر الذى يخضع له . فمصلحة العالم العربى فى بناء تكنولوجيا مستقلة لا تحتاج الى تدليل عليها ، ويكفى ان يتحقق له الاستقلال فى ميدان التكنولوجيا فيتحقق له الاستقلال فى بقية المجالات بطريقة تبعية .

### الفرع الثالث — مدى التوافق بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى :

هل هناك تعارض بين اتجاه المنهج الاسلامى فى التنمية الى خدمة مصالح الشعوب الاسلامية اجمع ، وبين بناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى؟

الحقيقة ان المجتمع العربى ليس الا قلب العالم الاسلامى ، ومقياس الازدهار والتدهور فيه ، فاذا عز العرب عز الاسلام ، واذا ذل العرب ذل الاسلام .

ومن ثم فكل قوة للعالم العربى هى قوة للعالم الاسلامى ، والبناء التكنولوجى اذا تشيد صرحه بالعالم العربى ، انعكست خبراته على العالم الاسلامى اجمع . ومن ثم فان البناء التكنولوجى فى العالم العربى يخدم الاهداف التى يسمى الى تحقيقها المنهج الاسلامى على مستوى العالم الاسلامى ككل . أى أن هناك توافقا بين المنهج الاسلامى والايديولوجية التى يخدمها ، وبين بناء التكنولوجيا فى العالم العربى .

وهكذا ننتمى الى أن المنهج الاسلامى ، هو المنهج الوحيد القادر على حل المعضلة التكنولوجية التى تؤرق العالم العربى ، عندما يمتلك القدرة على تحقيق التنمية ، فيوجد البيئة التى يمكن ان تنمو التكنولوجيا داخلها ، وعندما يبنى تنمية على اساس من استراتيجية « حد الكفاية » التى تجعل الاستقلال فى جميع المجالات لحمتها وسداها ، وعندما تتوافق أهداف بناء التكنولوجيا فى هذا العالم ، مع اهداف المنهج الاسلامى ، حيث يهدف الامران الى اخير المجتمع الاسلامى الكبير .

### نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لمعرفة مدى امكانية بناء التكنولوجيا المستقلة فى العالم العربى فى ظل المنهج الاسلامى .

وبهذا الصدد توصلنا الى :

١ - أن المنهج الاسلامى - اذا طبق - يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم فهو يوجد البيئة التى يمكن ان تنمو فيها التكنولوجيا المستقلة والتى لا يمكن ان تقوم فى غيرها .

٢ - أن المنهج الاسلامى يتبنى فى مجال الانتاج استراتيجية « حد الكفاية » وتلك الاستراتيجية تتضمن تحقيق الاستقلال فى جميع الميادين ، ومن

بينهما الميدان التكنولوجي • وهي تتطلب اقامة هيكل انتاجي جديد بمواصفات خاصة يمكن من خلال اقامته بناء صرح التكنولوجيا •

٣ - ان المنهج الاسلامي لا يعاني من تعارض ايدولوجيته ومصالح العالم العربي ، كما هو واقع المنهج الرأسمالي والاشتراكي اللذين يقومان — سواء بوعي أو بغير وعي — بخدمة مصالح البلد الام ، الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي • بل يوجد توافق مطلق بين أمانى المنهج ، ونتائج التقدم التكنولوجي العربي •

٤ - لهذا يعطينا هذا البحث صلاحية المنهج الاسلامي وقدرته على بناء تكنولوجيا عربية متطورة • تحقق للعالم العربي المشاركة ودخول عصر التكنولوجيا دخولا حقيقيا وليس بالتلقى من الخارج والتبعية له •

### نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامي من حيث مدى قدرة اى منها على تحقيق التقدم التكنولوجي المستقل والمتطور للعالم العربي •

١ - تعرضنا في البحث الاول منه للواقع التكنولوجي الذي يعيشه العالم العربي ، حتى يكون لنا منطلقا لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامي في المبحثين الثانى والثالث ، وقد رأينا هذا الواقع يتمثل في :

(١) يشيع في هذا العالم مفهوم عن التكنولوجيا يجعلها مساوية للعدد والالات التي ترد من الغرب أو من الشرق ، فيخلط هذا المفهوم بين منجزات التكنولوجيا والتكنولوجيا نفسها ، ويؤدى الى ان العالم العربي يستورد تلك المنجزات حاسبا نفسه يقوم بادخال التكنولوجيا الى اقتصادياته •

(ب) اثبتنا ان هذا الطريق ليس له نهاية ولن يؤدي الى ان يملك العالم العربي ناصية التكنولوجيا وانما مآله هو :

١ - بقاؤه متخلفا يلهث وراء كل جديد من منجزات التكنولوجيا .

٢ - القضاء على التكنولوجيا الوطنية .

٣ - استنزاف موارده ثمنا لتلك المنجزات باهظة الاثمان .

(ج) على العالم العربي أن يعيد تقييم موقفه وان يسلك الى التكنولوجيا الطريق الذي يمكنه من تحقيق هدفه وهو امتلاك ناصية التكنولوجيا، ولا يكون ذلك بغير منهج انمائى يملك ان يحقق التنمية اولا فتتحقق معها التكنولوجيا الذاتية .

٣ - وفي البحث الثانى تناولنا موقف المناهج المستوردة من هدف بناء تكنولوجيا متقدمة بالعالم العربى وتوصل ذلك البحث الى :

(أ) المناهج المستوردة ثبت عجزها عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولما كانت التنمية هى البيئة التى لا تتحقق التكنولوجيا المستقلة بدونها ، فان هذه المناهج لن تستطيع ان تبلى هذه التكنولوجيا .

(ب) الاستراتيجيات التى تتبناها المناهج المستوردة فى غالبيتها مثل استراتيجية التصدير او استراتيجية الاحلال محل الواردات تؤدي الى استيراد منجزات التكنولوجيا ، ولا تعطى فرصة بناء التكنولوجيا داخليا .

(ج) يوجد تعارض بين روح هذه المناهج وبناء تكنولوجيا مستقلة بالعالم العربى ، حيث أن ذلك يتعارض مع مصالح الدول المتقدمة ، التى تصدر أمرار لا ينبغي ان يتعارضنا ، تصدر منجزات التكنولوجيا ، وتصدر المناهج من رأسمالية الى اشتراكية ، ولا تملك هذه المناهج الا ان تكون خادمة لمصالح مخرجها . سواء بوعي أو بدون وعي ٢

(د) النتيجة النهائية لهذا البحث كانت عدم صلاحية المناهج المستوردة وعدم قدرتها على ان تحقق هدف العالم العربى فى بناء تكنولوجيا مستقلة .

٣ - وفى البحث الثالث عرضنا موقف المنهج الاسلامى من نفس الزوايا التى نظرنا منها الى المناهج المستوردة ، اى الى قدرته على تحقيق التنمية،والى موقف استراتيجياته المتبناة منها ، والى مدى تعارضه أو توافقه مع مصلحة العالم العربى وتوصل البحث الثالث الى :

(أ) المنهج الاسلامى يملك تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتالى فانه يملك بناء التكنولوجيا من خلالها .

(ب) استراتيجية الانتاج فى المنهج الاسلامى تجعل البناء التكنولوجى المستقل جزءا منها ، ومن ثم فهى حافزة الى اقامة البناء التكنولوجى المستقل .

(ج) هناك توافق مطلق بين الايديولوجية الاسلامية ومصالحها ، وبين اقامة تكنولوجيا عربية مستقلة ومتطورة .

٤ - من ثنايا هذه النتائج لهذا الفصل نصل الى النتيجة الاساسية والتى تتمثل فى : لوجه للمقارنة بين المنهج الاسلامى الذى يملك كل الصلاحيات المادية والنفسية القادرة على اقامة صرح تكنولوجى بالعالم العربى ، وبين المناهج المستوردة التى كلما طالت اقامتها بيننا كلما تدعمت تبعيتها للتكنولوجيا للعالم المتقدم .

## الخاتمة

### نتائج وتوصيات

لقد بحثنا - خلال هذه الدراسة - منهج تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي ، بحثناه من واقع المناهج المطبقة وحالة العجز التي هي عليها ، ومن حيث المنهج الذي يمكنه ان يحقق التقدم لهذا العالم ، ويأخذ بيده ليحله دار النماء والرفاهية .

لقد اتسعت دراستنا لتشمل الواقع القائم ولتستشرف الامل المرجو في غد افضل ، لنتبين ما عليه هذه البلاد من مشكلات وما ينبغي لها من حلول .

وهكذا نرى أن نتائج هذه الدراسة تتمثل في التعرف على وضع قائم من ناحية ، كما تتمثل في اكتشاف ما ينبغي ان يقوم من ناحية ثانية كمان الوصول الى الازواص التي ينبغي ان تقوم يتطلب اتخاذ اجراءات يتقدم البحث بعدة توصيات بشأنها .

وهكذا نرى أن هذه الخاتمة تشمل نقاطا ثلاثة هي :

(أ) نتائج دراستنا للوضع القائم .

(ب) نتائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغي ان يقوم .

(ج) التوصيات المقدمة لتحقيق ما تم اكتشافه .

وستتناول هذه النقاط الثلاث فيما يلي بترتيبها السابق .

### أولا - نتائج دراستنا للوضع القائم :

أوضحت دراستنا التشريحية لواقع العالم الاسلامي في ميدان المناهج الانمائية انه يتمثل فيما يلي :

١ - يتنازع هذا العالم منهجان انمائيان يسيطران في الفكر والعمل هما المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي . فبعض البلاد تطبق المنهج



الرأسمالى - فى سعيها نحو تحقيق التقدم الاقتصادى - بما يمثلها من ملكية خاصة وحرية النشاط الفردى والاعتماد على قوى السوق فى تسيير النشاط الاقتصادى ، وبعضها الآخر يطبق المنهج الاشتراكى بما يعنيه من ملكية عامة لوسائل الانتاج وتخطيط شامل للاقتصاد القومى ، يحل الخطة محل قوى السوق فى ادارة الاقتصاد •

٢ - هذه السيطرة معقودة للمنهجين فى المجال النظرى الاكاديمي كما هى معقودة لهما فى المجال العملى التنفيذى • وان كان المجال الاول يشهد بعض الانفراج بواسطة فكر ثالث ، غير ان هذا الفكر لم يزل بعيدا عن احتلال موقعه فى المجال الثانى ، فهذه السيطرة كاملة فى ميدان التطبيق ، وشبه كاملة فى ميدان الفكر •

٣ - كتبت هذه السيطرة للمنهجين فى العالم الاسلامى منذ ان خضع هذا العالم لسيطرة اوربا صاحبة هذه المناهج ، فتمكن الاستعمار من أن يفرض على هذا العالم امامته الفكرية ، وتكرست هذه السيطرة للعديد من الاسباب أهمها اسلوب التربية الخاضع لمناهج اوربا ، الدعم الذى تقدمه الدول صاحبة هذه المناهج لمن يتبعها ، وسعيها الدائب لايجاد عملاء لتسويقها لديهم ، هذا فضلا عن الجهل الذى يكاد يكون تاما - من الذين يمارسون عملية التثضير والتنفيذ - بالفكر الاسلامى ، الامر الذى استتبع عداءهم له ، عداء المرء لما يجهله •

٤ - واقع العالم الاسلامى بعد تطبيق هذه المناهج خلال عقود التنمية الماضية ، يشهد بما عليه هذه المناهج من فشل او نجاح فى العالم الاسلامى • فلو قد فشلت فى تحقيق أى تقدم فى المهمة التى تصدت للقيام بها ، على الرغم من نجاحها الذى لا ينكر فى مواطنها ، فالرأسمالية نجحت فى تنمية غربي اوربا وامريكا ، والاشتراكية نجحت فى تنمية روسيا ودول شرق اوربا •

ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المناهج فعالة في المواطن التي انبثقت ، لم تكن كذلك في المواطن التي استوردتها ، لأنها لم تستورد معها عوامل نجاحها ، فهذه العوامل لا يمكن ان تستورد ، فهي عوامل لصيقة بالبيئة والانسان ، وبيئة وانسان العالم الاسلامي ، جد مختلفة عن بيئة وانسان اوربا .

٥ - عوامل نجاح منهج ما تتمثل في :

(أ) توافقه مع البيئة التي تنمى بواسطته .

(ب) قدرته على حشد طاقات الجماهير وتوظيفها لصالح التنمية .

(ج) مرونته امام الظروف المتغيرة . وهذه العوامل — وان توفرت

للمناهج المستوردة في بيئاتها — فانها لا تتوفر لها في البيئة

الاسلامية ، فالمنهج الاشتراكي والرأسمالي بماديتهما المعروفة

لا يتوافقان مع البيئة الاسلامية ذات الصبغة الروحية الخاصة ،

وهذا يفقدهما الشرط الثاني ، اى القدرة على حشد طاقات الجماهير

وتوظيفها لصالح التنمية ، كما يجعل الحديث عن الشرط الثالث —

المرونة — غير ذي معنى .

٦ — هناك تعارض جدلى بين استيراد المناهج وتحقيق التنمية الاقتصادية

حيث ان مضمون تحقيق التنمية يعنى اقامة مجتمع مستقل ، بينما استيراد

المنهج يعنى أسوأ انواع التبعية — وهى التبعية الفكرية — والتي ستجلب

وراءها قطعاً كل انواع التبعية الاخرى ، فالولاء الفكرى للرأسمالية أو

الاشتراكية ينتهى بالدولة الى أن تكون جزءاً من العالم الرأسمالى ، او ان

تنطوى تحت لواء الاممية الشيوعية . وفي الحالتين يفقد المجتمع استقلاله

الاقتصادي ، ولما كان بلداً غير قائد في العالمين الاشتراكي والرأسمالى ، فان

التبعية الاقتصادية تجلب معها التبعية السياسية ، وهذا هو واقع العالم

الاسلامى المشاهد ، حيث تتوزع بلاده بين الذنبية لروسيا أو الذنبية لامريكا

وحلفائها \* ومن ثم فلينبش هناك أمل أتام واقع العالم الاسلامى فى النبخاخ فى ميدان التنمية الاقتصادية ، فالطريقان اللذان يسلكهما مسدودان \*

٧ - ونتيجة نتائج هذا الواقع تتلخص فى أن حلول مشاكل التخلف الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن أن تصنع بالخارج ، بل يجب أن تجد نفسها فى واقع المجتمع ذاته \* ومن ثم فان الاصاله الفكرية وطرح التبعية نهائيا شرط جوهرى لاطلاق عملية التنمية الاقتصادية من عقالها ، وإن البحث عن منهج يملك مقومات النجاح لاحداث التنمية فى العالم الاسلامى - وهى التوافق مع البيئة ، والقدرة على خشد وتجنيد الطاقات ، والمرونة اتمام المتغيرات - البحث عن هذا المنهج ، مسألة وجود أو عدم للعالم الاسلامى \* ولهذا السبب كان هذا البحث الذى لا يكتفى بالتعرف على الواقع القائم ، وانما يتطلع الى اكتشاف المنهج القادر على تحقيق التنمية ، والذى يملك مقومات النجاح فى تحقيقها \* وتلك هى المهمة الجوهرية له ، فما كان التعرف على الوضع القائم الا للانطلاق منه الى الوضع المستشرى \* ولقد قام البحث بهذه المحاولة وخرجنا منها بالنتائج المثبتة فى النقطة التالية \*

ثانيا - نتائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغى أن يقوم :

فى هذا الجانب الجوهرى من البحث ، والذى تمثل فى محاولة الكشف عن المنهج الانمائى القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية ، تمثلت نتائج الدراسة فيما يلى :

١ - رغم بعد مجتمعاتنا عن حقيقة الاسلام ، فانه هو الذى يشكل اللبنة والسدى لهذه المجتمعات ، فاذا كان المجتمع هو قبل كل شئ تراثا وحضارة وقيما واخلاقا ، فان هذا المجتمع ليس له تراث او حضارة الا تراث الاسلام وحضارته ، ولا يعرف قيما مستقرة فى وجدان أفراد ، الا قيم الاسلام واخلاقياته ، ومن ثم فان انسان العالم الاسلامى انما تحركه وتستثير هممة

أشواق الإسلام وإحياءاته • فإذا بحثنا عن منهج يتوافق مع البيئة الإسلامية ويكون قادرا على استثارة همم الجماهير المسلمة ، وتجديد طاقاتها لصالح التنمية ، مع تحقيق شرط المرونة أمام الظروف المتغيرة ، فلن يكون هذا المنهج إلا المنهج التابع من هذه البيئة المتوافق معها ، وهو المنهج الإسلامي • ومن ثم تحددت مهمتنا في الكشف عنه من مصادره التي حددناها في :

(أ) الكتاب والسنة •

(ب) الفكر الإسلامي في مراجعه الأساسية قديما وحديثا •

(ج) فهم التطبيق الإسلامي لمبادئ الإسلام •

٢ - بالبحث في تاريخ الإسلام الفكري على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان كاملة ، تبين لنا ان هذا التاريخ ينبع متدفق من الفكر الانمائى سلك عدة مسارات ، هى مسار الدراسات الفقهية والقرآنية ، ومسار دراسات الحضارة ، ومسار الدراسات الانمائية المتخصصة ، وان هذا الفكر يضع بين ايدينا منهجا انمائيا مستقلا ، بمفاهيمه المحددة ، ووسائله الخاصة وأهدافه المتميزة ، منهجا لا ينبهم ولا يندغم ، بل هو من الوضوح والاستقلال ما يجعل طالبيه لا يضل الطريق اليه •

٣ - يقوم هذا المنهج الانمائى على عمد ثلاثة لا يتم بناؤه الا عليها ، ولا يعطى نتائج بدون واحد منها ، احدها يمثل الارضية التي يقوم عليها غيرها ، وتخص الانسان في جوهره واخلاقياته وعلاقاته بغيره من بنى الانسان ، (العنصر الانمائى الاول) • وثانيها يمثل تنظيما قانونيا لوارد الثروة في المجتمع (العنصر الانمائى الثانى) ، وثالثها يمثل علاقة العنصر الاول بالعنصر الثانى ، وكيف يتم التفاعل بينهما بما يحقق التنمية والعمارة •

(أ) فالعمود الاول من عمد المنهج الانمائى الإسلامى يتمثل في المرتكزات الأساسية التي يرى هذا المنهج ضرورة توافرها حتى يكون

المجتمع مسلمات ، هذه المرتكزات يجمعها المنهج الاسلامى  
الانمائى فى :

١ - ان لا يكون هناك صراع مذهبى فى المجتمع ، بحيث تخلص أرض  
الاسلام للاسلام ، فتكون كلمة الله تعالى هى العليا ، بحيث يعلن المجتمع  
أنه لا حكم الا لله ، ولا سيادة لمنهج فى المجتمع غير منهج الله تعالى .  
فهذا المرتكز يتطلب منا شجب المناهج المستوردة قبل ان نلج باب المنهج  
الاسلامى ، وهو ما يعرف فى الفكر الاسلامى بالتخليه قبل التحلية ، فلا  
اشتراكية ولا رأسمالية ولا بربرية ولا بعثية ، ولا فرعونية ولا قحطانية ،  
وانما اسلام فقط غير ملحق بوصف ولا مسبوق بنعت .

٢ - المرتكز الثانى هو اعادة بناء الانسان - الذى خربته المناهج  
المستوردة - على قيم الاسلام ، تلك القيم المستكنة فى جوانحه الكامنة فى  
ضمائره ، لا تتطلب الا اسلوبا للتربية الصالحة يسهر على تجلية هذه القيم  
واعطائها الفرصة لتكون قيما موجهة وفاعلة فى الحياة ، فهى لصيقة بتحقيق  
التنمية والعمارة ، من حث على العلم والعمل ، الى لباس العمل ثوب العبادة ،  
وربط العلم بتحقيق النفع للمجتمع ، وتحقيق القوام فى الانفاق ، وتشجيع  
التكوين الرأسمالى والمحافظة عليه ، وادماج المصلحة الخاصة فى المصلحة العامة  
وربط الفرد بالمجتمع .. الخ .

٣ - اما المرتكز الثالث فهو تحقيق اخوة الاسلام بين المسلمين بحيث  
يكونون جسدا واحدا ، وبنينا متينا يشد بعضه بعضا ، فيتحقق بينهم التكافل  
الاجتماعى ، والتكامل الاقتصادى والوحدة بصورة من الصور . وبهذه  
المرتكزات الثلاثة يقوم العمود الاول من عمد المنهج الانمائى الاسلامى  
والخاص بالانسان كعنصر اول فى تحقيق العمارة .

(ب) اما العمود الثانى الذى يقوم عليه المنهج الانمائى الاسلامى فهو  
تنظيم الاسلام للملكية فى المجتمع . ذلك التنظيم الذى  
يتمثل فى :

١٨- الأقرار الشكل المزدوج للملكية ، بحيث تقوم الملكية الخاصة الى  
جوار الملكية العامة ، مع تحديد مجال كل نوع منهما •

٢- جعل الملكية الخاصة - من حيث طريقة اكتسابها ، والحجم  
الذى يكون عليه ، والنطاق الذى تتوزع فيه ، وكيفية انفاق ثمراتها ، يجعلها اداة  
إنمائية بحيث يرتبط كل خطوة من الخطوات السابقة بتحقيق تقدم انمائى . او بذل  
جهد انمائى • فليس هناك من سبب لنشوء الملكية الخاصة ابتداء الا العمل  
الذى يبعث الحياة فى مورد ميت ، وحجمها مرهون بقدرة الفرد على العمارة  
وحفظ حياة المورد الانتاجى ، ونطاقها يجب ان يشمل كل قادر على القيام  
بأعبائها ، وثمراتها يجب ان تنفق بما يحقق التقدم الاقتصادى ويحافظ على  
استمراره •

٣- وكل هذا التنظيم الى الدولة أمر ادارة الموارد الحاكمة فى المجتمع ،  
تلك التى يحتاج اليها الكفاءة ، وتكون حية بطبيعتها ، ولا يقدر الافراد على  
احيائها فى ظل النظرية الإسلامية القاضية ببذل خير المورد للجميع • وبهذا  
يجعل الاسلام للدولة دوراً إيجابياً هاماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية ينبع  
من سيطرتها على هذه الموارد الهامة ، ومن حقها فى الاشراف على استخدام  
الافراد للموارد التى تحت ايديهم ، وألتي اعطيت القدرة الاقتصادية على القيام  
بذلك عندما جعلت الموارد الحاكمة تحت تصرفها •

٤- تستخدم الدولة هذه الصلاحيات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى  
اطار من المحافظة على الملكية الخاصة ، بل وسلوكها طريقاً لتحقيق التقدم ،  
عندما كلفت بنشر نطاقها على اوسع قاعدة واعرضها •

وهذا هو العمود الثانى الذى يتناول تنظيم العنصر الثانى فى التنمية وهو  
« الموارد الطبيعية » •

(ج) اما العمود الثالث فهو الذى يربط بين العمودين السابقين ، بين  
موارد الثروة والانسان من أجل القيام بالعملية الانتاجية • ويتمثل

هذا العمود في الاستراتيجية التي يضعها الاسلام للانتاج ، أى استخدام الانسان قدراته التي منجها الله تعالى له في معالجة موارد الثروة من أجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية . ويتمثل ذلك فيما يلي :

١ — يجعل الاسلام من تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن في المجتمع ، منطلقا لاستراتيجيته في مجال الانتاج .

٢ — تعنى هذه الاستراتيجية ان الهدف من الانتاج هو سد حاجة المواطنين الضرورية فالحاجة فالكفاية ، ولا يسمح بالانتقال من مستوى أشباع الى ما فوقه لاحد من المواطنين قبل تحقيق المستوى السابق عليه للجميع ، حتى لو لم نجد الاملى انصاف البطون لا ستوينا فيه . فان الناس لا يهلكون على انصاف بطونهم .

٣ — يحقق الاسلام هذه الاستراتيجية عن طريق فرض العمل على كل قادر عليه ، وجعل موارد الثروة كلها في حالة تشغيل كامل ، وفرض التكافل بين المواطنين . فهي تقوم على رفع مستوى الانتاج المادى الى أعلى مستوى ممكن لتحقيق مجتمع المثقين على الارض ، ذلك المجتمع الذى يعطى اعضاءه أفضل أشباع مادى مع تقوى الله تعالى . اذ ممارسة الانتاج المادى والتجويد فيه عبادة في ظل هذا المجتمع .

٤ — تنطلق هذه الاستراتيجية من :

(أ) الايمان بكفاية موارد الثروة لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا .

(ب) حق جميع المواطنين في موارد الثروة المخلوقة لهم جميعا .

(ج) تكليف الدولة بتشغيل هذه الموارد من ناحية ، وبضمان حد الكفاية لكل مواطن من ناحية ثانية .

٥ - تتضمن هذه الاستراتيجية القيام بفروض الكفاية الإسلامية في مجال الانتاج ، حيث تتطلب تحقيق الاعتماد على النفس بحيث لا توجد حرفة او مهنة او مجال الا ومن ابناء الاسلام من يقوم به ، والا اثم المجتمع اجمع ، ولا يرفع الاثم عنه الا اذا قام من ابنائه من يسد حاجة المجتمع في هذا المجال . ومن ثم فهي تتطلب تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى هو الدعامة الحقيقية للاستقلال السياسى ، والاسلام في ذاته استقلال فكري ، فكأن هذه الاستراتيجية تقوم على تحقيق الاستقلال في جميع المجالات ، على جميع المستويات .

٦ - هذا الوضع الاستقلالى يمثل اقامة لجهود الامة الانمائية على جادة الطريق ، وينعكس - بخصوص الانتاج - في وظيفتين أخريين :

(أ) اقامة هيكل انتاجى جديد يستجيب للهدف الجديد من الانتاج وهو تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن .

(ب) يتيح للمجتمع اقامة بناء ذاتى من التكنولوجيا المنطلقة من تطوير التكنولوجيا الوطنية والمستفيدة من التقدم العالمى ، والقائمة على البحث العلمى الوطنى ، قياما بفرض الكفاية ، اعتمادا على النفس ، وتحقيقا للاستقلال والاكتفاء الذاتى في هذا المجال ، وكلها فروض اسلامية .

ذلك هو العمود الثالث من العمود التى يبنى عليها المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٤ - بهذا يكون البحث قد وضع ايدينا على منهج الاسلام الانمائى، واقامه واضح المعالم تام الاركان بمفاهيمه واهدافه واجراءاته ، منهاجا مستقلا يقف الى جوار المناهج التى تملأ الساحة العالمية وتتنازع السيطرة عليها . هذا المنهج رغم غيابه العملى الا أنه يقوم ويعيش عقائديا وفكريا في وجدان الشعب الاسلامى ، ولا يتطلب نجاح التنمية في العالم الاسلامى الا اتخاذا الخطوات نحو تطبيقه .



٥ - كشفت المقارنة التي اجريناها بين هذا المنهج والمناهج المستوردة عن :

(أ) على المستوى الفكرى فان المناهج المستوردة تفقد شروط النجاح في العالم الاسلامى ، وهى التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد طاقات الشعب الاسلامى لصالح التنمية الاقتصادية ، الامر الذى يجعل مرونتها او عدم مرونتها امرا ليس ذا معنى ، هذا بينما ينبع المنهج الاسلامى من تراث الاسلام وثقافته والعوامل التى شكلت هذا المجتمع ، فهو يتوافق مع البيئة الاسلامية كما أنه يملك القدرة على تحريك الجماهير التى لا يحركها الا لباس الارض ثوب السماء ، واعطاء العمل المادى مفهوم العبادة ، كما هو جوهر المنهج الاسلامى •

(ب) على المستوى العملى تبين لنا ان المنهج الاسلامى يحمل الحل الناجح لكل ما تعانيه البلاد الاسلامية من مشكلات ، بينما المناهج المستوردة هى التى خلقت هذه المشكلات او عجزت عن حلها على الاقل ، فمشكلة مثل المشكلة السكانية او مشكلة التمويل انما يخلقها غياب المنهج الاسلامى ، فمجرد تواجده يعنى ذوبان مثل هذه المشاكل المترتبة على تجزئة العالم الاسلامى من ناحية وسلوك الطريق الخاطىء للوصول الى الحلول من ناحية أخرى • ومشكلة مثل بناء التكنولوجيا لن يحلها الا تطبيق منهج ذى نزعة استقلالية ، اما المناهج ذات الولاء الاجنبى والتى تعمق التبعية ، فلن تكون لها اية قدرة على حل هذه المشكلة •

٦ - بقيام المنهج الاسلامى واضحا ، فقد اتاحت الفرصة امام المسؤولين في العالم الاسلامى للاختيار بين مناهج واضحة ، فالاشتراكية معروفة والرأسمالية بينة ، والمنهج الاسلامى يميز المنهجين ، وللمسؤولين في العالم الاسلامى ان يختاروا ، فقد وضع الطريق •

٧ - المنهج الاسلامى - احدى المناهج الثلاثة المطروحة على العالم الاسلامى - يختلف عن المنهجين الآخرين من حيث فشلها المشاهد ، وامكانية نجاحه المتوقعة بل المتيقنة ، كما يختلف عن المنهجين الآخرين من حيث تنافرها مع عقائد وضمانات الامة الاسلامية رغم تواجدهما العملى ، بينما المنهج الاسلامى - رغم غيابه العملى - يقوم ويعيش عقائديا وفكريا فى ضمير ووجدان الامة الاسلامية ، فلا يتطلب نجاح التنمية فى العالم الاسلامى الا اخراجه من عالم العقائد والضمانات الى عالم التطبيق والتنفيذ .

٨ - ويتضح بصورة نهائية ان العالم الاسلامى فى حاجة الى مراجعة موقفه ، فهو يملك عن الحياة فكرة ارقى مما تملك روسيا وامريكا واروبا . وهو يملك منها انمايا افضل من الرأسمالية والاشتراكية ، منها يهدف الى التعاون الانمائى الكامل والتكافل الاجتماعى الصحيح ، ولديه القدرة على رفع مستوى الحياة الى المستوى اللائق بمجتمع المتقين وبالعالم يصدر عن الله تعالى ، فمكاننا ليس فى ذيل المقابلة البشرية ، وانما فى ماخذ الزمام ، ووجودنا لا ينبغى أن يكون ذنبيا ، وانما وجود الشاهد على الامم ، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق المنهج الانمائى الاسلامى ، الامر الذى يجعلنا نوصى بما تتضمنه النقطة الاخيرة من هذه الخاتمة .

### ثالثا - التوصيات :

١ - طالما ان هدف العالم الاسلامى هو تحقيق التنمية الاقتصادية فانها فرصة لأن نجعل من تحقيقها عودة شاملة للحياة الاسلامية ، ولا يتحقق الامران - التنمية والعودة للاسلام - الا بتطبيق المنهج الانمائى الاسلامى ، اذ هو الكفيل بتحقيقهما معا ، ومن ثم يوصى الباحث بتطبيق المنهج الاسلامى الانمائى لتحقيق التنمية ، والعودة الى الاسلام ، فذلك ان لم يكن واجبا بحكم العقيدة الاسلامية ، فانه واجب بمنطق الصلاحية والقدرة على الانجاز .

٢ — جعل المنطلق الإسلامى المنحورا للسياسات فى بلاد العالم الاسلامى بحيث توحد اهدافها ، ونظرا لوجدية المنطلق ، ومن ثم تتمكن من تحقيق الشكل المناسب للوحدة والتكامل الاقتصادى ، بما يعنيه ذلك من شجب المطلقات الاخرى من عروبة ، وبربرية وبعثية وفرعونية وفارسية ... الخ النعرات والعصبيات التى يخرج من نطاق الاسلام من يدعو اليها .

٣ — ان تبدأ الدول البترولية ذات الفائض فى رموس الاموال بتطبيق تشريع الزكاة ، وان تنشئ لهذه الاموال صندوقا خاصا يقدم هذه الاموال لمستحقها من بلاد الاسلام الاقرب فالاقرب والاكثر حاجة . وان يتعد الصندوق عن التأثير بأى فكرة اخري الا فكرة اتفاق هذه الاموال طبقا لشروط الشريعة الاسلامية . وان يجعل هذا الصندوق هدفه الجوهري هو تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى . وان ينسق بين خطط التنمية فى هذه البلاد بحيث يتحقق التكامل فيما بينها عن طريق تحديد المجالات التى تتكفل كل بلد بسد حاجة العالم الاسلامى منها ، وان تتركز مساعدة صندوق الزكاة لهذه البلاد فى هذا المجال . ويمكن لاتحاد البنوك الاسلامية القائم حاليا ان يكون نواة لهذا الصندوق .

٤ — فى المجال الفكرى يجب انشاء كليات للاقتصاد الاسلامى او اقسام له بالكليات المهتمة بالدراسات الانسانية ، وان يوكل امرها الى من يجعلون اثر الفكر الاقتصادى الاسلامى رسالتهم فى الحياة ، وعبادة يعبدون بها الله تعالى . فهم المؤتمنون على هذا الفكر لا غيرهم .

تلك خطوات تمهيدية ، عملية وفكرية ، ضرورية لتمهيد الواقع امام المنهج الاسلامى وربطه به شيئا فشيئا ، حتى يكتمل الالتزام به ، والسير عليه ، فتتعم البلاد الاسلامية بخيراته ، « ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض » (١) صدق الله العظيم .

(١) سورة الامراف ، الآية رقم ٩٦

## قائمة باهم المراجع ( ١ ) المراجع العربية

### أولا — الكتب :

#### ١ — القرآن الكريم وتفسيره :

##### ١ — القرآن الكريم .

٢ — ابن كثير ( اسماعيل بن كثير القرشى ) ، تفسير القرآن العظيم ، دار  
احياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — الزمخشري ( جار الله محمود بن عمر ) ، الكشاف عن حقائق  
التنزيل ودقائق التأويل ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ط ٢ ، عام ١٣١٩ هـ .

٤ — القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد ) ، الجامع لاحكام القرآن ،  
الشعب القاهرة — ط ١ بدون تاريخ .

#### ب — في الحديث :

١ — ابن حجر ( أحمد بن على العسقلانى ) ، فتح البارى ، شرح صحيح  
البخارى ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣١٩ هـ .

٢ — أبو عبيد ( القاسم بن سلام ) ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ،  
القاهرة ، ط ١ ، عام ١٩٦٨

٣ — أحمد بن حنبل ( الامام ) ، المسند ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ،  
بدون تاريخ .

٤ — البخارى ( محمد بن اسماعيل ) ، صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ،  
بدون رقم أو تاريخ .

٥ — الحسنى ( عبد الله بن الصديق ) ، الكنز الثمين ، فى احاديث سيد  
المرسلين ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨ .

٦ — الشوكاني ( محمد بن علي اليمني ) ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ،  
القاهرة ، ط ١ . عام ١٣٥٧ هـ

٧ — الصنعاني ( محمد بن اسماعيل الكحلاني ) ، سبل السلام ، شرح بلوغ  
المرام ، من جمع ادلة الاحكام ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٢ ( الجزء ان  
الاول والثاني فقط ) .

٨ — النووي ( أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف ) ، شرح النووي على  
صحيح مسلم ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٤٧ هـ .

٩ — الكرمانى ، شرح صحيح البخارى ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١  
بين عامي ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م ، ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م ، الاجزاء الاثنى عشر الاولى  
واستكملت المطبعة البهية المصرية ، عبد الرحمن محمد ، الكتاب عام ١٣٥٦ هـ  
١٩٣٧ م .

١٠ — مسلم بن الحجاج ( الامام ) ، صحيح مسلم ، دار احياء الكتب  
العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

### ج — في الفقه :

١ — ابن غابدين ( محمد أمين ) منحة الخالق على البحر الرائق ، مطبوع  
بهاشم البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الآتى .

٢ — ابن قدامة ( ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد ) ، المغنى ، مطبعة  
الامام ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — ابن نجيم ( ابراهيم زين الدين بن نجيم ) البحر الرائق ، شرح  
كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ .

٤ — السرخسي ( شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل ) ، المبسوط  
مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٢٤ هـ .

٥ — السيد البكري ، إعانة الطالبين ، مصطفى الحلي ، ط ٢ عام ١٩٢٦ م

٦ — الشافعي ( الامام ) ، محمد بن ادريس . الام ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ .

٧ — الكاساني ( علاء الدين أبو بكر بن مسعود ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية ، عام ١٣٢٧ هـ .

٨ — النوى ( أبو بكر محيي الدين بن شرف ) المجموع ، إدارة الطباعة المنيرية ط ١ بدون تاريخ .

#### د — في أصول الفقه :

١ — الغزالي ( ابو حامد محمد بن احمد ) المستصفى ، المطبعة الاميرية ببولاق مصر الحموية ، ط ١ بدون تاريخ .

#### هـ — في الدراسات الاقتصادية الاسلامية ( تراث ) :

١ — ابو عبيد ( القاسم بن سلام ) ، الاموال ، ( مكرر ) مكتبة الكليات الازهرية ، ط ١ عام ١٩٦٨

٢ — أبو يوسف ( يعقوب بن ابراهيم ) ، الخراج المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٦ عام ١٣٩٧ هـ .

٣ — ابن رجب ( الحافظ ابن رجب الحنبلي ) ، الاستخراج لاحكام الخراج المطبعة الاسلامية ط ١ عام ١٩٣٤

٤ — أبو يعلى ( محمد بن الحسين الفراء ) ، الاحكام السلطانية مصطفى الطلي ، ط ٢ عام ١٩٦٦

٥ — الماوردي ( ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب ) ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الطلي ط ٢ عام ١٩٦٦

٦ — يحيى بن آدم ، الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٢ عام ١٣٨٤ هـ .

و. في الدراسات الاقتصادية الإسلامية ( حديثة ) :

١ — د. إبراهيم دسوقي أباطة ، الاقتصاد الإسلامى ، دار الشعب القاهرة  
بدون رقم عام ١٩٧٣.

٢ — البهى الخولى ، الثروة فى ظل الإسلام ، الناشر العرب ، القاهرة  
وبيروت ، ط ٢ عام ١٩٧١.

٣ — د. رفيق المصرى ، مصرف التنمية الإسلامى ، مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ، بدون رقم ، ١٩٧٧.

٤ — شوقى دنيا ، الإسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ،  
القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٩.

٥ — د. محمد شوقى الفنجبرى :

( أ ) المدخل الى الاقتصاد الإسلامى دار النهضة العربية ، ط ١ عام ١٩٧٢

( ب ) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١  
عام ١٩٧٨.

( ج ) الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ط ١ عام ١٩٧٨

٦ — محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٤

٧ — محمد منذر قحف ، الاقتصاد الإسلامى ، دراسة تحليلية للفعالية  
الاقتصادية فى مجتمع يتبنى النظام الاقتصادى الإسلامى ، دار القلم ، الكويت  
ط ١ عام ١٩٧٩

٨ — مالك بن نبي ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت بدون  
رقم عام ١٩٧٢.

ز — فى النظم الاقتصادية :

١ — د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ط ١  
عام ١٩٦٨

- ٢ — د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٧
- ٣ — د. راشد البراوى ، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة  
العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٥
- ٤ — د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مؤسسة التعاون ، القاهرة ،  
ط ٢ عام ١٩٧٨
- ٥ — كاروهنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ،  
بدون رقم أو تاريخ ( مترجم ) .
- ٦ — د صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، مكتبة عين  
شمس ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٢
- التوزيع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، دار المعارف ، القاهرة ،  
بدون رقم عام ١٩٦٧
- ح — فى التنمية الاقتصادية :
- ١ — بوكان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ،  
القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ( مترجم ) .
- ٢ — جيرالد مايز ، روبرت بولدين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الله  
صابغ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٤
- ٣ — بول ٠٩ باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد  
بلبع ، دار القلم ، القاهرة بدون رقم عام ١٩٦٧
- ٤ — جاك أوسترى ، الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى ، ترجمة  
د. نبيل الطويل ، دار الفكر ، دمشق بدون رقم .
- ٥ — دوليا : ه. ميدوز ، 'تحدؤ النمو' ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار  
المعارف ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٧٦



٦ — روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، عدد ١٠٣ من اخترنا لك .

٧ — روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د. راشد البراوى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة بدون رقم طبعة عام ١٩٧٦.

٨ — شارل بثلهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨

٩ — د. صلاح نامق ، نظرية التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٦٩

— محمّدات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧١ .

١٠ — د. محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد غزاد بلبح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة عام ١٩٧٨

١١ — د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٧٩

١٢ — د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بدون رقم عام ١٩٦٦

١٣ — د. محمد على الفرا ، مشكلة انتاج الغذاء فى الوطن العربى ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، عام ١٩٧٩

١٤ — د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت عام ١٩٧٩

#### ط — فى التاريخ الاقتصادى :

١ — المقرئزى ( تقى الدين احمد بن على ) اغاثة الامة بكشف الغمة ، او تاريخ المجاعات فى مصر ، دار ابن الوليد ، دمشق ، بدون رقم عام ١٩٥٦

- ٢ — جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة دكتور عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٦
- ٣ — جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديين عظام ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨
- ٤ — د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٩
- ٥ — كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة محمد عيتانى ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .
- ٦ — د. على عبد الواحد وافي ، د. حسن سغفان ، قصة الملكية في العالم ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .
- ٧ — د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر ، مجلة القانون والاقتصاد ، حقوق القاهرة ، أعوام ١٩٣٢ ، ١٩٣٣

#### ي — في التكامل الاقتصادي والوحدة :

- ١ — بيلابلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ .
- ٢ — محمد أبو زهرة ( الشيخ الامام ) الوحدة الاسلامية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .
- ٣ — د. محمود محمد بابللى ، السوق الاسلامى المشتركة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ط ١ عام ١٩٧٥

#### ك — في السكان :

- ١ — البفريد صوفى ، مشكلة السكان في العالم ، ترجمة د. جلال صادق ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٢ — كاترين هالابريج ، ضبط وتنظيم الأسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٤.

٣ — د. محمد السيد غلاب وآخرون ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٢

#### ل — في الدراسات الاسلامية العامة :

١ — أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الاسلامية ، ترجمة أحمد ادريس ، المختار الاسلامي ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٧

٢ — أبو الحسن الندوي ، نحو التربية الاسلامية الحرة ، المختار الاسلامي ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٦

٣ — أبو عبد الله الوصابي الحبيشي ، البركة في فضل السعي والحركة ، مكتبة الفانجي ، القاهرة ط ١ عام ١٣٥٤ هـ .

٤ — الغزالي ( أبو حامد محمد بن أحمد ) ، احياء علوم الدين ، طبعة دار الشعب بدون رقم أو تاريخ — التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨

٥ — سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الاسلام ، لجنة النشر للجامعيين ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ .

— نيجو مجتمع اسلامي ، دار الشروق ، بيروت ط ٣ عام ١٩٧٨

— السلام العالمي والاسلام ، دار الشروق ، بيروت ط ٦ عام ١٩٧٤

٦ — مالك بن نبي ، انتاج المستشرقين وأثره على الفكر الاسلامي ، مكتبة عمار ، القاهرة بدون رقم عام ١٩٧٠

٧ — محمد أسد ( ليوبولدفايس ) — الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ عام ١٩٧٧

— منهاج الحكم في الاسلام ، ترجمة منصور محمد ماضى ، دار العلم  
للقلائين ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٨.

٨ — د. محمد البهى ، الاسلام في حل مشكلات المجتمعات الإسلامية ،  
المعاصرة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٧٨.

— الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، مكتبة وهبة ،  
القاهرة ط ٣ بدون تاريخ .

٩ — محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ،  
بدون رقم أو تاريخ .

١٠ — د. مصطفى السباعى ، اشتراكية الاسلام ، الدار القومية للطباعة  
والنشر ، ط ٢ عام ١٩٦٠

#### م — فى التاريخ والخضارة :

١ — ابن خلدون ( عبد الرحمن بن محمد ) ، المقدمة ، طبعة دار الشعب ،  
بدون رقم أو تاريخ .

٢ — البلاذرى ( أحمد بن يحيى ) ، فتوح البلدان ، طبعة ليون ، عام ١٨٦٦

٣ — انتونى ننتنج ، العرب ، انتصاراتهم وامجادهم ، ترجمة د. راشد  
البرزاوى ، مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٧٤.

#### ثانياً — الابحاث :

(١) من ابحاث المؤثر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، بجامعة الملك  
عبد العزيز عام ١٣٩٥ هـ .

٢ — د. محمد شوقى الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام

٢ — د. ابراهيم دسوقى اباطة ، الاسلام طريق ثالث للبناء الاقتصادي

٣ — الشيخ البهى الخولى ، مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامى .

٤ — د. احمد النجار ، طريقنا الى نظرية متميزة في الاقتصاد الاسلامى .

٥ — د. محمد المبارك ، تدخل الدولة الاقتصادية في الاسلام .

٦ — د. حمدي أمين عبد الهادي ، مقبومات ادارة التنمية في الفكر الاسلامي .

(ب) من ابحاث مجمع البحوث الاسلامية ، المؤتمر الاول عام ١٩٦٤ :

١. — ابراهيم اللبان ، حق الفقراء في اموال الاغنياء .

٢. — علي الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدتها في الاسلام .

٣. — د. محمد عبد الله العربي ، الملكية الخاصة وحدودها في الاسلام .

٤. — د. عبد الله كانون ، الملكية الفردية في الاسلام .

(ج) من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثاني ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء — القاهرة — عام ١٩٧٧

١. — د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجيات التكنولوجيا .

٢. — د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر .

٣. — د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجيات التنمية في مصر .

٤. — د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم

الثالث .

٥. — د. ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الدخلية بين

الاقطار العربية .

٦. — د. عزيز البنداري ، السكان والتنمية .

د — ابحاث أخرى :

١. — د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ودورها

في توجيه حركة الاستثمارات العربية ، منشورات صندوق التنمية الكويتي :

عام ١٩٧٤

١ - الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية ، السياسة الدولية ،  
القاهرة ابريل عام ١٩٧٤

٢ - الاستثمارات العربية فى الوطن العربى ، السياسة الدولية ، القاهرة ،  
ابريل عام ١٩٦٨

٣ - له بالاشتراك مع حازم الببلاوى - التعاون الاقتصادى فى المجال  
العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت عام ١٩٦٧.

٤ - د. زكى محمود شبانة ، النظم الاقتصادية ، مذكرات بالاستئسل  
عام ١٩٦٩.

٥ - د. عبد المنعم الطنامل ، زيادة اسعار النفط وتأثير ذلك فى الاوضاع  
الاقتصادية العالمية المضطربة وتأثره بها ، مجلة العربى ، الكويت ، مايو ١٩٧٤

٦ - د. يحيى احمد نصر ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ماهيته  
وامكان تحقيقه ، مصر المعاصرة القاهرة عام ١٩٨٠

## (٢) المراجع الأجنبية

- (1) Gary, M. Pickersgill and Joyce E. Pickersgill. **Contemporary Economic Systems**. (New Jersey, Printice Hall, Inc., 1974).
- (2) Gill, R. T. **Economic Development, Past and Present**, (New York : Hall Inc., 1961).
- (3) Halm, G.N. **Economic Systems**, (New York : Halt Rinchart and Winston, 1968).
- (4) Higgins, B., **Economic Development**. (New York : W. W. Norton and Company, Inc., 1968).
- (5) Hoffman, P. : **One Hundred Countries - One and One Quarter Billion People**. (Washington : 1960).
- (6) Lewis, A. : - **The Theory of Economic Growth**, (New York, Harper and Row, 1965).
- **Development Planning** (London - George Allen Unwin, 1966).
- (7) Mannheim, K. : **Ideology and Utopia, An Introduction to Sociology Knowledge**. (New York : Harkourt, Brace and World, Inc., 1970).
- (8) Mannan, M. A. : **Islamic Economics : Theory and Practice**, (Ashraf Publication, Lahore, Pakistan, 1970).
- (9) Murray, D. Bryce, **Industrial Development**, (New York : McGraw Hill Book Company, Inc., 1960).
- (10) Patterson, W. C. : **Income, Employment and Economic Growth**, (New York : Norton & Co., 1962).
- (11) Shapira, E. **Macroeconomic Analysis**. (Now York : Harcourt, Brace and World. Inc., 1970).
- (12) Schumpeter, J. : **The Theory of Economic Development**, (Cambridge, Harvard University Press, 1951).

- (13) Siddiqui, M. N. **Banking Without Interest**, (Lahore : Islamic Publication, 1973).
  - (14) Toynbee. A. : **The World and The West**. (London : Oxford University Press, 1952).
  - (15) Trevithik & Mulvey, **The Economic of Inflation**. (London : Martin Robertson, 1975).
  - (16) U.N. Group of Experts, **Measures of Economic Development of Underdeveloped Countries**, New York : 1962.
  - (17) Watt, W. M. **Social Integration in Islam** (London : Oxford University Press, 1961).
  - (18) Yusuf, S. M. : **Economic Justice In Islam**, (Lahor : Ashraf Publication, 1971).
  - (19) Dr. Abdin Ahmed Salama, Fiscal Analysis of Zakah with special reference to Saudi Arabia's Experience in Zakah, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics Of Islam In Macca**, Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University, 7 - 12 October, 1978.
  - (20) Fadlurrehman, **Economic Principles of Islam, Islamic Studies**, Islamabad, March 1969.
  - (21) Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary Economic In Islam, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics of Islam In Macca**, Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University 7 - 12, October, 1978.
  - (22) Dr. Mohamed Ariff, The Role of Monetary Policy In An Islamic Economy, Paper Presented at the **International Seminar on Monetary Economics of Islam In Macce, Saudi Arabia, Organized by The King Abdulaziz University**, October 7 - 12 - 1978
-



الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة	١٧

## الباب الأول

العالم الاسلامى ومناهج التنمية	١٧
<b>الفصل الأول : المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى</b>	٢٠
<b>المبحث الأول : عرض موضوعى للمناهج المطروحة على العالم الاسلامى</b>	٢١
المطلب الاول : المنهج الرأسمالى	٢١
المطلب الثانى : المنهج الاشتراكى	٢٧
المطلب الثالث : المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية	٣٤
<b>المبحث الثانى : مدى امكانية تحقيق التنمية فى العالم الاسلامى بتلك المناهج</b>	٣٨
المطلب الاول : المقومات التى يجب توافرها فى المنهج الناجح	٣٩
المطلب الثانى : مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى فى العالم الاسلامى	٤٦
المطلب الثالث : مقومات المنهج الناجح والمنهج الاشتراكى فى العالم الاسلامى	٥٧
<b>المبحث الثالث : نتائج تطبيق المناهج المستوردة فى العالم الاسلامى</b>	٦٦
المطلب الاول : التنمية الاقتصادية والمناهج المستوردة	٦٧
المطلب الثانى : الاستقلال ومناهج التنمية المستوردة	٥٧
المطلب الثالث : الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة	٧٩
<b>الفصل الثانى : الاستقطاب فى مناهج التنمية والعالم الاسلامى</b>	٨٥
<b>المبحث الاول : مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها</b>	٨٦
المطلب الاول : مفهوم فكرة الاستقطاب	٨٦

الصفحة

الموضوع

- ٩٠: المطلب الثاني : جذور فكرة الاستقطاب
- ٩٣ المطلب الثالث : رعاية وتكريس فكرة الاستقطاب
- ٩٩ **المبحث الثاني** : سيطرة فكرة الاستقطاب — وأسبابها ونتائجها
- ٩٩ المطلب الأول : سيطرة فكرة الاستقطاب
- ١٠٣ المطلب الثاني : أسباب السيطرة التي كتبت لفكرة الاستقطاب
- ١٠٨ المبحث الثالث : نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب
- ١١٢ **المبحث الثالث** : تقويم فكرة الاستقطاب في مناهج التنمية
- ١١٢ المطلب الأول : الواقع المعلى وفكرة الاستقطاب
- ١١٦ المطلب الثاني : المنطق المعلى وفكرة الاستقطاب
- ١٢١ المطلب الثالث : المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب
- ١٢٧ **الفصل الثالث** : الفكر الاسلامى والتنمية الاقتصادية على مر التاريخ
- ١٣١ **المبحث الأول** : طرف من العطاء الفكرى الاسلامى للتنمية على مر العصور
- ١٣٢ المطلب الأول : الظروف المحيطة بالفكر الانمائى الاسلامى
- ١٣٦ المطلب الثاني : مسار الفكر الانمائى الاسلامى
- ١٤٦ المطلب الثالث : نهضة الفكر الانمائى الاسلامى الحديثة
- ١٥٢ **المبحث الثاني** : الفكر الانمائى عند « الامام على » كرم الله وجهه
- ١٥٣ المطلب الأول : مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على
- ١٥٩ المطلب الثاني : وسائل العمارة في فكر الامام على (ض)
- ١٧٣ المطلب الثالث : دور الدولة في تحقيق العمارة عند الامام على
- ١٨٦ **المبحث الثالث** : الفكر الانمائى عند الامام أبى يوسف
- ١٨٨ المطلب الأول : الاصلاح المالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج
- ١٩٥ المطلب الثاني : الاسس التى تقوم عليها التنمية عند أبى يوسف
- ٢٠١ المطلب الثالث : اجراءات تحقيق التنمية عند أبى يوسف
- ٢١٩ نتائج البساب الأول

## الباب الثاني

- ٢٢١ منهج التنمية في الاسلام
- ٢٢٣ الفصل الأول : المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الاسلام
- ٢٢٤ المبحث الأول : حسم الصراع المذهبي في المجتمع المسلم
- ٢٢٥ المطلب الأول : طبيعة الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي
- ٢٢٨ المطلب الثاني : اهداف الصراع المذهبي الدائر في العالم الاسلامي
- ٢٢٣ المطلب الثالث : ضرورة حسم الصراع المذهبي في العالم الاسلامي
- ٢٤٢ المبحث الثاني : بناء الانسان على قيم الاسلام
- ٢٤٣ المطلب الأول : الانسان والتنمية الاقتصادية
- ٢٤٨ المطلب الثاني : القيم التي يربى عليها الانسان في المنهج الاسلامي
- المطلب الثالث : مدى التلاؤم بين القيم التي يربى عليها المسلم واحتياجاته
- ٢٦٣ التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث : تحقيق التعاخي والتكافل الاقتصادي بين الشعوب الاسلامية
- ٢٧٣ المطلب اولال : الأخوة الاسلامية + مفهومها وأساسها
- ٢٧٧ المطلب الثاني : صور تطبيق الأخوة الاسلامية
- ٢٨١ المطلب الثالث : دور الأخوة الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية
- ٢٩٣ الفصل الثاني : تنظيم الملكية والتنمية الاقتصادية في الاسلام
- ٢٩٣ المبحث الأول : الملكية والنظم الاقتصادية
- ٢٩٣ المطلب الأول : دور الملكية في تحديد سمات النظام الاقتصادي
- ٢٩٧ المطلب الثاني : تنظيم الملكية وتحديد القائم بالتنمية الاقتصادية
- ٣٠٠ المطلب الثالث : مدى اصاله تنظيم الملكية في كل نظام
- ٣٠٥ المبحث الثاني : تنظيم الاسلام للملكية
- ٣٠٥ المطلب الأول : انواع الملكية في الاسلام
- ٣١١ المطلب الثاني : مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام
- ٣١٧ المطلب الثالث : نطابق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة في الاسلام

الصفحة

الموضوع

المبحث الثالث : دور التنظيم الإسلامى للملكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ٣٢٦

المطلب الأول : تنظيم الإسلام للملكية ومفطرة الانسان ٣٢٧

المطلب الثانى : تنظيم الإسلام للملكية وتحقيق التنمية الاقتصادية ٣٣٣

المطلب الثالث : استخدام ثمرات الملكية فى الفكر الإسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية ٣٤٨

الفصل الثالث : استراتيجىة الانتاج فى الإسلام ٣٥٨

المبحث الأول : الانتاج ومكانته فى الإسلام ٣٦٠

المطلب الأول : مفهوم الانتاج فى الإسلام ٣٦٠

المطلب الثانى : أهمية الانتاج فى الإسلام ٣٦٦

المطلب الثالث : المسئولية عن الانتاج فى الإسلام ٣٧٠

المبحث الثانى : « حد الكفاية » استراتيجىة انتاج فى الإسلام ٣٧٩

المطلب الأول : مفهوم حد الكفاية فى الإسلام ٣٨٠

المطلب الثانى : عناصر استراتيجىة حد الكفاية ٣٩٠

المطلب الثالث : الاسانيد المذهبية لاستراتيجىة حد الكفاية ٣٩٥

المبحث الثالث : استراتيجىة حد الكفاية والواقع العملى للامة الاسلامية ٤٠٢

المطلب الأول : اقامة الامة على جادة الطريق ٤٠٣

المطلب الثانى : خلق هيكل انتاجى جديد ٤٠٩

المطلب الثالث : بناء التكنولوجيا الذاتية ٤٢٣

نتائج الباب الثانى ٤٢٢

الباب الثالث

الفصل الأول : السكان والتنمية والمنهج الإسلامى ٤٢٦

المبحث الأول : الوضع السكانى القائم فى العالم العربى ٤٢٧

المطلب الأول : حقيقة الوضع السكانى فى العالم العربى ٤٢٧

المطلب الثانى : اسباب الوضع السكانى فى العالم العربى ٤٣٢

المطلب الثالث : نتائج الوضع السكانى فى العالم العربى ٤٣٢

الصفحة

الموضوع

- ٤٤٤ المبحث الثاني : المناهج المستوردة والوضع السكاني القائم في العالم العربي
- ٤٤٥ المطلب الأول : الحل الذي يقدمه المنهج الرأسمالي
- ٤٥٥ المطلب الثاني : الحل الذي يقدمه المنهج الاشتراكي
- ٤٦٠ المطلب الثالث : الحل المشترك بين المنهجين
- ٤٦٥ المبحث الثالث : المنهج الإسلامي والمشكلة السكانية في العالم العربي
- ٤٦٦ المطلب الأول : البعد الذي يتناول المنهج الإسلامي للمشكلة منه
- ٤٧١ المطلب الثاني : منطلقات المنهج الإسلامي لحل المشكلة
- ٤٧٤ المطلب الثالث : الحل الإسلامي للمشكلة السكانية
- ٤٨٤ الفصل الثاني : مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامي
- ٤٨٥ المبحث الأول : إطار مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي
- ٤٨٦ المطلب الأول : رأس المال بين الفائض والنقص في المنطقة العربية
- المطلب الثاني : أسلوب الاستثمار في منطقة نقص رأس المال من العالم العربي
- ٤٨٨ المطلب الثالث : اتجاه حركة رؤوس الأموال في المنطقة الى العالم الخارجي
- ٤٩٣ المبحث الثاني : المناهج المستوردة ومشكلة تمويل التنمية في العالم العربي
- ٥٠٠ المطلب الأول : سياسة دول الفائض الرأسمالي
- ٥٠٥ المطلب الثاني : سياسة دول النقص الرأسمالي
- ٥١٥ المطلب الثالث : الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح
- ٥٢٧ المبحث الثالث : المنهج الإسلامي ومشكلة تمويل التنمية في العالم العربي
- ٥٢٨ المطلب الأول : المنهج الإسلامي والبعد الأول للمشكلة
- ٥٣٤ المطلب الثاني : المنهج الإسلامي والبعد الثاني للمشكلة
- ٥٣٩ المطلب الثالث : المنهج الإسلامي والبعد الثالث للمشكلة
- ٥٤٩ الفصل الثالث : مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامي
- ٥٥١ المبحث الأول : الوضع التكنولوجي القائم في العالم العربي
- ٥٥١ المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا والعالم العربي
- ٥٥٦ المطلب الثاني : طريقة العالم العربي في الحصول على التكنولوجيا

الصفحة

الموضوع

- ٥٥٩ المطلب الثالث : الموقف التكنولوجي للمسلم العربي
- ٥٦٥ البحث الثاني : المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا في العالم العربي
- ٥٦٦ المطلب الأول : كيفية بناء التكنولوجيا في العالم العربي
- ٥٧٢ المطلب الثاني : المناهج المستوردة والبيئة التكنولوجية
- ٥٧٤ المطلب الثالث : جوهر المناهج المستوردة واستراتيجياتها والبناء التكنولوجي
- ٥٨٧ البحث الثالث : المنهج الإسلامي وبناء التكنولوجيا في العالم العربي
- ٥٧٩ المطلب الأول : المنهج الإسلامي والبيئة التكنولوجية
- ٥٨١ المطلب الثاني : استراتيجية الانتاج في المنهج الاسلامي وبناء التكنولوجيا
- المطلب الثالث : مدى تعارض المنهج الاسلامي مع بناء التكنولوجيا في
- ٥٨٥ للمسلم العربي
- ٥٩٢ الخاتمة : نتائج وتوصيات
- ٦٠٤ المراجع
- ٦١٨ فهرست









لولم تكن لدينا الشريعة الاسلامية ، بما تفرضه على المسلمين من العطاء غير المحدود عبادة لله تعالى ، ومن ضبط الاستهلاك لدرجة تحريم الاسراف فى استخدام الماء فوق شاطئء المحيط ... لولم تكن لدينا هذه الشريعة ، لوجب على من يريد أن يحقق الخروج من الواقع الائمائى الرهيب ومستقبله المظلم ، البحث عنها بأى طريق ليطبق المنهج المشتق منها فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلما بالنا ونحن لانملك تراثا أو ثقافة أو حضارة غير ممايمثله الاسلام .

ان المنهج الاسلامى هو القادر — بحكم إيمان الشعب به — على تجنيد طاقات الناس لصالح التنمية ، وهو الذى يملك أن يضع أمامهم أهدافا أخرى غير الاستهلاك المظهرى الذى تقلد فيه غيرنا لانه لا توجد آمال أخرى نتطلع اليها .

مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

٤٧ ش . العروبة / مصر الجديدة

